شؤون فلسطينية

شؤون فلسطينية
١٧٢
١٧٣
١٧٢ - ١٧٣
تموز/ آب (يوليو/ اغسطس) ١٩٨٧

تموز/ آب (يوليو/ اغسطس) ١٩٨٧

شؤون فلسطينية

١٧٢ ـ ١٧٣ تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ حول مسألة انتخابات بلدية القدس ..... صبري جريس
١٤ القمة العربية الرابعة و «لاءاتها» ..... فيصل حوراني
٤١ البعد البحري للصراع العربي ـ الاسرائيلي ..... د. اسامة الغزالي حرب
٦٥ المجلات الفلسطينية الادبية في العهد العثماني ..... محمد سليمان
٧٥ الأصول الثقافية للايديولوجية الصهيونية ..... د. ابراهيم البحراوي

تقارير

٨٦ بعد ٢٠ عاماً على الاحتلال: ملامح الصراع المقبل ..... ربعي المدهون
٩٩ اسرائيل ومسألة المؤتمر الدولي: صورة الخلاف الداخلي ..... خليل السعدي
١١٢ العلاقات الاسرائيلية ـ السوفياتية:
الفهم الاسرائيلي للتوجهات السوفياتية ..... سيف الدين الدريني

مراجعات

١١٧ الصهيونية شبكة متشعبة للضغط السياسي ..... عبدالله صخي

ردود

١٢١ حول «حوار من نوع آخر...» لصبري جريس ..... راسم المدهون

شهادات

١٣١ تجربة حركة ابناء البلد ـ جبهة الانصار
مروان غبارية: معركة انتخابات الكنيست الحادي عشر
١٣٥ غسان فوزي: الصراعات الداخلية ..... اعداد: وليد الجعفري

شهريات

١٤١ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
في ضوء قرارات المجلس الوطني ـ تحرك سياسي فلسطيني مركّز ..... سميح شبيب
١٤٦ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
الغاء «اتفاق القاهرة»: مواقف ومصالح ..... أحمد شاهين

١٥٣ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
لغز المؤتمر الدولي ..... محمود الخطيب
١٦٠ اسرائيليات:
شامير: نرفض المؤتمر الدولي وبيرس غير مخوّل بالمتابعة ..... هاني العبدالله
١٦٧ **لقاء بودابست حلقة في سلسلة** ..... صلاح عبدالله
١٧٣ المناطق المحتلة:
«فكرة سنيوره» بين الرفض والتأييد
العبيدية تتصدى لسماسرة السلطة ..... ر. م.

وثائق

١٨٠ **بيان صادر عن اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.**
١٨٢ **م.ت.ف. تعارض انتخاب نواب عن مخيمات الاردن**
عرفات يتحدث عن الهموم الفلسطينية
١٨٨ **أبو اياد: المؤتمر الدولي بعيد**
١٩٤ **المجلس الوطني انهى «جبهة الانقاذ» والمؤتمر الدولي أنسب الحلول**
١٩٨ **ابواب سوريا ما زالت مقفلة**
٢٠٠ **مشروع «جبهة الانقاذ» للوحدة الوطنية الفلسطينية**
٢٠٦ **حوار ومكاشفة مع حسني مبارك**

يوميات

٢١٢ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١/٥/١٩٨٧ الى ٣٠/٦/١٩٨٧**

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **ابراهيم هزيمة**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس**

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd.
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد عادي] في سوريا ومصر ولبنان ـ للافراد ٣٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً □ في الدول العربية الاخرى ـ للافراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً □ في اوروبا ٦٠ دولاراً □ في الولايات المتحدة وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً

حول مسألة انتخابات بلدية القدس

«خصوصية» الصراع تفرض خصوصية القرار

صبري جريس

قبل مدة، طرحت بعض الشخصيات العربية، من سكان مدينة القدس القديمة ذات الأكثرية العربية، والمحتلة منذ سنة ١٩٦٧، فكرة مفادها انه قد يكون من المناسب تشكيل قائمة، أو قوائم، انتخابية عربية لخوض الانتخابات لبلدية القدس «الموحدة»، ذات الأكثرية اليهودية، التي يفترض ان تعقد خلال السنة المقبلة. وما ان تناقلت وكالات الانباء هذا الخبر، حتى راحت قرارات الشجب والتنديد والاعتراض تتوالى، من هنا وهناك. وكان من بين اوائل الشاجبين لتلك الفكرة، والمنددين بها، مجموعة من ممثلي التكتل اليميني (ليكود) في بلدية القدس (وليس كلهم)، ثم تبعتها الابواق السورية، ولحقت بها كذلك عصابة ابو نضال. والى هذه الجوقة، سرعان ما انضم، أيضاً، من ناحية أخرى، عدد من المسؤولين الفلسطينين، من ممثلي منظمات المقاومة المختلفة، الذين بدا كأنهم مجمعون على معارضة الفكرة والتنديد بها.

وليس هنالك، على كل حال، ما يثير الغرابة في موقف الليكود، أو ابواق النظام الدمشقي، او عصابة ابو نضال، في هذا الصدد. كما ان هذه ليست هي المرة الاولى التي تتخذ فيها هذه الأطراف الثلاثة موقفاً «موحداً» من التحركات الفلسطينية؛ كل لأسبابه الخاصة به. الاّ أن مواقف هذه الاطراف لا تعنينا كثيراً، ولسنا، بالتالي، في صدد التعاطي معها. بل ان ما يهمنا هو موقف الدوائر الفلسطينية، المشار اليه اعلاه، والذي يبدو كأنه يحظى بالاجماع. والمتحدثون الفلسطينيون لم يكتفوا برفض الفكرة فقط، بل ان بعضهم قدم توضيحاً لموقفه. فاستناداً الى وكالة الانباء الفلسطينية (وفا)، على سبيل المثال، حذر «مصدر فلسطيني» رفيع المستوى، في معرض اعلان معارضته، من «مغبّة الوقوع والانجرار نحو قضايا هامشية تحرف الانظار عن جوهر الصراع مع العدو الصهيوني»، مديناً «أية افكار او برامج تتناقض ومهمات التصدي الحازم للأحتلال»، موضحاً «ان افكاراً مثل مشاركة الفلسطينيين في انتخابات البلدية الصهيونية للقدس العربية المحتلة... انما هي افكار فردية سلبية تعبر عن وجهات نظر [اصحابها]... وهي مرفوضة بشكل حازم». ولم يكتف «المصدر الفلسطيني» المذكور بذلك، بل أضاف ايضاً «اللازمة» التقليدية، التي اعتاد معظم المتحدثين الفلسطينيين، ان لم يكن كلهم، على «لصقها» بأحاديثهم في مثل هذه المناسبات، أو غيرها، وذلك باشادته «بشجاعة جماهير الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة في التصدي للهجمات الارهابية من قبل جيش الاحتلال وعصابات المستوطنين»، مضيفاً، أيضاً، ان «انتفاضة شعبنا [يقصد الشعب الفلسطيني] في ذكرى مرور عشرين عاماً على احتلال الضفة والقطاع جاءت لتؤكد من جديد تمسكه الحازم بثورته ومنظمته وحقوقه الثابتة في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة».

وما كنا، أيضاً، لنعير هذه التصريحات الفلسطينية وزناً كبيراً، أو نتعرض لها، لو كان الحديث يدور، مثلاً، حول الدعوة الى «حوار»، أو المطالبة بـ «وحدة وطنية»، لا تؤخر او تقدم كثيراً. بل يمكن ان نتغاضى، ولو آنياً، عن المبالغات التقليدية، وما تتضمنه من ليّ يد الحقيقة، باطلاق لفظة «انتفاضة» على ظواهر مقاومة هنا، وهناك. أما وأن الحديث يدور حول قضايا تتعلق بما يسمى «جوهر الصراع» مع العدو الصهيوني، فهو ما لا يجوز المرور عليه مرّ الكرام او تركه لـ «مصادر» غير محددة الهوية لـ «الافتاء» بشأنه؛ بل ينبغي ان يكون، على الأقل، موضع نقاش ودراسة وأخذ ورد، لدى مختلف الدوائر والاتجاهات، حتى الوصول الى القرار السويّ، دون تسرع، لما للمسألة من أهمية، في وجوهها العديدة.

وانطلاقاً من هذه الخلفية، وعلى أرضيتها، يبدو ان المواقف الفلسطينية الآنف ذكرها، المعارضة لاشتراك سكان القدس العربية في انتخابات البلدية، ليست، عملياً، مواقف؛ بمعنى انها لم تتخذ من قبل هيئات معتمدة، او أنها لم تدرس بما فيه الكفاية، وجاءت ارتجالاً. وسواء أكان هذا او ذاك، وعلى طريقة وضع العربة قبل الحصان، أي اعلان الرأي قبل تقديم الحيثيات والمبررات، يبدو هذا الموقف الفلسطيني متسرعاً وخاطئاً، وبالتالي ينبغي تغييره، ولو لسبب بسيط للغاية: اذا لم تنجم أي فائدة عن مثل هذا النشاط، فانه لن يؤدي، أيضاً، من جهة أخرى، الى أي ضرر؛ ولذلك، لا ضرورة لمعارضته وتحميل الموضوع، بأسره، أكثر مما يتحمله.

نصفا الكأس ـ الفارغ والملآن

لا شك في أن اشتراك سكان القدس القديمة العرب، في الانتخابات لبلدية القدس، ليس مسألة هامشية. كما ان آثارها لا تقف عند ما أشرنا اليه، وبالتالي لا يمكن البتّ بها بسهولة. فالموضوع يمس قضايا مهمة، لها انعكاساتها بعيدة المدى، المحلية والاقليمية، بل والعالمية. وقبل محاولة الوقوف على أبعادها، من الضروري توضيح خلفياتها.

ولعل المعيار الاول، والأساسي، الذي ينبغي القياس بموجبه في مثل هذه الحالة، او ما شابهها، هو ذلك الكامن في القول المأثور: أهل مكة ادرى بشعابها. وبلغة أخرى، يُفترض ان أي تجمع فلسطيني، سواء أكان في داخل الوطن المحتل قديماً قديماً (أي سنة ١٩٤٨) وقديماً دون تكرار (أي سنة ١٩٦٧)، أو خارجه، هو أكثر قدرة من سواه على تشخيص المشاكل التي تواجهه وكيفية مجابهتها، او التعاطي معها، أو استنباط مختلف الطرق والوسائل لحلها، دون أي تدخل من هنا او هناك، بما في ذلك تدخل «الممثل الشرعي الوحيد» او ممثليه الرئيسين، أو الفرعيين. وكل ذلك يُفترض ان يُعتبر صحيحاً ونافذ المفعول، ما دام نشاط تلك التجمعات الفلسطينية لا يتعارض مع ما يسمى «الثوابت الفلسطينية»، أي انه لا يمس المصلحة الفلسطينية العامة وأهداف النضال الفلسطيني الرئيسة.

ويبدو لنا ان هذه الشروط، كافة، متوفرة في هذه الحالة.

صحيح انه في الامكان القول ان مثل هذا الأمر لا يمكن ان يبتّ فيه بمثل هذه السهولة، واستناداً الى مثل هذه القاعدة فقط، اذ يمكن ان تكون له، أيضاً، انعكاساته السلبية؛ الا أنه صحيح، أيضاً، ان للمسألة نواحيها الايجابية. ويبدو ان هذه الحالة أشبه بمثل الاثنين اللذين ينظران الى كأس نصفها ملأن، فلا يرى اولهما الا النصف الفارغ، بينما لا يرى الثاني الا النصف الملآن. واذا كان الواجب يفرض علينا ان لا نتجاهل أياً من النصفين، نرى في الوقت ذاته ان النصف الملآن

هو الاكثر أهمية؛ وينبغي علينا ان نملأ النصف الفارغ، أو نحاول القيام بذلك، اذا كان ممكناً، حتى تمتلىء الكاس كلها، أو معظمها.

وفي محاولة لتوصيف النصف الفارغ وحصر الاضرار التي قد تنجم عن «شرائه»، يبدو ان نقطة الاعتراض الرئيسة، وربما كانت الوحيدة، لاشتراك مرشحين عرب في الانتخابات لبلدية القدس هي الخشية من ان يُفسَّر ذلك على انه اعتراف باسرائيل و/أو اعتراف باجراءات الضم الاسرائيلية للمدينة. الا ان نظرة أعمق الى هذه الناحية تظهر ان مثل هذه الخشية ليست في مكانها، بل قد يكون العكس هو الصحيح.

ففيما يتعلق بـ «حدوثة» الاعتراف باسرائيل، يبدو ان مثل هذا الادعاء بات في غير مكانه، وخارجاً عن الموضوع، ولا يشكل مجالاً كبيراً للبحث، وان كان الأمر يحتاج الى شيء من التوضيح. فـ «قصة» الاعتراف هذه لم تعد، في حقيقة الأمر، اعترافاً من قبل العرب والفلسطينيين باسرائيل، بقدر ما اصبحت، على عكس ذلك، مسألة اعتراف اسرائيل بالفلسطينيين وبحقوقهم. ولقد بُذل جهد كبير، واحتاج الأمر الى وقت غير قصير لكي تتضح هذه الحقائق؛ وبالتالي لا ينبغي التركيز كثيراً على هذه الناحية، وان كان التذكير بنزر يسير منها غير ضار. فأيام زمان، وعلى وجه التحديد في منتصف السبعينات، أي قبل نحو عقد من الزمن (كم تبدو بعيدة تلك الأيام ؟)، ساد في الساحة الفلسطينية «حوار» آخر، ضمن مواسم «الحوارات» التي لا تنقطع، دار يومها حول «التسوية» السياسية، التي طُرحت بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣. وكان ان أفرز ذلك «الحوار»،يومها، على ارضية افكار «التسوية»، هيئة فريدة في نوعها، أطلقت على نفسها اسم «جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية» (هل يبدو الاسم ساذجاً ؟ ربما. ولكن هذه هي الحقيقة). ولم يكن لهذه الجبهة من مهمة تؤديها، في حينه، الا اتهام كل من يعارضها الرأي بأنه «مستسلم» و «متخاذل» و «منبطح» ويسعى ـ يا للهول والخيانة ـ الى الاعتراف باسرائيل (كذا !). وكم ناقشنا يومها، مع الكثيرين غيرنا، وأوضحنا وشرحنا، وقرّبنا وبعّدنا، مفسرين وموضحين ومحذرين وناصحين بأن مسألة سعي اسرائيل الى الحصول على اعتراف الفلسطينيين بها غير مطروحة، وليست جدية، ولا حاجة الى اجهاد النفس بها. فالنظام الصهيوني غير معني باعتراف الفلسطينيين به، ولا يسعى اليه، ولا يريده، نظراً الى ما قد يجره ويتطلبه ذلك من اعتراف مقابل بحقوق الفلسطينيين، أو ببعضها. والى ان تتغير الأوضاع هذه، وعندما تتغير، لكل حادث حديث. ولكن ذلك الجهد كله كان دون طائل، ولم يؤثر في الجبهة الرافضة اياها، ولا في موقف أي من أطرافها، الى ان راح الزعماء الاسرائيليون، واحداً بعد الآخر، يقولون ذلك صراحة وعلناً؛ ثم راحت اسرائيل تتخذ من المواقف السياسية والعسكرية العملية، سنة بعد أخرى، ما يثبت صحة ما ذهبنا اليه، بما لا يدع أي مجال للشك. وعندها، فقط، راحت «تهمة» الاعتراف تختفي؛ ولا مبرر للعودة اليها.

وفي هذا الصدد، لا يقف الأمر عند هذا الحد فقط، بل يتعداه الى أبعد من ذلك؛ اذ لم تعد هنالك أهمية كبرى لما يمكن ان يُفسَّر كأنه اعتراف باسرائيل، بعد ان تبلور، على الصعيد السياسي العام، ما هو أكبر من ذلك، وما لا يمكن فقط ان يُفسر كأنه، بل انه، استعداد للاعتراف باسرائيل. فقرارات فاس، مثلاً، التي تحظى باجماع عربي، لا يمكن ان تفسّر الا أنها ـ وليس كأنها ـ استعداد عربي جماعي للاعتراف باسرائيل، ضمن شروط معينة. كما ان الاعتراف بقرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ (والنظام السوري، مثلاً، هو من المعترفين، رسمياً، بهذا القرار) يحمل في ثناياه الاستعداد للاعتراف باسرائيل. ولكي لا نذهب بعيداً، نشير الى ان مجرد التحدث عن حل «شامل وعادل

ودائم» لمشكلة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية والدعوة الى «مؤتمر دولي» (وكل من م.ت.ف. وسوريا والاردن، مثلاً، تتعاطى ذلك الحديث وتطلق تلك الدعوات) يفترض، تلقائياً، الاستعداد للاعتراف باسرائيل، في نهاية الأمر. وفي ضوء هذه التطورات والمواقف السياسية العامة، يبدو مجرد الخشية من تفسير اشتراك عرب القدس في انتخابات البلدية كأنه استعداد للاعتراف باسرائيل مبالغ به، وغير واقعي.

الا ان هذه التفسيرات، او التوضيحات، بحد ذاتها، لا تلغي الرأي الآخر المكمّل للأول، او الذي يحل محله، والقائل بأن مثل ذلك الاشتراك في الانتخابات قد يفسّر، على الأقل، بأنه اعتراف باجراءات اسرائيل لضم المدينة اليها. ولكن نظرة أعمق وأشمل الى هذا الموضوع تظهر عكس ذلك؛ كما تظهر، أيضاً، خبث الاحتلال ولؤمه، من جهة، وسذاجة الموقف الفلسطيني وسقوطه في المطبات الصهيونية، او «اللعب» حسب القواعد الصهيونية، من جهة أخرى. وانطلاقاً من هذه الخلفية بالذات، قد يكون الاشتراك في الانتخابات، وعلى العكس، بمثابة الايقاع بالاحتلال ودفعه لكي «يتزحلق» ويقع، أخيراً، في شر ما صنعته يداه.

ولكي نقف على أبعاد هذه الناحية، من الضروري توضيح أمر الاجراءات الاسرائيلية التي اتُخذت تجاه القدس. ففي أعقاب احتلال المدينة القديمة من قبل الجيش الاسرائيلي، خلال حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ساد في الدوائر الاسرائيلية عامة نوع من الذهول، بدا معه كأن الجميع في حيرة بشأن الموقف الذي ينبغي اتخاذه تجاه المدينة. ولكن هذه الحيرة لم تدم طويلاً؛ اذ سرعان ما حمل التيار المتطرف المتشدد داخل الكيان الصهيوني الحكومة الاسرائيلية على ضم المدينة الى اسرائيل. وقبل ان ينتهي شهر حزيران (يونيو) اياه، كانت اجراءات الضم أعلنت، رسمياً وقانونياً * . ونفذت تلك الاجراءات، في هذه الحالة بالذات، بطريقة خاصة وسوبر ـ خبيثة، بالمقارنة حتى مع تلك التي كان المرء اعتاد عليها من فنون التحايل الاسرائيلية. وسبب ذلك يعود الى مكانة القدس الخاصة، وخصوصاً القديمة، من جهة، و «المبادىء» العنصرية التوسعية للكيان الصهيوني، من جهة أخرى. فاسرائيل ارادت ضم المدينة اليها، من ناحية، ولكنها لم تكن تستحسن وجود السكان العرب فيها، مما قد يؤدي الى زيادة عدد السكان الفلسطينيين ممن يعتبرون مواطنين اسرائيليين ويحملون الجنسية الاسرائيلية، حتى لا يؤثر ذلك، كما هو معروف، في «طابع اسرائيل اليهودي»، من ناحية أخرى. ولكن سرعان ما وُجد الحل لهذه المشكلة؛ اذ لم يتم الضم وفقاً للاجراءات التي يمكن ان تسمى قواعد القانون الدولي، مما قد يؤدي الى منح جنسية الدولة المنفذة للضم الى المواطنين المقيمين في المناطق التي تضم اليها. بل تم ذلك بطريقة اسرائيلية خاصة، وذلك بتعديل بعض القوانين الاسرائيلية، وأهمها، في هذه الحالة، قانون البلديات، بحيث يُسمح لوزير الداخلية بتوسيع منطقة بلدية القدس لتضم، أيضاً، المدينة القديمة ونواحيها؛ وهو ما حدث فعلاً، دون ان يعتبر السكان العرب المقيمون في تلك المناطق، وفق نص القانون الاسرائيلي وروحه، مواطنين اسرائيليين، على الرغم من ضم منطقتهم اليها، بواسطة ضمها الى منطقة تعتبر اسرائيلية وتطبيق القوانين الاسرائيلية عليها، بل أنهم يعتبرون فقط مجرد سكان او، حسب تعابير القوانين الاسرائيلية، «مقيمين دائمين» في تلك المنطقة. وبذلك، باختصار، ضمت اسرائيل مدينة القدس وضواحيها اليها، دون سكانها.

---

* انظر، لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، صبري جريس، «القوانين الاسرائيلية لضم القدس»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٠٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، ص ١٣ ـ ٢٤.

ولقد كانت اجراءات الضم الاسرائيلية متسرعة الى درجة كادت اسرائيل تقع معها في ورطة كبيرة. فقد اتضح، على سبيل المثال، ان تلك الاجراءات تؤدي الى سريان مفعول قانون املاك الغائبين، الذي كانت اسرائيل استغلته لمصادرة أملاك الوقف الاسلامي، ومن ضمنها حتى المساجد، الواقعة في المنطقة المحتلة سنة ١٩٤٨، على أملاك الوقف في القدس القديمة أيضاً، مما قد يعني مصادرتها. كذلك اتضح، مثلاً، ان الشركات والتعاونيات المسجلة في القدس كافة، او التي لها فروع هناك، اضافة الى كل من يتعاطى عملاً يتطلب ترخيصاً، كأصحاب الحوانيت او الصيدليات، وكذلك المحامين والمهندسين والأطباء والصيادلة وغيرهم، لا يستطيعون مزاولة أعمالهم وفق الأوضاع القانونية الجديدة. ولذلك أُصدر قانون جديد، سنة ١٩٦٨، وادخلت عليه، في السنتين التاليتين، تعديلات عديدة، بهدف ايجاد حلول للمشاكل العملية الملحة، المتعلقة بسير الحياة اليومية عموماً، دون ان يسفر ذلك عن تقديم أي «تنازلات» سياسية للسكان العرب، أو أي نوع من «الاعتراف» بهم.

وجاءت هذه القوانين الاضافية، الصادرة خلال السنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠، والتي عدّلت، أيضاً، سنة ١٩٧٣، لتدعم الرأي السابق القائل بأن ضم مدينة القدس القديمة الى اسرائيل لا يعني تحويل سكانها الى مواطنين اسرائيليين، يحق لهم الحصول على الجنسية الاسرائيلية، بل أنهم يعتبرون، على الرغم من ذلك، مواطنين اردنيين. فقد حظرت هذه القوانين، مثلاً، على المحاكم الاسرائيلية، سواء أنظامية كانت أم غير نظامية، الالتفات الى الحجة القائلة بأن احد سكان القدس الشرقية هو عدو او من رعايا العدو، أي الاردن، مما قد يعرضه لفقدان حقوقه، الا اذ دفع بهذه الحجة المستشار القانوني للحكومة، الذي يقوم بدور المدعي العام في اسرائيل، او تم الدفع بها بموافقة خطية منه. واضافة الى ذلك، وعلى سبيل المثال أيضاً، وبما ان هنالك وظائف عمومية تشترط ان يكون المرشح لها حائزاً على الجنسية الاسرائيلية، فقد خوّل القانون رئيس الحكومة صلاحية اصدار أنظمة يعفى بموجبها، بالطريقة التي يتم تحديدها، سكان القدس الشرقية، او بعضهم، الذين قد يتقدمون الى ملء تلك الوظائف من ضرورة حيازة تلك الجنسية.

ولم يعترف عرب القدس باجراءات الضم الاسرائيلية لمدينتهم؛ كما ان اسرائيل، بدورها، لم تعترف بعدم اعترافهم بذلك. وراح كل من الطرفين يتصرف على هواه. فقد ابدى سكان المدينة عداء واضحاً تجاه الاحتلال، وأحجموا، عموماً، عن التعاون مع سلطاته، التي لم تعبأ بذلك، على كل حال، بل مضت قدماً في تنفيذ مخططاتها. فبعد الاعلان عن قرار الضم، سارعت اسرائيل الى حل مجلس البلدية العربية وأبعدت رئيسها الى الاردن؛ ثم راحت تضع المخططات المختلفة للسيطرة على المدينة وتهويدها. وفي هذا الاطار، صودرت، تدريجياً، المساحات الشاسعة من الأراضي العربية المجاورة للمدينة، واقيمت الاحياء السكنية اليهودية عليها، الواحد بعد الآخر، لتتبعها، فيما بعد، المصانع والورش ومراكز الخدمات، على اختلاف انواعها، في مسعى واضح لاحكام الطوق البشري، اليهودي، على المدينة بأسرها، من جهاتها كافة، ومن ثم نزع طابعها العربي، لجعلها «لائقة» لأن تكون مدينة «موحدة» عاصمة لاسرائيل.

وقد جوبهت الاجراءات الاسرائيلية بشأن ضم القدس القديمة بمعارضة واسعة، ليس عربياً فقط، بل ودولياً أيضاً. فقد أصدر مجلس الأمن، بالاجماع، القرار تلو الآخر في ادانة الاجراءات الاسرائيلية وشجبها واعتبارها لاغية كأنها لم تكن. كذلك، أصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة واليونيسكو وغيرها من المنظمات الدولية او الاقليمية المختلفة، قرارات مماثلة متعاقبة. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل انه عندما سنّت اسرائيل، سنة ١٩٨٠، قانوناً جديداً بشأن القدس، فُهم، خطأ،

كأنه «قرار» جديد بشأن ضم القدس، في حين لم يكن، في حقيقته، الا نوعاً من المصادقة، مجدداً، على الاجراءات السابقة التي اتخذت، في هذا الصدد، عمَّ الاستنكار ارجاء العالم، ولم تجد اسرائيل، ولو دولة واحدة، بما في ذلك حتى الولايات المتحدة، تقف الى جانبها. وقد اعتبر الجميع ذلك القانون بمثابة استفزاز. ونتيجة لذلك، راحت حتى تلك القلة من بين الدول التي تعترف باسرائيل، وتحتفظ بسفارات لها في القدس، تنقل مقار سفاراتها حتى من الجزء الغربي، اليهودي، من المدينة، الى تل ـ ابيب. ولم يمر وقت طويل حتى انتقلت تلك السفارات، كافة، الى هناك، ولم تبق منها الّا واحدة في القدس (هي سفارة السلفادور)؛ وذلك في رسالة عالمية واضحة المعالم الى اسرائيل، مفادها ان احداً لا يعترف باجراءاتها بشأن القدس ولا يقرها عليها.

«من عاشر القوم...»

في خضم هذه المعارضة الشاملة، العربية والعالمية، للاجراءات الاسرائيلية بشأن القدس، برز، بصورة خاصة، غياب أي دور لسكان المدينة العرب. فبعد ان فُصل اولئك، ادارياً، عن محيطهم في الضفة الغربية، ثم فقدوا زعامتهم المحلية، وفي مواجهة هجمة التهويد الاسرائيلية على المدينة، بدوا كمجموعات مفككة تائهة، لا حول لها ولا قوة، ولا مسؤولين يرشدونها او يهتمون بشؤونها، مما سهَّل، بصورة واضحة، تنفيذ الاجراءات الصهيونية. وفيما كانت اسرائيل تحكم وترسم في المدينة، وتعمل بمختلف الطرق والوسائل على الحاقها بالكيان الصهيوني واضفاء الطابع اليهودي عليها، اكتفى السكان العرب بما يمكن ان يسمى مقاومة سلبية، جاءت شاحبة وبائسة، لا حول لها ولا قوة. بل ان اولئك السكان، الذين وجدوا انفسهم يعيشون في وضع غريب في خصوصيته، لم يستطيعوا ان يفرزوا من بينهم من يمكن اعتباره ناطقاً، او ناطقين باسمهم، ولو بالنسبة الى المشاكل الحياتية التي تواجههم، ناهيك عن القضايا السياسية الساخنة.

ويمكن لهذا الوضع ان يتغير، ثم يتحسن، ولو قليلاً، بما يمكن ان يفيد المصلحة الفلسطينية العامة، فيما لو وضعت فكرة اشتراك السكان العرب في انتخابات البلدية موضع التنفيذ، بصورة مدروسة ومخطط لها جيداً، من خلال الافادة من التجارب الغنية والعديدة التي اكتسبها الفلسطينيون في هذا المجال، سواء اولئك المقيمون في اسرائيل، او في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧؛ والتي لم تعد، في نهاية الأمر، الا بالفائدة على السكان العرب، سواء أعارضت السلطات الاسرائيلية ذلك ام أيدته. ويظهر ان بعض القطاعات من بين سكان القدس المؤيدين للاشتراك في الانتخابات غير بعيد عن مثل هذه الخلفية. بل يبدو ان التفكير في خوض انتخابات البلدية ناجم عن تأثر، الى حد ما، بالتجربة التي خاضها العرب داخل اسرائيل في هذا المضمار، وذلك على غرار «من عاشر القوم اربعين يوماً صار منهم»؛ فكيف اذا اصبحت «الاربعون يوماً» عشرين سنة، هي عمر الاحتلال الاسرائيلي للمدينة ؟

صحيح ان في الامكان الادعاء، من وجهة النظر القانونية الرسمية البحتة، ان اشتراك سكان القدس العربية في الانتخابات لبلدية المدينة قد يعتبر بمثابة «اعتراف» بضم المدينة الى اسرائيل؛ الا انه صحيح أيضاً، من وجهة النظر عينها، لا غيرها، ان هذا الادعاء متسرع، ولا يمثل، في أحسن الأحوال، الا نصف الحقيقة، او وصفاً لوجه واحد فقط من العملة. فقوانين واجراءات الضم ذاتها، التي تسمح بخوض انتخابات البلدية تعتبر مثل هذا الاجراء، بصورة واضحة للغاية، مجرد نشاط محلي، ذي انعكاسات على صعيد الحياة اليومية، دون حاجة الى «اعتراف» او خلافه، بل دون

ان تكون مسألة «الاعتراف» مطروحة أساساً. فالمعروف جيداً ان هنالك فروقاً واضحة، في القوانين الاسرائيلية، بين حقوق الانتخابات للكنيست، من جهة، وللسلطات المحلية، من بلديات ومجالس محلية، من جهة أخرى. فالاشتراك في الانتخابات للكنيست هو من حق المواطنين، الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية، دون غيرهم، بينما الاشتراك في الانتخابات للبلدية هو من حق كل مقيم دائم، او ساكن، في نطاق تلك البلدية، سواء أمواطناً اسرائيلياً كان، او لم يكن كذلك. وهذا الفرق واضح للغاية الى درجة يمكن معها، على سبيل المثال، لقنصل دولة اجنبية، يقيم في مدينة اسرائيلية ما بصورة دائمة مدة تزيد على ثلاث سنوات، الاشتراك في الانتخابات لبلدية تلك المدينة، باعتباره مقيماً فيها، وبالتالي تهمّه طريقة ادارتها، دون أي «اعترافات» أو تعقيدات، ودون تحميل المسألة أكثر مما تتحمله. وعرب القدس، وان كانوا يستطيعون المشاركة في الانتخابات لبلديتها، لا يحق لهم الانتخاب للكنيست، لأنهم لا يعتبرون مواطنين اسرائيليين، بل لا يزالوا أردنيين.

وانطلاقاً من هذه الأرضية، يمكن القول ان اشتراك عرب القدس في الانتخابات لبلدية المدينة هو نشاط محلي، لا طابع سياسي مهم له، هدفه التأثير في مجرى ادارة الشؤون المعيشية اليومية، دون ان تكون مسألة «الاعتراف»، أو عدمه، مطروحة جدياً على بساط البحث، ودون الذهاب بعيداً في تحميل مثل هذا النشاط تفسيرات وتأويلات مختلفة. ومما يجدر ذكره ان قوانين ضم القدس الأساسية لم تكن حتى كافية للسماح لسكانها بالاشتراك في الانتخابات لبلديتها، بحيث كان ضرورياً، حتى يسمح بذلك، تعديل قانون انتخابات السلطات المحلية. وبموجب هذا التعديل، الذي تم سنة ١٩٧٣، سُمح لوزير الداخلية باعداد جداول للناخبين في القدس الشرقية يضم كل من بلغ الثامنة عشرة من عمره، وكان ساكناً في تلك المنطقة عشية ضمها الى اسرائيل. وكانت السلطات الاسرائيلية حملت، في حينه، عدداً لا بأس به من سكان القدس الشرقية على الاشتراك في الانتخابات لبلدية القدس، بأيهامهم ان من لا يشارك في تلك الانتخابات، وبالتالي لا تحمل بطاقة هويته ختماً يثبت ذلك، قد يتعرض لاجراءات مختلفة تتخذ بحقه. ولقد ساهمت هذه التصرفات، وغيرها، ولو الى حد ما، في دعم الادعاءات الاسرائيلية بأن القدس مدينة «موحدة»، بينما الحقيقة هي ان المدينة منقسمة بشكل حاد بين تجمعين سكانيين منفصلين عن بعضهما البعض، احدهما يهودي والآخر عربي (وهنالك، أيضاً، تجمع ثالث من اليهود المتدينين الورعين، من اتباع ناتوري كارتا، المعادين، بشدة، للصهيونية، لاعتبارات لاهوتية).

واستطراداً، من ناحية أخرى، لا شك في ان اشتراك عرب القدس في الانتخابات لبلديتها لا يمكن ان يُبَت استناداً الى اعتبارات قانونية «رسمية» ضيقة فقط، وان كان ذلك يحلو لبعض المقاومة، مثلاً، اذ ان المسألة أكبر عمقاً وأكثر اتساعاً، ولها انعكاسات عملية، اقليمية وعالمية. والآراء، في هذا الصدد، متضاربة للغاية؛ بل ان تعارضها الحاد مع بعضها البعض يلفت النظر كثيراً. ففي الوقت الذي تعلن معظم دوائر المقاومة الفلسطينية، ان لم يكن كلها، استناداً، على الأقل، الى البيانات العديدة الصادرة في هذا الشأن، معارضتها الشديدة لهذه الخطوة «الانهزامية»، وتشن الحملات الاعلامية على مؤيديها، نلاحظ، من ناحية أخرى، ويا للغرابة، ان بعض «حكماء القوم» من بين الاسرائيليين يرون عكس ذلك تماماً ويتوجسون خيفة من عواقب تنفيذ مثل هذه الخطوة، ويحارون في كيفية مواجهتها. فهؤلاء، سواء أعلى حق كانوا او عكس ذلك، يرون في الدعوة الى الايعاز لعرب القدس بالاشتراك في الانتخابات لبلديتها، مخططاً خبيثاً، وان كان مغلّفاً بمرونة فائقة، هدفه استغلال القوانين الاسرائيلية لضمان انتخاب ممثلين عرب معارضين، يُسمِعون، بصفتهم تلك، صوتاً عالياً

ضد الضم وتوابعه، وينشطون في هذا الاتجاه، على الصعيدين، المحلي والعالمي، فيجوّفون بذلك اجراءات الالحاق الاسرائيلية ويقوّضونها من الداخل. وحيرة الاسرائيليين هؤلاء تجاه هذه الخطوة ناجمة عن شعورهم بانعدام الحيلة لمواجهة هذه التطورات: فهم اذا حظروا عنوة على عرب القدس الاشتراك في الانتخابات اظهروا زيف الادعاءات الاسرائيلية بشأن القدس «الموحدة»؛ وان سمحوا لهم بذلك، أظهر الممثلون المنتخبون ذلك الزيف؛ وهما أمران، أحلاهما مُرّ.

ويبدو، استناداً الى ردود الفعل التي ظهرت حتى الآن، ان التحليل الاسرائيلي في هذا الصدد هو الصحيح وليس بيانات المقاومة ومواقفها. فبعد ان طُرحت فكرة الاشتراك في الانتخابات، أوضح بعض مؤيديها من بين سكان القدس العرب انه سوف يشارك في الانتخابات من خلال تأكيد عدم الاعتراف بالضم، بينما أوضح بعضهم انه يقوم بذلك كخطوة على طريق اعداد القدس لتكون عاصمة الدولة الفلسطينية العتيدة. ويلاحظ ان هذه التصريحات، وما تنم عنه من مواقف معارضة للاحتلال ومؤيدة للمطالب الوطنية الفلسطينية، لا سواها، هي التي حظيت باهتمام الدوائر الاسرائيلية والعالمية، الاعلامية وغيرها؛ واضمحلت ادعاءات «الاعتراف» بالضم واختفت، ولم يتطرق اليها أحد. وهنا بيت القصيد، وهذا ما ينبغي السعي الى تحقيقه، وذلك بـ «تنظيم»، ودفع فكرة المشاركة في الانتخابات نحو هذا الطريق، لا غيره ـ وليس اتخاذ المواقف المتسرعة وغير المدروسة.

وفي هذا الصدد، هنالك تجربة فريدة في نوعها، يجدر التذكير بها ومحاولة الافادة منها؛ ونقصد الانتخابات البلدية التي أجريت في الضفة الغربية سنة ١٩٧٦. فهذه الانتخابات، كما هو معروف، كانت جوبهت، في حينه، بمعارضة واسعة من قبل دوائر المقاومة، لم يتم التخلي عنها الا في اللحظات الأخيرة، أي قبل الموعد المحدد لاجراء الانتخابات بفترة قصيرة للغاية. وكانت الانتخابات تلك تمت، بالطبع، تحت اشراف سلطات الاحتلال وحكامها العسكريين. بل أنها عُقدت بعد تعديلات جذرية ومهمة أدخلتها سلطات الاحتلال على قوانين الانتخابات الاردنية، التي كانت سائدة في الضفة الغربية، وتم، بموجبها، منح حق الانتخاب لكل سكان تلك المدن، بعد ان كان ذلك الحق محصوراً في شرائح ذات مواصفات معينة، مما زاد كثيراً في اعداد اصحاب حق الانتخاب وأثر، بالتالي، في نتائجها. وكل ذلك يمكن، مثلاً، ان يعتبر بمثابة «اعتراف» بالاحتلال، لو اتبعنا التفسير الضيّق والنظرة الضيقة كذلك لطابع هذه القضايا. ولكن كل تلك التفسيرات، وما رافقتها من معارضة، بسببها او لأسباب أخرى، تبخّرت واختفت بعد ان بانت النتائج، التي أسفرت عن فوز المرشحين الوطنيين في تلك الانتخابات. وسرعان ما راح رؤساء البلديات تلك يلعبون دوراً وطنياً بارزاً للغاية، اوقع دوائر المقاومة، باتجاهاتها كافة، في حبهم ـ ومن الحب ما قتل. فلقد أثار الاهتمام البالغ الذي راحت المقاومة تبديه بشأن تلك البلديات، والدور البارز التي راحت البلديات تلعبه، تدريجياً، حنق السلطات الاسرائيلية، فتخلت، في نهاية الأمر، عن ادعاءاتها «الديمقراطية»، وراحت تقيل رؤساء البلديات تلك، الواحد تلو الآخر، ثم اقسمت على أنها لن تعيد الكرّة، وتسمح باعادة مثل تلك الانتخابات ثانية. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل ان بعض الجماعات الارهابية اليهودية حاول قتل أكثر من واحد، من بين رؤساء البلديات تلك، وأُصيب بعضهم بأضرار جسيمة؛ كما تم ابعاد غيرهم الى خارج الوطن المحتل. وليس في هذا كله، في المحصلة، الا برهان على صحة التحليل وسلامة التكتيك الذي تم تنفيذه. ولو كان الأمر غير ذلك، لما ثارت ثائرة السلطات الاسرائيلية على هذا الشكل.

واستناداً الى الأوضاع الراهنة، ليس هنالك ما يمنع تكرار تجربة انتخابات البلديات في الضفة الغربية سنة ١٩٧٦ في انتخابات بلدية القدس لسنة ١٩٨٨، أو، على الأقل، محاولة القيام بذلك؛

ومن ثم المساهمة في ظهور ممثلين فلسطينيين منتَخبين لعرب المدينة يؤيدون المطالب الوطنية الفلسطينية، ويقارعون الاحتلال واجراءاته، ولو اعلامياً فقط. وان تم ذلك، ويبدو انه لا يمكن ان يتم غيره، اذ من الواضح ان الرأي العام الفلسطيني، في المناطق المحتلة خصوصاً، لا يسمح بظهور غير هذا النوع من الممثلين المنتخبين، فسرعان ما يتحول هذا النشاط ويُفسّر على انه ليس «اعترافاً» بالضم، بل على عكس ذلك تماماً، أي «عدم اعتراف» به ـ وليس في ذلك أي ضرر.

وليست تجربة الانتخابات البلدية، اليتيمة، لسنة ١٩٧٦، في الضفة الغربية، هي الوحيدة في هذا المجال؛ فهنالك، أيضاً، تجارب أخرى أكثر شمولاً وزخماً، لا تزال مستمرة، هي تلك التي مرّ بها الفلسطينيون المقيمون في اسرائيل، في المنطقة المحتلة منذ سنة ١٩٤٨. فهذه الأقلية التي قُدِّر لها ان تبقى في اسرائيل بعد اقامتها، والتي بلغ عددها آنذاك نحو ١٧٠ ألف نسمة، ليصل، حالياً، الى نحو ٧٠٠ ألف، كانت تعرضت، في حينه، لشتى صنوف الاضطهاد والقمع، من فرض الاحكام العسكرية الجائرة عليها ومصادرة اراضيها وتقييد انشطتها السياسية وتضييق سبل العيش امامها بمختلف الطرق. ولقد بقيت الأقلية تلك تتعرض للهجمة تلو الأخرى من قبل السلطات عليها الى ان وصل السيل الزبى، ولم يبق الكثير مما يمكن ان تفقده، فراحت تشن، بدورها، هجمات مضادة على السلطة، سعياً الى انتزاع حقوقها، أو ما أمكن منها. وفي هذا المضمار، لم تبق طريقة الاّ وتمت تجربتها، ابتداء من انشاء الجبهات، مروراً بالتعاون مع الاحزاب المختلفة، وانتهاء باقامة اللجان المتنوعة، وغير ذلك من الأساليب، الى ان اتضح أخيراً ان هنالك وسيلة مهمة لذلك هي السلطات المحلية، من بلديات ومجالس محلية، التي تعمل في العديد من المدن والقرى العربية في اسرائيل، ويبلغ عددها، حالياً، بضع عشرات. ومنذ منتصف السبعينات أقام رؤساء البلديات تلك «تنظيماً» خاصاً بهم، سموه «اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية»، بهدف تنسيق النشاط والعمل المشترك لمصلحة المواطنين العرب. ومنذ اقامتها، بدأت اللجنة تلك تلعب دوراً بارزاً، راحت اهميته تزداد باطراد، على صعيد مجابهة المشاكل المعيشية الجارية للمواطنين العرب ومحاولات حلها. وفي أكثر من حالة، تم ذلك من خلال خوض الصراع مع السلطات، بأشكال مختلفة، وبمدى لا بأس به من التخطيط والتنسيق بين اعضائها، مما أكسبها نفوذاً متزايداً، جعل بعضهم يطلق عليها اسم «برلمان العرب في اسرائيل». بل ان اللجنة تلك خاضت، في بعض الحالات، نضالاً سياسياً واضح المعالم، لعل ابلغ دليل عليه هو ذلك الدور الذي لعبته في التصدي لمحاولات السلطات مصادرة المزيد من الأراضي العربية، وتحويلها لأغراض الاستيطان اليهودي، وذلك بواسطة تنظيم حملات الاحتجاجات والاضرابات والتلويح باتخاذ مختلف الاجراءات وتوجيه الضغوط، هنا وهناك. ويظهر ان النشاط هذا كان فعالاً لدرجة بدا معها كأن السلطات أقلعت، أخيراً، عن عادتها سيئة الصيت في مصادرة الأراضي العربية، او ـ على وجه التحديد ـ ما بقي منها. بل، والأكثر من ذلك، يبدو كأن «ثورة» توشك على ان تسيطر على المفاهيم في هذا الصدد. فحكومة اسرائيل لم تكتف فقط بوضع مخططات مصادرة الأراضي على الرف، بل ان بعضها راح يدعو الى اعادة بعض القرويين العرب (سكان قريتي اقرت وكفربرعم، مثلاً) الى قراهم، التي كانوا طردوا منها سنة ١٩٤٨.

صحيح ان «اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية» في اسرائيل لم تقع، بعد، في هوى المهجر الفلسطيني. كما ان أعضاءها غير منهمكين كثيراً في ترديد آيات الولاء لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولكنه صحيح، أيضاً، ان هذا، بالذات، غير مطلوب؛ ولا ضرورة له، وليس هو بيت القصيد. فاعضاء اللجنة تلك منهمكون، كل في مدينته او بلدته او قريته، بتأمين الخدمات

الضرورية لأبناء جلدته وانشاء البنى التحتية المختلفة، على صعيد التنظيم والتعليم والتدريب المهني وخلافه، خدمة لمجتمعهم وللأجيال الفلسطينية الصاعدة. وهم، حتى بذلك فقط، يلعبون دوراً وطنياً من الطراز الأول.

ويبدو ان عرب القدس، المهملين والمتروكين لشأنهم، هم أحوج من يكونون الى قيادات، ولو من هذا الصنف على الأقل، في ضوء الأوضاع الشاذة التي يعانون منها. ففي ظل الهجمة الاستيطانية الصهيونية الشرسة، «الخاصة» للغاية، على مدينتهم، وفي غياب أي قيادات لهم، ولو محلية، يبدو سكان القدس اشبه بالأيتام على مأدبة اللئام، ليس هنالك من يكترث بهم، أو يهمه أمرهم. ويقيناً، انه لو تم اجراء انتخابات لبلدية القدس، وأسفرت هذه الانتخابات عن فوز بعض الممثلين العرب، الذين قد يكرسوا جهدهم للاهتمام بمتابعة القضايا المعيشية البحتة لهؤلاء السكان، دون غيرها، لكان ذلك كافياً.

الليالي الظلماء

ان انعكاسات ظهور ممثلين منتخبين لسكان القدس العرب، دون التدقيق كثيراً في الطريقة التي يتم انتخابهم بموجبها، لا تقف عند الاعتبارات المحلية المحدودة التي أشرنا اليها، بل قد تتعدى ذلك لتكتسب اصداء أكثر اتساعاً وأهمية، يمكن ان تمس الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ببعديه، الاقليمي والعالمي، نظراً الى مكانة القدس الخاصة لدى العالمين، الاسلامي والمسيحي. وفي هذا الصدد بالذات، يكتسب وجود مثل اولئك الممثلين المؤيدين للمطالب الوطنية الفلسطينية، أهمية خاصة وفريدة في نوعها.

وعلى الرغم من مشاريع الحلول كافة المقترحة لأزمة المنطقة، وسواء أُطُرحت في «مؤتمر دولي» او خلافه، وأياً كان موقف هذا الطرف، أو ذاك، منها، من الواضح ان الصراع العربي ـ الصهيوني ليس مرشحاً للحل، او للحسم، او للاختفاء، في المستقبل المنظور، بل انه قد يستمر فترة أخرى لا تعرف نهايتها. و «عشرة القوم» التي ازدادت من اربعين يوماً لتصبح عشرين سنة، قد تستمر سنوات وسنوات أخرى، لا يمكن حصرها مسبقاً. ومن بين كافة نواحي الصراع، الدائر منذ أجيال، تبدو تلك المتعلقة بمصير القدس الأكثر عمقاً واتساعاً، وكذلك شراسة، نظراً الى الاصرار الصهيوني على السيطرة على المدينة.

والواقع ان الحظ، وليس الذكاء المفرط، بل ـ على وجه التحديد ـ عدم ذكاء الآخرين و «انعزاليتهم»، قد قدم خدمات جلّى الى الصهيونيين في موقفهم تجاه المدينة المقدسة. فالقدس الكبرى «الموحدة» تضم، في حقيقة الأمر، أقلية عددية من السكان الصهيونيين، اذ ان الأكثرية تنتمي، فعلاً، الى تجمعين سكانيين آخرين، هما العرب واليهود المتدينون الورعون (المعادون، بشدة، للصهيونية، لأسباب دينية عميقة، وبالتالي دائمة). الا ان كلاً من هذين التجمعين منعزل ومنغلق على ذاته، ولا يشارك في ادارة المدينة، بحيث يسهل تغييبه. ونتيجة لذلك، يتصدر الصهيونيون الواجهة، ويحكمون ويرسمون، ويعرضون المدينة، ازاء العالم بأسره، كأنها «لهم»؛ بينما الواقع عكس ذلك، او يمكن ان يتحول على هذا النحو، وذلك ـ مثلاً ـ بالعمل على توحيد جهود هذين التجمعين، ولو في نواح معينة. ويبدو ان هذا ليس صعباً، خصوصاً اذا علمنا، مثلاً، ان الملقب بـ «وزير خارجية» اليهود المتدينين من اتباع ناتوري كارتا ينشر في الصحف رسائل مفتوحة الى ياسر عرفات، يبدأها بعبارة «سيدي الرئيس»، بينما يعلن أحد حاخاميهم انه قد قدم طلباً (من الآن) للحصول على جنسية

الدولة الفلسطينية عند قيامها !

ان «خصوصية» الصراع حول القدس، المرشح لأن يستمر طويلاً، ويخلع ثوباً ليلبس آخر، تبرر، بل أنها تحتم، اتخاذ اجراءات خاصة لخوضه وادارته، ليس أكثرها وجود ممثلين منتخبين لسكان المدينة العرب، أيا كان مستوى تمثيلهم. بل ان وجود مثل الممثلين هؤلاء، الذين يستطيعون التعبير عن موقف سكان المدينة، بمدى كبير من المصداقية، باعتبار انهم منتخبون، قد يبدو مفيداً للغاية، اذ قد يتحولون الى مشاعل منيرة، لا غنى عنها، في الليالي الظلماء، التي قد تحاك خلالها المؤامرات أو، على الأقل، تعقد الصفقات بشأن المدينة.

والتخوف من عقد صفقات بشأن مصير القدس، ليس فقط على الصعيد الاقليمي، بل العالمي أيضاً، بصورة يمكن ان تنتقص من الحقوق الفلسطينية، وبالتالي العربية، في المدينة، ليست مجرد أوهام، بل ان لها من الخلفيات والمواقف السابقة ما يبررها على أرض الواقع. فصحيح، طبعاً، ان العالم بأسره، شجب، ولا يزال يشجب، الاجراءات الاسرائيلية بشأن القدس، ويرفضها، ولا يعترف بها. ولكنه صحيح، أيضاً، ان هذه المواقف ليست ناجمة عن الوقوف الى جانب العرب وتأييدهم لوجهه تعالى، بقدر ما هي نابعة، أيضاً، من اطماع خاصة لدى العديد من القوى العالمية التي تهدف الى ايجاد موطىء قدم لها في القدس، بواسطة تدويل المدينة. ومشروع تدويل مدينة القدس وضواحيها، التي كانت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قد اقرته في حينه، يوم اعتمدت، سنة ١٩٤٧، قرار تقسيم فلسطين واقامة دولتين، عربية ويهودية، عليها، لا يزال ماثلاً في الأذهان. صحيح ان اسرائيل والاردن قد تمكنتا، من خلال توافق غير معلن فيما بينهما، من افشال تنفيذ هذا المشروع عندما طرح جدياً على بساط البحث في الامم المتحدة في أواخر سنة ١٩٤٩ وأوائل سنة ١٩٥٠، وذلك بقيام كل منهما باتخاذ ما رأته مناسباً من الاجراءات العملية لضم الجزء الذي سيطرت عليه من المدينة اليها، واعتباره جزءاً من أراضيها. ولكن الصحيح، أيضاً، هو ان ذلك المشروع لا يزال قائماً، ويمكن ان يصار بعثه في أي وقت، اذا كانت الظروف ملائمة لذلك. وكذلك صحيح، أيضاً، ان «توافقاً» اردنياً ـ اسرائيلياً بشأن القدس يمكن ان يُبعث مجدداً. والتلميحات العديدة المختلفة في هذا الشأن كانت، ولا تزال، تصدر من هنا وهناك. ويبدو انه في مواجهة مثل هذه المشاريع وافشالها ليس هنالك أكثر نجاعة وفعالية من وجود ممثلين منتخبين لسكان المدينة العرب، يستطيعون القول، وعن حق، أنهم، بمسلميهم ومسيحييهم، «ينوبون» عن العالمين، الاسلامي والمسيحي، ويحتفظون، بالتالي، بالحق في المدينة داخل البيت الفلسطيني، دون غيره. بل ان مثل اولئك الممثلين يستطيعون منع عقد صفقات جانبية، في هذا الصدد، مع هذه الدولة العربية، او تلك.

وأياً كانت، على كل حال، ماهية المشاريع المقترحة لحل مسألة القدس، وكائناً ما كانت نهايتها، من الواضح انه حتى يحين الظرف المناسب لذلك، سوف يمر كثير من الوقت الضائع، الذي لا مانع من الاستفادة منه، بواسطة الانتخابات، أو غيرها.

القمة العربية الرابعة و «لاءاتها»
قمة المساومة بين الدول العربية المختلفة

فيصل حوراني

ان ظروف حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ العربية ـ الاسرائيلية ونتائجها هي التي أوجدت الارضية اللازمة للعودة الى العمل العربي المشترك بالاسلوب الذي جُرّب قبل ذلك بثلاث سنين ونصف، والذي شكل انعقاد مؤتمرات القمة العربية، وحواراتها، وقراراتها، عناوينه الاسطع. وكان مجرى هذا النوع من العمل ابتدأ مع انعقاد القمة العربية الاولى، في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤، ثم انقطع بعد انعقاد القمة الثالثة، في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥، لتحل محله، من جديد، سياسات المحاور المتعددة والمتنابذة والمتخاصمة، وأبرزها محور الدول ذات الانظمة الوطنية التقدمية، وقد شكل تعاون مصر وسوريا نواته الرئيسة، ومحور الدول ذات الانظمة المحافظة، وقد شكل التعاون السعودي ـ الاردني نواته الرئيسة، الاخرى[١]. ولم تتم العودة الى مؤتمرات القمة، دفعة واحدة، بمجرد وقوع الحرب او ظهور نتائجها. والذي تم، بمجرد وقوع الحرب، هو اعلانات الدول العربية، كافة، عن تضامنها مع الدول الثلاث التي تعرضت اراضيها للعدوان الاسرائيلي، والاستعداد لمساندة هذه الدول المعتدى عليها، وتقديم اشكال شتى من المساعدة السياسية والعسكرية. اما مؤتمرات القمة، ذاتها، فقد مرّ العمل لاستئناف عقدها في طريق غير مستقيم، وقد ظهرت، ضد عقدها، اعتراضات من هنا وهناك، حتى حين كان التيار الغالب هو ذاك المندفع نحوها.

عبدالناصر يستعيد ميله الى التضامن العربي

والحقيقة ان جذور المواقف المتباينة، او المتفاوتة، في الحماس لعقد قمة جديدة، يمكن استقصاؤها في المواقف التي سبقت الحرب. ففي تلك المواقف، ظل الاردن والسعودية يرددان الدعوة الى عقد القمة، كلما احتدمت موجة جديدة من الخلافات بين المحاور العربية، ورفضت سوريا اسلوب عقد القمم، بما هو اسلوب للتعاون المشترك مع الانظمة المحافظة، ورفعت، في مقابله، الدعوة الى توحيد القوى التقدمية العربية، في حين راح النظام المصري، بزعامة الرئيس جمال عبدالناصر، يتردد لبعض الوقت، بين الدعوتين، الى ان انتهى، فيما الدعوة تتردد لعقد القمة الرابعة، الى الاقتناع بعدم جدوى القمم والانضمام الى المطالبين بالغائها او تأجيلها، مما ادى الى الحيلولة دون عقد هذه القمة الرابعة في الوقت الذي كان محدداً لها قبل الحرب[٢]. اما وقوع الحرب، وحتى قبل ان تنجلي نتائجها الكارثية، فقد شكل السبب الذي اعاد الى الرئيس عبدالناصر ميله الى العمل العربي المشترك، او التضامن العربي الشامل. وقد اتضح هذا الميل المتجدد، منذ أيام الحرب الاولى، واخذ ينمو مع ظهور نتائجها، الى ان قرر موقف عبدالناصر الجديد استئناف مؤتمرات القمة، مثلما سبق لموقفه الرافض ان اوقف عقدها.

وقد افصح عبدالناصر عن ميله الجديد، هذا، في اليوم الثاني من أيام الحرب التي استغرقت ستة ايام، وذلك في الرسالة التي وجهها الى الملوك والرؤساء، كافة، في ذلك اليوم[٣]. ففي مستهل هذه الرسالة، يؤكد الرئيس المصري لزملائه «أن مقتضيات الموقف وتطوراته تتطلب، في تقديري، ان يتجلى، الآن، موقف عربي موحّد، قاطع وحاسم. وفي رأيي ان مثل هذا الموقف سوف يكون له تأثيره الكبير على المعركة المقدسة التي تخوضها شعوبنا وقواتنا المسلحة، اليوم»[٤]. وفي الرسالة ذاتها، يظهر عبدالناصر قناعته بأن «ملوك ورؤساء الدول العربية يعتبرون ان الوقفة الجبارة لشعوب الامة العربية [كما تجلت في تضامنها مع الدول المعتدى عليها]، قد أذابت... اية خلافات عربية»[٥]. وهو، بهذا، يحث زملاءه على ان يعلنوا، بصوت واحد، للعالم كله، انهم «مقتنعون بأن نظاماً عربياً جديداً يجب ان ينشأ، في الوطن العربي كله، قائماً على وحدة المصير التي تأكدت بالدم في ميدان القتال»[٦]. وهو يوجه دعوة صريحة الى عقد مؤتمر قمة عربي في اقرب فرصة بعد انتهاء هذه المعركة، القائمة آنذاك، ويحدد للمؤتمر المقترح مهمة وضع اطار النظام العربي الواحد الذي دعا اليه للتوّ، ويعلن رغبته في ان يكون هذا النظام «قائماً على التعاون الصادق، وعلى الثقة المتبادلة، وعلى انكار الذات، وعلى أماني الشعوب العربية الباقية والخالدة، بعد أي فرد، وفوق أي منصب»[٧].

والواضح ان الرئيس عبدالناصر، المتأثر، كغيره، بحملة التضامن العربي الواسعة التي حفزت عليها ظروف الحرب، قد أبدى مقداراً زائداً من الطموح ومقداراً أزيد من التفاؤل بشأن امكان دفع الدول العربية المحافظة الى اتخاذ مواقف صارمة ضد العدوان الاسرائيلي والدول الامبريالية التي تساند هذا العدوان. فهو يضمن رسالته الى زملائه حكام الدول العربية كافة جملة من المقترحات الاخرى التي تصب في هذا الاتجاه، ظاناً انهم يشاركونه الرأي في انه «ليس هناك بديل عن وقفة عربية موحدة وحازمة ضد العدوان الاسرائيلي المدعم بقوى الاستعمار»[٨]. وهو يطمح في ان يعلن الملوك والرؤساء انهم «مقتنعون، تماماً، بأن اسرائيل لم تكن لتستطيع الاقدام على ما اقدمت عليه بغير عون عسكري مركّز من جانب الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وغيرهما من الدول الضالعة معهما»[٩]. بل ان عبدالناصر يذهب الى حد الأمل في أن رؤساء وملوك الدول المحافظة سوف يعلنون، ايضاً، انهم يقدرون «تقديراً عملياً وايجابياً القوى التي شجبت العدوان او التي اثبتت انها تستطيع ان تنظر الى الامور نظرة موضوعية مستقلة»[١٠]، مشيراً، بذلك، الى الاتحاد السوفياتي الذي وقف في مقدم شاجبي العدوان، ثم الى فرنسا التي اتخذ رئيسها آنذاك، شارل ديغول، موقفاً ميّزه عن حكام الغرب الآخرين المنحازين الى اسرائيل، وجعله اقرب الى الحياد ازاء هذا العدوان. ولا تنتهي طموحات عبدالناصر وآماله، في تلك الفترة، عند هذا الحد، فهو يقترح، ايضاً، ان يتفق الملوك والرؤساء، كافة، على ان «لا يكون لأية دولة من الدول المدعمة للعدوان الاسرائيلي موقع قدم في أي وطن من أوطان الدول العربية، في أي مجال من المجالات، ما لم تصحح موقفها فوراً»[١١]؛ بل انه يذهب أبعد من هذا حين يرى ان الملوك والرؤساء سوف يتفقون على «ان جميع الموارد العربية وكل الامكانات والطاقات سوف تخصص، كلها، لخدمة معركة المصير، دون قيود او حدود، وهم يعتبرون ان القوى التي ناصبت الامة العربية العداء وسهلت للعدوان الاسرائيلي يجب ان تتحمل تكاليفه»[١٢].

ومع ان رؤية كهذه، التي عبرت عنها رسالة الرئيس المصري، يصح ان تعدّ مفرطة في الطموح والتفاؤل دون مسوغات كافية؛ فمن الممكن الوقوع على تفسير لطموحها وتفاؤلها الزائدين في الظرف الذي كتبت فيه. ففي اليوم الثاني للحرب، كان الرأي العام العربي أبعد طموحاً واشد تفاؤلاً؛ فقد كانت البلاغات التي تصدرها الجهات العسكرية العربية المعنية تنبئه بأن اسرائيل على وشك ان

تفقد وجودها ذاته، وقد اعلن عبدالناصر، فيما بعد، ان القيادة العسكرية لم تكن تطلعه، في بداية الحرب، على حقيقة الكارثة التي تعرض لها الجيش المصري. وعلى هذا، يبدو أن الرجل شاء، برسالته ومقترحاته هذه، ان يستثمر اجواء التفاؤل السائدة في العالم العربي ليحمل الملوك والرؤساء العرب على اتخاذ موقف موحّد يدين دعم الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما لاسرائيل. فلما اتضحت النتائج الفعلية الكارثية للحرب، والهزيمة الكبيرة التي مني بها الجيش المصري، وحين قرر عبدالناصر، بعد اربعة أيام من ابتداء القتال، أن يحمّل نفسه مسؤولية النكسة فيستقيل من مناصبه كافة. وفي الخطاب المذاع على الجمهور الذي أعلن فيه هذه الاستقالة[١٣]، بدا الرجل أقل طموحاً من السابق بشأن المستقبل، وبضمن ذلك بشأن التضامن العربي، وخصوصاً مع الدول المحافظة. وعلى الرغم من ان الرئيس المستقيل أشاد بجهود عدد من الدول العربية المنتمية الى المحورين، بالاسم، فذكر سوريا والعراق والجزائر واليمن، وكذلك ذكر المغرب والسودان والكويت، فانه صمت ازاء الاردن والسعودية ولم يذكرهما، بالاسم، بخير او بشر؛ لكنه، حتى وهو يفعل ذلك، لم يفته، وهو يبين تصوره للمستقبل، أن يذكر، في خطاب الاستقالة ذاته، انه «ما زال هناك دور كبير مطلوب من العمل العربي العام، وكلي ثقة بأنه سوف يستطيع اداءه»[١٤]. والجدير في الامر، هذه المرة، ان عبدالناصر لم يكرر مقترحاته التفصيلية الطموحة، بل اكتفى بالقول: «ان الامر يقتضي، الآن، كلمة موحدة تسمع من الامة العربية كلها، وذلك ضمان لا بديل له، في هذه الظروف،... [وعلى اساس] اعادة توجيه المصالح العربية في خدمة الحق العربي»[١٥]، هكذا بالاطلاق. وقد بدا الرجل، وهو يتطلع الى استعادة التضامن العربي، غير راغب في استفزاز أي دولة عربية، حتى انه حين ذكّر مستمعيه، بمرارة، بأن «الاسطول الاميركي السادس كان يتحرك ببترول عربي [وبأن] هناك قواعد عربية وضعت، قسراً وبرغم ارادة الشعوب، في خدمة العدوان»[١٦]، تعمّد ان يغفل ذكر اسماء الدول التي تقوم هذه القواعد في اراضيها او اسماء الدول التي يتموّن الاسطول السادس بنفطها.

سوريا تعارض، والاردن يلحّ

اما سوريا، فقد احتفظت بموقفها المتشدد ضد اسلوب العمل العربي المشترك. واذا كانت ايام الحرب واجواء التضامن العربي الواسعة التي ظهرت خلالها حملت سوريا على ايقاف هجماتها المباشرة على الانظمة العربية المحافظة، فان هذا لم يستمر لوقت طويل، وهو، على كل حال، لم يعكس تبدلاً جوهرياً بشأن الموقف السوري السابق للحرب، الرافض لمؤتمرات القمة. وفي الكلمة التي وجهها رئيس الدولة السورية، د. نور الدين الاتاسي،الى الشعب، في اليوم الأول لاندلاع القتال، لم ترد أية اشارة الى دور أي من الانظمة العربية في المعركة. وحين قبلت مصر وقف اطلاق النار، قبل قليل من قبول سوريا له، نسب د. الاتاسي اسباب هزيمة الجيش المصري الى تحالف عبدالناصر مع الرجعية الاردنية، وندد، في لقائه مع رئيس م.ت.ف. احمد الشقيري، في الثامن من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بقبول كل من مصر والاردن لوقف اطلاق النار[١٧]. واذا كانت الادبيات البعثية السورية خلت، في تلك الفترة، ولبعض الوقت، من الهجوم المباشر على الانظمة المحافظة، فان هذه الادبيات ذاتها حملت بذور الموقف اللاحق المتمسك برفض الدعوة الى التعاون مع هذه الانظمة. وفي أول بيان شامل تعرض لمسائل الحرب والهزيمة، اصدرته القيادة القومية لحزب البعث الحاكم في سوريا[١٨]، في ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أُجري تحميل الدول الاستعمارية مسؤولية العدوان الاسرائيلي، كما أجري الحديث عن الوحدة العربية والدولة العربية الواحدة المطلوبة، باطلاقها، دون أي كلام عن التضامن العربي بين الدول المتعددة ذات الانظمة المختلفة. ثم وردت الاشارة، في البيان ذاته، الى «ضرورة المبادرة

الى ايجاد صيغة تطبيقية متقدمة لدفع هذا الشعار في طريق التحقيق»[١٩]. اما التلميحات ضد حكام الانظمة المحافظة، التي سوف تصبح، فيما بعد، هجمات مباشرة، من جديد، فقد تضمنها البيان البعثي حين أبلغ الى الرأي العام ان الاستعمار وعملاءه يحاولون «ان يحققوا، اليوم، ما عجزوا عن تحقيقه، حتى الآن، بالغزو العسكري، وما عجزوا عن تحقيقه في المؤامرات السابقة، وان يعتمدوا على النفر المعزول المتخاذل العميل ليطرح الحلول الذليلة، عن طريق التسليم للاستعمار والقبول بوجوده واعادة الوطن العربي الى مناطق نفوذه»[٢٠]. وفي اشارة واضحة الى رفض اسلوب التضامن العربي الشامل، تعهدت القيادة البعثية، في هذا البيان، «بضرورة متابعة خطها الثوري ومنطلقاتها الاجتماعية والاقتصادية والشعبية، بصورة اكثر عزماً وتصميماً على النصر»[٢١].

وبعد اسبوعين من قبول سوريا لوقف اطلاق النار، رأى وزير الاعلام السوري، محمد الزعبي، ان استهداف العدوان الاسرائيلي اسقاط الانظمة الوطنية التقدمية يبرهن «على ان مثل هذه الانظمة هي الخطر الفعلي على وجود الصهيونية، وبالتالي على المصالح الامبريالية في المنطقة»[٢٢]. ووصف الزعبي الشعارات التي تبنتها سوريا قبل الحرب، وبينها، مما يتصل ببحثنا، شعار لقاء القوى التقدمية، الذي وضع لمواجهة شعار التضامن العربي، بأنها شعارات صحيحة، وقد «جاءت الاحداث الاخيرة لتؤكد سلامتها وتؤكد ضرورة التمسك بها»[٢٣]. وحين تحدث الوزير السوري عن شعار الوحدة العربية رأى انه يبدو، اليوم، ومن خلال المعركة، اكثر ضرورة وقابلية للتطبيق من اي يوم مضى. ولكي لا يُفهم هذا الرأي على انه قبول سوري بالدعوة الى التضامن العربي، دعا الوزير الى «ان تبادر المنظمات الشعبية السياسية والحكومات التقدمية الى وضع هذا الهدف القومي موضع أي شكل من اشكال التطبيق الموضوعية والسليمة والتي تسمح، في حدودها الدنيا، بصب طاقات الجماهير، البشرية والاقتصادية، ضمن طريق موحد للتحرر والتحرير»[٢٤]. أما حين واجه الصحافيون الوزير البعثي بسؤال مباشر حول موقف سوريا من التضامن العربي والدعوة الى مؤتمر قمة عربي، فقد عبّر الوزير عن الرفض، بصورة غير مباشرة، حين قال: «ليس، بالضرورة، ان تكون وحدة العمل العربي على نحو ما بالذات، وليس غيره، وأي لقاء يجب ان يكون واضح المعالم والابعاد»[٢٥]. وحين راح الصحافيون يضغطون للحصول على اجابة محددة، كرر الوزير أنهم، في سوريا، ليسوا مع نوع بالذات من انواع العمل العربي، وأنه يمكن ايجاد صيغ مختلفة لصب الجهد العربي في خدمة معركة التحرير، الى ان اوضح ان المطلوب هو العمل الثوري التقدمي الذي يعتمد على الشعب ليضغط على حكامه من اجل تحقيق ذلك، حين قال: «ان ساحة المعركة، الآن، هي دنيا العرب، من المحيط الى الخليج، وان وقود المعركة، اليوم وغداً وبعد غد، هو الشعب العربي كله»[٢٦].

في غضون ذلك، وجدت الانظمة العربية المحافظة في نتائج عدوان حزيران (يونيو)، وما لحق بمصر وسوريا جرائها من هزيمة ماحقة، الفرصة المواتية لها كي تعمل على تحجيم دور النظامين المصري والسوري وحلفائهما من الانظمة والقوى المماثلة في العالم العربي. وصار من الجلي ان الدول المحافظة لن تضيع الفرصة السانحة لاعادة صياغة الخارطة السياسية لميزان القوى على الساحة العربية على نحو يحرم الزعامات الوطنية التقدمية من النفوذ والتأثير اللذين كانا لهما في اوساط الرأي العام العربي وبلدانه كافة. والحقيقة ان نفوذ هذه القيادات، حتى لو لم يبذل خصومها أي جهد لتقليصه، تعرض للاهتزاز، منذ بيّنت نتائج الحرب، ذاتها، ان قدرات الانظمة الوطنية التقدمية أقل من الصورة التي كانت شائعة عنها وأقل، بكثير، من وعود قادتها. ولذا، كان سعي الدول المحافظة لتقليص نفوذ الانظمة والقوى التقدمية يسير، في تلك الظروف، على ارض ممهدة. ولتحقيق

غرضها هذا، اتخذت النظم المحافظة المبادرة للدعوة الى عقد مؤتمر للقمة لتوضيح المواقع والعلاقات العربية، في ضوء المستجدات التي أتت بها الحرب.

وكما حدث على الجبهة الاخرى، برزت بوادر الاتجاه الجديد لدى المعسكر المحافظ منذ أيام الحرب الاولى. وحين اتضحت ابعاد الهزيمة التي تعرض لها الجيش الاردني في الضفة الغربية، نسب الملك الاردني حسين السبب الاول في الهزيمة الى قوى غيبية، فرأى، كما جاء في خطاب وجهه الى الشعب في الثامن من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، في ما جرى، انه «كان قضاء الله الذي لارادّ له»[٢٧]. اما الاسباب الملموسة، فقد عدّ الملك منها تفوق اسرائيل الجوي، ثم راح يذكر مستمعيه، مشيراً الى الاسباب الاخرى، بالجهد السابق للحرب الذي بذله، دون طائل، وهو يحث قادة الدول العربية «على التضامن والتعاضد، من جهة، وعلى الحشد المنسق والتخطيط السليم، من جهة اخرى، لنستطيع ان نخوض [المعركة]، اذا فرضت علينا، حين نريدها نحن، لا حين يريدها العدو، الى آخر الشوط»[٢٨]. وفي هذا السياق، راح الملك يذكّر مستمعيه، أيضاً، بفرحته بمؤتمرات القمة، حين انعقدت، ليظهر مخاطر وقفها، اذ «لم يكد الصف العربي يأتلف حتى عدت عليه العوادي فمزقته شرّ ممزق وعادت المسيرة دأبها الاول، تخاذلاً وتخلفاً وهروباً، ولم يكن لي في ذلك دور ظاهر او خفي»[٢٩]. وحين افتتح وزير خارجية الكويت، آنذاك، الشيخ صباح الاحمد الجابر، مؤتمر وزراء الخارجية العرب في الكويت، الذي انعقد بعد وقف القتال بأيام قليلة، رأى المسؤول الكويتي ان الاوضاع الجديدة «تتطلب منا البدء في صفحة جديدة في العلاقات العربية، أساسها التضامن القائم على الثقة المطلقة والنابع من وحدة المصير والهدف والتضحية اللامحدودة للمصلحة العربية»[٣٠]. وادلى الرئيس التونسي، الحبيب بورقيبة، وهو الذي سبق له ان دخل في خصومة محتدمة مع عدد كبير من الدول العربية بسبب مقترحاته الرامية الى حل القضية الفلسطينية في ضوء قرارات الامم المتحدة[٣١]، بدلوه في هذا الاتجاه، في وقت مبكر، ايضاً. وقد اعلن الرئيس التونسي، الذي بادر للقيام بزيارة الى القاهرة على الرغم من انقطاع العلاقات الدبلوماسية بينها وبين تونس، في السابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، قناعته بأن «الخلافات التي أدت الى انقسام العرب قد زالت، والعرب يتحدثون الآن من اجل القضية الواحدة»[٣٢]. أما الملك فيصل، الذي كان في جولة خارجية وعاد الى السعودية عشية اندلاع الحرب، فقد حث ليس على التضامن العربي، وحده، بل على التضامن الاسلامي، ايضاً. وفي اول خطاب القاه الملك السعودي، الى الجمهور بعد الحرب، في السادس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وجه كلمات الشكر والتقدير لمواقف «بعض الدول الاسلامية التي أيدت العرب وناصرتهم في قضيتهم»[٣٣].

أول مؤتمر لوزراء الخارجية العرب

مع اتضاح حجم الهزيمة العربية، ومع انعقاد الدورة الطارئة للجمعية العامة للامم المتحدة لمناقشة الوضع الملتهب في الشرق الاوسط، وفي ظل الدعوة الى التضامن العربي بين الانظمة المختلفة، برزت الحاجة الى تنسيق المواقف العربية في مواجهة الاحداث الطارئة الكبيرة، وخصوصاً تنسيق الموقف في الامم المتحدة. والحقيقة، ان الدعوة الى عقد مؤتمر وزراء الخارجية ظهرت في وقت مبكر، وكان اول من اطلقها هو الرئيس العراقي، عبدالرحمن عارف. فبعد ان انفض مؤتمر وزراء النفط والاقتصاد العرب، الذي استضافته بغداد، والذي أذاع قراراته قبل ساعات قليلة من ابتداء الحرب[٣٥]، اعلن الرئيس عارف ان العراق عازم على تنفيذ توصيات المؤتمر المذكور؛ ودعا الى اجتماع يعقده وزراء الخارجية في القاهرة، فوراً، «لاتخاذ الخطوات الاخرى التي اتفقت عليها كلمة العرب وبرزت صورتها في قرارات مؤتمر البترول»[٣٦]. واذا لم يلتق الوزراء «فوراً»، كما شاء الرئيس

عارف، فلأن القتال كان في أيامه الاولى، وكان الجميع يترقبون النتائج النهائية ليصوغوا مواقفهم في ضوئها.

والحقيقة، ان دولاً عربية أخرى، غير العراق، اتخذت، تحت ضغط الاحداث والتأثير الهائل للرأي العام العربي متّقد الحماس في كل بلدانه، اجراءات معينة اشتملت على وقف ضخ النفط عن عدد من الدول التي ساندت المجهود الحربي الاسرائيلي. لكن هذه الاجراءات اتخذت بغير حماس من قبل معظم الذين قرروها. وقد اوضح المسألة بيان أصدرته وزارة البترول والثروة المعدنية السعودية، في ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أي بعد يومين من صمت الاسلحة على الجبهات كافة؛ فذكر هذا البيان كيف ان مجلس الوزراء السعودي قرر، في وقت سابق، وقف تصدير النفط الى الدول التي تساعد اسرائيل، وقد سماها البيان دويلة العصابات الصهيونية. كما ذكر البيان ان السعودية بدأت بايقاف ضخ النفط بصورة تامة، وفعلت ذلك لكي لا يتسرب نفطها من الدول التي يسمح لها باستيراده الى الدول التي حظر عنها. وأورد البيان ان السعودية أعدت اجراءات تضمن عدم التسرب، فأوجبت على الشركات المشترية للنفط السعودي التوقيع على تعهد تلتزم هذه الشركات بموجبه عدم ارسال النفط الى الدول التي قررت السعودية حظر تصديره اليها. واورد البيان، كذلك، ان السعودية قررت اعادة ضخ نفطها بعد ان اطمأنت الى فعالية هذه الاجراءات[٣٧]. وأصدرت دول الخليج الاخرى، المنتجة للنفط، تعليمات مماثلة للشركات المتعاونة معها. وواضح كم هي هشة هذه الاجراءات، خصوصاً اذا اضفنا الى هشاشتها، في حد ذاتها، ان الخطر لم يشمل سوى عدد ضئيل من الدول.

وقد بدأ ضيق الدول المنتجة للنفط، حتى بحظر هش كهذا، يفصح عن نفسه، بوضوح، حين اتضح حجم الهزيمة وتزعزت مكانة كل من مصر وسوريا اللتين طلبتا ايقاف الضخ. واذا كانت الدول المنتجة للنفط اعلنت اجراءاتها في وقت سابق من باب رفع العتب، فلم تلبث ان راحت تثير فكرة تضررها هي، أيضاً، من وقف ضخه، في مقابل التشدد السوري الذي لم يكتف بالمطالبة بايقاف الضخ، كلياً، بل مضى، كما عبر عن ذلك د. الاتاسي، رئيس الدولة السورية، في ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، الى حد مطالبة الدول العربية كافة باستئصال الوجودين، السياسي والاقتصادي، لبريطانيا والولايات المتحدة والدول الاخرى المؤيدة لاسرائيل من دنيا العرب، واستخدام الاسلحة العربية الاقتصادية والاستراتيجية الأخرى في مواجهة مؤيدي اسرائيل، وبضمن ذلك مطالبة سوريا الدول النفطية بسحب ارصدتها المالية المودعة في مصارف الدول الغربية[٣٨].

وكان الجدل محتدماً حول مسألتي وقف ضخ النفط من عدمه، وسحب الارصدة من عدمه، والمسائل الاقتصادية الاخرى، حين تجددت الدعوة الى عقد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب بعد توقف القتال نهائياً. ومع احتدام هذا الجدل، وبروز هذه الدعوة، نشطت الاتصالات، عبر تبادل الزيارات والرسائل، بين الزعماء العرب. وشهدت ايام الاسبوعين، الثاني والثالث، من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ اوسع موجة من الاتصالات تشهدها الساحة العربية في تاريخها المعاصر، فضلاً عن سيل البيانات والأدبيات الأخرى التي تعكس وجهات النظر المتعددة والمتباينة للاطراف، كافة. وقد دار الجدل، الذي احتدم في تلك الفترة، حول ما هو مطلوب عمله من الدول العربية، مجتمعة، وتمحور حول المسائل الاقتصادية، وأخصها النفط والارصدة، من جهة، والموقف المطلوب ازاء صيغ الحلول السياسية المطروحة على الساحة الدولية، وخصوصاً في اروقة الامم المتحدة، من جهة أخرى. وفي النهاية، أدت المداولات الى الاتفاق على عقد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب يحضره الجميع، قبل ان تحل الاتصالات الجارية أياً من الخلافات الناشبة بين الدول العربية. وكان واضحاً، وسط هذا كله، ان أنظمة

الدول العربية المحافظة لا تريد للاحداث الحساسة التي هيّجت الرأي العام ضد الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما من الدول الغربية، ان تدفع هذه الانظمة الى اتخاذ مواقف معادية للغرب الامبريالي. كما كان واضحاً، ايضاً، ان الانظمة المحافظة لا تريد ان يدفعها امتنان الرأي العام لمواقف الدعم والتأييد التي ابداها الاتحاد السوفياتي وبقية دول المنظومة الاشتراكية ازاء العرب الى التخلي عن موقفها السلبي تجاه دول هذه المنظومة. وفي صلب ذلك، كانت مسألة وقف ضخ النفط ومسألة سحب الارصدة هما الاشد حساسية بين المسائل الأخرى كافة.

ومهما يكن من أمر، فان المؤتمر الموعود عقد في الكويت، في ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وافتتحه وزير خارجية الكويت بكلمة حلّل فيها اهداف العدوان الاسرائيلي دون ان يتطرق الى دور بريطانيا والولايات المتحدة، بل دون أي يجيء الى ذكر اسميهما على أي نحو. وقد افصح الوزير الكويتي عن الموقف المحافظ ضد المطالب الثورية المتعددة، حين حث على ان «يكون عملنا مدروساً يعالج كافة الاحتمالات التي قد تأتي بتأثيرات معاكسة لخط سيرنا»[٣٩]. وبافتتاح كهذا، وباشارات كهذه، بدا واضحاً ان انظمة الدول المحافظة سوف تتمترس عند موقفها الذي لم تكن بياناتها العلنية تجرؤ على الافصاح عنه، صراحة، ضد مطالبة العراق ومصر وسوريا والجزائر و م.ت.ف. بايقاف ضخ النفط وسحب الارصدة واتخاذ مواقف حاسمة في مواجهة الدول الغربية المؤيدة للعدوان.

وعلى هامش المؤتمر، وفي أيام الاتصالات من اجل عقده، كان المتحدثون باسم الانظمة المحافظة يمهدون للافصاح عن موقفهم الحقيقي، وذلك باكثارهم من التحدث عن الاضرار التي يتعرض لها العرب حين يوقفون الضخ، ثم وهم يعرضون بديلاً لذلك وهو استخدام جزء من عائدات بيع النفط لمساعدة الدول العربية التي تضررت بالعدوان وشراء الاسلحة اللازمة لها وانعاش الاقتصاديات العربية عموماً[٤٠]. وفي المقابل، تمسكت دول الجبهة الاخرى بمطالبها. وفي معرض التحدث عن شراء السلاح، أبلغ وزير الخارجية الجزائري الى زملائه ان الاتحاد السوفياتي أبلغ الى الرئيس هواري بومدين، عندما زار موسكو مؤخراً، تعهده تعويض خسارة الدول العربية عن الاسلحة التي فقدتها في الحرب[٤١].

موضوع الارصدة العائدة للدول المنتجة للنفط، المودعة في مصارف الدول الغربية، أثير، هو الآخر، وطالب عدد من الوزراء، واخصهم السوري، بسحب هذه الارصدة؛ غير ان اصحاب الارصدة رفضوا فكرة سحبها، وفشل المؤتمر في التوصل الى قرار بهذا الشأن[٤٢]. وأُثيرت، ايضاً، مسائل الخلافات الثنائية بين عدد من الدول العربية، وكانت أشدها سخونة مسألة الخلاف بين مصر والسعودية بشأن اليمن، كما كانت وساطات عربية نشطت، بعد الحرب، لتسوية هذا الخلاف، الا انها لم تكن قد توصلت، بعد، الى نتائج ملموسة، ولذا لم يقرر المؤتمر شيئاً بشأنها.

ومع بقاء التباين في وجهات النظر المتعددة حول عدد من المسائل المثارة، لم يصدر وزراء الخارجية، في اجتماعهم في الكويت، أية قرارات. اما في الشأن السياسي، وأخصه ما يدور في الامم المتحدة، فقد تقرر ان يستأنفوا المداولة حول الحلول المطروحة في الامم المتحدة، في نيويورك، حيث توجَّب ان يتوجهوا، جميعاً، للاشتراك في المناقشات الجارية هناك. وبغياب أي اتفاق او قرار، تعذر، أيضاً، ان يصدر عن المؤتمر بيان مشترك، واكتفي ببلاغ صحافي اذاعه وزير خارجية البلد المضيف، الذي هو رئيس المؤتمر. وقد ابلغ الوزير الكويتي الى الرأي العام ان الوزراء «تدارسوا جوانب الموضوع واستقر الرأي على استئناف الاجتماع في نيويورك... وان الدول المنتجة للنفط ثابتة على قرارها»[٤٣].

عثرات أمام عقد القمة

اشرنا الى عدد من الاشارات او الدعوات الصريحة التي اطلقت لعقد القمة الرابعة. والحقيقة ان الاشارات والدعوات التي من هذا النوع لم تنقطع، في أي وقت من الاوقات، منذ اندلاع الحرب. ورأينا كيف مالت سوريا الى رفض القمة، في حين مال عبدالناصر الى التوجه اليها، وكيف كانت الدول المحافظة هي الاشد حماساً لعقدها. وبين الجميع، كان الملك حسين هو الاكثر الحاحاً. فالملك، الذي انخرط في الاتجاه الى الحرب، في أواخر أيام الاستعداد لها، وبعد ممانعة طويلة عن الاشتراك في اية مظاهر للعمل العسكري ضد اسرائيل، رأى في نتائج الحرب الفرصة لتجديد دعوته الى قمة تأخذ وجهة نظره الداعية الى تغليب اسلوب العمل السياسي. وقد اطلق الملك الاردني الاشارة الاولى في ثالث ايام الحرب، بعد ان اتضح الموقف تماماً على الجبهتين، المصرية والاردنية، وارتدت قوات الجبهتين الى سيناء والضفة الغربية.

ففي هذا اليوم، وجه الملك حسين برقية الى الملوك والرؤساء العرب تشرح خطورة الموقف وترجو «ان تدفع تجربة الأيام القليلة الماضية ومآسيها زعماء الامة العربية وقادتها الى اللقاء العاجل لبحث القضية من كافة ابعادها وزواياها ولمواجهة الموقف بكافة متطلباته المالية والسياسية والعسكرية»[٤٤]. بعد ذلك، وافق الملك المغربي الحسن الثاني، في ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، على الدعوة الى عقد القمة، ولكنه لم يَبْدُ على عجلة من أمره لعقدها فوراً، بل حث على التروي حتى يتم الاعداد لها بما يضمن نجاحها. وقد رأى الملك الحسن «ان انعقاد مؤتمر على مستوى القمة، على وجه الاستعجال، لا يمكن، في نظرنا، ان يحقق الهدف المتوخى منه»[٤٥]. وآثر الملك الحسن ان يُعقَد مؤتمر لوزراء الخارجية، قبل القمة «وبعد هذه المرحلة، يمكن ان يكون مؤتمر القمة ذا فائدة لمواجهة بناء المستقبل على أسس موحدة متناسقة»[٤٦]، عاكساً، بذلك، الموقف الثالث الذي تبلور حتى ذلك الوقت بشأنها، وهو الموقف الداعي الى عقدها بعد الاعداد لها، الى جانب الموقف الاردني المتعجل والموقف السوري الرافض. ولما انعقد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في الكويت، تلقى برقية من الملك حسين، جدد الملك فيها دعوته الى عقد القمة في أقرب وقت ممكن، وابدى أسفه لأن الدعوة الى القمة «تتلكأ بين العواصم العربية، بين الاهمال والتسويف، او الانصراف الى مؤتمرات واجتماعات على مستويات أخرى لا نعتقد، مطلقاً، بجدواها في هذه الظروف»[٤٧]. وقد حث الملك الاردني، في هذه البرقية، على عقد القمة فوراً، واقترح ان يتم ذلك في موعد اقصاه ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وان تعقد في الخرطوم[٤٨].

ومهما يكن من أمر، فان الأيام المتبقية من شهر حزيران (يونيو) شهدت انشغال الحكام العرب في متابعة ردود الفعل الداخلية، والعربية، والدولية، على العدوان، ومحاولة استجلاء الصورة الكاملة للمستجدات قبل تحديد المواقف النهائية. وقد سافر عدد من الملوك والرؤساء، اضافة الى الوزراء، الى نيويورك للاسهام في المناقشات الدائرة حول الشرق الاوسط في الامم المتحدة، بينما ترك للدبلوماسية الهادئة الدؤوبة ان تعمل لتسوية الخلافات الناشبة حول المسائل المستجدة، وكذلك النزاعات الثنائية القائمة بين الدول العربية، وأخصها ذلك النزاع الساخن حول اليمن ومستقبله. وقد بلور مجرى الاحداث والحوارات، في تلك الفترة، حقيقة أخذت تفرض نفسها على كل مجال، وهي اتفاق كل من يعنيهم الأمر من الحكام العرب على ضرورة اعتبار قضية مواجهة العدوان، وما نجم عنه من احتلال، وآثار اخرى، قضية عربية واحدة، تخص الدول العربية مجتمعة، بمقدار ما تخص كل واحدة منها على حدة، حتى مع وجود الخلافات والتباينات الكبيرة، أو الصغيرة، ازاء المسائل المتصلة بالمواجهة المطلوبة وبمستلزماتها. هذه الحقيقة مارست تأثيرها الكبير ليس على مجرى

الاحداث والمواقف في تلك الفترة، وحدها، بل خلال السنوات اللاحقة العديدة.

ومع تبلور هذه المواقف من مؤتمر القمة وغلبة الرأي الداعي الى عقدها بعد الاعداد الملائم لها، وبعد ان تجاوز الرئيس عبدالناصر حكاية الاستقالة، وتلقى، من خلال الانشطة الشعبية هائلة الاتساع التي استهدفت حمله على الاستمرار في الرئاسة والقيادة، التفويض الكامل بالاستمرار في تحمل المسؤولية الاولى، وبعد أن ضمن العون السوفياتي اللازم لاعادة بناء الجيش المصري والجيش السوري، كان هذا الزعيم العربي استعاد اللغة التي يتحدث بها بوصفه أبرز القادة العرب وأشدهم مقدرة على التأثير في الرأي العام والحكام. وكان من مصلحة عبدالناصر ان تتعرب قضية مواجهة العدوان بحيث تسهم الانظمة والقوى الشعبية بدور فيها، فيما تمسّك البعثيون، في سوريا، ومنطلقاتهم في الاساس قومية عربية، بمفهومهم للتعريب. أما الملك حسين، الحساس عادة ازاء أي تدخل عربي في شؤونه الداخلية، فقد اعلن، بنفسه، بعد عودته من الامم المتحدة، في التاسع من تموز (يوليو) ١٩٦٧، انه رفض «كل فكرة لمعالجة مشكلتنا على اساس انها مشكلة أردنية، وسنظل نرفض ذلك، طالما ان هناك بصيصاً من الامل والرجاء في نجاح جهودنا لعقد مؤتمر القمة»[٤٩]. ومن جهته، عدّ العراق نفسه بين دول المواجهة، وأعلن الرئيس عبدالرحمن عارف «ان المسؤولية تقع على عاتق الحكام العرب، جميعاً، وبدون استثناء، و [ان] الخلق العربي والنخوة العربية والشرف العربي يحتم علينا الاخلاص ويتطلب منا التنازل عن كل الاعتبارات، لندخل المعركة وحدة متماسكة ضد اعدائنا الذين احتلوا اراضينا ويهددون استقلالنا ومصيرنا»[٥٠]. اما السعودية، زعيمة المعسكر العربي المحافظ، فانها انخرطت، منذ اندلاع القتال، في نشاط عربي ودولي واسع، واستجابت، في الوقت ذاته، للمساعي الدؤوبة التي استهدفت التوسط بينها وبين مصر لانهاء النزاع بينهما بشأن اليمن.

وكان في خلفية هذا كله حاجات الجميع لاعادة تقييم المواقف في ضوء نتائج الحرب.

ومع الحاجة الى الوقت من اجل اعادة التقييم هذه، وفي ظل عدم الحماس السوري لعقد القمة والتأييد، ولو الجزئي، الذي حظي به الموقف السوري من جهات كالجزائر و م.ت.ف. ومع تأخر الاتفاق حول عدد من النقاط المختلف عليها، وتأخُّر الاتفاق، ايضاً، على تسوية مشكلة اليمن والحاجة الى مزيد من الوقت لتحقيق ذلك، بدا ان عقد القمة العربية مشروع قائم ومطلوب من قبل الاغلبية، لكنه مؤجل التنفيذ، في انتظار ان تنجح الحوارات الجارية في تهيئة الظروف اللازمة لانجاح القمة ذاتها. وفي غضون ذلك، صار واضحاً ان عمليات تسويات ضخمة وبحث في حلول وسط للمسائل المختلف عليها يجرى طبخها بين الدول العربية.

وفيما يتعلق بمسألة النفط، وطريقة استخدامه، لدعم التضامن العربي، وفي مواجهة التشدد الثوري والذي تتزعمه سوريا في دعوتها الى ايقاف ضخه كلياً، واحياناً الى تأميمه، وسع السعوديون نشاطهم لشرح مخاطر وقف الضخ وشرح مزايا استخدام جزء من عائدات النفط لدعم الدول المتضررة بالعدوان الاسرائيلي، كبديل لوقف الضخ. وانطلق السعوديون، في عرضهم لوجهة نظرهم، من القول بأن وقف الضخ هو اجراء سلبي يحرم الدول العربية المنتجة له من مواردها الرئيسة، فيسيء الى اقتصادها، من جهة، ويحدّ من قدرتها على تقديم المساعدة الى الدول المحتاجة اليها لاعادة بناء جيوشها وتعويض خسائرها وتغطية ما توقف من مواردها بسبب العدوان، من جهة اخرى. اما الدعوة التي تزعمتها سوريا، فانطلقت من القول بأن النفط سلاح عربي، وان وقف ضخه عن دول الغرب المساندة لاسرائيل يشكل، وحده، عامل الضغط الفعال اللازم لكي توقف هذه الدول مساندتها للدولة المعتدية، مع العلم بأن اسرائيل لا تساوي شيئاً بغير هذه المساندة.

وفي واحد من احاديثه الصحافية، ابّان هذا الجدل، في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٦٧، تبسَّط وزير النفط والثروة المعدنية السعودي، احمد زكي اليماني، في عرض مضار وقف ضخ النفط. وقد أبلغ الوزير الى الرأي العام ان «البترول سلاح فعال وخطير في معركتنا مع عدونا، شريطة أن يستخدم هذا السلاح بوعي وادراك، وألا نكون كمن يطلق رصاصة في الهواء، فلا تصيب عدواً، وقد ترتد عليه لتجرحه»[٥١]. وحذر الوزير السعودي من ان الاسواق العالمية محدودة، والمملكة، او غيرها، من الدول العربية المنتجة للنفط، سوف تضحّي بسوقها الذي تفقده، ولن تتمكن من ان تستعيض عنه بأسواق أخرى مملوكة لغيرها، الا في المدى البعيد وبكثير من الصعوبة[٥٢]. وبيّن الوزير «أن سياستنا البترولية تتركز في شعار مبسَّط، هو ان البترول ملك للشعب، من حقه ان يستفيد منه، كمّاً وكيفاً، والاّ يفرط في قطرة منه او ريال من دخله»[٥٣]. ورأى المسؤول السعودي ان الولايات المتحدة وبريطانيا «باستطاعتهما ان تحصلا على استهلاكهما من البترول من بلاد منتجة غير عربية»[٥٤]، ناسفاً، بذلك، أي جدوى لحظر تصدير النفط العربي اليهما. وفي هذا الحديث ذاته، كما في الكثير من امثاله، عدد هذا المسؤول ما تعرضت له السعودية من مضار جراء وقف ضخ النفط، فأعلن ان الوقف الذي امتد منذ بداية القتال حتى الآن، والذي لم يحدث اي ضغط على الولايات المتحدة وبريطانيا، قد تسبب في انخفاض الانتاج السعودي انخفاضاً كبيراً؛ ثم قال ان ذلك «سبّب خسارة تقدر بمئات الملايين من الريالات، ولا يزال قرار المقاطعة نافذ المفعول، ولا تزال خسارتنا، تبعاً لذلك، مستمرة ومتزايدة»[٥٥]. وأظهر الوزير السعودي ان الجهات غير العربية التي يحصل الغرب على نفطه منها، الآن، تحقق مكاسب ما كانت تحلم بها، مؤكداً، في سياق ذلك، ان «ليس باستطاعتنا ان نقيم حول من نعتبرهم اعداء لنا حصاراً بترولياً محكماً»[٥٦]. وأضاف الوزير الى كل ما تقدم، ان الخسائر التي منيت بها دولته، بسبب وقف الضخ الى عدد من الدول، «فرضت علينا اعادة النظر في الجزء المتبقي من ميزانيتنا للسنة المالية الحالية»[٥٧]؛ وتنبأ بأن دولته سوف تضطر «الى ايقاف بعض المشروعات وتخفيض أوجه المصروفات، بما في ذلك مرتبات الموظفين، وربما اضطررنا، أيضاً، الى فرض ضريبة مؤقتة لتلافي الخسارة»[٥٨]. وفي مقارنة ذات مغزى واضح بين العمل الفردي النابع من مصالح السعودية، وحدها، ومقتضيات العمل الجماعي العربي، وفي ما يشبه الانذار المبطن الى العرب الآخرين، قال اليماني: «ان الأمر يختلف باختلاف الهدف الذي نقصد اليه من عملنا. فقد يكون العمل الفردي المدروس مجدياً وواجباً، والعمل الجماعي، القائم على وحدة الصف العربي، امراً مطلوباً ومرغوباً، شريطة ان يكون الاخير مدروساً غير مرتجل. اما في ما يختص بالعمل المتعلق بالنفط، فيجب ان يصدر القرار فيه عن الدول المنتجة له، والتي يمثل النفط مورداً اساسياً لدولها»[٥٩].

القمة المصغرة في القاهرة

وبينما اتصلت الجهود المتعددة من أجل تهيئة الأجواء وارساء الأسس اللازمة للتضامن العربي الذي فرضته حرب حزيران (يونيو) على الجميع تقريباً، وفيما كانت الدبلوماسية العربية ناشطة في اكثر من بلد باتجاه عقد القمة الرابعة، احتفظ القادة البعثيون في سوريا بموقفهم المتشدد ضد التعاون مع الانظمة المحافظة، منطلقين من عدم الثقة بها وباجراءاتها، وظلوا متمسكين بطروحاتهم السابقة، معتبرين أن الوحدة، أو التعاون، بين الانظمة والقوى الوطنية التقدمية هما البديل المطلوب والفعال للتضامن العربي او لوحدة الصف العربي. فعل القادة البعثيون في سوريا ذلك، حتى بعد ان اتضح لهم ان الرئيس عبدالناصر لم يعد، بعد، مستعداً لمجاراتهم في هذا الاتجاه بل غدا مصراً على الاحتفاظ بمظاهر التضامن العربي التي برزت في اثناء القتال وراغباً في تطويرها. وقد رأى

البعثيون، كمثل ساطع على ميل عبدالناصر الجديد، كيف انه، وعلى الرغم من كل ما يمكن ان يقال بشأن النظام الاردني ومواقفه، احتفظ باسلوب الخطاب الودي مع هذا النظام ورئيسه الملك حسين وكثف الاتصالات معه، وابدى استعداداً كبيراً لتسوية الخلافات مع السعودية، وأعاد العلاقات الدبلوماسية المقطوعة مع تونس، لازالة التوترات التي تشكل عقبات على طريق استكمال صيغ التضامن العربي وعقد القمة الموعودة.

وبكلمات موجزة، شهدت ساحة العلاقات العربية، بعد الحرب، مع اتجاه غالبيتها الى التضامن، عودة الخلاف القديم بين نظامي مصر وسوريا المتحالفين، الناصري والبعثي، بشأن المشاركة في القمة العربية. الا ان عودة هذا الخلاف لا تنفي أن اسباباً عديدة ظلت تجمع نظامي مصر وسوريا وغيرهما من الانظمة المماثلة، وهي اسباب تتصل بالسياسات الداخلية والعربية والدولية، ومنها، خصوصاً، التشدد في وجه الدول الامبريالية التي ساندت عدوان اسرائيل، والتوجه الى توسيع العلاقات مع منظومة الدول الاشتراكية بهدف الحصول على عونها السياسي، والعسكري، والاقتصادي، الواسع. والى جانب الخلاف السابق، القديم ـ الجديد، نشأت خلافات أخرى استجدت بعد الحرب ونبعت منها. فقد نشأ خلاف بين مصر وسوريا حول الموقف من مسألة ضخ النفط الى الدول الغربية ومسألة الارصدة العربية فيها، وفي الوقت ذاته، راجت شكوك بين اوساط الناصريين والبعثيين، ضد بعضهم البعض، حول سلوك كل منهم في الحرب. فقد انتقد البعثيون، في أوساطهم ومجالسهم الخاصة، تعجل عبدالناصر بقبول وقف اطلاق النار، وعدّوا ذلك بين الاسباب التي عجّلت بهزيمة الجيش السوري، على اساس ان سوريا ما كان بمقدورها ان تواجه اسرائيل، وحدها، بعدما قبلت مصر والاردن وقف اطلاق النار. والى هذا، تذّمر البعثيون من سرعة انسحاب الجيش المصري أمام الهجوم الاسرائيلي، وعدّوا ذلك بين أهم أسباب الهزيمة التي لحقت بهم، هم، أيضاً، في سوريا، بعد ذلك[٦٠]؛ في حين اشتكى عبدالناصر، من جانبه، من تلكؤ الجيش السوري في الانخراط بجهده الكامل في القتال في أيام الحرب الاولى، ورأى ان هذا التلكؤ أتاح لاسرائيل ان تصب جهدها الاساسي ضد الجيش المصري. وعبر الرئيس المصري عن مرارته الشديدة ازاء السلوك السوري هذا، خصوصاً إذا أُخذ بعين الاعتبار ان مصر اندفعت في اتجاه الحرب، أول ما اندفعت، بهدف حماية سوريا بالذات والضغط على اسرائيل لمنعها من تنفيذ التهديدات التي راحت توجهها اليها. واشتكى عبدالناصر، أيضاً، من مزايدة البعثيين عليه ومواقفهم المتشددة بعد الحرب[٦١].

غير ان هذه الشكاوى والشكوك والخلافات لم تحمل النظام السوري، بعد الحرب، على مخاصمة النظام المصري، او مقاطعته؛ كما أنها لم تحمل هذا النظام على مخاصمة النظام السوري او مقاطعته. والحقيقة، ان عبدالناصر استمر في التعامل مع سوريا على النحو الذي كان قائماً قبل الحرب، بوصفها شريكاً وحليفاً لا غنى عنه. وكل ما في الأمر، ان الرجل حرص، في الوقت ذاته، على تمييز طروحاته عن الطروحات السورية، كلما تعلق الأمر بالنقاط المختلف بشأنها. وقد فعل البعثيون في سوريا الامر ذاته، فلم ينقلوا انتقاداتهم لعبدالناصر الى العلن، بل اظهروا الحرص الشديد على استمرار التحالف والشراكة مع مصر، وإنْ حاولوا، من جانبهم، أيضاً، الضغط عليه لدفعه الى التشدد في وجه الانظمة العربية المحافظة. وهكذا، بقيت اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين قائمة وأُعيد تأكيدها، وانتظمت الاتصالات السياسية والعسكرية بين حكام البلدين، وتحسن مستوى التنسيق بينهم، واتسع التشاور بشأن نقاط الخلاف المثارة. وقد لخّص وزير اعلام سوريا، محمد الزعبي، في اول مؤتمر صحافي يعقده بعد توقف القتال، رغبة سوريا في تحسين التنسيق مع مصر حين تحدث عن

عرض القيادة القومية لحزب البعث اقامة دولة عربية واحدة قادرة على مجابهة تحديات الاستعمار والصهيونية، ثم قال، بعد ذلك، ان من بين اهداف زيارة رئيس الدولة السوري، د. نور الدين الاتاسي، الى الجزائر والقاهرة «التشاور في ايجاد كل السبل العملية لتنسيق الجهد العربي وصبه في بوتقة التحرير»[٦٢].

وفي سياق آراء الدول ذات الانظمة الوطنية في سياسات بعضها، كان للجزائر، أيضاً، ما تأخذه على مسلك كل من سوريا ومصر، خصوصاً بسبب قبولهما ايقاف اطلاق النار. حتى ان الجزائر، حين زار وزير خارجيتها، عبدالعزيز بوتفليقه، مصر، في اليوم الثالث للقتال، رفضت الاستجابة لرغبة القاهرة وأبت ان تأخذ موقفاً ايجابياً ازاء قرار مجلس الأمن الدولي الداعي الى ايقاف القتال[٦٣]. وفي لقائه مع الرئيس عبدالناصر، شرح الوزير الجزائري موقف بلاده بصراحة، وأبلغ الى مضيفه ان الجزائر مصممة على مواصلة القتال لتحرير فلسطين، وأنها لن توافق على ايقاف اطلاق النار. ووصف بيان علني اصدرته وزارة الخارجية الجزائرية، في الثامن من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أي فور عودة بوتفليقه من القاهرة، دعوة مجلس الأمن لايقاف القتال بأنها مناورة استعمارية هدفها فرض دولة اسرائيل العدوانية على العرب، ثم قال: «ان بلادنا قررت رفض وقف اطلاق النار»[٦٤]. وحتى بعد استقالة عبدالناصر وانجلاء حجم الكارثة التي حلّت بالجيوش العربية المحاربة، وخصوصاً بجيش مصر، أصّر الرئيس الجزائري، العقيد هواري بومدين، على رفع شعار «الحرية او الموت»، واعلن، في خطاب مذاع: «اننا لن نتخلى عن سلاحنا قبل تصفية الاستغلال والظلم»[٦٥]. وبالاجمال، اتخذت الجزائر موقفاً متشدداً، متهمة سوريا ومصر، ضمناً، في العلن، وصراحة، في الاتصالات الخاصة، بأنهما تعجلتا في قبول ايقاف اطلاق النار. وحتى حين بقي الجيش السوري يقاتل وحده، بعد ان قبلت مصر، وكذلك الاردن، ايقاف اطلاق النار، ورفضت اسرائيل ايقافه على الجبهة السورية، وحين بدا ان الجيش السوري مقبل على كارثة مماثلة كالتي حلّت بشريكه المصري، راح الرئيس بومدين يوالي اتصالاته بالرئيس السوري، د. الاتاسي، ويحثه على الاستمرار في القتال. وكان من رأي الرئيس بومدين، كما افصح عنه في اتصال أجراه مع الرئيس د. الاتاسي فور اعلان سوريا في ١١ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ عن سقوط مدينة القنيطرة في أيدي القوات الاسرائيلية واستعدادها لقبول ايقاف اطلاق النار، ان قبوله خطأ حتى لو احتل الاسرائيليون دمشق وحلب، أيضاً. كما كان من رأي بومدين، أيضاً، ان تمدُّد اسرائيل الى شمال سوريا، او جنوب مصر، او شرق المملكة الاردنية الهاشمية، سوف يشكل عامل ضعف لها، مستنداً الى مقولة نقطة الزيت التي كلما تمددت على سطح الماء قلت كثافتها[٦٦]. وبعد ان زار بومدين موسكو وعدداً من العواصم العربية، ساعياً الى توفير الدعم العسكري للمجهود الحربي السوري ومروجاً لدعوته للتشدد، خطب في الجمهور في الجزائر، في ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، مكرراً الدعوة الى عدم القاء السلاح، معلناً اقتناعه بأن «طريق شعبنا صريحة، وهي ان العرب لن يرضوا بالأمر الواقع، أبداً، وسيجمعون قواتهم ويستخدمون جميع طاقاتهم، وستكون المعركة طويلة»[٦٧]. اما في ما يتعلق بالجدل الدائر حول الاسلحة الاقتصادية العربية، فقد طالب الرئيس بومدين باستمرار وقف الضخ لمدة سنة كاملة «وعندما نستخدم جميع اسلحتنا فسوف نتغلب على اسرائيل، ولو كانت حليفاتها اميركا وبريطانيا واوروبا»[٦٨].

كل هذا أوجب ان يتصل الحوار بين الدول ذات الانظمة التقدمية، ان كان من أجل تصفية نقاط الخلاف وتنسيق عملها المشترك، أو كان من أجل تنسيق موقفها في الاطارين، العربي والدولي. ولبلورة نتائج هذا الحوار، استضافت القاهرة، بعد خمسة اسابيع من توقف القتال، مؤتمر قمة

عربياً مصغراً، اشترك فيه، الى جانب الرئيس المصري، رؤساء سوريا والعراق والجزائر، وكذلك رئيس وزراء السودان الذي كان نظامه الديمقراطي البرجوازي، الذي حلّ محل ديكتاتورية الجنرال ابراهيم عبود العسكرية، قد جعله قريباً من سياسات الانظمة التقدمية دون ان يفقده علاقاته مع الانظمة الأخرى. غير ان الحوار الذي شهدته هذه القمة المصغرة، وان نجح في تنظيم العلاقات بين دولها، لم ينجح، من الناحية الاخرى، في اقناع سوريا بجدوى التضامن العربي، على أساس وحدة الصف الشامل، أو بالموافقة على حضور مؤتمر القمة العربي الموعود، او بالتخلي عن أي من مطالبها المتشددة. ولم يصدر عن القمة المصغرة، هذه، بيان مشترك، ولم تذع قراراتها، بل أصدر، فقط، بيان صحافي، أذيع عشية انتهاء اعمالها، في ١٦ تموز (يوليو) ١٩٦٧. وابلغ البيان هذا الى الرأي العام ان الرؤساء الخمسة «استعرضوا الموقف الراهن وما تتطلبه المرحلة الحالية للنضال العربي من عمل موحّد تجاه العدوان الذي ارتكبته اسرائيل واشتركت فيه قوى الاستعمار الاميركي والبريطاني ضد الشعب العربي... [وانهم] اتفقوا على اتخاذ الاجراءات الفعالة الكفيلة بازالة آثار العدوان»[٦٩]. وقد اتفق المشتركون في القمة المصغرة، كما اعلن ذلك البيان الصحافي، على «تحديد علاقات الدول والشعوب العربية مع الدول الأخرى في ضوء موقفها تجاه العدوان والآثار المترتبة عليه»[٧٠]، متبنين، بذلك، المبدأ الذي كانت الدول العربية الأخرى ترفض، عملياً، الأخذ به وترفض الالتزام بما يمليه عليها من اتخاذ مواقف مناهضة للدول الامبريالية وودية تجاه دول المنظومة الاشتراكية. والى هذا وذاك، اتفق رؤساء القمة المصغرة الخمسة على «عقد مؤتمر لوزراء خارجية الدول العربية في الخرطوم»[٧١]؛ وكان هذا أقصى ما أمكن حمل سوريا على الالتزام به ازاء العمل العربي المشترك.

ان الاتفاق على عقد مؤتمر وزراء الخارجية، دون الاتفاق على حضور القمة الرابعة، التي كانت الدعوة اليها والموافقات العديدة على حضورها قد أُصدرت في ذلك الوقت، عنى ان سوريا رفضت الاستجابة لرغبة شركائها الأقربين ازاء هذه النقطة الحساسة، وعكس، كما ظهر بعد ذلك بوقت قصير، ان شركاءها الاربعة تمسكوا بأهمية القمة، مما عنى، بدوره، ان سوريا سوف تنهج، ازاء دعوة التضامن العربي، بكاملها، نهجاً مختلفاً عن نهج بقية الانظمة الوطنية التقدمية.

حوارات ما قبل القمة الشاملة حول نقاط الخلاف الساخنة

باعطائه الموافقة على عقد القمة الرابعة في الخرطوم، وبعقده للقمة المصغرة وبما بلورته من نقاط الخلاف ونقاط الاتفاق بين الشركاء الأقربين، وبعد اتضاح صورة الموقف الدولي وضمان انتظام الدعم السوفياتي لاعادة بناء الجيوش المهزومة، كان الرئيس عبدالناصر قطع شوطاً هاماً في مجال استكشاف طريق المستقبل وتهيئة الكثير مما يلزم لاعادة تنظيم الاوضاع التي هزتها نتائج الحرب. واذا كان الرئيس المصري تجنب الادلاء بأحاديث علنية في اثناء انصرافه لاداء المهام الكبيرة التي نهضت في وجهه في تلك الفترة المثقلة بالاعباء، فقد حلّت، بعد القمة الخماسية، المناسبة التي لا يستطيع ان يتجنب فيها مواجهة الجمهور والتحدث اليه. ولذا، القى في الذكرى الخامسة عشرة لثورة يوليو، اي في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٦٧، أول خطاب جماهيري له بعد توقف القتال. وفي هذا الخطاب[٧٢]، قدم الزعيم العربي رواية مفصلة لمجريات الحرب والظروف والاحداث السياسية التي رافقتها، وأتبعه بعرض مفصل، ايضاً، لتصوراته لمهمات المستقبل من اجل ازالة آثار العدوان. وفي هذا وذاك، اظهر عبدالناصر ضخامة الكارثة التي حلّت بمصر والعرب، وكذلك ضخامة الاعباء المفروضة والمطلوبة لمواجهتها. ثم تطرق الزعيم المثقل بالاعباء الى العلاقات العربية، فذكر ان

أجهزة الاعلام السعودية، وهي التي تخضع لتوجيهات الملك فيصل، تهاجم مصر وتظهر الشماتة بها لهزيمتها؛ وقارن، في معرض تفنيد هذه الهجمات بين مصر التي، على الرغم من هزيمتها، حاربت وقدمت التضحيات، والسعودية التي بقيت قاعدة، ثم اعلن انه مصمم على عدم الدخول في مهاترات مع احد وانه، على الرغم من الهجمات والانتقادات التي توجهها اطراف عربية الى مصر، قد لبى الدعوة الى حضور القمة الرابعة في الخرطوم. وفي هذا الخطاب، اعلن الرجل القناعة التي انتهى اليها بصدد التضامن العربي، بعد المراجعة التي اجراها لمواقفه، في ضوء نتائج الحرب، فقال: «ان المعركة تستدعي تعبئة كل بندقية عربية، وكل جنيه عربي، وكل جهد عربي، وانا باقول لازم نروح مؤتمر القمة ونجتمع علشان نضع كل واحد أمام مسؤولياته، ولكن متكونش مسؤوليات بعض الناس يدوب يبعثوا تلغراف او تلغراف مواساة»[٧٣]. ثم حدد عبدالناصر المبدأ الذي سوف يتبعه في الحصول على العون العربي، فقال: «اللي عايز يساهم في المعركة يساهم؛ واللي مش عايز يساهم ما يساهمش؛ واللي عايز يساهم بقدر قليل يساهم»[٧٤]، فكان في هذا القول اول اشارة علنية الى ان مصر سوف تقتنع بمساهمة كل طرف عربي آخر بما يرى هذا الطرف انه قادر على المساهمة به، دون ان تمارس التحريض لحمله على المساهمة بالمزيد. وقد تأكد هذا المعنى حين اضاف الزعيم العربي: «احنا لسنا ضد أي بلد عربي، احنا ما بنغيرش النظام الاجتماعي في اي بلد عربي، احنا مش ضد نفوذ أي بلد عربي، احنا ضد نفوذ الاستعمار»[٧٥]. وما دام، وفق الرئيس عبدالناصر، «لا بد من جهة عربية تواجه اعداءنا اللي هم اسرائيل ومن هم وراء اسرائيل، فلا بدّ ان تستطيع تحديد من هو العدو، ومن الذي ساعد اسرائيل، ومن الذي وقف مع اسرائيل»[٧٦]. وبهذا القول، اتضح البعد الكامل للمساومة التي يعرضها عبدالناصر على الدول ذات الانظمة المحافظة: ان تكف القوى الثورية عن ممارسة التحريض ضدها وان تقبل منها ما تقرر هي ان تقدمه من عون وجهود، شريطة ان تسهم هذه الدول من جانبها بما تقدر عليه في مواجهة اسرائيل وفي الضغط على الدول الامبريالية التي تسندها. وقد تأكد هذا المعنى، ايضاً، حين اضاف عارضاً المساومة: «نحن لا نطالب احداً باكثر مما يستطيع، ولكن لا نرضى منه بأقل مما يستطيع»[٧٧]. وزيادة في تأكيد المعنى ذاته، لم يتطرق عبدالناصر، في خطابه الجماهيري هذا، الى مسألتي النفط والارصدة، مما يشي بأنه ترك الباب مفتوحاً لتحديد حجم استخدامهما في معركة مواجهة العدوان ونوعه من خلال الحوار الدائر في اطار المساومة الكبيرة التي يعرضها على اصحاب النفط والثروات المجمدة في المصارف الغربية. واذا قورن صمت عبدالناصر العلني ازاء هاتين المسألتين بما كان مقتنعاً به شخصياً وبمشاعر الجماهير الملتهبة التي كانت تغذيها في كل مكان دعوات الجزائر وسوريا والانظمة والقوى الوطنية التقدمية الاخرى، امكن ان نستنتج ان الزعيم العربي المهزوم في الحرب كان يدرك ان الهزيمة زعزعت قدراته على التأثير وزادت نفوذ الانظمة المحافظة، وانه التزم الكثير من ضبط النفس ليسهل الوصول الى التضامن العربي، آملاً بذلك، وبغضه النظر عن الحاح الانظمة المحافظة على معاودة ضخ النفط والاحتفاظ في مكانها، ان يصل مع هذه الانظمة المحافظة الى صيغة توفر بعض الدعم لمجهود مجابهة العدوان، وتحول دون ان يتوسع نفوذ الدول الامبريالية في البلاد العربية.

ويبدو ان استقرار عبدالناصر على هذه المفاهيم، واقتناعه بأن الدول المحافظة سوف تلتقط ما هو لصالحها من عروضه وتقبل المساومة وتتعاون معه على اساسها، قد هيأ له قدراً من الاطمئنان من ناحيتها، دون ان يحمله هذا على التخلي عن حذره المزمن ازاءها. اما قلقه الاساسي، فظل مبعثه الذين زايدوا على سياسته هذه، على اليسار. فقد كان عبدالناصر حريصاً على حمل القوى الوطنية التقدمية الثورية على الاقتناع بموقفه المدرك لأن الدول المحافظة، وقد تعهد بعدم اثارة القلاقل الداخلية في

وجه حكامها، سوف تساهم، ولو على طريقتها، في المجهود العام لازالة آثار العدوان «واللي عاوز يساهم في المعركة يتفضل واللي مش عاوز نترك حسابه لشعبه»، كما قال هو نفسه لرئيس م.ت.ف. عندما استقبله فور الانتهاء من خطابه[٧٨]. اما مبعث شكواه فكان عدم استجابة سوريا ومن يجاريها في التشدد، لمتطلبات سياسته هذه.

اما سوريا ذاتها، فانها، ازاء تبلور موقف مصر على النحو الذي عرضناه، وعجزها عن حمل شركائها المصريين على الأخذ بوجهة نظرها، تجاوزت في انتقادها للأنظمة المحافظة اسلوب التلميح، وشرعت في شن حملات شبه علنية داخل اجهزة الحزب الحاكم ضدها بعد انفضاض القمة المصغرة[٧٩]، وانضمت، خصوصاً، الى الحملة التي شنتها م.ت.ف. ضد النظام الاردني. وراح المسؤولون البعثيون في سوريا وأجهزة الاعلام السورية، في سياق هذه الحملة، يزيدون من تلميحاتهم ضد الانظمة المحافظة ويضعونها في مصاف الاستعمار، ويتحدثون، من جديد، عن ثلاثة مصادر للخطر على الأمة العربية، هي الصهيونية والامبريالية والرجعية. ولم تخل الادبيات البعثية، في تلك الفترة، حتى من الغمز المبطن بقبول عبدالناصر التعاون مع الانظمة المحافظة والدخول في مساومة معها.

سلسلة المؤتمرات الوزارية

في غضون ذلك، راح السودان يوالي مساعيه الناشطة من أجل التوصل الى تسوية لمشكلة اليمن بين مصر والسعودية، وقد بدا أنه بدون تسوية هذه المشكلة يتعذر التقاء الطرفين في قمة واحدة. وقبل ان تتضح بنود هذه التسوية، انعقد، في الخرطوم، في اوائل آب (اغسطس) ١٩٦٧، مؤتمر وزراء الخارجية العرب الموعود، وحضرته سوريا الى جانب الدول العربية الأخرى، كافة. ومع غياب التسويات اللازمة للمشاكل مثار الخلاف على الساحة العربية، وبوجود سوريا ذات المواقف المتميزة عن الجميع، تعددت الآراء في هذا المؤتمر وتباينت الى حد كبير. وقد اثيرت في المؤتمر مشكلة جديدة، كادت تودي به، عندما اعترض وزير خارجية تونس، المنجي سليم، على وجود رئيس م.ت.ف. بين المشاركين فيه، وكان رأي الوزير التونسي ان جلسة المؤتمر ينبغي ان يقتصر حضورها على ممثلي الدول وحدها، وما دامت م.ت.ف. ليست دولة، فقد طالب بخروج رئيسها من الاجتماع. واحتدم الجدل وكاد يتحول الى اشتباك، حين تصدى رئيس المنظمة، أحمد الشقيري، لتفنيد هذا الرأي ودحضه. واحتاج المؤتمرون الى وقت طويل لفض هذه المشكلة التي سُوِّيت مع بقاء ممثل المنظمة الفلسطينية. ثم انصرف المؤتمر، بعد ذلك، الى مناقشة بنود وجدول اعماله. وبدا ان كلاً من الحاضرين يغني على ليلى غير ليلى الآخر؛ فالوزير السوري ركز على اهمية استخدام سلاح النفط في المعركة وطالب بتصفية القواعد العسكرية الاجنبية من الدول العربية التي توجد فيها قواعد كهذه؛ والوزيران الليبي والمغربي، اللذان توجد في بلادهما قواعد أجنبية، استُفزا بسبب ذلك فانشغلا في الدفاع عن موقفي بلديهما؛ والوزير اللبناني ركز على معالجة القضية في الامم المتحدة؛ والوزير الجزائري جدد دعوة بلاده الى ضرورة استئناف القتال؛ اما الوزير الكويتي، فطالب بتنقية الاجواء التي تعكر العلاقات العربية، تمهيداً لتحقيق التضامن العربي؛ وبقي الوزير السعودي، في غضون ذلك كله، صامتاً، لأن الدبلوماسية السعودية تؤثر، في العادة، النشاط في الكواليس؛ فيما تكلم الوزير المصري وهو حريص على ان لا يحرج احداً من الحاضرين؛ والاقتراحات المكتوبة التي قدمها وفد م.ت.ف. عوملت باهمال[٨٠].

وبتشتت في الآراء والمصالح، كهذا، لم يكن من الممكن صوغ مواقف موحدة ومحددة

ازاء المسائل المثارة. ومع ان مصادر صحافية اشارت، في حينه، الى ان المؤتمر اتخذ سلسلة من القرارات السرية[٨١]، فان البيان الصحافي الصادر عن المؤتمر في ختام اعماله، في الخامس من آب (اغسطس) ١٩٦٧، لم يذكر اي قرار بعينه، بل ذكر ان المؤتمرين اتخذوا «التوصيات اللازمة لتصفية الجو العربي واتخاذ الخطوات السياسية والعسكرية والاقتصادية لمجابهة الازمة... لعرضها على مؤتمر اصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء للبت فيها؛ وقد وافق المؤتمر على ان يجتمع وزراء المال والاقتصاد والبترول العرب، في بغداد، في ١٥ اغسطس [آب] الحالي، لتقييم وتحديد دور الاقتصاد العربي في المرحلة الحالية»[٨٢]. والاجراء الوحيد الذي قرر المؤتمر اتخاذه، وفق بيانه الصحافي، هو «ان يجتمع وزراء الخارجية في الخرطوم، في ٢٦ من اغسطس [آب] الحالي لدراسة توصيات مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والبترول والانتهاء من جدول اعمال مؤتمر القمة، الذي اوصى المؤتمر بعقده في الخرطوم»[٨٣]. وبهذا، أعطى هذا المؤتمر فسحة أخرى من الوقت للمسؤولين العرب من اجل تسوية المسائل المختلف عليها واتمام المساومة الجارية، تمهيداً لانجاح القمة الموعودة.

واذا كانت الخلافات المتصلة بالشأن الاقتصادي احيلت، كما رأينا، من قبل مؤتمر وزراء الخارجية، هذا، الى مؤتمر الوزراء الأخرين المختصين بالنفط والمال والاقتصاد، فان مشكلة المشاكل بين مصر والسعودية بشأن اليمن بقيت قيد التسوية على ايدي الوسطاء المتطوعين العديدين، وأخصهم السودان. وكانت السعودية، حتى ذلك الوقت، تتمسك بضرورة انسحاب القوات المصرية من الجمهورية العربية اليمنية قبل الشروع في مفاوضات مباشرة مع مصر بشأن مستقبل هذه الجمهورية. اما مصر، فكانت وافقت على مبدأ الانسحاب، الا ان الاقتراحات التي قدمتها قرنت بينه وبين الاتفاق على بقية النقاط الخاصة بترتيب الاوضاع في الجمهورية، المختلف حول مستقبلها. وبهذا وذاك، بدا ان المشكلة قابلة، فعلاً، للتسوية، هذه المرة، وليس هناك سوى الحاجة الى بعض الوقت من أجل التوصل الى هامش مشترك يتفق بشأنه الطرفان.

ولم يلبث مؤتمر وزراء المال والنفط والاقتصاد ان عقد، في الموعد المحدد له، في بغداد. وبعد مداولات مستفيضة دامت على مدى ستة أيام، بلور المجتمعون جملة من التوصيات بشأن دور النفط، او، بعبارة أدق، بشأن دور الدول المنتجة للنفط في مساعدة الدول التي تضررت بالعدوان الاسرائيلي. وفي هذه التوصيات، ورد دور النفط في تصفية آثار العدوان على الاراضي العربية، دون ان تتضح طبيعة هذا الدور؛ كما ورد، في الصيغة ذاتها، سحب الارصدة العربية من الدول المعتدية، دون تحديد لهذه الدول او تحديد الاجراءات المطلوبة لتحقيق ذلك. ومع تمييع هاتين المسألتين الساخنتين عبر صياغات قابلة للتأويلات المتعددة، نحت التوصيات منحى آخر في تحديد اجراءات تقديم العون من الدول الغنية الى الدول المتضررة فاشتملت على الدعوة الى انشاء صندوق عربي للانماء، واقامة صندوق للاغاثة وتعمير المناطق التي أحدث فيها العدوان خسائر، وانشاء اتحاد مدفوعات عربي، وانضمام الدول العربية الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة، وتكوين لجنة خبراء للبحث في المشروعات الاقتصادية التي تدعم التكامل الاقتصادي العربي، واقامة التعاون بين الدول العربية في مجال الخدمات غير المنظورة، كالتأمين والسياحة والخدمات المصرفية. اما بشأن النقطة الاخرى الساخنة مثار الخلاف، المتصلة بالموقفين من الدول الامبريالية والأخرى الاشتراكية، فقد اشتملت التوصيات على صياغة، هي الاخرى، تحمل أوجه متعددة للتأويل، بشأنهما؛ فنصّت واحدة من التوصيات على قيام الدول العربية بسياسات محددة، حسب ظروفها الخاصة، في تنويع التجارة الخارجية وتقليص الاستيراد من البلدان الاجنبية التي ساندت العدوان الاسرائيلي؛

ودعت الثانية الى تقليل التعامل مع الدول الاعداء في مجال الخدمات غير المنظورة وتحويله الى البلدان العربية بقدر الامكان، وذلك في ما يتصل بالموقف من الدول الامبريالية؛ ونصّت توصية ثالثة على توسيع التعاون التجاري بين العرب والدول الصديقة التي وقفت الى جانب الحق العربي في الامم المتحدة[٨٤]، هكذا بالاطلاق ودون تحديد.

وبهذا، اكد هذا المؤتمر الاقتصادي العربي الواسع الميل الى الأخذ بوجهة نظر الدول المحافظة في الشأن الاقتصادي، اي بالاستعاضة عن التشدد في استخدام النفط والارصدة بتقديم معونات متنوعة الى الدول المتضررة، فيما قدم جملة من الترضيات لأصحاب وجهات النظر الأخرى، هي في واقع الامر، وكما سوف يتضح فيما بعد، من طبيعة اقرب الى اللفظية منها الى الاجراءات المحددة والملموسة. وهكذا، بدل استخدام الشأن الاقتصادي العربي كسلاح فعال في الضغط على الدول الامبريالية، وبالتالي على اسرائيل، كرست الدول المحافظة اسلوبها، وقوامه تجنب المجابهة مع الغرب، وتقديم ترضيات مادية او معنوية الى الدول المتشددة، في مقابل ذلك.

وبانتهاء المؤتمر الاقتصادي واعلان نتائجه تحت عنوان الاتفاق، وجد السودان ان الفرصة غدت سانحة لتجديد دعوته الى عقد القمة الرابعة. ومع غلبة اليأس ازاء امكانية ثني سوريا عن موقفها الرافض، وجه الرئيس السوداني اسماعيل الازهري مناشدة علنية للمتشدد الآخر الرئيس هواري بومدين يرجوه فيها العمل على انجاح هذه القمة «لأن الازمة التي تواجهها الأمة العربية والآمال الكبيرة التي يعلقها علينا شعبنا تفرض علينا مسؤوليات كبيرة»[٨٥]. في غضون ذلك، دأبت السعودية في تكرار الحديث حول مضار وقف ضخ النفط ومقاطعة الدول الكبرى اقتصادياً[٨٦]، وراحت تشدد الحملة من أجل سحب القوات المصرية من اليمن. وعندما عقد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في الخرطوم، في الموعد المتفق عليه سابقاً، أي في ٢٦ آب (اغسطس) ١٩٦٧، لبلورة المواقف بشأن الموضوعات التي سوف تعرض على القمة ولوضع جدول اعمال القمة، كانت الطريق شبه ممهدة. فقد وجد وزراء الخارجية بين ايديهم توصيات مؤتمر بغداد الاقتصادي؛ وثار جدل حول صيغ تفسيرها وانتهى باحالتها الى القمة[٨٧]. اما الخلاف بشأن اليمن، فكانت الوساطات الجارية، وخصوصاً السودانية، بلورت بنود مشروع اتفاق. ومن أجل توفير جو هادىء للاطراف المعنية، وحدها، لانضاج الاتفاق، ارتأت مصر والسعودية والسودان عدم ادخال هذا الموضوع في جدول اعمال القمة، وآثرت ان يجرى التفاوض عليه على هامشها[٨٨]. وفي ختام المؤتمر، امكن الاتفاق على مشروع جدول أعمال للقمة تكوّن من أربع نقاط رئيسة، أولاها تضافر الجهود، بجوانبها العسكرية والسياسية والاقتصادية، لازالة آثار العدوان؛ وثانيتها دراسة نقاط الضعف التي سهّلت العدوان لتلافيها في المستقبل؛ وثالثتها تصفية القواعد العسكرية الاجنبية في البلاد العربية؛ والأخيرة وضع خطة بعيدة المدى، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، لدعم التضامن العربي وتحقيق الاهداف العربية[٨٩].

لم ترض نتائج مؤتمر وزراء الخارجية الاطراف العربية المتشددة، وخصوصاً لأنه تجنّب أخذ موقف بشأن مسألتي ضخ النفط والارصدة. وكان في مقدم الساخطين سوريا والجزائر و م.ت.ف. وقد وصفت المصادر الجزائرية النتائج التي تمخض عنها كل من المؤتمر الاقتصادي ومؤتمر وزراء الخارجية بأنها هزيلة، ورأت في هزالها دليلاً على طبيعة قرارات القمة المقبلة[٩٠]. لكن يبدو ان الجهود التي بذلتها الدول العربية، وخصوصاً مصر والسودان، لتليين موقف الجزائر المتشدد، قد اعطت بعض ثمارها، فلم تقاطع الجزائر القمة وان خفضت مستوى تمثيلها فيها. وقد اعلن الرئيس بومدين، عشية اذاعة توصيات مؤتمر وزراء الخارجية، أنه لن يحضر شخصياً قمة الخرطوم. وتقرر ان

يرأس وزير الخارجية الجزائرية، عبدالعزيز بوتفليقه، وفد بلاده الى القمة. اما رئيس م.ت.ف. فرأى ان يحضر القمــة ويواجه الحاضرين بمسؤولياتهم. وبقيت سوريا، وحدها، في الدعوة الى المقاطعة. وكانت سوريا شاركت في مؤتمر وزراء الخارجية بأمل ان تحمله على اتخاذ مواقف تتطابق مع مطالبها. وحين تعذر ذلك، حاول وزير الخارجية السورية اقناع اكبر عدد من زملائه العرب بالمقاطعة؛ فلما لم يقتنع أحد، قرر المقاطعة. وقبل مغادرته الخرطوم، عقد د. ابراهيم ماخوس مؤتمراً صحافياً بيّن فيه ان سوريا تخلّفت عن حضور القمة لأن وزراء الخارجية لم يوافقوا على توصيات مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط، اي انهم لم يبتّوا بمسألتي استمرار وقف ضخ النفط وسحب الارصدة. والى هذا، اظهر د. ماخوس استعداد سوريا للالتزام بأي قرار ايجابي يصدر عن القمة[٩١].

القمة الرابعة: ابرام التسوية الكبيرة

افتُتح اجتماع القمة الرابعة، في الخرطوم، في ٢٩ آب (اغسطس) ١٩٦٧، في ظل خلافات تم حل بعضها، كمارأينا، قبل الافتتاح، وكان بعضها، وخصوصاً الخلاف بشأن مستقبل اليمن، قيد الحل بين الطرفين المعنيين، مصر والسعودية؛ وبقي منها ما ينتظر الحل في مداولات القمة. وقد حضرت الاجتماع وفود خمس ممالك وامارة وسبع جمهوريات. وكانت هذه الممالك والجمهوريات، بالاضافة الى سوريا الغائبة، هي مجموع الدول العربية التي نالت استقلالها حتى ذلك التاريخ. وترأس الوفود ثلاثة ملوك وأمير وستة رؤساء دول، فيما ترأس وفد ليبيا ولي العهد، ووفد المغرب رئيس الوزراء، ووفد تونس ممثـل شخصي للرئيس، ووفد الجزائر وزير الخارجية. والى هؤلاء جميعاً، حضر، أيضاً، وفد م.ت.ف. وقد ضم شخصاً واحداً هو أحمد الشقيري[٩٢].

وقبـل افتتـاح المؤتمر بساعات، ألمح الرئيس جمال عبدالناصر، وهو يخطب في جمهور مدينة الخرطوم الذي خرج لاستقباله، الى الغرض الذي يتوخاه من وراء حضوره هذا المؤتمر، الذي هو، حسب رأيه، محاولة قد تفشل وقد تنجح، وقال: «جئنا الى هذه المحاولة، ونحن نعلم أن اخواناً لنا اعزاء علينا يرون، مقدماً، عدم جدواها. ولكننا آثرنا، مهما كانت الاعتبارات، ان نجيء»[٩٣]. وبهذا بيّن عبدالناصر، وهو يعلن استعداده لخوض التجربة مع الانظمة المحافظة، أنه يمثل معسكراً، بعض ممثليه الآخرين حاضر وبعضهم غائب، في اشارة واضحة الى سوريا، والى انه يأخذ موقفها وعلاقته معهـا بعـين الاعتبـار. ثم اكد الرئيس المصري المعنى ذاته حين اضاف: «اذا كانت الاجتماعات التمهيدية، التي كان عملها الاعداد لهذا الاجتماع على مستوى القمة، لم تحقق ما كنا نرجوه منها، فان ذلك، أيضاً، لا يثنينا عن التمسك بالمحاولة لآخرها»[٩٤]. وبدا ان عبدالناصر مقتنع بأن المؤتمر ميدان مواجهة سوف تسعى الدول المحافظة فيه، مستفيدة من نتائج حرب حزيران (يونيو)، الى ان تنتزع من الدول الوطنية التقدمية تنازلات عن نهجها الثوري؛ كما بدا، خلافاً لشركائه السوريين، مدركاً لأن الظروف المستجدة، ومنها حاجات دول المجابهة للحصول على الدعم والحاجة الى ظهور العرب بموقف موحد في وجه اسرائيل، تسوغ تقديم التنازلات. ومع أخذ قناعته هذه بعين الاعتبار، لم يكن عبـدالنـاصر مستعداً للاستسلام، في حين كان مستعداً لمساومة يأخذ فيها ويعطي، وان كان الهامش المفتوح لمناورته ضيقاً بحكم الظروف؛ ولذا لم يفته، في خطابه العلني هذا، تأكيد ان انعقاد القمة «يضـع موضـع الاختبار استعداد مصر، غير المحدود وغير المشروط، لأي محاولة يمكن ان تلوح من ورائها بادرة أمل في ان تكون للقوة العربية فعاليتها الحقيقية المطلوبة»[٩٥].

وفي اول جلسـة عمـل عقدها المؤتمر، بعد جلسة الافتتاح الاحتفالية، واقتصر فيها الحضور

على رؤساء الوفود ووزراء خارجيتهم، وحدهم، تحدث هذا الزعيم العربي باسهاب؛ واظهر ان امام العرب سبيلين، لا ثالث لهما، هما الاستسلام او المقاومة، ثم اكد اختياره الحاسم طريق المقاومة، وان «لم يكن الوقت مناسباً للنظر في القيام بمغامرة عسكرية جديدة ضد اسرائيل، فان المتحدة مستعدة لمتابعة النزاع، ولكن من الجوهري ان تسبق ذلك وحدة عربية تامة»[٩٦]. وعندما تطرق عبدالناصر الى ما هو مطلوب بحثه بشأن دور كل من الدول العربية الاخرى، ألحّ على ضرورة تحديد مدى مساهمة كل دولة عربية في المرحلة المقبلة، في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية؛ كما الحّ على ضرورة توفير الدعم الاقتصادي للدول العربية المحتاجة، حتى تستطيع ان تكون في مركز قوة يمكنها من ازالة آثار العدوان والمحافظة على حقوق الشعب الفلسطيني[٩٧]. وكان عبدالناصر واضحاً وصريحاً حين اكد: «نحن لا نستطيع الهجوم، اليوم، ولفترة غير قصيرة، ولكننا نستطيع الدفاع ضد أي هجوم يحاول عبور القناة»[٩٨]. ثم تطرق رئيس مصر الى الحلول السلمية المطروحة في المحافل الدولية فأبلغ الى المؤتمر ان الولايات المتحدة تمارس الضغط من اجل حل سياسي؛ وذكر ان الحل المفروض يشتمل على انهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل مقابل انسحاب اسرائيل من سيناء؛ ورأى ان «هذا معناه ان نسلم بقضية فلسطين مقابل خروجهم من سيناء»[٩٩]. وبعد ان تساءل عبدالناصر عما اذا كان عليه ان يقبل بذلك، أوضح ان هذا الموضوع كبير وهو لا يخص مصر، وحدها، بل الامة العربية بأسرها، وأي موقف منه يجب ان يأخذ في الحسبان مطامع اسرائيل التوسعية ومصير الانسان العربي، ثم اكد، في معرض اجابته على التساؤل الذي طرحه، رفضه للعرض الاميركي، وقال: «يقعدوا في سيناء حتى نعد انفسنا، ولكننا لن نسلّم»[١٠٠]. ولم يترك عبدالناصر أي مجال للالتباس في فهم موقفه من الحل الاميركي المعروض، فقد وصفه بأنه «تسليم بكافة المطالب الاسرائيلية، وهذا، برأيي، مستحيل»[١٠١].

وبعد تحديد ما يقبله، وما لا يقبله، في الشأن السياسي، انتقل عبدالناصر الى الشأن الاقتصادي، مقارباً نقطة الخلاف الكبيرة المثارة على الساحة العربية، ووضح لمستمعيه من الملوك والرؤساء ان الشأن الاقتصادي هو الذي يحدد القدرة على الاستمرار في المعركة وأن هذا يفرض عليهم القيام بواجبات معينة. وذكر عبدالناصر ان مصر، خسرت، بالاضافة لما لحق بجيشها من دمار، دخلها السنوي الذي كانت تحصل عليه من قناة السويس واستثمارات سيناء، ومقداره ١٥٠ مليون جنيه؛ كما ذكر ان الاردن بحاجة، هو الآخر، الى المساعدة من الدول العربية، لكي لا يضطر الى نشدانها من الولايات المتحدة. ووجه السؤال مباشرة: ما هي مساهمتكم ؟ واظهاراً لاستعداده للمساومة بشأن الموضوع الحساس المثار، قال عبدالناصر، مستجيباً لرغبة الحكام المحافظين من منتجي النفط: ليس الموضوع وقف ضخ ولا سحب أرصدة، بل المساعدة؛ وبيّن ان امكانات الصمود والعمل، في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية، متوفرة، وان طريق العمل العربي المشترك هو مؤتمر القمة؛ وحذّر من مضار التشتت المنتظر، لأنه اذا لم يتوصل المؤتمر الى حلول للمسائل المطروحة عليه، «فسيخرج كل واحد منا وكل واحد يعمل اللي عاوز يعمله، وعفا الله على الأمة ومستقبلها، وهذا ما لا نرجوه»[١٠٢].

الملك حسين تكلم، هو الآخر، في جلسة العمل الاولى، فاعلن موافقته على كل كلمة قالها عبدالناصر؛ وعدد خسائر الاردن في الحرب، وأعلن ان ميزانية دولته لهذا العام واقعة في عجز مقداره ٥٠ مليون دينار. عدا ذلك، حذر الملك الاردني من محاولة اسرائيل انشاء حكومة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين؛ ودعا الى المبادرة باتصالات دولية واسعة وعاجلة للضغط على اسرائيل، حتى تسحب قواتها الى حدود الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ ورأى، دون التطرق الى

مشروع بعينه من مشاريع الحلول السياسية المطروحة، أنه «يجب علينا اتباع الطريق السياسي، فهو أجدى، ويجب علينا ان نتجنب الوسائل الماضية؛ لا بد لنا من وسائل جديدة يقبلها الرأي العام الدولي»[١٠٤]. وقد حث الملك حسين الحاضرين على ضرورة التفاهم لانجاح هذا المؤتمر، ورأى يوم انعقاد المؤتمر مقابلاً ليوم الخامس من حزيران (يونيو)، يوم النكسة، لأنه «هو الذي ينبغي ان يمثل القدرة العربية على الخروج من تلك النكسة والتصميم على السير في طريق النصر»[١٠٥].

وبعد الرئيس عبدالناصر والملك حسين، تكلم الرئيس العراقي عبدالرحمن عارف، فركز على أهمية التضامن العربي والجهاد لاستعادة حقوق شعب فلسطين وازالة آثار العدوان، دون ان يخوض في أيـة تفاصيل[١٠٦]. وتلا ذلك حديث رئيس وزراء المغرب، الذي رأى «ان الموقف العربي الراهن لا ينصح بأي عمل عسكري ولا يقبل، كذلك، بأي حل يقوم على الاستسلام، [لأن] أي حل سياسي يجب ان ينطلق من وضع قوي حتى لا تملى على العرب الشروط المخلة بالكرامة»[١٠٧]؛ ثم اعلن استعداد المغرب، بصورة عامة، لتقديم ما يطلب منه من الدعم، في أي مجال[١٠٨]. وتوالى المتكلمون الذين أدلوا بآراء تدور في هذا السياق، وكان من بينهم أمير الكويت صباح السالم الصباح، الذي اكد استعداد بلاده للمساهمة في أي واجب[١٠٩].

وفي غضون ذلك، التزم الملك فيصل الصمت التام.

الكلمة التي خرج صاحبها عن هذا السياق كانت كلمة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية[١١٠]. فقد انتقد الشقيري الاتجاه الغالب في مجرى الكلمات التي سبقت كلمته، بعد ان رأى ان هذا المجرى ينـطلق من استبعـاد احتمـال استئنـاف القتال في وقت قريب، ويرفض قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول التي ساندت العدوان، ويتجه الى التخلي عن اجراء وقف ضخ النفط، جزئياً او كليـاً، عن هذه الدول، ولا يريـد سحب الارصـدة العربية من منطقتي الاسترليني والدولار. وعبر الشقيري عن رأيه في ان المؤتمر، اذا انتهى الى اقرار هذا الاتجاه، فانه «يكون قد قصر غاية جهده على المساعي السياسية المجردة من كل دعم وقوة، تاركاً لمعركة الكلام، وحدها، في الامم المتحدة، ان تخرج العدو من الاراضي المحتلة»[١١١]. وحث رئيس م.ت.ف. المؤتمر على ان يتجنب نتيجة كهذه، لأنها «لا تعكس ارادة الامة العربية، فضلاً عن انها ستؤدي الى بقاء العدوان او الاستسلام للمعتدي وترك الأعباء على كاهل الدول المعتدى عليها»[١١٢]. وتبسّط رئيس م.ت.ف. في شرح المخاطر التي تكتنف فلسطين والارض العربية المحتلة الأخرى، اذا لم يستخدم العرب اسلحتهم، كافة، للضغط ضد العدوان، وأبدى حرص م.ت.ف. والحاحها على ان لا ينتهي المؤتمر قبل ان يضع خطة عربية عاجلة تحبـط خطط العـدوان الاسرائيلي وتدعم المقاومة الشعبية التي نهضت في وجه العدوان في فلسطين المحتلة. وقد حدد الشقيري المبادىء الاساسية المتصلة بقضية فلسطين التي ترى م.ت.ف. ضرورة الالتزام بها على النحو التالي: «اولاً ـ لا صلح ولا تعايش مع اسرائيل؛ ثانياً ـ رفض المفاوضات مع اسرائيل وعدم الاعتراف بالاحتلال السابق؛ ثالثاً ـ عدم الموافقة على أية تسوية فيها مس بالقضية الفلسطينية؛ رابعاً ـ عدم التنازل عن قطاع غزة والضفة الغربية ومنطقة الحمة، مع التأكيد، باهتمام خاص، على عروبة القدس؛ خامساً ـ في نطاق الاتصالات الدولية، في هيئة الامم المتحدة وخارجها، لا تنفرد أية دولة عربية في قبول أية حلول لقضية فلسطين؛ سادساً ـ التركيز الدائم، على الصعيدين العربي والدولي، على أن قضية فلسطين، وان تكن قضية عربية مصيرية، الا ان شعب فلسطين هو صاحب الحق الاول في وطنه، وهو الذي يقرر مصيره»[١١٣].

وكـانت هذه الدعـوة الفلسـطينيـة الى رفض الحلول غير متعارضة مع موقف مصر الرافض

للحلول المعروضة آنذاك؛ أما الدعوة الى استئناف القتال فجاءت منسجمة مع دعوة الجزائر المماثلة وغير متعارضة مع رأي مصر الداعي الى الاعداد للقتال في وقت لاحق. ومما اثار اغلبية الحاضرين، في كلام رئيس م.ت.ف. كان اللغة المتشددة التي انتقد فيها ميلهم الى التساهل، والقيود التي طالب باحاطة سياسات الدول العربية بها كي لا يتاح لها أن تتصرف، منفردة، او مجتمعة، في واقع الامر، بقضيـة فلسطين، اذا كان هذا التصرف يقتضي الاعتراف باسرائيل وابرام الصلح معها. اما الملك حسين ومن يقفون معه، وهو أبرز الدعاة الى الحل السلمي واعتماد نهج العمل السياسي واستبعاد القتـال، فقد اثارهم من كلام الشقيري، اضافة لما أثار غيرهم، المبدأ السادس من المبادىء التي عرضها، وهو المبدأ الذي يقرر مسؤولية الشعب الفلسطيني، وحده، عن تقرير مصيره. فبعرضه هذا المبدأ ومطالبته بالتزام الدول العربية كلها به، مس رئيس م.ت.ف. العرق الحساس في سياسة النظام الاردني القائمة على اعتبار نفسه الممثل لفلسطينيي الضفة الغربية المحتلة واعتبار الضفة جزءاً من المملكة الاردنية، واعتبار المملكة، بالتالي، المسؤولة عن تقرير مصير أرضها وسكانها.

وكان الرئيس عبدالناصر بين الذين استاءوا من كلمة الشقيري هذه؛ ولم يلبث، عندما التقى بالزعيم الفلسـطيني بعـد انتهاء الاجتماع، ان عاتبه على هذا «الموقف الناشف» الذي عبّرت عنه كلمته[١١٤]. اما المستاء الاكبر، فكان، بطبيعة الحال، الملك حسين؛ ولذا كان هو أول المتحدثين في الجلسة التالية التي عقدت صباح اليوم الثاني. وقد اعلن الملك الاردني، في معرض رده على الدعوة الفلسطينية لدعم المقاومة الشعبية في الارض المحتلة، معارضته للعمل الفدائي الفلسطيني الذي تدعمه سوريا، ورأى ان استمرار هذا العمل يزيد في خطورة الوضع وانهياره، وطلب موافقة الحاضرين على رأيه، الا انهم التزموا الصمت[١١٥].

اعتراض الملك على هذا النحو، أثار، من جديد، النقاش حول مسألة العمل العسكري، فاعاد الرئيس عبـدالناصر عرض رأيه حول العمل لاعادة بناء القوة المسلحة وحاجة ذلك الى الدعم الاقتصادي. وبهذه المناسبة، أُثير، ايضاً، موضوع القيادة العربية الموحدة التي شكلت بقرار من قمة سابقة. وهنا تدخل الملك فيصل في النقاش، لأول مرة منذ افتتاح المؤتمر، فقال انه يجب معـرفـة ماذا سوف تقررون بشأن القضايا الاقتصادية حتى نعرف، في ضوء ذلك، ما الذي نستطيع ان نقدمه[١١٦]. فالتقط الرئيس عبدالناصر حاجة الملك السعودي الى معرفة موقعه في المسـاومة الجارية، وطرح، على الفور، أهم اوراقه لترضية الملك، اذ اقترح، من جانبه، مدركاً أهمية ان تأتي المبادرة لذلك منه لترضية السعودية، ان يستأنف ضخ النفط الى جميع الدول، حتى الى بريطانيا والولايات المتحدة، على ان تعاون الدول المنتجة الدول التي وقع عليها العدوان. والتقط الملك فيصل العرض، بدوره، فأعلن، على الفور، متخذاً، من جانبه، المبادرة الى ذلك، أن مصر والاردن بحـاجـة الى الدعم الاقتصـادي، وأن السعودية جاهزة لتقديمه، فور استئناف الضخ. وهنا تدخل وزير الخارجية الجزائرية، فذكّر بحاجة سوريا، هي الاخرى، الى مثل هذا الدعم؛ فجاء رد الملك فيصل مراوغاً، حين قال ان سوريا غائبة ونحن لا نعرف طلباتها، واذا كانت بهـا حاجـة فعليها ان تتقدم بطلب المعونة، وعندها يكون من الممكن تقديمها اليها من طريق اتفاقات ثنائية[١١٧]. وبسرعة فائقة، تلا تبادل المبادرات بين زعيمي المعسكرين العربيين، هذا، الاتفاق على ان تدفع السعودية مبلغ ٥٠ مليون جنيه استرليني، سنوياً، والكويت ٥٥ مليوناً، وليبيا ٣٠ مليوناً، وان يوزع المبلغ المحصّل، ومقداره ١٣٥ مليوناً على مصر والاردن، فتحصل مصر على ٩٥ مليوناً سنوياً، والاردن على ٤٠ مليوناً[١١٨].

وعلى هذا النحو، حُلّت اكبر العقد التي كانت تعترض طريق التضامن العربي بين الانظمة المختلفة. وقد يسّر الوصول الى هذا الحل، بهذه السرعة القياسية، ان العقدة الأخرى المتصلة بمصير الجمهورية العربية اليمنية كانت حلت، هي الاخرى، حلاً نهائياً في اجتماع مغلق ضم الملك فيصل والرئيس عبدالناصر ومضيفهما السوداني. وقد توصل الجانبان الى الاتفاق الذي وقعاه في الخرطوم، والذي ينص على اختيار لجنة ثلاثية مهمتها «وضع التخطيط الذي يضمن انسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة من اليمن ووقف المساعدات العسكرية التي تقدمها المملكة العربية السعودية عن جميع اليمنيين»(١١٩).

«لاءات» الخرطوم الشهيرة

وبهذا، بقي الشأن السياسي، وحده، او الشأن المتصل بالحلول السياسية المعروضة وبما يتصل بها من تحديد أولويات العمل وتغليب السياسي على العسكري، كما ترى معظم الدول، او تغليب العسكري على السياسي، كما ترى سوريا والجزائر و م.ت.ف. وكذلك الضوابط التي يمكن ان تحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض من التنازلات المطلوبة من الجانب العربي بين يدي أية تسوية. والواقع، ان تشدد الدول المحافظة في تجنب الاصطدام مع الدول الغربية، وما نتج عن ذلك من رفضها لاستخدام الامكانيات الاقتصادية على اي نحو يستفز الغرب، ووقوف هذه الدول المحافظة ضد ميل دول الانظمة التقدمية الى توسيع العلاقات العربية مع دول المنظومة الاشتراكية، وما تلا ذلك من مواقف، قد أثارت الشكوك، لدى فرقاء الجبهة الثورية المتشددة، من امكانية أن تقود الدول المحافظة العمل العربي المشترك نحو القبول بالتسوية التي تعرضها الولايات المتحدة، والتي كانت توصف بأنها تسوية استسلامية.

وهذه الشكوك، وان بدا التعبير عنها سابقاً لأوانه، اذ ما من مشروع تسوية كان ناجزاً، لم تكن بغير أساس. واذا جاز ان يوصف مثيرو هذه الشكوك بأنهم بالغوا في تقدير المخاطر، فلا يجوز ان يوصفوا بأنهم اختلقوها. وكل ما في الامر ان الظروف لم تكن ناضجة لأي تسوية من أي نوع. والجدل الكثير الذي اثير حول التسويات كان اكبر من الخطر الماثل. واذا كانت الدول المحافظة راغبة في استمرار تعاونها مع الغرب، بما يحمله هذا التعاون من مظاهر تبعية واضحة ناجمة عن الفروق الواضحة في الحجوم والامكانات، واذا كانت هذه الرغبة التي تشبثت بها الدول المحافظة، حتى بعد العدوان، تنطوي على احتمال اتباع سياسات متخاذلة ازاء ضغوط الغرب من اجل تسوية تناسبه وتناسب اسرائيل، فان الدول المحافظة، ذاتها، كانت تدرك ان فرصة الوصول الى تسوية ما لا تزال بعيدة، وكانت، اذاً، قليلة المبالاة ازاء أية ضوابط لفظية يطلبها المعسكر العربي الآخر في الشأن السياسي الخاص بالتسوية.

وبعد ان ظفرت الدول المحافظة بقرار استئناف الضخ، بموافقة عربية اجماعية، وفرضت منطقها في الشأن الاقتصادي كله، مقابل عون محدود تقدمه الى مصر والاردن، لم يعد من شأنها ان تواجه التشدد الثوري ازاء التسوية بتشدد معاكس، بل لعلها أصبحت، في هذا المجال، ميالة الى ممالأة التيار الثوري المعبر عنه بالانظمة وبقوى الرأي العام، حتى تضمن صيانة مكتسباتها المتمثلة في اعادة الاعتبار لها ولمنطقها من قبل القمة العربية وما تجلى في نتائجها، من زيادة حجم هذه الدول ووزنها في العمل العربي العام.

شيء واحد في المناقشة التي أجريت حول هذا الشأن السياسي، في آخر جلسات عمل

المؤتمر، أثار مشكلة ساخنة، وان امكن تجاوزه في نهاية المطاف. حدث ذلك عندما اقترح الملك حسين، بعد ان اعلن انه يعتزم زيارة موسكو وغيرها من العواصم الدولية، ان يزوده المؤتمر بالخطوط السياسية بشأن الحل الذي ينبغي قبوله للقضية الفلسطينية. وقد استخلص الشقيري، المفعم بالشكوك ازاء نوايا الملك الاردني وسلوكه والساخط على مجرى عمل المؤتمر كله، ان طلب الملك، هذا، ينطوي، في واقع الأمر، على المطالبة بتفويض عربي عام، من أعلى هيئة عربية، له بالبحث في مصير القضية الفلسطينية من وراء ظهر م.ت.ف. وقد تدخل الشقيري في المناقشة بمداخلة طويلة أعلن فيها ان كون قضية فلسطين قضية عربية «لا ينفي حق شعب فلسطين في انه صاحب الكلمة الاولى في تقرير مصيره، تماماً مثلما قررتم مصائر شعوبكم»[١٢٠]. وباعادة طرح هذه المسألة الحساسة، انفتح، من جديد، باب الجدل الساخن حولها وحول مسألة التسوية السياسية بكل ابعادها. واشترك الرئيس عبدالناصر في هذا الجدل، فاظهر ان هناك فرقاً بين وضع مصر ووضع الاردن ازاء مسألتي التسوية والحرب؛ فمصر في امكانها ان تقاوم اسرائيل، فيما يصعب على الاردن ذلك، و«رأيي ان يتفق حسين مع الاميركان على استرجاع الضفة الغربية بأي شكل، وبعد كده، موقفنا نحن... من الحل السياسي والنضال السياسي مختلف عن الملك»[١٢١]. وقد أعاد رئيس م.ت.ف. تأكيد ضرورة الالتزام بالمبادىء الستة التي عرضها، وحذّر من الانقياد الى تسوية نهائية تضيع، معها، حقوق شعب فلسطين؛ فتصدى عدد من الحاضرين لمناقشته، مما حمله على ان يعلن: «اذا كان المؤتمر سيقتصر على الجهد السياسي من غير التزام بالمبادىء التي ذكرتها، فأنا انسحب من الاجتماع»[١٢٢]. وقد ادى انسحاب الشقيري الى وقف الجلسة.

وفي الليل، نشطت اتصالات الكواليس وحواراتها. ولا بد ان الذين مسّتهم الغضبة الفلسطينية، هذه، قد اخذوا تحذيرات رئيس م.ت.ف. بأنه سوف يهيج الرأي العام ضدهم ويبلغ اليه طبيعة مواقفهم، بعين الاعتبار. وقد انتهى الامر، كله، في نهاية المطاف، الى بلورة موقف القمة من الشأن السياسي، المتصل بالتسوية وأولويات انواع العمل المختلفة، الى ما اوجزه الرئيس عبدالرحمن عارف عندما عاد الملوك والرؤساء الى استئناف اجتماعهم بقوله ان الموقف يحتم علينا ان «نطرق كل باب لتحقيق اهدافنا، على شرط أن لا يمسّ ذلك كرامة العرب او ما يسمى بتمييع او تضييع قضية فلسطين؛ وبرأيي هذه حلول واقعية تمكننا، خلال سنتين، من ان نكون في موقف الهجوم، لا الدفاع، فقط»[١٢٣].

عند هذا الحد انتهت المناقشة، وتلا رئيس وزراء السودان مشروع قرار معد، يبدو ان مشاورات الكواليس كانت تمخضت عنه بموافقة الجميع. هذا القرار أبلغ الى الرأي العام ان فرقاء القمة العربية الرابعة اتفقوا «على توجيه جهودهم، في العمل السياسي، على الصعيد الدولي والدبلوماسي، لازالة آثار العدوان وتأمين انسحاب القوات الاسرائيلية المعتدية من الاراضي العربية المحتلة بعد عدوان ٥ يونيو [حزيران]، في نطاق المبادىء الاساسية التي تلتزم بها الدول العربية، وهي عدم الصلح مع اسرائيل، أو الاعتراف بها، او التفاوض معها، والتمسك بحق الشعب الفلسطيني». وعندما أعد البيان الختامي[١٢٤] عن اعمال المؤتمر لم يحرص معدوه على ان يتضمن هذا النص بالذات، وخصوصاً المقطع الذي تضمن عدم الصلح مع اسرائيل وعدم التفاوض معها وعدم الاعتراف بها او ما اشتهر باسم «لاءات» الخرطوم الثلاث، بعد أن نشرت الصحافة نصوص قرارات المؤتمر[١٢٥].

وبهذا، انهت القمة العربية اعمالها، واتضحت خطوط المساومة الكبرى التي تمت بين المعسكرين العربيين الرسميين، المحافظ والثوري، في ضوء نتائج حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

---

(١) انظر، بصدد ذلك، فيصل حوراني، «ملامح العلاقات العربية عشية عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٥٤ ـ ١٥٥، كانون الثاني/شباط (يناير/فبراير) ١٩٨٦، ص ٥٠ ـ ٦٨؛ ولمزيد من التفاصيل، انظر المصادر التي استند اليها.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر المصدر نفسه، ص ٩٢ و ٩٣.

(٣) النص الكامل لهذه الرسالة في: احمد الشقيري، **الهزيمة الكبرى، مع الملوك والرؤساء العرب من بيت عبدالناصر الى غرفة العمليات**، الجزء الاول، بيروت: دار العودة، ١٩٧٣، ص ٣٧١ ـ ٣٧٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٧١ ـ ٣٧٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٧٣.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٧٢.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٧٣.

(١٣) النص الكامل لهذا الخطاب في **الوثائق العربية ١٩٦٧**، بيروت: مكتبة يافث التذكارية والجامعة الاميركية في بيروت، ١٩٦٨، ص ٤٠٩ ـ ٤١١؛ نقلاً عن **الاهرام** (القاهرة)، ١٠/٦/١٩٦٧.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤١٠.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) انظر ما ذكره عن هذا اللقاء: الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٠.

(١٨) النص الكامل لهذا البيان في **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧**، بيروت والخرطوم: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الخرطوم، ١٩٦٨، ص ٣٠٨ ـ ٣٨٣؛ نقلاً عن **البعث** (دمشق)، ١٥/٦/١٩٦٧.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٨٢.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٨٢ ـ ٣٨٣.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٨٣.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤١٣.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤١٤.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٢٠.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤١٤.

(٢٧) «الوثائق العربية ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٣؛ نقلاً عن **الدستور** (عمان)، ٩/٦/١٩٦٧.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٤٠٤.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٤٣٠؛ نقلاً عن **الرأي العام** (الكويت)، ١٨/٦/١٩٦٧.

(٣١) انظر، بصدد ذلك، فيصل حوراني، «مؤتمرات القمة العربية والموقف من اسرائيل (١٩٦٤ ـ ١٩٦٦)»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٥٠ ـ ١٥١، أيلول/تشرين الاول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٥، ص ٨٦ ـ ٨٨.

(٣٢) تاريخ ١٩٦٧/٦/٧ في **اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع والخامس، من ١/٧/١٩٦٦ الى ٣٠/٦/١٩٦٧**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٧، ص ٥٦٧.

(٣٤) «الوثائق العربية ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٦، نقلاً عن **البلاد** (جدّة)، ٧/٦/١٩٦٧.

(٣٥) انظر، بصدد المؤتمر، حوراني، «ملامح العلاقات...»، مصدر سبق ذكره، ص ٦١ و ٦٢.

(٣٦) «الوثائق العربية ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٠ و ٤١٠؛ نقلاً عن الجمهورية (بغداد)، ١٩٦٧/٦/٧.

(٣٧) نص البيان في المصدر نفسه، ص ٤٢٣ و ٤٢٤؛ نقلاً عن البلاد، ١٩٦٧/٦/١٤.

(٣٨) تاريخ ١٩٦٧/٦/١٤ في «اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع والخامس...»، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣٧.

(٣٩) «الوثائق العربية ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٠.

(٤٠) لمزيد من التفاصيل، انظر تاريخ ١٩٦٧/٦/١٧ في «اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع والخامس...» مصدر سبق ذكره، ص ٦٥٣.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٦٥٤.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) نص البلاغ في «الوثائق العربية ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٢؛ نقلاً عن الراي العام، ١٩٦٧/٦/١٨.

(٤٤) «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٣؛ نقلاً عن القدس (القدس)، ١٩٦٧/٦/٩.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٣٧٤؛ نقلاً عن المملكة المغربية في معركة فلسطين، بيروت: سفارة المملكة المغربية، بلا تاريخ نشر، ص ٢٣.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) «الوثائق العربية ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٠؛ نقلاً عن الدستور، ١٩٦٧/٦/١٩.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) المصدر نفسه، نقلاً عن الدستور، ١٩٦٧/٧/١٠.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٤٨٤؛ نقلاً عن الأهرام، ١٩٦٧/٧/١٣.

(٥١) «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٨؛ نقلاً عن الراي العام، ١٩٦٧/٧/١٤.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٤٨٩.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) المصدر نفسه.

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٤٩٠.

(٦٠) استناداً الى معلومات الكاتب الشخصية، الذي اتيح له ان يستمع، في حينه، الى شكاوى عديدة من هذا النوع، من عدد كبير من قادة حزب البعث.

(٦١) بصدد ذلك، انظر، مثلاً، ما اورده احمد الشقيري، الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء العرب من بيت عبدالناصر الى غرفة العمليات، الجزء الثاني، بيروت: دار العودة، الطبعة الاولى، ١٩٧٣، ص ٨٩ وما بعدها.

(٦٢) «الوثائق العربية ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٧؛ نقلاً عن البعث، ١٩٦٧/٦/٢٥.

(٦٣) تاريخ ١٩٦٧/٦/٧ في «اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع والخامس...»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦٨.

(٦٤) تاريخ ١٩٦٧/٦/٨، المصدر نفسه، ص ٥٨٣.

(٦٥) تاريخ ١٩٦٧/٦/١٠، المصدر نفسه، ص ٦٠٧.

(٦٦) بالاستناد الى معلومات الكاتب الشخصية، كما عرفها، في حينه، من د. يوسف زعين، رئيس وزراء سوريا، ومحمد الزعبي، وزير الاعلام فيها.

(٦٧) تاريخ ١٩٦٧/٦/١٩ في «اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع والخامس...»، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤٤.

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) «الوثائق العربية ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩٠؛ نقلاً عن الاهرام، ١٩٦٧/٧/١٧.

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) النص الكامل للخطاب في المصدر نفسه،

ص ٤٩٤ ـ ٥٠٤؛ نقلاً عن الاهرام، ١٩٦٧/٧/٢٤.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٥٠٣.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٥٠٤.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) الشقيري، «الهزيمة الكبرى...، الجزء الثاني»، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩.

(٧٩) استناداً الى معلومات الكاتب الشخصية.

(٨٠) لمزيد من التفاصيل عن جلسات المؤتمر، انظر ما رواه الشقيري، «الهزيمة الكبرى...، الجزء الثاني»، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥ ـ ١٣٢؛ وانظر كذلك، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينة لعام ١٩٦٧، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩، ص ٢٣ ـ ٢٩.

(٨١) انظر، مثلاً، ما اورده المصدرنفسه، ص ٢٩؛ نقلاً عن الاهرام، ١٩٦٧/٨/٥.

(٨٢) «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤٠؛ نقلاً عن الاهرام، ١٩٦٧/٨/٦.

(٨٣) المصدر نفسه.

(٨٤) نصوص هذه التوصيات، كما تناولها بيان رئيس المؤتمر عند اختتام اعماله، في «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩ و ٤٠، وانظر، ايضاً، تاريخ ١٩٦٧/٨/٢١ في اليوميات الفلسطينية، المجلد السادس من ١٩٦٧/٧/١ الى ١٩٦٧/١٢/٣١، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٨، ص ١٣٩.

(٨٥) «اليوميات الفلسطينية، المجلد السادس...»، المصدرنفسه، ص ١٤٥.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ١٥١.

(٨٧) المصدر نفسه.

(٨٨) المصدر نفسه.

(٨٩) بنود جدول الاعمال في المصدر نفسه، ص ١٥٢.

(٩٠) المصدر نفسه.

(٩١) تاريخ ١٩٦٧/٨/٣١، المصدر نفسه، ص ١٦٠.

(٩٢) اسماء رؤساء الوفود واعضائها ومناصبهم في دولهم في مؤتمر القمة العربي الرابع، عمان: وزارة الاعلام ـ دائرة المطبوعات العامة، ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧، ص ١٤ ـ ١٩.

(٩٣) «الوثائق العربية ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٨.

(٩٤) المصدر نفسه.

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢؛ نقلاً عن الحياة (بيروت)، ١٩٦٧/٨/٣١.

(٩٧) المصدر نفسه؛ نقلاً عن وكالة انباء الشرق الاوسط (القاهرة)، ١٩٦٧/٨/٣٠.

(٩٨) الشقيري، «الهزيمة الكبرى... الجزء الثاني»، مصدر سبق ذكره، ص ١٨١.

(٩٩) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

(١٠١) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(١٠٢) المصدر نفسه.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ١٨٧ و ١٨٨.

(١٠٥) «الوثائق العربية ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨٠.

(١٠٦) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣؛ وكذلك الشقيري، «الهزيمة الكبرى... الجزء الثاني»، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٨.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(١٠٨) تاريخ ١٩٦٧/٨/٣٠ في «اليوميات الفلسطينية، المجلد السادس...» مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧.

(١٠٩) الشقيري، «الهزيمة الكبرى...، الجزء الثاني»، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠.

(١١٠) نصها الكامل اورده المصدر نفسه،

ص ١٩٠ ـ ١٩٦.

(١١١) **المصدر نفسه**، ص ١٩١.

(١١٢) **المصدر نفسه**.

(١١٣) **المصدر نفسه**، ص ١٩٤.

(١١٤) **المصدر نفسه**، ص ١٩٩.

(١١٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٠٤.

(١١٦) **المصدر نفسه**.

(١١٧) **المصدر نفسه**، ص ٢٠٤.

(١١٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٠٨.

(١١٩) نص الاتفاق في «الوثائق العربية ١٩٦٧»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٨١؛ نقلاً عن **الاهرام**، ١/٩/١٩٦٧.

(١٢٠) الشقيري، «الهزيمة الكبرى...، الجزء الثاني»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٠.

(١٢١) **المصدر نفسه**، ص ٢١٦.

(١٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٢١.

(١٢٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٣.

(١٢٤) نص البيان في «الوثائق العربية ١٩٦٧»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٨٢ ـ ٥٨٣؛ نقلاً عن **الاهرام**، ٢/٩/١٩٦٧.

(١٢٥) انظر نصوص هذه القرارات كما نشرها، مثلاً، **المصدر نفسه**، نقلاً عن **الاهرام**، ٢/٩/١٩٦٧.

البعد البحري للصراع العربي ـ الاسرائيلي

د. اسامة الغزالي حرب

في العاشر من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢، وبمناسبة التوقيع على اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، في منتيجو باي، في جامايكا، كانت اربع عشرة دولة عربية تشارك في ذلك التوقيع ضمن وفود الدول الـ ١١٧ التي شهدت تلك المناسبة الهامة، ثم ما لبث ان وصل عدد الدول العربية الموقعة الى ١٩ دولة، فضلاً عن توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على «البيان الختامي» لمؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار (انظر الجدول الرقم ١). وفي المقابل، فان اسرائيل، لم توقع على الاتفاقية، بل كانت، على العكس، في صف المعارضين لها. وقبل ذلك، عندما عرض النص النهائي للتصويت، في ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٨٢، كانت اسرائيل، مع الولايات المتحدة الاميركية وتركيا وفنزويلا، هي فقط الدول الاربع التي ابدت اعتراضها على النص المقترح في مواجهة ١٣٠ دولة موافقة و ١٧ ممتنعة عن التصويت؛ وبذلك حُرم المؤتمر من امل كان يداعبه منذ البداية، أي التوصل الى اتفاقية بالاجماع.

هذا التباين الشديد بين موقف الدول العربية، من ناحية، وموقف اسرائيل، من ناحية اخرى، ازاء قانون البحار الجديد، لم يأت مصادفة على الاطلاق. فهو، في الواقع، يعكس عمق التناقض في المصالح بين الطرفين، وحقيقة الصراع السافر والمستتر بينهما. انه صراع مصيري ينطوي على «رفض للجانب الآخر، وتهديد للامن القومي المرتبط بذلك الجانب»[١]. ومن هذا المنطلق، فان البعد البحري للصراع العربي ـ الاسرائيلي، انما يرتبط بخصائص هذا الصراع ويعبر عنها.

فالصراع العربي ـ الاسرائيلي، اولاً، صراع شامل. هو صراع حول الارض والموارد مثلما هو صراع حول التاريخ والهوية. ومن هذا المنظور، فان البحر يغدو موضوعاً للصراع، شأنه شأن الارض، والماء، والطاقة، في الاقليم الواحد الذي يجمع العرب واسرائيل معاً.

والصراع العربي ـ الاسرائيلي، ثانياً، صراع تمتد ساحته المكانية لتتجاوز بكثير نقاط التماس المباشرة بين اسرائيل وجاراتها؛ بل لقد افلحت اسرائيل في ان تجعل من حدودها مع الدول العربية المحيطة مناطق أمن اكثر منها مناطق خطر. ويعني هذا ليس فقط اتساع جبهة المواجهة بين الطرفين، ولكنه يعكس، ايضاً، ازدياد اهمية تلك النقاط البعيدة للمواجهة في الاراضي والاقاليم البعيدة في احيان كثيرة، عن المواجهة على الحدود المباشرة. في هذا السياق، يغدو البحر «ميداناً» للصراع، وساحة تتصارع فيها التوجهات الاقليمية الاستراتيجية لاسرائيل مع التوجهات العربية المناقضة.

والصراع العربي ـ الاسرائيلي، ثالثاً، صراع يجرى بالاشكال السياسية والدبلوماسية مثلما يجرى بالاشكال الاقتصادية والعسكرية، ومثلما يأخذ، ايضاً، أشكالاً ايديولوجية وثقافية. انه صراع تتضافر فيه القوة الفكرية مع القوة المادية، ويجرى بالكلمة والقلم مثلما يجرى بالمدفع والطائرة؛ ومن هذه الزاوية، فان البحر يتفرد بمنطقه وأدواته الصراعية. انه يفرض اشكالاً للصراع

تلخصها الاستراتيجية البحرية، وتنفذها القوة البحرية المسلحة في المعارك البحرية.

هذه الجوانب الثلاثة للبعد البحري في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والمرتبطة بخصائص هذا الصراع، هي التي سوف نسعى الى معالجتها، في ضوء القانون الدولي الجديد للبحار، سواء من حيث النصوص التي يتضمنها، او من حيث المداولات والصراعات التي رافقت اعداده وصياغته.

البحر، كموضوع للصراع العربي ـ الاسرائيلي

ارتبط الصراع حول البحار، في التاريخ الانساني، بحقيقة ما تتمتع به من اهمية اقتصادية واستراتيجية، كطريق للمرور، وكمجال للاتصال، وكمورد لثروات هائلة، لم يقدر للبشرية، حتى الآن، سوى الحصول على القليل منها، فضلاً عما توفره من ثروات حية قابلة للصيد. وعرفت الجماعة البشرية، منذ ما يزيد على ثمانية قرون، المحاولات المتوالية لتقنين القواعد القانونية التي تنظم الانتفاع بالبحار، والتوفيق بين المصالح المتعارضة بشأن الملاحة، والصيد، والاتصال. وكان مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار، الذي عقد اولى جلساته في العام ١٩٧٣، والذي انتهى الى وضع اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار العام ١٩٨٢، هو حلقة اخيرة في سلسلة طويلة من عمليات تقنين القواعد المنظمة للانتفاع بالبحار. ومثلما هو الحال دائماً، فان المواقف السياسية للدول والكتل الاقليمية المختلفة حول النصوص المطلوب ادراجها في القانون، انما عكست، بشكل مباشر، ليس فقط المصالح المختلفة لتلك الدول، والمتعلقة بظروفها الجغرافية والاقليمية الخاصة، وانما عكست، ايضاً، قدراتها العلمية والتكنولوجية والعسكرية، التي تمكنها من حماية حقوقها البحرية، ومن الحصول على المزيد من السطوة والسيطرة في اعالي البحار. ولم تخرج المواقف المتباينة لكل من البلدان العربية ولاسرائيل عن هذا السياق، استناداً الى خلفيات جغرافية او مصالح اقتصادية واستراتيجية متعارضة. ومع ان ابرز المسائل القانونية التي تعلقت بالبحر، كموضوع للصراع بين اسرائيل والعالم العربي منذ العام ١٩٤٨، انما تمثلت في حق اسرائيل في المرور في خليج العقبة ومضيق تيران؛ الا ان المواقف المتباينة (العربية ـ الاسرائيلية) غطت الغالبية الساحقة من القضايا التي اثيرت في المؤتمر الثالث لقانون البحار، والتي قننت، بالتالي، في القانون الجديد.

وبعبارة محددة، فان البحر كموضوع للصراع العربي ـ الاسرائيلي انما جسَّد، بشكل جلي، ثلاثة ملامح لهذا الصراع؛ وهي انه، اولاً، صراع بين منطق القوة ومنطق الشرعية، بين الامر الواقع وبين اعتبارات العدالة والقانون؛ وهي، ثانياً، صراع مصالح بين دولة قزم، محدودة السواحل والامكانات ومجموعة دول ذات سواحل ممتدة وامكانات كانت عديدة؛ ثم هو، ثالثاً، صراع بين بلدان العالم الثالث وبين الامبرياليات الكبرى المسيطرة بكل امكاناتها التكنولوجية والعسكرية.

الصراع بين منطق القوة ومنطق الشرعية

ليس هناك من شك في ان تطورات الصراع العربي ـ الاسرائيلي حول تكييف الطبيعة القانونية لخليج العقبة ومضيق تيران، وحق المرور فيهما تقع في مقدم الامثلة التي يحفل بها ذلك الصراع على سيادة منطق القوة، وفرض الامر الواقع على منطق الشرعية والقانون.

وحتى العام ١٩٤٨ كان الوضع القانوني لخليج العقبة ومضيق تيران مستقراً، وفقاً للعرف الدولي السائد في ذلك الحين. وحكم ذلك العرف، ايضاً، مرور السفن الاجنبية فيهما. لكن هذا الوضع سرعان ما تغير بعد العام ١٩٤٨، عبر سلسلة متوالية من الاحداث التي اتسمت، دائماً، بقدرة اسرائيل

على فرض الامر الواقع، وسعيها الحثيث، بعد ذلك، الى اضفاء الشرعية على الامر الواقع هذا. وللاسف الشديد، فان النجاح كان، في الاغلب، هو حليف تلك السياسة الاسرائيلية، في مواجهة اخفاقات متواصلة على الجانب العربي، سواء على صعيد مواجهة الامر الواقع او على صعيد التشريع القانوني الدولي.

لقد ظل خليج العقبة منذ اقدم العصور وحتى مطلع القرن العشرين خليجاً تضمه شواطىء دولة واحدة، وعُدَّ، بالتالي، خليجاً وطنياً، سواء في ظل المصريين القدماء، ام الرومان، ام في ظل الدولة الاسلامية. وفي ظل هذه الاخيرة، ازدهرت مدينة «آيله» على رأس الخليج، في المكان ذاته الذي وجدت فيه، بعد ذلك، مدينة العقبة، او بالقرب منه، نتيجة وقوعها على طريق الحج البري القديم بين مصر وشمال افريقيا والحجاز. وبقي الحال كذلك طوال فترة حكم الفاطميين والايوبيين والمماليك. وظل خليج العقبة خليجاً وطنياً خالصاً، بحكم وجود شواطئه كلها تحت سيادة دولة واحدة، وظلت الملاحة، في مياهه، مقصورة على رعايا هذه الدولة الواحدة، لا يشاركهم فيها احد من الاجانب، او من رعايا «دار الحرب». وتكرر الامر ذاته في ظل السيادة العثمانية على المنطقة. وعلى الرغم من تطورات تاريخية هامة تعلقت بميناء العقبة، وشبه جزيرة سيناء، وحدود مصر الشرقية، فان الحقيقة الاساسية بقيت في ان الدولة العثمانية ظلت مهيمنة على جميع البلاد التي تضم خليج العقبة، اي انه استمر محتفظاً بوصف الخليج الوطني، واستمرت المضايق المتحكمة في مداخله في تيران وصنافير، مضايق وطنية كذلك.

الجدول الرقم ١

موقف الدول العربية من التوقيع والتصديق
على اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار

الدولة	التوقيع على الاتفاقية	التصديق على الاتفاقية
الجزائر	١٩٨٢/١٢/١٠	-
البحرين	١٩٨٢/١٢/١٠	١٩٨٥/٥/٣٠
اليمن الجنوبي	١٩٨٢/١٢/١٠	-
جيبوتي	١٩٨٢/١٢/١٠	-
مصر	١٩٨٢/١٢/١٠	١٩٨٣/٨/٢٦
العراق	١٩٨٢/١٢/١٠	١٩٨٥/٧/٣٠
الاردن	-	-
الكويت	١٩٨٢/١٢/١٠	-
لبنان	١٩٨٤/١٢/٧	-
ليبيا	١٩٨٤/١٢/٣	-
موريتانيا	١٩٨٢/١٢/١٠	-
المغرب	١٩٨٢/١٢/١٠	-
عمان	١٩٨٣/٧/١	-
قطر	١٩٨٤/١١/٢٧	-
السعودية	١٩٨٤/١٢/٧	-
الصومال	١٩٨٢/١٢/١٠	-
السودان	١٩٨٢/١٢/١٠	١٩٨٥/١/٢٣
سوريا	-	-
تونس	١٩٨٢/١٢/١٠	١٩٨٥/٤/٢٤
الامارات	١٩٨٢/١٢/١٠	-
اليمن الشمالي	١٩٨٢/١٢/١٠	-
م.ت.ف.	-	-

وفي غمار التطورات الهامة التي وقعت في الجزيرة العربية، بعد قيام الحرب العالمية الاولى، وتفجر الثورة العربية الكبرى، آلت السيطرة على العقبة، لفترة وجيزة، الى الدولة الحجازية الوليدة بزعامة الشريف حسين، قبل ان تنتقل، نهائياً، وفقاً لمعاهدة جدة في العام ١٩٢٧ بين عبدالعزيز آل سعود والبريطانيين، الى امارة شرق الاردن. لقد تم هذا في اطار وضع دولي جديد للمنطقة العربية قُسمت بمقتضاه اسلاب الامبراطورية العثمانية بين بريطانيا وفرنسا، حيث استأثرت الاولى بالعراق وفلسطين وامارة شرق الاردن، واستأثرت الثانية بسوريا ولبنان، وانشأ عبدالعزيز آل سعود مملكته الجديدة، والزم النضال المصري بريطانيا بانهاء حمايتها واعلانها دولة مستقلة.

وبمقتضى تلك التطورات، لم يعد خليج العقبة خليجاً وطنياً تضمه شواطىء دولة واحدة؛ ولكن صارت شواطئه تضمها دول ثلاث، اي المملكة العربية السعودية وامارة شرق الاردن والمملكة المصرية. ومع ذلك، استمر الخليج محتفظاً بطابعه التاريخي البحت، المرتبط بوراثة الدول الاسلامية الثلاث لحقوق الدولة العثمانية. كذلك ظل الخليج ـ كما كان الحال منذ اقدم العصور ـ بعيداً من استعمال الملاحة الدولية، وبقيت الملاحة فيه مقصورة على رعايا الدولة العثمانية. وعندما ورثت مصر والسعودية والاردن ما كان للدولة العثمانية من حقوق على مياهه، ظلت الملاحة في الخليج مقصورة على رعاياها[٣].

هذا الوضع القانوني لخليج العقبة، هو الذي حدد الوضع القانوني لمضيق تيران، طبقاً لما استقر عليه العرف الدولي حتى ذلك الحين. فوفقاً لهذا العرف، والذي تأكد بالذات في قضية مضيق كورفو الشهيرة بين البانيا وبريطانيا العام ١٩٤٩، فان المضيق يكون مخصصاً للملاحة الدولية، اذا توافر معياران، وهما: ١ ـ ان يكون المضيق موصلاً بين بحرين عامين؛ و ٢ ـ ان يكون العرف قد تواتر على استعمال المضيق، كطريق من طرق الملاحة الدولية.

اما اذا لم يتوافر هذان المعياران، فان المضيق اما ان يكون داخلاً، بأكمله، في اقليم دولة واحدة، وفي هذه الحالة فانه يخضع لاختصاصها وسيادتها وتتولى هي تنظيم الملاحة فيه، واما ان تكون شواطىء المضيق واقعة في اقليم اكثر من دولة واحدة، وتفرض سلطانها على الجزء من المضيق الذي يعد بحراً اقليمياً لها، وفي تلك الحالة يتم تنظيم الملاحة فيه بالاتفاق بين هذه الدول والدول الاخرى المعنية.

وطبقاً لهذه المعايير والشروط، لم ينظر الى مضيق تيران باعتباره مضيقاً للملاحة الدولية. ومارست مصر والسعودية سيادتيهما الكاملتين عليه وحددتا شروط المرور فيه. ولكن اعلان قيام اسرائيل في ايار (مايو) ١٩٤٨، واندلاع الحرب العربية ـ الاسرائيلية، وعقد الهدنة، كانت كلها تؤذن بالتغيرات الهامة التي شهدها خليج العقبة ومضيق تيران في المراحل اللاحقة[٤].

ان نقاط التحول الاساسية، هنا، تتمثل في ثلاثة تطورات محددة تمت عبر ثلاثة عقود، في العام ١٩٤٩ ثم في العام ١٩٥٦ ثم في العام ١٩٧٨، لفرض الامر الواقع، وتغيير التكييف القانوني لخليج العقبة ومضيق تيران.

○ التطور الاول، هو قيام القوات الاسرائيلية باحتلال قرية ام رشراش على خليج العقبة في العاشر من آذار (مارس) ١٩٤٩، ليصبح بعد ذلك ميناء ايلات. لقد مكن ذلك العمل اسرائيل من ان توجد لها موطىء قدم على خليج العقبة، وهو هدف هام للدولة العبرية الوليدة، لم يكن ممكناً ان تتهاون في تحقيقه، على الرغم من احكام الهدنة التي فرضها مجلس الامن في ذلك الحين على المقاتلين. ولم تفلح البيانات والتحقيقات التي صدرت (بما في ذلك ما تم على ايدي وسيط للامم المتحدة) مؤكدة

عدم شرعية احتلال ام رشراش في زحزحة اسرائيل عن موقعها[٥].

على ان ذلك كان له اثره البالغ في اهتمام السلطات المصرية بتأكيد سيادتها على مضايق تيران، والتحسب للنوايا الاسرائيلية؛ اذ قامت القوات المصرية بالاتفاق مع السلطات السعودية باحتلال جزيرتي تيران وصنافير اللتين تتحكمان في مدخل خليج العقبة، وعززت قواتها المسلحة المسيطرة على مضيق تيران وابلغت الحكومة البريطانية في شباط (فبراير) ١٩٥٠، باعتبارها الدولة التي تمون قواتها في الاردن من طريق العقبة، باحتلالها الفعلي للجزيرتين، مؤكدة حرصها على عدم اعاقة المرور في المضيق، وفقاً للعرف الدولي ولمبادىء القانون المقررة.

وحتى العام ١٩٥٦، مارست مصر سيادتها على المضيق ازاء السفن الاسرائيلية، سواء الحربية او المدنية، انطلاقاً من وجود حالة الحرب مع اسرائيل، ومن حق مصر في حماية امنها القومي. وكانت محاولة اي سفينة حربية اسرائيلية للمرور في مضيق تيران تقابل باطلاق النيران التحذيرية ازاءها، واطلاق النيران مباشرة اذا أمعنت في مخالفتها. اما السفن التجارية الاسرائيلية، فكانت تتعرض للضبط والحجز على ايدي خفر السواحل والسلطات الجمركية. اما السفن الاجنبية المحايدة، فكان يتعين عليها، قبل عبور مدخل الخليج، الاستجابة لاسئلة السفن الحربية المصرية، ومحطات الاشارات البرية، حول بياناتها ووجهتها. وتحفل السنوات حتى العام ١٩٥٦ بالحالات التي طبقت فيها مصر تلك القواعد، والتي كان من ابرزها احتجاز السفينة البريطانية «امباير روش» في الاول من تموز (يوليو) ١٩٥٦، وتسليم الحكومة البريطانية بحق مصر في هذا الاجراء[٦]. ولكن ذلك الوضع برمته لم يدم طويلاً.

○ التطور الثاني، هو قيام القوات المسلحة الاسرائيلية، في غمار مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر، في تشرين الاول ـ تشرين الثاني (اكتوبر ـ نوفمبر) ١٩٥٦، باحتلال منطقة شرم الشيخ، ورفضها الانسحاب منها، ما لم تتحقق الشروط التي حددتها للانسحاب، والتي تتعلق، اساساً، بضمان حرية الملاحة الاسرائيلية في مضيق تيران وخليج العقبة. وكانت كفالة حرية الملاحة الاسرائيلية في مضيق تيران وخليج العقبة في مقدم المهام التي طلبت اسرائيل اضطلاع قوات الطوارىء الدولية بها[٧].

والواقع، ان قضية الملاحة الاسرائيلية في مضيق تيران وخليج العقبة ظلت في مقدم المسائل التي دارت حولها المفاوضات والمداولات الدولية في أواخر العام ١٩٥٦ والشهور الاولى من العام ١٩٥٧، سواء في اطار الامم المتحدة او خارجها، حول شروط الانسحاب الاسرائيلي من سيناء.

وقد انتهى الامر، بالفعل، بانتشار قوات الامم المتحدة في منطقة شرم الشيخ وفي جزيرتي تيران وصنافير في مدخل خليج العقبة، وحصلت اسرائيل على حرية الملاحة لسفنها في مضيق تيران، ليس بضمان وجود هذه القوات الدولية ضئيلة العدد، وانما، اساساً، بضمان الحكومة المصرية نفسها، في اطار التنازلات التي قدمت لاتمام الانسحاب الاسرائيلي.

لقد استخلصت اسرائيل لنفسها، بالقوة المسلحة، وفرض الامر الواقع، وبالتعاون مع القوى الدولية الحليفة لها، هذا الحق للمرور في مضيق تيران وخليج العقبة، ولم يتغير الامر ابداً، بعد ذلك. وعندما حاولت الحكومة المصرية في ايار (مايو) ١٩٦٧ انهاء ذلك الوضع، بسحب قوات الطوارىء الدولية من شرم الشيخ واعلان اغلاق مضيق تيران وخليج العقبة في وجه الملاحة الاسرائيلية، كانت تلك هي النقطة الحاسمة التي تفجرت عندها الازمة، والتي انتهت بالعدوان الاسرائيلي في

الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، واحتلال شبه جزيرة سيناء باكملها، وعودة الملاحة الاسرائيلية في المضيق والخليج.

○ التطور الثالث حدث بعد ذلك بما يقرب من عقد من الزمن، في اطار عملية الصلح المصري ـ الاسرائيلي المنفرد، التي قادها الرئيس انور السادات، ابتداء من مبادرته بزيارة القدس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧. لقد كان مقتضى «معاهدة السلام» التي وقعت بين مصر واسرائيل في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩ ليس فقط انهاء حالة الحرب بين البلدين واقرار حق اسرائيل، بالتالي، بالمرور في مضيق تيران وخليج العقبة باعتبار ان ذلك المرور لا يضر بأمن وسلامة الدولة الساحلية أي مصر، ولكن، ايضاً، النص الصريح على ذلك الحق. وقدرت المادة الخامسة (فقرة ب) من المعاهدة ان طرفيها «يعتبران ان مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية، المفتوحة لكافة الدول دون عائق او ايقاف لحرية الملاحة او العبور الجوي. كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من اجل الوصول الى اراضيه، عبر مضيق تيران وخليج العقبة»[٨].

الذي يعنينا، هنا، في هذه التطورات كلها، هو موقعها من التنظيم القانوني الدولي السائد في وقتها، وكيف ان كل تطور منها سبق، في الواقع، الاقرار القانوني الدولي لها. وظل الموقف الاسرائيلي، وكذلك مواقف القوى الكبرى المؤيدة له، وخاصة الولايات المتحدة الاميركية، هو السعي الى صياغة تلك المبادىء القانونية، بما يضمن تبرير الامر الواقع الذي فرضته بالفعل.

ففي العام ١٩٥٦، كان العرف السائد بشأن المرور في المضايق، يتيح لمصر ـ كما سبق الاشارة اليه ـ تنظيم الملاحة في مضيق تيران بالاشتراك مع السعودية، باعتبار ان مياهه ليست مياهاً دولية، لأنها لا تصل بين بحرين عاليين، ولانها لم تستعمل، تاريخياً، للملاحة الدولية؛ وبمقتضى ذلك مارست مصر حقوق سيادتها الكاملة عليه.

لم يكن غريباً، في ذلك الوقت، ان اسرائيل سعت، في اثناء المداولات بشأن شروط انسحابها من شرم الشيخ العام ١٩٥٦، ليس فقط الى اضطلاع قوات الطوارىء بضمان حرية مرور سفنها في المضيق، وانما ارادت، ايضاً، ابتداع سند قانوني يخالف العرف السائد لضمان هذا المرور. وفي هذا السياق، طالبت اسرائيل بأن يصدر الامين العام للامم المتحدة، نيابة عن الجمعية العامة، تصريحاً يعلن فيه ان خليج العقبة له طبيعة دولية، وبالتالي لا تخضع مداخله للسيادة الاقليمية لدولة من الدول المتاخمة. وقد رفض الامين العام للامم المتحدة في ذلك الحين، داغ همرشولد، ان يصدر مثل هذا التصريح، وان كان رأى ان المسألة محل جدال قانوني. وقد ايدت الحكومة الاميركية، في ذلك الوقت، هذا الموقف الاسرائيلي بشكل حذر، واعلنت استعدادها لتأمين حرية الملاحة في مضيق تيران وخليج العقبة، من خلال ارسال سفن اميركية تمر في المضيق باتجاه ميناء ايلات الاسرائيلي، على أساس ان حكومة واشنطن لا تقبل تحكم مصر في جميع الطرق الموصلة بين البحرين، الاحمر والمتوسط، خاصة اذا كان الامر يتعلق بالنفط[٩].

وفي اواخر شباط (فبراير) ١٩٥٧، كررت اسرائيل محاولتها، في اروقة الامم المتحدة، لكي تصدر اعلاناً بأن خليج العقبة هو مياه دولية، وتبنت كل من فرنسا وكندا هذا الاقتراح، ولكن غالبية الاعضاء رفضت ذلك. ومع ذلك، اعلنت دول بحرية هامة عدة تصريحات تؤكد تأييدها لمبدأ حرية الملاحة في مضيق تيران[١٠].

هذا النجاح الاسرائيلي الجزئي للاقرار بتبرير قانوني، أو شرعي، لفكرة اعتبار مضيق

تيران مضيقاً للملاحة الدولية، تحول الى نجاح اكبر، في اتفاقية جنيف بشأن البحر الاقليمي والمنطقة المجاورة الصادرة العام ١٩٥٨. والواقع، ان المساومات والمجادلات التي شهدها مؤتمر الامم المتحدة الاول لقانون البحار تكشف، بجلاء، ليس فقط ضراوة الضغوط التي مارستها اسرائيل وحلفاؤها (خاصة الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا)، وانما، ايضاً، تهافت الموقف العربي وتفككه ازاء تلك الضغوط. فوفقاً لمشروع لجنة القانون الدولي سنة ١٩٥٦، فيما يتعلق بالمضايق، كانت المادة ١٧٢ فقرة ٤ تنص على ما يلي: «يجب الا يمنع المرور البريء للسفن الاجنبية في المضايق التي تستعمل عادة للملاحة الدولية بين قسمين من أعالي البحار»[١١]؛ أي ان المشروع تحدث عن حق «المرور البريء» في المضايق التي تصل بين جزءين من أعالي البحار فقط. ولكن الضغوط الاسرائيلية والاميركية تواصلت بعنف في اجتماعات المؤتمر الاول لقانون البحار، ونجحت، في النهاية، في ان تقرر حق المرور البريء، ليس فقط في المضايق التي تصل بين بحر عال وبحر عال آخر، وانما التي تصل بين بحر عال وبحر اقليمي لدولة اجنبية ايضاً. وبناء على ذلك، جاءت المادة ١٦ في فقرتها الرابعة من اتفاقية جنيف العام ١٩٥٨ لتقرر انه «يجب عدم ايقاف المرور البريء للسفن الاجنبية في المضايق المستعملة للملاحة الدولية بين جزء من البحر العالي وجزء آخر من البحر العالي او البحر الاقليمي لدولة أجنبية»[١٢]. ويجدر الذكر، هنا، ان المندوب المصري في مؤتمر العام ١٩٥٨ طالب باجراء التصويت المنفرد على تلك الفقرة الرابعة، ولكن المؤتمر رفض ذلك المطلب باغلبية ٣٤ صوتاً ومعارضة ٣٢ صوتاً وامتناع ستة عن التصويت[١٣]. وبذلك، استطاعت اسرائيل ان تسقط المعيارين السابقين المتعارف عليهما لاعتبار المضيق مفتوحاً للملاحة الدولية، أي: الوصل بين بحرين عاليين والسماح للملاحة الدولية؛ وخضعت المضايق الواصلة بين بحر عال وبحر اقليمي لمبدأ المرور البريء، مثلها مثل المضايق الواصلة بين جزءين من اعالي البحار.

على ان اعمال المؤتمر الثالث لقانون البحار، والتي بدأت منذ العام ١٩٧٣، شهدت تصاعد الجهد الاسرائيلي درجة أعلى (بالتوافق مع كثير من الدول المتقدمة) بالسعي لاقرار مبدأ «المرور الحر»، وليس فقط المرور البريء، في المضايق المفتوحة للملاحة الدولية، وان استخدم تعبير «المرور العابر» بدلاً من تعبير «المرور الحر». وخلال اجتماعات اللجنة الثانية المنبثقة عن الدورة الثالثة لمؤتمر قانون البحار الثالث التي عقدت في جنيف العام ١٩٧٥، طالب المندوب الاسرائيلي بأن يسري النظام القانوني لحرية المرور العابر على المضايق جميعها، بما فيها تلك التي تصل بين جزء من اعالي البحار وبين بحر اقليمي لدولة اخرى. وكان الرد عليه هو ان المضايق جميعها لا يمكن ان يحكمها نظام قانوني واحد، وان الملامح القانونية لأي نظام انما تتحدد في ضوء المصالح الغالبة في المنطقة البحرية، وانه لما كانت مصالح الجماعة الدولية تتركز على المضايق التي تصل بين جزءين من اعالي البحار، ولا تظهر قوة هذه المصالح بالقدر ذاته في المضايق التي تصل بين جزء من اعالي البحار والبحر الاقليمي لدولة اخرى، فان مبدأ التكافؤ في المعاملة لا يمكن ان ينطبق[١٤].

ولقد انتهى الامر الى ان اقرّ مشروع النص الموحد غير الرسمي للقانون في جنيف نظاماً مزدوجاً للمرور عبر المضايق المستخدمة للملاحة الدولية، اي نظام المرور العابر، بالنسبة الى المضايق التي تصل بين رقعة من البحار العالية او منطقة اقتصادية خالصة وبين رقعة اخرى من البحار العالية او منطقة اقتصادية خالصة، ونظام المرور البريء، بالنسبة الى المضايق التي تصل بين رقعة من البحار العالية او منطقة اقتصادية خالصة وبين البحر الاقليمي لدولة اجنبية، وهو ما ينطبق على مضيق تيران (فضلاً عن المضايق المستبعدة من نطاق تطبيق نظام المرور العابر بموجب الفقرة ١ من

المادة ٣٨). وذلك هو ما نصّت عليه اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار التي وقعت في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢.

ان اقـرار هذا المبـدأ المزدوج للمرور في المضايق المفتوحة للملاحة الدولية، يعتبر واحداً من الاسباب الرئيسة لاحجام اسرائيل عن التوقيع على الاتفاقية، بعد ان فشلت في فرض مبدأ المرور الحر (او المرور العابر) على المضايق كافة بلا استثناء. ولكن يلاحظ، ايضاً، ان البلدان العربية انقسمت فيما بينها بين تأييد مبدأ المرور الحر، ومبدأ المرور البريء، تبعاً لتباين مصالحها، وهو الامر الذي انعكس، على وجه الخصوص، في الاختلاف بين موقف العراق المحبذ لمبدأ المرور العابر، استناداً الى مصالحه في الخليج العربي ومضيق هرمز، وبين موقف مصر المستند الى مصالحها في مضيق تيران وخليج العقبة[١٥]. ومع ذلك، فالواقع هو ان اقرار نوعيْ المرور (العابر، والبريء) في الاتفاقية، يعتبر منسجماً مع مصلحتي العراق ومصر، حيث يسري المرور الحر على الخليج العربي، في حين يسري المرور البريء على مضيق تيران. واذا كان مبدأ المرور العابر يسري، ايضاً، على مضيق باب المندب، فان بعض الخبراء العرب يرى ان لا خطورة في تطبيق هذا المبدأ في ضوء الاحكام التي تضمنتها الاتفاقية، والتي تنظم هذا المرور بصورة تحقق مصالح الدول المشاطئة للمضيق[١٦].

على ان فشـل اسرائيـل في فرض مبدأ المرور الحر، او المرور العابر، على جميع المضايق بلا استثناء، وذلك لتأمين مرور سفنها في مضيق تيران، ما لبث ان تحول الى نجاح كامل في المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية. فوفقاً لنص المادة الخامسة (فقرة ب)، السابق الاشارة اليها، فان المعاهدة اقـرت لاسرائيل بحق المرور الحر عبر مضيق تيران وخليج العقبة. وبعبارة محددة، فان المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية قدمت الى اسرائيل ما يتجاوز الحق الذي تتيحه لها اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، اي حق المرور البريء في مضيق تيران وخليج العقبة، بأن اقرت لها حق المرور الحر.

ومن الجدير بالذكر، هنا، ان الحكومة المصرية، بعد ان اتمت اجراءات التصديق على اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار في ١٩٨٣/٧/١١، اصدرت اعلانات عدة تتعلق ببعض نواحي تطبيقها للاتفاقية، اودعتها ـ جنباً الى جنب مع وثيقة التصديق على الاتفاقية ـ لدى الامين العام للامم المتحدة في نيويورك. ان احد هذه الاعلانات يتعلق بمضيق تيران وخليج العقبة، وقد جاء فيه «ان ما ورد في معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية سنة ١٩٧٩ من نص خاص بالمرور في مضيق تيران وخليج العقبة يسير في اطار التنظيم العام للمضايق كما ورد في الاتفاقية، بما يتضمنه هذا التنظيم من عدم المساس بالنظام القانوني لمياه المضيق ومن واجبات تكفل سلامته وحسن نظام دولة المضيق». كما ذكر ان هذا الاعلان يقتضي «الحفاظ على الحقوق والمصالح المصرية في المضيق، مع الالتزام باحكام معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية».

وفي هذا الاطار، اقر الاعلان بأن الاصل هو ان ينطبق نظام المرور البريء على مضيق تيران؛ الا ان حكم المادة الخامسة (فقرة ب) من معاهدة السلام قد وضعت للمرور فيه «نظاماً آخر». وفي تعريف هذا «النظام الآخر»، الذي اخذت به معاهدة السلام، ذكر الاعلان ان هذا النظام «يمكن ان يتجاوز نظام المرور الذي كان من المفروض تطبيقه على مضيق تيران، الا انه لا يمكن ان يطبق عليه نظام المرور الحر الخاص باعالي البحار، ولا يتعدى نظام المرور العابر الوارد في الاتفاقية[١٧].

وربما كان من تحصيل الحاصل، ايضاً، ان الاعلان ذكر «ان هذه المعاهدة [يقصد معاهدة السلام] لا تلزم الدول الاخرى المطلة على الخليج، اي السعودية والاردن»[١٨].

لم يكن غريباً، اذاً، ان الولايات المتحدة الاميركية التي تمت مباحثات السلام المصرية ـ الاسرائيلية في كنفها، كانت على وعي كامل بتلك الحقوق الواسعة التي أُقرت لاسرائيل في مضيق تيران. وفي حديث لرئيس الوفد الاميركي لمؤتمر قانون البحار، في الكونغرس، ذكر ما نصه: «ان الولايات المتحدة تؤيد، بقوة، السريان والنفاذ المستمرين لحرية الملاحة والطيران في مضيق تيران وخليج العقبة، كما جاء في معاهدة السلام بين مصر واسرائيل. ومن وجهة نظر الولايات المتحدة، فان معاهدة السلام تتفق، تماماً، مع اتفاقية قانون البحار، وسوف تستمر في السريان، وان نتائج اتفاقية قانون البحار سوف لن تؤثر، بأي حال، في تلك الشروط»[١٩].

ولقد استعاد المندوب الاسرائيلي، في كلمته، في اثناء الجلسة الختامية لمؤتمر قانون البحار، في ١٩٨٢/١٢/٢٠، هذه الكلمات لرئيس الوفد الاميركي، وذلك لدى تبريره عدم توقيع بلاده على الاتفاقية، وقال: «فيما يتعلق بمسألة المضايق المستعملة للملاحة الدولية، فاننا نشعر بأن الجزء الثالث يتضمن عناصر سلبية سببتها تشوهات نجمت عن الانتهازية السياسية. ان وفدنا يرى ان القاعدة القانونية الاساسية التي تحكم ذلك الجانب، هي ان هناك نظاماً قانونياً واحداً ينطبق على المرور والطيران فوق كل تلك المضايق، ما لم يكن هناك نظام مختلف تحدده معاهدة. ان التشوهات الواردة في الاتفاقية تظل مصدراً للصعوبة الشديدة لنا، الا اذا وفرت الحماية لشروط وتفسيرات تتعلق بنظام المرور في مضايق معينة، تعطي حقوقاً اوسع للاطراف المستعملة لها، كما هو الحال بالنسبة الى بعض المضايق في الاقليم الذي تقع فيه بلادي، او ذات الاهمية لها»[٢٠].

وبعبارة محددة، فان البعد البحري للصراع العربي ـ الاسرائيلي وجد اكثر تطبيقاته دلالة، فيما يتعلق بالمضايق الدولية، انطلاقاً من وضع مضيق تيران على وجه التحديد. وفي هذا الصراع، فان اسرائيل كانت قادرة، سواء باستعمال القوة المسلحة كما حدث في العام ١٩٥٦ والعام ١٩٦٧ او باستعمال التفاوض والاساليب الدبلوماسية كما حدث في العام ١٩٧٩، على فرض الامر الواقع، وعلى التمتع بحقوق وامتيازات كانت، دائماً، اسبق، واكبر، مما يتيحه التنظيم القانوني الدولي للبحار.

على ان قدرة اسرائيل على فرض الامر الواقع بالقوة، انما تتبدى، في حقيقة الامر، في صراعها مع العالم العربي حول البحر الاحمر كله، كطريق حيوي للمرور، بالنسبة اليها، وليس الصراع حول المرور في خليج العقبة ومضيق تيران سوى اكثر اجزاء هذا الصراع اثارة للجدال القانوني؛ ولكن يظل الصراع حول المرور في البحر الاحمر، وكذلك في مضيق باب المندب الواصل بينه وبين المحيط الهندي، صراعاً استراتيجياً من الدرجة الاولى. انه صراع حول الطريق الاساسي للتجارة والاتصال بين اسرائيل والعالم الآسيوي والافريقي.

لذلك، فان البحر الاحمر ـ من المنظور الاسرائيلي ـ ممر مائي دولي، ينبغي ان يظل مفتوحاً لسفن الدول جميعاً، بما فيها اسرائيل، ولا حق للعرب في السيطرة عليه او تقييد الملاحة فيه.

والواقع، ان تلك الاهمية الحيوية للبحر الاحمر، كانت واضحة، تماماً، لدى القادة الصهيونيين في مخططهم للسيطرة على فلسطين. ففي هذا المخطط، احتل الاستيلاء على صحراء النقب، ثم على منفذ على البحر الاحمر، اهمية مركزية لا محل للتهاون فيها. وبمجرد ان فرضت اسرائيل، بالقوة العسكرية، هذا الوجود على البحر الاحمر، اصبح «التوجه صوب الجنوب» مطلباً اساسياً لأمن اسرائيل[٢١]. وتصاعدت اهمية الاتصال والتجارة مع آسيا وافريقيا عبر شريان البحر الاحمر، منذ ان فتح مضيق تيران للملاحة في وجه السفن الاسرائيلية في العام ١٩٥٧؛ ومنذ ذلك الوقت فصاعداً،

فان تهديد هذا الشريان كان يمثل سبباً كافياً لاشعال الحرب وخوض الصراع المسلح دفاعاً عنه.

صراع المصالح بين دولة ضئيلة السواحل وعالم عربي ممتد السواحل

اذا كانت المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للدول المختلفة في البحار تختلف تبعاً لما تحوزه من شواطىء وما تسيطر عليه من مساحات مائية مختلفة، فان هذا العنصر للتباين، بل ولتناقض المصالح، فيما يتعلق بالبحار، يبدو شديد الوضوح فيما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي. ففي مقابل شواطىء محدودة المساحة للغاية تسيطر عليها اسرائيل على ساحلي البحرين المتوسط والاحمر، فان البلدان العربية تحتل الشواطىء الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط كافة، كما تقع الغالبية الساحقة من شواطىء البحر الاحمر ضمن اقاليمها، فضلاً عن وجود ٢١٨ جزيرة تشكل ٠,٤٩ بالمئة من مساحة الوطن العربي. ان هذه الحقيقة تفسر، الى حد بعيد، الموقف الاسرائيلي المتحفظ ازاء المساحات البحرية المختلفة، والوقوف الى جانب تقليصها وليس توسيعها، سواء تمثلت تلك المساحات في البحر الاقليمي او المنطقة المجاورة او المنطقة الاقتصادية الخالصة، فضلاً عن التحفظ الاسرائيلي العام من تنظيم الاتفاقية للملاحة واستغلال الثروات في البحار شبه المغلقة التي ينتمي اليها البحران، المتوسط والاحمر.

ففيما يتعلق بالبحر الاقليمي، وحتى ما قبل توقيع اتفاقية قانون البحار، فان غالبية الدول العربية اعتمدت معيار الاثني عشر ميلاً بحرياً لاتساع بحرها الاقليمي، وهو الاتساع الذي اتجهت الى اعتماده وفود غالبية دول العالم الثالث في مناقشات المؤتمر الثالث لقانون البحار. وفي المقابل، فقد ظلت اسرائيل تناصر اقتصار عرض البحر الاقليمي على ثلاثة او ستة اميال بحرية، وتقاوم توسيعه الى اثني عشر ميلاً. ولكن الاتفاقية جاءت معبرة عن رأي الغالبية الساحقة من الدول؛ وقررت المادة الثالثة منها ان «لكل دولة الحق في ان تحدد عرض بحرها الاقليمي بمسافة لا تتجاوز ١٢ ميلاً بحرياً مقسمة على خطوط الاساس المقررة وفقاً لهذه الاتفاقية». وعلى هذا الاساس، نظمت الاتفاقية حقوق الدولة الشاطئية، والنظام القانوني للبحر الاقليمي وما يتضمنه من حق للمرور البريء فيه.

وبالمثل، فقد عارضت اسرائيل، ايضاً، تحديد «المنطقة المتاخمة»، كما لم تتحمس للمنطقة الاقتصادية الخالصة التي اعتبرها البعض بديلاً لفكرة المنطقة المتاخمة؛ ولكن الدول العربية حرصت، في تشريعاتها البحرية، على تحديد المنطقة المتاخمة، واعتبرت «الامن» من المصالح التي يحق للدولة الساحلية حمايتها في تلك المنطقة، على الرغم من الحرص الذي ظهر في المداولات السابقة على عقد اتفاقية جنيف العام ١٩٥٨ على حذف فكرة الامن من بين المصالح التي يجوز للدولة الساحلية حمايتها في نطاق النقطة المتاخمة. وحرصت لجنة الخبراء العرب لقانون البحار، في دوراتها المتعاقبة، على تأكيد اهمية المنطقة المتاخمة وعلى ضرورة الابقاء عليها، حتى في ظل التسليم بفكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة على اساس انها نظام قانوني قائم بذاته يخول الدولة الساحلية في منطقة من المياه البحرية تلي الحدود الخارجية للبحر الاقليمي حقوقاً لا تزيد على مجرد حقوق رقابة معينة لمنع الاخلال بنظمها الجمركية والصحية والمالية ولوائح البحر في اقليمها، او بحرها الاقليمي، وكذلك فرض العقوبات، في حالة الاخلال بتلك اللوائح[٢٢].

ايضاً، وعلى عكس الفتور الاسرائيلي ازاء فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة، التي لا تستفيد منها اسرائيل كثيراً، فان تلك المنطقة لقيت ترحيباً وحماساً من الدول العربية، شأنها في ذلك شأن الدول الآسيوية ودول اميركا اللاتينية. وكان لجهود تلك الدول، جميعها، فضل كبير في اقرار

فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة، كواحدة من ابرز اركان التنظيم القانوني والاقتصادي الجديد للبحار.

وبعبارة موجزة، فان مقتضى ما أقرته اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار بشأن البحر الاقليمي، والمنطقة المجاورة، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، هو اتاحة حقوق واسعة للبلدان العربية، ذات الشواطىء الواسعة، في البحار التي تطل عليها، على نحو يضيف، اذا تمت الاستفادة الفعلية من تلك الحقوق، امكانات اقتصادية ممتازة لها، وهو ما لا تقبله اسرائيل.

والواقع، ان الموقف الاسرائيلي من تلك التطورات كلها يتلخص، بشكل واضح، في موقفها من التنظيم الذي وضعته اتفاقية قانون البحار للبحار شبه المغلقة، التي ينتمي اليها البحران اللذان تطل عليهما هي وغالبية البلاد العربية، اي البحر الاحمر والبحر المتوسط. وفي كلمة المندوب الاسرائيلي، في الجلسة الختامية لمؤتمر قانون البحار، في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢، ذكر، في معرض عرضه لاسباب معارضة بلاده للاتفاقية ورفضها التوقيع عليها، «ان احدى ابرز الصعوبات التي نواجهها، هي اننا، حتى الآن، غير مقتنعين بأن المفاهيم الاساسية المتضمنة في الاتفاقية الجديدة، قابلة للانطباق الكامل ـ بالشكل الذي تقدم به ـ في البحار شبه المغلقة والضيقة التي تقع عليها شواطىء بلادنا، اي البحر المتوسط والبحر الاحمر. ومن ناحية المفاهيم، يمكن القول ان التوجه الرئيس للاتفاقية انما يتعلق بالمحيطات الكبرى في العالم. ولذا، ربما يتطلب الامر احداث تغيير في المفاهيم وفي النصوص، قبل ان تصبح قابلة للانطباق الكامل على غيرها من التشكيلات البحرية»[٢٣].

والواقع، انه لم يكن متصوراً ان ترحب اسرائيل بتشريع يقرر ضرورة «تعاون الدول المشاطئة لبحر مغلق، او شبه مغلق، فيما بينها، في ممارسة ما لها من حقوق، واداء ما عليها من واجبات»[٢٤]، في الوقت الذي يشكل البحران، المتوسط والاحمر، غالباً، من المناطق الاقتصادية الخالصة للدول المشاطئة لهما، والتي تقع البلدان العربية في مقدمها. وبرفض الدول العربية التنسيق مع اسرائيل، فضلاً عن رفضها الاعتراف بها، ورفض وجودها على شواطئها، تصبح استفادة اسرائيل من المساحات البحرية المختلفة في البحرين، المتوسط والاحمر، موضعاً لتساؤل حقيقي. وفي حين قد تتمتع اسرائيل ببعض المزايا من التعاون في حوض البحر المتوسط مع بعض بلاد اوروبا الغربية المشتركة في سواحل ذلك البحر، فان الامر يبدو اكثر صعوبة في البحر الاحمر الذي يصبح، خاصة في ظل فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة، وكأنه بحيرة عربية اساساً. فمن بين سواحل البحر الاحمر التي يصل طولها الى ٥٧٧٦ كيلومتراً، لا تحظى اسرائيل سوى بسبعة كيلومترات (أنظر الجدول الرقم ٢). وباستثناء تلك المسافة الضئيلة، مضافاً اليها طول الساحل الاثيوبي (١٠١٢ كلم)، فان مجموع سواحل البحر الاحمر

الجدول الرقم ٢

اطوال سواحل البلاد الواقعة على ساحل البحر الاحمر *

البلد	طول الساحل (كلم)
الاردن	٢٨
السعودية	١٨٩٠
اليمن الشمالي	٤٥٢
مصر	١٤٢٥
السودان	٧١٧
جيبوتي	٢٤٥
اثيوبيا	١٠١٢
اسرائيل	٧
المجموع	٥٧٧٦

* Blake, Gerald; *Maritime Aspects of Arabian Geopolitics*, London: Arab Research Centre, 1982, p. 5.

الباقية، البالغ طولها ٤٧٥٧ كيلومتراً، تتقاسمها البلدان العربية الستة الواقعة على سواحله: السعودية ومصر والسودان واليمن الشمالي والاردن وجيبوتي.

الصراع بين القوى الامبريالية الكبرى والعالم الثالث: اسرائيل كذيل للامبريالية

عكست المداولات والمشاورات الطويلة، والمضنية، التي سبقت التوصل الى قانون البحار، الاختلاف العميق في المصالح بين بلدان العالم الثالث، من جهة، وبين البلدان البحرية المتقدمة، وفي مقدمها الولايات المتحدة على وجه التحديد، من جهة اخرى. ان هذا الاختلاف، بل والتناقض في المصالح، يبدو واضحاً من خلال حقيقتين هامتين:

الحقيقة الاولى، هي ان التنظيم القانوني ـ الدولي للبحار ظل، دائماً، منذ مولده، قبل ما يزيد على ثلاثة قرون، حكراً على الدول البحرية الكبرى، واطاراً لحل مشكلاتها ومنازعاتها في ميادين الملاحة والصيد وحقوق السفن في حالة الحرب؛ بل ان هذه القضايا كانت الحافز الاول لقيام القانون الدولي كله. ولقد ظل ذلك هو الوضع السائد الى ما بعد الحرب العالمية الثانية وظهور اعداد متزايدة من الدول في قارتي آسيا وافريقيا، فضلاً عن بلدان اميركا اللاتينية (التي استقل معظمها قبل ذلك)، اخذت كلها تسعى الى الحفاظ على حقوقها في البحار التي تطل عليها، والى المشاركة في صوغ قواعد القانون البحري، وكسر احتكار الدول المتقدمة والدول البحرية الكبرى لتلك العملية. والواقع، ان المشاركة الفعلية لبلدان العالم الثالث في صوغ قانون البحار لم تأخذ شكلها الكامل الا في مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار الذي استمر طوال عقد السبعينات. اما قبل ذلك، في مؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار الذي عقد في جنيف العام ١٩٥٨، وكذلك في المؤتمر الثاني العام ١٩٦٠، فلم تكن تلك المشاركة قائمة على نحو واضح، لأن تكتل بلدان العالم الثالث في آسيا وافريقيا لم يكن قد تبلور بعد(٢٥).

الحقيقة الثانية هي التطور العلمي والتكنولوجي الهائل في ميدان الكشوف والبحوث البحرية والذي اتاح امكانات هائلة للاستغلال الاقتصادي للبحار حتى اعماق بعيدة وفي اعالي البحار. لقد كان هذا التقدم من نصيب الدول المتقدمة والدول البحرية الكبرى، مما ضاعف من امكاناتها للانتفاع بالبحار والسيطرة على ثرواتها. وكان طبيعياً، ازاء ذلك التقدم، ليس فقط ان تسعى الدول الكبرى الى تنظيم الاستغلال للبحار في ظل تلك الامكانات الجديدة فيما بينها، وانما، ايضاً، الا تتجاهل مطالب بلدان العالم الثالث لحماية حقوقها في البحار، خاصة في ظل مبدأ «التراث المشترك للانسانية» الذي اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة في اعلان المبادىء التي تحكم حوض البحر وقاع المحيط، الصادر في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٠.

في خضم تلك المواجهة الحادة بين بلدان العالم الثالث، من ناحية، والبلدان المتقدمة، من ناحية اخرى، اتخذت الولايات المتحدة اكثر المواقف تشدداً وصرامة، مستندة الى امكاناتها العلمية والتكنولوجية، وقدراتها الواسعة في استغلال اعالي البحار حتى اعماق بعيدة، وساعية الى تقليص سلطات الدول الاخرى على المساحات البحرية الملاصقة لها، بشكل لا يعرقل حركة الملاحة، والصيد، والاستغلال الاقتصادي لقاع البحار من جانب الدول المتقدمة التي تقع هي على رأسها.

الذي يعنينا، هنا، هو ان اسرائيل وقفت، دائماً، موقف التعاطف والتأييد من الموقف الاميركي، خاصة في ما يتعلق باستغلال ثروات اعالي البحار. وكانت اسرائيل مع الولايات المتحدة وبلدين آخرين، هما تركيا وفنزويلا، هي البلدان الاربعة التي اعترضت، في ٣٠/٤/١٩٨٢، على الاتفاقية الجديدة (في مواجهة ١٣٠ دولة موافقة، وامتناع ١٧ عن التصويت). ان هذا الموقف الاسرائيلي لا يمكن

ان يُفسَّر بعيداً من التوجه الاستراتيجي للكيان الصهيوني في ربط نفسه بالوجود الغربي وبالولايات المتحدة على وجه الخصوص؛ او هو، بعبارة اخرى، التعبير القانوني الدولي عن هذا الارتباط الذي تجسد، مؤخراً، في اكثر من صورة، ربما كان ابرز مظاهرها اتفاق التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة والمشاركة الاسرائيلية في البرامج الاميركية لبحوث الدفاع الاستراتيجي في الفضاء. ومن هذا المنظور، تقدم اسرائيل نفسها، وسط العالم العربي ووسط العالم الثالث، كوسيط متميز بين العالم المتقدم، من جهة، والعالم الثالث (المتأخر)، من جهة اخرى. وهي من هذا المنظور، ايضاً، ترى نفسها شريكاً للدول البحرية الكبرى (الولايات المتحدة على وجه الخصوص) يمكن ان يتبادل الخبرات والبحوث في مجال استغلال ثروات قيعان البحار واستكشاف اعالي البحار، ويمكن ان يضع خبراته من خلال معاهد البحث والدراسة لابناء بلدان العالم الثالث[٢٦].

البحر، كميدان للصراع العربي ـ الاسرائيلي

تشارك اسرائيل بلدان الوطن العربي وجودها على ساحلي البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر. ومن منظور استراتيجي عام، فان اقليمي هذين البحرين يشكلان ساحتين للصراع العربي ـ الاسرائيلي، بمعنيين محددين: الاول، ان كلاً من هذين الاقليمين يمثل ميداناً للصراع بين الجانبين العربي والاسرائيلي، ازاء طرف اقليمي ثالث مشارك في كل من الاقليمين، أي اوروبا في حالة البحر المتوسط، وافريقيا في حالة البحر الاحمر. وفي الحالتين، سعى العرب الى اقامة نوع من «الحوار» مع الطرف الاقليمي (الحوار العربي ـ الاوروبي، والحوار العربي ـ الافريقي) لمواجهة النفوذ الاسرائيلي. والثاني، ان اسرائيل تلعب، في كلا الاقليمين، دورها كعميل، او وسيط، للقوة الامبريالية الساعية الى الهيمنة عليها، اي الولايات المتحدة الاميركية.

بالمعنى الاول، يتعلق الصراع العربي ـ الاسرائيلي في البحر الابيض، أساساً، بالعلاقة مع اوروبا الغربية. فاسرائيل، من ناحيتها، تسعى بدأب الى المزيد من توثيق روابطها الثنائية مع الدول الاوروبية او مع السوق المشتركة ككل، بل وتصل، في اللحظة الراهنة، الى طلب العضوية الكاملة في السوق؛ والعالم العربي، من ناحية، يتعامل مع اوروبا الغربية، حتى اللحظة الراهنة، من منطلق المصالح الفردية الضيقة، والجهود التي بذلت من اجل تنسيق جماعي عربي ـ اوروبي، من خلال الحوار العربي ـ الاوروبي، لم تحقق تقدماً يذكر، على الرغم من كل ما دار حوله من تحليلات ودراسات، باعتباره معبّراً عن مرحلة في تطور العلاقات الدولية الاقليمية المرتبطة بالمنطقة، وعلى وجه التحديد بعلاقات التأثير بين شمال البحر المتوسط وجنوبه[٢٧].

وفي حين كانت العلاقات المتوسطية مصدراً لقوة اسرائيل ازاء العالم العربي، فان تلك العلاقات (اي العلاقات العربية المتوسطية) لم تكن كذلك بالنسبة الى العالم العربي ازاء اسرائيل، بل ان العلاقات الاسرائيلية ـ الاوروبية كانت تقف، دائماً، حجر عثرة تجاه مزيد من التعاون العربي ـ الاوروبي. ولقد عُزي ذلك الى عوامل محددة، مثل الطبيعة المعقدة للعلاقات التاريخية بين اسرائيل (واليهود) وبين بلدان اوروبا الغربية، والتفاوت الكبير في سياسات الدول الاوروبية ومواقفها تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والتأثر الشديد بالمواقف والتوجهات الاميركية. على ان الضعف الشديد لاثر العلاقات المتوسطية في قوة الجانب العربي في الصراع ضد اسرائيل، اصبح يُعزى، في منتصف الثمانينات، الى ثلاثة عوامل محددة: اولها، تجدد الحرب الباردة بين القوتين العظميين، خاصة منذ تولي رونالد ريغان رئاسة الولايات المتحدة العام ١٩٨١، وهو ما دشن، منذ نهاية السبعينات،

بعدم التصديق على الاتفاقية الثانية للحد من الاسلحة الذرية والاحتلال السوفياتي لافغانستان. لقد كان مقتضى حالة الاستقطاب تلك اتجاهها الى مزيد من التعامل مع العالم العربي. أما العامل الثاني، فيتمثل في الآثار المتوالية لعقد المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية، بما ادت اليه من تخفيض احتمالات تفجر النزاع في شرق البحر المتوسط، وبالتالي تقليل التهديد لأمن القارة الاوروبية. أما العامل الثالث ـ وربما الاكثر اهمية ـ، فيتمثل في نجاح دول اوروبا الغربية شمال المتوسط في التقليل التدريجي من اعتمادها الشديد على النفط العربي، مما قلل، بالتالي، من المخاطر التي يمكن ان تترتب على انقطاع امداداته، خاصة مع نجاح الدول الاوروبية في توفير مخزون استراتيجي يكفي لمواجهة اي ازمة في النفط. وفي الوقت عينه، فقد ازداد اعتماد البلاد العربية على الجماعة الاوروبية، وازدادت وارداتها منها في الثمانينات، بشكل غير مسبوق[٢٨]. لقد ادت هذه الجوانب، كلها، الى اضعاف البعد المتوسطي (الاوروبي ـ العربي) كعنصر مرجح للكفة العربية في المواجهة ضد اسرائيل. وفي الواقع، فان ذلك الاتجاه انما يتفق، تماماً، مع الموقف الاسرائيلي الذي حرص، دائماً، على ابعاد اوروبا الغربية من التدخل، على اي نحو فعّال، في حل النزاع. وفي حين وطدت اسرائيل، باستمرار، من علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الاوروبية، ومع السوق المشتركة عموماً، الا ان تحالفها الاستراتيجي ظل مع دولة عظمى من خارج اقليم البحر المتوسط، اي الولايات المتحدة الاميركية.

واذا كان البحر الاحمر لعب، تاريخياً، وما يزال يلعب، دور قناة الاتصال الرئيسة بين العرب وافريقيا، فان اسرائيل نظرت اليه، ايضاً، من هذا المنظور. ولذا، كان من الطبيعي ان يكون اقليم البحر الاحمر هو الساحة الرئيسة للمواجهة العربية ـ الاسرائيلية حول القارة الافريقية. وبعبارة محددة، فقد كانت القارة الافريقية، في الاساس، ميداناً لبناء الشرعية الدولية لاسرائيل، على نطاق العالم الثالث، كهدف يسبق المصالح المادية[٢٩]. وفي حين لم تزد تجارة اسرائيل الخارجية مع القارة الافريقية طوال الستينات على ٦٠ مليون دولار، فان تمثيلها الدبلوماسي في القارة قفز من ست بعثات العام ١٩٦٠ الى ٢٣ بعثة العام ١٩٦١، ثم الى ٣٢ بعثة العام ١٩٧٢[٣٠]. واذا كان هذا الوجود الدبلوماسي لاسرائيل في افريقيا تعرض لانتكاسة شديدة، بدأت ملامحها مع صدور قرار منظمة الوحدة الافريقية في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٧٣، متضمناً تحذير اسرائيل بأن رفضها للجلاء عن الاراضي العربية المحتلة «يعتبر اعتداء على القارة الافريقية وتهديداً لوحدتها»، ثم تجسدت في موجة قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل بحيث شملت، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣، اثنين واربعين دولة[٣١]، فان هذه الانتكاسة لم تؤثر، في حقيقة الامر، في العلاقات الاقتصادية المتنامية مع بلدان القارة، من ناحية، ثم انها بدأت في الانقشاع، تدريجياً، من ناحية اخرى. وقد تم هذا الانقشاع بفعل عوامل عديدة، ربما كان في مقدمها تخبط السياسات العربية، وحدود فعالية المعونات الاقتصادية، وتأثيرات معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية. وكان «مهرجان» عودة علاقات اسرائيل مع زائير «موبوتو»، بل واقامة سفارتها في القدس في العام ١٩٨٢، هو بداية التحول الرسمي. وبشكل عام، فقد اعتمدت السياسة الاسرائيلية في افريقيا على تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية الفعالة التي قُدِّم المجتمع الاسرائيلي من خلالها كنموذج لمجتمع حديث، ذي سمات اشتراكية، يواجه مجتمعات عربية متخلفة، ذات نظم حكم اقطاعية وفاشية.

الذي يعنينا، هنا، بصرف النظر عن التفاصيل الكثيرة للعلاقات الافريقية ـ العربية والعربية ـ الافريقية، هو رصد التوجه الاستراتيجي لاسرائيل في افريقيا، فوق ساحة البحر الاحمر. من هذا المنظور على وجه التحديد، يمكن القول ان هدف هذا التوجه كان الالتفاف حول حوض وادي

النيل، ومحاصرة مصر أمنياً، بوجه خاص. ولم يكن من قبيل المصادفة ان الاتفاقيات العسكرية الامنية، التي عقدتها اسرائيل في الستينات، شملت اثيوبيا واوغندا وزائير وكينيا ورواندا وافريقيا الوسطى وتشاد، فضلاً عن الاتصال بالحركة الانفصالية في جنوب السودان. ومن خلال هذه الاتفاقيات، مدت اسرائيل ذراعها الطويلة عبر البحر الاحمر الى مياه النيل، واقامت، في اطار هذا المخطط، مطاراً سرياً شمال اوغندا هددت به مصر، بالتلويح باحتمال ضربها للسد العالي من هناك، في اثناء حرب الاستنزاف العام ١٩٦٩[٣٢]. من هذا المنظور، راقبت اسرائيل، بقلق، استقلال جيبوتي العام ١٩٧٧، وقيام الثورة في اثيوبيا، وما لبثت ان نجحت في مد جسور التعاون مع هذه الاخيرة.

واعلن موشي دايان في شباط (فبراير) ١٩٧٨ تصريحاً من سويسرا يؤكد فيه ان بلاده تمد اثيوبيا بالسلاح في خلال حربها مع الصومال، مبرراً ذلك بأن اثيوبيا هي الدولة الوحيدة غير العربية على البحر الاحمر. وهذا الاسلوب للالتفاف من حول حوض النيل، والرغبة المستمرة في اظهار القوة بالقرب منه، هو ذاته الذي وقف وراء تنظيم عملية عنتيبي بالتنسيق مع كينيا والسلطات الفرنسية في جيبوتي[٣٣]. وامتداداً لذلك، لا يمكن اغفال مساعدة اسرائيل لحسين حبري في تشاد، ودخولها الى جانب جنوب افريقيا وزائير في الحرب ضد الحركة الشعبية لتحرير انغولا العام ١٩٧٥، ومساعدة حركة يونيتا ضد حكومة انغولا.

في هذا السياق، يمكن فهم رسالة مناحيم بيغن الى السادات (التي نشرت في آب ـ اغسطس ١٩٨٠) والتي تطرقت، لاول مرة، الى الوعد المصري بمد مياه النيل عبر «ترعة السلام» الى النقب، في الوقت الذي تضمنت فيه الاشارة الى ضرورة تخلي مصر عن مواجهة الدبلوماسية الاسرائيلية في افريقيا.

المعنى الثاني للدور الذي يلعبه اقليما البحر المتوسط والبحر الاحمر كميدان للصراع العربي ـ الاسرائيلي يتعلق بتنسيق اسرائيل مع القوة الامبريالية الساعية الى الهيمنة على المنطقتين، اي الولايات المتحدة الاميركية. فالبحر المتوسط ترتبط اهميته الاستراتيجية الفائقة بموقعه الفريد في قلب العالم بين شواطىء ١٧ دولة في اوروبا وآسيا وافريقيا، الامر الذي جعله محلاً لصراع دائم بين الامبراطوريات والدول الكبرى للسيطرة عليه.

والحقيقة الاساسية التي ارتبطت بالبحر المتوسط، منذ النصف الثاني من الستينات، وبالتحديد بعد العام ١٩٦٧، هي الدور المسيطر للوجود الاميركي فيه، ليس، فقط، متمثلاً في الاسطول السادس الاميركي الذي يضم ما لا يقل عن ستين قطعة بحرية، بدءاً من حاملات الطائرات العملاقة، فالغواصات الحاملة للصواريخ النووية، فكافة انواع السفن الحربية ـ الى سفن النقل والحراسة والصيانة، وانما، ايضاً، في العديد من القواعد والتسهيلات البحرية والعسكرية في غالبية بلدان البحر المتوسط، الامر الذي جعله، بلا أي مبالغة، «بحيرة اميركية». والاتحاد السوفياتي، من ناحيته، واستجابة للتحدي الاميركي بالدرجة الاولى، عمل على موازنة هذا الوجود الاميركي الكاسح في البحر المتوسط، بما انطوى عليه ذلك من تغييرات اساسية في طبيعة الاستراتيجية السوفياتية وتوجهاتها البحرية بشكل خاص. ولقد تزايد الوجود السوفياتي في البحر المتوسط باطراد، الى حد التهديد المباشر للقوة البحرية الاميركية؛ ومع ذلك تظل هذه الاخيرة هي الاكثر تفوقاً. الشيء الجدير بالذكر، هنا، ان تلك الموازنة بين القوتين البحريتين، الاميركية والسوفياتية، في البحر المتوسط، محكومة بأثر التنظيم القانوني البحري السائد في ترجيح كفة القوة الاميركية. فالوجود البحري السوفياتي في البحر المتوسط مرهون، الى حد بعيد، بحرية حركة الاسطول السوفياتي من البحر الاسود الى البحر الابيض

عبر المضايق التركية (الدردنيل والبوسفور)، التي تحكم حركة المرور فيهما «اتفاقية مونترو» التي وقعت في ٢٦ تمـوز (يوليـو) ١٩٣٦. لقد اكدت هذه الاتفاقية حرية ملاحة السفن التجارية عبر المضايق، ولكنها وضعت تنظيماً خاصاً لمرور السفن الحربية، وهو التنظيم الذي كان، لحظة توقيع الاتفاقية، مواتياً لمصالح روسيا السوفياتية. ففي ذلك الحين، كانت القيود التي تضعها الاتفاقية على حركة السفن الحربية في المضايق تمثل، من وجهة النظر السوفياتية، احد التدابير الفعالة التي تحول بين القوى الاجنبية (خاصة المانيا النازية في ذلك الوقت) وبين تجميع قوة بحرية ضخمة في البحر الاسود، بما يعنيه ذلك من تهديد عسكري مباشر لأمن روسيا السوفياتية. وتلزم اتفاقية مونترو الدولة التي تزمع ارسال سفنها للمرور عبر المضايق بتقديم اخطار الى الحكومة التركية، قبل ثمانية أيام على الاقل، تعلمها فيه بعزمها على ارسال قطع بحرية تابعة لها للمرور عبر المضايق التركية. ولا بد ان يتضمن الاخطار اسم السفينة الحربية، ونوعها، ورقمها، والتاريخ المزمع للمرور. ويشترط ان يتم العبور في اثناء النهار، والا تتكون قافلة الحراسة من اكثر من مدمرتين، ولا يسمح بزيادة عدد السفن الحربية التي تمر في المضايق، في وقت واحد، على تسع سفن، وعلى الا تتجاوز حمولتها الاجمالية ١٥ ألف طن. كما تشترط اتفاقية مونترو، لمرور الغواصات عبر المضايق، ان تمر بشكل فردي وليس في مجموعات او قوافل، فضلاً عن ضرورة عبورها طافية على السطح، وان تكون وجهتها النهائية ـ وفقاً لتعهـدهـا عنـد طلب التصريـح بالمرور ـ هي الوصول الى احواض بناء السفن بغرض الاصلاح. وبالاضافة الى ذلك، تبيح اتفاقية مونترو لتركيا، في حالة شكها بوجود خطر عليها، او في حالة دخولها في حرب ضد غيرها من الدول، ان تمنع السفن الحربية في مضايقها، بما في ذلك حق بث الالغام لايقاف الملاحة فيها. وليس من شك، الان، في ان هذا التنظيم اصبح، على عكس الحال وقت اقراره، مناقضاً للمصالح السوفياتية ومعرقلاً لحرية حركة الاسطول السوفياتي؛ بل ان شروط اتفاقية مونترو تؤدي، ايضاً، الى آثار عملية مواتية للمصالح العسكرية الاميركية، والغربية، منها تمكين الولايات المتحدة، من خلال علاقة التحالف الوثيق مع تركيا، من ان تعرف، اولاً بأول، المعلومات الهامة عن تحركات الاسطول السوفياتي في المنطقة، وبفترة مسبقة كافية لمواجهة ما تقتضيه تلك التحركات.

وعلى عكس هذا الحال تماماً، فان قطع الاسطول السادس الاميركي تستطيع ان تدخل الى البحر المتوسط، وان تخرج منه، عبر مضيق جبل طارق، حيث لا قيود ولا تحديدات على حركة هذه القطع البحرية، فضلاً عن العلاقات الطيبة للولايات المتحدة مع الدولتين المشاطئتين للمضيق، اي اسبانيا والمغرب. والحقيقة هي ان مضيق جبل طارق لم يكن يوماً من المضايق التي ثارت حول حرية الملاحة فيه اية خلافات. فبمقتضى تصريح الوفاق الانجليزي ـ الفرنسي في نيسان (ابريل) ١٩٠٤، نص على كفالة حرية المرور في مضيق جبل طارق. واقرت اسبانيا هذا التصريح، كما اكدت موقفها هذا ضمن اتفاقيتها المبرمة مع فرنسا في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٢، بشأن وضع الدولتين، في مراكش. ثم اعيد تأكيد مبدأ حرية المرور في المضيق ضمن اتفاقية تدويل طنجه العام ١٩٢٣ (والمعدل العام ١٩٤٥).

الذي يعنينا، هنا، ان اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، الموقعة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢، توضح ان النظام القانوني الذي تتضمنه بشأن المياه التي تشكل مضايق مستخدمة للملاحة الدولية لا يمس النظام القانوني في المضايق التي تنظم المرور فيها، كلياً او جزئياً، اتفاقيات دولية قائمة ونافذة منذ مدة طويلة ومتصلة، على وجه التحديد، بمثل هذه المضايق (م ٣٥ ـ ج)، وبالتالي يبقى النـظام القـانوني للمرور في المضايق التركية وفي مضيق جبل طارق على حاله، بما يعنيه ذلك من

مزايا نسبية، لا شك فيها، للاسطول الاميركي على الاسطول السوفياتي في البحر المتوسط.

هذا الوضع المتفوق للوجود العسكري الاميركي في البحر المتوسط يوفر احتياطياً للقوة، لا شك فيه، للجانب الاسرائيلي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ولسنا، هنا، في حاجة الى التذكير بحقيقة ان القوة العسكرية الاميركية في منطقة البحر المتوسط كانت مصدر دعم مباشر لاسرائيل خلال حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، بما في ذلك توفير امدادات السلاح السريعة من بعض القواعد الاميركية في المنطقة، خاصة في البرتغال. وبشكل عام، فقد اضحى التنسيق بين الجانبين، الاميركي والاسرائيلي، في البحر المتوسط، بعداً اساسياً من التنسيق العام بينهما، الذي تصاعد، بقوة، في الثمانينات، والذي تجسد، كما سبقت الاشارة، في اتفاق التعاون الاستراتيجي، وكذلك في العمل المشترك ضد ما يسمى بـ «الارهاب الدولي». والقت تطورات احداث العام ١٩٨٥ في المنطقة ضوءاً كاشفاً على عمق التنسيق الاميركي ـ الاسرائيلي في حوض البحر المتوسط، خاصة من خلال عمليات ضرب الطائرات الاسرائيلية لمقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، ثم مواجهته وقائع خطف السفينة الايطالية اكيل لاورو قرب المياه الاقليمية المصرية في البحر المتوسط، ثم اجبار الطائرات الاميركية للطائرة المدنية المصرية الحاملة لخاطفي السفينة المذكورة على الهبوط في جزيرة صقلية. واذا لم يكن متصوراً ان تقوم الطائرات الاسرائيلية بغارتها على تونس بدون التنسيق المسبق مع القوة العسكرية الاميركية في المتوسط، فان السلوك الاميركي ازاء الطائرة المصرية ومختطفي اكيل لاورو من الفلسطينيين انما تم، كما اثبتت ذلك الاحداث التالية، من خلال تنسيق دقيق بين المخابرات الاميركية والاسرائيلية. وترتبط بهذا، ايضاً، المساندة الاميركية الكاملة للسياسة الاسرائيلية المعلنة في تعقب الفدائيين الفلسطينيين، في مياه البحر المتوسط وفوق سمائه، على نحو غير مسبوق في الاعراف الدولية، وهو ما تم، فعلاً، لدى اختطاف طائرة ركاب ليبية في الاجواء الدولية فوق البحر المتوسط، قرب جزيرة قبرص، واجبارها على الهبوط في قاعدة «رامات داود» الجوية، شمال اسرائيل، وتفتيشها بحثاً عن «ارهابيين» فلسطينيين على متنها، كما اعلنت البيانات الاسرائيلية.

اما في البحر الاحمر، فان التنسيق الاميركي ـ الاسرائيلي يرتبط باعتبارات المواجهة مع ما يعتبر تزايداً خطيراً في النفوذ السوفياتي في المنطقة. هذا النفوذ ينظر اليه في اطار السياسة السوفياتية في العالم الثالث بوجه عام وطبيعة مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية فيه، والتي تدور، اولاً، حول الاهتمام السوفياتي بمصادر الطاقة بشكل عام، وثانياً حول معالجة السوفيات لقضايا المواد الخام وحاجة الغرب الاستراتيجية اليها من بلدان العالم الثالث. وعلى مستوى اكثر تخصيصاً، أي مستوى منطقة جنوب غرب آسيا التي يقع فيها اقليم البحر المتوسط، فان تلك المصالح تتمثل في:

- ضمان امكانية الحصول على النفط من المنطقة.
- الحفاظ على الامن القومي للاتحاد السوفياتي، بمعنى حماية حدوده الجنوبية من مصادر القلق والاضطراب القريبة منها وتأمين الطريق البحري ابتداء من شواطىء البحر الاسود الى ميناء فلاديفستوك، ثم مواجهة تهديد الهجمات النووية التي يمكن ان تصدر عن الغواصات النووية الاميركية المنتشرة في المحيط الهندي[٣٤].

من وجهة النظر تلك، فان الاستراتيجية السوفياتية تعتمد على التحكم في خط حدود النفط والمعادن في البحر الاحمر، وتهديد هذا الخط عند اللزوم. وانطلاقاً من ذلك، يوطد السوفيات اقدامهم في عدن واثيوبيا، فضلاً عن تشجيع التحرك الكوبي الواسع في المنطقة، مما يجعلهم في موقف

المتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الاحمر وفي القرن الافريقي.

في مقابل هذه الاستراتيجية، فان الاستراتيجية الغربية عموماً، والاميركية على وجه الخصوص، تهتم بتأمين امدادات الطاقة، من ناحية، وبالحفاظ على بقاء الاوضاع المواتية لهم واستقرار النظم الصديقة والحليفة، من ناحية اخرى. هذان الخطان يقعان، في الواقع، ضمن توجه استراتيجي عام يضم ليس فقط البحر الاحمر على الخليج العربي، وانما، ايضاً، البحر المتوسط. وخطوط الامدادات التي تمتد بين الخليج والبحر الاحمر، انما تربط، ايضاً، بين الخليج والبحر المتوسط[٣٥].

ومن منظور استراتيجي اكثر عمومية، يمكن القول، بناء على ما سبق، ان البحر الاحمر يقع، بالنسبة الى الاستراتيجية الاميركية، ضمن خط دفاعي يربط اليمن الجنوبي والشمالي بالسعودية ومصر واسرائيل، ويمكن ان يطلق عليه «منطقة عبور النفط واحتياطيه». ويسبق هذا الخط، خط دفاعي اولي يشمل الهند وباكستان وافغانستان وايران وتركيا، يعتبر بمثابة الجناح الايمن لحلف الاطلنطي؛ واهتزاز هذا الخط يمثل مصدر قلق الولايات المتحدة. اما الخط الدفاعي الثاني، فهو «خط النفط»، ويشمل دول الخليج والعراق والاردن وسوريا. وبذلك، فان البحر الاحمر (ومنطقة عبور النفط) يشكل الخط الدفاعي الثالث، الذي يتلوه الخط الدفاعي الرابع والاخير قبل الوصول الى افريقيا السوداء، ويشمل الصومال واثيوبيا والسودان والسنغال، وهو خط يحتفظ السوفيات بتأثير قوي فيه، نتيجة تواجدهم في اثيوبيا[٣٦].

في هذا السياق، يأتي التنسيق الاميركي ـ الاسرائيلي في البحر المتوسط، وهو ما يمكن استنتاج ابرز ملامحه من بنود مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، ومن محاضرة هامة لاريئيل شارون في معهد الدراسات الاستراتيجية الاسرائيلي نشرت في «معاريف» في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. وطبقاً للمذكرة المذكورة وشروحها، فان اسرائيل ترشح نفسها كقوة ردع أمنية، ليس في الشرق الاوسط فقط، بل في افريقيا، بشكل اساسي ايضاً. ووفقاً لهذا التصور، فان الخطر الذي تواجهه اسرائيل في الشرق الاوسط وافريقيا هو «التوسع السوفياتي... الذي يهدد المنطقة والمصالح الحيوية للعالم الحر... وتقويض الاقتصاد العالمي والحيلولة دون الوصول الحر الى موارد حيوية». وبذلك، فان المجال الجغرافي للمصالح الاستراتيجية الاسرائيلية يمتد الى «ما وراء الاقطار العربية في الشرق الاوسط وعلى سواحل البحر المتوسط والبحر الاحمر، كما ينبغي ان يتسع مجال الاهتمام الاستراتيجي والامن لاسرائيل، بحيث يشمل، في الثمانينات، دولاً مثل تركيا وايران وباكستان ومناطق من الخليج الفارسي وافريقيا، وبشكل خاص دول افريقيا الشمالية والوسطى»[٣٧].

الصراع البحري، كشكل للصراع العربي ـ الاسرائيلي

سواء أكان البحر موضوعاً للصراع العربي ـ الاسرائيلي، كطريق للمرور او مكمن للثروات، او كان ميداناً لهذا الصراع لكسب قوى اقليمية معينة، او في مواجهة قوى عالمية عاتية، فان الشرط الاول للفاعلية والنجاح في ذلك الصراع، هو توافر القدرة العسكرية اللازمة لممارسته، وفي مقدمها القوة العسكرية البحرية. والواقع ان جانباً هاماً في تفسير المواقف المختلفة للدول البحرية الكبرى وتشددها في مطالبها، انما يرتبط بما تمتلكه هذه الدول (وفي مقدمها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) من قوة بحرية هائلة، تتيح لها، ليس فقط حماية مياهها الاقليمية، وحقوقها كافة في المساحات البحرية المختلفة التي يسلم بها القانون الدولي، وانما، ايضاً، التوغل في أعالي البحار، وممارسة اعمال

الكشف والاستغلال وحماية تلك الاعمال فيها. بل ان هذه القوة البحرية، هي التي تتيح لها، في نهاية المطاف، فرض الامر الواقع في البحار العالية، وهي التي تعطي آراءها وتفضيلاتها ثقلاً يستحيل على المجتمع الدولي تجاهله، لدى وضع اسس التنظيم القانوني لاستغلال اعالي البحار، حتى وان عارضت تلك الآراء والتفضيلات اتجاهات غالبية اعضاء الاسرة الدولية.

ولقد كان للقوة البحرية العسكرية دورها المحدد الذي لعبته عبر المراحل المختلفة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، خاصة ازاء المرور في مضيق العقبة وخليج تيران والبحر الاحمر بأكمله، وكذلك ازاء حماية المياه الاقليمية والسواحل لاطراف الصراع؛ ومع ذلك، فانه يمكن القول، ابتداء بعدم وضوح استراتيجية بحرية واضحة، ضمن الفكر العسكري العربي عموماً، وهو ما يعزى الى عوامل كثيرة، مثل قدرة المتخصصين في هذا المجال، وعدم ادراك اهمية دور القوة البحرية لتحقيق اهداف الدولة وقت السلم والحرب، فضلاً عن غلبة الطابع البري والجوي على الصراع العسكري العربي ـ الاسرائيلي، منذ العام ١٩٤٨ حتى الآن. أيضاً، على الرغم من التطور الهائل الذي طرأ على الفكر الاستراتيجي السوفياتي في منتصف الستينات بخصوص الاستراتيجية البحرية، فان تأثر القوى البحرية العربية (وعلى رأسها مصر) بالفكر العسكري السوفياتي توقف عند المراحل التي كان فيها الفكر السوفياتي لا يولي اهمية كبيرة للفكر الاستراتيجي البحري ويعتبره مجرد «فن بحري» يهتم، اساساً، بسبل تعاون القوة البحرية مع باقي افرع القوات المسلحة في العمليات المشتركة[٣٨].

والواقع ان القوة البحرية للدولة، لها مهامها المتعددة التي يمكن ان تندرج، اجمالاً، تحت ثلاثة انواع: فهناك المهام البوليسية التي تتم داخل حدود المياه الاقليمية للدولة، وتستهدف فرض سيادة الدولة، وتأمين حقوقها في استغلال الموارد البحرية التي يتيحها لها القانون الدولي؛ وهناك «المهام الدبلوماسية» التي تتم من خلال التواجد البحري في المناطق البعيدة، واظهار العلم بها، وهو ما يمكن ان يكون، بدوره، مبرراً للادعاء بمصالح معينة للدولة تستوجب الدفاع عنها، كما تستعمل المناورات البحرية كوسيلة غير مباشرة للردع وتحسين قوة الدولة؛ ايضاً، فان القوة البحرية يمكن ان تستخدم لمساندة الحكومات الصديقة في مواجهة مخاطر تتعرض لها، او لتدعيم موقف الحكومة خلال المساومات السياسية والمفاوضات؛ اما «المهام العسكرية»، فتتمثل، اساساً، في فرض الحصار البحري على شواطىء وموانىء العدو، وتأمين خطوط المواصلات البحرية للدولة وحماية سواحلها وأهدافها البحرية، فضلاً عما اخذت تتسم به القوات البحرية حديثاً، كقوة ردع ذات مزايا متعددة، خاصة مع تطور الغواصات ووسائل التدمير النووية[٣٩].

ومع ان العالم العربي يتمتع بجبهات بحرية واسعة جداً، فضلاً عن وجود اختناقات ومضايق بحرية تفصل تلك الجبهات، فان هذا لم ينعكس في بناء قوة بحرية كبيرة تسهم في حماية تلك الجبهات، وفي حماية المصالح الاقتصادية البحرية. ومع ذلك، فان البعد البحري في الصراع العسكري بين العرب واسرائيل يبدو في طليعة الابعاد التي احتفظ فيها الجانب العربي (المصري على وجه الخصوص) ببعض مظاهر التفوق، والقدرة على المبادرة والانجاز.

ويخرج، عبر اطار هذه الورقة بالطبع، رصد، او تحليل، الصراع العسكري البحري بين العرب واسرائيل؛ ولكننا سوف نكتفي، هنا، بأهم ملامح هذا الصراع، التي تسهم في تصوير هذا الجانب الثالث للبعد البحري في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. واذا كانت الحروب العربية ـ الاسرائيلية تمثل نقاط التحول الحاسمة في مجرى الصراع العربي ـ الاسرائيلي ككل، فانها تبدو كذلك في تطور مجريات الصراع البحري المسلح:

○ المرحلة الاولى من هذا الصراع تقع بين حربي ١٩٤٨ و ١٩٥٦. وبينما لم يكن للاسرائيليين قوة بحرية تذكر على الاطلاق في الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى العام ١٩٤٨، فان التفاف اليابسة حول ارض فلسطين المحتلة من الشمال والشرق واغلاق مضيق تيران في وجه الملاحة في الجنوب، جعل من الممرات الملاحية عبر البحر المتوسط المنفذ البحري الوحيد نحو بقية العالم، وزاد، بالتالي، من اهمية القوة البحرية. ومع ذلك، فان التزايد في قوة الاسطول الاسرائيلي ظل ضئيلاً، بسبب التكلفة العالية المطلوبة، فضلاً عن الاعتماد على القوى الدولية الكبرى في منع العرب من فرض الحصار على سواحل فلسطين. وبلغت قوة السلاح البحري الاسرائيلي، في ذلك الحين، مدمرتين وتسعة زوارق طوربيد وسفينتين للانزال البحري.

ولقد كان المجهود الرئيس لسلاح البحرية المصري، في حرب العام ١٩٥٦، موجهاً ضد اساطيل بريطانيا وفرنسا، واعتمدت عمليات القوات البحرية، اساساً، على الجرأة والروح الفدائية اكثر من اعتمادها على القدرات القتالية للوحدات. على ان يوم ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) من ذلك العام، شهد العملية التي عدها الاسرائيليون من ابرز عمليات اسطولهم، والتي تمثلت في ضرب المدمرة المصرية «ابراهيم الاول» بالطائرات، ثم استيلاء السفن الاسرائيلية والفرنسية عليها وقطرها الى ميناء حيفا.

○ المرحلة الثانية بدأت عقب العدوان الثلاثي، وانتهت بعدوان العام ١٩٦٧. وقد شهدت هذه المرحلة تنفيذ خطة لتطوير الاسطول الاسرائيلي وتدريب افراده. ولم يحل العام ١٩٦٧ الا وكان هذا الاسطول يضم ٣٤ سفينة وزورقاً، منها غواصتان واربع مدمرات و ١٢ زورق طوربيد وسفينة حرس سواحل. ومع ذلك، فان نهاية تلك المرحلة تتواكب، على عكس نهاية المرحلة السابقة، مع واحد من أسوأ ايام البحرية الاسرائيلية وأزهى ايام البحرية العربية، وهو يوم اغراق المدمرة «ايلات».

اما في اثناء الحرب (حزيران ـ يونيو ١٩٦٧)، فلم تكن البحرية المصرية مكلفة بمهام هجومية، على الرغم من توفر الوحدات ذات القدرات المؤثرة، مثل الغواصات وزوارق الصواريخ والمدمرات، واهتمت القوات البحرية المصرية، اساساً، بالدفاع عن الموانىء والسواحل، ولم تتح لها فرصة معركة حقيقية مع العدو الصهيوني. وعند غروب الشمس يوم ٢١ تموز (يوليو) ١٩٦٧، انقضت ستة صواريخ من زورقين مصريين على سفينة القيادة للاسطول الاسرائيلي، المدمرة «ايلات»، واغرقتها، حيث قتل ٤٧ بحاراً وجرح ٩١ بحاراً من مجمل افرادها.

لقد كانت تلك هي اول عملية بحرية بالصواريخ الموجهة في التاريخ، وابرزت خطورة الصواريخ بحر ـ بحر وفاعليتها في المعارك. وكانت معركة اغراق ايلات، في واقع الامر، بداية لحرب الاستنزاف الطويلة ضد اسرائيل، والتي شملت، ايضاً، عمليات بحرية ضد الموانىء والسواحل الاسرائيلية.

○ لقد كان لاغراق المدمرة ايلات اثر كبير في المرحلة الثالثة، التي تمتد من العام ١٩٦٧ الى العام ١٩٧٣، والتي عملت فيها اسرائيل، بسرعة، على احداث تغييرات كبيرة في اسطولها البحري، خاصة من حيث التسلح بزوارق الصواريخ ذات التكلفة المحدودة والتأثير العسكري الحاسم. وشهدت تلك المرحلة الحظر الذي فرضه الرئيس شارل ديغول على المساعدات العسكرية الفرنسية الى اسرائيل، والذي تمت في ظله عملية سرقة خمسة زوارق صواريخ من ميناء شيربورغ في فرنسا، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٩، والابحار بها الى حيفا.

على ان ابرز ملامح المواجهة البحرية بين مصر واسرائيل في حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ انها تمثلت، بالطبع، في الحصار البحري الذي فرضته القوات المصرية على باب المندب واستُخدِمت

في تنفيذه غواصتان ومدمرتان تابعتان للبحرية المصرية بالاضافة الى زوارق طوربيد مسلحة تابعة لليمنين، الشمالي والجنوبي. وقامت القوات البحرية المصرية بمهام الزيارة والتفتيش والاعتراض للسفن التجارية في جنوب البحر الاحمر، منذ بدء العمليات، ومنع بذلك دخول ٢٤ سفينة تجارية كانت اسرائيل تستخدمها شهرياً لنقل نفط ايران عبر باب المندب. وقد تم تنفيذ هذا المخطط العسكري للتعرض لخطوط المواصلات البحرية بكفاءة ودقة لم يمكن معها دخول او خروج سفينة واحدة الى ميناء ايلات حتى تم توقيع اتفاقية فصل القوات . ففي اليوم التالي لتوقيع الاتفاقية، اخذت الولايات المتحدة الاميركية تحرك سفنها في بحر العرب نحو البحر الاحمر. وفي الاسبوع الاخير من الشهر ذاته، عبرت مضيق باب المندب الى البحر الاحمر مدمرتان اميركيتان، بحجة زيارة ميناء مصوع. وفي التاسع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣، عبرت سفن اسرائيلية مضيق باب المندب في حراسة قطع بحرية تابعة للاسطول الاميركي السابع، في طريقها الى ميناء ايلات الاسرائيلي[٤٠]، وانتهى، بذلك، في هدوء وبدون اعلان رسمي، حصار باب المندب !

ومن الناحية القانونية، فان الحصار البحري، نتيجة لما يترتب عليه من تأثيرات على الدول المحايدة، يعالج ضمن موضوع الحياد وليس ضمن موضوع الحرب البحرية. ولا توجد بهذا المعنى قواعد اتفاقية تحكم موضوع الحصار البحري، فيما عدا تصريح صدر عن مؤتمر في لندن العام ١٩٠٩ اراد تقنين قواعد الحصار البحري، ولكن لم يقدر له النفاذ[٤١].

ويفترض الحصار البحري وجود «حالة حرب»، بالمعنى المتعارف عليه في القانون الدولي العام. ويشترط لصحة الحصار ان يكون شاملاً (اي يشمل سفن جميع الدول، بما فيها الدولة فارضة الحصار) وفعالاً (اي يتم بقوات كافية تحول دون اختراقه) ومعلناً ازاء الدول الاخرى. وفي ظل هذه الشروط، فان اختراق الحصار البحري تكون عاقبته ضبط السفينة والاستيلاء على حمولتها، بل وامكانية مصادرتها. ولكن هذه القواعد لم تحترم دائماً، فضلاً عما ادى اليه تطور الاسلحة البحرية وتغير نوعية الحروب من تقليل اهمية الحصار البحري.

على ان حصار باب المندب العام ١٩٧٣ ينتمي الى الحصار البحري البعيد، وليس الى الحصار البحري التقليدي. فوفقاً لهذا الاخير يتعين وضع قوات بحرية كافية تجاه شواطىء العدو مباشرة؛ ولكن، في الحصار البعيد، تتم مراقبة شواطىء العدو، ومنع اتصالاته البحرية من بعد، بما يترتب عليه من دخول شواطىء وموانىء دول محايدة في نطاق الحصار؛ ولذلك، نُظر الى هذا النوع من الحصار باعتباره مخالفاً لقواعد القانون الدولي، في حين رأى المدافعون عنه انه يتفق وروح القواعد التقليدية للحصار البحري، فضلاً عن انه اجراء يمليه التطور المعاصر للحرب باعتبارها حرباً شاملة، يعتبر فيها تدمير اقتصاد العدو اجراء فعالاً لتحقيق النصر عليه[٤٢].

ويمكن القول ان فترة ما بعد العام ١٩٧٣ شهدت استمراراً في تطوير البحرية الاسرائيلية، في ضوء التجارب السابقة كافة، فضلاً عن الجهود التي بذلتها اسرائيل لعدم تكرار حصار باب المندب. ففي اطار تحقيق هذا الهدف الاخير، زادت اسرائيل من نشاطها في منطقة القرن الافريقي، وبالتحديد في العلاقة مع اثيوبيا. وتكثر الكتابات والتكهنات حول نجاح اسرائيل في تثبيت وجود ما لها في بعض الجزر الواقعة في مدخل البحر الاحمر عند باب المندب، مثل جزر «حالب» و «دهلك» و «حنيش الكبرى» و «الصغرى» التابعة لاثيوبيا، وجزيرتي «ذقر» و «ابو عيل» التابعتين لليمن الشمالي، وكذلك محاولة احتلال جزيرة «بريم» وانشاء وجود عسكري على الساحل الارتيري بموافقة من الحكومة الاثيوبية. وبصرف النظر عن دقة هذه المعلومات، فالمرجح، الآن، ان القوات البحرية

والجوية الاسرائيلية اضحت قادرة على توفير غطاء جوي لسفنها في باب المندب. وبعد امتلاكها لطائرات اف ـ ١٥ و اف ـ ١٦ الاميركية، اصبح في امكانها شن هجمات مؤثرة على اهداف في المنطقة، فضلاً عن قيامها بطلعات استطلاعية مستمرة هناك[٤٣]. وبشكل عام، يمكن رؤية التطور في البحرية الاسرائيلية وقوتها النسبية في ضوء مقارنة وضعها الراهن باوضاع القوات البحرية العربية عموماً (انظر الجدول الرقم ٣).

على ان نقطة التحول الاكثر دلالة في تلك المرحلة الاخيرة من تطور البعد البحري العسكري في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، انما تتم شرق البحر المتوسط. فعلى الرغم من النجاح المحدود الذي احرزته زوارق الصواريخ الاسرائيلية في خلال حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ وما تلاه من زيادة استخدام صواريخ الطوربيد في العدوان على لبنان في ١٩٧٨ و ١٩٨٢، وقعت نقطة التحول تلك عن السفن الصغيرة الى السفن الاكبر، عقب اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل، وتنامي الانشطة الفدائية الفلسطينية في جنوب لبنان. لقد اجبر كل ذلك القيادة الاسرائيلية على تزويد اسطولها بسفن ذات قدرة افضل على العمل في البحار لمدد طويلة المسافات تصل الى الفي ميل بحري، بما يكفي لتغطية كل الحوض الشرقي للبحر المتوسط، بما فيه جزيرة قبرص. وركزت القيادة الاسرائيلية على حماية الخطوط الملاحية التي تربط موانئها وموانىء جزيرة قبرص، لتضمن استمرار تعويق طريق الاسلحة والذخائر الى الفدائيين الفلسطينيين في جنوب لبنان. وعلى سبيل المثال، فقد نجحت البحرية الاسرائيلية، في الثالث من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٣، في اعتراض سفينة قبرصية والقت القبض على ٢٥ فلسطينياً كانوا على متنها.

واخيراً، تشهد المرحلة الراهنة في تطور السلاح البحري الاسرائيلي، ايضاً، اهتماماً غير مسبوق بالغواصات، سواء بالحصول على المزيد منها، او على وسائل الحرب المضادة للغواصات.

الجدول الرقم ٣

القوات البحرية في البلاد العربية واسرائيل *

الدولة	سفن القتال	الغواصات	زوارق الصواريخ
مصر	١٠	١٤	٣٠
سوريا	٢	–	٢٢
الاردن	–	–	–
لبنان	–	–	–
السعودية	٨	–	٥
عمان	–	–	٧
الامارات	–	–	٦
قطر	–	–	٣
البحرين	–	–	٤
الكويت	–	–	٦
العراق	١	–	١٠
السودان	–	–	–
ليبيا	١٠	٦	٢٥
تونس	١	–	٦
الجزائر	٧	٢	٣٥
المغرب	١	–	٤
اليمن الشمالي	–	–	٢
اليمن الجنوبي	–	–	٨
الصومال	–	–	٢
جيبوتي	–	–	–
موريتانيا	–	–	–

* لا يشمل هذا الجدول الاسلحة الاقل اهمية مثل قوارب الدورية وزوارق الطوربيد وقوارب الانزال، التي غالباً ما تتوافر لكافة الدول.

International Institute of Strategic Studies, *The Military Balance,* London, 1985.

وفي هذا السياق، يأتي اتفاق تم ابرامه بين السلطات الاميركية والاسرائيلية، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٤، لانشاء فريق عمل مشترك من الجانبين لمناقشة مشكلات الحرب المضادة للغواصات، وتوقع ما سوف تحتاجه اسرائيل في هذا النطاق(٤٤).

---

(١) د. حامد ربيع، **تاملات في الصراع العربي ـ الاسرائيلي**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦، ص ١٥.

(٢) د. ابراهيم محمد الدغمة، **القانون الدولي الجديد للبحار: المؤتمر الثالث واتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار**، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٣، ص ٣ ـ ٧.

(٣) انظر د. حامد سلطان، **المشكلات القانونية المتفرعة على قضية فلسطين**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧، ص ٣٥ ـ ٤١.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ٥١. وانظر، ايضاً، د. مفيد شهاب (اشراف)، **قانون البحار الجديد والمصالح العربية**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧، ص ٩٦.

(٥) د. سلطان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٤٦.

(٧) انظر د. مصطفى مؤمن، **قوات دولية للسلام**، القاهرة: بلا ناشر، ١٩٦٢، ص ١٥٤.

(٨) **معاهدة السلام بين مصر واسرائيل**، القاهرة: وزارة الخارجية المصرية، ١٩٨٠، ص ١٣.

(٩) د. صلاح العقاد، **تطور النزاع العربي ـ الاسرائيلي، ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥، ص ١١٨. لقد وردت هذه التصريحات من مندوبي فرنسا وكوستاريكا وبريطانيا وايطاليا وهولندا ونيوزيلندا واستراليا وبلجيكا وكندا والنرويج والبرتغال والدنمارك وايسلندا، بالاضافة الى الولايات المتحدة. انظر مقتطفات من تصريحاتهم في Medzini, Meron (Ed.); *Israel's Foreign Relations, Selected Documents, 1947 - 1974*, Jerusalem: Ministry For Foreign Affairs, 1976, p. 527.

(١٠) د. العقاد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٢.

(١١) د. نبيل احمد حلمي، «الحدود الدولية وتطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٥٧، تموز (يوليو) ١٩٧٩، ص ٢٠.

(١٢) **المصدر نفسه**. انظر، ايضاً، د. شهاب (اشراف)، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٩.

(١٣) انظر عبدالفتاح حسن، «مؤتمر الامم المتحدة الثاني لقانون البحار»، **المجلة المصرية للقانون الدولي** (القاهرة)، المجلد ١٦، ١٩٦٠، ص ١٩.

(١٤) د. شهاب (اشراف)، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٢.

(١٥) معهد البحوث والدراسات العربية، **ندوة قانون البحار الجديد والمصالح العربية، الدراسات الخاصة الرقم ١١**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧، ص ٦٣.

(١٦) د. شهاب (اشراف)، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٣.

(١٧) **اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار**، القاهرة: وزارة الخارجية المصرية، ١٩٨٤، ص ٣٣.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ٣٣.

(١٩) *Congressional Record, Proceedings, Vol. 128, No. 47, Debates of 97th Congress, Second Session, 27 April 1982*, Page 5, 4089 - Senate.

(٢٠) *Permanent Mission of Israel to the United Nations, UNCLOS III: Concluding Session, Statement of Ambassador Shabtai Rosenne, December 1982*, p. 3.

(٢١) عبدالله عبدالمحسن السلطان، **البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ١٩٤.

(٢٢) د. شهاب (اشراف)، **مصدر سبق ذكره**،

ص ٤٥.

(٢٣) Permanent Mission of Israel to the United Nations, *op. cit.*, p. 4.

(٢٤) **نص المادة ١٢٣ من الاتفاقية.**

(٢٥) د. شهاب (اشراف)، **مصدر سبق ذكره**، ص هـ.

(٢٦) انظر تأكيد مندوب اسرائيل على هذه النقطة في Permanent Mission of Israel to the United Nations, *op. cit.*, p. 2.

(٢٧) د. حامد ربيع، **الحوار العربي ـ الاوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠، ص ١٣.

(٢٨) د. ابراهيم عبدالحميد عوض، «الجماعة الاوروبية والصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **السياسة الدولية**، العدد ٨٣، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، ص ٥٣.

(٢٩) حلمي الشعراوي، «السياسة الاسرائيلية في افريقيا»، **بحث مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مندوبي الفكر العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ٣٢٧.

(٣٠) Curtis, Michael and Susan Gitelson (Eds), *Israel in the Third World*, New Brunswich, N. J.: Transaction Books, 1976, p. 176.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ١٨٣.

(٣٢) شعراوي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢٩.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ٣٤٥.

(٣٤) انظر في تفصيل المصالح السوفياتية في البحر الاحمر والمحيط الهندي Aliboni, Roberto; *The Red Sea Region*, London: Croom Helm, 1985, pp. 8 - 30.

(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ٨٧.

(٣٦) انظر امين هويدي، «العرب وافريقيا وقضايا الامن المشترك في العرب وافريقيا»، في «بحث مناقشات الندوة الفكرية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٠٠.

(٣٧) ارييل شارون، «الخطاب الذي لم يلق»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، السنة ١٢، العدد الاول، يناير ١٩٨٢، ص ٢٥ (مترجم عن معاريف، ١٨/١٢/١٩٨١).

(٣٨) د. محرز الحسيني، «الاستراتيجية البحرية: البعد الغائب في الفكر العسكري العربي»، **السياسة الدولية**، العدد ٨٢، تشرين الاول (اكتوبر)، ١٩٨٥، ص ٢١٨.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٠.

(٤٠) اسعد عبدالرحمن (رئيس تحرير)، **الحرب العربية ـ الاسرائيلية الرابعة: وقائع وتفاعلات**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. «سلسلة كتب فلسطينية»، العدد ٥٩، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤، ص ١٣٥.

(٤١) د. سمعان بطرس فرج الله، «دور الحصار البحري في المعركة»، **السياسة الدولية**، العدد ٣٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤، ص ٣٥.

(٤٢) **المصدر نفسه**، ص ٣٨.

(٤٣) Copley, Gregory; "The Concept of Israel as a major Red Sea Power", *Defence and Foreign Affairs Digest*, Vol. 5, No. 3, March 1977, p. 14.

(٤٤) ادغار بالانس، «القوات البحرية الصهيونية» (مترجم)، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية** (المملكة العربية السعودية)، العدد ١٢، السنة الثالثة، ١٩٨٦، ص ٣١.

المجلات الفلسطينية الأدبية في العهد العثماني
«النفائس العصرية» وقصص خليل بيدس

محمد سليمان

رأت الصحافة الفلسطينية، ومنذ أيام ولادتها، ان لها مهمة تعبوية أشمل من تغطية وقائع مسيرة الحياة السياسية، والاجتماعية، في بلادنا، وتتابعها وإرتباطها بجملة حركة الواقع الاقليمي، والدولي، حولها. ورأى اصحاب الصحف ومحرروها انه اذا مثّل ظهور الصحافة في فلسطين محاكاة مستوى التغيير الذي حدث في الدولة التركية، بعد اعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨، فانه كان احد اشكال التعبير عن معاني هذا التغيير في تأكيد حقوق حرية المواطنين، وحرية ابداء الرأي والتعبير؛ وهو، في الوقت عينـه، عامـل دفع تطويري وتنموي لمختلف مجالات الحياة في الولايات العثمانية جميعها، وبضمنها فلسطين؛ وان الحرية التي اجازها الدستور في منح اصدار الصحف نبّه ابناء فلسطين الى هذه الوسيلة في تعميم الثقـافة وتطويرها. ولذلك، كانت هذه الاندفاعة الواسعة نحو الحصول على تراخيص اصدار الصحف، حيث «ان القطر الفلسطيني لم يعرف الصحافة العربية على الاطلاق قبل اعلان الدستور العثماني في سنة ١٩٠٨» (١).

وفي ظل المناخات الجديدة التي وفرها قيام الدستور، استفادت فلسطين من نضج الصحافة، كوسيلة ثقافية في البلدان العربية المجاورة «حين اتيح لها ان تتناولها اداة منتجة من ادوات الثقافة التي كان أصابها شيء من التأخر النسبي في فلسطين. فقد كان بعض البلدان العربية سبق القطر الفلسطيني في هذا الميدان...»(٢).

وفي هذه الاجـواء الجديدة، تفاعلت معطيات التطور الاجتماعي الداخلي متجاوبة مع اشكال التكـون الاجتمـاعي الجـديد الذي أخذ يعبر عن نفسه في الاقاليم العربية المجاورة، حيث كانت البورجوازية العربية بلورت نفسها وفق معطيات التصنيف التي كانت قائمة حينذاك، وهذا ما ساعد على قيام الاحزاب السياسية، وتشكيل الجمعيات والأندية الثقافية.

وعلى هذا الصعيد، كتب د. عبدالرحمن ياغي في كتابه «حياة الادب الفلسطيني الحديث» ان بعض الجمعيات الادبية كان قائماً قبل اعلان الدستور مثل «جمعيات القدس»، والتي كان بضمنها: «سوسنة صهيون» التي أُنشئت سنة ١٨٧٧، ولكن عدد اعضائها كان عشرين فقط؛ وكذلك «جمعية الغيرة المسيحية لشبان الروم الارثوذكس»؛ و «جمعية الآداب الزاهرة في القدس»، التي كانت تمارس نشاطها الادبي منذ سنة ١٨٩٨، وكان رئيسها داود الصيداوي، واعضاؤها عيسى العيسى وفرج فرج الله وافتيم مشبك وشبلي الجمل وجميل الخالدي ونخله طرزي وخليل السكاكيني؛ وكذلك جمعيات عكـا التي أنشئت مبكـراً، وكـان بضمنهـا «جمعية شعبة المعارف» و «الجمعية الادبية الخيرية»

و «جمعية مار منصور».

كانت ريـوع ومـداخيل فعاليات هذه الجمعيات تنفق على الخير وتعميم الفائدة. وساعد قيام الدستور، وما وفّره من حريات، على تطوير واقع هذه الجمعيات وتحديد تخصصاتها، وأفسح في المجال لقيـام علاقـات ثقافية واسعة بينها وبين الهيئات ذات الطبيعة المشابهة والاهتمام المشترك، وعلى الأخص مدارس الارساليات الاجنبية، الأمر الذي أعطى هذه الجمعيات دفعات قوة جديدة، فرفدت، بشكل مشترك معها، حركة الادب والثقافة في البلاد. وعلى هذا الصعيد، لا يستطيع أحد ان ينكر، كما يقول المرحوم الاديب اسكندر الخوري البيتجالي، «ان مدارس الارساليات قد اتت بالفائدة الكبرى على الادب العربي... وان الشبيبة المسيحية قد نالت، في العهد العثماني، في هذه المدارس، قسطاً وافراً من اللغة والأدب، كما حصلت على بعض اللغات الاجنبية...». ولقد احتلت اللغة العربية في بعض مدارس الارساليات (على الأخص ما كان منها مرتبطاً بمدارس الارساليات في لبنان) مكانة مرموقة في برامج الدراسة. ومن بين خريجي هذه المدارس، برز مثقفون وادباء احتلوا مكانة خاصة في نفوس الشبيبة الفلسطينية، وشكلوا مدرسة ادبية وسياسية تتلمذ عليها الكثيرون من ابناء البلد، وضمت كلاً من نخلة زريق، وخليل بيدس، وخليل السكاكيني، وعلي جارالله، ومحمد جارالله، والحاج رشيد النشاشيبي، وسعيد الحسيني، وراغب الحسيني، وكثيرون غيرهم[٣].

وتبدو أهمية الدور الثقافي العربي الذي قامت به هذه المدارس أكبر، عندما نعرف هذه المكانة للأدب والثقافة العربية في برامجها التعليمية، في حين ان اللغة العربية كانت مهملة في برامج التعليم في المدارس الحكومية العثمانية، حتى ان معلمي هذه المدارس كانوا يعلّمون النحو العربي باللغة التركية. وعلى هذا الصعيد، كتب يعقوب يهوشع: «حكى لي المرحوم عارف العارف انه عندما كان طالباً في جامعـة استـانبول كان ينشر مقالاته في الصحف باللغة التركية لأنه كان يتقنها اكثر من اللغة العربية. وقد نشر، لأكثر من مرة، في الجريدة التركية ' هدف ' التي كانت تسمى قبل ذلك ' فيامه ' ومعناها بالفارسية ' خبر ' . وفي احدى المرات اعجب زملاؤه العرب بما نشر فهنأوه، ما عدا طالب الحقوق فهمي العقاد الذي اصبح، بعدئذٍ، وزيراً في احدى الوزارات السورية، وقال له: اني لآسف جداً بأنك نشرت مقالاتك باللغة التركية، في حين كان يجب عليك ان تنشرها باللغة العربية. ومنذ ذلك اليوم، قال لي المرحوم: بدأت بدرس اللغة العربية باجتهاد»[٤].

ووفق هذه المستجدات، اتسعت حركة التداول الادبي بواسطة الجمعيات والمنتديات الادبية، التي تكاثرت حتى اصبحت موجودة في كل المدن الفلسطينية. وفي المدن التي كانت قائمة فيها، في عهد ما قبل اعلان الدستور، ازداد عددها وتنوعها في الاختصاص في هذه المدن. فمثلاً، في مدينة القدس تمكن خليـل السكـاكيني، في سنة ١٩٠٨، من تأسيس فرع لجمعية «الاخاء العربي»، وذلك اثر اجتماع عُقد لهذا الغرض في بيت موسى الخالدي في القدس. وقد أسفر ذلك الاجتماع عن انتخاب هيئة عاملة لفرع «جمعية الاخاء العربي»، تكونت من ١٥ شخصاً، ذكر من بينهم حنا العيسى والمعلم نخلة زريق. وكذلك تأسست في يافا، في سنة ١٩٠٨، «جمعية رقي الآداب الوطنية». وكما ذكر بيان تأسيسها، فان من اهدافها تهذيب الشبيبة وتنويرهم وتثقيفهم بتراثهم وحضارتهم ولغتهم الجميلة. وقد كانت هذه الجمعية تصدر نشرة بخلاصة اعمالها في نهاية كل سنة[٥].

اما الصحافة، فقد لعبت دوراً مكملاً للدور الذي بدأت به الجمعيات والأندية في اتجاه خدمة الثقافة والادب، منطلقة من أن ذلك احدى مهام الصحافة، بالاضافة الى مهمتها الاخبارية الرئيسة، وذلك لأن الأمـة، كمـا كتب صاحب «الاصمعي»: «... ليست في حاجـة لأن يكون جميع افرادها

سياسيين، بل هي أحوج لتعلم المسائل الاجتماعية والثقافية والعمرانية والاقتصادية والادارية وما شاكل ذلك، الامر الذي لا يتأتى لصحف الاخبار التوسع فيه، بل هو من خصائص المجلات. فعليكم، ايها الصحافيون، بالاكثار من نشرها لتنقل للامة علوم وآداب وعادات واصطلاحات الامم المتمدنة وتواريخ المتقدمين منها، متوخية في ذلك نقل ما يعود على الأمة كافة وتنوير العقول...»[٦].

وتنادى كثيرون لنداء صاحب «الاصمعي»، على الاخص ممن عادوا من ديار الاغتراب التي كانوا قبلوا النفي الاختياري فيها سعياً وراء الحرية النسبية المتوفرة في تلك البلدان، وعلى الأخص مصر وفرنسا واميركا. وقد اشتملت طلبات التراخيص التي تدفقت على الدوائر الحكومية، اضافة الى الصحف اليومية، طلبات ترخيص لاصدار مجلات سياسية واجتماعية وكذلك مجلات ادبية. كما ان بعض اصحاب المجلات التي كانت مهتمة بشؤون السياسة قد غيرت اهتماماتها واختصاصاتها منتقلة الى ميدان الأدب.

وبشكل عام، يمكننا ان نقول ان عدد المجلات التي اعتنت واهتمت بالثقافة والادب، خلال الفترة من ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، كانت كثيرة؛ الا ان اكثرها شهرة قد حدد في ثلاث هي: «الاصمعي» و «المنهل» و «النفائس العصرية».

نفيسة «النفائس»

وبسبب المكانة الثقافية التي احتلتها «النفائس العصرية»، نظراً الى المستوى الثقافي الرفيع الذي كان يحتله صاحبها ومحررها خليل بيدس في ميدان الثقافة الفلسطينية، تمكنت هذه المجلة من الاستمرار في العهد البريطاني، واخذت، فيما بعد، تقويمها الخاص في ارشيف الثقافة الفلسطينية خصوصاً، والثقافة العربية عموماً. ولذلك، نرى انه في تناولنا لما كانت «النفائس العصرية» أولته اهتمامها في حينه، يمكننا ان نرسم الصورة الافضل لواقع المجلات الادبية الفلسطينية في العهد العثماني. واستكمالاً لاظهار الحقيقة، يجب ان نقول ان توفر اعداد من مجلة «النفائس العصرية»، اكثر من غيرها من المجلات من الاختصاص ذاته في مكتبة الجامعة الاميركية في بيروت، التي تكاد تكون مرجعنا الرئيس، قد أجبرني، وربما سوف يجبر آخرين، على تفضيل الامساك بها كنموذج لما كانت عليه المجلات.

صدر العدد الاول من هذه المجلة، كما اسلفنا، في الاول من تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٠٨ باسم «النفائس»، وفق ما اسماها منشئها خليل بيدس. وقد طبعت في المطبعة الوطنية في حيفا. وكانت تصدر مرة في الاسبوع بست عشرة صفحة، كمجلة فكاهية ادبية. ومنذ الاول من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٠٩، اخذت تصدر مرتين في الشهر، بأربع وعشرين صفحة. وبدءاً من العدد الرقم ١٠، الصادر في الأول من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٠٩، اضاف بيدس الى اسم مجلته كلمة «العصرية»، فأصبح اسمها منذ ذلك الحين «النفائس العصرية».

وفي الافتتاحية، قدم بيدس اسباب التعديل هذا، فكتب: «اننا اصدرنا هذه المجموعة باسم النفائس وليس لنا علم بالغيب او اطلاع على خفايا الامور. وقد قدمنا الى جانب الحكومة المحلية وقتئذٍ عريضة بطلب الرخصة فمضى على ذلك نحو الشهرين ونحن نعد انفسنا بقرب صدور الرخصة، الى ان وردنا في الاسبوع الفائت بواسطة الحكومة المحلية بلاغ رسمي من لدن الولاية الجليلة مفاده ان هذا الاسم ' النفائس ' مختص بغيرنا بموجب رخصة رسمية موجودة في يده. فأصبح هذا الاسم ملكاً شرعياً له وملك علينا حق استخدامه مع ان المدعي لم يصدر الى الآن مجلته ولم نر في جريدة

من الجرائد اعلاناً او اذاعة بصدور الرخصة الرسمية اليه بامتلاك هذا الاسم...

«وما كنا، يعلم الله، لنضن على هذا الاديب بهذه اللفظة، لولا ان المجلة اشتهرت الآن بها وذكرتها جميع الجرائد. ولذلك، فقد اضفنا الى لفظة ' النفائس ' ، التي هي ملكه الشرعي، لفظة ' العصرية ' ليكون لنا نصيب من هذا الملك»(٧).

وقد واصل بيدس تعديلاته في مجلته حتى بلغ عدد صفحاتها ٨٠. وبعد ان كان يعرّفها صاحبها في السابق بأنها «مجموعة لطائف وفكاهات»، اصبحت معروفة بأنها «مجلة فكاهية ادبية، واخذت تتضمن العديد من الموضوعات الادبية الى جانب الروايات وكذلك الابحاث الفكرية والتاريخية». وفي تحريرها، اخذ يساهم عدد من المثقفين والادباء، استطاع ان يستقطبهم خليل بيدس الى جانبه في الكتابة للمجلة، وكان من ابرزهم اسكندر الخوري البيتجالي، وانطوان بلان، وعبدالله البستاني، وقسطاكي الحمصي، وحليم دموس، وشبل دموس، وابراهيم سليم النجار، وعلى الريماوي، وجورج متى، وخليل مطران، وبولس خولي(٨). وبسبب هذه النقلة التي احدثها بيدس في مجلته، لاقت اهتمام الصحافة العربية بها؛ كما انها ازدادت شعبية بين الناس، فازداد الطلب عليها، ليس في فلسطين فحسب، انما، ايضاً، في البلدان العربية وفي المهاجر الاميركية واستراليا وكندا والبرازيل. ويؤكد هذا الأمر ازدياد تدفق رسائل القراء على ادارة المجلة التي يمكن ملاحظتها، بشكل جليّ، في ما اعتيد على نشره في الصفحة الاخيرة من كل عدد. فمثلاً، في الصفحة الاخيرة من العدد الثاني من السنة الخامسة الصادر في شباط (فبراير) سنة ١٩١٣، يمكنك ان تقرأ تحت عنوان «اهداء المجلة» مجموعة من الاهداءات التي يقدمها القراء الى اصدقائهم. واللافت انها تشمل مدن وقرى الوطن الفلسطيني، وقراء من مدن المهاجر الاميركية وكندا واستراليا(٩).

وحقيقة الأمر، ان هذه الشهرة، التي اخذت تحظى بها المجلة، هي من شهرة الروائي الفلسطيني خليل بيدس نفسه، وليس العكس. فبيدس يعتبر رائد القصة والرواية المعاصرة في فلسطين. وقد وصفه د. ناصر الدين الاسد في كتابه «الاتجاهات الادبية الحديثة في فلسطين والاردن» بأنه رائد القصة الحديثة في لبنان ومصر بلا منازع. فقد عني بها عناية فائقة وترجم منها الكثير عن الروسية منذ أواخر القرن التاسع عشر؛ وثقافته الواسعة واجادته لأكثر من لغة مكنتاه من الاطلاع على كنوز الثقافة والمعرفة الانسانية في ميدان القصة والرواية.

وكتب القاص يحيى يخلف، في تقديمه للطبعة الثانية لكتاب خليل بيدس «مسارح الاذهان»: «بدأت رحلة خليل بيدس مع القصة حين اقبل على قراءة الادب القصصي الروسي الذي أعجب به كل الاعجاب، واخذ يبحث عن صيغة للترجمة تقرب هذا الادب من الذوق الشرقي. فبدأ منذ العام ١٨٩٨ م. بترجمة الروايات عن الروسية، والتي كان من اهم ما ترجمها: ' ابنة القبطان ' لبوشكين، و ' اهوال الاستبداد ' لتولستوي. وكان، في ترجمته، يتصرف، ويغير، ويضيف، وينطق الابطال بقول الشعر، ويتدخل ليفسر حادثة او ليلقي الضوء على شخصية تاريخية، وذلك من اجل ان تجد تلك الروايات قبولاً من القارىء العربي في ذلك الوقت.

«وبذلك فتح خليل بيدس باباً كان مغلقاً من قبل. وتسابق المترجمون، بعد ذلك، على ترجمة الروايات والقصص عن اللغات الحية العديدة. وظهر مترجمون كبار ساهموا في اشاعة ثقافة صنعت ارضاً صلبة تقف عليها القصة والرواية الحديثة في فلسطين، وكان من ابرزهم: رشيد الدجاني، وانطوان بلان، وكلثوم عودة، وفارس مدور، وابراهيم حنا، وعادل زعيتر، وغيرهم. وقد شكلت

الترجمة حافزاً للكتاب الفلسطينين ونموذجاً يقلدونه وتجربة يتمثلونها».

وفي حديث له مع السيد يعقوب يهوشع أُجري بتاريخ ١/٨/١٩٤٠، اخبره بأنه، بعد التخرج، اشتغل مدة في التعليم في فلسطين وسوريا (دمشق وحمص) ولبنان، ثم عاد الى البلاد ودرّس لبضع سنوات في مدارس الارثوذكس الروسية في حيفا، ثم بعث الى القدس مندوباً عن ابرشية الناصرة ليكون عضواً في المجلس الارثوذكسي المختلط. وكان هذا المجلس مكوناً من ستة اعضاء مطارنة من اليونانيين وستة اعضاء من العرب الارثوذكس في فلسطين، وكانت مهمته معالجة المشاكل الطائفية، ومراقبة الكنائس والمدارس والاديرة والاموال. وكان رئيس المجلس هو البطريرك، واما الاعضاء العرب فكانوا من الناصرة وعكا والقدس ويافا والسلط وبيت لحم؛ وقد عمل بيدس عضواً في هذا المجلس حتى سنة ١٩١٤.

«... وفي اثناء عملي في حيفا انشأت مجلة ' النفائس ' وصدرت هناك لسنتين اسبوعياً، ثم جئت الى القدس واصدرتها حتى الحرب العالمية الاولى. وبعد الحرب، صدرت مدة. وكانت هذه المجلة هي الوحيدة في فلسطين، من حيث انها ادبية[١٠]. وقد انتشرت انتشاراً كبيراً في لبنان وسوريا واميركا (كان فيها ١٨٠٠ مشترك). وحول طريقة عمله وكتابته في المجلة يقول:

«... نحوت فيها نحواً جديداً. اي نحو المجلات الاوروبية التي يكثر فيها القصص، لأن هذا الفن لم يكن منتشراً في المجلات العربية في ذلك الحين. واعتمدت في كتاباتي على المؤلفين الروس المشهورين، خصوصاً تولستوي وتشيخوف، وكنت أؤلف بعض الاقاصيص على ذلك الاسلوب.

«وحين كنت في مدارس الجمعية الروسية ألّفت بعض الكتب، وهي مرآة المعلمين، تربية البنين، البلاد المقدسة، فلسطين، تاريخ روسيا القديم. ومن المؤلفات أيضاً: رواية الحسناء المتنكرة، الوارث، شفاء الملوك، هنري الثامن وزوجته السادسة، مسارح الاذهان، ديوان الفكاهة. ومن التراجم ابنة القبطان لبوشكين، تراس بولبا لغوغول، واهوال الاستبداد لتولستوي، وغيرها»[١١].

واما في «النفائس العصرية» ذاتها، فماذا كتب خليل بيدس ؟

تشير المعلومات الوثائقية المتوفرة الى ان خليل بيدس كان محرر المجلة. وكان يتابع كل تفاصيل العمل فيها، ويرصد تغيرات واقعها، ويقارب بين هذه التغيرات وبين طموحه المستقبلي. وكانت له نظرياته الخاصة في طريقة اداء العمل والمستلزمات المطلوب توفرها لتطوير العمل بأداء أشمل وأجدى.

في افتتاحية العدد الاول من المجلة، كتب بيدس: «لا يخفى ما للروايات، على اختلاف مواضيعها، من التأثير الخطير في القلوب والعقول، حتى اعتبرت انها من اعظم اركان المدنية بالنظر الى ما تستبطنه من الحكمة في تثقيف الاخلاق، وما تنطوي عليه من العبر والمواعظ في تنوير الاذهان. ولمّا كان لها هذا المقام الرفيع وكان لجميع الطبقات من خاصة الناس وعامّتهم شغف بأمرها واقبال غريب عليها، عقدنا النيـة على اصدار هذه المجموعة، نضمنها من الروايات الادبية والفكاهات العصرية وغير ذلك من النوادر واللطائف، ما يشوق الى مطالعته والتفكه بتلاوته كل اديب»[١٢].

وبعد مضي عام على صدور المجلة، كتب بيدس افتتاحية للعدد الاول من السنة الثانية استعرض فيها حصيلة تجربة العام الاول، ورسم لقارىء «النفائس العصرية» الخطوط العريضة العامة لما يريده لهذه المجلة في المستقبل: «كانت هذه المجلة، في اول عهدها، كراسة صغيرة مقتصرة على الفكاهات فقط؛ غير اننـا، اجـابة لاقتراح جمهور من القراء، لم نلبث ان ادخلنا فيها بعض الادبيات على قدر ما

اتسع لنا المجال...

«لقد آلينا ان لا ندخل سنة جديدة الا ونزيد في صفحاتها وترقيتها وترتيبها رجاء ان تعيش وتنمو شأن كل ما يؤمل له الحياة والدوام»(١٣).

ان اي استعراض لاعداد المجلة المتوفرة في مراكز التوثيق، يُبرز ان بيدس لم يكن حريصاً على ان يستهل كل عدد من «النفائس...» بافتتاحية، وخصوصاً في السنتين اللتين سبقتا اندلاع الحرب، وحتى لم يكن حريصاً على توصيف محدد يجب توفره في المادة لكي تتصدر المجلة، فيمكن ان ترى العدد من «النفائس العصرية» وقد بدأ برواية مترجمة بتصرف، او بتحقيق عن الجرائد في التاريخ. واكثر من ذلك، انك يمكن ان تلاحظ ان بيدس قد انشأ ما يمكن تسميته بالافتتاحية، لكنه لم يستهل بها العدد، انما حدد مكاناً لها في الصفحات الداخلية. وقد حدث هذا لاكثر من مرة في العام ١٩١٣.

اما سياسة بيدس مع قراء مجلته، فكانت تتسم بالوضوح والصراحة والتبسيط؛ فنجده، مثلاً، يعلل أسباب تأخر المجلة عن الصدور، ويفعل الشيء عينه عندما تتوقف؛ وكذلك، فهو يفسر، بالطريقة ذاتها، زيادة عدد الصفحات، الخ. فمثلاً، كتب افتتاحية بعنوان «الى حضرات المشتركين الافاضل» تلاحظ فيها ما يعكس هذه السياسة مع المشتركين بشكل واضح، وجاء فيها: «انقطعت المجلة عن القراء الشهرين الماضيين لأسباب كثيرة اعترضت في سبيلها لم نستطع الانباء بها قبل وقوعها، فلنلتمس من حضرات المشتركين الكرام عذراً». ويبين ان احد الاسباب اضطراره الى ترك العمل بضعة اسابيع في الصيف الماضي، واعلانه ان هذا سوف يحدث في هذا الصيف، وهو بالتالي سوف يؤثر على موعد صدور المجلة. وحتى يطمئن القراء، يعلن اعتماد سياسة جديدة في العمل توفر انتظام مواعيد صدور المجلة في الاوقات المحددة. يواصل في افتتاحيته ذاتها: «... وتلافياً لهذا التأخير، وبعد استشارة العديد من المشتركين، واقتداء بغيرنا من اصحاب المجلات العربية المشابهة في مصر وسوريا، قررنا ايقافها عن الصدور في صيف كل عام... وزدنا عدد صفحات المجلة ابتداء من هذا العدد، وسنستمر على هذه الزيادة في السنين الآتية ان شاء الله. وبذلك، تصبح المجموعة السنوية للمجلة على هذه الصورة ٨٠٠ صفحة في عشرة اجزاء، أي ٨٠ صفحة لكل جزء، مع ابقاء قيمة الاشتراك بحالها... واكثر من ذلك، ان الربح لا الخسارة هو الحاصل من جراء التدبير، لان ادارة التحرير قد عزمت ان تقدم للمشتركين كتاباً خارجاً عن المجلة يجعله هدية للمشتركين... وان هدية المجلة للمشتركين في السنة القادمة هي الجزء الاول من كتاب أنا كارنينا اشهر روايات تولستوي، بل اشهر الروايات الاجتماعية على الاطلاق. وقد ترجمت الى مختلف لغات العالم المتمدن ما عدا العربية.

«ان المجلة سوف تصدر في اول كل شهر بدون ابطاء، ولن تتأخر عن ميعادها بعد الآن...

«... واننا لن ندخر من جهدنا شيئاً، الا وسنبذله من اجل كل تحسين في المجلة، فنهيء له أجزل المباحث فائدة، واحسن الروايات فكاهة ومغزى، ونزينها بالرسوم الجميلة، وبكل ما يلحقها بأرقى المجلات، موضوعاً وحجماً واتقاناً...»(١٤).

ويلاحظ في مجلة «النفائس...» قلة افتتاحياتها. وحتى الافتتاحيات نفسها تتسم بقصرها وبساطتها. وربما تعود اسباب ذلك الى الطبيعة العملية للرجل التي يحاول ان يرسم بها صورة المجلة. كما انه قليل الوعود فيما كتب، لأنه ربما كان خشي ان يجد نفسه عاجزاً عن تحقيق هذه الوعود، وربما لأن بيدس كان يؤمن بحق القارىء في تقويم مضمون المجلة من غير تدخل المحرر، وذلك لأن

بيدس كان يعرف عنه بأنه صاحب «اتجاه علمي».

مستوى الانتاج

منذ البدء بالعدد الاول، وصف بيدس مجلته بأنها ادبية. وقيل يومها ان نشر القصص كان السبب الاساسي لاصدار المجلة. ومع تطور تصورات بيدس للمجلة، والكيفية التي يريدها ان تكون عليها، فقد عمد الى نشر الروايات الطويلة فيها ايضاً الى جانب القصص القصيرة، ذاكراً في افتتاحياته «ان المواضيع التي ستتضمنها المجلة في سنتها الرابعة هي الروايات ويُنشر منها في كل جزء روايتان او اكثر من الروايات الصغيرة التي تبدأ وتختم في نفس الجزء؛ كما يمكن نشر رواية طويلة في جميع الاجزاء، وستكون كلها من احسن ما كتب في هذا الموضوع فكاهة وادباً.

واملاً في تحقيق ذلك وبسبب من مكانته في اوساط المثقفين، فقد تمكن من استقطاب البعض لمساعدته في كتابة بعض قصص المجلة امثال: انطون بلان، وجبران مطر، وكلثوم عودة، وفارس مدور، وابراهيم حنا[١٥]. ومع ذلك، فماذا بلغ المستوى الفني للأعمال التي نشرتها «النفائس العصرية» ؟

لقد افتتح بيدس سلسلة روايات المجلة برواية «شقاء الملوك» للكاتبة الانجليزية الشهيرة ماري كورلي؛ وعنها نقلتها الى الروسية ز. جورافسكايا واختارت لها عنواناً جديداً هو «تحت نير السلطة»، ثم ترجمها الى العربية خليل بيدس بعد ان قام بزيادة النص او اسقاط بعضه، وبتغيير وتبديل وتبويب وغير ذلك لتوافق ذوق القراء. وهذه الرواية، كما يصفها بيدس، تتضمن من العبر والحكم تحت ثوب اللهو والفكاهة ما يجعلها من انفس الذخائر. انها تمثل، بأسلوب شائق، حالة الملوك ونسبتهم الى الرعية وواجباتهم نحوها، ونسبة الرعية اليهم وحقوقها عليهم، وكل ما يتصل بذلك من شؤون الملك واحوال رجال الدولة والبلاط وقوة الشعب بصورة مختلفة تنطبق على الحقيقة. ان الرواية تنطوي على حوادث مشوقة ومباحث فلسطينية اجتماعية يستعذبها السمع ويتعشقها الطبع[١٦].

واذا كان هذا بعض ما قاله بيدس عن رواية «شقاء الملوك»، فهو قد وصف الروايات التي نشرها في «النفائس...» بنفس المستوى من الاطراء: انها من خيرة الروايات الادبية لما تتضمنه من العبر والحكم في تثقيف الاخلاق وتنوير الاذهان وحث النفوس على الكمالات الانسانية، فضلاً عما تنطوي عليه من الحقائق التاريخية والوقائع المؤثرة والحوادث المشوقة، الى غير ذلك مما يتفكه به المطالع ويستفيد منه المتأمل بصيرة وعلماً.

واما قصص «مسارح الاذهان»، فيصفها بيدس بأنها «مجموعة ادبية فنية روائية في حقيقة الحياة». وهي تضم ثلاثاً وثلاثين قصة نشرت جميعها في اعداد مختلفة من مجلة «النفائس العصرية» ثم قام بيدس بجمعها، وارسلها الى صديقه «حضرة الاستاذ الفاضل والصديق الكريم الياس افندي انطوان الياس صاحب المطبعة العصرية في مصر...

«وفي مأمولي ان الاستاذ، بعد ان يطلع عليه [الكتاب]، سيبرزه في اجمل شكل فني، شأنه في كل ما يتولى امره من المطبوعات التي يشكر عليها اجمل شكر. كما ان في مأمولي كذلك ان يكون هذا الكتاب غذاء نافعاً للنفوس، حرياً بالاقبال عليه»[١٧].

وفعلاً، كان لبيدس ما اراد. فقد صدرت الطبعة الاولى منه عن المطبعة العصرية في مصر العام ١٩٢٤. وكان جميل الاخراج، حسن التنفيذ ومشكوله، ومن القطع المتوسط، ويقع في ٣٣٢ صفحة. وهو نفسه قد كتب له المقدمة التي يعرض فيها الكتاب ووجهة نظر الكاتب في الرواية: النص

والمضمون والمخاطبة ودورها، وعرض اسماء ابرز الروائيين العالميين ومآثرهم في خدمة قضية لغتهم. وقد ابدى هذا الاهتمام في الرواية وفق ما قدمه في مقدمة الكتاب، وذلك لأن «فيها عرض حياة الانسان في جميع ادواره، في ربيع حياته وخريفها، في صعوده وهبوطه، في آلامه وآماله، في سرائه وضرائه، وفقره وغناه، واهوائه واشواقه وسائر اطواره واحواله.

«والرواية اخذت تتطلب وتتحول الى ان اصبحت موضوع اهتمام السواد الاعظم من كل امة، ومسير كل قارىء وقارئة على الاطلاق، واصبحت فناً من اجمل فنون الادب، موضوعه الانسان، في حياته الاجتماعية والعمرانية والخلقية.

«وظهر في كل امة جمهور من نوابغ المفكرين، لم يكتبوا الا الروايات التي تناقلتها اللغات، وكان لها دوي عظيم عقبته انفجارات هائلة في النفوس وانقلابات خطيرة في احوال الامم...

«وظهر جبابرة الفن امثال كرنيل وراسين وموليير وبلزاك وهوغو وتولستوي وشكسبير وولتر سكوت وتورغينيف ودستويفسكي وغوته وشيلر وديكنز ومارك توين وايبسن ودوماس الكبير والصغير وزولا وشاتو بريان ودوريه وموباسان وبورجيه وغيرهم وغيرهم...

«الروائي يكتب للعـامة، وهم السواد الاعظم من كل امة... والعامة يميلون الى الرواية لأنها كتابهم ورفيقهم وعشيرهم، وهي اجمل ما يتلهون به في ساعات فراغهم، وافضل ما يرتاحون لمناخاته في خلوتهم... والروائي ان لم يعاشر العامة ويدرس احوالهم او لم يكن منهم ويعش بينهم او لم تكن فيه قوة التصور ومهارة التصوير وبراعة الصف، ولم يكن فيه النظرة الادبية الصادقة الى كل حادث، والارتيـاح التام بل الكلف التام ببحثه، وان لم يسر بعمله على الدوام الى الامام، الى اعلى درجات الكمال، ولم يكاشفه الالهام والوحي والنبوة، فليس بروائي. وهو ان لم يقرأ مئات الروايات، ومئات التواريخ، ولم يطلع على حوادث الكون، ويلج كل مجتمع، ويدرك معنى الحياة واسرارها واساليبها، وينتـزع غرض روايته من حوادث الحياة وطبيعة الانسان، ويجعلها منطبقة على الحقيقة والواقع، فليس بروائي متفنن... وهو ان لم يكن نبياً، يرى ببصيرته ما لا يراه غيره، وان لم يكن شاعراً يحلق في سماء الخيال، ولم يكن عالماً اجتماعياً يعلم الاحوال ويطلع على كل شأن من الشؤون، فليس بروائي ماهر...

«والرواية الحقيقية، الفنية، هي التي ترمي الى المغازي الحكمية او الاغراض الادبية، الى تجميد الفضائل او التنديد بالرذائل، الى تهذيب الاخلاق وتنوير العقول وتنقية القلوب واصلاح السيرة، وهي النقية من كل شائبة، الخالية من كل وصمة، التي تبقى اثراً في نفس القارىء، وتحدوه على التأمل، وتقوده في سبيل الرقي الادبي والحب النقي ـ هذه هي الرواية الحقيقية، الرواية الفنية، الرواية الخالدة...»[١٨].

ان الاعمال الادبية التي نشرتها «النفائس العصرية» وبضمنها مجموعة «مسارح الاذهان» هي قصص، او قصص طويلة (روايات)، ليست «موضوعة» لكنها «معربة» بلغة عربية سليمة، بسيطة وواضحة وتخلو من المصطلحات والكلمات القاموسية وبعيدة كل البعد من العبارات الغامضة. وهي مصاغة بتركيب وبناء جديدين يتواءمان والبيئة التي يراد لها ان تنشر فيها.

وهذا التقييم الايجابي لاعمال بيدس في الظروف التي عاش، يعني انه كان بنّاء ماهراً استطاع ان يوظف مكونات البنائية الفنية التي اختارها لخدمة هيكلية جديدة في بيئة جديدة، اي بمعنى انه كان قادراً على «فلسـطنـة» الادب الروسي بشكل خاص والادب الاجنبي بشكل عام. وبسبب من

هذه الخصوصية التي يكسبها بيدس للقصة، او للرواية، في بنائها الجديد، يمكننا القول ان معظم ما نشر في «النفائس العصرية» كان في حالة التموضع في نقطة وسط بين الترجمة والتأليف.

ان قصص وروايات بيدس في «النفائس العصرية» كانت انتاجاً ادبياً لرأس مدرسة قصصية في القصة الطويلة. كذلك كان بيدس رأس المدرسة القصصية في القصة القصيرة، وكانت عنايته بها من اجل مجلته «النفائس...» لا تقل عن عنايته بالقصة الطويلة للغرض نفسه[١٩]. واذا كان هذا الامر يُنصِّب من بيدس رائداً في القصة الفلسطينية، فانه، بالقدر ذاته، يجعل من «النفائس العصرية» رائدة في مجال الادب الفلسطيني.

واذا كان البعض أجاز لنفسه ان يسرح بعيداً في سعيه عن الاسباب التي جعلت بيدس يعتمد هذا الاسلوب الفني ويتبناه كتوجه ادبي، فان معطيات الواقع ربما اوجدت لبيدس بعض الاسباب التي تجيز له اعتماد مبدأ الترجمة على التأليف، لأن الترجمة يمكن ان تشكل له عامل حماية من رقابة وملاحقة السلطات التركية. ولأن خليل بيدس كان تحررياً وديمقراطي التطلع، فقد كان انتقاؤه للاعمال الادبية التي «يفلسطنها» دقيقاً، اذ ان هذه الاعمال يجب ان تخدم تطلعاته كمصلح اجتماعي يهدف الى تحرير مجتمعه ووطنه.

ان نموذج الانتقائية الذي اعتمده بيدس، وطريقة التوليف التي استخدمها في اعادة صياغة القصص القصيرة والقصص الطويلة التي انتقاها قد حُكمت بجملة من عوامل التأثر التي خضعت لها المنطقة العربية، على الاخص بعد اعلان الدستور سنة ١٩٠٨ وعند بداية تشكل اولى الروابط بين المنطقة وبين الدول الاوروبية. وهذا ما جعل لها وظيفة مزدوجة، مسؤولة عن تنمية عوامل جديدة لتطوير الادب والنقد تتواءم مع الاشكال الطبقية الجديدة التي افرزتها هذه المستجدات، وهذا ما يمكن ملاحظته في الاصول الطبقية التي ينتمي اليها ادباء هذه المرحلة الذين كانت لهم مساهمات واسعة في «النفائس العصرية».

وبشكل موجز، يمكننا القول ان هذا التطور في الادب، يعود، في الدرجة الاولى، الى ما أُنجز من تطور في المجتمع العربي بشكل عام، وفي فلسطين تحديداً، حيث قامت الطبقة المتوسطة كتعبير جديد في المجتمع، له مواصفات كبيرة من القوة والاستعداد، وهذا ما فرض بالضرورة احتلالها موقعاً رئيساً في الادب والثقافة؛ وفي الوقت نفسه، فان اتصالات وعلاقات هذه الطبقة الجديدة اصبحت احد الروافد الرئيسة لتطوير الادب واقامة بنى علاقاتية بينه وبين أدب الطبقة المتوسطة في بلدان العالم الخارجي.

ولكن ما يجب ان لا يغفل، انه بسبب طبيعة التطور المختلف للمجتمع العربي عنه للمجتمع الغربي، فان عملية التطور الجديدة في الادب العربي لم تكن نسخية عن الادب الغربي. ومع ذلك، فقد كانت هنالك اوجه شبه كثيرة بينها. وبشكل عام، فان القصة، التي يمكننا القول أنها كانت الموضوع الرئيس المتناول في مجلة «النفائس العصرية» التي هي موضع متابعتنا كمجلة ادبية متخصصة، لم تنشأ الا في عهد النهضة العربية الحديثة على ايدي جماعة من البورجوازية الناشئة (على الاخص المتوسطة).

وكتب د. هاشم ياغي في كتابه «القصة القصيرة في فلسطين والاردن» ان هذه البورجوازية العربية نظرت الى ما حولها من تراث قصصي عربي، سواء ما كان شعبياً منه، وما كان غير شعبي، فوجدته يعالج هموماً وقضايا ليست كقضاياها وهمومها، فاتجهت الى قصص البورجوازية الاوروبية

فوجدتها تطرح قضايا وتعالج هموماً قريبة الآماد من قضاياها وهمومها.

«ولذلك لم تتلمس البورجوازية الحديثة شخصيتها القصصية في احياء تقاليد القصة العربية القديمة...

«ولعل هناك عاملاً آخر هاماً لا يقل عن هذا اثراً في نشأة القصة الحديثة، وهو نظرة الرواد والاوائل من كتاب القصة اليها على انها وسيلة توجيه اجتماعية تكاد تقارب ما رأوه في الصحيفة من توجيه مختلف الالوان».

ووفق هذا، يمكننا فهم التقويم الخاص، حتى من الناقدين المعاصرين، للدور الذي لعبه خليل بيدس في «فلسطنة» القصة القصيرة، والقصة الطويلة. وبموجبه، لا يمكننا الا ان نردد مع من قال: «ان النفائس العصرية هي حجر الاساس في ثقافتنا الفلسطينية، وهي واحدة من تراثنا الصحفي الفلسطيني العظيم».

---

(١) اديب مروة، **الصحافة العربية**، بيروت: دار مكتبة الحياة، الطبعة الاولى، ١٩٦١، ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

(٢) د. هاشم ياغي، **القصة القصيرة في فلسطين والاردن**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨١، ص ٩٤.

(٣) يعقوب يهوشع، **تاريخ الصحافة العربية في فلسطين (١٩٠٨ ـ ١٩١٨)**، القدس: مطبعة المعارف، ١٩٧٤، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ١٦٧.

(٥) د. ياغي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٦) **الاصمعي** (القدس)، ١/١/١٩٠٩.

(٧) **النفائس العصرية** (القدس)، العدد العاشر، ١/١/١٩٠٩.

(٨) **المصدر نفسه**، السنة الثانية، العدد الاول، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٩.

(٩) **المصدر نفسه**، السنة الخامسة، العدد الثاني، شباط (فبراير) ١٩١٣.

(١٠) يهوشع، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٣ ـ ٩٤.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ٩٤.

(١٢) **النفائس** (حيفا)، ١/١١/١٩٠٨.

(١٣) **النفائس العصرية**، السنة الثانية، العدد الاول، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٩.

(١٤) **المصدر نفسه**، السنة الخامسة، العدد السابع، ١٩١٣ [صدرت متقطعة، بدون تاريخ محدد].

(١٥) د. عبدالرحمن ياغي، **حياة الادب الفلسطيني الحديث من أول النهضة حتى النكبة**، بيروت: المكتب التجاري، ١٩٦٨، ص ٤٥٢.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ٤٤٦.

(١٧) خليل بيدس، **مسارح الاذهان**، القاهرة: المطبعة العصرية، ١٩٢٤، (من مقدمة الكتاب).

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ١٠ ـ ١٣.

(١٩) د. عبدالرحمن ياغي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥٢.

الاصول الثقافية للايديولوجية الصهيونية:
ادب فريشمان وصراع النفس اليهودية

د. ابراهيم البحراوي

عندما انطلقت صيحة الهسكلاه او حركة الاستنارة اليهودية على يد موشي مندلسون (١٧٢٩ ـ ١٧٨٦) لأول مرة العام ١٧٥٠، كانت الحياة اليهودية تسير سيرتها العادية الضيقة بين اسوار الغيتو، وفي حدود مناطق الاستيطان المقررة لسكنى اليهود في بلدان اوروبا الشرقية.

كانت الحياة اليهودية الداخلية خاضعة لسلطة الكهانة وما تمليه من قواعد دينية تسير عليها هذه الحياة، بدءاً من نوع الطعام وانتهاء بعلاقات الزواج.

ويبدو ان الشكل الرئيس للتمرد داخل هذه الحياة كان يأخذ، هو الآخر، طابعاً دينياً. فلقد كان الحلم بالخلاص او الانعتاق كما تسميه المصادر الصهيونية واليهودية يدور حول فكرة ظهور المسيح الذي تبعثه الارادة الالهية ليقود اليهود من حياتهم في الشتات وليعود بهم الى وضع الشعب المقدس في الارض المقدسة.

ولعل ظاهرة المسحاء الدجالين الذين كانوا يظهرون بين الفترة والاخرى تعبر عن هذا الشكل الرئيس من اشكال التمرد في حياة اليهود داخل الغيتو. فلقد كانت اعداد كبيرة من جماهير الغيتو تتبع هؤلاء المسحاء الى ان يثبت كذبهم.

ولو شئنا ان نستخلص الدلالة الجوهرية من هذا الشكل لرجحنا ان يكون معناها هو ثبات الطابع الديني في حياة الغيتو وسيطرته على اذهان اليهود في حالتي الاستقرار والتمرد.

وضد هذا الطابع الديني بالذات انطلقت صرخة الهسكلاه على يد مندلسون. فلقد اتجه نضال مندلسون، ومن تبعه من مفكري الهسكلاه وادبائها، الى تحطيم الاسوار الخارجية للغيتو، والتي تحبسهم عن الاتصال بالعالم الخارجي وتعزلهم عما فيه من فلسفات ومعارف حديثة تتجاوز الشكل او النمط الديني في ممارسة الحياة.

وعندما نتأمل افكار مندلسون في كتابه الشهير «الانعتاق»، فاننا نلاحظ ان مندلسون لم يكن معادياً لجوهر القيم الدينية الاخلاقية، ولا للافكار والعقائد الميتافيزيقية في الدين، مثل افكار الالوهية وخلود الروح. فلقد كان مندلسون يسلِّم بهذه المعتقدات، ولهذا أقدمَ على ترجمة اسفار التوراة الخمسة الى اللغة الالمانية.

لكن نضال مندلسون كان متجهاً، بالدرجة الاولى، الى تحطيم اسوار الغيتو الخارجية ليصل ما بين رافد الحياة اليهودية الخامل والراكد وما بين التيار المتدفق والمتدافع لحياة البشر خارج

هذه الاسوار.

ولم يكن مندلسون، او غيره، قادراً على تحقيق هذا الهدف وتحطيم الاسوار الخارجية للغيتو دون المرور بمرحلة سابقة هي مرحلة تحطيم النفوذ الكهنوتي، واستبداده، وسيطرته على النفس اليهودية من الداخل، من طريق نظام التعليم الديني وحصار الطقوس المضروب، باحكام، على سكان الغيتو.

ومن اجل تحقيق هذا الهدف وتحطيم الاسوار الداخلية للغيتو ولبناتها الدينية كان تركيز حركة الهسكلاه ودعاتها من الفلاسفة والادباء على ضرورة تغيير نظام التعليم الديني والمزج بينه وبين التعليم العصري القائم على منجزات العقل في العلوم الطبيعية والانسانية.

وكان من الطبيعي ان تنمو حركة الهسكلاه، وان تصل، في النهاية، الى حد المجابهة الكاملة مع السلطة الكهنوتية وسيطرتها على كل وجوه الحياة اليهودية.

ولو شئنا ان ننتقي من مأثورات حركة الهسكلاه مأثورة تعبر عن هذه المجابهة الشاملة لفضلنا مأثورة يهودا ليف غوردون، شاعر الهسكلاه الكبير، وهي المأثورة التي وردت في نهاية قصيدته «استيقظ يا شعب، ١٨٦٣»، والتي يقول فيها مخاطباً اليهودي: «كن يهودياً في بيتك، انساناً خارج بيتك»[١].

فهذه المأثورة تلخص جوانب المجابهة مع السلطة الدينية، حيث تكشف عن الهدف الرئيس لحركة الهسكلاه، والذي يتمثل في تقليص نفوذ الكهنة ودفعه الى الانحسار عن ممارسات اليهودي في جوانب الحياة المختلفة، وتحديد هذا النفوذ في نطاق الدور الاخلاقي والطقس المحدود الذي كان غلب على دور رجال الدين المسيحيين في الحياة الاوروبية بعد سقوط سلطة الاقطاع والدين معاً، وانفتاح الحياة البشرية على آفاق المعرفة العقلانية، من ناحية، وعلى افكار الوحدة القومية، من ناحية اخرى.

ولقد كان من الطبيعي، في نطاق هذا الهدف، ان يأتي ادب الهسكلاه، او الادب المتعاطف مع دعوتها، في شكل وعظي او تعليمي، ليتسنى له الدعوة الى الهدف واستمالة العقول والعواطف اليه، كما نرى في ادب افراهام مابو (١٨٠٨ ـ ١٨٦٨) القصصي، او في اعمال مندلي موخير سفاريم (١٨٣٥ ـ ١٩١٧) القصصية، او في اشعار يهودا ليف غوردون. ونتيجة لهذا الطابع الوعظي في ادب الهسكلاه، فان الاهتمام بالنفس اليهودية وما تمر به من اشكال الصراع، في اثناء عملية التحول من الطابع المعزول للحياة في النطاق الديني والجغرافي للغيتو الى الطابع الانساني المتفتح والمندمج في اشكال الحياة الواسعة، كان شبه معدوم في هذا الادب. فلقد كان التركيز كله على الهدف، وبالتالي كان الابطال الادبيون يمثلون نماذج للاقتحام تخترق اسوار الغيتو الداخلية والخارجية لتنفذ الى العالم الواسع، ومعارفه، ومباهجه، غير آبهة بالمعارضة، او الاعتراض الديني، او الاجتماعي، ولا معنية بتراثها العقلي والنفسي الموروث.

ويبدو ان الاهداف التي حققتها حركة الهسكلاه، منذ نشأتها في منتصف القرن الثامن عشر، كانت كافية على مدى زمني يتجاوز قرناً من الزمان حتى العام ١٨٨٠ وهو العام الذي يؤرخ به لنهاية مرحلة الهسكلاه الفلسفية والادبية في المصادر المختلفة[٢].

فلقد انفتح اليهود بالفعل خلال تلك الفترة على لغات الشعوب التي تجاورهم واندمجوا، الى حد لا بأس به، في نظمها التعليمية والمعيشية.

ولذلك، فلقد اصبح ملحوظاً في الادب العبري، في نهايات القرن التاسع عشر، ميل جديد نحو العناية بالنفس اليهودية، وصراعاتها الداخلية، واشكال معاناتها في سبيل التحرر النهائي من العقبات الداخلية الموروثة، والتي تعترض سبيل الاندماج التام في حياة الشعوب الاوروبية.

حقيقة، ان السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر قد شهدت مولد الافكار «القومية اليهودية»[٣] لتحل، كشلل جوهري للتمرد، محل الشكل الديني السابق المتمثل في فكرة المسيح المنتظر. وحقيقي، كذلك، ان شيوع الافكار القومية كان احدى ثمار نضال حركة الهسكلاه، عندما عرضت اليهود لهذه الافكار التي كانت سائدة في المجتمعات الاوروبية. غير ان صراع النفس اليهودية، مع ذلك، ضد الموروث الديني والاجتماعي الذي كان يحجبها عن مخالطة العالم الواسع، كان مستمراً. وهذا الصراع، واشكاله الادبية، هو موضوع هذه المقالة.

قبل ان نعرض للاعمال الادبية لدى الاديب الذي اخترنا اعماله الكاشفة عن هذا الصراع وجوانبه، فاننا نرى من الضروري تقديم وصف عام لهذه المرحلة الادبية، وما تميزت به من خصائص، ليكون هذا الوصف نوعاً من التنوير والتقديم لاعمال هذا الاديب، وهو دافيد فريشمان.

خصائص الادب في المرحلة التالية لمرحلة الهسكلاه

يقدم البروفيسور مئير واكسمان وصفاً عاماً للخلفية المعيشية والثقافية التي نشأ فيها ادب الاحياء القومي، او ادب ما بعد الهسكلاه كمانفضل ان نسميه، نظراً لعدم تعلقه، ككل، بالفكرة القومية، فيقول: «يتميز الادب العبري في الفترة التي تبدأ بعام ١٨٨٠ بشخصية مركبة ومتنوعة، وهو يمثل العديد من التيارات والاتجاهات. ولا تختلف الاعمال التي تدخل في نطاق الفن القصصي عن الشخصية العامة لهذا الادب. فهي، في الحقيقة، تمثل ادباً اكثر ما يكون تعبيراً عن التنوع، ذلك لأن هذه الاعمال الادبية تمثل فناً خلّاقاً يعد بمثابة وعاء للتعبير عن الروح البشرية ذات الافق الواسع الذي يستوعب تبايناً وتغايراً والواناً تختلف حسب الميل الفردي وشخصية المؤلف.

«ولذلك فانه من الصعب بمكان على مؤرخ الادب، او الناقد، ان يصنف النتاج المتنوع تبعاً لنماذج ومدارس، او ان يقسم الكتاب كأتباع لهذا التيار او ذاك، على الرغم من ان هذا التصنيف يتم، عادة، في الاداب العامة التي تتطور وتنمو تحت ظروف طبيعية. ذلك ان هذا النمط من الانتاج الادبي الذي نتناوله بالبحث، والذي يزيد، من حيث الكم، على ادب فترة الهسكلاه مرات عدة، قد نما في ظل ظروف استثنائية، بل وغير طبيعية. فلم تكن هناك دائرة محددة من القراء التي كان يسعى الكتاب الى اشباع اذواقهم، ولم تكن هناك تقاليد ادبية؛ وذلك لأن هذا الادب كان بدأ يجنح الى الانفصال عن التقاليد الادبية التي شاعت في فترة الهسكلاه ولم تكن هناك منافع للنقد، وذلك لأن النقد الحقيقي لم يكن قد نما بعد. كذلك، لم تكن هناك، بوجه عام، مجموعة من المبادىء او الاهداف التي يمكن ان ترشد الكتّاب او التي يمكن ان يجتهدوا لتحقيقها في قصصهم او رواياتهم. لقد كان هذا الانتاج طرازاً من الادب يجرى خلقه في جو مشحون بالتيارات المختلفة، ولكن دونما جذور في حياة طبيعية راسخة.

«وبالاضافة الى هذا كله، فلقد كان هذا الادب مركباً، نتيجة لحقيقة معينة وهي حقيقة المثقف اليهودي الذي كان، عادة، خاضعاً لتأثير ثقافتين؛ لأنه كان، عادة، يتقن لغات عدة.

ولقد كان الكتّاب، على نحو عام، خاضعين لتأثير الاداب الروسية، والالمانية، وبالتالي كانت كل الاتجاهات التي تظهر في تلك الاداب تنعكس في الفن القصصي العبري. وقد كان من نتيجة كل هذه العوامل توفر المجال امام المؤلف الادبي لاتباع اي من الاتجاهات المتعددة، طبقاً لميله العقلي والروحي، بل لاتباع تيارين متعارضين، طبقاً لعمره، أو نتيجة للتأثيرات الثقافية التي يتعرض لها في مراحل حياته المختلفة»(٤).

واذا كان هذا الوصف العام لادب مرحلة ما بعد الهسكلاه يظهر اختلافه عن ادب الهسكلاه، من تعرضه لتيارات مختلفة ووجود ادبائه في بيئة مختلفة عن تلك البيئة العقلية المحدودة التي كان يعيش فيها ادباء الهسكلاه ويناضلون ضدها في الوقت عينه، فان تحديد خصائص المرحلة الادبية الجديدة يكشف، بوضوح، عن ان أهم خصائصها، وهي خاصة العناية بالفرد اليهودي وصراعاته النفسية الداخلية بين طموحاته الانسانية وكوابته الدينية الموروثة.

يقول واكسمان:

«ان كل ما ذكرناه عن ظروف انتاج هذا الادب يثبت ان تحديد الملامح العامة للفن القصصي لهذه الفترة انما يمثل مهمة في منتهى الصعوبة. ومع هذا، فانه يمكننا ان نحدد، على الاقل، ثلاث خصائص للفن القصصي في هذه المرحلة. وهذه الخصائص هي:

«١ ـ التأكيد على حياة الفرد، او التعبير عن الذات.

«٢ ـ غلبة فن القصة القصيرة.

«٣ ـ غياب العنصر الوعظي، او التعليمي.

«وهذه الخصائص هي التي تمثل العلاقة الفاصلة بين الفن القصصي في هذه المرحلة وبينه في المرحلة السابقة»(٥).

ونظراً لأن اعمال الاديب فريشمان تتركز في فن القصة القصيرة، وتحمل، على نحو دقيق، هذه الخصائص الثلاث التي يصف بها واكسمان ادب المرحلة ككل، فقد يكون من المفيد ان نضيف، هنا، بعض ما يورده واكسمان في تعليله لسيادة هذه الخصائص على ادب المرحلة، بقوله:

«في القصص التي كتبت خلال المرحلة الجديدة يجرى التعبير عن ذاتية الفرد. والابطال الادبيون يمثلون اشخاصاً ذوي شخصيات متميزة وليسوا نماذج يدعو اليها العمل الادبي. فنحن نلمح في ادب هذه المرحلة محاولات لتصوير حياة فرد معين، او حياة مجموعة من الافراد، او فترات من هذه الحياة. حقيقة، ان جميع الكتاب لم ينجحوا في تصوير هذه الحياة، او انهم لم يخلقوا اعمالاً مبدعة، ولكن المحاولة والتأكيد على حياة الفرد كانا، دائماً، موجودين في اعمال المرحلة.

«ولقد كان هذا التركيز على الفرد هو السبب غير المباشر في غلبة القصة القصيرة.

«وعلى عكس ادباء الهسكلاه الذين كانوا يصوغون ابطالهم على هيئة نماذج، والذين كانوا يهتمون باظهار رغبتهم في شحن الحياة اليهودية بالمعارف الدنيوية، وذلك من طريق الاشارة المستمرة، في اعمالهم الادبية، الى عيوب الحياة في الغيتو، فان الكُتّاب المتأخرين جاهدوا في ان يكون عملهم فنياً، وان يعملوا بصيرتهم السيكولوجية وينفذوا بها خلال النفس البشرية.

«ولهذا، فقد فضلوا القصة القصيرة، حيث النسيج الادبي اقصر وانسب لاظهار مواهبهم؛

كذلك، فان الرغبة في تصوير الحياة العقلية لفرد معين على النحو الممكن من الدقة قد ادى الى استبعاد الميل نحو تعليم القارىء دروساً اخلاقية.

«ولم يكن هؤلاء الكتّاب مهتمين بالدخول في صراع مع عيوب الحياة اليهودية، ذلك ان كثيراً من جوانب هذه العيوب كان جرى التعبير عنه في ادب الهسكلاه، فضلاً عن ان كثيراً من هذه الجوانب كان تم استبعاده وازاحته بتطور الحياة ذاتها.

«ومع ذلك، فانه لا ينبغي ان نفترض انه كان هناك رضا تام بالحياة اليهودية والتركيبة المعقدة التي خلفتها الازمات بين كتاب الفن القصصي. على العكس، كان هناك اتجاه ملحوظ نحو التمرد على الحياة اليهودية، وهو اتجاه يبدو اكثر عمقاً لدى هؤلاء الكتاب عما كان عليه عند كتّاب الهسكلاه»(٦).

فريشمان، رسول الفن القصصي الجديد

في اطار الملامح السابقة التي يحددها واكسمان، كسمات اساسية لادب ما بعد مرحلة الهسكلاه، يظهر ادب دافيد فريشمان (١٨٦٠ ـ ١٩٢٢) كأدب طليعي في مجال الالتفات الى ذات الفرد اليهودي وما تمور به من صراعات واشكال للتمزق والمعاناة الانسانية وهي تواصل مسيرتها على طريق التحرر والانعتاق من التركة العقلية والنفسية والمعيشية، التي خلّفتها حياة الغيتو النمطية في وضعها السابق على مرحلة الهسكلاه، والتي ظلت آثارها باقية ومحفورة في النفس اليهودية، عامة، وفي نفوس الاجيال الجديدة، خاصة، على الرغم من منجزات الهسكلاه التي كانت تحققت، حتى ذلك الوقت، في مجال دفع الجماهير اليهودية نحو الحياة الواسعة، ومباهجها، وفلسفاتها، واتجاهاتها السياسية، والفكرية، الخصبة والمتنوعة.

ولقد يتوجب علينا، هنا، ان نثبت ملاحظة حول اقتصارنا، في استقاء الرأي والاستشهاد على كتابات واكسمان. فنحن نفضل الرجوع اليه دون سائر نقاد الادب في مرحلة ما بعد الهسكلاه، نتيجة لتميز كتاباته النقدية بخاصتين: الاولى تتمثل في قدرته على النظرة الشاملة لادب المرحلة الجديدة، وعدم سقوطه في مصيدة التحيز النقدي التي تميز اعمال غيره من النقاد، مثل يوسف كلاوزنر الذي يركز كتاباته على انتقاء الاعمال الادبية التي تحمل الافكار «القومية الجديدة» في الحياة اليهودية؛ والثانية تتمثل في مقدرته على تقديم التقويم الذي نعتبره اكثر التقويمات صحة حول اهمية الذات الانسانية الفردية وصراعاتها دون التعامل معها كمجرد اداة من ادوات العمل الصهيوني العام المندفع صوب غاية عامة دونما التفات كاف لمشاكل الذات الفردية واشكال عنائها. وهو الاتجاه الذي يميز كتابات معظم النقاد الذين اتيح لنا الاطلاع على اعمالهم.

يقول واكسمان في تقديمه لاعمال فريشمان:

«كان دافيد فريشمان اول من عزف اللحن الجديد في الفن القصصي العبري الحديث... لحن جمالي ممزوج بالتأكيد على الجانب السيكولوجي وتحليل الحالة العقلية والعاطفية لابطال قصصه القصيرة.

«ان فريشمان يضع علامة صحيحة في الادب العبري الحديث. ويمكننا القول ان كثيراً من جوانب التحسن والتطور التي طرأت على هذا الادب نحو خطوط اكثر جمالية يمكن ان تُردّ الى اعمال فريشمان وتأثيره في من تلاه من ادباء»(٧).

وفي الحقيقة، فانه من الصعب على اي ناقد ان يخالف واكسمان في تقويمه لاهمية فريشمان

في تاريخ التطور الجمالي للادب العبري الحديث. فلقد كان نشاط فريشمان الادبي متنوعاً، وشاملاً، ولقد كتب الشعر وقدم اعمالاً نقدية لادب الهسكلاه، واعطى القصة القصيرة في العبرية شكلها الجمالي المؤثر، والفعال، في تصوير الشرائح النفسية لابطالها مما كان شائعاً في الادب الروسي، في ذلك الوقت، عند اقطاب القصة القصيرة، من امثال تشيكوف.

ويمكن للقارىء ان يلاحظ في اعمال فريشمان موهبة البصيرة السيكولوجية النفاذة الى اعماق بطله، والتي يلازمها قدر كبير من دقة الملاحظة ورصد خلجات الفرد واشكال معاناته.

ولعل احد الجوانب الجوهرية الذي ينبغي الاشارة اليه، حول دور فريشمان في تاريخ الادب العبري، هو ذلك الجانب الخاص بتوقيت بداية نشاطه الادبي. فلقد ظهر فريشمان في وقت لم يكن اثر الرؤية الوعظية التي ميزت ادب الهسكلاه قد شحب في الادب العبري.

لقد جاء فريشمان كرسول وداعية لنمط جديد من الفن القصصي يحتل الفرد فيه الموقع المركزي، ويلعب فيه الكاتب دور المراقب اكثر من دور المشارك الذي كان يميز ادباء الهسكلاه الوعظيين، والذي ميز، بعد ذلك، ادباء الحركة القومية الذين استخدموا، كذلك، النبرة الوعظية عينها في صياغة اعمالهم الفنية.

ولهذا آثرنا ان نطلق على فريشمان صفة الرسول الداعي الى نمط مغاير لما هو سائد في بيئته من طرز ادبية، وهو نمط الفن القصصي الذي تحتل فيه الحياة الداخلية للابطال، رجالاً ونساء، موقعاً اكثر اهمية عن علاقاتهم الخارجية وبيئتهم الظاهرة.

ومما لاشك فيه ان نشأة فريشمان وطبيعة ثقافته كانت ذات اثر حاسم في بلورة اتجاهه الادبي هذا. فلقد كان واحداً من الكتاب القلائل الذين لم يمروا بمرحلة التعليم الديني اليهودي في اليشيفاه. فقد كان والده من المستنيرين الذين يفضلون تنشئة ابنائهم تنشئة عصرية؛ وكذلك، فان نشأته في مدينة صناعية كبيرة، وهي مدينة لودز، قد طبعت آثارها في عقليته.

لقد نشأ فريشمان بين طبقة التجار اليهود في هذه المدينة. وهي الطبقة التي تنتمي اليها اسرته والتي كانت تحررت، بالفعل، من السكنى ضمن اسوار الغيتو الداخلية والخارجية. ولقد تلقى فريشمان في صباه تعليماً خاصاً في اللغات الاوروبية واتقن الروسية والالمانية. ومع ذلك، فانه لم يفتقر الى التعليم اليهودي، حيث كان يتلقى، بشكل غير منتظم، دروس العهد القديم ودروساً في التلمود، على يد معلم خاص. ولقد انجذبت روحه الشاعرة الى لغة العهد القديم واستطاع، من خلال ثقافته الحديثة، ان يطور تلك اللغة القديمة وان يطوعها للتعبير عن متطلبات الحياة العصرية.

وهكذا دخل فريشمان الى مجال الانتاج الادبي مزوداً بالمعارف الحديثة ومحيطاً باتجاهات الاداب الكلاسيكية والمعاصرة، من ناحية، ومرتبطاً بشاعرية العبرية القديمة وما تحمله من تعاليم واخلاقيات وشرائع، من ناحية اخرى.

تركز انتاج فريشمان، على نحو رئيس، في فن القصة القصيرة. وتتميز قصصه بالحجم المحدود، فأطولها لا يزيد على خمس وثلاثين صفحة من القطع الصغير. وهي، في معظمها، تمثل ما يمكن ان نسميه «اسكتشات» تدور حول حادثة واحدة، او حول لحظات معينة، من حياة البطل. وفي هذه الاسكتشات يصف فريشمان ويحلل اللحظات التي يختارها من حياة ابطاله تحت ضوء وهاج ينير ادق الاعتلاجات والتجاويف في نفوس ابطاله.

وفي معظم الحالات، كانت الشرائح النفسية، او الزمنية، التي يختارها موضوعاً لاحد اسكتشاته، تتعلق بالصراع الدائر في نفس البطل بين العواطف الجياشة والرغبات المتدافعة في مباهج الحياة وآفاقها الواسعة، من ناحية، وبين التقاليد وميول التدين والارتباط بالعادات الاجتماعية، من ناحية اخرى.

ويشعر قارىء قصص فريشمان انه لم يكن يعاني في اختيار ابطاله. فالايحاء بواقعية الحدث الذي يحلله فريشمان يكون، عادة، من الوضوح بحيث يدرك القارىء انه يقرأ عن اشخاص طبيعيين يعانون المأساة الخالدة في حياة اليهود، منذ بدأ صراعهم مع نصوص الشريعة الموسوية التي حاولت فصلهم عن حياة البشر المحيطين بهم والامتناع عن التزاوج معهم او التأثر بثقافاتهم ودياناتهم وعاداتهم المعيشية.

ويمكننا ان نميز، في اعماله الكاملة التي تضم اشعاره وترجماته من الاداب الاوروبية بالاضافة الى قصصه القصيرة، بين مجموعتين رئيستين من اسكتشاته، من حيث الدافع. في المجموعة الاولى، يبدو الدافع الذي يحرك خطوط الصراع المأساوي لدى ابطالها كامناً في خيبة الامل النفسية والقيمية التي يعانيها الآباء اليهود في الغيتو، نتيجة لارتداد اطفالهم وابنائهم عن النسق الديني والاجتماعي الذي ينشأون عليه هناك؛ ونتيجة لاستسلامهم لجاذبية اغراء العالم الواسع خلف الاسوار فيندفعون الى احضانه يحاولون اشباع اشواقهم الى الحياة المليئة بالمتعة والمباهج والاضواء.

ومن هذه المجموعة نختار ثلاثة من الاسكتشات او القصص لنتبين من خلال مضامينها طبيعة هذا الصراع المأساوي بين احلام الصغار وموروثاتهم الدينية التي يرمز اليها اباؤهم وامهاتهم. وهذه القصص هي: «في يوم عيد الغفران»، و «صلاة الموتى»، و «تلاوة عيد شفوعوت». اما المجموعة الثانية، فيبدو الدافع المحرك لنوع الصراع فيها كامناً في الموروث الديني والاجتماعي القادر على شل النفس البشرية واصابة رغباتها وشهواتها بالاحباط او تحويلها الى مجلبة للندم وتدمير الذات، اذا ما فرضت نفسها وخرجت الى مجال التحقيق. ومن هذه المجموعة نختار ثلاثاً من القصص لتمثيل المجموعة وطبيعة ما تقدمه من اشكال للصراع. وهذه القصص هي: «الرجل وغليونه»، و «صندوق الحاخام مئير، صاحب المعجزات»، و «حكم الشرع»[٨].

المجموعة الاولى

«في يوم عيد الغفران»: تدور الحبكة في القصة الاولى حول حادثة مأساوية في حياة ارملة يهودية اسمها ساره تعيش في الغيتو وتتوافق مع قوانينه وتعاليم الحياة الدينية فيه، وتفرغ حياتها لتربية ابنتها الوحيدة؛ غير ان الابنة تجتذبها اضواء الحياة الواسعة وتدفعها موهبتها الصوتية الى هجر الغيتو والالتحاق بفرقة غنائية شهيرة. وبعد مرور وقت طويل على هروب الفتاة، يتصادف ان تشاهدها الام في احدى ليالي عيد الغفران وهي تؤدي غناءها باعتبارها مطربة شهيرة. ولم يكن امام الام الارملة من اختيار. فلقد غلبها موروثها الديني، وانقضت على ابنتها، التي انتهكت قوانين الديانة اليهودية بالغناء في ليلة عيد الغفران، لتقتلها بسكين. وتقدم الام الى المحاكمة ويصدر الحكم ببراءتها تقديراً لدافعها الديني في قتل ابنتها. غير ان الام التي تنجو من العقاب الخارجي تسقط في دوامة عقاب الذات، فتصاب بالخبل وتهيم على وجهها في الطرقات بلا هدف.

تبدأ النقطة الاولى في القصة بوصف المسرح المكاني للحدث على نحو موجز. فالام والابنة

تعيشان في مدينة جرادو التي يقسمها نهر وارسو الى قسمين، يمثل كل منهما عالما مختلفاً عن الآخر. جرادو القديمة، حيث تعيش البطلتان، تمثل الغيتو المعزول الذي تنساب تيارات الحياة فيه بطيئة وكئيبة وخالية من المتع والطموح والمباهج؛ وجرادو الجديدة مقر سكن النبلاء البولنديين، حيث تتميز الحياة بايقاع يردد اصداء الاغاني والموسيقى والمباهج العصرية.

وتتضح من هذا التقسيم الجغرافي للمدينة رؤية فريشمان للعالم اليهودي المجاور للعالم الواسع. عالمان متجاوران ولكنهما منفصلان. وعبور النهر صوب العالم الواسع يعني، بالنسبة الى العابر، الانفصال التام عن عالمه القديم؛ وفوق ذلك، فانه يعني انه قد ارتكب الخطيئة الكبرى التي يستحق عليها فقد حياته.

وما يحدث لاستير الصغيرة في القصة يبدو وكأنه حدث متكرر في حياة فتيات الغيتو وصبيانه. ذلك ان الفتاة تعبر القنطرة الفاصلة الى المدينة الجديدة في احد الايام، لتبيع بعض السلع التي تصنعها أمها في فندق موسى حيث كان النبلاء البولنديون يتجمعون للشرب. وهناك ينفتح لها عالم جديد. عالم من الغناء والموسيقى. وبالتدريج، راحت الفتاة، وهي التي تضم بين جوانحها موهبة غنائية وموسيقية، تنجذب الى الحياة الجديدة، حتى جاء يوم اختفت فيه من منزل امها، اختفاء بلا عودة. وامضت الام اياماً عديدة تبحث عن ابنتها، حتى فقدت الامل في العثور عليها واستسلمت لاحزانها.

اما الفتاة، فقد التحقت بدير الراهبات المسيحيات الذي قادها الى مدرسة للموسيقى. ومن هناك صعدت الى خشبة المسرح، حيث سحرت عشاق غنائها من البولنديين.

ومضت سنوات، تشاغلت الفتاة خلالها بالغناء والاعجاب عن حنينها لامها وعالمها القديم. حتى يجيء اليوم الذي ترى فيه الام ابنتها تغني، منتهكة حرمة اقدس ايام العالم، ويغلب على الام تدينها وتمر بها لحظة احتضان عميق لمسؤوليتها كيهودية تقية تكتنفها نوبة سخط هائلة على ابنتها التي تسعد البولنديين بغنائها، وهم الذين قتل احدهم اباها من قبل. وفي لحظة انتصار الموروث الديني، تستل الام سكيناً وتذبح ابنتها لتنقضي اللحظة كلمح البصر وتأتي اللحظة التالية المشحونة بعواطف الامومة التي تزلزل نفس الأم وتحملها الى عالم الخبل وفقد العقل، لتمثل المأساة الناجمة عن صراع النفس اليهودية بين موروثاتها الجامدة وعواطفها الطبيعية واضحة تجاه القارىء.

«صلاة الموتى»: تقدم القضية الثانية نفس خطوط الصراع في القصة السابقة، من خلال تفاصيل مختلفة. فهي قصة فتاة يهودية اخرى تهجر الغيتو تاركة اباها الارمل وهاربة الى العالم الواسع لتتزوج «كونت» يملك المدينة التي تقيم فيها وانعقد بينه وبينها رباط المحبة خلال زياراته لابيها المرابي ليقترض منه ما يلزمه من مال.

ويبدو ان شخصية الارملة والارمل في القصة السابقة وقصتنا هذه ترمز عند فريشمان الى شيء ما؛ عله يكون التشديد على معنى العزلة والكآبة التي يعاني منها ساكن الغيتو اليهودي المتزوج من شرائعه وحدها، بعيداً من كل المباهج.

تهجر الفتاة الغيتو، اذاً، ليس سعياً وراء الموسيقى والغناء ولكن سعياً وراء جوهر الحياة الانسانية، وهو العشق والمحبة. ورغم اعزاز الاب لابنته واستعداده للتضحية بكل ذهبه وماله من اجل سعادتها، الا ان تدينه يغلب عليه عندما تعود اليه طالبة الصفح ومباركته لزواجها. يطرد الاب ابنته الوحيدة العزيزة ايثاراً للشرائع وقوانينها الصارمة التي تحرم الزواج المختلط. ولكي يدفن

الاب احزانه، التي تفجرت في نفسه بعد طرد ابنته، يهرع الى حجرة صلاته ليصلي عليها صلاة الميت ليوهم نفسه ان فتاته لم تخن شريعته وانها قد انتقلت الى عالم الموتى. وبالطبع، فان هذا الطقس الوهمي لم يقف على حنين الاب الى فتاته. فبعد ان تعود الفتاة من مرحلة طويلة الى قصر زوجها في مسقط رأسها، يسعى الاب اليها وقلبه مشتعل بالشوق والحنين الذي هزم صرامة الشريعة في رأسه. غير ان الابنة هي التي تطرده هذه المرة، ليعود الى بيته في الغيتو مهموماً كسير النفس لايام قليلة تفيض بعدها روحه كمخرج وحيد لعذابه ومعاناته التي ولدها انقياده للحظة معينة لتعاليم الشريعة الصارمة، وهو الأمر عينه الذي يحدث للام الارملة في القصة السابقة.

«تلاوة عيد شفوعوت»: واذا كان الخبل، او الموت، هما المخرج بالنسبة الى الام والأب في القصتين السابقتين، فان القصة الثالثة تقدم مخرجاً ثالثاً يبدو، هو الاخر، طبيعياً ومتفقاً مع شخصية البطل ومكوناته الدينية، وهو مخرج اجترار المأساة وربطها بالتلاوات المقدسة، وكأن احداث المأساة التي تقع للاب في القصة الثالثة، عندما يهجر ابناؤه جميعاً حياتهم في الغيتو احداث مقدرة سلفاً، ومسجلة مقدماً، قبل وقوعها في الكتب الشرعية.

في هذه التلاوات يجد الاب عزاءه وسلواه. ولكن العزاء والسلوى، هنا، ليسا حلاً حقيقياً للصراع، بل هما مجرد مخرج لاحزان الرجل، ووسادة تستقبل دموعه.

والقصة بهذا التركيب تتطابق، تماماً، مع عنوانها «تلاوة عيد شفوعوت». ومن خلال هذا الشكل الفني، يعرض فريشمان تفاصيل الحدث وشكل المأساة التي يعيشها الأب. ففي الليلة الاولى من ليالي عيد شفوعوت يجلس الاب اليهودي الارثوذكسي ليتلو التلاوات المقدسة المقررة في كتب الصلوات لهذه الليلة من العيد لتستدعي في ذاكرته شريط المأساة التي مرت به. يبدأ الاب بتلاوة من سفر التكوين: «وقلنا لسيدنا ان لنا اباً هرماً وطفلاً صغيراً ولد له في سن متأخرة ومات وبقي هو وحده لابيه وامه وابوه يحبانه». ويتذكر الاب ابنه الاصغر الذي كان آخر من يهجر البيت، كما فعل اخوته من قبل. وتتجمع في نفس الرجل مشاعر الحزن لفقد ابنه الاصغر الذي هجر دينه والتحق بمعابد اخرى غريبة، تاركاً لابيه مشاعر الفراغ والحسرة لفقده. ويعود الرجل الى التلاوة: «ليوقر كل منكم اباه وامه ولتحفظوا شريعة السبت وتصونوها» (لاويين، ١٩ ـ ٣). وتستدعي هذه الكلمات ذكريات حزينة في نفس الرجل. فلقد كان اولاده الكبار يتمتعون بقسط ضئيل من الاحترام له ولمعتقداته، فهجروا بيته ورحلوا الى المدينة الواسعة، وهناك اعتادوا على انتهاك شريعة السبت. ثم تبعهم اخوهم الاصغر لتقل خطاباته لابيه يوماً بعد يوم. ويتذكر الاب يوماً كان يتفرج خلاله على عملية شنق بعض الثوار البولنديين ليكتشف ان آخر الصاعدين الى منصة الشنق هو ابنه الاصغر. ويسقط هو وزوجته الواقفة الى جواره على الارض في حالة اغماء، يفيق هو منها، غير ان زوجته لا تفيق الى الابد. ويعود الرجل الى التلاوة: «وقالت راعوت حيثما تذهبين سأذهب وحيثما تسكنين سأسكن لا يفرقني عنك سوى الموت» (راعوت، ١ ـ ١٦، ١٧). ويعود الرجل الى ذكرياته. فلقد كانت لديه هو الآخر ابنة تربت على تقديسه ومحبته، ولكنها لم تكن محصنة ضد سهام الحب، وكان حبيبها غير يهودي. انها لم تعبر الخط الفاصل بين الغيتو وبين الحياة الواسعة، ولكنها فضلت ان تموت مع حبيبها غرقاً، حتى لا تنتهك الشريعة وحتى لا تفقد حبيبها.

ويطلع الفجر وينتهي موعد التلاوة ويستقبل الغيتو صباح العيد بجو من الاحتفال الديني ويُنحّي الرجل احزانه جانباً ويبسط تجاعيد الحزن المرتسمة على وجهه طول الليل. فهذا صباح الرب قد جاء، والحزن فيه ممنوع بأمر الشريعة. ولا يكون المعنى الذي يتلقاه القارىء من هذه النهاية للقصة

ان احزان الرجل قد انزاحت عن نفسه، او ان الطمأنينة قد حلت في نفسه بشكل نهائي، لكن المعنى الذي نتلقاه هو ان الرجل كان عليه ان يجمد عواطفه صباح يوم العيد، مراعاة لاحكام الشريعة، لتتجدد مأساته الداخلية في نفسه مع حلول الليل وبدء التلاوة من جديد.

المجموعة الثانية

واذا كانت القصص الثلاث التي تمثل المجموعة الاولى تكشف، في وضوح، عن ذلك الصراع المدمر لنفوس الآباء والامهات، نتيجة لجسارة ابنائهم وبناتهم على اقتحام اسوار الغيتو والنفاذ الى خارج حدوده الجغرافية، والعقلية؛ فان المجموعة الثانية التي نعرض بعض قصصها في الحيز التالي تمثل ذلك الصراع الذي ينشأ داخل الفرد بين رغباته وشهواته الطبيعية، من ناحية، وبين مكوناته العقائدية الموروثة، من ناحية اخرى.

«الرجل وغليونه»: تدور هذه القصة حول صراع يستولي على حاخام فاضل اشتهر في الغيتو بتقواه بين سائر زملائه من الحاخامات. كان الرجل يحب التدخين. وكانت امتع واخصب لحظات تفكيره تصفو له وهو يدخن غليونه. غير ان الرجل كان يكف نفسه عن هذه المتعة في الاوقات المقدسة.

في احد ايام السبت، تتسلط على الرجل شهوته الى التدخين، ويستجيب، بعد مكابدة ومقاومة تجاه الشهوة الجارفة، فيشعل غليونه ويبدأ في التدخين. غير انه، بعد بضع انفاس من الدخان، يتسلط عليه الندم لمخالفة الشريعة، فيسقط في نوبة من البكاء المرير، ويعلن اعتكافه والتزامه الصوم لفترة طويلة، تكفيراً عن ذنبه. وبعد فترة الندم، يعود الرجل، مرة تلو المرة، الى زلّة التدخين في الايام المقدسة حتى يشيع امره بين سكان الغيتو، فيجمعوا على نبذه، ثم طرده من حياتهم ومن حيهم.

وكانت لحظة الطرد هي لحظة العتق للرجل من معتقداته الجامدة. ولم يكن انعتاق الرجل معقولاً ولا وسطياً، بل كان في الاتجاه المناقض تماماً. فلقد تحول الى الهرطقة والفلسفات الالحادية، ويتوج تمرده بارسال ابنه الى المدارس العلمانية ليعتقه، هو الآخر، من الغيتو ومعتقداته.

«صندوق الحاخام مئير، صاحب المعجزات»: تصور هذه القصة الشكل السابق ذاته من الصراع، ولكن من خلال اختبارات اشد تصارعاً وتمزيقاً لنفس البطلة. فالصراع هنا بين التقوى ونوازعها وبين الجوع وقرصه وآلامه. فالبطلة ارملة ضعيفة يتضاءل مصدر دخلها يوماً بعد يوم حتى يتلاشى، وتبدأ في معاناة الجوع وآلامه، قبل ان يتصدق عليها احد المحسنين بما يسد جوعها.

وفي احدى نوبات الجوع، الذي تمتد آلامه اياماً، اعجزت المرأة عن مقاومة فكرة لاحت لها لتحل مشكلة جوعها. فقد فكرت في كسر صندوق النذور الخاص بالحاخام مئير، صانع المعجزات، لتسرق منه بضعة بنسات محدودة تكفي لشراء رغيف من الخبز يقيها اوجاع الجوع.

بعد مقاومة طويلة، تنهار في المرأة تقواها الموروثة، فتقدم على كسر الصندوق وتأخذ ما تحتاجه لشراء الرغيف. وبعد ان تشتري رغيفها وتخلو اليه، تعود التقوى والتعاليم الدينية الى موقع السيطرة في نفسها، وتتعرض نفسها لاعصار هائل من الندم والاحساس بالخزي، كلما نظرت الى الرغيف. ولم يكن هناك من مخرج من هذا الصراع المضى سوى ان تسقط المرأة مغشياً عليها دون ان تتذوق طعم الرغيف الذي اشترته بالبنسات المسروقة.

«حكم الشرع»: تقدم هذه القصة، الاخيرة، التي نعرض لها خطوط الصراع السابق ذاته

بين عواطف الانسان ونوازعه الطبيعية وبين احكام الشريعة الصارمة ونفوذها المفروض على الفرد من الداخل والخارج. ويقدم الصراع من خلال موضوع أو تجربة انسانية مرهفة وحساسة. فالقصة تصور آلام رجل عاش مع زوجته في اعزاز وتحاب وحرص لمدة عشر سنوات. سنوات مليئة بالامان والطمأنينة النابعة من علاقة الزواج الخصبة والمستقرة. غير ان حكم الشرع ينقض من خارج الزوجين شرساً وحازماً في هجمته. فالقاعدة الشرعية تلزم الزوج بتطليق زوجته، ما لم تلد له اطفالاً خلال عشر سنوات من الزواج. وسيف الشريعة، هنا، يرفعه المجتمع ووالد الزوج في ضراوة واصرار ووعيد حتى يتسلل النصل الى احشاء الزوج ويفرض نفسه على ارادة الرجل. والرجل ما يزال يحب زوجته ويكاد يوقن ان سعادته معلقة باستمرار حياته معها، ولكن حكم الشرع ينفذ. ويطلق الرجل زوجته، ويطلق معها سعادته وسعادتها، ولا يبقى له من مخرج نفسي سوى ان يردد، بلا وعي، بين الفترة والاخرى، عبارة لا تعزيه في شيء: «لقد كان هذا حكم الشرع».

والقصة، في نسيجها المشدود، والموجز، والمحكم، تنقل الى القارىء رسالة السخط على نصوص الشريعة اليهودية الجامدة التي تعاند الانسان وسعادته، وتحيل ذاته الى انقاض وشظايا متضاربة.

واذا كان لا بد من خاتمة ننهي بها هذه المقالة، التي حاولنا فيها القاء بعض الضوء على اشكال الصراع الذي كانت تعانيه النفس اليهودية بين ميول العزلة في اطار الشريعة وسلطانها وبين رغبات الانفتاح على عوالم الخبرة الانسانية الواسعة والمتدفقة بالاختيار الحر ومعايشة مباهج الحياة وافكارها المتنوعة، فاننا لا نجد خيراً من الخاتمة التي نشير بها الى ذلك التميز في الرؤية، وفي اسلوب المعالجة الفني الذي تتسم به اعمال فريشمان القصصية.

فلقد كان ادباء الهسكلاه، من قبل، يتخذون من مثل هذه الاحداث في الغيتو مناسبات لانشاء اعمالهم الادبية الوعظية التي يدعون فيها الى انعتاق اليهودي من القوقعة المفروضة عليه، والتي يحملون فيها، حملاً مباشراً، على جمود الشريعة وصرامتها التي لا ترحم.

اما عند فريشمان، فالتجربة الانسانية تقدم الينا بعناصر الصراع مكتملة ويترك لنا الاديب، مع ذورة كل مأساة او نهاية كل قصة، السؤال مفتوحاً لنجيب نحن عليه. والسؤال هو: لماذا يستسلم اليهودي لشريعة احكامها ضارية تنكّل بانسانيته وتدفعه الى التنكيل بالآخرين ؟ هل يخشى كُهّانَها، ام انه يستسلم تحت تصورات القداسة والتميز الذي تضفيه هذه الشريعة على أصحابها ؟

---

(١) يهودا ليف غوردون، **اشعار بالعبرية**، القدس: دار شوكن، ١٩٧٣.

(٢) Ribalow, M.; *The Flowering of Modern Hebrew Literature*, 1959, pp. 25 - 27.

(٣) تعبير «القومية اليهودية» من المصطلحات الشائعة في المصادر الصهيونية للاشارة الى الايديولوجية الصهيونية. وهو يرد، هنا، بين مزدوجين لتسجيل تحفظنا التاريخي عليه.

(٤) Waxman, M.; *A History of Jewish Literature*, Vol. 4, New York: 1960, p. 31.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٣٣.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٣٨.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٤٧.

(٨) دافيد فريشمان، **اعمال بالعبرية**، تل ـ ابيب: دار يحداف، ١٩٧٤.

بعد ٢٠ عاماً على الاحتلال
ملامح الصراع المقبل

عشرون سنة مرت على احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، ومن غير المتوقع ان ينتهي هذا الاحتلال، أو يزول، في غضون سنوات قليلة، او حتى في المدى المنظور.

ولقد افرزت السنوات الماضية معطيات كثيرة، سوف تترك آثارها في الاحتلال، وتحدد شكل الصراع في المناطق المحتلة، ومستقبله فيها.

ففي الوقت الذي تواجه منظمة التحرير الفلسطينية صعوبات كثيرة ناجمة عن تطورات راهنة، محلية واقليمية ودولية، تعترض طريق تحقيق برنامجها الوطني، تواجه دولة الاحتلال مأزقاً، لا يقل تعقيداً، بدأ يطرح خيارات صعبة قد تضطر اسرائيل، مستقبلاً، الى المفاضلة فيما بينها، وهي خيارات، من وجهة نظر اطراف اسرائيلية، أحلاها مرّ. فقد بدأت المسألة الديمغرافية، ونداءات ضم المناطق المحتلة، أو الانسحاب منها، تشغل حيزاً هاماً في اهتمام قطاع معين من الرأي العام في اسرائيل، في الوقت الذي تشهد المناطق المحتلة توتراً بلغ ذروته في الشهور الثمانية الماضية، يعكس مدى التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنقابية التي وقعت خلال العقدين الماضيين من عمر الاحتلال؛ ويعكس، كذلك، تطور الوعي السياسي والوطني الذي سهل لسكان المناطق المحتلة تطوير نضالاتهم، وهيأ المعطيات الكافية لبلورة سمات ومقومات شخصية وطنية فلسطينية متمايزة فيها. وحمل ذلك كله عدداً كبيراً من المفكرين والسياسيين ورجال الاعلام الاسرائيليين وغيرهم على التفكير، جدياً، وبصوت عالٍ، في جدوى استمرار الاحتلال، ومخاطره على مستقبل الدولة المحتلة نفسها. ولهذا، وبسببه ايضاً، اندفعت قوى سياسية واجتماعية اسرائيلية كثيرة معلنة معارضتها للاحتلال، داعية الى التخلص من «البلاء المقبل». فهل بدأت مرحلة العد العكسي للاحتلال، ومتى تتضح نهاياته ؟

في هذا التقرير، نحاول عرض بعض أهم التطورات التي شهدتها المناطق المحتلة خلال العقدين الماضيين، على صعيد الاستيطان اليهودي، وتطور الوعي القومي لسكان هذه المناطق، والمتغيرات على الاصعدة، الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، وخيارات اسرائيل الراهنة، والموقف من مستقبل المناطق المحتلة. وهي تطورات ومتغيرات تعطي، في مجملها، بعض ملامح المستقبل في هذه المناطق.

الخطر الكبير

أدت السياسة الاستيطانية، التي سارت عليها ودعمتها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، في السنوات التي تلت احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، الى بروز معطيات جديدة في هذه المناطق، أثّرت في الاوضاع الديمغرافية فيها، وغيّرت من طابعها القديم. وترتب على ذلك، ازدياد حدة التوتر في المناطق المحتلة بين مواطني هذه المناطق، والمستوطنين فيها. وتجسّد هذا التوتر في الصدامات المتبادلة بين الجانبين، والتي أطلق عليها مراقبون اسرائيليون «حرباً أهلية بين قوميتين متصارعتين».

ان من ينظر الى الضفة الغربية وقطاع غزة، اليوم، يصيبه الارتباك، نظراً لما يجده من متغيرات كبيرة احدثها المشروع الاستيطاني اليهودي (**العودة** ، القدس، العدد ١١٧، ٧ أيار ـ مايو ١٩٨٧). فمن وضع خلت فيه الضفة والقطاع من أي وجود يهودي، قبل عشرين سنة، بات يستوطنها اليوم حوالى ٦٠ ألفاً، بالاضافة الى التوطين اليهودي المكثف داخل تخوم القدس «الموحدة» (**نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** ، آذار ـ

مارس ١٩٨٧؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٣/٢/٢٠). ويعيش هؤلاء في مستوطنات بنيت على أراض تمت مصادرتها، وتبلغ مساحتها ٢٩٠٠ كيلومتر مربع، في الضفة الغربية، تشكل ٥٢ بالمئة من أراضيها، و ١٢٠ كيلومتراً مربعاً في قطاع غزة، تشكل ٣٢ بالمئة من مجموع اراضيه (**المرصاد**، تل ـ ابيب، ١٩٨٣/٦/١٠).

ووفق الخارطة الاستيطانية، قسمّت الضفة والقطاع، ادارياً، الى عدد من الالوية. واقيمت ستة مجالس اقليمية هي: مجلس شومرون، ومقره مستوطنة ايلون موريه، القريبة من نابلس؛ ومجلس بنيامين، ومقره مستوطنة بساغوت، التي اقيمت في مدينة البيرة؛ ومجلس عتسيون، ومقره في الون شفوت، الواقعة في منطقة كفر عصيون؛ ومجلس هار حبرون (جبل الخليل)، ومقره في مستوطنة عتنئيل؛ ومجلس حوف غزة (شاطىء غزة)، ومقره في مستوطنة نفيه ديكاليم؛ ومجلس بكعات هايرون (غور الاردن). واقيمت مجالس محلية في عدد من المستوطنات اليهودية، وهي: الكنه، واريئيل، والفيه منشه، وعمانوئيل، ومعاليه افرايم، وغفعات زئيف، ومعاليه ادوميم، وأفرات، وكريات أربع. الى ذلك، اقيم مجلس عام لجميع المستوطنات في الضفة والقطاع، اتخذ من مستوطنة عوفره مركزاً له. ومن نشاطات هذا المركز: القيام بجهود على الساحة البرلمانية الاسرائيلية، بهدف تجنيد برلمانيين للدفاع عن مصالح المستوطنين. وقد نجح هذا المجلس في اقامة لوبي استيطاني، داخل الكنيست الاسرائيلي، يضم ٤٣ من اعضائه، ينتمون الى احزاب مختلفة. وكذلك يبذل المجلس جهوداً كبيرة لتشجيع اليهود على الانتقال والسكن في مستوطنات الضفة والقطاع. ويأمل القائمون على المجلس في ان يصل عدد المستوطنين، في مناطق الضفة والقطاع، الى مئة الف مستوطن يقيمون في ١٣٧ مستوطنة (**العودة**، العدد ١١٧، ١٩٨٧/٥/٧). وينقسم سكان المستوطنات الحالية، اليهود، في الضفة الغربية، بالتساوي تقريباً، بين علمانيين ومتدينين. فمن بين ٨٧ مستوطنة مقامة حالياً في الضفة الغربية (عدا مستوطنات غور الاردن) هناك ٥١ مستوطنة يقطنها متدينون و ٢٩ أخرى يقطنها يهود علمانيون، وسبع مستوطنات مختلطة (**الملف**، نيقوسيا، المجلد الثاني، العدد ٩، كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٨٧؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٥/١١/١١). وتسبب هذا التواجد، منذ بداياته الاولى، في عدد لا يحصى من الصدامات التي وقعت بين المستوطنين اليهود والمواطنين العرب، والتي عنفت، بدرجة خطيرة، في الشهور القليلة الماضية.

فمنذ سنوات طويلة، والمستوطنون يعيثون فساداً في المناطق المحتلة. ويقومون باعتداءات ارهابية ذات طابع منظم، من خلال حركة «غوش إيمونيم»، التي تشكل مظلة سياسية و «قانونية» لمجموعة من المنظمات الارهابية، السرية والعلنية، كحركة «كاخ» و «إرهاب ضد ارهاب» (تي.ان.تي) و «الجيش الاسرائيلي الخاص»، الذي قام بمهمات خاصة، كمحاولة اغتيال رؤساء المجالس البلدية العربية في العام ١٩٨٠، وحرق واتلاف ٧٥٠ محلاً تجارياً في مدينة الخليل، وتعذيب وقتل المواطنين العرب، والتصدي للتظاهرات الشعبية، ومحاولات نسف المسجد الأقصى؛ اضافة الى منظمة أغروف ماغين (قبضة الدفاع)، وميليشيات طلبة المدارس الدينية، وغيرها*.

الى ذلك، يتمتع المستوطنون بطاقة عسكرية، تتشكل من الجنود والمتعاطفين معهم (في المستوطنات وخارجها) ومن الاسلحة والمعدات الوفيرة التي بحوزتهم، والتي تعلم بها اوساط الجيش الاسرائيلي. ويقول ضباط في الجيش الاسرائيلي «ان الجيش يعرف، في أحسن الاحوال [بـ] ٨٠ بالمئة من السلاح [الذي بحوزة المستوطنين]؛ وباصحابه [كذلك]. وهناك أسلحة أعطيت للمستوطنين من قبل مؤسسة الدفاع الاقليمي؛ [وأخرى] وصلت الى أيديهم، بواسطة وحدات الاحتياط؛ كما تم شراء بعضها الآخر والحصول عليه بأموال خاصة» (**الملف**، العدد ٩، كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٨٥؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٥/١١/١٥).

ويساهم المستوطنين هؤلاء، بشكل كبير، في العمليات القمعية التي يقوم بها الجيش الاسرائيلي، ان في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو في مناطق الخليل التي يقطنها العرب. ولا يكتفي المستوطنون بذلك، بل قد يعمدون الى فرض قوانينهم الخاصة، ويشتقون مهمات أمنية خاصة بهم، بهدف التنكيل بالمواطنين العرب، خصوصاً في

*راجع د. وليد مصطفى، «الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الاحتلال الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٦٢ ـ ١٦٣، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٦، ص ٢٩.

المدن المجاورة، والاماكن القريبة من المستوطنات؛ وبمعنى آخر، يتولون «زمام القانون بأيديهم»، كما تقول مصادر اسرائيلية. وهناك أمثلة عديدة على هذه الممارسات، ابرزتها تجربة السنوات العشرين الماضية. من ذلك، على سبيل المثال، ما وقع في «يوم الارض» في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧٦، «حين ' عصت ' مجموعة من المستوطنين يقودها [الحاخام] موشي ليفنغر اوامر ' جيش الدفاع الاسرائيلي ' ، واخذت تطلق النار باتجاه البيوت العربية، واخترق عناصرها صفوف الجيش واعتقلوا بعض العرب من سكان الجليل، واصطدموا مع جنود الجيش مرات عدة» (**جيروزاليم بوست** ، ١٢/٦/١٩٨٧). ومنها، أيضاً، ما وقع مؤخراً، ولم تنته ذيوله، بعد، عندما «وصلت مجموعة من اليهود، غالبيتهم من مستوطني كريات أربع، الى مخيم الدهيشة [في ٦/٦/١٩٨٧] للتحرش بسكانه. وقد مارسوا أعمال عنف يصعب وصفها بالكلمات، واطلقوا النار، مباشرة، باتجاه المخيم، وحطموا زجاج المنازل، وكسروا نوافذ السيارات وحاولوا اشعال النار فيها»، كما اعترف بذلك قائد المنطقة الوسطى في الجيش الاسرائيلي الميجور جنرال عميرام متسنياع (**البيادر السياسي** ، القدس، ١٣/٦/١٩٨٧). وهناك حقيقة أخرى، جديرة بالاهتمام ولها دلالات وتعبيرات كثيرة، وهي ان رجال «الدفاع الاقليمي، وهم من السكان المحليين، يسهمون، من خلال خدمتهم في قوات الاحتياط في الجيش الاسرائيلي، في الاعمال القمعية التي يقوم بها هذا الجيش في المناطق المحتلة، وذلك من خلال عملهم مرافقين مسلحين خلال العمليات التي يقوم بها الجيش لاعتقال مواطنين عرباً؛ كما يخدم بعض قادتهم، كضباط، وكقادة، في الدفاع الاقليمي، من بينهم، قادة ورجال دين مثل الحاخام ليفنغر، ممن يقدمون مقترحات عملياتية الى الجيش الاسرائيلي، مثل نسف منازل مواطنين عرب أو طردهم، وغير ذلك» (**الملف** ، العدد ٩، كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٨٥؛ نقلاً عن **هآرتس** ، ١٥/١١/١٩٨٥).

«انقلاب» شامل

في موازاة هذا التطور، ذي الابعاد السلبية الخطيرة على مستقبل المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، برزت تطورات أخرى على درجة كبيرة من الاهمية؛ اذ شهدت العشرون سنة الماضية من الاحتلال تفتت أسس المجتمع الفلسطيني القديم، وظهور قيم جديدة فيه، وشكلاً فريداً من الوعي والنضوج السياسيين، اللذين جاءا نتيجة عملية مزدوجة من الاضطهاد والكفاح (أكرم هنية، «لا سلام من دون تحقيق التطلعات الفلسطينية»، **القبس** ، الكويت، ١٥/٦/١٩٨٧؛ نقلاً عن **الغارديان** ، ١٢/٦/١٩٨٧).

ومنذ سنوات، تجرى في الضفة الغربية وقطاع غزة نهضة ثقافية واسعة المدى (تتميز بصورة واضحة في الضفة، اكثر منها في القطاع). وتنعكس هذه النهضة، بصورة جلية، في ظهور الصحافة الوطنية الفلسطينية، والمسرح، ومختلف أشكال الادب، وفي احياء المناسبات الثقافية الفلكلورية؛ ويجرى تجنيد هذه التطورات في محاولة رسم صورة لشخصية وطنية فلسطينية فريدة. وقد ادخلت المناطق المحتلة الى واقعها القومي رموزاً جديدة لم تكن متداولة قبل العام ١٩٦٧ على نطاق واسع، مثل الاهداف الوطنية، العلم، النشيد الوطني، الشهداء؛ وكذلك رموز القوة والبطولة والثقافة. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية عاملاً مشجعاً على قيام أشكال الوحدة الوطنية التي تجلت في اقامة منظمات مختلفة، والقيام بالتظاهرات، والاضرابات، والعصيان المدني (دوف شنعار، «البعد الفلسطيني للوضع الاستعماري»، **الملف**، العدد ٣٠، أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٦؛ نقلاً عن **دافار** ، ٢٨/٨/١٩٨٦). كذلك نشأت بنية مؤسساتية مثيرة، الى حد تحول هذه المؤسسات الى مراكز فلسطينية وطنية. وتبرز مظاهر هذه البنية في اجهزة التعليم والرعاية الصحية والسلطات البلدية والدينية، الى جانب شبكة متشعبة من المنظمات والجمعيات الخيرية. كذلك في وجود حركة مهنية ونقابية متطورة، وخدمات تجارية وصحفية ومسارح وأندية رياضية. الى جانب هذه المؤسسات، تم تطوير منظمات رئيسة، مثل لجنة التوجيه الوطني ومجلس التعليم العالي والمجلس الاسلامي الاعلى واتحاد الغرف التجارية. وحدث هذا التطور الكبير، متعدد الشكل، على الرغم من وجود بنية صناعية ضعيفة في المناطق المحتلة. وعلى الرغم من ذلك، فقد أصبح المجتمع الفلسطيني، وخصوصاً في الضفة الغربية، جاهزاً لاجراء تغييرات في البنية الاساسية، الاقتصادية والادارية والسياسية (**المصدر نفسه**).

إنه «انقلاب» سياسي واجتماعي وديمغرافي، لم يصل الى ذروته بعد. لكنه يحمل، منذ الآن، تأثيراً كبيراً

على التطورات السياسية؛ وهو تأثير «نرى دلائله منذ أعوام». فما جرى من احداث في الضفة الغربية وقطاع غزة مؤخراً، لا يمكن وصفه بأنه «موجة عابرة»، كما قيل في الاحداث التي وقعت خلال السنوات السابقة؛ فمثل هذا الوصف يعني تجاهل التطورات التي تمر بها المناطق المحتلة منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والتي أصبحت ذات طابع خطير في العقد الاخير من عمر الاحتلال (د. موشى شيمش «انقلاب سياسي في المناطق المحتلة»، **المصدر نفسه**، العدد ٣٤، كانون الثاني ـ يناير ١٩٨٧؛ نقلاً عن **هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/٢٣). «ومن يتابع التطورات الجارية في المناطق المحتلة، لن يجد صعوبة في اكتشاف الانقلاب [السياسي] الذي وقع خلال العقد الاخير [من الاحتلال] في اتجاه إضفاء الطابع الفلسطيني على نظام الحياة الاجتماعية والثقافية والتراث الفلسطيني. فالنظام الثقافي كله، يعتبر [نظاماً] سياسياً من أساسه، اذا كان المقصود بذلك الشعر والمسرح، أو [حتى] حفلات نهاية العام الدراسي. كل ذلك يعطي الدلالة على اليقظة الوطنية بين الفلسطينيين عموماً، كذلك على طبيعة ردهم على الاحتلال الاسرائيلي خصوصاً» (**المصدر نفسه**).

لقد ولد جيل بأكمله تحت الاحتلال، وهو يتحمل، حالياً، وزر المواجهة اليومية مع قوات الاحتلال، و «ميليشيات» المستوطنين؛ وهو مسؤول، أيضاً، عن سلسلة من عمليات التصدي التي بلغت ذروتها في الشهور الثمانية الاخيرة، وتجسدت في المجابهات والصدامات المتكررة، التي عكست تأثير التغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تحققت خلال العشرين سنة الماضية (هنية، **مصدر سبق ذكره**). يقول داوود القطب: «لقد ترعرع ابناء هذا الجيل في زمن كانت فيه البندقية الاسرائيلية مسلطة فوق انوفهم؛ لذلك، فمن وجهة نظرهم، يعتقد هؤلاء بأن القوة حق، وبأنك اذا ملكت القوة سدت العالم. ويضيف: ربما ملك الجيش الاسرائيلي البنادق، ولكن هؤلاء (الاولاد) يملكون الحجارة، ولديهم منها الكثير، وقد تمر دوريات الجيش الاسرائيلي في الشوارع كل اربع ساعات، ولكن، طوال الوقت المتبقي، يسيطر الاولاد، من ابناء الجيل الجديد، على جميع الشوارع» (غلين فرانكلن، «نحو حرب اهلية...»، **القبس** ، ٦ ـ ١٩٨٦/٦/٧؛ نقلاً عن **انترناشيونال هيرالد تريبيون** ، ١٩٨٦/٦/٢).

ويلقي هؤلاء الشبان الحجارة على قوات الاحتلال بسبب عدم توفر وسيلة أخرى تتسم بهذه الدرجة من الفاعلية، للاحتجاج على الاحتلال الاسرائيلي، ولو كانت لديهم بنادق، لما توانوا في استخدامها (**المصدر نفسه**).

في تفسيره لما يقوم به الشبان الفلسطينيون، في المناطق المحتلة، ضد قوات الاحتلال، يقول الاستاذ في جامعة بير زيت، د. سري نسيبه: «في داخلنا السيكولوجي، يمثل الجندي القمع والاضطهاد. وما يحاول الاولاد القيام به، هو تخليص أنفسهم من هذا الاضطهاد. واعتقد بأنه نوع من الرقية، يتم برجم الشيطان بالحجارة» (**المصدر نفسه**).

غير ان الامر يتجاوز هذا التفسير الى طبيعة الاحتلال نفسه، والبيئة القاسية التي يحيا في ظلها ابناء هذا الجيل. فمنذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية والقطاع، دخل الى المعتقلات والسجون الاسرائيلية حوالى ٢٥٠ ألف فلسطيني؛ وتم ابعاد ١٢١٥ آخرين؛ ونسفت ١٣٠٠ منزل من ضمن اجراءات عقوبة جماعية فرضتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي (غلين فرانكلين، «الآثار غير العسكرية لحرب ١٩٦٧»، الحلقة الرابعة، **القبس** ، ١٩٨٧/٦/٩؛ نقلاً عن **انترناشيونال هيرالد تريبيون**). وعايش ابناء هذا الجيل الأوامر العسكرية الاسرائيلية وآثارها المدمرة في حياة السكان، والتي أُصدر منها، منذ العام ١٩٦٧، ١١٢١ أمراً في الضفة الغربية و ٨٠٠ أخرى أُصدرت في قطاع غزة (**المرصاد** ، ١٩٨٧/٦/١٠)؛ كذلك عانى الكثيرون منهم من الضرب والتعذيب، وشعروا، بالاهانة والاذلال بسبب معاملة المحتلين لهم (**الشعب** ، القدس، ١٩٨٧/٤/١٤؛ نقلاً عن **هعولام هزيه** ، من دون ذكر تاريخ النشر). ولكن، وعلى الرغم من هذه المعاناة، فقد عمل ابناء الجيل الجديد على الاستفادة، حتى من ظروف القهر داخل المعتقلات التي أجبروا على دخولها، فحولوها الى مدارس للثورة، وتعلم مبادئها. ففيها يلتقي الشاب الصغير المعتقل «مع القدماء من الكبار، الذين تعلموا العناد وصلابة الرأي، ممن ينظر اليهم على أنهم نوع من الابطال القوميين؛ وعلى أنهم رواد وطلائع الاجيال. وحين يخرج [المعتقل الصغير] من السجن، يكون [قد أصبح] عنصراً ثورياً جديداً، يضاف الى الاعداد الكبيرة التي سبقته الى أتون

المقاومة» (**المصدر نفسه**). ويتميز ابناء هذا الجيل، ايضاً، بأنهم «اكثر راديكالية من آبائهم؛ كما أن استعدادهم لقبول الوضع الحالي... هو أقل من استعداد آبائهم» (**العودة** ، ١٩٨٧/٦/٤). وظهرت من بين هذه الاجيال على ساحة العمل السياسي، في الضفة الغربية وقطاع غزة، زعامة شابة، بدأت تأخذ دورها في الحياة السياسية والاجتماعية اليومية. وبنتيجة ذلك، «ابتعدت عن المسرح السياسي، تلك الزعامة التقليدية، التي عاصرت حكمت المصري ورشاد الشوا وغيرهما. وظهرت زعامة شابة تنتمي الى جيل الاحتلال، وهي متشبعة بافكار القومية الفلسطينية المتطرفة التي تنادي بها المنظمات [الفلسطينية]. وتحظى هذه الزعامة، اكثر من أي زعامة سابقة، بتأييد وتشجيع واسعين بين غالبية السكان، الذين ولد عدد كبير منهم [أو] تربى في عهد الاحتلال [الاسرائيلي]... وهذه الغالبية تمثل، حالياً، ما يقرب من ٦٥ بالمئة من مجموع سكان المناطق [المحتلة]. ويمكن القول، ان هذه الزعامة هي الاكثر تمثيلاً للسكان في المناطق [المحتلة] مقارنة مع سابقتها». وترتبط هذه الزعامة، ومن تمثل من السكان، بمنظمة التحرير الفلسطينية، ارتباطاً سياسياً تعتبره اوساط اسرائيلية مطلقاً في الوقت الحاضر. أما التقسيم الداخلي لانتماءات هذه العناصر، فيتم وفقاً للعناصر المكونة لـ م.ت.ف. في الوقت الذي تعتبر منظمة «فتح»، هي العنصر المهيمن» (د. شيمش ، **مصدر سبق ذكره**).

ولا شك في ان ما يحدث في الجامعات الفلسطينية منذ سنوات، خصوصاً جامعة بير زيت، يمثل أصدق تعبير عن «الانقلاب السياسي ـ الاجتماعي المتطور في المناطق المحتلة؛ فهذه الجامعات، تمثل معسكر انتقال، في أحسن الاحوال، لظهور زعامة سياسية، وكوادر سياسية فعالة في الحركة الوطنية الفلسطينية في هذه المناطق. وهناك مظهر آخر لهذا ' الانقلاب ' الذي وقع في العقد الاخير من الاحتلال، وهو التصريحات العلنية التي يدلي بها السكان، خصوصاً المثقفين والطلبة منهم، وهي تصريحات تؤيد م.ت.ف؛ كذلك تؤيد حق الفلسطينيين في تقرير المصير واقامة دولة فلسطينية في المناطق المحتلة؛ وتؤيد كذلك، بصورة شبه صريحة، الاعمال الفدائية ضد اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

وتستخلص مصادر اسرائيلية من ذلك كله نتيجتين: الاولى انه قد ثبت ان تحسن الوضع الاقتصادي لسكان المناطق المحتلة لا يضمن ما تسميه اعتدال مواقفهم السياسية. فما حدث من تطور يدل على العكس من ذلك؛ فقد تحسن الوضع الاقتصادي للسكان في هذه المناطق، في حين حدث تصعيد في النشاطات السياسية، وآخر في النشاطات الوطنية بشكل عام. اما النتيجة الثانية، فتشير الى ان استعداد بعض الزعماء المحليين، وخصوصاً رؤساء البلدية، واصحاب المناصب الآخرين، للتعاون مع سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي في ادارة دفة الحياة اليومية للسكان، ليس دليلاً على مواقفهم السياسية. «فعندما يكون المقصود بذلك [التعاون] اجراءات بادر اليها الحكم العسكري، وتكون ذات مغزى سياسي، مثل الحكم الذاتي من جانب واحد، او ادارة محلية، او نقل سلطات من [يد] الحكم العسكري [الاسرائيلي] الى [ايدي] السكان المحليين، فان موقف م.ت.ف. هو الذي يقرر سلوك هؤلاء الزعماء» (**المصدر نفسه**).

غير ان هناك فئة من الزعامات ظهرت مؤخراً، يطلق عليها البروفيسور مناحم ميلسون، الحاكم العسكري في الضفة وقطاع غزة منسق الأنشطة الاسرائيلية في المناطق المحتلة سابقاً، بصفته رئيساً لـ «الادارة المدنية»، «النخبة»، وتضم مجموعة من السياسيين النشطاء ممن برزوا في غضون العام ١٩٨٢. وهؤلاء ـ كما يقول ميلسون ـ وضعوا الاساس لقيام منظمة سياسية جديدة، هي «الحركة الفلسطينية الديمقراطية للسلام». وقد دعت هذه المجموعة الى التفاوض مع اسرائيل، وكان افرادها ينوون، في شباط (فبراير) ١٩٨٣، عقد اجتماع يعلنون فيه عن اقامة حزب خاص بهم، لكن سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي حالت دون قيامهم بذلك، و «امرتهم بالكف عن نشاطهم السياسي» (مناحم ميلسون، «سياسة الحكم العسكري في يهودا والسامرة وقطاع غزة»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** ، حزيران ـ يونيو ١٩٨٦؛ نقلاً عن **سكيراه حودشيت** ، ١٩٨٧/٥/٥).

وتميل هذه النخبة الى تأييد الوضع الراهن في المناطق المحتلة، الذي يلائم مصالح افرادها؛ فهم ينتمون الى «عشرات العائلات الحضرية الكبرى التي [تقيم] علاقات وطيدة وملموسة مع العالم العربي: استثمارات

مالية، وعلاقات تجارية، واقارب [يشغلون] وظائف رسمية عليا. اذ يؤثر افراد تلك [النخبة] عدم اتخاذ مواقف من شأنها اثارة الغضب في العواصم العربية. وهم لا يمتنعون عن القيام بنشاط سياسي، لكن دورهم [على هذا الصعيد] هامشي. فهم يحرصون على السير في خط ' الاجماع العربي' ، ويوجهون تصريحاتهم العلنية طبقاً للتلميحات التي يتم التقاطها من مراكز ذلك الاجماع [في] القاهرة، وعمان، وبيروت (حتى صيف ١٩٨٢)، والرياض، والكويت، وتونس. وفي محادثاتهم الشخصية، يوجه هؤلاء انتقادات الى ذلك الاجماع... لكنهم لا يحتجون ضده علانية، ولن يخرقونه بالتأكيد». وهم ممتلئون بالمرارة والاحباط السياسي؛ فكثيراً ما يعبرون باستياء عن وضعهم تحت الحكم الاسرائيلي. «وهم ليسوا راضين عن الوضع الراهن، لكنهم لن يقوموا بمبادرة لتغييره. لقد اضيرت عزتهم الوطنية، لكن مصالحهم الاقتصادية لم تتضرر، [ولهذا] فان السياسة الاسرائيلية الحالية تتلاءم واختيارهم موضع الهامشية السياسية» (**المصدر نفسه**).

حروب في المناطق

منذ مطلع العام الحالي، ١٩٨٧، بدأ محللون سياسيون اسرائيليون التحدث عن «حرب أهلية» محتملة، ظهرت بوادرها، مؤخراً، في الضفة الغربية. وهم يعنون، بالضبط، الاشتباكات والصدامات اليومية التي تشهدها هذه المناطق بين مواطنيها العرب والمستوطنين اليهود فيها. هؤلاء، على الرغم من مظاهر رفضهم اللفظي لهذه الاحداث واستنكارهم لنتائجها الدامية لدى الجانبين، العربي والاسرائيلي، لا يكتفون باعتبار الاستيطان اليهودي في الضفة والقطاع واقعاً أفرزته السنوات العشرون وحسب، بل ويعتبرون المستوطنين، أيضاً، واستناداً الى «الحق التاريخي»، مواطنين في هذه المناطق لهم حقوق سكانها، وربما اكثر من ذلك، خصوصاً وأن تزايد حدة الصراع في المنطقة بدأ يأخذ، في الفترة الاخيرة، ومن الناحية الشكلية البحتة، صورة حرب تقع بين سكانها. فقد وصف عالم الاجتماع الاسرائيلي، ميرون بنبنستي، هذا الوضع بأنه «حرب بين حركتين قوميتين متنافستين»، وقال: «لم نعد نقف، الآن، أمام الفكرة القديمة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، الذي تتورط فيه قوى خارجية وحكومات أجنبية، وانما [اصبحنا] نقترب من حافة حرب أهلية بين حركتين قوميتين متنافستين [على] الارض الواقعة الى الغرب من نهر الاردن» (**القبس**، ٦ ـ ٧/٦/١٩٨٧؛ نقلاً عن **انترناشيونال هيرالد تريبيون**، ٢/٢/١٩٨٦). واضاف بنبنستي ان حوادث قتل الاسرائيليين التي تقع في وضح النهار تشير «الى التحول الذي طرأ على طبيعة الكفاح في الاراضي المحتلة. فالجيش الاسرائيلي لم يعد يقاتل ارهابيين محترفين، مستوردين من خارج الضفة... واستناداً الى نائب رئيس الاركان الاسرائيلي، الجنرال ايهود براك، فإن ٨٠ بالمئة من حوادث العنف، تقوم بها عناصر محلية» (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، تكاد المصادر الاسرائيلية تجمع على حدوث تحول وتغير نوعيين في طبيعة العمليات العسكرية المسلحة في المناطق المحتلة، جعلا طابعها العام «عفوياً» و «محلياً»؛ إذ تتم «بمبادرة ذاتية» من قبل منفذيها، وهي ليست منظمة، وليست هنالك، بالضرورة، علاقة لمنفذيها بأي من المنظمات الفلسطينية. ويرى بعض هذه المصادر ان طبيعة هذه الاعمال العفوية بالذات، تجعلها «أخطر من الارهاب المنظم»، بسبب عجز الاستخبارات الاسرائيلية، شبه الكامل، عن كشف عمليات لا يعرف ماذا سيكون هدفها، ولا يخطط لاسلوبها وتوقيتها» (**نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، آذار ـ مارس ١٩٨٦). وظهر هذا النوع من العمليات، بكثافة، في اعقاب الاجتياح الاسرائيلي للبنان، صيف العام ١٩٨٢. وكان من الطبيعي، بسبب نتائج الحرب، ان تشهد عمليات التسلل عبر الحدود الشمالية، وكذلك عمليات القصف المدفعي والصاروخي للمستوطنات الاسرائيلية في هذه المناطق، تراجعاً، وصل الى نقطة الانعدام، في الشهور الاولى التي تلت الانسحاب الاسرائيلي، حيث فقدت م.ت.ف. قواعدها في مناطق الجنوب اللبناني. ولئن كانت هذه المنطقة قد استعادت بعض نشاطاتها في السنوات التالية، الا ان تنامياً ملحوظاً، بل وكبيراً، برز في حجم ونوعية العمليات الفدائية المسلحة داخل المناطق المحتلة، والتي تمت بقوى ذاتية، وبأدوات محلية. فقد اخذت المقاومة المسلحة في الضفة الغربية وقطاع غزة، في الفترة التي تلت حرب ١٩٨٢، منحى تصاعدياً متواصلاً، ضمن موجتين، بلغت الاولى ذروتها في العام ١٩٨٥؛ اما الثانية، فقد بلغت ذروتها في أواخر العام ١٩٨٦ والنصف الاول من

العام الحالي ١٩٨٧، واحدثت تحولاً كبيراً في مسار الصراع المسلح في المناطق المحتلة، هو ما اطلق عليه بعض المصادر الاسرائيلية «حرباً أهلية».

«ففي أواسط آذار (مارس) ١٩٨٣، كشف ضابط اسرائيلي كبير في شؤون التخريب عن حصول زيادة كبيرة جداً في العمليات التي نفذت في العام الماضي [١٩٨٢]، اذ بلغ عددها ٣٠٠ عملية، ٩٥ منها [وقع] داخل ' الخط الاخضر' ، وقتل فيها ثلاثة إسرائيليين وجرح ٥١... وقال الضابط نفسه، ان الاشهر الثلاثة الاولى من سنة ١٩٨٣ تشير الى ' منحى تصاعدي' ، مماثل، اتخذته العمليات داخل ' الخط الاخضر' ، والى ارتفاع مستوى اتقان تلك العمليات... وفي سنة ١٩٨٤، بلغ عدد العمليات التي نفذت داخل فلسطين ٣٥٠ عملية، قتل فيها خمسة اسرائيليين وجرح ١٠٨... وقد لوحظ ' تطور جديد' في هذه العمليات، تمثل في استخدام عبوات [ناسفة] اكبر من المعتاد، يبلغ [وزنها]... بين ٧ و ١٠ كيلوغرامات، كما [تمثل] بمزيد من الاتقان والجرأة» (**المصدر نفسه**).

ففي الأشهر الاولى من سنة ١٩٨٥، أُلقيت ١٢٨ قنبلة يدوية وزرعت ٥٥ عبوة، مقابل واحدة يدوية. و ٧١ عبوة في الفترة ذاتها من سنة ١٩٨٤. ويحلول أيلول (سبتمبر) ١٩٨٥، لوحظ ارتفاع حاد في العمليات التي وقعت خلال الفترة الماضية من هذا العام، كان مؤشر تنفيذ ٤٥ عملية، الحقت اصابات عديدة بمدنيين اسرائيليين، في حين بلغ عدد العمليات المماثلة لها، التي نفذت في العام السابق، ٢٢ عملية. وخلال السنة عينها، ككل، تم تنفيذ ١٧ هجوماً في اسواق المناطق المحتلة والقدس الشرقية، استهدفت اسرائيليين. وهذا العدد لم يسبق له مثيل من قبل (**المصدر نفسه**).

وشهد النضال الفلسطيني، الجماهيري والمسلح، بعد ذلك، مرحلة متطورة تميزت بعنف مجابهة القوى المحلية لهجمات المستوطنين واعتداءات الجيش الاسرائيلي، وباتصافها بالاعمال اليومية التي تخللتها عمليات فدائية ذات طابع فردي. ففي نيسان (ابريل) الماضي، اقتحم عدد من المستوطنين بلدتي حبلة وجلجول، وفيما بعد، مدينة قلقيلية ولرتين خلال الشهر عينه، حيث قاموا، في جميع هجماتهم هذه، بتحطيم المحلات والسيارات ونوافذ البيوت، واحرقوا الحقول والبيارات المجاورة، وقاموا باقتلاع أشجار الزيتون القريبة من هذه المدن والبلدات. كما نظم سبعون مستوطناً، بتاريخ السادس من حزيران (يونيو) ١٩٨٧، هجوماً واسعاً على مخيم الدهيشة القريب من مدينة الخليل، واندفعوا داخل المخيم وهم يطلقون نيران اسلحتهم الرشاشة بصورة عشوائية، ويعتدون على كل من صادفهم من سكانه. واقتحموا بعض المنازل وأحرقوا سيارات وكسروا نوافذ عدد من البيوت.

ولوحظ ان هذه الهجمات كانت تتم بالتناوب بين المستوطنين وقوات الجيش وحرس الحدود الاسرائيليين. فبعد كل دخول للجيش الاسرائيلي لأي من الاماكن التي شهدت عمليات عسكرية او قتل مستوطنين، كان المستوطنون، وخصوصاً من سكان كريات اربع والفيه منشيه، يقومون باعتداء، مكمل، على سكان المنطقة التي خرج منها الجيش، واحياناً يشاركون في العملية ذاتها. وقد تصدى سكان هذه المناطق، بفعالية، لهجمات المستوطنين، فاندلعت تظاهرات حاشدة نددت باعتداءات المستوطنين، وبالاحتلال الاسرائيلي*. وازاء ازدياد عنف هجمات المستوطنين على المخيمات الفلسطينية (الدهيشة، بلاطة، رفح)، بدأت سلطات الاحتلال الاسرائيلي تستشعر مخاطر انفراد المنظمات اليهودية المتطرفة، بتحديد تحركاتها في المناطق المحتلة وطبيعة هذه التحركات، والخوف من ان تخرج هذه المنظمات عن حدود الدور الذي اعتادت السلطات ان تغض النظر عنه. ففي أعقاب احداث الدهيشة الاخيرة، بدأت الاوساط الاسرائيلية، التي اعلنت معارضتها للطريقة التي تصرف بموجبها المستوطنون في الدهيشة، التحدث عن دور «محايد» لجيش الاحتلال، وكأنه قوات فصل بين فئتين متحاربتين، وهي الارضية التي بنى عليها اصحاب مصطلح «الحرب الاهلية» نظريتهم، والتي تشدد، من جانب آخر،

* راجع بخصوص ذلك **شؤون فلسطينية** ، العدد من ١٦٨ ـ ١٦٩، آذار/نيسان (مارس/ابريل) ١٩٨٧ و ١٧٠ ـ ١٧١، ايار/حزيران (مايو/يونيو) ١٩٨٧.

على طبيعة التحول الذي طرأ على الصراع، باعتباره «تحول من الاهتمام [اسرائيلياً] بالامن الخارجي، الى ' الصراع الداخلي المشترك ' » المرشح لأن يمتد الى نابلس وغزة ورام الله، وربما الى القدس، ومدن اسرائيلية «أخرى» مختلطة، مثل حيفا وعكا والناصرة وبقية البلاد (يهودا ليطاني، «الدهيشة مخيم وليس جزيرة»، **جيروزاليم بوست**، ١٢/٦/١٩٨٧).

وازاء ذلك، اضطرت سلطات الاحتلال الى تشكيل لجان تحقيق لما جرى في الدهيشة، حيث اضطر قائد المنطقة الوسطى، اللواء عميرام متسنياع، الى اتخاذ موقف معارض بشدة لتصرف المستوطنين، مؤكداً أنهم «خططوا، مسبقاً، لعمليات الاثارة في الدهيشة، واطلقوا النيران داخل المخيم بعنف يصعب وصفه» (**البيادر السياسي** ، ١٣/٦/١٩٨٧). الا ان متسنياع حاول اضفاء صورة محايدة على موقف الجيش الاسرائيلي خلال هذه الاحداث، حيث «منع وقوع كارثة مروعة، بوقوفهم [أفراد الجيش] تحت النيران بين المستوطنين، الذين اطلقوا النار، وبين سكان المخيم» (**الملف** ، العدد ٣٩، حزيران ـ يونيو ١٩٨٧).

اما أبرز العمليات الفردية ذات الطابع «العفوي»، التي تداخلت، زمنياً، مع الوقائع السابقة، فهي: مقتل الاسرائيلي حاييم عزران طعناً بسكين في مدينة غزة بتاريخ ٢٧/٩/١٩٨٦، ويسرائيل كيتارو، في المدينة ذاتها، وبالطريقة عينها، بتاريخ ٦/١٠/١٩٨٦؛ كذلك، تعرض عوفاديا بروخيم، بتاريخ ٥/١١/١٩٨٦، لطعنات سكين بالقرب من باب العمود في القدس، أصيب بنتيجتها بجروح بليغة؛ وتعرض الجندي، من سلاح المدفعية، يوسي مارتين، بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٦، لحادث مماثل؛ ومقتل الطالب، من المعهد الديني «شوفو بنيم»، الياهو عمدي، طعناً بسكاكين، في مدينة القدس، بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٦؛ وتعرض باروخ غيئون، بتاريخ ٢٥/١١/١٩٨٦، لحادث مماثل (لم يؤد الى وفاته) وقع عند باب الاسباط في القدس، أيضاً؛ ومقتل المستوطنة عوفره موزيس، بتاريخ ١١/٤/١٩٨٧، اثر القاء قنبلة حارقة على سيارة كانت تقلها وعدداً آخر من الركاب. واعتبرت الاوساط الاسرائيلية هذا النوع من العمليات الأكثر خطورة من بين العمليات الفدائية الاخرى. فهي «اعمال يقوم بها فلسطينيون يحملون خنجراً، وليس [لهم] قاعدة ثابتة. انهم يخرجون لاداء مهام القتل التي يقومون بها... ويعودون الى بيوتهم، في وقت يصبح... الامل في اكتشافهم بعد وقوع الحادث، ضئيلاً... [وهم] ليسوا جزءاً من تشكيل منظم يمكن ضربه» (**المصدر نفسه** ، العدد ٣٣، كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٨٦).

ربط كولنيالي

عملت اسرائيل، بعد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، مباشرة، على تحطيم الجهاز الاقتصادي الانتاجي للمناطق المحتلة، وذلك بتشجيع الهجرة والعمل داخل اسرائيل. وقد أدى هذا الى ارتفاع معدل دخل الفرد، وبالتالي، معدل الاستهلاك الفردي، الذي اخذ يشبع حاجات الفرد من الاستهلاك مما يقدمه المنتج الاسرائيلي. وهكذا بدأت عملية دمج والحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي. ومع مرور الزمن، اصبح اقتصاد المناطق المحتلة رافداً للاقتصاد الاسرائيلي، ليس في كونه سوقاً للمنتوجات أو مصدراً للعمالة وحسب، بل وفي نمو مؤسسات اقتصادية مكملة لمؤسسات اسرائيلية وتعمل لحسابها، مثل مشاغل الخياطة، ومناشير الحجارة وغيرها (**البيادر السياسي** ، العدد ٢٥٦، ١٣/٦/١٩٨٧).

لقد ولدت السنوات العشرين الماضية، وضعاً لارتباط كولنيالي واضح للمناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي. وهو ارتباط نجم، اساساً، من عدم قدرة المنتجين في المناطق المحتلة على مناقسة المنتوجات الاسرائيلية؛ وكذلك بسبب عدد من التدابير الادارية التي اتخذتها سلطات الاحتلال. فخلال سنوات الاحتلال، كانت الصادرات من اسرائيل الى المناطق المحتلة تفوق الصادرات من المناطق الى اسرائيل. وقد انشأ هذا الوضع عجزاً تجارياً في غير صالح المناطق المحتلة (تمار جوجانسكي، «الاقتصاد الكولنيالي للمناطق»، **الملف** ، العدد ٢، أيار ـ مايو ١٩٨٤؛ نقلاً عن **عيراخيم** ، عدد ٤ آب ـ اغسطس ١٩٨٣). وبلغ العجز في الميزان التجاري سنوياً اكثر من ٥٠٠ مليون دولار، بعد ان انخفض معدل الزيادة القومية من ٧ ـ ١٠ بالمئة في بداية الاحتلال الى صفر، بينما سجل معدل دخل الفرد انخفاضاً حاداً في الآونة الاخيرة، فبلغ في الضفة الغربية ١٢٠٠ دولار سنوياً، وفي قطاع غزة

حوالى ٨٠٠ دولار. وادى ذلك الى انتشار البطالة مجدداً، فوصلت الى ٧ ـ ١٠ بالمئة بين العاملين في قطاع المهن اليدوية، وحوالى ٨٠ بالمئة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا (**البيادر السياسي**، ١٣/٦/١٩٨٧).

لقد شكلت المناطق المحتلة، على امتداد السنوات الماضية، مستودعاً للايدي العاملة لعدد من فروع العمل في اسرائيل. ويشكل عمالها نحو ٣٤ بالمئة من الطاقة البشرية العاملة في البناء في اسرائيل (كما يشكل العرب العاملون في المهنة عينها وراء «الخط الاخضر» ٢٥ بالمئة)، ويشكلون، أيضاً، ثقلاً في الطاقة البشرية العاملة في الزراعة. أما بالنسبة الى صناعات الخدمات، فالوضع معكوس تماماً، اذ يعمل نحو ثلثي مجموع المستخدمين اليهود في هذا الفرع. وهناك اثنان بالمئة فقط من عمال الخدمات يأتون من المناطق، ولكنهم يبرزون في ممارسة الاعمال اليدوية (**الملف** ، العدد ١، نيسان ـ ابريل ١٩٨٤؛ نقلاً عن **عل همشمار** ، ٢٨/٣/١٩٨٤، عرض لدراسة للدكتور سيمحا باهيري).

كما شكلت المناطق المحتلة سوقاً مهماً للمنتجات الاسرائيلية؛ اذ تعتبر ثاني اكبر مستورد لهذه المنتوجات بعد الولايات المتحدة، حيث تستوعب، اذا استثنينا صادرات الاسلحة، ٢٥ بالمئة من الصادرات الاسرائيلية. وتقدر قيمة الصادرات الاسرائيلية الزراعية والصناعية الى المناطق المحتلة بحوالى ٨٠٠ مليون دولار سنوياً (**البيادر السياسي** ، ١٣/٦/١٩٨٧).

وقد أدى الاحتفاظ بالمناطق المحتلة، طيلة السنوات الماضية من عمر الاحتلال، في وضع من عدم التنمية الفلسطينية في مقابل التنمية القصوى اليهودية، الى ما يشبه الثروة الاقتصادية لاسرائيل. فالضرائب التي دفعها سكان المناطق المحتلة، والبالغة ١٤٠ مليون دولار تقريباً (منها ٨٥ مليون دولار عبارة عن ضرائب مباشرة، و ٥٥ مليون دولار ضرائب أخرى، مثل ضريبة القيمة المضافة)، غيرت الاستهلاك المحلي بأسره، ومعظم الاستثمارات القليلة بطبيعة الحال. وبحسب تقديرات الباحث الاسرائيلي، ميرون بنبنستي، فقد «دفع سكان الضفة الغربية، خلال السنوات العشرين الماضية من الحكم الاسرائيلي، ضريبة احتلال الى السلطات الاسرائيلية بلغت قيمتها الاجمالية ٨٠٠ مليون دولار، أي اكثر من ضعفين ونصف الضعف من جميع الاستثمارات العامة في مناطقهم خلال تلك الفترة». «لقد تم استيعاب المناطق المحتفظ بها في الاقتصاد الاسرائيلي الذي ابتلعها، وبالتالي قضى على قدرة الفلسطينيين على الاداء والتنمية الاقتصادية المستقلة كـ ' جماعة' ؛ واما كـ ' أفراد' ، فانهم تمتعوا، لوقت ما، بارتفاع مستوى المعيشة. في السنة الماضية، عاد الازدهار الفردي، في اعقاب الارتفاع السريع جداً في الاجر الحقيقي للعاملين وزيادة وسائل العمل المصدَّرة الى اسرائيل، غير ان سكان المناطق المحتلة اكرهوا، اعتباطياً، ' كجماعة اثنية' ، و ' كمجموعة' و ' كشعب' على الارتباط بالاحتياجات الذاتية للاقتصاد الاسرائيلي» (**نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** ، العدد ٥، أيار ـ مايو ١٩٨٧، ص ٣٧٦).

بعد مرور عشرين سنة من ممارسة الاحتلال الاسرائيلي لسياسة الدمج الاقتصادي، تميز الوضع الاقتصادي الراهن في الضفة الغربية وقطاع غزة بالمظاهر التالية:

○ التبعية الكاملة للسوق الاسرائيلي، الذي بات يتحكم بجميع مفاتيح الاقتصاد الفلسطيني. فالسلعة الاسرائيلية تغمر السوق الفلسطيني من دون حواجز تعيق مرورها، بينما تمر السلعة الفلسطينية، المتجهة نحو السوق الاسرائيلي، في مصفاة الاحتياجات الاسرائيلية.

○ تتحكم سلطات الاحتلال، تماماً، في عمليات منح واعطاء تصاريح العمليات الاستثمارية والتشغيل والعمليات المصرفية وفرض الضرائب، على اختلاف انواعها. وهناك خطة اسرائيلية تقضي بعدم السماح بتشييد منشآت فلسطينية لها مثيل اسرائيلي، وذلك لابقاء السوق المحلي حكراً على الانتاج الاسرائيلي.

○ تراجع القطاعات الانتاجية لصالح قطاعات الخدمات. وقد بات الاقتصاد المحلي يفتقر الى الانتاج الصناعي والزراعي المتطور. وتراجع الاسهام الصناعي في الدخل القومي من تسعة بالمئة، في العام ١٩٦٧، الى سبعة بالمئة في العام ١٩٨٦. وتراجعت الزراعة من ٤٥ بالمئة الى ٢٧ بالمئة، في الفترة ذاتها، بينما ارتفع اسهام البناء والمواصلات والتجارة والخدمات العامة من ٥٥ بالمئة الى ٦٥ بالمئة.

○ تزايد الاعتماد على المصادر الخارجية، وهي التحويلات المالية التي تعبر الجسور بين الضفتين، كموارد فردية او مؤسساتية؛ وكذلك أجور العمال الفلسطينيين المشتغلين في اسرائيل. وقد ارتفعت هذه التحويلات من ١١ بالمئة العام ١٩٦٧، الى ما يزيد على ٤٠ بالمئة في الوقت الحاضر. وتقدر حصة أجور العمال الفلسطينيين بـ ٢٥ بالمئة من هذه التحويلات، بينما تعادل تحويلات الخارج ١٥ بالمئة، بزيادة اربعة بالمئة عما كانت عليه في العام ١٩٦٧.

○ ظهور منافس جديد في أسواق المناطق المحتلة، لم يكن متواجداً قبل عشرين سنة، هو المصانع المقامة في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، التي بدأت، مؤخراً، بانزال سلعها الى اسواق هذه المناطق.

○ تحولات في العمالة.

○ ازدياد العمالة في سوق العمل الاسرائيلي، من حيث الكم، بسبب فتح ابواب المشاريع الاسرائيلية لها، وليس لاسباب داخلية. وهذا التحول يعود بالضعف على عملية التطور الاقتصادي، لأنه مرتبط بمصادر خارجية، وتتحكم فيه قوى غير ذاتية، محلية (**العودة**، العدد ١١٩، ٤/٦/١٩٨٧). ويؤكد بنبنستي ان اسرائيل، بعد هذه السنوات، اصبحت تشرف على جميع ادوات السياسة الاقتصادية في المناطق، وتستخدمها، غالباً، كعصا وكجزرة: جزرة لرفاه الافراد، وعصا من أجل الجمود الجماعي ـ القومي. وحتى ان لم تكن خطتها كذلك منذ البداية، فقد جاءت نتائج السياسة الاسرائيلية، في هذا المجال، كما يلي: عدم تنمية محلية؛ قمع كل مبادرة اقتصادية فلسطينية مستقلة قد تسيء الى احادية علاقات الاعتماد على اسرائيل؛ الحؤول دون منافسة نزيهة للمنتجات المحلية مع منتجات اسرائيلية؛ غياب مفروض قسراً لمبادرات مركزية للاستثمارات ومؤسسات وساطة مالية تجمع الاموال للاستثمارات ـ على حد قول مصرف اسرائيل؛ امتصاص خارجي لفائض الطاقة البشرية، بحيث لا تكون هناك حاجة الى خلق اعمال لهم في اماكن اقامتهم.

«ان كل هذه الامور حولت اقتصاد الدولة الفلسطينية في المناطق [المحتلة] الى اداة يتحكم بها الاقتصاد الاسرائيلي، ومصدر للعمل الرخيص والخدمات الرخيصة». وهي سياسة «تهدف الى القضاء على كل امكان لنمو قطاع فلسطيني مستقل وحي ومتطور، من شأنه ان يشكل، يوماً ما، بنية تحتية لدولة» (**نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ٥/٥/١٩٨٧).

خيارات متناقضة

أدت التطورات داخل المجتمع الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، الى اثارة مخاوف عدد كبير من الاسرائيليين، الذين بدأوا يناقشون، بكثير من التفاصيل، سمات الجيل الفلسطيني الجديد، جيل الاحتلال، وتطور وعيه القومي، وبروز سمات مميزة لشخصيته الوطنية ـ كما اسلفنا. غير ان التطورات الديمغرافية، الراهنة، والمحتملة، على صعيد هذه المناطق، احتلت الاهمية الاولى في سلسلة الموضوعات المثارة على نطاق واسع في اسرائيل، في أعقاب مرور عشرين سنة على احتلالها للضفة والقطاع، والتي بدأ يجد فيها بعض الاسرائيليين خطراً على دولة اسرائيل، بينما لا يوليها آخرون أية اهمية؛ الا ان الجانبين يقران بوجود مشكلة فلسطينية، ويطرحان حلولاً تنسجم مع رؤيتهما للمشكلة. بين هؤلاء البروفيسور سوفير الذي اعتبر المشكلة الديمغرافية اكبر تهديد لشخصية الدولة اليهودية الصهيونية، والتي تستوجب اتخاذ قرارات سياسية شجاعة، وصعبة، «لدرء الشر قبل فوات الاوان». وينطلق سوفير من الافتراض القائل بأن التطورات الديمغرافية الجارية منذ عشرين عاماً، سوف تستمر، وسوف يكون في البلاد في العام ٢٠٠٠ حوالى ٤,٣ ملايين يهودي وحوالى ٣,٧ ملايين عربي. وهذه النبوءة تشتمل على هجرة ٥ ـ ١٥ ألف يهودي سنوياً. ويتمثل مغزى هذه النبوءة الديمغرافية لعام ٢٠٠٠ في اعتبار «أرض اسرائيل» (حتى نهر الاردن) دولة ثنائية القومية بنسبة ٥٥ بالمئة لليهود و ٤٥ بالمئة للعرب، بينما سوف تكون النسبة داخل حدود «الخط الاخضر» ٧٨ لليهود مقابل ٢٢ للعرب. ويقول سوفير: «اذا كان اجمالي السكان العرب، البالغ تعدادهم مليونا نسمة في شتى ارجاء ' ارض اسرائيل' ، لا يبعث على الراحة، ولو

ليوم واحد منذ [العام] ١٩٦٧، فما الذي سيحدث عندما يتضاعف ويتعاظم [هذا التعداد] من الناحية الاقتصادية، ايضاً، ويلغي الفارق الواسع مع اليهود» (يوسف ميخالسكي، «اسرائيل دولة ثنائية القومية»، **الملف** ، العدد ٣٩؛ نقلاً عن **دافار** ، ٢٩/٥/١٩٨٧).

ويؤيد أ. شفايتسر هذا الاتجاه، ويقول انه «اذا استمر [الاحتلال الاسرائيلي للمناطق الفلسطينية] عشر سنوات أو عشرين سنة أخرى... واذا نجح المجتمع الاسرائيلي في دمج الرعايا العرب في النشاط [الاجتماعي ـ السياسي]، فسينشأ جسم سكاني ثلثه من العرب، ممن يستحيل ان يكتفوا بمواطنية من الدرجة الثانية» (**المصدر نفسه** ، العدد ٥، آب ـ اغسطس ١٩٨٤).

لقد انشأت المسألة الديمغرافية حدوداً فاصلة بين معسكرين اسرائيليين: معسكر الذين ينادون بالتخلي عن المناطق المحتلة، حفاظاً على دولة اسرائيلية نقية، وخوفاً من قيام دولة ثنائية القومية، وبين اتجاه يدعو الى ضم المناطق وطرد السكان العرب او تقليص عددهم. وبين الاتجاهين تقف الاغلبية التي تشكل الرأي العام الاسرائيلي، حتى الآن على الأقل، والتي تعمل على استمرار الوضع الراهن على حاله، أي «مناطق مدارة» مع تحملها دفع بعض التكاليف والاثمان.

يقول المؤرخ البروفيسور زئيف شترنهل، وهو من دعاة الاتجاه الاول: «ان الدرس الرئيسي [المستخلص من تجربة السنوات الماضية] هو وجوب القضاء على الاحتلال [الاسرائيلي] قبل ان يقضي على اسرائيل كمجتمع مفتوح وديمقراطي. فقد نشأ في الضفة الغربية وضع استعماري كلاسيكي، يلائم جميع المقاييس المعروفة لوضع استعماري. فمن الناحية القانونية، هناك جهازان قضائيان، الاول لليهود والثاني للعرب. ومن الناحية السياسية، فان العرب مجردون من الحقوق المدنية الاساسية الممنوحة للانسان في مجتمع متمدن. ومن الناحية الاقتصادية، أضحت الضفة الغربية [مصدراً للقوى العاملة الرخيصة] وسوقاً محمية للبضائع الاسرائيلية. وطالما ان الوضع سيستمر، فان فرص حدوث فساد في المجتمع الاسرائيلي ستزداد». ويضيف ويستخلص شترنهل من ذلك، ان «من واجب كل من يرغب في بقاء دولة اليهود، بحيث يشكلون اغلبية مواطنيها، وكل من يريدها ان تكون مجتمعاً سليماً، عليه ان يرفض البقاء على الوضع الحالي، واعني [بذلك] ان كل حل يجعلنا نخرج من الضفة الغربية هو الحل الملائم للمصلحة القومية الاسرائيلية» (**البيادر السياسي** ، ١٣/٦/١٩٨٧).

ويتحدث الكولونيل في الاحتياط، ران كوهين (عضو كنيست عن حركة راتس)، في السياق ذاته، فيقول: «طرأت خلال سنوات الاحتلال العشرين تغييرات أساسية على مجموعة كاملة من القيم الانسانية المترابطة، التي سار المجتمع الاسرائيلي على هديها؛ كما حدثت ازمة عميقة في ادراك وفهم الديمقراطية وكرامة وحقوق الانسان والمواطن، ناهيك عن الاستقطاب الشديد في مختلف مجالات الحياة [وخصوصاً] بين اليهود والعرب. وحالياً، هناك خلط بين الفوارق القومية والطبقية، بحيث اضحى العرب جمهوراً من الكادحين الذين يقومون بالاعمال اليومية، [بينما يقوم اليهود] بالاعمال المكتبية والوظيفية والنظيفة، وكأنه لا يكفينا الفوارق القومية، فاضحت [هناك] فوارق طبقية ايضاً، وهي تتسع اكثر فأكثر» (**المصدر نفسه**).

وتقول الاديبة شولاميت هار ـ ايفن، وهي من انصار السلام في اسرائيل: «لقد سيطر علينا في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ الهوس، وكأنه من الممكن الاحتفاظ بالضفة الغربية والابقاء، في الوقت نفسه، على دولة اسرائيل ديمقراطية ويهودية، وان بالامكان الاستمرار في الاحتلال، من دون القذارة والفساد في القيم والمعايير التي تواكب الاحتلال. ان استمرارنا في حكم مليون ونصف المليون شخص في الضفة والقطاع هو الطرف النقيض لديانتنا التي ترتكز على اسس العدل والقضاء للجميع» (**المصدر نفسه**).

الى ذلك، يضيف مؤيدو هذا التيار، المعادي لاستمرار الاحتلال، تأكيدهم ان ضم المناطق المحتلة «سيؤدي الى عدم منح حقوق سياسية للعرب؛ والى وجود دولة ثنائية القومية. وبعبارة اخرى، الى تصفية دولة اسرائيل كدولة للشعب اليهودي». كما يرفضون دعوات طرد العرب التي تطلقها القوى اليمينية العنصرية في اسرائيل والتي، برأيهم «[تودي] الى حرمان الدولة من أساس وجودها الاخلاقي، و [تجعلها] معزولة في العالم، و [تسبب]

لها نزاعاً لن يكون من الممكن تسويته على الاطلاق» (**الملف** ، العدد ٣٨، أيار ـ مايو ١٩٨٧).

وفي الاتجاه عينه، يحذر عمانوئيل سيفان من الوضع الحالي للاحتلال، ويدعو الى ازالته «قبل فوات الاوان، وقبل نزول البلاء... لصورة دولة اسرائيل [التي] من شأنها ان تتحول بسرعة الى مجتمع ذي قوميتين، يؤمن بمبدأ القوة، وعنصري، تحكم فيه الاغلبية، التي يملؤها [احساس] بتفوقها كشعب مختار، [والتي] تستخدم اساليب العنف ضد أقلية محرومة من الحقوق» (عمانوئيل سيفان، «كيف نتخلص من الوضع الاستعماري»، **المصدر نفسه** ، العدد ٣٠، أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٦).

أما المعسكر الداعي الى ضم المناطق المحتلة، فيقف في طليعته حركة «هتحياه» اليمينية المتطرفة بزعامة عضو الكنيست، يوفال نئمان، وعضو الكنيست، من هتحياه ايضاً، غيئولاه كوهين، وزعيم حركة «كاخ» العنصرية، عضو الكنيست مئير كهانا، وموشي ليفنغر، احد زعماء حركة«غوش ايمونيم» الاستيطانية. وعلى الرغم من تأييد هؤلاء للضم، الا ان مواقفهم تتفاوت بشأن مصير ومستقبل السكان العرب، في حالة ضم المناطق المحتلة بصورة قانونية ورسمية الى اسرائيل. فبينما يطالب كهانا بطرد العرب من كل «أرض اسرائيل»، يقترح يوفال نئمان اخراج نصف مليون عربي من المناطق المحتلة «كشرط للسلام مع الدول العربية؛ وكذلك يقترح رفض منح العرب حقوقاً ديمقراطية، من اجل تقليص نفوذهم السياسي» (**المصدر نفسه** ، العدد ١٠، كانون الثاني ـ يناير ١٩٨٦). أما غيئولاه كوهين، فترى ان الطريق الوحيد لتحريك المواطنين الفلسطينيين، ودفعهم الى القبول والتسليم بوجود الدولة اليهودية، اسرائيل، تكمن في اتخاذ قرار سريع بضم المناطق المحتلة الى السيادة الاسرائيلية، وان يشمل هذا الضم السكان والاراضي. وتعتقد كوهين بأنه، في مثل هذه الحالة، «سيكون واضحاً بالنسبة للعرب ما هو الاطار السياسي الذي يفهم، وماذا يعني وجودهم هنا، وسوف يتعاملون مع هذا الوضع ومع هذا الوجود [تماماً] كما حدث... سنة ١٩٤٩ بالنسبة للمواطنين العرب الذين بقوا في اسرائيل» (مردخاي غور، «من يضمن وقف الاعمال المسلحة حتى لو قامت دولة فلسطينية»، **الشعب** ، ٢٠/٦/١٩٨٧؛ نقلاً عن **دافار** ، من دون ذكر تاريخ النشر). أما الحاخام موشي ليفنغر، فيدعو الى ضم المناطق المحتلة، داعياً سكانها العرب الى الاختيار بين البقاء وقبول ان يكونوا سكاناً محليين في دولة اسرائيل، او مغادرة البلاد حيث «الاردن افضل لهم، وكذلك بقية البلدان العربية». وقال ليفنغر، في هذا الصدد: «هذه البلاد [الضفة وقطاع غزة اضافة الى اسرائيل] لنا، وعليهم [السكان العرب] ان يفهموا ذلك... وان يحترموا عودتنا الى وطننا القومي، بعد سنوات عديدة قضيناها في الشتات. ليس من أجل هذا وحسب، ولكن، أيضاً، بسبب اعمارنا البلاد والدفاع عنها، كما فعلنا حتى الآن». واضاف: «ولهؤلاء الذين يرغبون في التعبير عن ولائهم لنا نقول: سنضمن لهم كامل الحقوق، ما عدا الحرية السياسية. وعليهم ان يعرفوا ان هذه البلاد هي لليهود. ربما تعاملوا معنا واصبحوا ناجحين، ولكن عليهم احترام قانوننا وتفهم اننا الاغلبية الحاكمة». ويعتقد ليفنغر بأنه يمكن، خلال فترة ما بين خمس وعشر سنوات، انقاص عدد الفلسطينيين المقيمين في المناطق المحتلة، على الاقل، الى نصف عددهم الحالي (يهودا ليطاني، «ارث من الكراهية»، **جيروزاليم بوست** ، ٥/٦/١٩٨٧).

الى ذلك، أجرى معهد «داحاف» للبحوث، بادارة د. مينا تسيمح، استقصاء للرأي، طرح خلاله السؤال التالي، على عدد من الاسرائيليين من سكان المدن: ما هو الحل المفضل في نظرك لمشكلة السكان العرب الموجودين خارج الخط الاخضر ؟ فأجاب ١٥ بالمئة بأنه ينبغي طرد عرب المناطق المحتلة الى الدول العربية؛ وقال ٤٣ بالمئة انه يمكن، فعلاً، ان نسمح لهم بالعيش هنا (في المناطق المحتلة) من دون ان ينالوا أية حقوق سياسية، بما في ذلك حق الانتخاب؛ وأيد ٢٦ بالمئة منح سكان المناطق المحتلة حق تقرير المصير؛ بينما أيد ١٥,٥ بالمئة منحهم حقوقاً مدنية كاملة في اسرائيل (**الملف** ، العدد ٥، آب ـ اغسطس ١٩٨٤؛ نقلاً عن **عل همشمار** ، الملحق، ٢٠/٧/١٩٨٤).

قد يكون هذا الاستطلاع، الذي أجري في منتصف العام ١٩٨٤، خير ما يعكس اتجاهات الرأي العام الاسرائيلي، وموقفه من القضية الفلسطينية. فمثلما تدل النتائج، فان ٥٨ بالمئة يؤيدون ضم الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل. ويتراوح موقف هؤلاء بين المطالبة بطرد العرب أو إبقائهم من دون اية حقوق

(**العودة** ، العدد ١١٩، ٤/٦/١٩٨٧).

أمـا على صعيد بلورة حلول سياسية، انطلاقاً من اتجاهات الرأي العام وبرامج الاحزاب السياسية في اسرائيل، فيمكن تمييز ستة اتجاهات، هي:

○ اتجـاه يطالب بالانسحاب من الاراضي المحتلة، في الضفة والقطاع، ويؤيد حق تقرير المصير للشعب الفلسـطيني، وتمثله قوى السلام الاسرائيلية (وتضم مجموعة الاحزاب المشكلة للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والقائمة التقدمية للسلام، والتيار الذي تمثله حركة السلام الآن). لكن هذه القوى، مجتمعة، ليست قوية الى حد التأثير في الحكومة الحالية، أو احداث تغيير حاسم في الرأي العام، باتجاه الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، على الأقل في المدى المنظور.

○ اتجاه ثان، يدعو مؤيدوه الى منح الضفة والقطاع حكماً ذاتياً من طرف واحد. وبمعنى آخر، ضم الارض ومن عليها، وعدم التدخل في الشؤون الادارية العربية، الا فيما يتعلق بالقضايا الامنية عبر ترتيبات ومشاريع عديدة، منها، على سبيل المثال، مشروع وزير الاستيعاب، يعقوب تسور. واصحاب هذا الاتجاه يعتبرون هذه الخطوة حلاً مرحلياً.

○ اتجاه ثالث يؤيد اجراء المحادثات مباشرة مع الاردن، وتحقيق سلام مقابل سلام، واعطاء مسؤولية ادارة الحكم الذاتي للاردن. أما قضايا الامن، وكذلك مناطق استراتيجية معينة في المناطق المحتلة، فتبقى تحت السيطرة الاسرائيلية. ومن مؤيدي هذا التوجه، القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، ويؤيده، ضمناً، رئيس الحكومة اسحق شامير.

○ اتجـاه رابع يؤيد قيام اسرائيل باحتلال اراضٍ جديدة في الضفة الشرقية لنهر الاردن، واقامة وطن فلسطيني هناك، ونقل سكان الضفة والقطاع اليه، ومن ثم ضم المناطق المحتلة.

○ اتجاه خامس يدعو مؤيدوه الى اعلان ضم الضفة والقطاع الى اسرائيل رسمياً، من دون اعطاء المواطنين فيهما اية حقوق، أو تأمين أية حماية لهم، ويكتفي باعطائهم هوية اقامة ورفض اعطائهم الهوية الاسرائيلية.

○ اتجاه سادس يؤيد ابقاء الوضع على ما هو عليه اليوم، بانتظار وقوع تغير جوهري في موقف الدول العربية لصالح الجانب الاسرائيلي، أي انتظار المزيد من التنازلات العربية، التي يمكن البحث في حل بعدها. ويطلق على مؤيدي هذا الاتجاه اصحاب سياسة «الأمر الواقع»، ويضم قطاعات واسعة (**البيادر السياسي** ، العدد ٢٥٥، ٦/٦/١٩٨٧).

ربعي المدهون

اسرائيل ومسألة المؤتمر الدولي

صورة الخلاف الداخلي

يتشكل رأي عام عالمي ضاغط لعقد مؤتمر دولي لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، يهدف الى ايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط. وصار هذا المؤتمر محل تأييد من قبل الدول الاشتراكية، وفي مقدمها الاتحاد السوفياتي، والصين، والدول غير المنحازة، والدول الاسلامية، ودول اوروبا، واليابان، فضلاً عن الدول العربية. بل طرأ تبدل طفيف في موقف بعض الاوساط الرسمية في اسرائيل، وتبدل اوسع مدى في الموقف الاميركي.

ولا يزال هناك شرطان تعلن اسرائيل عن تمسكها بهما للقبول بدور للاتحاد السوفياتي في المؤتمر، وهما عودة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل والسماح بالهجرة اليهودية خارج الاتحاد السوفياتي. كما تتمسك اسرائيل باعتبار قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ الاساس الذي ينعقد عليه مؤتمر دولي للسلام، وترفض اشتراك م.ت.ف. بوفد مستقل، أو حتى ضمن وفد أردني، مكتفية بتمثيل الفلسطينيين عبر الوفد الاردني بأفراد لا ينتمون الى م.ت.ف.

ورافق هذا التبدل الطفيف، والمحدود، الذي تبنته اسرائيل (حزب العمل)، مؤخراً، حيال فكرة المؤتمر الدولي، حث من الادارة الاميركية لحكومة اسرائيل على تبني هذه الفكرة. ويأتي هذا الحث بين العوامل المؤدية الى وجود تطور ما في الموقف الاميركي، الذي كان، الى عهد قريب، لا يرى امكاناً لعقد المؤتمر، لأن الادارة الاميركية كانت ترى ان الوقت غير ناضج سياسياً لعقده، أو حتى لتشكيل لجنة تحضيرية له، بحجة ان تشكيلها سوف يحرف الاتجاه عن المباحثات الثنائية المباشرة، وان المناسب هو اجراء مفاوضات مباشرة وثنائية ومرحلية. وتشترط الولايات المتحدة لاشتراك م.ت.ف. في المؤتمر تخليها عن «الارهاب» واعترافها بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وبالتالي اعترافها باسرائيل، مما يعني ان الادارة الاميركية ترفض، بدورها، اشتراك م.ت.ف. في المؤتمر الدولي، او في اية تسوية سلمية لمشكلة الشرق الاوسط، ما دامت المنظمة على وضعها الحالي.

وقد ادى موقف حزب العمل الاسرائيلي المؤيد لعقد المؤتمر بشروطه، والذي يعبّر عنه شمعون بيرس، الى احداث أزمة في الحكومة الاسرائيلية. اذ يرفض رئيس الحكومة اسحق شامير، ومن ورائه الليكود، فكرة المؤتمر الدولي رفضاً مطلقاً، حتى لو كانت تعني الدخول في مفاوضات مباشرة. وعلى هذا الاساس، يمكن القول ان عدم تبني الحكومة الاسرائيلية لمقولات حزب العمل بشأن المؤتمر قد يؤدي، في نهاية الأمر، الى حل الحكومة وتقديم موعد الانتخابات النيابية، لأن الحكومة الحالية لا تستطيع مزاولة اعمالها في ظل الخلافات التي تحكم العلاقات بين قطبي الائتلاف الحكومي، وفي مقدمها الخلاف حول مسألة المؤتمر الدولي.

وكان شمعون بيرس، رئيس الحكومة الاسرائيلية في حينه، طرح فكرة المؤتمر الدولي في الخطاب الذي القاه في الجمعية العامة للامم المتحدة، في نهاية العام ١٩٨٥*. لكن هذه الفكرة تفاعلت واخذت بعداً في اثناء الزيارة التي قام بها بيرس الى الاسكندرية، حيث اتفق مع الرئيس المصري، حسني مبارك، على ان يكون العام ١٩٨٧ عام مفاوضات من أجل السلام، وعلى ضرورة تشكيل لجنة تحضيرية تعد لمؤتمر دولي**.

---

* انظر شؤون فلسطينية ، العدد ١٥٤ ـ ١٥٥، كانون الثاني/شباط ـ يناير/فبراير ١٩٨٦، ص ١٤٨ ـ ١٥٥.

** المصدر نفسه ، العدد ١٦٢ ـ ١٦٣، أيلول/تشرين الاول ـ سبتمبر/اكتوبر ١٩٨٦، ص ١٥٢ ـ ١٦٢.

مؤتمر بدون صلاحيات

في اعقاب زيارته الى مصر، اكد بيرس انه عرض على مبارك ان لا تكون للمؤتمر الدولي صلاحيات تفرض حلاً على المشتركين فيه، ولا الغاء اتفاقات، حيث تجرى مفاوضات في لجان جيو ـ سياسية تعالج قضية السلام بين اسرائيل وبين كل واحدة من جاراتها. وعلى اللجنة التحضيرية تحديد جدول الاعمال، والمشتركين، وسير مباحثات المؤتمر (**دافار** ، ١٩٨٧/٩/١٥). كما اكد ان اللجنة التحضيرية سوف تشمل الاردن ومصر واسرائيل، وسوف يترك الباب مفتوحاً لممثلين فلسطينيين (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٩/١٥).

وفي محاولة لكسب تأييد الادارة الاميركية لفكرة المؤتمر الدولي، قام بيرس بزيارة الى الولايات المتحدة، التقى خلالها مع المسؤولين في الادارة الاميركية. وأعلن، بعد هذه اللقاءات، عن ان هناك تنسيقاً كاملاً بين اسرائيل والولايات المتحدة بشأن موضوع المؤتمر الدولي، وان المبعوث الاميركي، ريتشارد مورفي، اعد وثيقة تتضمن شروط عقد المؤتمر (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٦/١٦). كذلك اكد بيرس ان اسرائيل توافق على حل كونفدرالي، بينها وبين الاردن والفلسطينيين، شرط ان يسبق ذلك اتفاق كونفدرالي اردني ـ فلسطيني، وجهاز لمؤتمر دولي يسبق عقد المؤتمر التحضيري، تشترك فيه الاردن واسرائيل ومصر والفلسطينيون، وربما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ايضاً. وبعد ان يقرر المؤتمر التحضيري شروط المؤتمر الدولي، تجرى مفاوضات حول أطر الكونفدرالية وبنية مؤسساتها (**دافار** ، ١٩٨٦/٩/١٧). وأوضح بيرس لوزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، في اثناء لقائهما في الولايات المتحدة، ان اسرائيل لا تعارض اشتراك الاتحاد السوفياتي في المسيرة في الشرق الاوسط، اذا وافق الاتحاد السوفياتي على استئناف العلاقات مع اسرائيل، وعلى فتح ابواب الهجرة اليهودية في الاتحاد السوفياتي (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٩/٢٣).

وبعد استلام اسحق شامير رئاسة الحكومة، تنفيذاً لاتفاق التناوب على رئاستها، في تشرين الاول (اكتوبر) من العام ١٩٨٦، قرر بيرس، الذي أصبح قائماً باعمال رئيس الحكومة وزيراً للخارجية، الاستمرار في بذل جهوده لعقد مؤتمر دولي؛ حيث قام بجولتين على اوروبا الغربية شملتا ايطاليا واسبانيا وبريطانيا وبلجيكا، في محاولة لكسب التأييد لمواقفه. ودعا بيرس زعماء هذه الدول الى تشجيع الملك حسين على الانضمام الى عملية السلام، والى تفضيل موقفه على موقف ياسر عرفات. كما تحدث حول ضرورة تعزيز قوة المعتدلين الفلسطينيين وتوثيق الصلة بين الاردن وسكان المناطق المحتلة (**دافار** ، ١٩٨٧/١/١١). وأوضح انه لن يجلس مع عرفات الى مائدة واحدة، حتى لو اعترف الاخير باسرائيل (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/١/١٢). وكشف بيرس لوزراء خارجية الاسرة الاوروبية، في بروكسل، عن ان اسرائيل ومصر والاردن والمغرب وافقت، جميعها، على ضرورة الوصول الى مائدة المفاوضات دون شروط مسبقة. واضاف ان الاردن يدعي بأنه بحاجة الى هيئة دولية والى السوفيات ليقول: «لسنا متأكدين من ضرورة المؤتمر، ولا حتى ان السوفيات سوف يسهمون فيه كثيراً». لكنه وافق، مع ذلك، على عقد مؤتمر كهذا، لتمكين الاردن من الدخول في مفاوضات (**معاريف** ، ١٩٨٧/١/٢٧). واشار بيرس الى انه يؤيد تعديل «بيان البندقية» الذي يؤيد اشراك م.ت.ف. في مفاوضات للسلام في الشرق الاوسط؛ وذلك على ضوء فشل المفاوضات بين الاردن و م.ت.ف. وافاد بأن اسرائيل سوف تعرض مشروع الحكم الذاتي الذي اتفق عليه في كامب ديفيد، كبداية لمباحثات الهيئة الدولية للسلام في الشرق الاوسط (**دافار** ، ١٩٨٧/١/٢٨). وأوضح بيرس ان العام ١٩٨٧ ينبغي ان يكون عام المفاوضات لأربعة اسباب، وهي: ١ ـ التغيرات الداخلية الجارية في الاتحاد السوفياتي؛ ٢ ـ اقتراب موعد الانتخابات في الولايات المتحدة؛ ٣ ـ التغيرات في الشرق الاوسط؛ ٤ ـ الفرصة القائمة للانخراط في المفاوضات السوفياتية ـ الاميركية (**معاريف** ، ١٩٨٧/٤/٧).

وصرح بيرس بأن الاردن واسرائيل اتفقتا على عشر نقاط، تمهيداً لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، وهي:

١ ـ يتم الاتفاق، مسبقاً، على تشكيل المشتركين في المؤتمر.

٢ ـ تصر اسرائيل على ان تشترك في المؤتمر ـ المظلة فقط الدول التي تقيم علاقات مع كل الاطراف

المعنية بالنزاع، ويبدي الأردن «تفهماً»، لكنه لا يعتبر ذلك شرطاً.

٣ ـ تتم بلورة كل الاجراءات، والقواعد، والمسارات، بين دول المنطقة بشكل مسبق.

٤ ـ ينقسم المؤتمر، فور انعقاده، الى لجان ثنائية على اساس جغرافي، تجرى في اطارها المفاوضات المباشرة، على ان تكون احداها اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية ـ الاسرائيلية.

٥ ـ ان المؤتمر ليس مخولاً بفرض حل على الاطراف، ولا برفض حل يتم الاتفاق عليه في اللجان الثنائية.

٦ ـ تعتمد المفاوضات على قراري الامم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨.

٧ ـ تجرى المفاوضات ضمن اطار كل لجنة من اللجان الثنائية، بشكل مستقل، ومنفصل عن التقدم في اللجان الثنائية الأخرى.

٨ ـ يتم تمثيل الفلسطينيين في الوفد الاردني ـ الفلسطيني من طريق ممثلين موثوقين ليسوا اعضاء في منظمات ارهابية.

٩ ـ يقوم السكرتير العام للامم المتحدة بارسال الدعوة لحضور المؤتمر، بعد تنسيق مع الاطراف وبموافقتها.

١٠ ـ يمكن عقد المؤتمر في حال حدوث جمود في اللجان الثنائية. وتشترط اسرائيل لذلك موافقة الطرفين؛ ويرى الاردن ان موافقة طرف واحد تكفي (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/٢٣).

كما قام بيرس بزيارة الى مصر لاكمال المحادثات التي اجراها مع الرئيس مبارك في الاسكندرية في العام ١٩٨٦، والتي اتفق خلالها على عقد مؤتمر دولي يشكل اساساً لمفاوضات مباشرة، وعلى ايجاد حل للقضية الفلسطينية عبر اقامة اتحاد كونفدرالي بين الاردن والمناطق المحتلة (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/٢٤). وقد اتفق بيرس ومبارك على ان تحاول مصر التوسط بين الاردن واسرائيل، في ما يتعلق بمشكلة التمثيل الفلسطيني في الوفد المشترك مع الاردن في المؤتمر الدولي. وكشف بيرس عن انه تمكن من اقناع مصر بوجوب اجراء مفاوضات تحضيرية تمهيداً للمؤتمر دون اشتراك م.ت.ف. (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/١).

كذلك، أكد بيرس انه عندما يحين موعد المفاوضات المباشرة سوف تكون الصيغة على نحو وفود ثنائية تدير محادثات سلام: وفد اردني مقابل وفد اسرائيلي؛ ووفد سوري مقابل وفد اسرائيلي. وهذا الشيء ينطبق على لبنان وعلى أي دولة عربية ترغب في ادارة محادثات سلام مباشرة (**معاريف** ، ١٩٨٧/٣/١). واضاف انه اتفق مع مبارك على ثلاث نقاط هامة، هي: ان السلام لا يمكن ان يكون الا نتيجة لمفاوضات مباشرة؛ وان تتفق جميع الاطراف، بما فيها اسرائيل، على تمثيل الفلسطينيين في المؤتمر الدولي؛ ورغبة الدولتين في التعاون لدفع عملية السلام الى امام (**المصدر نفسه**).

بعد ذلك، التقى بيرس مع ١٧ شخصية فلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة، في محاولة لتجاوز اشتراك م.ت.ف. في المفاوضات عبر اشراك شخصيات من المناطق المحتلة تحظى بتأييد السكان، للتوصل الى حل مع اسرائيل دون مشاركة المنظمة. وأوضح ان هناك ثلاث نقاط عالقة لم تتمكن اسرائيل والاردن ومصر من حلها، هي: من يشترك في المؤتمر ؟ وكيف يكون التمثيل الفلسطيني ؟ وكم من الوقت يستمر المؤتمر الذي يكون تمهيداً لمفاوضات مباشرة ؟ (**دافار** ، ١٩٨٧/٣/٢٥).

وأكد بيرس، في كلمة القاها بحضور اعضاء حزب العمل في القدس، قائلاً: «سوف نستمر في العمل ضد دولة فلسطينية، وضد الارهاب، ولصالح تعايش يهودي ـ عربي في اطار دولة يهودية محبة للسلام» (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٧/٤/٢٢). وعقب بيرس على معارضة الليكود لمبادرته موضحاً ان حكومة برئاسة مناحيم بيغن كانت صادقت، في كانون الاول (ديسمبر) العام ١٩٧٧، على قرار يؤيد عقد مؤتمر دولي، وان مبدأ استمرارية قرارات الحكومة يلزم الحكومة الائتلافية ايضاً (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٧/١/٢٨). وأشار بيرس الى ان شامير كان صادق، في حينه، على خطاب بيرس الذي تبناه الكنيست بشأن المؤتمر الدولي في تشرين الاول (اكتوبر)

١٩٨٥ (**المصدر نفسه**)، واعرب عن أمله في ان يحظى مشروعه السلمي بتأييد الاكثرية في الحكومة، وإلا فانه سوف يعمل على تقديم موعد الانتخابات. وأكد ان الهدف هو سلام وليس اجراء انتخابات؛ لكن اذا كانت الانتخابات ضرورية لمنع الجمود، فلن يتردد في العمل من اجل تقديم موعدها (**المصدر نفسه**، ٢٣/٤/١٩٨٧).

فكرة «جنونية»

ورداً على مبادرة بيرس بشأن المؤتمر الدولي، قام شامير، قبل، وبعد، تزعمه الحكومة الائتلافية، بحملة مضادة في اسرائيل، والخارج، ضد فكرة المؤتمر، في محاولة لاقناع الدول الغربية، والرأي العام الاسرائيلي، بأن الفكرة التي يتبناها بيرس وحزب العمل تخفي في طياتها مخاطر لاسرائيل وللدول الغربية. وفي اطار هذه الحملة، قام شامير بزيارة الى الولايات المتحدة عندما كان قائماً بأعمال رئيس الحكومة وزيراً للخارجية، التقى خلالها مع وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، وابلغ اليه وجود تحفظات من عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، وخصوصاً بالنسبة الى اشتراك الاتحاد السوفياتي فيه (**عل همشمار** ، ١/١٠/١٩٨٧). ودعا شامير، في كلمة القاها في الجمعية العمومية للامم المتحدة، الى اجراء محادثات سلام مباشرة بين اسرائيل والاردن، موضحاً ان على الاردن ان يدرك انه ينبغي ان يحقق السلام مع اسرائيل وليس مع أية هيئة دولية (**المصدر نفسه**).

وفي زيارة ثانية قام بها شامير، بعد تسلمه رئاسة الحكومة، بناء على دعوة من الرئيس الاميركي رونالد ريغان، اقترح شامير على الاميركيين فكرة عقد مؤتمر دولي اقليمي تشترك فيه مصر والاردن واسرائيل وممثلون فلسطينيون (**دافار** ، ١٠/٢/١٩٨٧). وأكد شامير ان موضوع المؤتمر الدولي تسبب في مواجهة داخلية في اسرائيل قد تؤدي الى تقديم موعد الانتخابات (**المصدر نفسه** ، ١٨/٢/١٩٨٧). ودعا، في الكلمة التي القاها في نادي الصحافة في واشنطن، الملك حسين الى اجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل في واشنطن، او حتى في كامب ديفيد (**المصدر نفسه** ، ٢٠/٢/١٩٨٧).

وبعد عودته من الولايات المتحدة، بعث شامير برسالة الى شولتس يدعوه فيها الى ازاحة فكرة المؤتمر الدولي من على جدول الاعمال، لأن المؤتمر لا يحقق الهدف المشترك، ألا وهو مفاوضات بين اسرائيل والدول العربية (**معاريف** ، ٦/٣/١٩٨٧). كما اوفد شامير وزير الدولة موشي ارنس الى الولايات المتحدة بهدف القضاء على مبادرة بيرس. وحذر ارنس وزير الخارجية، شولتس، في اثناء لقائهما، من ان اية محاولة لدفع مشروع المؤتمر قدماً قد تؤدي الى أزمة سياسية في اسرائيل، والى حل الحكومة. وجاء هذا التحذير على ارضية تخوف الليكود من تأييد واشنطن لفكرة عقد مؤتمر دولي كبداية لمفاوضات مباشرة. كما اوضح ارنس لشولتس ان الشائعات التي تقول ان شامير سوف يؤيد، في شروط معينة، مبادرة بيرس، ليست صحيحة، وعلى واشنطن ان لا تتوهم ان هناك املاً في ان يحظى اقتراح كهذا بتأييد الاكثرية في الحكومة (**المصدر نفسه** ، ٢٧/٤/١٩٨٧).

من جهة أخرى، اوضح شامير لوزير الدفاع الايطالي، جيوفاني سبادوليني، الذي قام بزيارة اسرائيل، ان فكرة المؤتمر هي سوفياتية الصنع وهي وسيلة لدخول السوفيات في اللعبة السياسية في الشرق الاوسط، ليس الاّ (**عل همشمار** ، ٢٢/١/١٩٨٧). واستطرد قائلاً ان اسرائيل تعارض اشراك الاتحاد السوفياتي في محادثات السلام الشرق اوسطية، لأنه يتبع مواقف متطرفة معادية لاسرائيل ويمنع هجرة اليهود الحرة من الاتحاد السوفياتي (**المصدر نفسه** ، ١٦/١/١٩٨٧). وأكد معارضته عقد مؤتمر دولي، حتى لو فتح الاتحاد السوفياتي ابواب الهجرة اليهودية، لأن المؤتمر سوف يكون شبيهاً بمؤتمر ميونخ، يُناقَش ويقرر فيه حل للصراع العربي ـ الاسرائيلي دون ان يأتي منه السلام (**معاريف** ، ٣/٣/١٩٨٧).

وفي كلمة الى اعضاء البوندز في القدس، ذكر شامير ان الهدف من المؤتمر الدولي هو اعادة السوفيات الى وضع مؤثر في الشرق الاوسط واعطاء شرعية لـ م.ت.ف. (**دافار** ، ١٥/١/١٩٨٧)، لكن اسرائيل لن تتفاوض مع هذه المنظمة، حتى لو ايدت قرارات الامم المتحدة التي تعترف بحق اسرائيل في الوجود، او اذا تخلت عن الكفاح المسلح (**عل همشمار** ، ١٦/١/١٩٨٧). وفي لقاء مع اعضاء المعهد الديمقراطي الاميركي، دعا

شامير الملك حسين الى الالتقاء به، وجهاً لوجه، لدفع عملية السلام قدماً، حيث ثمة مشكلات مشتركة للاردن واسرائيل في مجالات كثيرة، منها: استثمار مياه نهر الاردن، ومشكلات بيئية، ومشكلات جوار في ميناءي العقبة وايلات، وبامكان هذه الامور ان تكون نقطة انطلاق لسلام غير رسمي، يمكن، عبره، تطوير سلام رسمي (**دافار** ، ١٩/١/١٩٨٧).

وقال شامير لوكالة «رويتر» ان رفضه التخلي عن اراض احتلتها اسرائيل مقابل السلام لن يكون كلمته الاخيرة في مفاوضات مع الدول العربية؛ لكن الشرط الاول لتقريب وجهات النظر هو الالتقاء والتحدث، وجهاً لوجه (**عل همشمار** ، ١٦/١/١٩٨٧).

وأكد، في اثناء لقائه مع وفد يضم رجال اعمال من قبل مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، ان الحل الآني هو حكم ذاتي لمدة خمس سنوات؛ وبعد ذلك سوف يكون من السهل ايجاد حل ثابت. «لكننا لن نعود الى حدود العام ١٩٦٧، ومن الوهم الاعتقاد بأننا سوف نزيل المستوطنات من مكانها» (**معاريف** ، ٢٧/٤/١٩٨٧).

وفي الكلمة التي القاها امام مجموعة من حاخامي حزب المفدال، تطرق شامير الى المؤتمر الدولي موضحاً ان هناك احتمالين امام الحكومة الائتلافية: استمرارها، وفقاً للاتفاق الائتلافي والخطوط الاساسية للحكومة؛ أو حلها من طريق اجراء انتخابات (**المصدر نفسه** ، ٣/٣/١٩٨٧). «وسوف يكون الفوز حليف الليكود، لأن الشعب يدرك المخاطر الرهيبة الكامنة في مؤتمر كهذا» (**هآرتس** ، ١٠/٤/١٩٨٧). وجزم شامير بأن ما وافقت عليه اسرائيل، في اطار معاهدة السلام مع مصر، هو الخط الاخير في التنازلات الاسرائيلية الاقليمية وغيرها. واضاف «انه لا يمكن ان يخطر على بال أحد ان توافق حكومة يشترك فيها الليكود على مؤتمر دولي تشترك فيه دول كبرى لا تقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ولا تقبل وجهة نظرنا بالنسبة الى حدود اسرائيل، بما في ذلك القدس» (**عل همشمار** ، ٧/١/١٩٨٧).

ويرى شامير ان نشاط بيرس لعقد مؤتمر دولي هو اكبر حماقة في تاريخ الدبلوماسية الاسرائيلية. وهناك احتمال انتهاء المؤتمر بدون نتائج، مما سوف يلحق الضرر بعملية السلام (**معاريف** ، ٥/٣/١٩٨٧). وقال، في الكلمة التي القاها في حضور جيل الاستمرار لحزب الاحرار: «ان المؤتمر الدولي هو فكرة جنونية شبيهة بمن يقاتل من أجل القضاء على نفسه، هذا فضلاً عن انها انتحار وطني». واستطرد يقول ان زعماء حزب العمل القوا المفاوضات المباشرة في سلة المهملات واخترعوا المؤتمر الدولي الذي هو بمثابة مسخ بالنسبة الى اسرائيل (**المصدر نفسه**). واضاف ان بيرس يحاول الاقناع ان الاردن يوافق على مفاوضات مع اسرائيل، فقط في اطار مؤتمر دولي. لكن السؤال المطروح هو: هل يكتفي الاردن بمؤتمر دولي تنقصه القوة والتأثير ؟ واجاب: «هذا ليس صحيحاً» (**هآرتس** ، ١٠/٤/١٩٨٧). ووصف شامير تصرفات بيرس بأنها «مكّارة تقود اسرائيل الى المصيدة». واضاف: «نشكر الله أن مصير الشعب اليهودي ليس في يد المعراخ وحده في الوقت الحاضر، لأن بيرس خرج في احد الليالي المفزعة بوجهة نظر تشاؤمية جداً، هي: اننا لا نستطيع الصمود، لذا علينا ان نتراجع وننحني ونتوب» (**دافار** ، ٣/٣/١٩٨٧).

وفي اثناء لقائه مع وزراء الليكود، اكد شامير ان ليس في امكان بيرس ان يتعهد، باسم الحكومة، بأي شيء بالنسبة الى المؤتمر الدولي. واذا كان قد تعهد بشيء فان ذلك هو انتهاك صريح للاتفاق الائتلافي وللخطوط الاساسية للحكومة الائتلافية. لكن المؤتمر الدولي لن يعقد، ما دام الليكود يعارض ذلك (**هآرتس**، ٢٧/٢/١٩٨٧).

ومقابل النقاط العشر التي طرحها بيرس أساساً لموافقة اسرائيل على الانضمام الى المؤتمر الدولي، تم في ديوان رئيس الحكومة الاسرائيلية شامير اعداد ورقة عمل تشمل عشر نقاط تحت عنوان «لماذا لا للمؤتمر الدولي»، هي:

١ ـ ان كل حكومات اسرائيل نادت، دوماً، باجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والدول العربية.

٢ ـ ان الحكومة لم تقبل، على الاطلاق، أي قرار يؤيد عقد مؤتمر دولي. ولا ينبغي على وزير الخارجية،

شمعون بيرس، القول بوجود قرار كهذا.

٣ ـ ان حكومة اسرائيل تنادي باجراء محادثات مباشرة مع الاردن، من دون شروط مسبقة، وان مطلب الاردن بعقد مؤتمر دولي يمثل شرطاً مسبقاً.

٤ ـ ان فكرة المؤتمر الدولي هي فكرة سوفياتية.

٥ ـ ان الدول العربية تطالب باشتراك الاتحاد السوفياتي، لأنها تعلم انه سوف يطالب بانسحاب اسرائيل واقامة دولة مستقلة.

٦ ـ ان المؤتمر الدولي سوف يتيح للاتحاد السوفياتي العودة الى الشرق الاوسط، من دون ان يفتح ابوابه للهجرة ويعيد العلاقات الدبلوماسية.

٧ ـ ان المؤتمر كله سوف يتخذ موقفاً مناهضاً لاسرائيل، وسوف يطالب المشتركون فيه بانسحاب اسرائيل.

٨ ـ ان العرب يطالبون بمؤتمر لكي يستطيعوا التملص من الاعتراف باسرائيل.

٩ ـ ان اتفاق السلام مع مصر قد تحقق من خلال محادثات مباشرة (وبمساعدة اميركية)، ومن الواجب مواصلة الطريق ذاته.

١٠ ـ ان اسرائيل نادت، منذ قيامها، بمحادثات مباشرة مع جاراتها؛ وبالفعل، بعد ٣٠ سنة، تم احراز سلام مع مصر، «ومن الواجب ان نستمر ونطالب باجراء محادثات مباشرة حتى تعترف دول عربية اخرى بطريق السلام» (**يديعوت احرونوت** ، ١٩٨٧/٢/٦).

كما نشرت وثيقة، من قبل الليكود، جاء فيها انه لم يحدث في السابق ان وافقت دولة معينة على ان يقرر مصيرها عبر مؤتمر دولي، ما عدا تشيكوسلوفاكيا التي أُرغمت على ذلك، بعد ان هزمت عسكرياً. وتشير الوثيقة الى ان اسرائيل وافقت، خلال الاعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧، على الاشتراك في مؤتمر دولي بسبب الضغوط الخارجية (**معاريف** ، ١٩٨٧/٣/٦).

واصدرت شعبة الاعلام في حركة حيروت كراساً ضد مبادرة بيرس وحزب العمل، جاء فيه ان بيرس يعمل من خلال الضغوط وبتوجيه من مستشاري وسائل الاعلام الذين يحيطون به، الأمر الذي يدفعه الى استخدام مصطلحات تحريضية مثل «قتل السلام». ان تحمسه لفكرة المؤتمر الدولي سوف يؤدي الى تطرف دول العالم في مواقفها، وبالتالي سوف تصبح اسرائيل في موقف الدفاع، وفي المقابل، فان م.ت.ف. سوف تعزز مكانتها السياسية. واستشهدت محررة الكراس، المحامية ليمور ليفنات، بتصريحات بيرس المتناقضة بشأن المؤتمر الدولي، فمرة يؤيدها ومرة يعارضها بشدة؛ حيث وصف بيرس المؤتمر الدولي، في العام ١٩٨٥، بأنه «مشروع لارضاخ اسرائيل»؛ اما الآن، فهو يعتبر كل من يعارض المؤتمر «قاتلاً للسلام». واوضح الكراس ان تسجيل الكنيست اقوال بيرس لا يعني ان ذلك اصبح قراراً ملزماً بشأن المؤتمر الدولي، وان قرار الحكومة بحق مؤتمر دولي قبل شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، اي قبل قدوم أنور السادات الى اسرائيل، قد مات بعد زيارة السادات واتفاقيتي كامب ديفيد (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٢٥).

وعلق موظف رفيع المستوى في ديوان رئيس الحكومة، على اقوال بيرس، بأن الكنيست وافق على عقد مؤتمر دولي، موضحاً انه كان قراراً جيداً في حينه، لكن ليس هناك ضرورة للعودة الى اسلوب المؤتمرات الدولية التي باءت بالفشل، بعد ان تمكنت من الصعود على طريق المفاوضات المباشرة (**دافار** ، ١٩٨٧/١/١٨).

ودانت كتلة الليكود في الكنيست تصرفات بيرس واصفة اياها بـ «تصريحات رجل معارضة محبط، يتآمر ضد الحكومة ورئيسها» (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٧/٣/٣).

مطالبة باجراء انتخابات

تسببت تصريحات رئيس الحكومة واعضاء الليكود في احداث حالة من الغليان في صفوف حزب العمل. وأوضح بارزون في الحزب ان الحزب لن يمر مر الكرام على تصريحات شامير التي تتجاوز جميع الحدود والمعايير. لكن بيرس سوف يواصل جهوده لدفع عملية السلام التي بدأها قبل عامين ونصف العام والتي حقق خلالها انجازات كبيرة لاسرائيل (**معاريف** ، ١٠/٤/١٩٨٧).

واصدر حزب العمل بياناً، جاء فيه «ان اقوال شامير ان المؤتمر الدول هو فزاعة، تشكل خطوة اضافية، من جانبه، لحل الحكومة الائتلافية، فضلاً عن ان اقواله تلحق الضرر بمصالح حيوية للدولة وبمزاولة اعمال الحكومة» (**دافار** ، ١٣/٤/١٩٨٧). واوضح مسؤولون في حزب العمل ان بيرس سوف يقدم اقتراحاً الى الحكومة للمصادقة على استمرار عملية السلام عبر المؤتمر الدولي وسوف ينسحب الحزب من الحكومة، ويدعو الى تقديم موعد الانتخابات، اذا رفض هذا الاقتراح من قبل الحكومة، او من قبل المجلس الوزاري المصغر (**المصدر نفسه** ، ١/٣/١٩٨٧).

وبعثت دوائر الجيل الجديد في حزب العمل ببرقية الى شامير تطالبه فيها بايقاف حملة التحريض ضد السلام، أو ان يقدم استقالته. وهذه الدوائر هي هكفار هيروك وعراخيم ومشوف. وجاء في البرقية، أيضاً: «منذ ان نصّبت نفسك رئيساً لجبهة الرفض التي تعارض دفع عملية السلام الى امام وانت تنتهك الخطوط الاساسية لحكومة الوحدة الوطنية. واذا كان السلام يدب الرعب في قلبك، فعليك ان تتصرف حسب الاصول وتحل الحكومة وتعرض موضوع السلام على الشعب ليحسم في الامر» (**دافار** ، ١٧/٤/١٩٨٧).

من ناحية أخرى، طالب شباب حزب العمل بأن يقرر الحزب اما الاستمرار في تأييد حكومة مفسخة وعرجاء واما الانسحاب من الحكومة. وأوضحوا انه اذا قرر العمل البقاء في الحكومة وكأن شيئاً لم يحدث، فانه يكون بهذا ساعد على دفن جهود السلام، وعندها سوف يقدم الحزب الى محاكمة الناخب والتاريخ (**معاريف** ، ١/٣/١٩٨٧).

وقال مقربون من بيرس ان التذكير بمؤتمر ميونخ، الذي عقد عشية الحرب العالمية الثانية، هو جزء من محاولات شامير عرض المؤتمر بمصطلحات سلبية جداً، لكن اسرائيل قوية بما فيه الكفاية للتقدم نحو مؤتمر دولي، وليس هناك ضرورة للعمل على اذهال مواطني الدولة، صباح مساء (**المصدر نفسه** ، ٣/٣/١٩٨٧).

تغير في الموقف الاميركي

في ذروة الخلاف بين العمل والليكود بشأن المؤتمر الدولي، طرأ تطور ذو اهمية في الموقف الاميركي؛ حيث اعلن موظف رفيع المستوى في الادارة الاميركية ان الولايات المتحدة تغير سياستها في الشرق الاوسط وتؤيد عقد مؤتمر دولي باشتراك الاتحاد السوفياتي، كوسيلة ممكنة لمفاوضات مباشرة بين اسرائيل والدول العربية. لكنه اوضح ان واشنطن تعارض الاقتراح السوفياتي بتشكيل لجنة تحضيرية لمؤتمر دولي تضم الدول دائمة العضوية في مجلس الامن (**دافار** ، ٣٠/٣/١٩٨٧). ويدعم هذه الاقوال الرسالة التي بعث بها الرئيس الاميركي رونالد ريغان الى شامير، والتي أيّد فيها فكرة المؤتمر بشأن قضية الشرق الاوسط (**معاريف** ، ٢٨/٤/١٩٨٧)؛ هذا فضلاً عن الوثيقة التي اعدتها الولايات المتحدة، بموافقة الاردن، والتي تذكر ان السكرتير العام للامم المتحدة سوف يوجه دعوة الى الهيئة الدولية التي سوف تدعو، بدورها، الى سلام شامل، والى حل القضية الفلسطينية، ثم تبدأ، فيما بعد، المفاوضات المباشرة بين الأطراف، في لجان ثنائية ومستقلة. وتذكر، ايضاً، ان فشل احدى اللجان لا يؤثر في استمرار المباحثات في اللجان الاخرى. وجاء في الوثيقة، أيضاً، ان المؤتمر لن تكون له صلاحيات بفرض اتفاقات على اللجان الثنائية، او بالغاء اتفاقات تتوصل اليها هذه اللجان، او بوضع «فيتو» عليها. وسوف يتعهد كل طرف يشترك في المفاوضات بتنفيذ القرارات التي سوف يتفق عليها في هذه اللجان. كما تؤكد الوثيقة ان الفلسطينيين سوف يمثلون في وفد اردني ـ فلسطيني باشخاص يرفضون الارهاب

(**المصدر نفسه** ، ٣٠/٤/١٩٨٧). وذكر، أيضاً، ان الهدف هو تحقيق سلام عادل وأبدي، وحل القضية الفلسطينية على اساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، من خلال الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (**دافار** ، ٣٠/٤/١٩٨٧).

وأثارت هذه الوثيقة جدلاً فيما بين الليكود والعمل، حيث ذكرت مصادر في الليكود ان الوثيقة ليست مشروع سلام بل شروط هدفها التمكين من عقد مؤتمر دولي يشترك فيه الاتحاد السوفياتي و م.ت.ف. (**معاريف** ، ٣٠/٤/١٩٨٧)؛ اذ انها لم تأت على ذكر اتفاقيتي كامب ديفيد اللتين تضمنان لاسرائيل مسؤولية الامن في انحاء الضفة الغربية. كما ان المشروع الاميركي لا يشترط اشتراك السوفيات باستئناف علاقاته مع اسرائيل وبفتح ابواب الهجرة لليهود (**المصدر نفسه**). وذكرت مصادر في ديوان رئيس الحكومة، ان هذه الوثيقة تمكن من دعوة م.ت.ف. للاشتراك في المحادثات، في نهاية الامر (**دافار** ، ٣٠/٤/١٩٨٧)، لانها تتحدث عن اطراف لا عن دول. واضافت هذه المصادر، ان ما ذكر بالنسبة الى الحقوق المشروعة للفلسطينيين مشمول في اتفاقيتي كامب ديفيد اللتين تقضيان بمناقشة هذه الحقوق في نهاية تطبيق الحكم الذاتي، بينما توصي هذه الوثيقة بمناقشة هذه الحقوق في بداية المفاوضات. وترى هذه المصادر ان الهدف من هذه الصيغة هو اجراء تعديل على قرار مجلس الامن ٢٤٢ لاتاحة اشتراك الفلسطينيين المؤيدين لـ م.ت.ف. في المؤتمر (**معاريف** ، ٣٠/٤/١٩٨٧).

وعلقت مصادر في وزارة الخارجية على الوثيقة الاميركية موضحة ان هذا دليل آخر على فشل مهمة الوزير ارنس في الولايات المتحدة، لأن الادارة الاميركية تعتقد بأن مؤتمراً دولياً بامكانه ان يقود الى مفاوضات مباشرة (**المصدر نفسه** ، ٢٨/٤/١٩٨٧). وأكد موظف في مكتب وزير الخارجية، انه للمرة الاولى في تاريخ الصراع في المنطقة، يبدي الملك حسين استعداده اجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل" (**دافار** ، ٣٠/٤/١٩٨٧). وقالت مصادر في وزارة الخارجية ان شامير يحاول القضاء على عملية السلام عبر اعطاء معلومات غير صحيحة وتفسيرات محرفة للوثيقة (**معاريف** ، ٣٠/٤/١٩٨٧). اما مقربو بيرس، فقد اوضحوا ان من يعتقد بأن بيرس سوف يشترك في مفاوضات، على اساس وثيقة كالتي يتحدثون عنها في ديوان رئيس الحكومة، فهو احمق، أو شرير (**المصدر نفسه**).

بيرس يستخدم المؤتمر حيلة

ومع احتدام الجدل حول المؤتمر الدولي بين قطبي الحياة السياسية في اسرائيل، اظهرت الشخصيات السياسية الاخرى اهتماماً بالموضوع، وادلى كل منهم برأيه. وزير الاسكان (ليكود). دافيد ليفي، أكد ان فكرة المؤتمر من شأنها الاطاحة بالحكومة الائتلافية التي تعتبر ضرورية للدولة. وفي رأيه، ان هذه الفكرة طرحت ارضاء للرئيس المصري، ليس الا (**هآرتس** ، ١٧/٩/١٩٨٧).

ويعتقد وزير الصناعة والتجارة، اريئيل شارون، بأن مبادرة بيرس بشأن المؤتمر تشكل خطراً ملموساً على الحفاظ على الطابع اليهودي للقدس في المستقبل (**عل همشمار** ، ٢٨/١/١٩٨٧).

اما وزير الدفاع، اسحق رابين، فيرى انه، في الظروف السياسية التي نتجت في الشرق الاوسط، فان اسرائيل ملزمة بالمبادرة ودراسة ما اذا كانت هناك امكانية للدخول في مفاوضات سلام مع الاردن ومع فلسطينيين ليسوا اعضاء في م.ت.ف. وأكد رابين انه لا يمكن تحقيق السلام اذا لم يكن مبنياً على قرار لدولة عربية لوضع حد لحالة الحرب، وبناء شبكة علاقات سلام. واستطرد قائلاً ان اسرائيل ودولة عربية بامكانهما الوصول الى سلام عبر مفاوضات مباشرة وثنائية ليست مشروطة بعنصر عربي ثالث (**معاريف** ، ٢٩/٤/١٩٨٧). وفي نظره، فان آمال عقد مؤتمر دولي للسلام ليست واقعية، لكنه ينبغي على اسرائيل ان لا تهمل اية محاولة للتوصل الى سلام بواسطة المؤتمر الدولي أيضاً (**دافار** ، ٢/٢/١٩٨٧).

ويعتقد وزير الاقتصاد والاتصالات، غاد يعقوبي، بأن «البديل لأي مسيرة سياسية على طريق السلام،

او على طريق التسوية المرحلية، ليس الحفاظ على الوضع القائم، بل ضم بطيء. فاستمرار التطورات الحالية معناه ان نصبح، في يوم من الايام، مثل جنوب افريقيا، او لبنان. فاذا انتهى الضم البطيء بضم كامل، دون اعطاء حقوق سياسية للعرب، نصبح عندها مثل جنوب افريقيا؛ واذا اعطيناهم حقوقاً سياسية كاملة، نصبح مثل لبنان». واضاف: «ان التقدم ليس مطلوباً من اجل الفلسطينيين، بل من اجلنا نحن، وافضل شيء، طبعاً، هو تحقيق سلام كامل من طريق اجراء مفاوضات مباشرة يمكن ان تكون، في البداية، في مؤتمر دولي، وهذه وسيلة فقط، والغاية هي السلام» (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٧/٤/٢٨).

ويرى وزير الدولة، عيزر وايزمان، ان لدى اسرائيل المعطيات لدفع عملية السلام الى امام، وان «تأجيل حل القضية قد يخلق معارضة بين بعضنا البعض». ويعتقد وايزمان بأن عامل الوقت بدأ يصبح مهماً، لذا ينبغي اجراء مفاوضات سياسية لحل المشكلة (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٧/٢/٢٧). واستطرد يقول: «اذا واصلنا انتظار مكالمة هاتفية، فاننا قد نقصف بقذيفة؛ لذا، ينبغي البحث عن رقم هاتف الطرف الآخر والشروع في التفاهم، وبمبادرات، وعدم ابقاء المبادرة في يد الآخرين». وعقب وايزمان على موقف بعض اعضاء الحكومة من حل القضية الفلسطينية، بقوله: «ان معظم زملائي في الحكومة يسعون باتجاه حل فلسطيني ـ اردني، لكنني افضل اتفاق مباشر مع الفلسطينيين الذين لنا معهم الصراع الاصعب» (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/١/١٦).

اما عضو الكنيست حاييم كوفمان (ليكود)، فله موقف مغاير، حيث قال ان بيرس يمهد الطريق لمفاوضات مع م.ت.ف. وللعودة الى حدود العام ١٩٦٧ (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٣).

وفي السياق ذاته، قال عضو الكنيست دان مريدور (ليكود) ان الضرر الكبير في طرح موضوع المؤتمر الدولي هو انه قد يعفي المصريين والاميركيين من التزاماتهم باتفافيتي كامب ديفيد (**المصدر نفسه**).

وقال عضو الكنيست روني ميلو (ليكود)، في اجتماع لانصار حيروت: «ان المؤتمر هو مخطط اكيد لارضاخ اسرائيل، لأن المؤتمر ليس موضوعاً هامشياً، بل بامكانه ان يقرر، مسبقاً، أمننا وحقيقة وجودنا» (**دافار** ، ١٩٨٧/٢/٢٧).

ويعتقد عضو الكنيست عوزي برعام (معراخ) بأن الجدل القائم بين بيرس وشامير ليس بشأن المؤتمر الدولي، بل بشأن عملية السلام. واضاف: «ان الشعب يدرك وجود وجهات نظر متناقضة بين المعراخ والليكود، لذا ينبغي ان تحسم الحكومة في الأمر» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٢/٢).

وأوضح عضو الكنيست سيمحا دينتس (معراخ) ان توحيد صفوف م.ت.ف. بالذات والغاء «اتفاق عمان» من قبل عرفات قد يؤديان الى انضمام فلسطينيين غير مؤيدين لـ م.ت.ف. الى موقف الملك حسين، وعندئذٍ سوف يبدأ حوار سياسي بين هؤلاء وبين اسرائيل والولايات المتحدة (**معاريف** ، ١٩٨٧/٤/٢١). وأضاف دينتس ان الملك حسين كان مستعداً لاجراء محادثات مباشرة مع اسرائيل باشتراك م.ت.ف. لكن معارضة م.ت.ف. ذلك ارغمته على ان يحتاج الى غطاء مؤتمر دولي (**دافار** ، ١٩٨٧/٣/٢٩).

من جهته، قال رئيس لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، عضو الكنيست ابا ايبن (معراخ)، لوسائط الاعلام في طوكيو، ان التقدم الاكثر جدية في عملية السلام تم في اعقاب قمة بيرس ـ مبارك، وهناك أمل في تحقيق الهدف الاساسي للسياسة الاسرائيلية، وهو اجراء مفاوضات مع الاردن والفلسطينيين في اطار دولي متفق عليه، وذلك في ظل تنسيق المواقف بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٩/١٥). وأضاف انه يفضل شيئاً أقل من مؤتمر دولي، لكن اذا كان الخيار بين عدم اجراء مفاوضات وبين مؤتمر دولي، فانه ينبغي قبول المؤتمر. «واذا اتفق على عقد المؤتمر، فينبغي التركيز على شرطين، وهما تغيير السياسة السوفياتية تجاه اسرائيل ومشكلة التمثيل بشكل يتناسب مع عدم الرغبة في التحدث مع ارهابيين، ويجيب على ضرورة التحدث مع فلسطينيين مقبولين بامكانهم تنفيذ القرارات. وفي رأيي، ان تحقيق هذه الاهداف يتطلب عملاً كثيراً» (**بمحانيه** ، ١٩٨٧/٣/١١).

اما عضو الكنيست امنون لين (معراخ)، فقد اوضح، بدوره، انه اذا لم تقدم اسرائيل مبادرات جديدة لاستمرار عملية السلام، فانها سوف تواجه مخاطر كثيرة على الصعيدين، السياسي والعسكري. كما ان اصدقاء اسرائيل في العالم سوف يتعبون من الانشغال في الصراع الاسرائيلي ـ العربي، مما يعيدنا الى الضغوط المطالبة بانسحاب اسرائيل من جميع المناطق المحتلة وباقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. واستطرد قائلاً انه «لا يمكن درء هذا الخطر الا اذا قدمت اسرائيل مبادرات سياسية رسمية، وغير رسمية. وهكذا، فانه اذا تبين ان العالم العربي يريد الحرب، فاننا سوف نضمن، على الاقل، ان اصدقاءنا في العالم سوف يقفون الى جانبنا. وهذا ما يجعلنا نوافق على مؤتمر برعاية دولية، عقد او لم يعقد» (**دافار** ، ١٠/٣/١٩٨٧).

وقال عضو الكنيست عبدالوهاب دراوشة (معراخ) ان الوضع الراهن في علاقات اسرائيل والعرب الموجودين تحت السيادة الاسرائيلية خطير للغاية: «مليون ونصف المليون فلسطيني في المناطق المحتلة لا يريدون هذه السلطة». وفي رأيه، انه لن يكون، في نهاية الأمر، امام اسرائيل سوى خيار الجلوس الى مائدة المباحثات مع ممثلي م.ت.ف. واضاف ان الوضع الراهن الذي ترفض فيه اسرائيل برأسيها اللذين يجران العربة باتجاهين مختلفين لا يمكن ان يستمر (**معاريف** ، ٥/٤/١٩٨٧).

اما عضو الكنيست مئير فلنر (حداش)، فيقول: «يوجد هنا شعبان، يهودي اسرائيلي وعربي فلسطيني، وليس في الامكان احلال السلام بدون الاعتراف بهذه الحقائق الاساسية» (**هآرتس** ، ٥/٣/١٩٨٧).

ويعتقد عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس) بأن مؤتمر يتحدثون فيه بشكل جدي وتشترك فيه م.ت.ف. ويشمل اعترافاً بحق تقرير مصير الشعب الفلسطيني وتنازلات اقليمية بعيدة المدى في امكانه ان ينجح (**معاريف** ، ٣/٣/١٩٨٧). وأضاف ان الهدف من المؤتمر الدولي هو تحقيق التوازن في الشرق الاوسط، لكن بيرس يستخدم المؤتمر حيلة (**هآرتس** ، ٥/٣/١٩٨٧).

وقال عضو الكنيست اليعزر فالدمان (هتحياه) انه اذا قررت الحكومة التخلي عن السلطة في الضفة الغربية وغزة، او عن جزء منها، واذا تبنت حلاً وسطاً اقليمياً، فان اليهود الموجودين هناك لن يوافقوا على البقاء في ظل سلطة أجنبية، وسوف يحاولون أخذ السلطة بأيديهم (**معاريف** ، ٢٧/٤/١٩٨٧).

ويقول سكرتير حزب مبام، اليعازر غرانوت، انه لا ينبغي الاستماتة من اجل المؤتمر الدولي، لأنه من الواضح ان السلام لا يتحقق الا في مفاوضات مباشرة يشترك فيها الفلسطينيون ايضاً، وتعطى لهم «نصف رغباتهم سوية مع أمن اسرائيل» (**المصدر نفسه** ، ٢/٣/١٩٨٧).

لا حل بدون م.ت.ف.

يرى بعض الصحافيين والمعلقين الاسرائيليين ان المؤتمر الدولي قد يؤدي الى حل مشكلة الشرق الاوسط، بينما يعتبره آخرون «مصيدة» بالنسبة الى اسرائيل. وثمة من اعتقد، أيضاً، بأن مشكلة الشرق الاوسط لن تحل الا عبر مفاوضات مع م.ت.ف. فشامير يعمل على افشال فكرة المؤتمر الدولي لأنه ليس معنياً بمفاوضات حقيقية بين اسرائيل وبين جهات عربية، لان كل حل وسط يعني تقديم تنازلات من جانب اسرائيل. ولذا، فهو يفضل الوضع الراهن على أي تغير ممكن، ما عدا استسلام العرب دون شروط. وحتى ولو أعلن الاردن والفلسطينيون انهم سوف يأتون الى القدس لاجراء محادثات دون مظلة دولية ودون طلبات مسبقة، فان شامير سوف يرفض ذلك، لأنه يعتبر الأمر مصيدة (**دافار** ، ٧/٤/١٩٨٧).

ويعتقد البروفيسور ماريون موسكات بأن من يخشى عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط انما يتجاهل قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، ويخشى، في الواقع، من السلام ذاته. واضاف انه من المؤكد ان أي مؤتمر، أو أي تفاوض، لن يستطيع دفع عملية السلام قدماً، ما دامت القضية الفلسطينية دون حل. وأكد «ان حكومة الليكود، بزعامة بيغن، كانت التزمت بحل هذه القضية، وليس في امكان أي طرف في حكومة الوحدة الوطنية التنكر لهذه التعهدات، دون الحاق ضرر بمصالح اسرائيل الحيوية وبسمعتها» (**المصدر نفسه** ، ٣/٣/١٩٨٧).

ويرى البعض، أيضاً، ان ثمة بديلاً للمؤتمر الدولي، لكنه لن يكون اكثر راحة لليكود من المؤتمر. وهذا البديل هو اجراء مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين وبشروط معينة مع م.ت.ف. فعرفات مستعد للالتقاء، وجهاً لوجه، مع زعماء اسرائيل؛ واستعداده هذا ليس حباً مفاجئاً لاسرائيل، بل رغبة في الحصول، بهذه الوسيلة، على اعتراف اسرائيل بـ م.ت.ف. وهل هناك، فعلاً، من يتوهم انه يمكن الوصول الى تسوية النزاع من خلال تجاهل هذا الطرف ؟ من الذي نريد خداعه ؟ لقد وقعت حكومة بيغن على اتفاقية وقف اطلاق النار مع م.ت.ف. في العام ١٩٨١؛ ووافق بيرس على تمثيل فلسطيني في المفاوضات تكون بصمة م.ت.ف. واضحة عليه. وأضاف صاحب هذا الرأي انه في امكان بيرس القول ان مركز م.ت.ف. في العالم بدأ يضعف، لكن م.ت.ف. ـ أياً كان الأمر ـ ما زالت الطرف المهيمن في المناطق المحتلة، وهذه، في نهاية الأمر، هي المكان المقرر او الحاسم بالنسبة الى القضية الفلسطينية. وقال: «من المؤكد ان أي مؤتمر دولي ينطوي على اخطار، وان كانت تختلف تماماً عن الصورة المثيرة للسخرية التي اعتاد ان يرسمها اسحق شامير. فاذا لم يكن في المستطاع اجراء مفاوضات مباشرة، فمثل هذا المؤتمر أفضل، ألف مرة، من الجمود، ولكن من الصعب جداً عرضه كمثل أعلى» (أشير منيف، **المصدر نفسه** ، ١٩٨٧/٣/١٠).

ويعتقد آخر بأن ثمة لغة مشتركة بين شامير والملك حسين بشأن منح الفلسطينيين حق تقرير المصير. كما ان بيرس ورابين ما زالا يؤيدان ذلك حتى الآن؛ لكن ذلك لا يعني ان هناك انسجاماً في مواقف الليكود والمعراخ، اذ ان بيرس وايزمان على استعداد لفحص احتمال الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين. وقد اعترف بيرس بأن الفلسطينيين شعب. وما داموا كذلك، فان التطور المنطقي لاعتراف كهذا يقتضي الاعتراف بحقهم في تقرير مصيرهم (بنحاس عنباري، **عل همشمار** ، ١٩٨٧/١/١٦).

«ومن المهم ايضاح ان عقد مؤتمر دولي من اجل احلال السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الاوسط لن يكون ذا معنى الا بمشاركة الطرفين الأساسيين في النزاع، اسرائيل و م.ت.ف. الممثل الوحيد المعتمد للشعب الفلسطيني. ومن يعارض مشاركة م.ت.ف. أو مشاركة الاتحاد السوفياتي، فهو انما يعارض المؤتمر الدولي، وتصريحاته بوجوب عقده ليست، بالتالي، سوى تضليل للرأي العام» (**زو هديرخ** ، ١٩٨٧/٢/٢٥).

وسأل آخر: «مع من نتحدث ؟». وأجاب عن سؤاله بنفسه: «شامير وبيرس متفقان على ضرورة التحدث مع الملك حسين، فماذا عن الفلسطينيين ؟ يقترح بيرس مناقشة هذا الموضوع في المرحلة الاخيرة، من خلال تجاهل حقيقة ان هذه هي القضية الاساسية». وأضاف السائل: «انهم، بعد فشلهم في ايجاد فلسطينيين واقعيين، يحاولون، الآن، أردنة الضفة الغربية. ويمكن القول: ان هذا حل خيالي، لأن الأردن حكم الضفة ٢٠ عاماً ولم يكن بحاجة الى وساطة الاحتلال الاسرائيلي في حينه، لكنه لم ينجح في هذه المهمة أيضاً» (مارك غيفن، **عل همشمار** ، ١٩٨٧/١/٣٠).

وفي مقالة أخرى، كتب غيفن: «ان بيرس غير متحمس لفكرة مؤتمر دولي. فهو يدلي للخارج بتصريحات جريئة تتعارض وموقف الليكود، لكنه لا ينوي، عملياً، تحقيق هذه الفكرة. ومثال على ذلك، التغير المفاجيء في موقفه بالنسبة الى شرط اشتراك الاتحاد السوفياتي في المؤتمر. فقد ادعى بيرس بأن الشرط الأول لموافقة اسرائيل على اشتراك الاتحاد السوفياتي في المؤتمر هو استئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل. اما الآن، فهو يقلل من أهمية استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، ويركز على ضرورة ان يغير الاتحاد السوفياتي موقفه تجاه اليهود، ويسمح لهم بالهجرة الى اسرائيل. وعندها، فقط، توافق اسرائيل على اشتراكه في المؤتمر. ان هذا التغير في مواقف بيرس سببه عدم رغبته في عقد المؤتمر الدولي، الذي يعتبر جيداً بالنسبة اليه كشعار فحسب، لأنه يدرك جيداً ان موسكو لن توافق على شرط كهذا» (**المصدر نفسه**).

وهناك من اشار الى ادعاء شامير بانه «قد يفرض علينا حلاً لا نريده في مؤتمر دولي»، فيسأل: «كيف يمكن ذلك اذا اشتركنا في المؤتمر ؟ فاذا رغبت الولايات المتحدة في ان تفرض علينا شيئاً، فذلك ممكن عبر اتخاذ سلسلة من اجراءات الضغط الاقتصادي، مثل منع البوندز من جمع تبرعات لاسرائيل، او عبر تقليص

المساعدات الاميركية، او زيادة فائدة الديون. وهكذا، فان في وسع الولايات المتحدة ارغام اسرائيل على امور لا تريدها. وعندها، تعلن اسرائيل ان الاتفاق الذي يفرض هو ما تمنته طيلة حياتها، وان العلاقات مع الولايات المتحدة لم يسبق ان كانت أفضل مما هي عليه في الوقت الراهن». لذا، يرى صاحب هذا الرأي انه ينبغي ممارسة الضغوط على اسرائيل من الخارج لارغامها على الجلوس الى مائدة المفاوضات (مايا عيشت، **بمحانيه**، ١٩٨٧/٣/١١).

ويعلق آخر بأن شامير «يظن انه يدافع عن ' الوطن ' عندما يستخدم كلمات بذيئة ضد بيرس والمؤتمر الدولي. ولكن هل لديه خيار أفضل ؟ يقول شامير دائماً ان الولايات المتحدة متمسكة باتفاقيتي كامب ديفيد، وهي قرارات ملزمة بالنسبة اليها. ربما يكون هذا خياره. لكن الشيء الذي يلزم الرئيس ريغان، المشروع الذي يحمل اسمه، والذي لا تؤيد فيه الولايات المتحدة اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما انها، في الوقت عينه، لا تؤيد ضم هذه المناطق، ولا دوام سلطة اسرائيلية عليها. هذا فضلاً عن ان مشروع ريغان يوصي بحل وسط اقليمي وبتجميد الاستيطان فوراً. وهكذا، في امكان شامير ان يقول ما يريد عن بيرس؛ لكن خياره أسوأ بكثير، لأن الولايات المتحدة ترغب في اجراء مفاوضات بين الاردن واسرائيل على اساس مشروع ريغان. لذا، على شامير ان يكف عن الكذب، والاّ يدعي بأن اتفاقيتي كامب ديفيد هما الملزمتان» (حغاي ايشد، **دافار**، ١٩٨٧/٣/٣).

وتطرق آخر الى الفارق بين مؤتمر جنيف وبين المؤتمر الدولي، فكتب: «ان مؤتمر جنيف ارتكز على قرار مجلس الامن ٣٣٨ الذي دعا الاطراف ذات العلاقة الى البدء، فوراً، بالمفاوضات تحت رعاية ملائمة، بهدف احلال سلام عادل في الشرق الاوسط؛ اما المؤتمر، فيرتكز على قرارات الامم المتحدة التي توجه المؤتمر الدولي للبحث في اعادة الحقوق الى الشعب الفلسطيني، واقامة دولة فلسطينية، وحق م.ت.ف. في تمثيل الفلسطينيين في المؤتمر، وازالة الاحتلال الاسرائيلي عن المناطق [المحتلة]، بما فيها القدس». واضاف: «ان في امكان اسرائيل ان تتجاهل قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، غير ان السكرتير العام للامم المتحدة، الذي يفترض ان يوجه الدعوة لحضور المؤتمر، ملزم بالعمل وفقاً لقرارات الجمعية العامة. وعلى الرغم من الموافقة الاردنية، والاسرائيلية، سوف يضطر السكرتير العام للامم المتحدة الى دعوة م.ت.ف. وبهذا تحقق المنظمة ' الارهابية ' مأربها الكبير، حتى لو لم يعقد المؤتمر». وتابع: «كان يحق لاسرائيل استخدام الفيتو في مؤتمر جنيف ضد مشاركة اوساط لم تشترك في جلسة الافتتاح ـ أي م.ت.ف. اما المؤتمر الدولي، فهو مخصص لاعطاء م.ت.ف. الاعتراف الاميركي والاسرائيلي بها». وختم بأن موافقة اسرائيل على عقد مؤتمر دولي، الآن، بعد الاتفاق مع مصر، يمكن ان يفسر كاعتراف بأن اسرائيل يائسة من اتفاقيتي كامب ديفيد (موشي زاخ، **معاريف**، ١٩٨٧/٢/١٦).

وعلق يورام نمرود، الباحث في تاريخ العلاقات الاسرائيلية ـ العربية، على النقاش الدائر في اسرائيل حول تأييد، ومعارضة، المؤتمر الدولي، موضحاً «أن الخلافات حول المؤتمر الدولي ليست حول تأييد، أو رفض، التفاهم مع الدول العربية والفلسطينيين، بل حول مع من نتحدث، ومع من لا نتحدث ؟ وهذا النقاش رافق الحركة الصهيونية منذ بداية القرن الحالي». وأضاف: «يبدو ان معارضي عقد المؤتمر الدولي يتبعون التكتيك القديم، وهو الامتناع عن أية مفاوضات عبر الدعوة الى مفاوضات مباشرة. وتبين من الوثائق التي لم تكن معروفة للجمهور في حينه، انه، خلال فترة تاريخ الحركة الصهيونية، أُجريت محادثات مباشرة مع العرب، لكنها كانت سرية. ودائماً كانت هناك خلافات داخل الحركة الصهيونية، ليست حول المحادثات مع العرب، بل حول مع من من المجموعات العربية يجب الجلوس واجراء مفاوضات. ويبدو ان الخلافات الدائرة بشأن المؤتمر الدولي، حالياً، لا تختلف عن تلك التي رافقت الحركة الصهيونية، منذ بداية القرن الجاري» (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٢/٢٢).

خليل السعدي

العلاقات الاسرائيلية ـ السوفياتية

الفهم الاسرائيلي للتوجهات السوفياتية

تصدرت العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية اهتمام وسائل الاعلام المختلفة في اسرائيل، وخارجها، خلال الفترة الاخيرة، في ضوء تراكم المعطيات التي تشير الى نشاط مكثف على الصعيد الدبلوماسي حول امكان تحسين العلاقات بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل، وهي العلاقات التي قطعتها موسكو من جانبها بعد حرب الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

وفي سياق تناولها لهذا الموضوع، اختلطت المعالجات السياسية لوسائل الاعلام هذه، بين التكهنات والمعلومات والتحليل السياسي المجرد. فمن حديث عن اتصالات سياسية سرية تجرى، منذ زمن بعيد، وعمليات جس نبض يقوم بها دبلوماسيون ورجال اعمال بين موسكو وتل ـ ابيب، الى حديث عن عناصر المساومة السياسية المحتملة لاستئناف العلاقات، على اساس من مقايضة اليهود السوفيات بموافقة اسرائيلية على مشاركة الاتحاد السوفياتي في مؤتمر السلام الدولي المقترح حول الشرق الاوسط (**يديعوت احرونوت**، ١٧/٨/١٩٨٦)؛ في حين ذهب بعض الآراء الى حد القول ان العملية تعكس تغيراً في استراتيجية التعامل السوفياتي مع المنطقة.

وعلى الرغم من ان واقع الحال يقول ان المساومة السياسية المطروحة شبه مستحيلة، وان تغير استراتيجيات القوى العظمى ليس امراً سهلاً، فضلاً عن انه لن يحدث بين عشية وضحاها، الا ان المصادر الاسرائيلية الرسمية، وغير الرسمية، قامت بابراز «الاشارات الودية» التي وصلت اسرائيل خلال الفترة الاخيرة كدليل واضح على نية السوفيات بتحسين العلاقات بين البلدين.

مؤشرات التغيير

منذ فترة طويلة، وهناك احساس، باحداث تغيير في اسلوب تعامل الاتحاد السوفياتي مع اسرائيل، حيث انخفضت حدة الحملات الهجومية ، وتعددت الاتصالات على مختلف المستويات؛ كما ظهرت، في الآونة الاخيرة، المزيد من المؤشرات التي قد تدل على احتمالات تحسن العلاقات بين البلدين في المرحلة المقبلة. ومن بين أبرز هذه المؤشرات:

١ ـ تعدد الاجتماعات بين دبلوماسيين من اسرائيل والاتحاد السوفياتي في عواصم اوروبا الغربية، وفي واشنطن، ونيويورك، وبوخارست، منذ الاجتماع الذي عقد في باريس بين السفير الاسرائيلي، عوفاديا سوفير، ونظيره السوفياتي، ووزنتسوف، والتي افادت وسائل الاعلام الاسرائيلية بأنها جاءت في اطار عمليات جس النبض المتبادلة بالنسبة الى امكانات تحسين العلاقات بين البلدين، وتليين سياسة موسكو ازاء موضوع هجرة اليهود السوفيات مقابل اشتراكها في مسار التسويات السياسية في الشرق الاوسط (**النشرة الاستراتيجية**، لندن، المجلد ٦، العدد ١٩، ١٧/١٠/١٩٨٥، ص ١١).

٢ ـ مبادرة الاتحاد السوفياتي الى اجراء أول اتصال رسمي مباشر منذ العام ١٩٦٧ مع اسرائيل للبحث في عدد من المواضيع القنصلية المعلقة. وقد عقد الوفدان اجتماعا في هلنسكي، بتاريخ ١٨/٨/١٩٨٦، استمر لمدة تسعين دقيقة، اعلن بعدها عن اختتام المحادثات دون التوصل الى اية نتائج ملموسة، او تحديد موعد لاحق لاستئنافها. واعلن بعد ذلك ان وفداً قنصلياً سوفياتياً سوف يقوم بزيارة اسرائيل للاطلاع على اعمال قسم رعاية المصالح السوفياتية في السفارة الفنلندية هناك، والبحث في وضع املاك تابعة للكنيسة الاورثوذكسية

الروسيـة. وقـد حذر الجـانب السوفياتي من المبالغة في اعطاء هذا الحدث اي معنى سياسي، لأن العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل لا يمكن ان تعود الى طبيعتها، ما لم تزُل الاسباب التي دعت الى قطعها. اما الجانب الاسرائيلي، فقد عبر عن ارتياحه لهذه التطورات، ورأى في مجرد حصولها خطوة سوفياتية، مترددة وحذرة، على طريق استئناف العلاقات بين موسكو وتل ـ ابيب (هآرتس ، ١٩/٨/١٩٨٦).

٣ ـ تعدد الاتصالات الدبلوماسية واللقاءات بين ممثلي اسرائيل وممثلي عدد من دول الكتلة الشرقية على مختلف المستويات. ونتيجة لذلك، تم التوصل الى اتفاق بفتح مكتب تمثيل اسرائيلي في وارسو، ومكتب تمثيل بولوني في تل ـ ابيب. كما تعززت العلاقات التجارية والثقافية مع بلغاريا وهنغاريا، وازيلت حدة القيود المفروضة على دخول السياح من اسرائيل الى اوروبا الشرقية، ولوحظ انخفاض الحملات الهجومية المناهضة للصهيونية في وسائل الاعلام. وتشير المصادر الاسرائيلية، في هذا الصدد، الى انه لا يمكن النظر الى هذا التطور في العلاقات مع دول الكتلة الشرقية بمعزل عن الاتحاد السوفياتي، ذلك ان هناك نوعاً من «توزيع العمل» فيما يتصل بالعلاقة مع اسرائيل. فالسوفيات يسمحون لبولونيا باقامة القليل من العلاقات الدبلوماسية، ويكلفون البلغاريين بنقل رسائلهم السياسية، ويلقون على الهنغاريين مهام اخرى متنوعة (دافار ، ٢٥/١٠/١٩٨٥).

٤ ـ انعقاد مؤتمر اللجنة التنفيذية للمؤتمر اليهودي العالمي في العاصمة المجرية بودابست، بين السادس والثامن من ايار (مايو) من العام الجاري؛ وهي اول مرة يعقد فيها مثل هذا المؤتمر الذي شاركت فيه، ايضاً، شخصيات اسرائيلية في احدى دول الكتلة الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية. ولم يستبعد رئيس المؤتمر، ادغار برونفمان، في كلمته الى المؤتمرين، ان تشرع السلطات السوفياتية في بناء معابد يهودية في العديد من مدن الاتحاد السوفياتي، بعدما وعدته هذه السلطات بتدريس اللغة العبرية قريباً، والسماح للاحبار اليهود السوفيات بالاقامة في الولايات المتحدة الاميركية للدراسة. واعرب برونفمان عن تأييده لمشاركة الاتحاد السوفياتي في مؤتمر دولي للسلام يعقد حول الشرق الاوسط، مشيراً الى انه قد بحث في هذه المسألة مع وزير الخارجية الهنغارية، خلال اللقاء الذي تم بينهما بتاريخ ٦/٥/١٩٨٧.

وعـلى الرغم من ان دبلومـاسيـاً مجرياً قد انتقد تصريحات قيادة المؤتمر اليهودي العالمي ضد الاتحاد السوفياتي وضد الرئيس النمساوي، كورت فالدهايم، ووصف تصرفاتها «كالفيل في حانوت الاطباق الصيني» لافتقارها الى ابسط قواعد اللياقة، الا ان مراقبين غربيين اعتبروا ان مجرد احتضان هنغاريا لمثل هذا المؤتمر يمثل منعرجاً في علاقات اسرائيل مع دول اوروبا الشرقية، ونجاحاً للمساعي التي يبذلها المؤتمر اليهودي لاجتياز العوائق القائمة في وجه استئناف هذه العلاقات (كرونين، ١١/٥/ ١٩٨٧).

على صعيـد آخر، بدأت الوكالة اليهودية مع وزراة الاستيعاب الاسرائيلية بالترويج لاحتمالات السماح لاعـداد كبيرة من اليهود بمغادرة الاتحاد السوفياتي، والتحدث عن الاستعدادات الضرورية لاستيعابهم في اسرائيل. وصرح احد اعضاء المؤتمر اليهودي العالمي بأن السلطات السوفياتية قد تعهدت منح اكثر من ١٢ ألف يهودي تأشيرة خروج الى رومانيا، ومنها الى اسرائيل، ووصف النتائج التي تم التوصل اليها، في هذا الصدد، بأنها تشكل تحولاً تاريخياً في العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والشعب اليهودي.

توجهات جديدة

ثمة اجماع لدى معظم المختصين في الشؤون السوفياتية على أن التطورات الأخيرة التي تشهدها العلاقات الاسرائيليـة ـ السوفياتية تمهد الطريق لمرحلة جديدة من الانفتاح المتبادل، وان كانت ملامح هذا الانفتاح، واتجاهاته المحتملة، لا تزال قيد التطوير والبلورة، ولا تزال تثير العديد من التساؤلات.

ومن غير الممكن توقع اجابات عن هذه الاسئلة بشكل يقيني، لأن التوجهات الاساسية التي تحكم سياسة الاتحاد السوفياتي، باعتباره دولة عظمى، في موضوع العلاقات مع اسرائيل، تخضع، بالضرورة، لمجموعة من الاعتبـارات الاقليميـة والدوليـة: اقليميـاً، في مدى تأثـير هذا الموضوع على مركز موسكو في الشرق الاوسط

وعلاقاتها مع العالم العربي؛ ودولياً، في مدى انعكاسه على التنافس مع واشنطن في المنطقة، وربما، ايضاً، على مجمل العلاقات بين الشرق والغرب بوجه عام. ومع ذلك يقوِّم البعض التطورات الاخيرة في العلاقات الاسرائيلية ـ السوفياتية بأنها تأتي على خلفية من المواقف والاتجاهات السوفياتية العامة حيال المنطقة، وبأنها مؤشر الى تغير واضح في الاسلوب والتوجه التكتيكي للدبلوماسية السوفياتية. وفي هذا المضمار، يمكن الاشارة الى مايلي:

○ لم تتميز المواقف السوفياتية، في السنوات الاخيرة، بالمبادرات السياسية حيال النزاع العربي ـ الاسرائيلي او بمظاهر الاستعجال وممارسة الضغوط لتحريك الوضع، واقتصرت على الطرح السوفياتي الداعي الى عقد مؤتمر دولي لحل النزاع، تشارك فيه الاطراف المعنية كافة.

والحقيقة، ان محدوديات العمل السوفياتية في ظروف السلم العادية، بالمقارنة مع الولايات المتحدة، تعكس الاختلاف في طبيعة العلاقات التي تربط ما بين الدولتين الاعظم ومختلف اطراف النزاع في المنطقة. ففي الوقت الذي تمتلك فيه الولايات المتحدة علاقات متشعبة ومتعددة الجانب، سياسية وعسكرية واقتصادية، مع اكثر دول المنطقة، تكاد تقتصر العلاقات العربية ـ السوفياتية، في الغالب، على الجانب العسكري ـ التسليحي، وعلى احتمالات الدعم السوفياتي لبعض القوى المركزية في وقت الحرب.

وسياق الاحداث في المنطقة، في السنوات الماضية، يشير الى ان الولايات المتحدة قد نجحت في تثبيت نفوذها وفرض ارادتها في الشرق الاوسط، وبالتالي تثبيت دعائم التحرك المستقل والانفراد بكل ما يتعلق بمسارات التسوية السياسية بين العرب واسرائيل، في حين لا يزال الاتحاد السوفياتي بعيداً من تحقيق التماثل مع الولايات المتحدة في هذا المجال. وهكذا، فان السياسة الاميركية قامت على عزل السوفيات وابعادهم عن اي حل على صعيد النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

وفي ظل الهيمنة الاميركية على «عملية السلام»، يبدو ان الاتحاد السوفياتي غير قادر، على الارجح، على القيام بدور فعال في هذا المجال في الوقت الراهن على الاقل، الا من خلال المشاركة مع الولايات المتحدة؛ وهذا يعني ان الامر منوط بتحسن العلاقات الاستراتيجية ـ السياسية الشاملة بين الدولتين الاعظم.

ومن وجهة النظر الاميركية، ليس هنالك في الشرق الاوسط ما قد يدعو الى قيام تعاون اميركي ـ سوفياتي خاص، بمعزل عن معطيات المجابهة العالمية مع الاتحاد السوفياتي. في ظل هذا الوضع، بدا وكأن موسكو تفضل التريث والانتظار، بغية تعزيز مواقعها وفتح المجال لتحسين حرية المناورة السوفياتية مع مختلف اطراف النزاع، اقليمياً ودولياً، وربما ارادت، ايضاً، اعطاء بعض الاطراف العربية، التي كانت تلوح بالورقة الاميركية، فرصة اختبار هذه الورقة الى ان يثبت فشلها، ثم تختار هي لحظة وظروف العودة لتعزيز نفوذها واصلاح الخلل الراهن في التوازن مع الولايات المتحدة (د. علي الدين هلال، «تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم» (الدستور، عمان، ٢٢/ ٤ /١٩٨٦).

○ ان المساعي التي يبذلها الاتحاد السوفياتي لتوسيع الخيارات السوفياتية في الشرق الاوسط، ولتوطيد أواصر العلاقات مع دول «محافظة» ومع دول «راديكالية» على حد سواء، بمعنى البحث عن اصدقاء جدد، من خلال الحفاظ على الشركاء الحاليين، ربما تعكس تغيراً في التكتيك السياسي، ولا تعكس، بالضرورة، تحولاً في الاهداف السوفياتية.

واشارت رئيسة معهد داروين للدراسات السوفياتية الى ان هذه التوجهات تتفق مع التعيينات التي ادخلها ميخائيل غورباتشيوف بالنسبة الى الشرق الاوسط، واهمها تعيين يفغيني بريماكوف، الذي عمل رئيساً لمعهد الدراسات الشرقية، ثم رئيساً لمعهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية؛ وتعيين كيرن بروتنتس، نائب رئيس الدائرة الدولية للجنة المركزية لمؤتمر الحزب (**سكيراه حودشيت**، العدد ٩، ٣٠/ ١١/ ١٩٨٦).

ويؤيد هذان الخبيران في شؤون العالم الثالث والشرق الاوسط السياسة التي تقوم على أساس قدر اكبر من الواقعية، وقدر اقل من الايديولوجية، وتطالب باقامة علاقات مع دول رأسمالية في العالم الثالث.

وقد شهدت المنطقة، بالفعل، نشاطاً مكثفاً من جانب الدبلوماسية السوفياتية في هذا الاتجاه، حيث أقيمت علاقات دبلوماسية مع سلطنة عمان، ومع دولة الامارات العربية، وتحسنت العلاقات مع الكويت، واليمن الشمالي، والاردن، وبقدر معيّن مع مصر، دون ان يكون ذلك مرتبطاً بدور سوفياتي أنشط في مجال النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

وفي الفترة الاخيرة، قام بروتنتس بزيارة بعض الدول العربية، وأدلى بتصريحات، كان من أبرزها بالنسبة الى موضوعنا، ان «قيام علاقات دبلوماسية بين جميع الدول، بما في ذلك اسرائيل، يعتبر مسألة طبيعية. فاسرائيل تعتبر حقيقة معترفاً بها؛ وقد قطعنا العلاقات معها بسبب العدوان المستمر على الدول العربية فقط؛ ولذلك، فان استئناف العلاقات معها يعتبر امراً محتملاً، اذا غيرت اسرائيل سياستها وأزالت العقبات التي تعترض سبيل استئناف العلاقات» (**معاريف**، ٢٣ و٢٤/١/١٩٨٧).

وجملة هذه المؤثرات في السياسة السوفياتية يمكن ان تشكل مدخلاً لاعادة النظر في شبكة العلاقات مع اسرائيل.

○ مما لا شك فيه، ان الاتحاد السوفياتي يسعى الى وضع حد للاحتكار الاميركي لمسارات التسوية في الشرق الاوسط. ولتحقيق هذا الغرض، يركز جهوده، حالياً، على احياء فكرة المؤتمر الدولي للسلام، بمعنى احياء الاطار الذي عقد في جنيف العام ١٩٧٣. وتجدر الملاحظة ان اهتمام موسكو بموضوع المؤتمر الدولي كان يتناسب، تناسباً طردياً، مع نجاحات، واخفاقات، الولايات المتحدة في الشرق الاوسط. فالاتحاد السوفياتي كان يبدي اهتمامه بهذا المؤتمر عندما يبدو ان الولايات المتحدة تتقدم في المنطقة؛ ويضعف هذا الاهتمام، عندما تفشل وتتعثر جهود ومشاريع التسويات الاميركية.

وتقدر مختلف الجهات الاسرائيلية ان المصلحة السوفياتية للمشاركة في مسار السلام، وبالأخص من طريق مؤتمر دولي، اصبحت احدى المسلمات التي تثبت ذاتها. وقد حظيت هذه التقديرات بأهمية جديدة، عندما استغلت الحكومة الاسرائيلية، التي كان يرأسها شمعون بيرس، هذه المصلحة، واشترطت استئناف العلاقات بين موسكو وتل ـ ابيب في مقابل اشتراك الاتحاد السوفياتي في مسار السلام في الشرق الاوسط (**جيروزاليم بوست**، ٨/٨/١٩٨٦).

وترى هذه الجهات انه، في ضوء المعطيات الراهنة، تولدت قناعة سوفياتية على ما يبدو، بضرورة ايجاد سبل للتعامل السياسي والدبلوماسي مع اسرائيل، اذا رغبت موسكو في القيام بدور اكثر فعالية واثبات وجودها على جانبي النزاع العربي ـ الاسرائيلي (**يديعوت احرونوت**، ٦/٨/١٩٨٦).

ويبدو ان التلميحات السوفياتية الاخيرة تجاه اسرائيل قد جاءت، ايضاً، من هذا المنطلق، لتجسد ان موسكو لن تكون طرفاً معادياً ومنحازاً ضد اسرائيل في المؤتمر الدولي.

شروط اسرائيلية

ينطلق الموقف الاسرائيلي من الافتراض بأن الاتحاد السوفياتي يجد نفسه وقد أُبعد عن دائرة التأثير في المسارات السياسية في الشرق الأوسط، في حين يتسع النفوذ الاميركي في المنطقة، على الرغم من العلاقات المميزة بين الولايات المتحدة واسرائيل، مما يدفع القيادة السوفياتية الى البحث في سبل لتحسين وضعها في المنطقة. ولاتشكل المساعي السوفياتية لتحسين العلاقات مع اسرائيل هدفا بحد ذاته، وانما تأتي في اطار تدعيم مكانة موسكو في المنطقة؛ وحدوث تغير في العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية يعتبر احدى الوسائل الضرورية لتحقيق مثل هذا الهدف (**المصدر نفسه**، ٨/٨/١٩٨٦).

بمعنى آخر، يحاول الموقف الاسرائيلي ان يوحي لموسكو بأن تطبيع العلاقات مع اسرائيل سوف يساهم في زيادة القدرة السوفياتية على التأثير في الاطراف العربية ودعم الموقف السوفياتي التفاوضي حيال مثل

هذه الاطراف، وبالتالي يمكن لموسكو ان تلعب دوراً اكثر فعالية في المنطقة.

ويربط الموقف الاسرائيلي بين التحسن الظاهري في «النغمة» السوفياتية الجديدة وبين تلك المساعي، خاصة في ضوء احياء فكرة المؤتمر الدولي حول الشرق الاوسط.

انطلاقاً من هذه الفرضية في فهم التوجهات السوفياتية، ركّز زعيم حزب العمل الاسرائيلي، شمعون بيرس، على مسألة استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، وتسهيل الهجرة اليهودية الى اسرائيل، كشرط أساسي لأي موافقة اسرائيلية على اشتراك موسكو في المؤتمر الدولي المقترح (هآرتس، ٢٠/٨/١٩٨٥).

وفي الواقع، ان «تنازلات» بيرس، فيما يتعلق بقبول مبدأ مشاركة اسرائيل في المؤتمر الدولي وفق التصور الذي يطرحه، لم تأت منذ البداية بهدف جذب موسكو باتجاه استئناف العلاقات مع اسرائيل، ذلك ان العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لم تكن، اصلاً، محل اهتمام كبير بالنسبة الى اية حكومة اسرائيلية طوال السنوات الماضية. فموقف بيرس من موضوع المؤتمر الدولي قد جاء على سبيل الاستجابة لمطالب الملك الاردني حسين بشأن ضرورة توفر غطاء دولي للمفاوضات، ذلك لأن موضوع الدخول في مفاوضات مباشرة مع الاردن، يعتبر أمراً بالغ الأهمية بالنسبة الى حزب العمل، سواء وهو في الحكم او في المعارضة. وعلى هذا الاساس، كان بيرس مستعداً لقبول السوفيات ـ ان كان هذا هو شرط الاردن ـ لكنه يريد المساومة في هذا الموضوع ، ويطلب من موسكو ان تدفع ثمناً سياسياً في المقابل (سكيراه حودشيت، مصدر سبق ذكره).

وقد اوضح بيرس هذه النقطة بقوله: «... انه لاتوجد حاجة لاسرائيل الى عقد مؤتمر دولي، وان الطرف المحتاج للمؤتمر هو الاردن، واسرائيل توافق على عقد مؤتمر يكون بداية تجرى بعدها مفاوضات مباشرة مع الاردن، في لجان جغرافية ثنائية» (هآرتس، ٢٦/٢/١٩٨٧).

على هذا الاساس، يمكن فهم محاولات بيرس لايجاد منافذ الى موسكو، حيث حاول ترتيب لقاء بينه وبين غورباتشيوف، وذلك من خلال رسائله الخطية والشفهية التي يرسلها بواسطة رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، ادغار برونفمان. وقد ووجهت محاولات بيرس هذه بالرفض من جانب موسكو، ولو انه لا يزال يعتقد ـ كما صرح مؤخراً ـ بأن هناك نية لتوجيه دعوة اليه لزيارة موسكو.

وكان مستشار بيرس لشؤون يهود الشتات اعد وثيقة سرية، تم تسريب فقرات منها الى وسائل الاعلام في حينه (دافار، مصدر سبق ذكره)، وهي تعالج مسائل افتراضية تتعلق باحتمال استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل وتأثيرها المحتمل على اليهود السوفيات. وجاء في الفصل الخامس من الوثيقة التي تحمل عنوان «عرض ومقترحات في شأن تقويم علاقات اسرائيل والاتحاد السوفياتي»، ان هناك مستويين في اوراق المساومة مقابل التوقيع على اتفاق في شأن قضية اليهود السوفيات واستئناف العلاقات مع موسكو:

(أ) اوراق كبيرة، هي: التخلي عن المناطق المحتلة؛ وموافقة اسرائيل على عقد مؤتمر دولي لتسوية شاملة في الشرق الاوسط.

(ب) اوراق صغيرة، هي: محطات صوت اميركا؛ واشتراك اسرائيل في حرب النجوم.

وعندما تسربت هذه الوثيقة الى وسائل الاعلام، سارع زعماء الليكود، وعلى رأسهم رئيس الوزراء اسحق شامير، الى اتهام بيرس بأنه مستعد لعقد صفقات مع موسكو على غرار« يهود قابل مناطق»، وشدد على ضرورة الالتزام بمبدأ حرية اليهود في مغادرة الاتحاد السوفياتي، كهدف رئيس لسياسة اسرائيل، لايخضع لاية مساومات او صفقات.

ولا يعني انتقاد الليكود ان بيرس اقل اهتماماً بموضوع هجرة اليهود. وكل ما في الأمر، ان هذا الموضوع له، ايضاً، جانب سياسي داخلي. فرئيس الحكومة شامير يرفض فكرة عقد المؤتمر الدولي من اساسها، بغض النظر عن مسألة اشتراك، او عدم اشتراك، الاتحاد السوفياتي. وهو اقل حماساً من حزب العمل للدخول

في مفاوضات مع الاردن، وبالتالي فهو لايشعر بأي الحاح، لا لتوفير غطاء دولي للملك حسين ولا للتصالح مع السوفيات او الدخول في مساومات في هذا الشأن.

آفاق تحسن العلاقات

تعتبر شروط بيرس بالنسبة الى مشاركة الاتحاد السوفياتي في المؤتمر الدولي ـ اضافة الى كونها تدخل في اطار محاولات الابتزاز السياسي ـ بمثابة نوع من التباري، والتنافس، في السياسة الداخلية والحزبية في اسرائيل. فبالنظر الى سياسة موسكو ازاء المسألة اليهودية، لا توجد هناك احتمالات، منذ البداية، لطلب اسرائيل السماح بهجرة يهودية جماعية؛ واقصى ما يمكن ان يقدمه الاتحاد السوفياتي، في هذا المجال، هو السماح لعدد اكبر من اليهود بالهجرة كأفراد، وذلك، ايضاً، كبادرة باتجاه الولايات المتحدة اكثر مما هي مبادرة باتجاه اسرائيل (**جيروزاليم بوست**، ١٨/٨/١٩٨٦).

وتجدر الاشارة ، في هذا السياق، الى انه طوال السنوات التي شهدت علاقات دبلوماسية كاملة مع الاتحاد السوفياتي لم يسمح لليهود السوفيات بالهجرة باعداد كبيرة، مع انه عقب حرب الاستنزاف وفي بداية السبعينات بدأت تصل الى اسرائيل موجات كبيرة من اليهود السوفيات، خاصة خلال العام ١٩٧٤ الذي يعتبر عام الذروة. ويرجع السبب في ذلك الى الضغوط الاميركية التي ربطت بين التسهيلات التجارية مع موسكو وبين تخفيف قيود هجرة اليهود (**هآرتس**، ١٥/٨/١٩٨٦؛ و **يديعوت احرونوت**، ١٧/٨/١٩٨٦).

وحتى بالنسبة الى موضوع استئناف العلاقات الدبلوماسية، فان محاولات بيرس اقناع موسكو بـ «جودة بضاعته» أمر من الصعب تصديقه. فمن الناحية الموضوعية، يصعب تصور استئناف العلاقات، سواء على ارضية موافقة بيرس على مشاركة سوفياتية في المؤتمر الدولي او على ارضية ايحاءاته بأن مثل هذه الخطوة سوف تعزز من مركز موسكو في تعاملها مع جميع اطراف النزاع في المنطقة، اذ لا يعقل ان تستبدل دولة عظمى سياستها، فقط من اجل المشاركة في طقوس احتفالية افتتاحية مؤقتة ، كتلك التي يقترحها بيرس بالنسبة الى المؤتمر الدولي، ثم تنصرف، بعد الافتتاح، لتقف جانباً (عضو الكنيست يوسي ساريد، **هآرتس**، ٢١/٥/١٩٨٧).

ومن غير المنطقي ان تقدم موسكو على صفقة كهذه، لانها تدرك ، تماماً، ان اسرائيل لا مصلحة لها بالدور السوفياتي في المنطقة التي ينبغي ان تبقى وفق مصالحها تحت المظلة الاميركية.

ويمكن القول، انه، من خلال تقويم التوجهات السوفياتية، في ضوء المعطيات القائمة، يلاحظ عدم وجود تغير جوهري في موقف الاتحاد السوفياتي من موضوع النزاع العربي ـ الاسرائيلي، ولو ان هناك بعض التغير في الاسلوب والتوجه التكتيكي.

فمساعي موسكو لتوسيع خياراتها في الشرق الاوسط من خلال تحسين علاقاتها مع مختلف الاطراف العربية، سواء أراديكالية كانت او محافظة، بل حتى بدء اتصالات معينة مع اسرائيل، لا يرتبط، حتى الآن، بتغير في موقف موسكو من موضوع النزاع، او حله.

والتطلع السوفياتي الى التعاون مع الاميركيين في المنطقة، بدلاً من خسارة المباراة ضدهم، لا يعتبر أمراً جديداً. ثم ان حسابات المصالح الاقليمية والدولية تؤدي الى استنتاج انه من غير المرجح حصول تغير جذري ومفاجيء في السياسة السوفياتية ازاء اسرائيل، في المرحلة الراهنة على الاقل، ما لم تتغير المعطيات السياسية القائمة حالياً.

سيف الدين الدريني

الصهيونية شبكة متشعبة للضغط السياسي

س. م. روكونوف، **دور المنظمات الصهيونية في العالم الرأسمالي**، ترجمة محمود شفيق شعبان، دمشق: دار دمشق، ١٩٨٦، ٢٥٦ صفحة.

منذ نهاية القرن الماضي، أخذ ممثلو الزعامة اليهودية يشغلون مناصب هامة في الحياة الاقتصادية في انكلترا، والولايات المتحدة الاميركية، وفرنسا، والمانيا، ودول رأسمالية أخرى. واخذت البرجوازية الكبيرة ذات الأصل اليهودي بالتغلغل في الصناعات الخفيفة واستخراج النفط وفي السكك الحديد العملاقة. وفي الوقت ذاته، التحم الرأسماليون اليهود بالبرجوازية الاحتكارية في الدول الامبريالية الرئيسة. والآن، نجد عدداً من بطون البرجوازية اليهودية القديمة، والحديثة، يعمل بنشاط في الاقتصاد الرأسمالي، ويؤثر في صوغ قراره السياسي. عن دور الصهيونية هذا، ودور منظماتها المنتشرة في العالم، ودعمها للكيان الاسرائيلي، واهدافه الاستيطانية، ومظاهره العدوانية، وممارساته القمعية داخل الارض المحتلة وخارجها، يكرّس المؤلف س. م. روكونوف كتابه الموسوم بـ «دور المنظمات الصهيونية في العالم الرأسمالي» الذي صدر مترجماً.

نظام متكامل لـ «التثقيف»

في الفصل الأول المعنون بـ «الجهاز التنظيمي للصهيونية العالمية»، يركز المؤلف على الميادين الاقتصادية التي تلعب البرجوازية اليهودية فيها دوراً مفصلياً ملحوظاً، وعلى دوافع الرأسماليين اليهود لتعزيز نفوذهم في مجالي الاقتصاد والسياسة. أما الجماعات اليهودية المنظمة العاملة في الدول الرأسمالية، فيرى انها تطمح الى جلب اكبر عدد من الشخصيات المتحدرة من أصل يهودي. «ويدخل في عداد هذه الجماعات عشرات التنظيمات والمؤسسات المختلفة مثل [الكنُس]، المؤسسات التعليمية، الصحافة، معاهد الطفولة، منظمات الشباب، التجمعات الطلابية والنسائية، والمنظمات الخيرية، وكذلك التنظيمات الاجتماعية ـ السياسية التي تعمل تحت ستار ' غير صهيوني ' ، بينما هي صهيونية رسمياً». ويقرر المؤلف ان اكثر الجماعات اليهودية قوة هي تلك التي تعمل في الولايات المتحدة الاميركية؛ اذ يدخل في عدادها اكثر من ٢٤٠ منظمة يهودية برجوازية ذات صبغة «قومية عامة»، و ٨٠٠ تجمع يهودي محلي، واكثر من ٤٠٠٠ كنيس يهودي، و ٢٧ ألف مدرسة يهودية خاصة، واكثر من ٦٠ صحيفة يومية واسبوعية، اضافة الى مئات عدة من المطبوعات الشهرية. أما الرصيد السنوي لهذه الجماعات، فيصل الى ثلاثة مليارات دولار.

يشير المؤلف الى ان أحد الاتجاهات الرئيسة لنشاط القوميين البرجوازيين اليهود، في ظروف ضعف تأثير الديانة اليهودية القائمة الآن، هو محاولات تأسيس نظام متكامل «للتثقيف» اليهودي، انطلاقاً من تصريح الصهيوني المعروف راي كون الذي قال فيه، في اثناء اجتماع المنظمة الصهيونية العالمية، انه لا بد من ايجاد طرق جديدة لاجتذاب الجيل الشاب نحو الثقافة اليهودية، وان التعليم اليهودي، بدون عقيدة يهودية وبدون عقيدة صهيونية، لا معنى له؛ فمن اجل اعداد جيل جديد تلزمنا افكار صهيونية. لذا، نرى البرجوازيين اليهود يزيدون النفقات على «الاهداف التثقيفية» بشكل ملحوظ منذ السبعينات. ان محور كل تجمع يهودي في الدول الرأسمالية غدا نظاماً للتبرعات «الخيرية». كما ان الدعاية الصهيونية تسعى، بكل الوسائل، الى نشر اسطورة الازدهار العام لكل اليهود في المجتمع الرأسمالي. ولأجل كسب فقراء اليهود ـ يؤكد المؤلف ـ فان الصهيونية تزعم انه من الممكن ان يصبح الملياردير وصاحب الدكان في مستوى واحد.

وعن دور الحكومة الاسرائيلية، في ما يتعلق بالمنظمات الصهيونية العالمية، يرى هذا الفصل ان الحكومة الاسرائيلية تعتبر المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية حلقة وصل بينها وبين يهود الشتات. ويتثبت من قول دافيد بن غوريون «ان اسرائيل تحولت الى اداة رئيسة اكثر فاعلية لتحقيق الحلم الصهيوني، وتوحيد الشعب اليهودي، لكن سلطة الدولة خارج حدود اسرائيل تبقى محدودة؛ لذلك، فان المنظمة الصهيونية العالمية بالتحديد تملك القدرة والامكانيات لعمل ما لا تستطيع الحكومة عمله او لا تملك الحق في عمله».

شبكة لصياغة الرأي العام

الفصل الثاني يكرسه المؤلف لـ «اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة»، فيكشف فيه عن شبكة متشعبة للضغط السياسي الصهيوني على الحكومة. هذه الشبكة تضم مؤسسات لوبية في واشنطن تمارس، بشكل غير مباشر، لعبة استدراج واستمالة للادارة والكونغرس، اضافة الى وجود جهاز لتنظيم الضغط يعتمد على معاهد المجموعة اليهودية المنظمة التي تقع تحت رقابة الاوساط البرجوازية القومية. ان الهدف الرئيس للوبي الصهيوني هو تقديم كل المساعدة والدعم في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري من جانب الولايات المتحدة الاميركية للاوساط الحاكمة في الكيان الصهيوني، بما في ذلك الدفاع عنها في هيئة الامم المتحدة، وفي منظمات دولية أخرى، وتقديم القروض الاميركية الكبيرة، اضافة الى عون واشنطن، غير المشروط، لتأمين سهولة الحياة الاقتصادية لاسرائيل، التي لا تستطيع ممارسة السياسة العدوانية اعتماداً على مواردها الاقتصادية الخاصة فقط؛ وكذلك تزويدها بالسلاح الاميركي الحديث لتتمكن من التفوق العسكري في الشرق الاوسط. ان نشاط الشخصيات الاسرائيلية الرسمية قد اتسم بطبيعة وقحة جداً في الولايات المتحدة الاميركية بعد مجيء مناحيم بيغن الى السلطة. يومها كتب المعلق الاميركي روبن: «ان حكومة بيغن، على ما يبدو، مقتنعة بأنها اذا ما اظهرت وقاحة كافية فانها ستحصل على ما تريد، خاصة اذا كان اللوبي [الصهيوني] والدعاية الاسرائيلية في الولايات المتحدة الاميركية سيقومان بتنفيذ المهمة الموكلة اليهما». كل ذلك يجرى اعتماداً على السفارة الاسرائيلية في واشنطن، وعلى المنظمات اللوبية الخاصة التي تعمل باسم التجمعات اليهودية الاميركية.

ويسرد المؤلف النشاط الدعائي للسفارة الاسرائيلية في واشنطن، حيث يقوم العاملون فيها بالقاء الخطابات في المهرجانات الشعبية، بشكل دوري منظم؛ وتطبع السفارة ما يسمى بـ «المنشور الدوري»، وهو عبارة عن مذكرة تتم فيها صياغة موقف تل ـ ابيب من هذه المسألة، او تلك، ومن ثم يرسل هذا المنشور الى ما يقرب من ١٠ الى ١٢ الف اميركي يحتلون مواقع هامة: رجال اعمال، اعضاء كونغرس، قادة يهود، وغيرهم. ويذكر ان هذه المادة الدعائية تتضمن مواد متنوعة، بحيث يمكن ان تلفت انتباه واهتمام اكبر عدد ممكن من القراء، بدءاً من رجال الدين وانتهاء بالاطفال. كما تقوم السفارة بتنظيم رحلات مجانية للصحافيين الى اسرائيل، اذ يخضعون لمعالجة فكرية صهيونية قوية. وكذلك تعمل على توطيد العلاقات الوثيقة مع البيت الابيض والبنتاغون والجهاز الحكومي عامة. اما المراكز التنسيقية الثلاثة التي تمارس الضغط الاسرائيلي والنشاط الدعائي الصهيوني الواسع الى جانب السفارة، فهي: لجنة العلاقات الاجتماعية الاميركية ـ الاسرائيلية، ومؤتمر رؤساء التنظيمات اليهودية ـ الاميركية الكبيرة، والمؤتمر الوطني للدفاع عن اليهود السوفيات. هذه المراكز تتعاون مع بعضها البعض بشكل وثيق. وعلى الرغم من ازدواجية وظائف كل منها، الا انه يمكن اقرار توزيع محدد للمهام فيما بينها، مما يسمح للوبيين الصهيونيين ممارسة نشاط متنوع وواسع في التأثير على ممثلي الاجهزة الحكومية في الولايات المتحدة الاميركية.

في خريف العام ١٩٨٢، أسس الصهيونيون، رسمياً، ولأول مرة، صندوقاً لتمويل المرشحين المتعاطفين مع الصهيونية في الانتخابات للكونغرس. هذا الصندوق، الذي اطلق عليه اسم «اللجنة القومية للعمليات السياسية»، قدّم مساعدات مالية الى الجمهوريين والديمقراطيين الذين يرون «ان المحافظة على الالتزام القومي بضمان أمن اسرائيل يستجيب، بدرجة كبيرة، للمصالح الستراتيجية لاميركا في الشرق الاوسط». ودخل في عداد اللجنة القيادية لـ «اللجنة القومية للعمليات السياسية» رئيس تحرير مجلة «نيو ريببلك»، م. بيريتس، ورئيس

شركة «بارامونت» للسينما، ب. ديلبر، وصاحب المصرف الاستثماري، ج. فولفيرسون، والمنتج م. جوزينسون.

في هذا الفصل، ايضاً، يثبت المؤلف عنواناً هاماً هو «الدعاية الصهيونية... التركيب والاساليب»؛ ويشرح فيه ان الدعاية الصهيونية الموجهة الى مجموعات مختلفة من السكان الاميركيين، وبالدرجة الاولى الى الشرائح البرجوازية، تعتبر سلاحاً قوياً في يد اللوبي الصهيوني، في ظل سعة الامكانات الدعائية الخاصة للصهيونيين في الولايات المتحدة الاميركية. وتقع تحت تصرفهم، عملياً، كل صحافة الجماعة الاميركية اليهودية، بما في ذلك ثلاث صحف يهودية يومية وحوالى مئة صحيفة اسبوعية وعشرات من المجلات، ومئات المنشورات التي تصدرها المنظمات الصهيونية المختلفة. وتشتغل في تنسيق النشاطات الدعائية مجموعة كاملة من المراكز الصهيونية التي تحتل مكاناً قيادياً، بينها لجنة المعلومات والعلاقات مع الرأي العام التابعة للاتحاد الاميركي الصهيوني. اما دور هذه اللجنة، كما جاء في وثائقها، فهو «استدراج المحررين وتنشيط ونشر المقالات المناسبة»، بما في ذلك البرامج حول اسرائيل وكشف نشاط العرب والمجموعات المعادية الاخرى في اميركا ومقاومة ذلك النشاط.

ويوّثق المؤلف نصيب الصهيونية من المطبوعات الاميركية على النحو التالي:

من أصل الف وسبعمئة صحيفة يومية تصدر في الولايات المتحدة الاميركية نجد نصيب البرجوازية اليهودية يزيد على ثلاثة بالمئة. ولكن في هذه النسبة القليلة تدخل بعض الصحف الرئيسة مثل صحيفة «نيويورك تايمز» و «الواشنطن بوست». ثم هناك عدد من احتكارات الجرائد ينتمي الى البرجوازية اليهودية والمسماة بـ «شبكات الجرائد»، من ضمنها المطبوعات التي تشرف عليها عائلات نيوهاوز وسولتس بيرغر وميروف. وتقع تحت رقابة البرجوازية اليهودية المجلات الاسبوعية المؤثرة، مثل «نيوزويك» و «تايم» و «يو. أس. نيوز آند وورلد ريبورت» و «نيشن» و «نيو ريببلك» و «نيويورك رفيو اوف بوكس». كما تلعب البرجوازية اليهودية الكبيرة دوراً رئيساً في ثلاثة احتكارات تلفزيونية اساسية هي «كولامبيا برودكاستينغ سيستم»، و «اميركان برودكاستينغ كربوريشن» و «ناشيونال برودكاستينغ كربوريشن». هذه الاحتكارات بالذات تشكل الرأي الاجتماعي في البلاد، لأن الاميركيين يحصلون من خلالها على ٩٠ بالمئة من مجموع اخبارهم التلفزيونية.

اما الفصل الثالث من الكتاب، فهو مكرّس لموضوعة «نضال الصهيونية ضد التقدم والاشتراكية». وفيه يعرض الكاتب الجهود التي بذلها الصهيونيون لمعادات الاتحاد السوفياتي وحركات التحرر الوطني في العالم، منذ قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية وحتى الآن. وبهذا الصدد، يورد العديد من الوقائع والآراء والتصريحات المتعلقة بذلك، وكذلك بدور المخابرات الاسرائيلية وتحالفها مع مخابرات الدول الامبريالية العظمى. في هذا الفصل، ايضاً، يفرد المؤلف بنداً خاصاً للعلاقات والتعاون بين الكيان الصهيوني ونظام بريتوريا العنصري وبعض دول اميركا اللاتينية، خاصة في ميدان الاسلحة ومساعدة الانظمة الدكتاتورية القمعية، ليستنتج ان الصهيونية قد اصبحت من اكثر الوسائل خطورة في ايدي الدوائر الامبريالية العدوانية التي تسعى الى توحيد كل القوى الرجعية في العالم لاستخدامها في الصراع ضد الشعب الفلسطيني وثورته، وضد حركات التحرر الوطني في العالم.

«تحالف ستراتيجي»

«بؤرة العدوان في الشرق الاوسط» هو عنوان الفصل الرابع من الكتاب. وفي مدخله يعالج المؤلف مسألة تحول الصهيونية من بريطانيا الى الولايات المتحدة الاميركية، اي اللحظة التي بدأت فيها الامبريالية الضعيفة تفقد مواقعها. يومها، رأت الدوائر الاميركية في الشرق الاوسط رأس جسر استراتيجي هام في سعيها للسيطرة على الثروات النفطية في المنطقة، فحلت محل حليفها البريطاني الهرم. واثر ذلك، تشكل الاتحاد الاميركي ـ الاسرائيلي الموجه ضد حركات التحرر الوطني العربية في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، اذ وجّه الدوائر الاسرائيلية الحاكمة الى النتيجة التي ترى ان تحقيق الزعامة الاسرائيلية على الدول العربية ممكن في حالة دعم دولة امبريالية عظمى كالولايات المتحدة الاميركية. وفي المقابل، راهنت الولايات المتحدة الاميركية على تفوق عسكري اسرائيلي على الدول العربية؛ فبدأت واشنطن العام ١٩٦٢ بتوريد الاسلحة الاميركية الحديثة

الى الكيان الصهيوني. ويستطرد الكاتب في وصف التفاصيل السياسية للدعم الاميركي المتزايد للكيان الصهيوني خلال السنوات التي تعاقب فيها عدد من الرؤساء في الادارة الاميركية. ويتثبت من ان «المساعدات التي قدمتها واشنطن الى تل ـ ابيب عبر القنوات الحكومية، بين عامي ١٩٤٩ ـ ١٩٨٣، قد بلغت ٢٦ مليار دولار، وقيمة المساعدات العسكرية، خلال هذه الاعوام، بلغت حوالى ١٧ مليار دولار، وبذلك استطاع الصهاينة بناء آلة عسكرية في الشرق الاوسط».

في العام ١٩٨١، وبعد مباحثات ريغان ـ بيغن، تم الاعلان، في واشنطن، عن اقامة «تحالف استراتيجي» بين الطرفين. واستناداً الى ذلك، تلتزم الادارة الاميركية بزيادة معوناتها العسكرية والاقتصادية الى اسرائيل. كما ينفذ الطرفان المناورات العسكرية، اضافة الى قرار يقضي باقامة مخازن للاسلحة الضرورية لـ «قوات التدخل السريع» في الكيان الصهيوني. وبفضل مساعدات واشنطن تلك، تم بناء ترسانة اسلحة استخدمت، وتستخدم، ضد الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وضد شعوب المنطقة كلها.

ويوّثق المؤلف الهجمات العدوانية المتكررة على الثورة الفلسطينية ومخيمات شعبها في لبنان. ويتوقف عند الاحتلال الصهيوني للبنان العام ١٩٨٢، والمجازر البشعة التي ارتكبها هناك، والغطاء الاميركي السياسي الذي رافق كل تلك الاعتداءات البربرية.

في الخاتمة، يلخّص المؤلف مما تقدم «ان الصهيونية شكّلت الجزء الاساسي من البنية السياسية للدول الامبريالية العظمى وللولايات المتحدة بشكل خاص، حيث التحمت البرجوازية اليهودية الكبرى وطبقتها الشوفينية مع الدوائر الحاكمة، واصبح لها تأثير كبير في الحياة السياسية، والاقتصادية، لهذه الدول، من خلال اللوبي الصهيوني، الأمر الذي أثر في صياغة نهج واشنطن، بشكل مباشر.

عبدالله صخي

حول «حوار من نوع آخر...» لصبري جريس

من أين يجيء النقد ؟ وأين يذهب ؟

المقالة التي افتتح بها الاستاذ صبري جريس عدد شؤون فلسطينية ، الرقم ١٧٠ ـ ١٧١، أثارت لدي أكثر من شجن، وقلّبت اكثر من فكرة. فمقالة تحمل عنوان «حوار من نوع آخر حول ' الحوار ' و ' الوحدة الوطنية ' » وتصدر في دورية فلسطينية متخصصة هي، بالتأكيد، فرصة لتأمل واقع حال نعيشه، ألف بائه انتفاء الحوار بين الاطراف (الحوار بما هو عكس التشاتم قطعاً)، حتى اذا حدث هذا الحوار جاء، في أغلب الاحيان، محكوماً بشرطين، لا ثالث لهما:

○ حاجة الاطراف للحوار لفض «اشتباكات» سياسية وتنظيمية تجد نفسها مضطرة، لأسباب مختلفة، الى فضها. والحوار، في هذه الحالة، لا يكون بحثاً في الفكر والجدل عن نقاط التفاهم استراتيجياً، بقدر ما هو خضوع تكتيكي يريد من هذا الاتفاق ردم هوّة، أو التغلب على مأزق مرحلي. وعلى هذا، فالحوار الرسمي ينعقد وينفض في مواسم خاصة، دون ان يتمكن المتحاورون من مراكمة فوائد وثمرات، بل وخبرات واستعدادات ترقى بهذه الموسمية الى مستوى العادة الدائمة التي تمكن الجميع من الاحتكام الى العقل وجدله وتضمن ابتعاد هذا الطرف أو ذاك عن ممارسة هوايته في «الحرد» والابتعاد كلما عنّ له ان يفعل ذلك.

على ان ما سبق ذكره من مواصفات للحوار والمتحاورين كان يمكن ان تهون لو اقتصرت على الرسميين فقط. غير اننا، بقليل من الجهد والتأمل، يمكننا ان نلحظ ان هذه الحالة تسحب نفسها على المثقفين كذلك، فيبدو واقعهم، هم ايضاً، نسخة كربونية عن واقع رسمييهم، الامر الذي بدا معه ان هؤلاء المثقفين لا يطمحون الى دور خاص بهم بقدر ما يتطلعون للاتكاء على ثقافتهم من اجل تسويق انفسهم قادة مستقبليين على الطريق المعروفة ذاتها.

ولكي تستقم الامور، فان تنشيط الحوار ومحاولة تحويله الى واقع يومي تصبح ضرورة لا غنى عنها، ولا مفرّ منها، لخلق حياة فكرية حقيقية وليس مجرد ديكورات ثقافية نراها مرة لتختفي مرات.

○ الشرط الثاني، الذي لا يزال يحكم حوارنا الفلسطيني هو اختلاف الفصائل، او الأدق تباعدها. فالعادة جرت، ولا تزال، ان تقوم مجلة هذا الفصيل بانتقاد ذاك الفصيل اذا وقعت بينهما الواقعة، مما يدفع المهاجَم الى كيل الصاع صاعين وتدبيج رد لا يقل قسوة وشراسة عن هجوم الفصيل الاول، حتى اذا ما التقت القيادات وأجرت تفاهماً حول خلافاتها، هدأت ثائرة الثائرين ووضعت الخلافات السابقة في البرّاد، لا تموت تماماً، ولكن تتجمد، لأن المرحلة لم تعد مرحلة «مهاترات» لا يستفيد منها أحد، الا الاعداء. هكذا، تدار الحوارات ولا ينتبه أحد، عملياً، الى ان هذا النقد يجب ان يكون من سمات حياتنا اليومية.

فالمفروض، مثلاً، ان تناقش مجلة الجبهة الشعبية برنامج الجبهة الديمقراطية، والعكس صحيح، لا ان تنتظر وقوع الخلاف، بل واحتدامه، حتى تبادر هذه المجلة، او تلك، الى كتابة مقالة لا تناقش، في الغالب، البرنامج بقدر ما تقوم بهجاء الخط السياسي الراهن للفصيل المختلف معه. وفي هذا الحال، فان أعذاراً كثيرة، واهية واخلاقية وشعبوية، تبرز على الألسنة: «هذا يفجر الخلافات» و «هذا يخلق حساسيات»، وكأن الاختلاف نقيصة على الرغم من الحاح الجميع على تبرير وجوده التنظيمي المستقل بضرورة التعددية، وبشكل يبدو معه الاحجام عن النقد اليومي الصارم، الذي «لا يرحم»، مسألة اكثر من ضرورية لمعالجة الاختلافات الطبيعية الوقوع

في حركة تحرير وطني تعيش ظروفاً سياسية واجتماعية شديدة التعقيد. وعلى هذا، فان الواقع الذي نراه طبيعياً، ومفهوماً، هو ذلك الذي تحتدم فيه المناقشة ويعلو صوت العقل، اذ لا أشد على الثورة ضرراً من تلك الحكمة البائسة التي تعتبر ان «الخلاف يفسد الودّ»، على ما تعنيه من افتعال المحبة والركون اليها، حتى اذا جاءت المنعطفات الصعبة فرّ كل مُحبّ الى متراسه القديم وباح من خلفه ببغضائه التي تجمدت، ولكنها لم تمت، فاطلق لها العنان لتعيد الفرقة من جديد.

المطلوب، اذاً، ان نختلف (لا ندعو بذلك الى افتعال الخلاف، فهو موجود في كل حال)، ولكن المطلوب هو تماماً ان نبلور عقلاً يقبل الاتهام بالقصور والتقصير، كخطوة لا بد منها من اجل استمرار نفض الرماد عن طائر الفينيق الذي نتغنى جميعاً بمقدرته السحرية على النهوض من الكبوات والتحليق عالياً في كل مرة. وفي هذا السياق، تأتي مقالة صبري جريس، وان تكن هي الأخرى قد لبست لباس المناسبة.

على ان أبرز ما يميز لهجة جريس في مقالته، من حيث الشكل أولاً، الاغتراب. اغتراب الكاتب عن موضوعه، واغتراب الموضوع عن أهله، وكأن الكاتب، في حديثه عن الثورة الفلسطينية، يتحدث عن ثورة أخرى لا ينتمي بصلة قرابة معها او مع أهلها. هذه اللهجة يمكن لمسها بسهولة ويسر من خلال السخرية التي تطبع تشخيص جريس لامراض المقاومة؛ وهي سخرية كان يمكن ان تكون ذات فائدة لو لم تحمل بين سطورها تلك المسحة من الشماتة، وكأن المطلوب، بالضبط، تعداد اوجاع المريض تمهيداً لقبره، وليس لمعالجة كل واحد من هذه الامراض بالعلاج الملائم. كتب جريس: «والسبب الرئيس لذلك كما يبدو لنا، هو أن الحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة ـ مثل معظم حركات التحرر في العالم الثالث ـ تعاني من أمراض خاصة بها. وهذه الامراض المقاومية هي وراثية خبيثة، معظمها مستعص على العلاج، ويزداد فتكا مع تقدم المصابين به في السن» (ص ٤ ـ ٥).

نحن، اذاً، وسلفاً، ازاء مقاومة تعاني من أمراض عديدة لا ينفع مع معظمها العلاج. أي اننا، بقول آخر (غير صريح هذه المرة)، ازاء مقاومة تذهب، رويداً رويداً، الى مصير اولئك المصابين بالامراض الخبيثة المستعصية: الموت. واذا تأملنا جيداً، فان استعراض امراض المقاومة بعد ذلك، لن يكون الا من باب تفصيل هذه «الحقيقة» النهائية وزيادة شرحها. وهي، على أية حال (وكما يعددها صبري جريس)، مرضان: النزق أو «الولدنة»، ثم «المهجرة». واذا كان الكاتب، بالنسبة الى المرض الاول، لم يقدم الا وصفاً سريعاً لـ «نفسية» جيل المقاومة بـ «تنظيماته وزعاماته وكوادره ومن لف لفهم» هو أقرب الى وصف نفسية اتحاد طلبة، فانه حاول، بالنسبة الى المرض الثاني، ان «يحلل» ظروف المهجر، فقدم جملة من الاوضاع السياسية والحياتية التي يعيش من خلالها الفلسطينيون في ظروف متباينة. على ان هذا التباين، الذي يبدو بحكم كونه خارجاً على ارادة الشعب كما لو كان قدري الارادة ولا فكاك منه، يبدو، في الوقت ذاته، مسؤولية الجسم المقاومي بـ «تنظيماته وزعاماته وكوادره ومن لفّ لفهم». وهذا المرض، أيضاً، كما أسلف الكاتب، مستعص، بل انه أزمة «مرشحة لأن تدوم طويلاً، بل وتتفاقم وتؤدي الى الشلل، وربما الى الاختناق». واذا كان الشعب الفلسطيني، كما يعرف القاصي والداني من عالمنا الراهن، يعاني، فعلاً، من ظروف المهجر وتشتت ابنائه في تجمعات مختلفة، وباطارات اجتماعية وسياسية مختلفة، فان هذا، بالضبط، ما يناضل من أجل نفيه وتغييره. وهو في نضاله هذا قد حقق على طريق ذلك خطوات بالغة الاهمية (كما يقرنا الكاتب في مواقع أخرى من مقالته) مثبتاً بذلك أن مرض «المهجرة» ليس مرضاً مستعصياً على العلاج، وان يكن خبيثاً يدعو الى حتمية علاجه والخلاص من شروره.

لماذا يعتقد جريس بأن تشخيصه هو حقيقة راسخة ؟ لماذا يقدم وجهات نظره باعتبارها مسلمات، ثم يحاول ان يبني على هذه المسلمات ما شاء له ؟

تعالوا نتأمل هذه الفقرة التي يضع فيها الكاتب رأيه بالحوارات الوطنية التي سبقت انعقاد الدورة الاخيرة للمجلس الوطني، وكذلك نتائج اجتماعات هذه الدورة. كتب جريس: «ومن هذا المنطلق بدت لنا حمّى ' الحوارات ' و' الوحدة ' التي اجتاحت الساحة الفلسطينية خلال الشهور الماضية هامشية وغير مجدية، وظهرت الدورة الاخيرة للمجلس الوطني قبل عقدها شاحبة وعديمة الفائدة (ثم اتضح بعد انتهائها انها كانت ضارة)

وفي اعتقادنا ان هذا كله تم نتيجة لشعور معظم الاطراف المعنية، ان لم يكن كلها، بأن الطريق أمامها باتت مسدودة (ولا نعني بالطبع ان الطريق بالمطلق هي المسدودة، بل ان الطرق التي اختطتها منظمات المقاومة، كل لنفسها، هي التي باتت كذلك) وان حمى النشاط المفاجيء هذه ليست الا من قبيل اثبات ' نحن هنا ' ، ولذلك يبدو انه لن يمر وقت طويل الا وتعود الاوضاع الى ما كانت عليه، وكأنه لم تكن هنالك ' حوارات ' ولا ' وحدة ' ولا يحزنون» (ص ٥).

نسأل: هل ما حدث هو، فعلاً، بلا فائدة بل ضار، كما يقول الكاتب ؟ أغلب الظن ان ما توقعه جريس من عودة سريعة للامور الى ما كانت عليه ليس أكثر من أمنية ورغبة شخصية. واذا كانت الاشياء «مقمطة بنواميسها»، كما يقول الاقدمون، فان مقالة جريس «الراهنة» «مقمطة»، هي الاخرى، بمقالتين سابقتين وضعهما الكاتب في مرحلة سابقة كان عنوانهما الرئيس بمثابة حكمة جريس وقوله المأثور، ونعني بذلك تقديس الانقسام وشرح فوائده والدعوة اليه، باعتباره خلاصاً مما أسماه وحدة الشلل. وحتى لا نظلم الكاتب، فاننا نستعير فقرة أرادها لشرح مقصده، ولكن نستعيرها من أجل شرح مقصدنا نحن شاكرين له، سلفاً، هذا الفضل. كتب جريس: «ويبدو كأن سنوات الانشقاق والقطيعة المنصرمة كانت دون فائدة من هذه الناحية. فلقد كان في الامكان، مثلاً، اعتماد أساليب أخرى أكثر تطوراً لادارة العمل الفلسطيني، مثل ' حكومة ' و ' معارضة ' او طريقة اتخاذ القرارات بالاكثرية ضمن الاطر الجبهوية. ولكن بدلاً من ذلك، يظهر جلياً ان الحديث حول ' التوحيد ' و ' الوحدة الوطنية ' والاصطفاف (اصطلاح جديد ؟) الوطني يدور كله، ومن قبل الجميع، حول العودة الى نظام فلسطيني يسمى تجاوزاً ' ثورة ' وأساليب وانماط عمل لا تختلف كثيراً عن تلك التي عهدناها في الماضي وثبتت قلة نجاعتها» (ص ٧ ـ ٨).

هذا التوصيف لواقع فصائل المقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية يحمل لغة الهجاء وينتمي الى عالمه اكثر مما يحمل لغة التشخيص التي تنطلق عادة من همّ الرغبة في تجاوز النواقص وسد الثغرات، اذ انها اذ تشير الى الخلل، تنطلق، أساساً وقبل أي شيء آخر، من امكانية المعالجة، والا فان الذهاب الى برّ المعالجة لن يكون ممكناً في بحر الخراب المتلاطم، اذا كان الربان نفسه لا يرغب في رؤية الشاطىء أصلاً، ولا يستطيع. وازاء هذه المفاهيم للعمل الوطني، نقدر، ببساطة، ان نؤكد للكاتب ان الامور سوف تسير الى وراء كما يتوقع، اذ ان مفهوم العمل الوطني الفلسطيني لدى جريس، بصيغته المثالية، هو ذلك المفهوم القائم على وجود «حكومة» و «معارضة»، أي، بكلام آخر، فان الكاتب ينطلق في بحثه عن مثاله الصائب من أحقية ما في استبعاد الآخر، الذي يشكل وجوده ومشاركته في صنع القرار «كارثة» لا تحمد عقباها، ويمكن، بل ومن الضروري، تداركها. مثل هذه الدعوة ليست جديدة على واقع ساحتنا الفلسطينية، وان يكن الكاتب، هنا، يتمتع بدرجة عالية من الصراحة (ان لم نقل الفجاجة) التي تدفعه الى هجاء الواقع الذي سلّم بقبول غير «الحكوميين» في «حكومة» الثورة، الأمر الذي سوف تترتب عليه جملة من المصائب والنكسات التي سوف تحل بالشعب الفلسطيني وتدمر نضاله الراهن، وربما المستقبلي، جراء هذا التشارك وتلك التعددية، وجراء قبول «الحكوميين» باعتماد صيغة العمل المشترك، تلك التي يرى فيها جريس أصل الداء ومصدر كل الشرور.

ولأن الامور مقمطة بنواميسها، كما أسلفنا، فان من حق الكاتب علينا (وكذلك من حق القارىء قبله) ان نعلن دهشتنا واستغرابنا لهذه الصحوة النقدية المفاجئة التي هبطت على جريس غداة انعقاد الدورة الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني وبعد ان انتهت مظاهر الانقسام. ومن حقنا، اذ نعلن دهشتنا، ان نسأل الكاتب: هل كان واقع العمل الوطني الفلسطيني على غير ما هو الآن يوم توقيع اتفاق ١١/٢/١٩٨٥ بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن مثلاً ؟ أيضاً: ألم تكن مؤسسات م.ت.ف. تعيش المواصفات التي أطلقها الكاتب في توصيفه لها؟ لماذا، اذاً، كان جريس راضياً، كل الرضى، عن واقع الحال ؟ ولماذا لم يكتب بمثل هذه الجرأة في هجاء أساليب العمل الوطني وفي وصف خراب المؤسسات الفلسطينية ؟

نقول هذا وقد هالتنا المقارنة بين الطمأنينة الشاملة التي نطقت بها كلمات الكاتب في مقالتيه السابقتين، وبين الفجيعة الكاملة التي تعلنها سطور مقالته الراهنة. لا نجد صعوبة تذكر في البحث عن سبب، والكاتب

لا يترك لنا حتى فرصة الفرح باكتشاف السبب، اذ هو يقدمه الينا دون لف ولا دوران. انه ببساطة عودة الوفاق الى الساحة الفلسطينية، وانتفاء ذلك الواقع الذي تخيل الكاتب أنه «الفرصة التاريخية» التي يتكفل دوامها بتلزيم العمل الوطني الفلسطيني كله الى تيار سياسي واحد استغل «الزمن العربي الرديء» ليوجه دفة السفينة باتجاه جملة من التحالفات العربية والتي كان عنوانها «اتفاق عمان». واذا كان البعض على الساحة الفلسطينية ذهب الى «اتفاق عمان» وهو يعلم ان تنازلات بانتظاره يقبلها تحت ضغط الحصار العربي، فان جريس، كما قرأناه في السابق، قد رأى في الاتفاق يومئذٍ مفتاح الخلاص وعنوان التحرك السياسي الناجح والمرن، وغير ذلك من الصفات. لا بل ان الكاتب كان شديد الاغتباط لرحيل «المستيسرين» عن م.ت.ف. وخلاص المنظمة والعمل الوطني الفلسطيني من تحالفهم الذي لا يجرّ على المنظمة الا الشلل وقصور القدرة على الحركة وعقم المفاهيم السياسية. وفي سياق مسعاه لتكريس الانقسام وتسييد التفرد في العمل الوطني الفلسطيني عموماً، فان الكاتب يسهب في تعداد أمراض الواقع الذي نعيش مع حرص شديد على اتهام «الوحدة» بتلك الامراض؛ ونستطيع ان ندلل على ما نقول في تشخيصه للأزمة في الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين. كتب جريس: «وأوضاع اتحاد الكتاب لا تتصف بما أشرنا اليه فقط، بل انه علاوة على ذلك، ابتلي بمجموعة من متعاطي ' الحوار ' و ' الوحدة الوطنية ' الذين لم ينفكوا عن بذل مساعيهم الحميدة، حتى خلال فترة الركود الطويلة، لاعادة اللحمة لاتحادهم، الى ان تم لهم ما أرادوا وتمكنوا من عقد مؤتمر ' توحيدي ' للاتحاد مع مطلع هذه السنة. وما ان أعلن عن موعد عقد المؤتمر حتى دب الحماس والنشاط بين الشباب، كما تدب النار في الهشيم، وبدأت حملة انتخابات واسعة، رافقتها كافة المظاهر المعروفة من تناحر ومنافسة وما شابه، انتهت على خير. ومع اقتراب موعد عقد المؤتمر، راحت وفود الاعضاء تصل تباعاً الى مكان انعقاده وكلهم يتأهب لتأدية واجبه، كما يفترض بأعضاء ' منتخبين ' حظوا بثقة قواعد ناخبيهم، ليكتشفوا هنالك، ان كل الاجراءات قد اتخذت للتخفيف عنهم؛ بحيث تم ترتيب كل شيء سلفاً من قبل ممثلي التنظيمات الذين قرروا، بناء على ' اسس جبهوية ' واضحة ' تراعي/لا تراعي (اشطب الزائد) ' الكفاءة ' ، ماذا يفترض ان يقرر المؤتمر ومن يُنتخب او لا ينتخب لعضوية هيئاته الجديدة. ويقول أحد المشاركين في المؤتمر انه حتى حق الكلام هناك كان مقنناً، بينما يضيف آخر انه لم يُسمح له حتى بأن يتمتع بالتصفيق» (ص ١٢). ويخلص جريس، من هذا كله، الى القول: «ويقيناً انه لم يكن في الامكان أحسن مما كان. فنظام الوحدة ـ الكوتا، أي الحصة المحددة سلفاً، لا يزال سائداً ومعمولاً به. وهو لم يتغير، بل لا يبدو انه قد يتغير أو يعدل. وبالتالي، يبدو أي حديث أو مسعى الى الاصلاح او اقرار النظام سوف يبقى يدور في الدائرة المفرغة القائمة منذ سنين» (ص ١٢).

لا يستطيع أي مكابر ان يدير ظهره لواقع الحال في اتحاد الكتاب والصحافيين، او في غيره من المنظمات الشعبية الفلسطينية. ولا يستطيع أي متغافل عن الحقيقة الا ان يدرك، بيسر وبساطة، ما يفرضه نظام «الكوتا» على هذا الاتحاد وغيره من مظاهر الاحباط. ومع هذا، فان من حقنا ان نسأل: هل ظهرت «الكوتا» فجأة في المؤتمر الاخير للاتحاد ؟ ان التوصيف الذي قدمه جريس لما تم في المؤتمر الاخير للاتحاد يوحي وكأن «الوحدة» هي التي جاءت بالكوتا وهي كذلك المسؤولة عن التردي الحاصل في الاتحاد. انه يعزو كل السلبيات الى «اسس جبهوية» راعاها المؤتمرون او من ناب عنهم في ترتيب الامور، الامر الذي يبدو معه مؤتمر صنعاء والذي لم ينعقد على أسس جبهوية وكأنه لم يعش أزمة، ولم يخلق اتحاداً مريضاً. ثم هل انسحب نظام «الكوتا» من مؤتمر صنعاء ؟ ونسمح لنفسنا، هنا، باستبدال لفظة «الكوتا» بكلمات أخرى، فنسأل: هل غابت القائمة المنتقاة سلفاً للانتخابات ؟ بمعنى آخر، هل دبت دماء الديمقراطية والمشاركة الفعالة والتساوي بين الاعضاء في الحقوق والواجبات في مؤتمر صنعاء، حيث غابت «التعددية» و «الاسس الجبهوية» التي يرى فيها الكاتب أصل البلاء ؟

واذا كنا جميعاً نعرف (وهذه حقيقة أدركها الجميع وتجاوزها) أن مؤتمر صنعاء اللاجبهوي لم يفرز الا نصف اتحاد بنفس مواصفات الاتحاد المعروفة، فان في امكاننا ان نقرر، دون ان نتجنى على أحد، ان المقصود بهذا التوصيف الذي قدمه الكاتب لم يكن سوى المزيد من القاء الاتهامات على كاهل العمل المشترك بين الفصائل والقوى السياسية على الساحة الفلسطينية. نعم، هناك حالة من الاحباط والخمول يعيشها اتحاد الكتاب،

تماماً كما تعيشها المنظمات الشعبية الاخرى. غير ان هذه الحالة لا يمكن ان تتبدل الا بمزيد من «الحوار» ومزيد من الديمقراطية بين قواعد الاتحاد كافة. اما استبدال «الوصفة» السياسية والتنظيمية المعمول بها حالياً بوصفة أخرى تنتمي الى نظرية التفرد اياها، فلن يحل أزمة ولن يريح مأزومين. ان ذلك سوف يتكفل، فقط، بافتتاح حانوت صغير برفوف قليلة قد تتوفر فيها بعض الكتيبات، ولكنها لن تكون، أبداً، ساحة للتعبير عن طموحات الكتاب الفلسطينيين وتطلعاتهم.

المجلس الوطني تكويعة جديدة ؟

في تطرقه الى الدورة الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني، لا يخفي جريس خيبة أمله من النتائج التي تمخضت عنها هذه الدورة. بل ويشير الى ان هذه النتائج شكلت خطوات الى وراء. وحين يريد تحديد المسؤولية عن ذلك، فانه يلقي التهمة على التيار «الشعبوقراطي» (نسبة الى الجبهتين، الشعبية والديمقراطية)، ولكنه يسارع فيؤكد لنا ان هذا التيار الشعبوقراطي ما كان له ان ينجح في مسعاه لو لم يقابله استعداد «يميني». ونتيجة لهذا «التفاهم» الجماعي على التراجع، تمت «كما يبدو تكويعة سياسية فلسطينية كلاسيكية، اضطر ' اليمين' الى تنفيذها، استناداً الى معطيات مشكوك في صحتها، من ناحية، وسعياً الى ' وحدة ' بدا كأنه لا تهنأ له زعامة معها الا بوجود الشعبوقراطيين على جانبيه، في عناق مشكوك في جدواه، من ناحية أخرى» (ص ١٣).

أما «التكويعة» التي يقصدها الكاتب، فيبين لنا انها قرار المجلس الوطني الداعي الى السعي من أجل اقامة علاقات طبيعية مع سوريا، اشترط المجلس ان تتم على اساس الاحترام المتبادل، وكذلك «أحلام العودة الى لبنان»، كما أطلق الكاتب على دعوة المجلس للتمسك باتفاق القاهرة الذي ينظم العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية. ففي حين يبرع جريس في تعداد نقاط الخلاف مع سوريا، على الصعيدين النظري والواقعي، داعياً الى غلق بوابة سوريا، يهرع الى استنكار اغلاق بوابة القاهرة، ويجهد في شرح طويل لتبيان أهمية تحييد مصر على الاقل، ما دمنا لا نملك ان نتأمل فائدة من العلاقة معها، كما يقرّنا الكاتب. الاطرف من ذلك كله، ان جريس يعيد علينا قراءة البيان الرسمي المصري الذي يغمز من شرعية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني في محاولة لارهابنا، بالقول: «أليس هذا ما جرّته قرارات المجلس بشأن العلاقة مع مصر ؟». ومع ان جريس يعترف، في مواقع أخرى من مقالته، بأن مصر كامب ديفيد لا تملك أمر نفسها، الا انه، مع ذلك، حريص أشد الحرص على «اتقاء شرها»، بل على استرضائها بأي شكل كان، الى الدرجة التي استخدم فيها تعبير «ما يسمى بالحركة الوطنية المصرية»، تماماً كما فعل الناطقون الرسميون المصريون، وكأنه يقول لهم انه معهم وعلى الخط تماماً. ومع ذلك، فان «حدوتة» العلاقات المصرية ـ الفلسطينية هي «حدوتة» اخرى، ولسنا من السذاجة، أبداً، كي نقتنع بأن مصر استجابت لقرارات المجلس الوطني وقطعت العلاقات، كما يقول الكاتب. فالغضب والتهديد المصريان بدآ منذ شاعت النية الفلسطينية لالغاء «اتفاق عمان». النظام المصري يعرف ـ كما نعرف جميعاً ـ ان مدخله للضغط على م.ت.ف. هو مدخل أردني، وهو يكمن في الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، وهو، من هنا، بعث الوسطاء واطلق التهديدات في محاولات لم تتوقف لثني القيادة الفلسطينية عن الغاء الاتفاق، بل وللضغط عليها من أجل قبول قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨. اذ هكذا تستقيم المعادلة التسووية المصرية، التي لا تعدو ان تكون طلبات أميركية ـ اسرائيلية، دون ان يعني ذلك، ولو للحظة واحدة، ان الاميركيين والاسرائيليين سوف يقبلون بمنظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي، او بالاقرار في حق شعب فلسطين بدولة مستقلة.

المؤتمر الدولي ـ هروب مبكر

على ان هذه الافكار جميعاً، وبكل ما تطرحه من خلاف واختلاف، ليست في نظرنا الا نقاط ارتكاز للخلاف الاساس، والمفصلي، الذي تطرحه مقالة صبري جريس. انها التمهيد لتثبيت هذا الافتراق الذي يأخذ، هذه المرة، طابعاً استراتيجياً ولا يتوقف عند محطة تكتيكية. ما نعنيه، بالضبط، هو الموقف من المؤتمر الدولي. فمنذ البداية، تعلن المقالة شبه استنكار لهذه الموضوعة برمتها، بل وتعتبر الدعوة ـ مجرد الدعوة ـ الى عقد مؤتمر دولي

للسلام في الشرق الاوسط «صرعة»، ليس الا. فجريس ينطلق من تحليله للواقع العربي الراهن الرديء والمتراجع ليقول بلاجدوى الدعوة الى عقد المؤتمر الدولي. وفي استعراض مسهب، يقدم قراءة معادة ومكرورة للمؤتمرات واللقاءات الدولية، أو الاقليمية، التي عقدت من أجل حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أو معالجة قضايا جانبية ذات علاقة بهذا الصراع، ليخلص الى ان المؤتمر الدولي ـ في حال انعقاده ـ سوف يشكل كارثة، لا محالة، على الشعب الفلسطيني. قد لا نختلف مع جريس في التعامل مع الحقيقة التاريخية المعروفة في ان تلك المؤتمرات واللقاءات كافة قد أسفرت عن نتائج مأساوية على الشعب الفلسطيني؛ ولكننا، مع ذلك، نختلف معه، بالتأكيد، في موضوعة محاكمة المستقبل بشروط الماضي التي نعرف. فاذا كانت تلك المؤتمرات مأساوية النتائج، فانها، بملاحظة بسيطة، انطلقت جميعاً من نقطة مشتركة واحدة: غياب أو، اذا شئنا الدقة، تغييب الطرف الفلسطيني، ومن ثم عقد الصفقة على حسابه.

كانت المؤتمرات تعقد، إذاً، تحت شعارات الاعداء التي تلبي مصالحهم المباشرة والمستقبلية، وفي ظل غياب فلسطيني، ليس عن هذه المؤتمرات ـ ومائدتها المستديرة فحسب ـ بل وكذلك عن الساحة المحلية والدولية، وفي غياب الحليف الفاعل والتأييد الدولي المتزايد النمو والتأثير، يوماً بعد يوم؛ بل وأهم من هذا كله، غياب اللسان الفلسطيني الفصيح الذي يملك ان يخاطب العالم بلغة سياسية لا تكتفي بالاستناد الى الحق التاريخي وعدالة القضية بقدر ما تتسلح بمنطقية توجهها على نحو يتيح لها ان تكون لغة مسموعة في أروقة العالم ودهاليزه.

واذا كان الصراع ـ كما نتفق مع الكاتب ـ عملية محكومة، اولاً وقبل أي شيء آخر، بموازين القوى المحلية والاقليمية والدولية، وان المؤتمرات ان هي الا توثيق قانوني لميزان القوى هذا، الا اننا، في الوقت ذاته، نختلف مع الكاتب اختلافاً استراتيجياً ونقول ان هذا الصراع، برداءة واقعه الراهن، هو صراع مفتوح يمكن الفعل فيه وتطوير ادواته والنهوض بها الى مشارف أقل سوداوية، ان لم نقل أكثر اشراقاً. مع موضوعة المؤتمر الدولي، فاننا بالتأكيد أمام نظرتين مختلفتين:

○ اعتبار المؤتمر الدولي وصفة ناجزة نحتكم من خلالها، وبأدوات الراهن الرديء، لنخلص الى وثائق وأحكام وحلول. ان هذه النظرة تتعامل مع موضوعة المؤتمر الدولي كما تتعامل مع قانون محدد، مثل القرار ٢٤٢ مثلاً، فترسم له حدوداً وتقيم تخوماً هي، اولاً واخيراً، قراءة سوداء ومتشائمة لما يريده الاعداء، وتسليم بهذه الارادة. وحين نستعرض تحليل جريس لواقع الساحة الفلسطينية، والعربية، والدولية، نخرج، دون جهد يذكر، بمحصلة هي: الصفر. صفر على الصعيد الفلسطيني، تقابله أصفار على الصعيدين، العربي والدولي. واذا كان الكاتب شديد التشاؤم من الواقع الفلسطيني، فهو حريص على ان يعكس هذه الاوضاع الفلسطينية، الرديئة من وجهة نظره، على وضع الاتحاد السوفياتي الذي نراه أكثر مأساوية من وضع م.ت.ف. على حد تعبير جريس.

○ النظرة الثانية، والتي تنطلق من اعتبار الدعوة الى عقد المؤتمر الدولي، هي توجه، اولاً وقبل كل شيء. صحيح اننا نريد، في النهاية، عنباً؛ ولكننا كي نحصل على العنب، نتنبه الى ان التوجه هو المهم. هل يتوجه العالم الى المؤتمر الدولي ام الى المفاوضات المباشرة ؟ هذا سؤال كبير، ولا يمكن الا ان نأخذه على محمل الجد. قد لا ينعقد المؤتمر غداً، أو بعد غد، وقد لا ينعقد في السنوات، أو العقد المقبل كله، الا اننا، مع ذلك، نجد ان جهدنا الفلسطيني والوطني العربي، متضافراً مع جهود كل الاصدقاء والحلفاء، يجب ان ينصب على ترسيخ هذه الدعوة لعقد المؤتمر الدولي؛ ترسيخها الى الحد الذي تصبح فيه اللغة الوحيدة المقبولة بين الاطراف الدولية عموماً وبين كل دولتين تلتقيان وتتحاوران وتصدران بياناً مشتركاً عن مباحثات قادتيهما.

المطلوب، بالضبط، ودون أوهام، أن يتحدث العالم لغتنا. ان يقتنع هذا العالم بلاجدوى المفاوضات المباشرة، بل واجحافها في حق الشعب الفلسطيني، وقبل ذلك وأهم منه، بلا فائدة هذه المفاوضات وعجزها عن تحقيق سلام عادل ودائم في منطقة شديدة الأهمية للسلام والأمن الدوليين.

نذهب الى المؤتمر الدولي ام لا نذهب ؟ هذا سؤال يضعه صبري جريس في ظل بقع السواد المنتشرة على خارطتنا العربية، فماذا يظل اذاً ؟

ان الدعوة الى تسخيف فكرة المؤتمر الراهن ـ وفي ظل الواقع الحالي نفسه ـ لن تنتج، في تقديرنا، تحريراً كاملاً وناجزاً لفلسطين (وهو على كل حال ما لا يدعو اليه الكاتب اطلاقاً)، بل سوف يدفع عربة الجهد السياسي، والدبلوماسي، الفلسطيني نحو سكة واحدة، وحيدة، هي المفاوضات المباشرة مع اسرائيل. كيف يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي تواجه صخرة الرفض الاميركي ـ الاسرائيلي (بل والعربي في غالبية التعداد) ان تسبح وحيدة في محيطات العالم، وأن تتخلى، بارادتها، عن تأييد الاصدقاء ودعمهم، لا لشيء، الا لأن جريس رأى ان أحوال الاتحاد السوفياتي أسوأ من أحوال منظمة التحرير الفلسطينية. ويبدو ان الكاتب في وادٍ آخر، اذ هو حين يريد ان يعلن موقفه من الاتحاد السوفياتي يفعل ذلك بعد مداورة طويلة يوزع فيها الاتهامات بالارهاب الفكري على الآخرين الذين هم، دائماً، مستيسرون: «وعادة اذا شئت قول ما قد لا يعجب المستيسرين عن الاتحاد السوفياتي انقضوا عليك لمنعك من الاستمرار في تلك ' الهرطقة ' أو لمنعك من الكلام اطلاقاً. وقبل ان يقوموا بذلك هذه المرة أيضاً ويحاولوا منعنا من الكلام سوف نحاول قول ما لدينا» (ص ٢٠). والقارىء يدهش اذ يقرأ هذه الكلمات. فالكاتب يتخيل (أو هو بالاصح يريدنا ان نتخيل) حراساً وهميين يقمعونه كل مرة ويمنعونه من قول آرائه علماً بأن القاصي والداني يعرفان ان جريس كتب دائماً ما يريد؛ بل المدهش حقاً أن «المستيسرين» الذين يخافهم جريس ويدعونا الى استنكار ارهابهم، هم، بالضبط، من عجزوا عن نشر آرائهم في الرد على أفكار جريس، وليس العكس. ولماذا نذهب بعيداً. ان موضوعة جريس الاساسية بخصوص الموقف السوفياتي من منطقة الشرق الاوسط (نظرية يالطا) قيلت، وبالافواه الملآنة، ليس على صفحات الجرائد فقط، بل وفي المجالس الوطنية الفلسطينية المتعاقبة. أما وان هذه المجالس لم تأخذ بها، فهذا، في تقديرنا، ليس ذنب «المستيسرين» بل هو (ودون ان يغضب جريس) تعبير عن موقف جماعي فلسطيني يؤمن بصحة التحالف مع الصديق الدولي الكبير للشعب الفلسطيني وقائدة نضاله منظمة التحرير الفلسطينية. أما القول بأن الدور السوفياتي (حسب نظرية يالطا السابقة) «ثانوي وغير حاسم، ولن يسمح له غربياً» فهو قول يدعونا نحن الى السؤال: لماذا هذا الايمان الراسخ بالقدرة الاميركية التي تفرض ما تشاء، وتقرر ما هو مسموح وما هو غير مسموح ؟ وإذا كانت الامور على هذا النحو ـ كما يقول الكاتب ـ الا يحق لنا أن نفهم ان المطلوب هو الايمان بأن مفاتيح الحل هي في يد اميركا. ليس هذا فحسب، بل ان السوفيات لا يستطيعون حضور هذا المؤتمر الدولي إلا اذا حصلوا على «تأشيرة اسرائيلية ينبغي ان تكون أيضاً مدفوعة الرسوم. واسرائيل تعلن صراحة وعلى الملأ، انها لن تحضر أي مؤتمر دولي مع السوفيات إلا إذا وافقوا على اعادة العلاقات الدبلوماسية معها، وكذلك، وهذا هو الاخطر، سمحوا باستئناف هجرة اليهود السوفيات اليها» (ص ٢١). أما نحن الفلسطينيين، منظمة تحرير وقيادة، فان جريس يرى، متيقناً منذ الآن، أننا سوف ندفع الاتحاد السوفياتي الى الموافقة على شروط اسرائيل. وكتب في هذا الصدد: «واستطراداً يمكن الافتراض، أيضاً، انه عند ارتفاع حرارة الاعداد لعقد ذلك المؤتمر الميمون لن يتردد الفلسطينيون في الايعاز لحلفائهم السوفيات، ولو همساً، أو سكوتاً، بالاستجابة لبعض الطلبات الاسرائيلية، لكي يسهل ذلك عقد المؤتمر/ المهم. وتكون النتيجة ان تحصل اسرائيل على ما تبغيه لقاء تكرمها بالموافقة على حضور المؤتمر الذي قد لا يسفر عن نتيجة تذكر» (ص ٢٠).

سيناريو كامل يرسمه جريس لما سوف يحدث. واللافت، في هذا السيناريو، ان خطوطه، وأبعاده، ومسارات حركة القوى فيه، محكومة، تماماً، بموازين القوى الراهنة، وبالادق مشدودة بأمراس غليظة للارادة الاميركية ـ الاسرائيلية المطلقة وغير المرشحة، أبداً، لأي تغير او تحول. أية قدرية اوضح من هذا؟ أي ايمان أكثر من هذا يقول بأن رغبات الاعداء هي أحكام نافذة لا محالة ؟ ان الانطلاق من قدرية الاعداء لا يفضي الا الى ممر واحد، وحيد، الا وهو ضرورة التكيف مع هذا الراهن الاميركي والتعاطي معه، وهو أبعد ما يكون عن رفضه والدعوة الى تغييره، ما دام هذا التغيير غير وارد ولا ممكن، كما قدم الكاتب.

على ان الكاتب لا يكتفي بذلك، بل واستطراداً في تأكيد نهائية احكامه ووجهات نظره، يعمد، في الفقرة اللاحقة، الى القول: «وعلى سبيل التذكير، أيضاً، نشير الى ان الاتحاد السوفياتي كان سمح في مطلع السبعينات بهجرة سرية للآلاف من اليهود السوفيات (وليس الى اميركا مثلاً) الذين كانوا يشحنون اليها من طريق

فيينـا، وذلك لكي يضمن سكوت الكونغرس الاميركي، الذي اشترط ذلك، عن صفقات القمح الاميركية ومنح الاتحاد السوفياتي مركز الدولة الافضل رعاية في التجارة مع الولايات المتحدة» (ص ٢٠ ـ ٢١).

اما كيف يمكن ان نعتبر هذا حقيقة واقعة، فهو ما لا يقوله جريس أبداً، ولا يسنده بأي دليل، علماً بأن الدوائر الاسرائيلية والاميركية كافة، لا تبدو متفقة مع جريس في ادعائه، بل ان أحوال اليهود السوفيات الذين وصلوا الى الولايات المتحدة الاميركية (وليس الى اسرائيل)، ومن طريق فيينا، تتعاكس مع هذا الادعاء تماماً؛ كما اننا نود ان نذكر فقط ان اليهود السوفيات الذين غادروا بلادهم، سواء الى الولايات المتحدة أم الى اسرائيل، غادروا بموجب قانون الهجرة المعمول به في الاتحاد السوفياتي، والذي يخضع له المواطنون كافة وعلى اختلاف أديانهم، ولم يغادروا بموجب اتفاقات مزعومة، بحت أصوات رؤساء الحكومات الاسرائيلية وهم ينادون بعقدها. وفي هذا المجال، كثيرة هي الأقاويل التي ذهبت، قبل بضعة شهور، الى حد نشر اتفاقات كاملة مزعومة في الصحف العربية بين السوفيات واسرائيل. ذهب بعضها الى حد اعتبار عودة العلاقات الدبلوماسية بين الدول الاشتراكية واسرائيل مسألة وقت، بل مسألة أيام معدودة، ليس الا. ومع هذا، فقد خرج الناطقون الرسميون في الدول الاشتراكية (وبضمنها الاتحاد السوفياتي) بتصريحات وضعت حداً نهائياً لكل تلك الشائعات العربية.

على ان أشد ما في مقالة جريس من طرافة (نقولها دون قصد التشهير او الاستخفاف، بل لشعورنا بأنها الكلمة الملائمة تماماً) هي تلك الوصفة الجاهزة التي لخصها الكاتب في عدد من المطالب، والتي يرى ان تحقيقها كفيل باقالة عثار منظمة التحرير الفلسطينية واصلاح أمورها، بما يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، من مثل: اعتماد هيئة الحوار، انشاء مجلس خدمة مدنية، استحداث مجلس حربي وانشاء وكالة فلسطينية (على طريقة الوكالة اليهودية مثلاً) ثم، وهذا هو المهم، الدعوة الى انشاء «احزاب سياسية فلسطينية لتأدية الادوار التي يفترض ان تؤديها مثل هذه الاحزاب» (ص ٣٠). اما ممن يطلب جريس تشكيل هذه الاحزاب (التي لم يفصح عن هويتها)، فلا أحد يدري. لماذا لا يقوم هو بتشكيل حزب جديد ؟ ولماذا يفترض ان هناك من سوف يمنع تشكيل هذه الاحزاب ؟ بل لماذا يفترض ان هذه الاحزاب غير موجودة أصلاً ؟ واستطراداً في الاسئلة، سوف نسأل أيضاً: لماذا الافتراض ان تشكيل حزب حقيقي يمتلك مبررات الوجود الحقيقية سوف يخضع لرغبة، أو ممانعة، أي طرف فلسطيني كان، اذا استطاع هذا الحزب ان يثبت اقدامه على الساحة وان يجمع من حوله المؤيدين والانصار ؟

لا نريد ان نأخذ هذه الدعوة بسذاجة. بل سوف نحاول ان نفهمها في سياق مقالة جريس. سوف نزعم، مستندين الى ما جاء في مقالته، ان الكاتب يدعو الى نفض اليد مما هو قائم. نفضها تماماً، وتحكيم من يسميهم بالمستقلين في مسـار عملنا السياسي. وهو افتراض سارع جريس الى تأكيده لنا: «فالقرار هناك، اولاً واخيراً، منظماتي الطعم والرائحة واللون، وهو، بصفته تلك، لم يصل مرة الى المستوى المفترض ان يصل اليه. وباعتبار أن حركة المقاومة قد بلغت رشدها بعد ان تجاوزت، منذ مدة، سن الثامنة عشرة واتضح انها ليست ' فلتة ' ، فليس هناك ما يدعو الى الأمل ان تتغير ذهنيتها او تصبح على غير ما هي عليه، مع تقدمها في السن، وبالتالي سوف يبقى الأداء الفلسطيني بأسره على المستوى ذاته، أي غير كاف» (ص ٣١).

أما الخاتمة الأشد خطورة (والتي نعتقد بأنها زبدة مقالة الكاتب)، فهي: «وليس من السهل بالطبع ان نعرف سلفاً، ماذا يمكن ان تكون ردود الفعل المنظماتية على نشاط كهذا، باعتباره أنه قد يمس ' احتكارها ' للعمل السياسي الفلسطيني. ولو توخينا المصلحة العامة، لا يفترض ان تكون هنالك اعتراضات جدية؛ اذ ان رفد الحركة الوطنية بقوى اضافية أخرى، ذات ' نكهات ' مختلفة لن يؤدي، في نهاية الأمر، الا الى توسيع قاعدة تلك الحـركة وتنشيطها. ولكن حتى لو كانت هناك اعتراضات، فلا ينبغي ان يؤبه لها، ويمكن، على كل حال، تجـاهلهـا. فامكانات العمل على الساحة الفلسطينية لا تزال واسعة للغاية، وكذلك طليقة. وليس من السهل احتـواؤها. وحتى لو ادت تلك الاعتراضات الى ' قتال ' فلا ينبغي التردد في خوضه. فقد بات واضحاً للغاية ان ' الممثل الشرعي الوحيد ' بتركيبته الحالية بابعادها كافة، البشرية والتنظيمية والادارية والفكرية وغيرها، غير قادر على التعـامـل مع القضيـة الفلسـطينيـة بنـواحيهـا كافـة، ولا يستطيع ان يقدم أكثر مما قدم حتى الآن،

وهو ما لا يكفي وما ينبغي بالتالي السعي الى تغييره بالتي هي أحسن ان كان ذلك ممكناً، أو بالتي هي أسوأ إن كان ذلك ضرورياً» (ص ٣٢). ويضيف: «ففي حال التعارض بين مصالح ' الممثل ' بأبعادها المهجرية الضيقة، من جهة، وبين المصلحة الوطنية العامة، من جهة أخرى، يبدو الخيار واضحاً للغاية. ونحن في نهاية الأمر، لا نقاتل من أجل عمر» (ص ٣٢).

هل يمكن بعد قراءة هذه الخلاصة أن نفهم أن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثل شرعي وحيد لمصالح «المهجريين» من ابناء الشعب الفلسطيني ؟ بل هي يمكن ان نضع (كما يفعل جريس) تعارضاً وتناقضاً بين مصالح هؤلاء «المهجريين» وبين المصلحة الوطنية العامة التي يتحدث عنها ؟

هذه «النكهة» من الاحاديث، تذكرنا بـ «نكهة» بعض احاديث من هم في الداخل من هواة اتهام منظمة التحرير بأنها لا تستطيع ان تفهم، مثلهم، مصالح الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة. وهم يتميزون عن صبري جريس بأنهم، حقاً لا قولاً، مبرئين من المهجرية ويقيمون في الارض المحتلة. واستطراداً في هذا الفهم، يمكن ان نفهم مقالة الكاتب، خصوصاً وان لغة المقالة، من أولها الى آخرها، اتسمت بلهجة السخرية مرة، والشماتة مرات، وفيها كلها كان الكاتب يتحدث عن المقاومة باعتبارها شيئاً لا يمت اليه بصلة القربى، ولو من بعيد. نقول هذا ونحن نلمس سوء استخدام الرؤية في تسخيف واقع الحال الفلسطيني الى أبعد حدّ. ذلك لا يتأتى الا بلغة نقدية شديدة، تأخذ في ظاهرها شكل الحرص على تثوير واقع المقاومة، فاذا ما انتظرنا الاستخلاصات، جاءت هذه الاستخلاصات دعوة الى وراء، مشفوعة ببعض المواعظ الاخلاقية التي لا تفيد ولا قيمة عملية لها في ثورة تواجه هذا الكم الهائل من الاعداء. والكاتب اذ يحلل موازين القوى الراهنة، كأنه يقبّل اليد التي لا يستطيع ان يعضها، ثم يعوض عن ذلك بأن يدعو عليها بالكسر (ولكن في سرّه)، كما يفعل بالنسبة الى السياسة الاميركية، أو المصرية، على سبيل المثال. أما الاصدقاء، فهو يجد القدرة على الدعوة الى نفض اليد من صداقتهم. الكاتب يسخر كثيراً من موضوعة الوحدة الوطنية، بل ويعتبر هذه الموضوعة احدى المآسي التي تمخض عنها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاخيرة. واذا كنا نريد ان نفهم مقالة صبري جريس الاخيرة، فان علينا ان نقرأ معها مقالته السابقة «في التقاليد المهجرية: ملهاة ' الوحدة الوطنية ' »*. حينذاك، نفهم حرص الكاتب على هجاء الوحدة الوطنية. ففي ظل غياب معظم الفصائل الرئيسة عن الدورة السابقة للمجلس الوطني الفلسطيني، وجدت افكار جريس انتعاشاً ورواجاً؛ وحرص أصحابها، ومنهم جريس، على «النضال» من أجل تكريس هذه السياسة المتفردة. كان أصحاب هذا التيار يرون في غياب الفصائل فرصتهم الذهبية لدفع منظمة التحرير الفلسطينية نحو تحالفات من لون معين واعتقدوا، لفترة من الوقت، وخصوصاً بعد توقيع «اتفاق عمان»، بأنهم قد وضعوا منظمة التحرير وقيادتها الوطنية على أول سلم التنازلات. ومن هنا، كان «اتفاق عمان» (وبالادق ولوج التسوية من بوابة المشاركة الاردنية) يعتبر في نظرهم منتهى العقلانية وسداد الرأي. وها قد جاءت الرياح بما لا تشتهي سفن أصحاب هذا التيار، فتصاعدت لغة هجاء المرحلة الراهنة، خصوصاً ان هذه اللغة النقدية العالية، والتي وصلت حد الفجاجة، لم نجد منها مثقال ذرة في المقالات السابقة. لماذا هبطت على جريس، فجأة، هذه اللغة النقدية ؟ وكيف نزلت عليه هذه الرؤية البانورامية لعيوب الثورة ومنظمة التحرير ؟ وهل اكتشف، فجأة، خراب الادارة وموسمية الكفاح المسلح ؟

لا نعتقد بأن الامور بمثل هذا التبسيط. ان الفكر المقاوم ـ مثله في ذلك مثل الفكر السياسي عموماً ـ بحاجة دائمة الى تجديد نفسه. ولا نقول جديداً، اذا أكدنا، هنا، ان العديد من مظاهر الترهل والبيروقراطية يسود الجسم الفلسطيني المقاوم، ولا غنى عن دحر هذه المظاهر واقتلاعها وتسويد حالة من الفعالية في مؤسساتنا الوطنية وفي اوضاعنا التنظيمية. على ان هذا كله يصبح أداة هدم وتيئيس اذا لم يأخذ في اعتباره الحقائق الموضوعية التي تحيط بالواقع الوطني الفلسطيني. هل يمكن ان نغفل، للحظة واحدة، عن حقيقة كوننا جزءاً لا يتجزأ من حركة تحرير عربية تعيش مرحلة بالغة الردة ويسود معظم ساحاتها (ان لم نقل كلها) طاغوت

* راجع شؤون فلسطينية ، ١٦٢ ـ ١٦٣، ايلول/تشرين الاول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٦.

غياب الديمقراطية وسيادة الاستبداد المطلق والعودة الى الظلامية والفكر الطائفي والاقليمي ؟

واذا كان هذا واقع حالنا العربي عموماً، فان الغناء بصوت مرتفع في غابة، لن يأتي علينا الا بقطعان الذئاب التي تتربص وراء كل أكمه.

اذا كنا نرنو بعين الى الاصلاح، فان الدعوة الى الاصلاح لا فائدة ترتجى منها ان لم تنطلق من أصغر المواقع ومن كل المواقع؛ ولن نحاسب الكاتب على مؤسسته، فهو أدرى بشجونها، ولكننا سوف نشدد على قضية رئيسة نعتقد بأن غيابها هو أصل البلاء، الا وهي الديمقراطية.

ومرة أخرى، وكما بدأنا هذه المقالة، نختمها بالدعوة الى الحوار. اذ نقول الحوار، فاننا لا نعني، على الاطلاق، مقالة هنا وأخرى هنالك؛ ولا نعني، أبداً، مقالات موسمية تكتبها هذه المجلة بحق فصيل آخر في أوقات احتدام الخلاف، بل نعني، عادة، النقد بمعناه الجاد، على كل منا، فصائل وأفراداً، أن يفتح صدره للنقد الجاد. نقد البرنامج، والتكتيك السياسي، وفي ظروف الوفاق مؤمنين بأن النقد لا يفسد الود ولا يدمّر الوحدة الوطنية، بل لعله يصنع لها أساساً صلباً لا يتزعزع.

راسم المدهون

تجربة حركة ابناء البلد ـ جبهة الانصار
معركة انتخابات الكنيست الحادي عشر

[في شهادتين سابقتين*، تعرض اثنان من قادة حركة ابناء البلد ـ جبهة الانصار الى المنطلقات السياسية لهذه الحركة؛ كما تناولا في شهادتيهما مسارها، والتطورات التي طرأت على تركيبها، بما في ذلك بروز اتجاهين متعارضين داخلها ادى الخلاف فيما بينهما، في نهاية المطاف، الى القطيعة والانشقاق؛ الاول ما زال يحمل الاسم ذاته، والثاني تميز باضافة «جبهة الانصار». وكانت قضية الموقف من انتخابات الكنيست على رأس القضايا التي فجرت الصراع الداخلي الذي بدأ قبيل انتخابات الكنيست العاشر (١٩٨١)، حيث دعا التنظيم في العام ١٩٨٠ الى عقد مؤتمر لمناقشة قضايا محددة ابرزها: تحديد موقف حركة ابناء البلد من اشكال النضال، ومن ضمنها الموقف من قضية النضال البرلماني، خصوصاً وان هذه القضية كانت، بصورة دائمة، موضع جدل ونقاش داخل التنظيم، نظراً لوجود مؤيدين لهذا التوجه ومعارضين له. وطرح المؤتمر عدة اسئلة من بينها: ما هو الموقف الواجب اتخاذه من الانتخابات البرلمانية المقبلة ؟ هل تُقاطَع أم ان على التنظيم ان يخوضها ؟ واذا قرر التنظيم خوض المعركة الانتخابية، هل يكون ذلك من خلال قائمة انتخابية مستقلة ام من خلال قائمة مشتركة مع قوى اخرى ؟ ومن سوف يدعم التنظيم ويعطي اصواته، في حال عدم تشكيل قائمة مشتركة او مستقلة ؟ وقد اعدت حركة ابناء البلد لهذا الغرض دراستين موسعتين حول اشكال النضال وخرج المؤتمر بعد نقاش موسع بالقرار التالي: «تعتبر حركة ابناء البلد النضال البرلماني وسيلة من وسائل النضال التي يحق لها ان تستخدمها وفقاً لاهدافها المفصلة في البرنامج السياسي، ومن خلال التعاون والتنسيق مع فروع حركة ابناء البلد الاخرى...».

الا ان قسماً من اعضاء حركة ابناء البلد لم يوافق على هذا القرار وبقي متمسكاً بموقفه الرافض للمشاركة في انتخابات الكنيست، معتبراً ان المجلس الوطني الفلسطيني هو البرلمان الوحيد الذي يمثل الفلسطينيين. وبعد انتهاء المؤتمر، بدأت الفروع الاخرى لحركة ابناء البلد بانتقاد قرار المؤتمر، وبمحاربته، وبالدعوة الى مقاطعة الانتخابات، من خلال توزيع بيانات تدعو الى المقاطعة. وبذلك، برز داخل التنظيم اتجاهان متعارضان بصورة جلية، مما ادى الى بلبلة داخلية وحالة من التفكك وعدم الانسجام؛ وبذلك لم تتمكن حركة ابناء البلد من خوض انتخابات الكنيست العاشر في قائمة مستقلة، وامتنع قسم من اعضاء الحركة عن الادلاء بصوته، وصوَّت قسم آخر للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة؛ وذلك بعد ان ترك التنظيم مسألة المشاركة في التصويت مفتوحة واختيارية. وقد انسحب الخلاف الداخلي على وضع التنظيم وعلى بقية الفروع لحركة ابناء البلد.

بعد انتهاء المعركة الانتخابية، بذلت جهود كبيرة لاستعادة لحمة التنظيم ووحدته، تمخضت عن اعادة جمع الطرفين المتعارضين في اطار واحد. الا ان هذا الاطار كان يفتقد الى

* راجع العدد السابق من شؤون فلسطينية، ص ٩٨ ـ ١١٢.

اسس الوحدة الداخلية المتينة، ولم يخرج عن كونه اطاراً وحدوياً هشاً، مما ادى، لاحقاً، الى تهاويه وانقسامه الى تنظيمين متعارضين. وفي آذار (مارس) ١٩٨٣، عقدت حركة ابناء البلد ـ جبهة الانصار، مؤتمراً آخر قوَّمت فيه المرحلة السابقة، وخرجت بمشروع برنامج سياسي جديد، ولم تشارك مجموعة ابناء البلد، المعارضة للانتخابات، في هذا المؤتمر. واقرت جبهة الانصار مرة اخرى مسألة المشاركة في انتخابات الكنيست، سواء من خلال قائمة مستقلة، او مشتركة، وذلك تمهيداً لخوض المعركة الانتخابية المقبلة.

ومع اقتراب موعد انتخابات الكنيست الحادي عشر، التي اجريت قبل موعدها بخمسة عشر شهراً، عقدت حركة ابناء البلد ـ جبهة الانصار، بتاريخ ٢٨/ ٤/ ١٩٨٤، مؤتمراً تحضيرياً للانتخابات، شاركت فيه جميع فروعها، وشخصيات فلسطينية ويهودية، وتجمعات يهودية ديمقراطية، بهدف تشكيل جبهة موسعة لخوض الانتخابات البرلمانية، وذلك بعد ان حسمت مسألة المشاركة في الانتخابات نهائياً، واعتبرت توجهاً مركزياً لدى جبهة الانصار.

وعلى الرغم من توفر اجماع داخلي تجاه مسألة المشاركة، فان انتخابات الكنيست الحادي عشر، وما رافقها من تطورات، قد انعكست سلباً على وحدة جبهة الانصار، مما ادى الى بروز اتجاهين جديدين داخل الفريق الواحد. وهذا ما سوف توضحه لنا شهادتان لاثنين من قادة جبهة الانصار: الاولى لأحد مسؤولي المركز الثقافي في الحركة، يتحدث فيها عن الاستعدادات الاولى لجبهة الانصار من اجل خوض المعركة الانتخابية، ويتناول في حديثه القوى والمجموعات السياسية التي اتصلت بها جبهة الانصار من اجل التوصل الى قائمة انتخابية مشتركة؛ اما الثانية، فهي لسكرتير عام حركة ابناء البلد ـ جبهة الانصار، غسان فوزي، يوضح خلالها التطورات التي رافقت عملية الاستعداد للمعركة الانتخابية؛ ويكشف النقاب عن طبيعة الخلاف الذي ظهر داخل الحركة والذي ادى الى خروجه منها نهائياً. فخلال المعركة الانتخابية، تشكلت قائمة انتخابية عربية جديدة، هي القائمة التقدمية للسلام في الناصرة، بزعامة محمد ميعاري، ولم تستطع جبهة الانصار تشكيل قائمة مستقلة بها، كما انها اخفقت في تشكيل قائمة مشتركة، وهذا ما جعلها تقرر لمن تعطي اصواتها، للحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي يقودها، ام للحركة التقدمية في الناصرة بزعامة ميعاري ؟

وبعد نقاش موسع، ايدت معظم عناصر جبهة الانصار الحركة التقدمية، بينما عارض السكرتير العام هذا التوجه وطالب بالتصويت للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. وعندما عجز الطرفان عن التوصل الى صيغة موحدة، اعلن السكرتير العام للحركة خروجه منها لاعتقاده بأنها قد خرجت عن مبادئها المرسومة في مؤتمراتها.

وهكذا، فان الانتخابات الاخيرة، شأنها شأن غيرها، عكست نفسها سلباً على تماسك التنظيم ووحدته، وساهمت، الى جانب عوامل اخرى، في اضعاف حركة سياسية كانت لديها فرصة للتطور والاستمرار. صحيح ان جبهة الانصار ما زالت قائمة، ولكن الصحيح، ايضاً، انها لم تعد كما كانت، قوة فاعلة ومؤثرة في الوسط العربي داخل اسرائيل (و. ج.)].

محاولات تشكيل قائمة انتخابية

مروان درويش غبارية *: من مواليد ام الفحم. تخرجت في جامعة حيفا (قسم العلوم الاجتماعية). بدأت نشاطي السياسي في شبيبة حركة ابناء البلد؛ وانا اليوم عضو في المركز الثقافي لجبهة الانصار.

كانت مسألة المشاركة في انتخابات الكنيست موضـع نقـاش واسع داخل الحركة منذ سنوات.

* سُجِّلت هذه الشهادة بتاريخ ٢١/ ٥/ ١٩٨٤.

وقد طرحت دراسات مختلفة تناولت هذا الموضوع من مختلف جوانبه، وبرز نتيجة لهذا النقاش، موقفان متعارضان: واحد يدعو الى المشاركة في انتخابات الكنيست، والآخر يدعو الى مقاطعة الانتخابات بسبب عدم جدواها، ويعتبر هذا الموقف استمراراً لمواقف رافضة سابقة قاطعت القوى الديمقراطية في المجتمع الاسرائيلي وعدم التعاون مع هذه القوى، مثل «اللجنة ضد الحرب» و «حركة السلام الآن» و «اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي»، وغيرها من اللجان والاجسام الديمقراطية.

اما بالنسبة الى موقفنا في جبهة الانصار، فقد كان عكس ذلك. فنحن نعتقد بأن التعاون مع هذه الاجسام الديمقراطية مسألة هامة، ومشاركتنا في اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي قد تساهم في تطوير هذه اللجنة من داخلها. وبالنسبة الى الانتخابات البرلمانية، فان مبدأ المشاركة بها قد أُقر في مؤتمر جبهة الانصار في آذار (مارس) ١٩٨٣، حيث طالبنا، في هذا المؤتمر، بتشكيل جبهة عريضة تضم القوى والتجمعات والافراد العرب واليهود المعادين للصهيونية، ووضعنا لهذه الجبهة المقترحة برنامجين: واحد مرحلي، وآخر استراتيجي؛ ودعونا كل من يلتقي مع برنامجنا المرحلي، كحد ادنى، الى ان ينضم الى هذه الجبهة.

ويتلخص برنامجنا المرحلي بنقطة واحدة، هي: حق العودة وتقرير المصير للشعب الفلسطيني واقامة دولة فلسطينية مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على ان تكون القدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية. وراعينا في برنامجنا المرحلي الحقوق الوطنية والاجتماعية للعرب داخل اسرائيل. لقد اقر هذا البرنامج في آذار (مارس) ١٩٨٣ كتوجه، وتمت صياغته وتوزيعه في ٢٨/٤/١٩٨٤، وذلك عندما عقدنا في ام الفحم مؤتمراً تحضيرياً للانتخابات البرلمانية شاركت فيه جميع فروع حركة ابناء البلد، وشخصيات وطنية فلسطينية، وقوى يهودية تقدمية، مثل العصبة الشيوعية الثورية في القدس، وماتسبين تل ـ ابيب، والتيرنتيفا (افنيري وبيليد)، وشخصيات يهودية معارضة للصهيونية، ونشطاء من لجنة التضامن مع جامعة بير زيت، واللجنة ضد الحرب، وغيرها من القوى واللجان.

وطرحنا في هذا المؤتمر برنامجنا المرحلي المذكور، فوافقت عليه جميع القوى المشاركة، باستثناء مجموعة افنيري ـ بيليد التيرنتيفا، التي طالبت بالغاء الجملة المتعلقة باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، واستبدالها بعبارة «انسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق المحتلة، وحق العودة وتقرير المصير للشعب الفلسطيني». والنقاش حول هذه المسألة كان يدور بين جميع القوى المشاركة، من جهة، والتيرنتيفا، من جهة اخرى، التي حاولت التركيز على مسألة الاعتراف باسرائيل. ان رؤيتنا للصراع تنطلق من اعتبار القضية الفلسطينية جوهر الصراع واساسه؛ فالمشكلة بالنسبة الينا ليست عملية اعتراف او عدم اعتراف باسرائيل، كما انها ليست مشكلة أمن او عدم أمن اسرائيل، المهم بالنسبة الينا تأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية قبل ان نؤكد على امور اخرى.

ونتيجة للخلاف مع التيرنتيفا، تشكلت لجنة صياغة للنقاط المختلف حولها، مع اقتناعنا بأن المشكلة معها هي مشكلة مبدئية في الاساس.

كنا قبل ان نعقد مؤتمرنا في ٢٨/٤/١٩٨٤ توجهنا الى الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح) بهدف التنسيق واقامة جبهة عربية ـ يهودية موسعة تضم كل القوى المعادية للصهيونية؛ الا اننا، للأسف، لم ننجح في التوصل الى اتفاق معهم، وهذا ما دفعنا الى عقد مؤتمرنا في ام الفحم. كذلك اطلقت في الناصرة، قبل عقد مؤتمرنا بأسبوعين، مبادرة لاقامة تجمع او حزب عربي نقي، لا يهود فيه، لخوض الانتخابات. وقد وقف وراء هذه المبادرة بعض عناصر الحركة التقدمية في الناصرة التي كانت تعمل سابقاً ضمن اطار الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، ثم اختلفت مع الحزب الشيوعي، وبدأت تعمل، بشكل مستقل، تحت اسم الحركة التقدمية في الناصرة. ومن رموز هذه الحركة كامل الظاهر، والقس رياح ابو العسل، والدكتور رشيد سليم، وغيرهم.

لقد شاركنا في مؤتمر الناصرة. وكنا من خلال مشاركتنا نسعى الى اقناعهم بعدم قيام جبهة، او حزب، او قائمة عربية خالصة، تخوض الانتخابات. لقد قلنا لهم اننا، من الناحية النظرية، لسنا ضد قيام حزب عربي، وان لهم الحق في تنظيم انفسهم

في اطار عربي؛ ولكن التجربة العملية والواقع الراهن يؤكدان ان اقامة حزب عربي خال من اليهود هو تراجع الى وراء، خصوصاً وان البرنامج الذي اقترحوه لا يختلف نوعياً عن برنامج الجبهة الديمقراطية بقيادة الحزب الشيوعي. وقد استطعنا، من خلال نقاشنا معهم، ان نقنعهم بعدم خوض الانتخابات وحدهم، واعتقد بأن امكانية اللقاء بينهم وبين التيرنتيفا كبيرة جداً. وفي رأيي، ان اقوى شخصية ضمن هذه المجموعة هي محمد ميعاري، ثم كامل الظاهر.

بالنسبة الينا، عندما طرحنا في مؤتمرنا شعار اقامة جبهة عربية ـ يهودية موحدة، فان هذا لا يعني مجرد عملية اقتسام المواقع فيما بيننا، بل يعني التزاماً بموقف مبدئي نؤمن به ونعمل من اجله، وهو ضرورة النضال العربي ـ اليهودي المشترك وترجمة هذه الضرورة عملياً. وهذا ما تمخض عنه مؤتمرنا في أم الفحم، الذي شاركت فيه مجموعة الناصرة ايضاً.

شكلت خلال المؤتمر لجنة انتخابية لقيادة المعركة الانتخابية، من اعضائها حسن جبارين، ومحمد سلامة، ورسلان خضر، وجميعهم من جبهة الانصار. كذلك تضم اللجنة اعضاء آخرين، عرباً ويهوداً ومن القوى الاخرى.

المرشح الاول بالنسبة الى القائمة الانتخابية المقترحة هو حسن جبارين، من جبهة الانصار، وهذا شرط اساسي للائتلاف بأن يكون المرشح الاول فلسطيني؛ المرشح الثاني هو المحامية ليئا تسيمل، والمرشح الثالث هو نوري العقبة، من اللقية في بئر السبع؛ اما المراكز الاخرى، فهي قابلة للتغيير.

بالنسبة الى مجموعة الناصرة، التي كان اسمها، في البداية، الجبهة العربية، واعتقد بأن هذا الاسم سوف يتغير بعد ان يتم التوصل الى اتفاق نهائي مع افنيري وبيليد، فان المرشح الاول هو محمد ميعاري؛ والثاني ماتي بيليد؛ والثالث القس رياح ابو العسل.

ان مؤتمرنا الاخير قد استمر يوماً كاملاً. وهذه، عملياً، اول تجربة من نوعها بالنسبة الينا. فقد استطعنا ان نجمع اكبر عدد من القوى المناهضة للصهيونية، على الرغم من وجود اختلافات فكرية بين هذه القوى. فعلى سبيل المثال، تمكنا من جمع العصبة الشيوعية الثورية (ماتسبين القدس) مع ماتسبين تل ـ ابيب؛ وكنا ندرك اهمية تجميع هذه القوى في اطار مشترك، وعلى ارضية المعاداة للصهيونية.

ان المؤتمر قد استهدف اقامة جبهة انتخابية عريضة تلتقي على برنامج الحد الادنى. ولكن هذه الجبهة ليست الهدف النهائي لنا، وانما هي وسيلة لخوض الانتخابات، من جهة، ومرحلة اولى لتشكيل الجبهة السياسية الموحدة، من جهة اخرى. ان هدفنا النهائي هو اقامة جبهة سياسية تتفق على برنامج الحد الاعلى، وليس الادنى، وصولاً الى تشكيل حزب سياسي عربي ـ يهودي تقدمي.

أود هنا ان اشير الى ان المعركة الانتخابية قد أدت، في بداية الامر، الى ظهور قوائم عربية انتخابية جديدة، الا ان معظم هذه القوائم قد حلّ نفسه، مثل قائمة نوري العقبة، وقائمة الزعبي في الناصرة. اما القوائم الموجودة حالياً، فهي:

- قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (الحزب الشيوعي).
- مجموعة الناصرة (ميعاري، القس رياح ابو العسل...).
- مبادرة حركة ابناء البلد ـ جبهة الانصار والقوى المعادية للصهيونية.

ولا اعرف اين تنتهي الامور بالنسبة الى هذه القوائم، فكل الاحتمالات ما زالت قائمة، والاتصالات بين هذه القوائم جارية على قدم وساق، وقد تتمخض عن تطورات جديدة.

بالنسبة الينا، جبهة الانصار، فاننا، في الآونة الاخيرة، قد وصلنا الى مرحلة انسجام داخلي، بعد خروج الرافضين للمشاركة في الانتخابات، وبعد فترة من الانشقاقات؛ فعلى سبيل المثال، ان فرع ابناء البلد في كابول، وهو الفرع الثاني، من حيث النشأة والحجم، بعد ام الفحم، قد أيدّ البرنامج الذي طرحناه في مؤتمرنا؛ وكذلك هو الحال بالنسبة الى الفروع الاخرى. وفي الامكان القول ان لدينا، الآن، النواة لاقامة التنظيم القطري المنسجم، فكرياً وتنظيمياً.

ان برنامج جبهة الانصار الاستراتيجي يهدف الى اقامة الدولة الديمقراطية العلمانية؛ اما برنامجها المرحلي، فانه يطرح شعار الدولة الفلسطينية المستقلة، ويؤكد ضرورة النضال البرلماني كوسيلة من وسائل النضال، وضرورة اشراك جميع القوى المعادية للصهيونية، سواء أتجمعات كانت او افراداً، وضرورة الدفاع عن الحقوق الوطنية والاجتماعية للعرب داخل اسرائيل، والنضال من اجل الحقوق الديمقراطية. وان مثل هذا البرنامج يشكل الارضية الملائمة لضم اكبر عدد من القوى في اطار سياسي مشترك.

الصراعات الداخلية

غسان فوزي*: من مواليد ام الفحم، ١٩٥٠. انهيت الدراسة الثانوية في الناصرة وسجن تلموند للاحداث، اثر المشاركة في عمل عسكري. امضيت في السجن سنة واحدة، واعتبرت هذه العملية مؤشراً الى مشاركة عرب الداخل في العمل العسكري.

بعد خروجي من السجن، قررت التفرغ للعمل السياسي، على الرغم من كل الضغوط التي موربست علي لمواصلة تعليمي الجامعي.

كنت من مؤسسي حركة ابناء البلد في العام ١٩٦٩. وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢ اعتقلت مع التنظيم العربي ـ اليهودي وامضيت في السجن مدة ست سنوات.

كنا قررنا تشكيل حركة ابناء البلد بعد الضربات التي تلقتها «حركة الارض» ونواديها الثقافية. وقد اخترنا ان يكون مدخلنا لتشكيل هذه الحركة هو المجلس المحلي، ومن خلال العمل من داخله، ثم ننتقل الى مرحلة العمل السياسي.

بعد مضي ست سنوات في السجن، خرجت والاجواء العامة مهيأة لمواصلة العمل السياسي. فقد كانت الفترة تلك، فترة نهوض وطني عام، اضافة الى ان الآخرين كانوا يقدرون المعتقلين تقديراً عالياً؛ لذلك رُشّحت، وانا في السجن، لرئاسة المجلس المحلي في ام الفحم. وبالطبع رفض الترشيح حسب القانون الذي يتيح الترشيح بعد مضي خمس سنوات على آخر حكم.

بعد خروجي من السجن انتخبت سكرتيراً للجنة التنفيذية لحركة ابناء البلد في ام الفحم التي كانت، في حينها، الفرع الوحيد المنظم. وقد كانت اللجنة التنفيذية مكونة من خمسة اعضاء.

بعد فترة من نشاط حركة ابناء البلد، وقع خلاف داخلي مع مجموعة من الحركة. والارضية الموضوعية للخلاف تعود الى نشأة الحركة. فعلى الرغم من ان مؤسسي الحركة، انا وحسن جبارين ومحمد سلامة كان لدينا، منذ البداية، توجه سياسي واضح، عمالي ديمقراطي؛ الا ان هناك اعضاء يرفضون هذا التوجه. وبما ان الحركة قد بدأت كقائمة انتخابية، فان احتمال دخول عناصر غير منسجمة فكرياً يبقى قائماً. ومع اتساع الحركة اتيحت الفرصة لدخول عناصر غير منسجمة، يجمعها، في الاساس، قاسم وطني عام مشترك، وهو تأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية. كذلك هناك العناصر الاكبر سناً منا، خصوصاً تلك التي شاركت في السابق في حركة الارض، وكانت بعد انتهاء هذه الحركة خارج اطار العمل الوطني المنظم، وخارج اطار الحزب الشيوعي الاسرائيلي؛ لذلك قمنا بدعوة هذه العناصر الى العمل سوية، وعملنا على دفعها نحو النشاط الوطني مجدداً. هؤلاء الاشخاص ما زالوا، فكرياً، يميلون نحو الفكر القومي العام الذي كان سائداً في الستينات، واتجاهاتهم الفكرية غير راديكالية؛ ويتزعم هذه المجموعة المحامي محمد كيوان.

* سُجّلت هذه الشهادة بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢٤.

بشكل عام، استطيع القول ان حركة ابناء البلد قد واجهت، خلال مسيرتها، مجموعتين مختلفتين، ووقع خلاف معهما: الاولى هي التي تحدثت عنها، أي العناصر الاكبر سناً، والذين يتبنون الفكر القومي العام، ومن رموزها، اضافة الى كيوان، محمد فريد وجبر عابد وأحمد العال وأحمد غليون ورافع عبدالوهاب؛ والثانية هي من جيل النهضة الطلابية التي بدأت في الجامعات العبرية بعد العام ١٩٧٤ بين صفوف الطلبة العرب. وقد تميزت هذه المجموعة بالاندفاع الوطني، وبفقدان التجربة السياسية، وبالتطرف دون أي مبرر موضوعي؛ من اعضائها رجا غبارية وجمال محاجنة واحمد غبارية ورسلان محاجنة وحسين ابو حسين.

وقد تحالفت المجموعتان معاً، وعملتا تحت اسم «ابناء البلد»، والسكرتير العام لهذه المجموعة هو رجا غبارية (مدرس في ام الفحم)؛ اما محمد كيوان، فهو المتحدث الرسمي لهذه المجموعة.

وقد تميز اعضاء هذه المجموعة، بدون استثناء، بعدائهم الشديد للحزب الشيوعي الاسرائيلي الذي يعتبرونه حزباً غير وطني. اما المجموعة التي تشكلت منها «حركة الانصار»، فقد تميزت بالتالي:

○ انها ضمت مجموعة من الشبان من اعمار متساوية تقريباً، وتتوفر لديهم تجربة العمل السياسي السري، والعلني.

○ كانت هذه المجموعة اول من طرح الهيكلية التنظيمية، والقيادة الجماعية، والنقد والتقييم، واول من كرس مفهوم علمية العمل السياسي، لكونه اداة للتعبير عن مصلحة الجماهير لا عن رغبات الافراد والمنظمين.

○ من بداية ظهور ابناء البلد، كان توجه هذه المجموعة تحالفياً مع الحزب الشيوعي، على الرغم من التباين في المواقف.

○ انفتحت هذه المجموعة على الافكار الماركسية، وعملت على نقد المجتمع السائد والتقليدي، وطرحت رؤيا تقدمية لكثير من المسائل، بما ذلك الموقف من المرأة، وضرورة اسهامها في العمل النضالي.

○ طرحت هذه المجموعة اهمية التنظيم وضرورته. وقد برز لديها السؤال التالي: ما هو التنظيم السياسي المطلوب ؟ فكان الجواب: ان التنظيم الفلسطيني السياسي هو التنظيم العربي ـ اليهودي المشترك. ان الفلسطيني بالنسبة الينا هو فلسطيني الموقف وليس فلسطيني الدم او المولد. ومعيار قبول العضو في التنظيم هو قبوله بالبرنامج السياسي وبالنظام الداخلي.

○ طرحت مجموعتنا اهمية النضال البرلماني. وكان هذا الطرح موضع خلاف مع مجموعة ابناء البلد التي ذكرتها. كما اكدت جبهة الانصار ضرورة التحالف النضالي مع أي قوة عربية، او يهودية، حول قضايا عينية محددة. اما الاتجاه الآخر، فقد كان ضد التحالفات بشكل عام، وهذا ما شكل اساساً دائماً للخلاف مع مجموعة ابناء البلد.

تقويم ابناء البلد ـ جبهة الانصار

لقد مثلت جبهة الانصار اتجاهاً وطنياً ديمقراطياً يسعى الى بناء التنظيم الحزبي العربي ـ اليهودي، الذي يتبنى الفكر الماركسي ـ اللينيني، ويعتمد التحليل العلمي والطبقي لقراءة الواقع، ويستفيد من التراث الثوري للاحزاب والحركات الشيوعية، والوطنية، في العالم.

ان ما كانت جبهة الانصار تسعى اليه هو تجاوز التفتت في صفوف القوى الديمقراطية، وتحقيق المركزية في فروع ابناء البلد، وبناء التنظيم القطري الذي يتجاوز حدود القرية، من خلال طرحها لهيكلية تنظيمية قطرية. الا ان هذا الطموح لم يتحقق، للأسف، وذلك لاعتبارات كثيرة. صحيح اننا حققنا مكاسب جماهيرية وتنظيمية، واصدرنا برنامجاً سياسياً وتنظيمياً متكاملاً، الا اننا سقطنا في دائرة القرية التنظيمية، ولم نستطع ان نبني تنظيمنا القطري، ولم ننجح في تكريس الهيكلية التنظيمية القطرية، على الرغم من توفر اسباب ذلك، سواء أمن حيث الكوادر الواعية او من حيث الظروف الموضوعية. ويرجع اخفاق «الانصار» في ذلك الى عدة عوامل، ابرزها:

أولاً: ان «الانصار»، بعكس ما كان مقرراً لديها منذ انطلاقتها وهو العمل بين الجماهير، قد توجهت الى الصراع مع ابناء البلد، وركزت على هذا الصراع

بدل التوجه نحو التنظيم القطري. كنا مدركين ان الصراع مع ابنـاء البلد لا يمكن تجنبه، خصوصاً واننا كنا نعمل سوية معهم في اطار واحد؛ ولكن كان علينا ان ندرك كيف يمكن ان ندير هذا الصراع ؟ وابن مكانته في سُلَّم اولوياتنا؟ هل نجعله على حساب توجهنا نحو الجماهير ؟ كان الاتفاق فيما بيننا ان نطرح انفسنـا للجماهير؛ نحاول تنظيمها وتعبئتها بدلاً من خوض معارك جانبية تستهلك قوتنا، وتعرقل طموحنا؛ الا ان الامور داخل جبهة الانصار سارت على عكس ذلك تماماً، وأُعطي الجهد الكبير للصراع مع ابناء البلد، مما اثر على نمو الحركة، من جهة، واعـادهـا الى واقعهـا المحـلي، من جهـة أخـرى، خصوصاً وان حركة ابناء البلد موجودة في ام الفحم، وكذلك نحن. وهذا الصراع لم يكن مفتوحاً مع باقي فروع حركة ابناء البلد في القرى الاخرى التي كان لنا معها علاقات طيبة، وحافظت على علاقات ايجابية مع كلا الطرفـين، مثل فرع كفركنا، وفرع كابول، وفرع اللد. العلاقة مع هذه الفروع كانت تنسيقية، وهي مرهونة بحجم وفعل كل فرع على ارض الواقع. من هنا اكتسبت ام الفحم صفة مميزة بحكم حجم حركة ابناء البلد وقوتها. كذلك لم تكن هناك سلطة مركزية تدير هذه الفروع بقدر ما كان التنسيق فيما بينها هو الذي يوجه نشاطها.

ثانياً: دخول بعض العناصر الى جبهة الانصار، والتي احتلت، لاحقـاً، مراكـز قيـادية في الحركة، وكـانت في السابق مترددة في مواقفها، وتوفيقية في طروحاتها بشأن وحدة الحركة الداخلية. ان وجود مثل هذه العناصر في قيادة جبهة الانصار قد عكس نفسه، سلباً، على التنظيم، وساهم في عرقلة تطبيق البرنامج السياسي والتنظيمي للحركة.

ثالثاً: وجود هوة واسعة بين البرنامج السياسي والتنـظيمي، من جهـة، وادراك بعض العنـاصر واستيعـابه لهذا البرنامج، من جهة اخرى، وعدم الاستعـداد لتـطبيقـه، فاستمـر التنظيم عفوياً في مسيرته، وغلب طابع عدم الالتزام على طابع التقيد بالبرنامج السياسي والتنظيمي.

رابعـاً: عجـز التنـظيم عن استيعاب عشرات الشبان المرشحين، الذين طلبوا الانضمام الى جبهة الانصار، بعد المعركة الانتخابية المحلية.

خامسـاً: فشـل اقامة الجبهة المحلية، وعدم القدرة على توسيع اطار الاصدقاء وتنظيمهم.

لقد خاضت جبهة الانصار معركة الانتخابات للمجلس المحلي وقيادتها مكونة من ثلاثة اعضاء في اللجنـة التنفيـذيـة السـابقة، هم: غسان فوزي، وحسن جبـارين، وخليل جبارين. وبعد الانتخابات المحلية، تم انتخاب لجنة تنفيذية جديدة مكونة من خمسـة اعضاء، وكانت مهمتها التحول التدريجي وصـولاً الى التنـظيم القـطري، وممـارسـة العمل السيـاسي، والعمـل على اصـدار صحيفـة خاصة بالتنـظيم، من خلال خطة عمـل تضعهـا اللجنـة التنفيذية. انا، من جهتي، قدمت ورقة تفصيلية الى اللجنـة التنفيـذيـة تطالب وتـوضـح كيفية تطبيق الخطة، الا انني لم اتلق أي رد على الخطة حتى حل الكنيست الاسرائيـلي في آذار (مـارس) أو نيسان (ابـريل) ١٩٨٤، مما يؤكد استمرار النهج القديم السائد في حركة ابناء البلد.

الاختلاف حول القوائم الانتخابية

أدت الازمـة الحكـوميـة في اسرائيـل الى حل الكنيست ـ وهـذا الامـر كان متوقعاً من جانبنا ـ وبدأت الدعوة الى اجراء انتخابات برلمانية مبكرة. وقد ناقشنا، في جبهة الانصار، موضوع المشاركة في الانتخابات البرلمانية، وبرز لدينا موقفان:

الاول كان موقفي انـا، وذلك اعتماداً على كل الخلل التنـظيمي والسيـاسي السـائـد في جبهـة الانصار؛ ويدعو هذا الموقف الى الاستفادة من المناخ الانتخابي من اجل اعادة البناء التنظيمي للانصار كمـا هو مقـرر في البرنامج السياسي؛ فالمشاركة في الانتخـابات يجب ان تكون في خدمة بناء التنظيم الحزبي الثوري. وفي رأيي، فاننا لم نستطع ان نبني هذا التنظيم حتى الآن. وكان يؤيدني في هذا خليل جبارين، من اللجنة التنفيذية. وقد طالبت، أولاً، بأن نستفيد من اجواء الانتخابات، ثم نقرر، بعد ذلك، كيفيـة المشـاركـة فيها، وامامنا احتمالان: اما ان نشكل قائمة انتخابية مستقلة، متحالفة مع العصبة الشيوعية الثورية وماتسبين تل ـ ابيب وغيرهما من الافـراد؛ وامّا ان نتحالف مع الجبهة الديمقراطية للسـلام والمسـاواة. والخيـار الاول كان اسـاسياً بالنسبة الينا، ويجب ان نركز جهودنا عليه.

والمـوقف الثـاني مثله حسن جبـارين ومحمد

سلامة ورسلان محاجنة. فقد اكد هذا الفريق ان التنظيم قائم، وان هناك امكانية فعلية لانجاح مرشح على الاقل، من خلال قائمة مستقلة.

وقد تمت الدعوة الى اجتماع عام لجبهة الانصار، وطرح الموقفان للتصويت، فأقر رأي الطرف الثاني، وهو ان هناك تنظيماً قائماً، وهذا الامر يستدعي تشكيل قائمة انتخابية مستقلة. من جهتي، وافقت على قرار الاغلبية، على الرغم من عدم اقتناعي به.

بعد ذلك، تم التوصل مع العصبة الشيوعية الى اتفاق، وذلك في اثناء اجتماع ضم بعض قياديي العصبة، وبحضور اوري ديفس. ونص الاتفاق على تشكيل قائمة انتخابية ترتكز على الخط الاستراتيجي لجبهة الانصار. وتضمن هذا البرنامج المقولات الاساسية فيما يتعلق باقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية. واتفق معهم على ان يكون حسن جبارين رئيس القائمة، تليه ليئا تسيمل.

في تلك الاثناء، كان هناك بعض المنشقين عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وهم الحركة التقدمية في الناصرة، مثل رشيد سليم وكامل الظاهر وبعض رؤساء الكتل المحلية. وكانت لديهم النية لتشكيل قائمة عربية انتخابية بدون يهود. وفي الوقت عينه كان افنيري وبيليد (التيرنتيفا) يسعيان الى تشكيل قائمة انتخابية مشتركة لمنافسة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.

ازاء هذه الاوضاع اتخذ في جبهة الانصار موقف جماعي يرفض كلا الاتجاهين السابقين، القائمة العربية والتيرنتيفا، وتقررت التعبئة ضد طابعهما المعادي للفكر التقدمي. وفي الوقت عينه، اتخذ قرار تنظيمي، من قبلنا، بالاتصال بكلا الطرفين من اجل محاولة تسخيرهما لصالح القائمة الانتخابية المشتركة التي سوف تشكلها جبهة الانصار. وقد تم الاعلان، صحفياً، عن هذه القائمة في وقت مبكر، من اجل التشويش على القائمة العربية في الناصرة بصورة اساسية، لأن افنيري لم يكن اكثر من قوة هامشية، ولا يستطيع، لوحده، ان يشكل قائمة انتخابية، ووضعه مفكك وغير منسجم داخلياً. فقد كان بيليد، من جهته، يفاوض الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة لاعطائه موقعاً في قائمتها، وذهب قسم من اعضائها لمفاوضة الجبهة العربية (القائمة التقدمية لاحقاً) في الناصرة، وقسم آخر لمفاوضة المعراخ.

بالنسبة الى القائمة العربية (التقدمية)، فانني قد اجتمعت معهم الى جانب وفد من جبهة الانصار. وقد عقد هذا الاجتماع في بلدة الطيبة، وتبين لنا ان هناك اختلافاً كبيراً في وجهات النظر؛ وتقدمنا بتقرير الى جبهة الانصار حول استحالة الاتفاق مع القائمة العربية لأنها من تركيبة سياسية أخرى لا تنسجم مع مواقفنا.

بعد هذا الاجتماع، حددنا تاريخ ٢٨/٤/١٩٨٤، لعقد الاجتماع التأسيسي للقائمة الانتخابية العربية- اليهودية، واصدرنا بياناً نشر في الصحف، للاعلان عن هذه القائمة.

بالنسبة الى تيار حسن جبارين - محمد سلامة - رسلان محاجنة، فقد اقر مواصلة الاتصال مع القائمة العربية في الناصرة للاعتقاد بأن ذلك قد يؤدي الى تجيير هذه القائمة لصالح قائمة الانصار المشتركة، وللادعاء بأن هذا الاتصال يساهم في التعرف على طبيعة الاجواء المرافقة للانتخابات والاستفادة منها. وقد قرر رموز هذا التيار حضور الاجتماع التأسيسي الذي عقدته القائمة العربية في الناصرة بتاريخ ٢٠/٤/١٩٨٤. اما انا، فقد رفضت حضور الاجتماع، وكان موقفي انه من الممكن حضور هذا الاجتماع بشرط توزيع بيان حول مبادىء القائمة التي سوف تشكلها جبهة الانصار، ويهدف جمع تبرعات لهذه القائمة؛ الا ان اقتراحي رفض من قبل حسن جبارين والآخرين.

في الاجتماع التأسيسي للقائمة العربية، تشكلت لجنة لادارة القائمة، مكونة من ٣٣ شخصاً، وكان حسن جبارين ومحمد سلامة من اعضائها، مع اعلانهما تحفظهما من انهما غير ملزمين بقراراتها. كما ضمت هذه اللجنة ممثلين عن حركة ابناء البلد في كابول الذين اعلنوا، قبل فترة، انضمامهم الى جبهة الانصار، وتشكلت منهم ومن عناصر اخرى في حينه لجنة القيادة المشتركة للانتخابات.

استمر تيار حسن جبارين في الاتصال مع القائمة العربية في الناصرة بهدف تحويلها الى قائمة عربية - يهودية، وفي الوقت عينه تمت اتصالات هذا التيار مع افنيري وبيليد للاتفاق معهما، وتمت

دعـوتهما الى المؤتمر الذي عقدناه في ام الفحم في ٢٨/٤/١٩٨٤، بدون علمي، مع انني السكـرتير العـام لجبهـة الانصـار. وبعد المؤتمر، دعا حسن جبـارين ومحمـد سلامة ورسلان محاجنة اعضاء جبهة الانصار الى اجتماع طارىء في الساعة الثانية صباحاً، وذلك بعد عودتهم من اجتماع مع افنيري وبيليـد، ولم يوجـه هؤلاء الدعوة اليّ لحضور هذا الاجتماع الطارىء. وخلال الاجتماع، حاولوا ابتزاز موقف من الاعضاء للموافقة على اتفاق مع افنيري وبيليـد لتشكيـل قائمة عربية ـ يهودية، تعلن، في برنامجها، اقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جانب دولة اسرائيل؛ وهذا الموقف يعتبر خروجاً على موقف جبهـة الانصار المبدئي والاستراتيجي، وهو اقامة الدولة الديمقـراطيـة. كما كان هذا الموقف شبيهاً بمـوقف قائم ومـوجـود، وهـو برنـامـج الجبهـة الديمقراطية للسلام والمساواة (الحزب الشيوعي)، لذلك لا يوجد مبرر لاقامة مثل هذه القائمة.

اضافة الى ذلك، فان الاجتماع مع افنيري لم يؤد الى الاعلان عن ان المرشح الاول سوف يكون من ام الفحم، علماً بأن ذلك قد اقر مسبقاً لدينا، ووُضِع شرطاً اساسياً بأن يكون المرشح الاول هو حسن جبارين.

بصـورة عامـة، واصـل تيـار حسن جبارين الاتصـال بكلا الطرفين، القائمة العربية وافنيري. وقد شكل اتصالهم مع افنيري انعاشاً له، واستفزازاً للقـائمـة العـربية، مما اثار مخاوفها، الامر الذي توقعتـه مسبقـاً في تحليـل داخلي قدمته الى جبهة الانصار بعنوان «دقيقة قبل الانهيار التام».

نتيجة لهذا الوضع، قمت بالضغط على قيادة جبهة الانصار من اجل اجراء اتصالات مع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. فليس هناك اي مبرر سياسي يمنع الاتصال مع الحزب ومحاولة الاتفاق معه، اضافة الى ان ذلك يقوي موقفنا لدى اتصالاتنا مع القـوى الاخـرى. وقد أجريت اجتماعات بيننا وبين اميل توما، ممثل الجبهة الديمقراطية، وقدمنا خلالهـا استعراضاً نقدياً لتاريخ الحزب واخطائه، خصـوصـاً تجـاه حركة ابناء البلد. وأوضحنا، في اجتماعاتنا، موقفنا المعارض لسياسة ونهج القائمة العـربيـة وافنيري، واكدنا للحزب اننا لا يمكن ان نتحـالف مع ميعاري وبيليد، وان من بين اهداف خوضنا للانتخابات ضرب التيار الانتهازي المتلبس زوراً بالوطنيـة. وقـد رد اميل توما علينا بأنه كان يتوقع ان نناقشه حول دعم الجبهة الديمقراطية من الخـارج، وليس المشـاركة في الجبهة؛ لذلك فهو لا يملك اقتراحات محددة بشأن تعديل برنامج الجبهة الديمقـراطية او اعطائنا مرشحين في القائمة؛ لكنه اضـاف ان وجهـة نظرنا تستحق الدراسة، ووعد بعـرض مطالبنـا على الحـزب وقيـادة الجبهـة الديمقراطية، كما وعد بعقد اجتماع آخر معنا.

وقبيل الاجتماع الثاني مع الجبهة الديمقراطية عقدنا اجتماعاً داخلياً وحددنا مطالبنا التي ننوي عرضها على الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وهي: اضـافـة بنـد سابـع الى برنـامـج الجبهـة الديمقراطية يشير الى اننا جزء لا يتجزأ من الشعب العـربي الفلسـطيني؛ تعـديـل التفاصيل المتعلقة باللاجئـين والتـأكيـد على عودتهم؛ اعطاؤنا الموقع الثالث في قائمة الجبهة الديمقراطية.

وعنـد الاجتماع معهم، تخلف حسن جبارين ومحمـد سلامـة ورسـلان محاجنة عن الحضور، وذهبت انـا مع آخرين من القيادة المشتركة، منهم عمـر بدّاح من كابول، وميسرة السيد وعمر حمود وابراهيم فهمي. وقد حضر عن الجبهة الديمقراطية اميل توما وتوفيق طوبي.

قُبلت شروطنـا السيـاسيـة من قبـل الجبهة الديمقـراطية، وقدموا الينا مسودة برنامج الجبهة التفصيلي لدراستها وتقديم النقد عليها قبل نشرها، ورحبـوا بدخـول جبهـة الانصار واليسار المعادي للصهيـونيـة للجبهـة كأحـد مركباتها المشاركة في هيئـاتهـا القيـاديـة والقـاعدية، مع المحافظة على استقـلاليتهـا. امـا بالنسبـة الى الموقع الثالث في القائمة، فقد كانت اجابة طوبي لنا انه قد فهم من اميل توما ان المهم هو البرنامج، ولم يكن يتوقع منا ان نطلب المـوقع الثالث في القائمة، لذلك لا يمكنه اعـطاء رد فوري على هذا الطلب، واقتـرح عقـد اجتماع ثالث معنا. وخرجنا من الاجتماع بانطباع انهم سوف يوافقون على اعطائنا الموقع الرابع او الخامس.

قدمنـا تقـريـراً تفصيليـاً الى جبهة الانصار والقيـادة المشتـركـة حول اجتمـاعنا مع مندوبي الجبهـة الديمقـراطيـة، الا انهم تجاهلوا التقرير،

وتجاهلوا اقتراحات الجبهة الديمقراطية الجديرة بالاهتمام، وواصلوا اجتماعاتهم مع القائمة العربية، وافنيري. وعندما تبينت لهم صعوبة التوصل الى اتفاق، قرروا، قبل يومين فقط من الانتخابات، جمع التزكيات المطلوبة من اجل القائمة المستقلة المشتركة التي كنا اقترحناها في جبهة الانصار، والتي تضم اليسار المعادي للصهيونية. لقد جاء هذا القرار متأخراً. فقد كان من المفروض اللجوء اليه قبل فترة طويلة، او بعد عقد مؤتمرنا مباشرة. لقد كانوا بحاجة الى ٢٥٠٠ تزكية، وهذا، في رأيي، أمر مستحيل، بسبب ضيق الوقت، ولعدم وجود مرشحين كافين في القائمة؛ لذلك فشلوا في تشكيل القائمة المستقلة العربية ـ اليهودية المقترحة. وقد قمت انا بالاتصال بالجبهة الديمقراطية واعتذرت لهم، واطلعتهم على الموقف. كما قمت مع ميسرة السيد وصالح حمود، قبل يومين من الانتخابات، بنشر بيان في صحيفة «الاتحاد» ضد قائمة ميعاري ـ افنيري وسياستها. وقد اعتبر حسن جبارين والمجموعة التي تؤيده ان البيان الذي نشرناه قد اسقط الفرصة من يد القائمة المستقلة، وقال ان اقتناعاً كان لديه بانهيار التحالف مع ميعاري ـ افنيري، وبالتالي فان الانصار سوف تنقذ الوضع في اللحظة الاخيرة، وتتصدر الموقف من خلال قائمتها المستقلة.

بعد غلق باب الترشيح وفشل جبهة الانصار في تشكيل قائمتها الانتخابية، عقدنا اجتماعاً للمراجعة والتقويم. واعتبر حسن جبارين ان البيان الذي اصدرته هو سبب فشل تشكيل القائمة المستقلة العربية ـ اليهودية، ثم طُرحت، في الاجتماع، قضية تأييد الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة او تأييد ميعاري. وعند التصويت، كان هناك تعادل في الاصوات. بعدها، خرج حسن جبارين من الاجتماع بشكل تظاهري واعلن ان لكل منا طريقه.

بعد هذا الاجتماع، اعلنت انا تأييدي للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، واعلنوا هم تأييدهم للقائمة التقدمية للسلام (ميعاري)، وذلك حسبما كانوا سائرين عليه.

لقد كان هذا الموقف نهاية علاقتي بجبهة الانصار، التي اصبحت، في رأيي، تعيش واقعاً مفتتاً وتتبنى اهدافاً غير اهدافها المرسومة. وانا، الآن، خارج أي تنظيم سياسي، لكنني سوف أبقى أواصل العمل من اجل قيام التنظيم الحزبي الثوري العربي ـ اليهودي.

اعداد: وليد الجعفري

في ضوء قرارات المجلس الوطني
تحرك سياسي فلسطيني مركّز

شهدت الساحة الفلسطينية، خلال الفترة الأخيرة، نشاطات سياسية ملحوظة في اتجاهات عدة، على ضوء ما قرره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة. ولعل أبرز هذه النشاطات هو محاولة تصحيح العلاقات الفلسطينية ـ السورية والفلسطينية ـ المصرية، والتوصل الى جوامع مشتركة جديدة، اضافة الى تكثيف الجهود لتجاوز الحالة الناشئة عن الغاء «اتفاق القاهرة»، اللبناني ـ الفلسطيني، وما رافقه من دلالات ومؤشرات سلبية.

موقف معارض

على الرغم من النجاح الذي حققته الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، فقد آثر بعض المنظمات المُقيمة في دمشق مقاطعتها، والعودة، مجدداً، الى المطالبة بعقد دورة جديدة للمجلس الوطني تحضرها جميع الفصائل، دون استثناء. ولقد تفاوتت النسب في هذه المقاطعة بتفاوت الآراء لدى كل طرف. أحمد جبريل، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، اعتبر ان ما تم في الدورة الثامنة عشرة هو «تحالف فئوي بين الاتجاه اليميني في الساحة الفلسطينية، والاتجاه الموالي للسوفيات». وسأل: «أين دور الاتجاه القومي الذي تم تغييبه بشكل كامل ؟». وعن الدورة، وما حققته، قال: «كان اجتماعاً لتكريس قيادة عرفات على الصعيدين، السياسي والتنظيمي» (**السفير**، بيروت، ٢١/٥/١٩٨٧). من جهته، اعتبر عضو اللجنة التنفيذية السابق، عبدالمحسن أبو ميزر، ان دورة الجزائر لم تحقق الوحدة الشاملة، وبالتالي لم تتوفر في اجتماع الجزائر بعض القرارات السياسية والتنظيمية الكفيلة بتجاوز المنظمة للمشكلات السياسية والتنظيمية (**المصدر نفسه**).

واتخذت جبهة النضال الشعبي موقفاً متقاطعاً مع المواقف المستقلة المعارضة، فاعتبرت نتائج المجلس الوطني خطوة ايجابية أولية على طريق تحقيق الوحدة الشاملة في اطار م.ت.ف. وأكدت الجبهة ضرورة استمرار «جبهة الانقاذ...»، كاطار مؤقت للعمل على أرضية م.ت.ف. الى حين تحقيق الوحدة الوطنية الشاملة (**نضال الشعب**، نيقوسيا، ٩/٥/١٩٨٧).

ونتيجة للمباحثات الداخلية فيما بين الأطراف المتبقية من «جبهة الانقاذ...»، وفي ظل الخلافات الداخلية، توصلت «جبهة الانقاذ...» الى صيغة برنامج جديد للوحدة الوطنية الفلسطينية، يشكل التصور المشترك لأطرافها. طالب المشروع، بوجه خاص، بتشكيل مجلس وطني سابع، والتمسك باستقلال المنظمة، وبالنضال عبر جميع الوسائل المُتاحة من أجل العودة وتقرير المصير، واقامة الدولة المستقلة؛ وكذلك باقامة علاقات متكافئة مع الاردن عى أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ وبقطع العلاقات السياسية مع مصر طالما هي ملتزمة باتفاقيتي كامب ديفيد وبالمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية. وتضمن المشروع رفضاً للقرار ٢٤٢، وتأييداً لعقد مؤتمر دولي للسلام يحظى بصلاحية اتخاذ قرارات. ولفت الانتباه ان مشروع «جبهة الانقاذ...» خلا من أية اشارة الى الغاء «اتفاق القاهرة»، على الرغم من أهمية وحساسية هذا الموضوع (نص المشروع في «وثائق» هذا العدد، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٦).

العلاقات الفلسطينية ـ السورية

وفقاً لمقررات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني، التي تنص على «ضرورة تصحيح وبناء

العلاقات بين م.ت.ف. وسوريا على قاعدة أهداف النضال المُعادي للامبريالية والصهيونية» («قرارات اللجنة السياسية المنبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٠ ـ ١٧١، أيار/حزيران ـ مايو/يونيو ١٩٨٧، ص ١٦٦ ـ ١٧٠)، نشطت الجهود الفلسطينية لتصحيح هذه العلاقة. ولعل أبرز خطوة في هذا المجال، هي لقاء الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، مع الرئيس السوري حافظ الأسد، بتاريخ ١٩٨٧/٥/٥ (**السفير** ، ١٩٨٧/٥/٦). ولقد تم هذا اللقاء بتكليف رسمي من القيادة الفلسطينية (من مقابلة مع ياسر عرفات، **اليوم السابع**، باريس، ١٩٨٧/٥/٢٥). وذكرت مصادر صحفية مطلعة ان اللقاء تركز على الوضع على الساحة الفلسطينية، وعرض نتائج المجلس الوطني الفلسطيني. وحسب مصادر الجبهة الشعبية، فان الرئيس الاسد، أكد، من جانبه، أن النتائج التي أسفرت عنها دورة المجلس الوطني «تُشكل خطوة ايجابية، ورأى ان تُستكمل من خلال شمولها لباقي فصائل المقاومة الفلسطينية» (**الهدف** ، نيقوسيا، ١٩٨٧/٥/١٧).

ومن الجدير ذكره، ان لقاء الأسد ـ حبش، سبقه اجتماع الأول مع وفد من جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية بتاريخ ١٩٨٧/٥/٣، رأسه خالد الفاهوم. وخلال الاجتماع، أكد الاسد للوفد «استمرار دعم سوريا لجبهة الانقاذ، ولنهجها المعادي للامبريالية والصهيونية، ولنضالها ضد المخططات التصفوية والانهزامية والاتجاهات الاستسلامية» (**البعث**، دمشق، ١٩٨٧/٥/٤). ورأت الأوساط السياسية في توقيت لقاء الأسد بوفد «الانقاذ» تأكيداً واضحاً لاستمرار النظام السوري في دعم الخارجين عن اطار م.ت.ف. من جهة، وعدم رغبة سوريا في الاستجابة لدعوة المجلس الوطني بضرورة تصحيح العلاقات السورية ـ الفلسطينية، من جهة أخرى. وعزت مصادر سياسية فلسطينية مطلعة الموقف السوري هذا الى سببين: أولهما هو عدم استعداد وقابلية النظام السوري للتعاطي مع نتائج المجلس الوطني دون ان يكون موافقاً، وبشكل مسبق، على توقيت عقده، ونتائجه السياسية؛ والآخر، رغبة النظام السوري في التريث، ومحاولة خلق وقائع جديدة في لبنان يتعاطى، من خلالها، مع م.ت.ف. ولكنه لم يستطع خلق هذه الوقائع حتى الآن. لذا، فقد أكد النظام السوري موقفه بالتعاطي مع نتائج المجلس الوطني على أساس ان ما تم من اجراءات توحيد في صفوف م.ت.ف. هي اجراءات ناقصة ما لم يتم استكمالها بتوحيد الفصائل الفلسطينية كافة، دون استثناء، في اطار م.ت.ف. أما في ما يتعلق بتحديد العلاقة بين المنظمة وسوريا، فقد اتبع النظام السوري سياسة عدم تعهد أية التزامات، وبالتالي لم يتقدم بأية تصورات حول رؤيته لاطار تصحيح العلاقة الفلسطينية ـ السورية. وأكد الأسد، خلال لقائه مع حبش، أن موضوع المصالحة «سيتوقف على الممارسة العملية لقيادة المنظمة في الأشهر القادمة» (**الحرية** ، نيقوسيا، ١٩٨٧/٥/١٧). اما حبش، فرأى ان الخلاف السوري ـ الفلسطيني ينحصر في أمرين: الأول، الخلاف بين النظام السوري وبين اللجنة المركزية لـ «فتح» وياسر عرفات؛ والثاني، هو الخلاف بين النظام السوري ومجموعة الفصائل الوطنية. وارجع حبش المسؤولية عن الأول الى «المسلك السياسي لقيادة المنظمة... اذ كانت تُراهن على الحلول الاميركية والمنفردة»، مؤكداً «ان قرارات الجزائر وفّرت فرصة تاريخية لسوريا يجب ان تلتقطها لاستعادة التحالف مع الثورة الفلسطينية ككل» (**الحوادث** ، لندن، ١٩٨٧/٦/٥).

ولم تسجل جهود تصحيح العلاقات الفلسطينية ـ السورية أي تقدم يُذكر في أي اتجاه. وفي هذا السياق، تدارست اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في دورة اجتماعاتها في تونس، في الفترة ما بين ١٣ ـ ١٩٨٧/٥/١٧، موضوع العلاقات بين المنظمة وسوريا، على ضوء نتائج الاتصالات الفلسطينية ـ السورية، والعربية ـ السورية، فأكدت انه، وبالاستناد الى ما أنجزه المجلس الوطني من تحقيق الوحدة الوطنية، «فقد انتفت كل العقبات التي تحول دون قيام علاقات تقوم على أساس التكافؤ والاحترام المتبادل بين المنظمة وسوريا». ومن هذا المنطلق، دعت اللجنة التنفيذية سوريا الى تجاوز الخلافات «وشكلت لجنة لمتابعة موضوع العلاقة...» معها (**وفا**، تونس، ١٩٨٧/٥/٢١).

من ناحية أخرى، أجرى الأمين العام للجبهة الديمقراطية، نايف حواتمة، مباحثات في موسكو.

وخلال لقائه مع رئيس اللجنة السوفياتية للتضامن الأفرو ـ آسيوي، سامندار كالاندراوف، أكد حواتمة أن المنظمة تعمل على تنقية جو العلاقات السورية ـ الفلسطينية، ومواصلة الحوار مع مختلف الفصائل التي قاطعت دورة المجلس الوطني الأخيرة في الجزائر (**الحرية**، ٢٠/٦/١٩٨٧).

العلاقات الفلسطينية ـ المصرية

لعل أبرز ردود الفعل حدة على نتائج الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، هو ما جاء من قبل الحكومة المصرية؛ اذ قامت، فوراً (٢٧/٤/١٩٨٧)، بغلق مكاتب المنظمة في مصر، احتجاجاً على ما تضمنه البيان السياسي الختامي للمجلس من «هجوم على مصر»، وفقاً للتفسير المصري للبيان. وأصدر وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، بياناً تضمن هجوماً على م.ت.ف. واتهمها «بالتنكر لمصر، التي أخذت على عاتقها أن تقوم بالدور الذي عجزت قيادات منظمة التحرير الفلسطينية أو تخلت عن القيام به» (**المصدر نفسه**، ٣/٥/١٩٨٧).

وعلى الرغم من حدة اللهجة المصرية، فقد تريثت المنظمة في الرد، مؤكدة حرصها على عودة العلاقات الفلسطينية ـ المصرية الى طبيعتها، لأن القرار المصري يرتكز على معلومات غير صحيحة. وخلال الدورة الاولى لاجتماعات اللجنة التنفيذية، في تونس، ١٣ ـ ١٧/٥/١٩٨٧، تم تناول الموضوع المصري، فأكدت اللجنة «موقفها الثابت بتقدير دور مصر ورئيسها، وتضحياتها في الدفاع عن الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية...». وشكلت اللجنة التنفيذية، لجنة مصغرة برئاسة رئيسها، لمتابعة موضوع العلاقة مع مصر «ومعالجته في اطار الالتزام بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني» (**وفا**، ١٧/٥/١٩٨٧).

الى ذلك، تحفظت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على الفقرة الخاصة بمصر في بيان اللجنة التنفيذية، بينما تحفظت الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني على بعض التعبيرات فيه. وفي هذا السياق، صرح ناطق رسمي باسم المكتب السياسي للشعبية بـ «أن البيان الصادر عن اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. تضمن، في الفقرة الخاصة بالعلاقة مع مصر، مخالفة لما صدر عن المجلس الوطني في دورته الأخيرة من قرارات أكدت على ضرورة قطع العلاقة مع مصر» (**السفير**، ١٩/٥/١٩٨٧). وعلى الرغم من تحفظات بعض المنظمات من الفقرة الخاصة بمصر في البيان، الا انه لم يكن لذلك شأن في زعزعة اجواء الانسجام والوئام داخل اللجنة التنفيذية. وحول هذا، أعرب عرفات عن ارتياحه للاجواء التي سادت بالقول: «كنت سعيداً جداً؛ فان بعض القرارات لم تأت بالاجماع، انما جاءت بالأغلبية، والجميع كان مرتاحاً لكل وقائع هذا الاجتماع» (**اليوم السابع** ، ٢٥/٥/١٩٨٧). من جهة أخرى، أكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، «انه لا يوجد عاقل في العالم يمكن ان يقول باقفال بوابة أي دولة في العالم، لأن السياسة لا تعني الاقفال» (**الشرق الاوسط** ، لندن، ٢٢/٥/١٩٨٧).

الى ذلك، استمرت الجهود الفلسطينية في السعي الى تجاوز الأزمة مع مصر، وانضاج الظروف الملائمة للتعقل والابتعاد من الانفعال والتشنج.

وفي سياق العمل للتوصل الى موقف عربي متضامن، قام عرفات بجولة عربية لشرح مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، شملت العراق والكويت وقطر والبحرين. ثم اجتمع عرفات مع رئيس دولة الامارات العربية، الشيخ زايد بن سلطان، فأطلعه على نتائج المجلس الوطني. كذلك قام عرفات بزيارة صنعاء، ومنها انتقل الى السعودية، فالتقى مع الملك فهد بن عبدالعزيز بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٧، وتباحث معه حول نتائج المجلس الوطني ايضاً، وحول حرص قرارات المجلس على وحدة الصف العربي وضرورة التوصل الى علاقات متكافئة بين المنظمة والدول العربية كافة، وخاصة سوريا ومصر. ومن جانبه، أكد الملك فهد موقف بلاده الداعم للشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه الفلسطينية المستقلة (**وفا**، ١١/٥/١٩٨٧).

وتعزيزاً للعلاقات الفلسطينية ـ الليبية، قام وفد فلسطيني برئاسة فاروق القدومي (ابو اللطف) بزيارة للجماهيرية الليبية، واجتمع، بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٧، مع العقيد معمر القذافي، وأطلعه

على نتائج الدورة الثامنة عشرة. وأكد القذافي للوفد الفلسطيني، وقوف الجماهيرية الى جانب نضال الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. ممثله الشرعي والوحيد، بالوسائل والامكانات المتوفرة، والترحيب الايجابي بنتائج أعمال دورة الجزائر الوحدوية (**المصدر نفسه**، ٢٠/٥/١٩٨٧).

الغاء «اتفاقية القاهرة»

أصدر مجلس النواب اللبناني، بتاريخ ٢٢/٥/١٩٨٧، قراراً بالغاء «اتفاقية القاهرة»، الموقعة بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩، مع كل ملحقاتها، وبشكل خاص «اتفاقية ملكارت» الموقعة في سنة ١٩٧٣.

وتأتي خطوة الالغاء هذه، بمثابة استجابة للتطورات العسكرية والأمنية التي سبق ان ترافقت مع الاجتياح الاسرائيلي للجنوب اللبناني في آذار (مارس) ١٩٧٨، ومن ثم انسحاب القوات الاسرائيلية بعدما اقامت دويلة بقيادة سعد حداد، وذلك في منطقة الشريط الحدودي، الذي تجيز «اتفاقية القاهرة» تواجد القوات الفلسطينية فيه. وقد خلقت هذه التطورات، في حينه، خرقاً واضحاً للاتفاقية من الناحية العملية، واخلالاً بارزاً في صيغتها الجغرافية، اضافة الى نجاح القوات الاسرائيلية في احتلال الأراضي اللبنانية الجنوبية وحصار بيروت في صيف العام ١٩٨٢، ومن ثم التوصل الى صيغة رسمية لبنانية ـ فلسطينية، برعاية أميركية، بسحب القوات الفلسطينية من بيروت، مما شكل تجاوزاً عسكرياً من الناحية العملية لـ «اتفاقية القاهرة».

على ارضية ذلك، يعتبر قرار الالغاء، مع أخذ توقيته في الاعتبار، ذا مدلولات سياسية اكثر منها عسكرية، تأتي في مقدمها محاولة اسقاط شرعية م.ت.ف. في الاشراف على أمن المخيمات، وهو ما نصت عليه الاتفاقية؛ وكذلك محاولة اسقاط الدور السياسي للمنظمة في لبنان بشكل عام. وهذا يطرح، استطراداً، وبشكل مباشر، سؤالاً جدياً حول الجهة التي سوف تكفل أمن المخيمات الفلسطينية على الأراضي اللبنانية، وتشرف على مختلف الشؤون الحياتية للشعب الفلسطيني. وترجح مصادر مطلعة ان يكون الالغاء مقدمة لتمدد الدور السوري في لبنان، وصولاً الى صيدا، باعتبار ان القوات السورية في «مهمة رسمية مساندة للقوى الشرعية اللبنانية» (**الشرق الاوسط**، ٢٢/٥/١٩٨٧).

من جهة أخرى، ان توقيت قرار الالغاء جاء بعد فشل حركة «أمل» في حربها ضد المخيمات الفلسطينية واخفاقها في سحب السلاح الفلسطيني، وكذلك على اثر الدخول العسكري السوري الى بيروت الغربية، مما يعطي مؤشرات واضحة حول احتمال التدخل السوري المباشر في الحرب ضد المخيمات الفلسطينية، ومحاولة نزع السلاح الفلسطيني، بعد ما قام مجلس النواب اللبناني بسحب الغطاء الشرعي عن التواجد المسلح الفلسطيني.

وربطت مصادر سياسية مطلعة بين خطوة مجلس النواب اللبناني هذه وبين تعثر جهود المصالحة بين سوريا و م.ت.ف. ومحاولة النظام السوري الضغط على المنظمة عبر الوجود الفلسطيني في لبنان. ولعل ما يجعل الامر أكثر دقة وحساسية هو ان الالغاء جاء في ظل التحضيرات لعقد مؤتمر قمة عربي، مما سوف يسهم في فتح الباب واسعاً امام المشاركين في القمة لمناقشة الوجود الفلسطيني في لبنان.

وفي أول تعليق رسمي فلسطيني على القرار اللبناني، أكد عرفات، في نواكشوط، بتاريخ ٢٤/٥/١٩٨٧، ان قرار مجلس النواب اللبناني بالغاء «اتفاقية القاهرة» هو قرار غير قانوني، وانه مُتخذ في ظل غياب حكومة لبنانية، ذلك ان حكومة كرامي مستقيلة. واضاف عرفات ان الاتفاق الفلسطيني ـ اللبناني، الموقع في سنة ١٩٦٩، في القاهرة، كان حظي بتصديق جميع قرارات مؤتمرات القمة العربية «وبالتالي أصبح قراراً عربياً» (**المصدر نفسه**، ٢٥/٥/١٩٨٧).

واعتبر ناطق بلسان المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية قرار الالغاء رضوخاً للاملاءات العدوانية لاسرائيل، وانه، على الرغم من الدلالات والنوايا السياسية الخطرة التي يعبر عنها، لن يؤثر في شرعية الوجود الفلسطيني، والحقوق المدنية والاجتماعية (**الحرية**، ٢١/٥/١٩٨٧).

من ناحية أخرى، أعلنت الجبهة الشعبية

رفضها الكامل لقرار مجلس النواب، وشجبته، واعتبرته قراراً اميركياً ـ اسرائيلياً. وأكدت الجبهة حق الشعب الفلسطيني في مواصلة كفاحه المسلح، انطلاقاً من لبنان، ومن سائر بلدان الطوق، باعتبار ان ذلك حقاً عادلاً ومشروعاً لا تلغيه قرارات تصدر عن مجلس النواب، او غيره من المؤسسات اللبنانية (**الهدف** ، ١/٦/١٩٨٧).

وفي السياق ذاته، اختلفت المنظمات الفلسطينية المعارضة لنتائج المجلس الوطني الفلسطيني الاخير؛ فاعتبرت حركة الانشقاق عن «فتح» القرار الذي اتخذه مجلس النواب اللبناني بالغاء «اتفاقية القاهرة» انه «جاء في ظل حملة محمومة تستهدف تطويع العمل الوطني الفلسطيني لمشاريع التصفية الاستسلامية واجهاض الثورة الفلسطينية والقضاء عليها» (**نضال الشعب** ، ٦/٦/١٩٨٧).

وتمايز موقف منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية ـ قوات الصاعقة عن المنظمات كافة؛ فرأت ان الغاء الاتفاقية كان معمولاً به، فعلياً وعملياً، قبل ان يقوم مجلس النواب اللبناني باقراره. وزعمت «الصاعقة» ان عرفات يتحمل مسؤولية عن ذلك، عندما وافق على مبدأ الخروج من بيروت في صيف العام ١٩٨٢ (**الطلائع** ، دمشق، ٩/٦/١٩٨٧). وزعم ناطق باسم «الصاعقة»، ايضاً، ان «جبهة الانقاذ...» هي القيادة السياسية والعسكرية الفلسطينية المخولة، وفقاً لاتفاق دمشق، الاشراف وتسيير شؤون الشعب الفلسطيني كافة في لبنان (**المصدر نفسه**).

وبدعوة من الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، عقد، في مخيم عين الحلوة في الجنوب اللبناني، مؤتمر شعبي فلسطيني، حضرته وفود من المخيمات الفلسطينية كافة في لبنان، اضافة الى اللجان الشعبية، والاتحادات النقابية والشعبية وممثلي القوى الاسلامية في صيدا، وذلك لمناقشة الغاء «اتفاقية القاهرة». وخَلُص المؤتمرون الى صياغة مذكرة رسمية أكدت ان الغاء الاتفاقية ما هو الا اعلان حرب على الوجود الفلسطني في مخيمات لبنان، ورغبة واضحة بالعودة الى الأوضاع الفلسطينية في لبنان الى ما قبل سنة ١٩٦٩. وكذلك أعربت المذكرة عن أن الالغاء يعني، في وجه من وجوهه، دعوة واضحة لاسرائيل لتكثيف ضرباتها ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان (**الحرية**، ١٤/٦/١٩٨٧).

وخلال دورة اجتماعات اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في بغداد، من ١٦ ـ ١٨/٦/١٩٨٧، رأت اللجنة ان قرار الالغاء لم يأت بمعزل عن مجمل الظروف السياسية التي تتعرض لها القضية الوطنية الفلسطينية، «خاصة وانها جاءت مترادفة مع العدوان الاسرائيلي الجاري في الجنوب اللبناني ضد المخيمات الفلسطينية» (**وفا**، ١٩/٦/١٩٨٧). وأكدت اللجنة عزمها وتصميمها على التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني في لبنان، وحقه في العمل، والتنقل، وحماية أمنه، والنضال من أجل قضيته، عبر الوسائل المتاحة كافة (**المصدر نفسه**).

من جهة أخرى، اجمعت الأوساط السياسية الفلسطينية على ان خطوة الغاء «اتفاقية القاهرة»، لم تأت بمعزل عن المسار السياسي المعادي للوجود السياسي والعسكري الفلسطيني في لبنان، والذي يرتكز، أساساً، على العمل، والمحاولة، لعزل م.ت.ف. والغاء دورها في لبنان، وصولاً الى عزلها السياسي على الصعيدين العربي والدولي.

سميح شبيب

الغاء «اتفاق القاهرة»: مواقف ومصالح

كان النضال الفلسطيني، وما زال، يسعى، باستمرار، الى ايجاد ما يسمى في «حرب الغوار» «قواعد آمنة» في الدول العربية المحيطة باسرائيل. وتحت ضغط اسرائيل، العسكري والدبلوماسي، حاولت الدول تلك منع منظمات المقاومة الفلسطينية المسلحة من اقامة مثل تلك القواعد، بالحسنى أحياناً وبالاكراه غالباً، حيث وجدت تلك الدول العربية أن مصالحها واستراتيجيتها تتعارضان مع الغايات الفلسطينية من وجود مثل هذه القواعد. وقد حكم مسألة وجود هذه «القواعد» عاملان أساسيان، هما: أولاً، توازن القوى بين منظمات المقاومة الفلسطينية وحلفائها داخل القطر العربي المعني، من جهة، وقوة السلطة الحاكمة في ذلك القطر، من جهة أخرى؛ وثانياً، تحالفات م.ت.ف. مع أقطار عربية أخرى، شكلت قوة ضغط، مادي ومعنوي، على الاقطار التي كانت م.ت.ف. جعلتها هدفاً لاقامة مثل تلك القواعد، التي حددتها كثافة الوجود الفلسطيني البشري فيها. والبلدان النموذجيان كانا الاردن ولبنان.

وقد استطاعت م.ت.ف. منذ ما بعد حرب العام ١٩٦٧، ترسيخ حقائق واقعة على الأرض، مستفيدة من العوامل آنفة الذكر، فرضت تنظيم علاقاتها مع الاردن ولبنان باعتبارهما مكاني مثل هذه «القواعد الآمنة» التي سوف ينطلق منها المقاتلون الفلسطينيون الى اسرائيل لتنفيذ عملياتهم والعودة اليها. ونظمت تلك العلاقات اتفاقيتان رعتهما القاهرة، وعرفتا باسمها، مع كل من الاردن ولبنان في العام ١٩٦٩. في المقابل، حاولت السلطتان، في الاردن ولبنان، تغيير الأمر الواقع الذي فرض مثل هاتين الاتفاقيتين؛ وتمكنت السلطة الاردنية، بعد معركتين شرستين في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١، من الغاء اتفاقية القاهرة الخاصة بها، كأمر واقع، أيضاً، كما فرضت. وحاولت السلطة اللبنانية، بدورها، الغاء الأمر الواقع الذي فرض عليها القبول باتفاقية القاهرة، لكنها فشلت لأسباب تعود الى طبيعة الوضع اللبناني، مما مكّن المقاومة الفلسطينية من الاستمرار في لبنان فترة أطول تحت غطاء الحرب الأهلية فيه. ولم يغير من الأمر كثيراً استقواء الجهات، التي كانت مهيمنة في لبنان، بسوريا في العام ١٩٧٦، حيث لسوريا حساباتها الخاصة بها، والتي منعتها، في حينه، من الحسم مع الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان؛ اذ ان هدف سوريا كان، ولا يزال، ضبط الورقة الفلسطينية تحت هيمنتها، وليس شطبها، لاستخدامها في المساومات الدولية والاقليمية، على التسوية في منطقة الشرق الاوسط. «ففي قضية السيطرة على مجالها الاستراتيجي تحتاج سوريا كذلك لجعل ' المقاومة الفلسطينية ' تحت توجهها... ولب الخلاف هو ان سوريا لا تقبل ان تكون هناك سياسة فلسطينية مستقلة عن خطها السياسي ولا تستطيع تحمّل ذلك، وهدفها جعل الفلسطينيين يسيرون وراء دمشق على أساس ان المسألة الفلسطينية أكثر أهمية من ان تترك للفلسطينيين... ويعتقد [الرئيس السوري، حافظ] الأسد بأن الفلسطينيين، شأنهم شأن الاردن والفئات اللبنانية، لا يمكن السماح لهم بالتدخل في صراع الحياة والموت مع اسرائيل؛ فالذي على المحك أكبر بكثير من أن يترك لصغار اللاعبين للتصرف حسب مشيئتهم. وكما قال لي فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، قبل أيام: لا يمكن لحركة تحرر وطني كمنظمة التحرير الفلسطينية ان تكون لها المناورة نفسها التي تتمتع بها دولة» (باتريك سيل، القبس، ١٩٨٧/٧/٧).

وقد فرض الغزو الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، والحصار السوري لمدينة طرابلس في العام ١٩٨٣، على قوات م.ت.ف. مغادرة لبنان. وبدا مع بداية العام ١٩٨٤ وكأن الأمر في لبنان قد استتب لسوريا في جزء منه، ولاسرائيل في جزء آخر. لكن م.ت.ف. أعلنت انها تتمسك باتفاقية القاهرة

المعقودة مع لبنان في العام ١٩٦٩ التي تسمح لها بالتواجد المسلح؛ وتمكنت، رويداً رويداً، من احياء وجودها المسلح في بيروت وصيدا وصور، مستفيدة، مرة أخرى، من الصراع الداخلي في لبنان. وهكذا، عادت المخيمات الفلسطينية في لبنان لتشكل، ثانية، مراكز مسلحة لـ م.ت.ف. حيث نشطت ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي، من جهة، الى جانب قوات المقاومة اللبنانية، كما قاتلت، الى جانب تلك المقاومة، ضد السلطة اللبنانية؛ حيث كانت ذروة صراع تلك القوات ضد السلطة اللبنانية في شباط (فبراير) ١٩٨٤، فتحقق بذلك للقوى الوطنية اللبنانية الهيمنة على منطقة بيروت الغربية والجبل وجنوب لبنان. وكانت المنظمة الأبرز حركة «أمل» ، الى جانب الحزب التقدمي الاشتراكي.

وبدأت حركة «أمل»، منذ العام ١٩٨٥، في اطار العمل لبسط هيمنتها على مناطق انتشار الطائفة التي تمثلها، صراعاً مع القوات الفلسطينية الموجودة في المخيمات الفلسطينية في لبنان؛ وذلك أسوة بالمناطق اللبنانية الأخرى، الدرزية والمسيحية، تحت شعار «تصفية زمرة عرفات المستسلمة»، فتقاطعت بذلك مع سوريا التي تعارض سياسة رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وكان ما عرف بـ «حرب المخيمات» التي استمرت منذ العام ١٩٨٥ حتى العام ١٩٨٧، على فترات متقطعة؛ وكان من نتائج تلك الحرب، أيضاً، دخول القوات السورية الى بيروت الغربية في شباط (فبراير) ١٩٨٧. ولم يكن حلفاء «أمل» اللبنانيون يوافقونها على حربها ضد المخيمات الفلسطينية؛ فعارضوها، بل وحاربوها، أيضاً. وكان على رأس معارضي «أمل» وليد جنبلاط، زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي، اضافة الى حزب الله، الذي ينافس «أمل» على زعامة الشيعة، والأحزاب الوطنية اللبنانية الأخرى. لكن علاقة هذه الاحزاب بسوريا قللت من أهمية معارضتها لـ «أمل» التي وقفت سوريا خلفها. ورفعت «أمل»، في اثناء حصارها الأخير للمخيمات الفلسطينية في بيروت وصور، شعار «نزع سلاح الفلسطينيين». وقد تقاطع ذلك الشعار مع مصلحة اسرائيل، من جهة، ومع مصلحة القوات اللبنانية، من جهة أخرى، التي خاضت الحرب ضد الفلسطينيين منذ العام ١٩٧٥ تحت الشعار ذاته. لكن م.ت.ف. ظلت تتمسك بحقها في الوجود المسلح في لبنان على أساس ان «اتفاقية القاهرة» تعطيها الحق الشرعي بذلك.

الغاء اتفاق القاهرة

أخيراً، كما قال أحد المراجع الروحيين: «لقد شرب النواب حليب السباع وألغوا اتفاق القاهرة» (**الشرق الاوسط** ، لندن، ١٢/٦/١٩٨٧). ففي جلسة الخميس ٢١/٥/١٩٨٧ «فجأة يقدم خمسة نواب اقتراح قانون بصفة ' المعجل المكرر' بمادة وحيدة تضم ثلاثة بنود:

«○ يلغى القانون الصادر عن مجلس النواب في تاريخ ١٤/٦/١٩٨٣ والذي أجاز للحكومة ابرام الاتفاق المعقود بين حكومة الجمهورية اللبنانية واسرائيل في تاريخ ١٧/٥/١٩٨٣.

«○ يعتبر الاتفاق الموقع في تاريخ ٣٠/١١/١٩٦٩ بين رئيس الوفد اللبناني، العماد أميل البستاني، ورئيس م.ت.ف. والمعروف باتفاق القاهرة، لاغياً، وكأنه لم يكن، وساقطاً. كما تعتبر كل الاتفاقات والملاحق المرتبطة باتفاق القاهرة والاجراءات المتعلقة به لاغية، وكأنها لم تكن، وساقطة، للأسباب عينها... [وقد] صدق مجلس النواب على اقتراح القانون هذا باجماع النواب الحاضرين، وعددهم ٤٥ نائباً من أصل ٨٢... والنواب الخمسة الذين تقدموا بالاقتراح يمثلون خمساً من أصل الطوائف الست التي تعتبر الطوائف الكبرى في لبنان: بطرس حرب عن الموارنة، عبده عويدات عن السنة، رفيق شاهين عن الشيعة، ألبير مخيبر عن الارثوذكس، وألبير منصور عن الكاثوليك. ولوحظ عدم مشاركة أحد النواب الدروز» (حسن حمادة، **كل العرب**، باريس، العدد ٢٤٩، ٣/٦/١٩٨٧، ص ١٩). وقد صادق الرئيس اللبناني، أمين الجميل، على مشروع القانون في ١٥/٦/١٩٨٧، ووقعه رئيس الحكومة اللبنانية بالوكالة، د. سليم الحص، الذي عين في هذا المنصب غداة اغتيال رئيس الحكومة، رشيد كرامي، في الأول من حزيران (يونيو) ١٩٨٧ (**الشرق الاوسط** ، ١٦/٦/١٩٨٧)؛ وبذلك أصبح قانوناً نافذاً يمنع الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان.

وقد اعتبرت م.ت.ف. الغاء اتفاق القاهرة جزءاً من المخطط السياسي الذي يستهدف استبعادها،

كلياً، عن معادلة الشرق الاوسط. فقد صرح ناطق رسمي باسم م.ت.ف. قائلاً: «ان هذا الاجراء... يأتي في الوقت الذي تقوم الولايات المتحدة واسرائيل بشن حملات سياسية وضغوط مختلفة ضد م.ت.ف. وضد نتائج المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة... [و] ان م.ت.ف. ستواصل الدفاع عن وجود شعبها وحقوقه على أرض لبنان وسائر مناطق تواجده الى ان يأتي اليوم الذي يستطيع فيه شعبنا العودة الى وطنه... كما ان م.ت.ف. تبدي استعدادها للتفاوض مع السلطات الشرعية اللبنانية في سبيل بحث كل المستجدات والتطورات بهدف الوصول الى تفاهم مشترك حول مجمل الأوضاع.

«كما اننا نهيب، بهذه المناسبة، بجميع الأشقاء العرب وجامعة الدول العربية لمعالجة هذا الاجراء المؤسف الذي قد يتخذ ذريعة لشن المزيد من الهجمات والحملات العسكرية ضد مخيمات شعبنا» (وفا، تونس، ٢٣/٥/١٩٨٧).

واعتبرت م.ت.ف. ان الالغاء غير شرعي؛ فالقرار، كما قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات «اتخذه برلمان لبناني غير مكتمل، وفي غياب حكومة لبنانية نظراً لأن الحكومة الحالية، برئاسة السيد رشيد كرامي مستقيلة» (**الشرق الاوسط**، ٢٥/٥/١٩٨٧)؛ وشدد على أن ما من أحد «يستطيع الغاء هذا الاتفاق لأنه اتفاق عربي ولد بالاجماع العربي بين الحكومة اللبنانية و م.ت.ف. وبموافقة الدول العربية، فلا يمكن لأربعة وأربعين نائباً ان ينهوا هذا الاتفاق؛ لذلك فان القرار الذي صدر عن هؤلاء في البرلمان اللبناني غير قانوني... [و] ان المقصود بهذه العملية... محاولة لرفع الغطاء عن المخيمات الفلسطينية لتتلقى ضربة ' اسرائيلية' أو غير ' اسرائيلية' » (**وفا**، ١/٦/١٩٨٧). وقال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد): «ان هذا الاجراء يرتبط بمخطط مورفي لتقسيم لبنان الى مناطق نفوذ، بعد تصفية وتحجيم المقاومة الوطنية الفلسطينية ـ اللبنانية في جنوب لبنان» (من مقابلة مع أبو جهاد، **القبس**، ٢٥/٦/١٩٨٧). وجاء في بيان أصدرته م.ت.ف. في ختام دورة اجتماعات اللجنة التنفيذية، التي عقدت بين ١٦ ـ ١٨/٦/١٩٨٧ «ان اللجنة التنفيذية ترى في القرار اللبناني الغاء اتفاق القاهرة... حلقة من حلقات الطوق الذي يضرب حول شعبنا في لبنان، وحول م.ت.ف. كما انها لا يمكن ان ترى هذا القرار بمعزل عن مجمل المؤامرة التي تتعرض لها القضية الفلسطينية بهدف عزلها وضربها... خاصة وأنها جاءت مترادفة مع العدوان الصهيوني الجاري في الجنوب اللبناني ضد مخيماتنا وأهلنا مع الحملة الصهيونية الأخرى الجارية حالياً في أروقة الكونغرس ضد م.ت.ف.». وناشدت م.ت.ف. «القوى الوطنية اللبنانية والعربية للوقوف معها في التصدي، والمواجهة، لهذه الحلقة التآمرية الجديدة» (نص البيان في «وثائق» هذا العدد، ص ١٨٠ ـ ١٨٢).

انقسام لبناني حول القرار

تباينت الاتجاهات داخل لبنان من مسألة الغاء اتفاق القاهرة، الذي، كما قال رئيس الكتلة الوطنية اللبنانية، العميد ريمون اده، «يمنع الفدائيين من ان يطلقوا النار على الجليل من الأراضي اللبنانية» (من مقابلة مع اده، **النهار العربي والدولي**، بيروت، العدد ٥٢٦، ١ ـ ٧/٦/١٩٨٧، ص ١٠). فقد أيدت الأحزاب المسيحية الالغاء؛ وقال رئيس حزب الكتائب، جوزيف سعادة: «ان اقدام المجلس النيابي على الغاء اتفاق القاهرة وملحقاته... جاء للتأكيد على هذا الالغاء، بعدما تجاوزته الأحداث... منذ العام ١٩٨٢... [و] كان لا بد للمجلس النيابي من اتخاذ هذا القرار، بعدما جدد المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الثامنة عشرة... مطالبته باحياء هذا الاتفاق، وبحرية التحرك السياسي والعسكري في لبنان» (**السفير**، بيروت، ٢٦/٥/١٩٨٧). ورأى رئيس حزب الوطنيين الأحرار، داني شمعون، «ان الغاء اتفاق القاهرة يفتح الباب أمام اعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان. من هذه الزاوية بالذات، ننظر الى الغاء اتفاق القاهرة كي ينتفي السبب الرئيسي للتقاتل ما بين اللبنانيين... ولا بد من الاعتراف بأمر هام وهو ان الغاء اتفاق القاهرة يتجاوب موضوعياً مع الارادة الشعبية اللبنانية... [و] الغاء اتفاق القاهرة تم لأنه كان السبب الرئيسي في التقاتل اللبناني، كذلك هو

الحال بالنسبة لاتفاق ١٧ أيار (مايو) لعام ١٩٨٣» (من مقابلة مع داني شمعون، **كل العرب**، العدد ٢٥٠، ١٠/٦/١٩٨٧، ص ٢٢). واعتبر وزير المواصلات والبريد اللبناني، جوزيف الهاشم، ان «الغاء اتفاق القاهرة، ما دام قد عبر بشكل شبه اجماعي عن ارادة الشعب بموافقة ممثليه، فهو قرار يعكس ارادة اللبنانيين» (من مقابلة مع جوزيف الهاشم، **الحوادث**، ، لندن، العدد ١٥٩٨، ١٩/٦/١٩٨٧، ص ١٩). أما العميد ريمون اده، فهو الوحيد الذي عارض الاتفاق حين عرض على المجلس النيابي في حينه، واستمر على موقفه هذا من اتفاق القاهرة، حيث يقول: «منذ أول يوم انتقدت فيه اتفاق القاهرة، اعتبرت انه طالما لبنان مرتبط باسرائيل باتفاق الهدنة... لا يجوز ان يوقع اتفاقاً آخر يتعارض مع اتفاق الهدنة» (من مقابلة مع اده، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩).

مقابل تأييد القوى السياسية المسيحية لالغاء اتفاق القاهرة، وقفت القوى السياسية الاسلامية على الطرف المضاد؛ بل ان وليد جنبلاط اعتبر الالغاء خيانة، وقال ان «الغاء اتفاق القاهرة من قبل المجلس الذي لا يمثل الشعب اللبناني هو هدية مجانية لاسرائيل والأميركيين والكتائب... نحن مع تنظيم الوجود الفلسطيني السياسي والعسكري، ومع اعادة النظر في اتفاق القاهرة، لكننا لسنا مع تجريد الفلسطينيين من السلاح... ان الغاء البندقية الفلسطينية، في لبنان يصب في نظرية الكتائب، وهي تحييد لبنان عن العالم العربي وفصله عن القضية العربية والاسلامية... [و] اذا كان البعض في العالم العربي... يفكر في ان الطريق الى المؤتمر الدولي... يمر بالغاء البندقية الفلسطينية في لبنان، فهذا الأمر خطأ، وهو خيانة بحق القضية الوطنية اللبنانية والقضية الفلسطينية والقضية العربية والقضية الاسلامية» (من مقابلة مع وليد جنبلاط، **الشرق الاوسط**، ٢٤/٥/١٩٨٧).

واعتبر المسؤول السياسي في الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري، منير الصياد، «ان قرار الغاء اتفاق القاهرة، رضوخ للقوى الانعزالية التي تعمل منذ سنوات على عزل لبنان تدريجياً في اتجاه تحييده عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي... [وهو] يرفع الغطاء الرسمي عن نهج الكفاح المسلح ضد العدو، كما يطال أولاً القوى الوطنية الفلسطينية المتمسكة بالبندقية... وجاء خدمة مجانية لاسرائيل» (**السفير**، ٢٥/٥/١٩٨٧). وعلق رئيس لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية، سنان براج، على الخطوة، بالقول: «ان مجلس النواب وضع في سلم اولوياته اعداد العدة للقضاء على الشعب الفلسطيني، بدل سحب الجيش الاسرائيلي من الاراضي اللبنانية وتبني المقاومة الوطنية... ان الغاء الاتفاق يشكل المقدمة الأولى والضرورية للولوج في محادثات الترتيبات الأمنية مع العدو الصهيوني... [و] ما حدث في مجلس النواب هو تزوير فاضح لارادة الشعب» (**المصدر نفسه**، ٢٦/٥/١٩٨٧). وفي المعنى ذاته، أصدرت منظمة العمل الشيوعي في لبنان بياناً، جاء فيه: «تعتبر منظمة العمل الشيوعي في لبنان قرار مجلس النواب الغاء اتفاق القاهرة انحرافاً خطيراً عن المصلحة الوطنية... وليفتعل معركة جانبية حول الوجود الفلسطيني... لذا يحق لنا التخوف من ان تكون خطوة الغاء اتفاق القاهرة باباً للذهاب... نحو... محطة الموافقة على الترتيبات الأمنية التي يريدها العدو الصهيوني... وأقل ما يمكن ان يقال في هذا المجال ان الالغاء ينزع الغطاء الرسمي عن الوجود الشعبي الفلسطيني في لبنان... وهو ما يدفعنا اليوم الى المطالبة بتجميد قرار مجلس النواب... من أجل التوجه، في الوقت المناسب، نحو اجراء محادثات بين الدولة اللبنانية و م.ت.ف. بغية تحديد الأسس الجديدة لتنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان. وهي أسس يجب ان تكفل، في كل الظروف، الحقوق الاساسية والنضالية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في لبنان، وفي طليعتها حقه في حمل البندقية والكفاح المسلح من أجل تحرير وطنه واقامة دولته المستقلة فوق أرضه» (**المصدر نفسه**). لكن قرار مجلس النواب لم يجمد، حيث صودق عليه في ١٥/٦/١٩٨٧ «لأن ظروفاً داخلية وخارجية اقتضت ان يُوقع اتفاق القاهرة، كما اقتضت ظروف داخلية وخارجية الآن ان يُرفض، من دون ان يكون هناك أي ارتباط باستراتيجية موضوعة ضد اسرائيل على مستوى الحكم والحكومة... [وهي] حركة في طريق محاصرة المسألة الفلسطينية الجهادية بقطع النظر عن طبيعة ممارسة الفلسطينيين»، كما يقول الزعيم الروحي لحزب الله، الشيخ محمد حسين

فضل الله (المصدر نفسه، ٢٥/٥/١٩٨٧).

والطرف الثالث في المعادلة اللبنانية، كان حركة «أمل» التي أيدت الالغاء، وتحفظت من مساواته باتفاق ١٧ أيار (مايو) الموقع مع اسرائيل. فقد قال عضو المكتب السياسي لـ «أمل»، داوود داوود: «اننا أساساً من المعارضين لاتفاق القاهرة، لأنه أدى الى نشوء دويلات فلسطينية ضمن الدولة اللبنانية... ومع معارضتنا له، فاننا ننتقد الطريقة التي أخرجت بها عملية الغائه عبر مجلس النواب؛ اذ لم يكن جائزاً الغاؤه واتفاق ١٧ أيار [مايو] في آن معاً، بحيث بدا وكأن هناك مساواة بين الاتفاقين، برغم ان الأول اتفاق بين أطراف عربية، أما الثاني فهو اتفاق اسرائيلي الشكل والمضمون، جرى... تحت سطوة الاحتلال. لذا، لم تكن جائزة مساواة ما هو عربي بما هو اسرائيلي» (المصدر نفسه). ويتقاطع موقف «أمل» هذا، مع موقف منظمة «الصاعقة» التي ترعاها سوريا. فقد صرح ناطق مسؤول باسم الصاعقة، بـ «ان ياسر عرفات، وبالاتفاق مع فيليب حبيب، قد قاما بالغاء اتفاق القاهرة، [في] اثناء الحصار الصهيوني لبيروت... [و] اننا في منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية ـ قوات الصاعقة، نتمسك باتفاق دمشق الذي وفر لجماهيرنا الفلسطينية في لبنان أمنها وضمانتها وعيشها الكريم، ووضعها في ممارسة جميع أشكال النضال، وفي المقدمة الكفاح المسلح لاستعادة حقها المغتصب في فلسطين... [و] ملاحظاتنا على الغاء اتفاق القاهرة في المجلس النيابي اللبناني ان الغاءه قد تم مع الغاء اتفاق ١٧ أيار [مايو]... وبرأينا، لا يجوز ان يوضع اتفاق القاهرة... بنفس السوية مع اتفاق ١٧ أيار [مايو] الذي تم ابرامه مع العدو الصهيوني وباشراف الولايات المتحدة الاميركية» (المصدر نفسه ، ٢٦/٥/١٩٨٧). وتقاطُع موقفي «أمل» المدعومة من سوريا، والصاعقة التي ترعاها سوريا، أيضاً، يشي بأن سوريا قد أعطت الضوء الأخضر لالغاء اتفاق القاهرة.

تقاطع مصالح

تكاد تجمع الآراء والتعليقات كافة حول قرار لبنان بالغاء اتفاق القاهرة على أن عوامل اقليمية ودولية وجدت لها مؤيدين داخل لبنان، قد أدت الى اتخاذ خطوة الالغاء؛ كما ان عوامل مشابهة أدت، في حينه، الى عقد ذلك الاتفاق. فقد وصف مسؤول لبناني سابق قرار الالغاء بقوله: «انه قرار لا يقل خطورة وتأثيراً عن قرار التصديق على الاتفاق نفسه... قبل حوالى ١٨ سنة... ان مصدر الخطورة ليس ' الالغاء' نفسه... بل من ' التوقيت' الذي تم فيه الالغاء والذي يشير الى ان رغبات عربية ودولية هي التي كانت الدافع الرئيسي اليه... تماماً مثلما كانت رغبات عربية ودولية هي الدافع الأساسي لعقده» (التضامن ، لندن، العدد ٢١٦، ٣٠/٥/١٩٨٧، ص ١٢). وقال رئيس الحكومة اللبنانية بالوكالة: «ان قرار الالغاء الذي باغت الجميع هو جزء من صفقة التسوية الدولية التي توضع الآن للبنان والمنطقة» (المصدر نفسه). ويقول أحد المراقبين: «مثلما أن عَقْد الاتفاق لم يتم بفعل ارادة لبنانية، وانما بفعل ارادة الدولة العربية الأولى آنذاك، ونعني بها مصر، فان الغاء الاتفاق يتم تحت مظلة التجارب التي يقوم بها الحكم السوري في لبنان من أجل ايجاد وضع مستقر يكون لهذا الحكم فيه مكانة الطرف الأكثر رعاية... ولن تكون [خطوة الالغاء] أكثر من محاولة جديدة للامساك بالورقة الفلسطينية قبل ان ينعقد المؤتمر الدولي... وذلك ان اتفاق القاهرة، ومعه اتفاقية ملكارت، يشكلان مكسباً مهماً لـ م.ت.ف... وهما مكسب على أساس انهما الطريق الى العودة اذا جاءت الفرصة المناسبة» (فؤاد مطر، المصدر نفسه ، ص ٣). وسوريا ترى ضرورة فصل القضية اللبنانية عن قضية الشرق الاوسط، «اذ بطيّ الملف اللبناني تكون سوريا قد تفرغت كلياً لما هو أهم بكثير، أي اعداد نفسها على مختلف الصعد لمواجهة ما قد يحدث، وبخاصة ما يتعلق بالقضية القومية الكبرى، قضية فلسطين» (البعث ، دمشق، ١٨/٦/١٩٨٧). ومع ان سوريا لم تتخذ موقفاً معلناً من خطوة الالغاء، الا ان ممارساتها تشي بأنها خلف تلك الخطوة. فمن بين أسس المصالحة، التي رعتها دمشق، بين جنبلاط وبري، تمهيداً لاقامة جبهة الاتحاد والتحرير، التي أُعلن عنها في دمشق، ورد وجوب العمل على «استعادة اللحمة الأخوية والنضالية بين الشعبين اللبناني والفلسطيني، ورفض النهج الذي كان متبعاً قبل العام ١٩٨٢ تحت غطاء اتفاق القاهرة، ورفض حالات التمسك بذلك الاتفاق» (المستقبل ، باريس، العدد ٥٤٠،

١٩٨٧/٦/٢٧، ص ٢١).

ويلخص مصدر مطلع الخطوة بأنها تعكس «أزمة جديدة بين الحكم السوري والقيادة السوفياتية، وأزمة كبرى بين السوريين والجزائريين، وأزمة خطيرة بين دمشق والمختارة، وأزمة عميقة بين الرئيس الأسد والسيد عرفات». وقال «ان اعتبار اتفاق القاهرة ' لاغياً، وكأنه لم يكن، وساقطاً' يرتب ثلاث نتائج: النتيجة الأولى، جعل الوجود الفلسطيني وجوداً مدنياً يخضع للقوانين والأنظمة المطبقة في لبنان؛ والنتيجة الثانية، اسقاط البندقية الفلسطينية وعدم السماح للفلسطينيين باستخدام أي منطقة لشن هجمات على اسرائيل؛ والنتيجة الثالثة تجريد المخيمات من السلاح... وتنفيذ هذا القانون يبدأ بمخيمات بيروت، حيث السلطة في يد الحكم السوري... بأن يُطلب... من السلطة السورية... دعوة سكانها [المخيمات] الى تسليم السلاح، أو تجريدهم، بالقوة من السلاح» (**النهار العربي والدولي**، العدد ٥٢٦، ١ ـ ١٩٨٧/٦/٧، ص ١٤).

ويرد بعض المحللين خطوة الالغاء الى الاتصالات الجارية لترتيب عقد المؤتمر الدولي، حيث «تتفق المراجع السياسية والدبلوماسية على ان العقدة الأساسية التي تواجه المؤتمر الدولي، بعد مشكلة القبول الاسرائيلي، هي التمثيل الفلسطيني. والظاهر أن هذا التمثيل يتمحور، بشكل أساسي، حول قوتين رئيسيتين متصارعتين، هما: م.ت.ف. المدعومة من تكتل سني ـ عربي تتبناه الجزائر بشكل ظاهر، ويتمتع بغطاء دولي يؤمنه الاتحاد السوفياتي؛ والتحالف السوري ـ الاردني الذي يسعى الى حصر التمثيل الفلسطيني من خلال فلسطينيي الاردن والضفة الغربية وقطاع غزة، اضافة الى فلسطينيي «جبهة الانقاذ» الذين تدعمهم سوريا... من هنا، تؤكد الأوساط السياسية المطلعة ان الغاء اتفاق القاهرة، تم بدفع سوري وبمساندة أردنية لتعرية م.ت.ف. من هذه الورقة المهمة... ويرجح ان تستكمل هذه الخطوة بخطوات أخرى على الأرض هذه المرة، كالدخول السوري الى صيدا، مثلاً، بعد الحصول على ضوء أخضر اسرائيلي بهدف اخراج المنظمة، ليس فقط من لبنان، انما من كل الجبهة المتاخمة للحدود مع اسرائيل.

ومن شأن هذا الأمر، اذا تحقق، أن يطرح المشكلة الفلسطينية من وجهة النظر الاسرائيلية، أي اعتبارها مشكلة لاجئين، وهو ما يؤدي الى تطبيق القرار الدولي رقم ٢٤٢» (جوني منير، **المصدر نفسه**، ص ١٦ ـ ١٧). وقد أوردت مجلة «المجلة»، في هذا الصدد، ان الرئيس المصري، حسني مبارك، أرسل رسالة الى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بواسطة وزير النفط في دولة الامارات العربية المتحدة، مانع سعيد العتيبة، تتعلق بالأوضاع المترتبة على الغاء اتفاق القاهرة. وجاء في الرسالة «ان مصر سوف تتحرك على هذا الصعيد في عدة اتجاهات: أولها، الاتصال بالحكومة اللبنانية للابقاء على الوجود الفلسطيني في المخيمات دون حمل السلاح على ان يتكفل الجيش اللبناني بالدفاع عنها وتصبح مسؤوليته القانونية... [و] أن الحكومة المصرية ستبحث مدى استعداد عدد من الدول الشقيقة لاستقبال بعض الفلسطينيين المقيمين في لبنان... وتسهيل وضمان أمن وسلامة نقل المواطنين الفلسطينيين الى الجهة التي تبدي استعدادها لقبولهم... [و] ان مصر على استعداد للتباحث مع الاردن لاستقبال عدد من المواطنين الفلسطينيين؛ والاتصال بسوريا لضمان عدم الاعتداء على الفلسطينيين الموجودين في لبنان حتى يتم تحديد موقفهم النهائي» (**المجلة**، لندن، العدد ٣٨٢، ٣ ـ ١٩٨٧/٦/٩، ص ٨ و ٩).

ويرى مراقبون ان الالغاء هو امتداد للحرب ضد المخيمات، وهي «أعنف معركة في الخفاء بين النفوذين السوري والفلسطيني على أرض لبنان... وما لم تستطع حرب المخيمات ان تنجزه عسكرياً، استطاعت الساحة البرلمانية ان تنجزه سياسياً وتشريعياً» (نبيل براكس، **النهار العربي والدولي**، العدد ٥٢٧، ٨ ـ ١٩٨٧/٦/١٤، ص ٩).

وعلى الصعيد اللبناني الداخلي، يرى المراقبون ان الغاء اتفاق القاهرة وربطه بالغاء اتفاق ١٧ أيار (مايو) الموقع مع اسرائيل يقوم «على أساس التوازن بين اللبنانيين الذين يؤيدون الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان... وبين اللبنانيين الذين... يؤيدون اقامة علاقات وترتيبات أمنية وغير أمنية بين لبنان واسرائيل» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٦/١٢). ويرى احد المراقبين اللبنانيين

ان المساواة بين الاتفاقين «لا تقصد العرب واسرائيل... بقدر ما تقصد المساواة بين حرب متسرعة ومنفردة مع اسرائيل وسلم متسرع ومنفرد معها. بلغة أخرى، كانت النتيجة التي ترتبت على اتفاق القاهرة تشبه اعلان حرب لبنانية على اسرائيل قبل ان تعلن الحرب العربية (؟) عليها. أما النتيجة التي ترتبت على [اتفاق] ١٧ أيار [مايو] فتشبه اعلان السلم مع اسرائيل قبل ان يبادر سائر العرب الى السلم معها... ولبنان بسبب من حجمه ومن تكوينه ومن قدراته الذاتية، ليس قادراً على اتخاذ خطوات منفردة. فهو لا ينبغي ان يسبق العرب الى الحرب... وهو لا ينبغي ان يسبق العرب الى السلم... فحين يتعادل العجز عن الحرب مع العجز عن السلم، يعلق الحرب والسلم معاً، وتكون الهدنة... بهذا المعنى يناط بالهدنة، التي هي نبذ للانفراد في الحرب والسلام، أن تحمي الأراضي اللبنانية وحدودها، كما فعلت بين ١٩٤٩ و ١٩٦٩، كما يناط بالعلاقات الدولية ان تحمي الهدنة» (حازم صاغية، **السفير**، ١٣/٦/١٩٨٧). ويتقاطع هذا الاتجاه مع رأي ريمون اده الذي يرى، بعد الغاء اتفاق القاهرة، عدم القبول بتوقيع أي اتفاق جديد بين السلطة اللبنانية و م.ت.ف. «الا اذا وقعت سوريا والاردن اتفاقات مماثلة. فهاتان الدولتان لهما حدود مع اسرائيل وعليهما الواجبات نفسها تجاه الشعب الفلسطيني... اذا كان لا بد من محاربة اسرائيل فلتتألف جبهة من سوريا والاردن ولبنان بمساعدة الدول العربية. عندئذ نصبح جميعاً متساوين في المسؤوليات وفي محاربة العدو» (من مقابلة مع اده، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠ و ١٣).

وتفيد مصادر بأن الحكومة اللبنانية أجرت اتصالات مع واشنطن حول الوضع المتدهور في جنوب لبنان، فكان رد واشنطن «أن على لبنان مفاوضة اسرائيل على ترتيبات أمنية تحفظ لها أمن حدودها» (**المستقبل**، ٢٥/٦/١٩٨٧). كما افادت المصادر نفسها بأن السوفيات نصحوا الدولة اللبنانية بالموافقة «على عودة م.ت.ف. الى لبنان... لأن مثل هذه العودة ستشكل أداة ضغط كبيرة على واشنطن واسرائيل للقبول بمؤتمر السلام... [و] بعد هذه النصيحة الأميركية، ومن بعدها السوفياتية، بادر مجلس النواب اللبناني الى الغاء اتفاق القاهرة لقطع الطريق على أي بحث بعودة العمل الفلسطيني المسلح الى لبنان، واعتبر المجلس ان اتفاق ١٧ أيار (مايو) مع اسرائيل ملغى... كدليل على الرفض المطلق لأية مفاوضات بين لبنان واسرائيل حول ترتيبات أمنية» (**المصدر نفسه**).

وهكذا يتضح «ان الغاء اتفاق القاهرة لم يكن خطوة ارتجالية محلية، انما خطوة مدروسة بدأ العمل على تحقيقها منذ بداية حرب المخيمات... ويقول بعض منفذي الالغاء ان هذه الخطوة جاءت ثمرة التحرك اللبناني الدؤوب منذ الاجتياح الاسرائيلي للبنان على الصعيدين العربي والدولي الساعي الى فصل أزمة لبنان عن أزمة المنطقة» (طارق حيدر، **النهار العربي والدولي**، ١ ـ ٧/٦/١٩٨٧). وقال مصدر دبلوماسي في بيروت: «ان الغاء اتفاقية القاهرة يساعد كثيراً على احياء اتفاق الهدنة الموقع بين لبنان واسرائيل، وعلى فك الارتباط بين أزمتي لبنان والمنطقة» (**الحوادث**، ٢٦/٦/١٩٨٧).

يقول المفاوض الدبلوماسي اللبناني خلال محادثات القاهرة بين لبنان و م.ت.ف. في العام ١٩٦٩، حليم أبو عزالدين: «نظرنا الى اتفاق القاهرة في حينه كمساهمة لبنانية في مساندة المقاومة الفلسطينية التي كانت فرضاً واجباً على كل العرب، وعلى كل دولة عربية» (ملاحظات حليم أبو عزالدين على الغاء اتفاق القاهرة، **السفير**، ٢٥/٥/١٩٨٧). فهل كفت تلك المساندة عن أن تكون واجباً عربياً، وصارت عبئاً يجب التحلل والتنصل منه ؟ يقول عضو اللجنة المركزية لـ«فتح»، صلاح خلف (أبو اياد): «اعتقد بأن الذي الغى اتفاق القاهرة ليس لبنان، وانما هناك قوة عربية ضغطت من أجل الغائه... لكني أؤكد ان هذا الالغاء لا يؤثر علينا بشيء، لأن البندقية هي التي صنعت اتفاق القاهرة، وما دامت البندقية موجودة فالاتفاق موجود» (من مقابلة مع صلاح خلف، **التضامن**، ٤/٧/١٩٨٧، ص ٢٤، انظر نصها في «وثائق» هذا العدد، ص ١٨٨ ـ ١٩٤).

أحمد شاهين

لغز المؤتمر الدولي

ما زالت مسألة المؤتمر الدولي لاحلال السلام في الشرق تسيطر على عناصر الواقع السياسي اقليمياً، وتستأثر بالقسط الاكبر من التحركات الدبلوماسية، على الصعيدين، الاقليمي والدولي. وبنظرة سريعة الى طبيعة التحركات، يبدو، في جانب من الصورة، ان الأطراف الغربية المهتمة بهذه المسألة تتقدم الى لعب دورها على المسرح الاقليمي، على نحو يبدو مستقلاً تماماً، ولكن معظمه، في واقع الأمر، يندرج ضمن عملية تبادل أدوار مرسومة ترمي الى ملء الفراغ في المنطقة بالابقاء على عملية التسوية في حركة. فبعد الاستئثار الاميركي وجولات ريتشارد مورفي، وغيره، التي تكررت مراراً حتى خَفَتَ بريقها، تحركت بعض دول أوروبا منفردة، وبشكل مميز بريطانيا وفرنسا، ثم اوروبا ـ المجتمعة بشخص رئيس السوق المشتركة، ليو تنديمانز، ومؤخراً الأمم المتحدة بقدوم مبعوثها مارك غولدنغ.

وفي الجانب الآخر من الصورة، ينشط معظم تحرك الأطراف الاقليمية في حدود الاستجابة للفعل الغربي، ولكن بغايات متباينة ووسائل مختلفة. وأكثر اللاعبين، من بين هذه الأطراف، ظهوراً على مسرح المؤتمر الدولي العاهل الاردني، الملك حسين، ووزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس. فهما يبدوان، من خلال تحركهما اللافت، «في سباق مع الزمن للتوصل الى اتفاقية... بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، تكتسب دعماً عربياً ودولياً» (لميس اندوني، **ميدل ايست انترناشيونال**، ١٥/٥/١٩٨٧). وبصرف النظر عن رؤية كل منهما الى طبيعة الصيغة النهائية للاتفاقية، الا ان المصلحة المشتركة التي تجمعهما تتمثل في الاتفاق على وجوب «تحقيق حل نهائي لمسألة التمثيل الفلسطيني» يحظى بهذا الدعم» (**المصدر نفسه**). في الجانب الاسرائيلي، الرؤية الى هذا الحلّ سافرة، ولا التباس حولها، وهي ايجاد فلسطينيين يقبلون بالقرار ٢٤٢ ويتعاونون مع اسرائيل والأردن للسير في ركاب التسوية الاميركية ـ الاسرائيلية. وفي الجانب الاردني، الرؤية عينها، ولكن مداورة. فالأردن ـ تنفيذاً لقرارات قمة الرباط ١٩٧٤، أسوة بالدول العربية الأخرى ـ يعترف بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. و م.ت.ف. ترفض الاعتراف بالقرار ٢٤٢ بمعزل عن قرارات الأمم المتحدة الأخرى. اذن، كيف يتسنّى للملك حسين القفز عن شرعية ووحدانية تمثيل المنظمة ؟ السيناريو الاردني الموضوع لهذا الغرض قوامه ثلاث خطوات، والدوافع اليه خشية الملك من الاقدام، بشكل سافر، على مفاوضات مباشرة مع اسرائيل، يمكن ان تقوده الى «المصير الذي آل اليه [الرئيس المصري السابق، أنور] السادات». لذلك، فهو يبحث عن الوسيلة التي تكفل له تحاشي ردود الفعل. وهذه الوسيلة تكمن في ايجاد « غطاء » على هيئة مؤتمر دولي... وتحت [هذا] الغطاء... يتفاوض» (تشارلز كروتهامر، **انترناشيونال هيرالد تربيون**، ١٨/٥/١٩٨٧). والخطوات الثلاث هي:

اولاً: ينتظر الملك حسين الى حين ينجح «بيرس في الحصول على موافقة الحكومة الاسرائيلية على المؤتمر الدولي. فهذه الموافقة سوف تشجع الادارة الاميركية على القيام بخطوات عملية... باتجاه عقد المؤتمر، الذي سوف يؤدي، بالتالي، الى تقدم المشروع ككل، بسبب الدعم الدولي والعربي الذي سوف يحظى بهما» (اندوني، **مصدر سبق ذكره**).

ثانياً: على أرضية نجاح الأول «تُوجَّه الدعوة الى م.ت.ف. لحضور المؤتمر على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ (الشروط الاميركية). فاذا رفضت المنظمة ذلك، يقوم الاردن [متسلحاً بهذا الرفض] بمطالبة الدول العربية بسحب اعترافها بشرعية وحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، واستطراداً التخلي عن قرارات قمة الرباط...» (**المصدر نفسه**).

ثالثاً: اذا تحقق له هذا، يصبح الملك حسين «طليقاً في ايجاد تمثيل فلسطيني بديل يكون ضمن وفد أردني ـ فلسطيني مشترك» (**المصدر نفسه**).

والظاهر ان هناك اتفاقاً تمّ فيما بين العاهل الاردني وبيرس، وكان لواشنطن اليد الطولى في تحقيقه. وحسب بيرس، فانه اتفق «مع الاردنيين على فتح المفاوضات دون شروط مسبقة» حول مستقبل الاراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، «وحول كيفية تمثيل الفلسطينيين داخل وفد أردني ـ فلسطيني مشترك»؛ وعلى ان يكون المؤتمر الدولي، فقط لأضفاء «شرعية على المفاوضات المباشرة والثنائية». لكن بيرس استدرك بأن الاتفاق الحاصل هذا، هو اتفاق «نظري ومبدئي» حتى الآن (**القبس**، الكويت، ٢٠ ـ ١٩٨٧/٦/٢١؛ نقلاً عن **نوفيل اوبسرفاتور**، بدون ذكر تاريخ النشر).

وفي هذا، يرى المحللون ان فرص وضع الاتفاق موضع التنفيذ لا تتجاوز الصفر. فعلى الرغم من التحركات المحمومة، ثمة عقبات كأداء، لا تلوح، في المدى المنظور، سبل تذليلها؛ وذلك لاكثر من سبب:

١ ـ ان بيرس فشل، حتى الآن، في أخذ موافقة حكومته على المؤتمر الدولي.

٢ ـ على الرغم من نشاطات الملك حسين التي لا تهدأ، فان بروزه الحالي في المعادلة لن يتجاوز، في نهاية المطاف، دور اللاعب الذي يتقمص دوراً على المسرح بزيّ ليس له.

٣ ـ اذا كان بيرس هو اللاعب الرئيس البارز حالياً (باعتبار اسرائيل طرفاً أساسياً) تسانده الولايات المتحدة الاميركية ودول أوروبية، فان ندّه، في المقابل، ينبغي ان يكون م.ت.ف. لا سواها (باعتبارها طرفاً أساسياً أيضاً) تساندها قوى عربية ودولية.

٤ ـ لقد اصبحت م.ت.ف. في حال أفضل الآن. فقد اكسبتها عملية التوحيد التي تمّت مؤخراً، وتأكيدها، مجدداً، التزام الكفاح المسلح، قوة جعلتها مؤهلة «وحدها، التي يجب ان تمثل الفلسطينيين في أي مؤتمر»؛ وفي الوقت عينه، أصبحت تشكل خطراً أكبر «يتهدد اسرائيل... التي دأبت في استثمار الانقسامات الفلسطينية لتحقيق غاياتها السياسية» (كولين جونسون، **نيوستيتسمان**، ١٩٨٧/٥/١٥). ويعضد هذه القوة، أيضاً، الموقف السوفياتي الداعم الذي أعقب دورة المجلس الوطني الاخيرة في الجزائر.

موسكو: مؤتمر كامل الصلاحية

في اعقاب انتهاء الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، توجه وفد من المنظمة، برئاسة فاروق القدومي (ابو اللطف)، الى موسكو «في مهمة رسمية لمناقشة برنامج المرحلة المقبلة مع القيادة السوفياتية». والواقع، ان سفر الوفد تمّ بناء على دعوة، حرص وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، على توجيهها، رسمياً، «لكي يعطي هذه الزيارة بعداً سياسياً متميزاً»، ولتؤكد القيادة السوفياتية، عبرها، مجدداً، «على دور المنظمة وفعاليتها في رسم استراتيجية المقررات والتوصيات المتعلقة بالمؤتمر الدولي، وحق تقرير المصير» (**المستقبل**، باريس، ١٩٨٧/٦/٢٧).

وفي اثناء المحادثات، أبلغ المسؤولون السوفيات الى الوفد الفلسطيني ان الادارة الاميركية تضغط على موسكو، باستمرار، من اجل اعادة علاقاتها مع اسرائيل. وهي تُضمّن هذه الضغوط مزاعم مفادها ان خطوة كهذه ربما تفتح لـ م.ت.ف. سبلاً أوسع لاعتراف واشنطن بها، من ناحية، وتسمح لموسكو «بأن تلعب دوراً متكاملاً مع طرفي النزاع في أزمة الشرق الاوسط»، من ناحية أخرى. وعلى الرغم من هذه الضغوط، أكد المسؤولون السوفيات للوفد «ان موسكو مصرّة على رفض اعادة العلاقات، ما لم تُقدِم اسرائيل على اعلان المبادىء التي تلتزم بها [تجاه] الاسرة الدولية؛ وهي ترى ان وجود هذه المبادىء سيمهّد للمؤتمر الدولي» (**المصدر نفسه**).

وقد أصدر الطرفان، في ختام محادثاتهما، بياناً مشتركاً، قدّر فيه السوفيات «تقديراً عالياً نتائج الدورة الـ ١٨ للمجلس الوطني الفلسطيني»، معتبرين انها «أبرزت تصميم الفلسطينيين على العمل بكل عزم وتلاحم لتأمين حقوقهم الوطنية المشروعة». وبعد ان جددت موسكو تأكيد تضامنها مع النضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني، أجمع الجانبان، الفلسطيني والسوفياتي، «على ان التسوية الحقيقية [لأزمة

الشرق الاوسط] تقتضي انسحاب القوات الاسرائيلية من كافة الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك الاراضي الفلسطينية، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة والعودة الى دياره وفقاً لقرارات الامم المتحدة». ويرى الجانبان أن الطريق الى تحقيق هذه التسوية «هو المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات تحت رعاية الأمم المتحدة، وبمشاركة متكافئة من كل الأطراف المعنية، بما في ذلك م.ت.ف. والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن» (من البيان المشترك الفلسطيني ـ السوفياتي، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٤/٧/١٩٨٧).

والتأكيد السوفياتي هذا، في ما يخص المؤتمر الدولي، يمكن، من جهة أخرى، تفسيره بأنه «رسالة» موجهة الى واشنطن. فموسكو تمتلك معلومات تفيد بأن ثمة تياراً قوياً في ادارة الرئيس ريغان، يتزعمه وزير الخارجية، جورج شولتس، يعمل حثيثاً من أجل مؤتمر مصري ـ أردني ـ فلسطيني ـ اسرائيلي تُغيَّب عنه م.ت.ف. وسوريا، يكون مجرد ممر لمفاوضات مباشرة، ويؤدي الى اتفاق حول مستقبل الضفة الغربية والفلسطينيين. والقيادة السوفياتية، على هذا الصعيد، حريصة ليس فقط على مقاطعة مثل هذا المؤتمر، وانما، أيضاً، على العمل ضده؛ وفي حوزتها، لهذه الغاية، «أوراق جديدة مهمة» تمكنها من عرقلة «المساعي الأميركية الخفية»، لأنها ـ أي القيادة السوفياتية ـ «لن تقبل المشاركة في مؤتمر... شكلي، يلعب فيه الاتحاد السوفياتي دور شاهد الزور، ويبارك عملية سلام أردنية ـ اسرائيلية مشابهة لعملية السلام المصرية ـ الاسرائيلية التي أدت الى توقيع معاهدة كامب ديفيد». ووفقاً للقناعة السوفياتية، فاما ان يكون هناك مؤتمر سلام حقيقي يحضره ممثلون فلسطينيون توافق عليهم م.ت.ف. وتحضره سوريا، وإما ان المؤتمر لن يبصر النور (القبس، ١٦ ـ ١٧/٥/١٩٨٧).

والسلام الحقيقي قاعدته المبدئية مراعاة العدالة. والعدالة ـ كما قال الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشيوف ـ تتحقق بالعناصر التالية:

- ان تنسحب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي تحتلها منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧.
- الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك حقّه في اقامة دولته المستقلة.
- ضمان معترف به لأمن دول الشرق الاوسط، بما فيها اسرائيل، وكفالة امكان العيش في ظروف السلام (**النهار**، بيروت، ٢١/٥/١٩٨٧).

وفي ما عدا هذه النقاط المركزية، تبدي موسكو مرونة ازاء المسائل الاجرائية. وهي ترى ان في الامكان ان تجرى، في اطار المؤتمر، مفاوضات ثنائية، وثلاثية، ومتعددة الطرف، وكل اشكال الاتصال والتعاون (**المصدر نفسه**). ولا تتمسك موسكو بفكرة عقد اجتماع تحضيري، ولا بصيغة جامدة محددة للمؤتمر، وهي مستعدة لمناقشة صيغ أخرى، وكذلك ليست على استعجال من أمرها بخصوص عقده، فالمهم الاعداد الجيد له (**القبس**، ٢٨/٥/١٩٨٧). وفي ما يطاول التأثيرات السياسية، واستطراداً المعنوية والمادية، السلبية أو الايجابية، التي قد تنعكس على القوى الكبرى المعنية بمسألة المؤتمر الدولي، تتفهم القيادة السوفياتية «ان للولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى مصالح في الشرق الاوسط». وانسجاماً مع هذا التفهم، فانه ـ على حدّ تعبير غورباتشيوف ـ «لا نيّة لدى الاتحاد السوفياتي للتعدي على [هذه] المصالح... [لأنه] أمر غير واقعي...». لكن غورباتشيوف، في المقابل، أوجب «على الدول الغربية، بدورها، الّا تسعى الى تحقيق أهداف غير واقعية في تسوية الازمة» (**المصدر نفسه**، ٣/٧/١٩٨٧).

وضمن اطار وجهة النظر السوفياتية هذه، تندرج عمليات الاتصال والتشاور المفصلة التي تجريها موسكو مع الدول والأطراف في المنطقة، المعنية بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي، ومن بينها الاتصالات السوفياتية ـ الاسرائيلية (**المصدر نفسه**، ٢٨/٥/١٩٨٧)؛ ومع عدد من دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية. وقد أسفرت الاتصالات المكثفة فيما بين موسكو وواشنطن عن اللقاء الذي تمّ في جنيف، بتاريخ ٦ و ٧/٧/١٩٨٧، وجمع مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الأوسط، ريتشارد مورفي، ورئيس قسم الشرق الاوسط في الخارجية السوفياتية، فلاديمير بولياكوف. ولوحظ ان قضية الشرق الاوسط حظيت

باهتمام مميز من قبل الجانبين لكونها أُدرجت «النقطة الاولى» على جدول الأعمال (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٧/٧/٨).

واشنطن: مؤتمر ـ غطاء

لقد أشاع لقاء مورفي ـ بولياكوف جوّاً من التفاؤل الى درجة توقُّع قيام الامين العام للأمم المتحدة، بيريز دي كويلار، بتوجيه الدعوة الى المؤتمر الدولي في وقت لاحق من العام الحالي. لكن الباعث الى هذا التفاؤل أو العناصر التي استند اليها المتفائلون ـ ان وجدت ـ بقيت غامضة. ولم تنقل الانباء أي مؤشر يعزّز هذا الاحتمال، غير وصفها للقاء بأنه «العلني الأول من نوعه» على هذا المستوى بشأن قضية الشرق الاوسط، وأنه مهّد للقاء الأرقى مستوى بين وزيري خارجيتي البلدين، ادوارد شيفاردنادزه وجورج شولتس.

لا بل ان مجريات الأمور ـ استناداً الى مجمل التحركات التي تمّت خلال الفترة الاخيرة على الساحتين، الاقليمية والدولية ـ تسجل مؤشرات الى النقيض تماماً. فالموقف السوفياتي ـ الذي استعرضناه آنفاً ـ واضح تماماً. والموقف الاميركي المعهود بشأن أزمة الشرق الاوسط، المؤيد لاسرائيل، واضح تماماً، أيضاً. المشكلة، اذاً، «تكمن، أساساً، في عرض مؤتمرين مختلفين: أحدهما يحظى بتأييد م.ت.ف. والاتحاد السوفياتي والدول العربية؛ والآخر يحظى بتأييد [الخارجية الاسرائيلية] والولايات المتحدة» (جونسون، **مصدر سبق ذكره**). فاذا تحقق الشعور بالتفاؤل في أعقاب اللقاء السوفياتي ـ الأميركي في جنيف، ينبغي، لاثبات صحته، ان تتحقق معه، أيضاً، الاجابة عن السؤال التالي: من تنازل لمن ؟

أكثر من ذلك، فالمستجدات في الموقف الاميركي ـ في ظل الشك في قدرة بيرس على النجاح في سياسته ـ ترجّح نزوع الادارة الاميركية باتجاه مراعاة تصلب اسحق شامير والليكود. وقد ظهرت بوادر هذا التغير، في اثناء وجود بيرس في الولايات المتحدة خلال أيار (مايو) الماضي، عندما وجّه اليه مسؤولون أميركيون، وشولتس في طليعتهم، انتقادات ملخّصها انه أخطأ في حساباته عندما تصور انه يحظى بغالبية برلمانية، وكذلك عندما تصوّر ان واشنطن سوف تسانده ضد رئيسه شامير. وذُكر ان شولتس وجه اليه «توبيخاً مؤدباً» لتسرّعه، ولاعتماده «على وعود وهمية من زعماء ' يخافون من ظلهم ' لأنهم لا» يصرّحون، علناً، بما «يلتزمون به وراء الأبواب المغلقة» (**النهار و القبس**، ١٩٨٧/٥/١٨). وبصدد المؤتمر الدولي، أعلن شولتس انه ينبغي «ان يُدرس بكل جدية»، علماً بأن بلاده لم تلتزم الاشتراك فيه، ولن تتحرك في اتجاهه الا اذا أجمعت الحكومة الاسرائيلية عليه وانتهى الانقسام في صفوفها (**الاهرام**، القاهرة، ١٩٨٧/٥/١٩).

وفي هذه الحالة، فان موافقة واشنطن على عقد المؤتمر الدولي مرهونة بالشروط التالية:

«١ ـ يقوم السكرتير العام للأمم المتحدة بالدعوة [الى] مؤتمر دولي تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن.

«٢ ـ يكون القراران ٢٤٢ [و] ٣٣٨ هما أساس البحث...

«٣ ـ تدعى الاطراف الاقليمية المعنية التي توافق على عقد المؤتمر على أساس هذين القرارين...» (راكان المجالي، «زيارة الحسين للقاهرة والموقف العربي من المؤتمر الدولي»، **القبس**، ١٩٨٧/٥/١٥).

٤ ـ «ان يؤدي المؤتمر الى مفاوضات مباشرة فورية...» (من مقابلة مع رونالد ريغان، **المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٥/١٩).

٥ ـ «ان لا يكون للمؤتمر حق فرض حلول أو حق فيتو [نقض] على الاتفاقات المبرمة في اطار المفاوضات الثنائية» (من تصريح لريتشارد مورفي، **الاهرام**، ١٩٨٧/٥/٢٣).

٦ ـ «مشاركة ممثلين فلسطينيين في المفاوضات المباشرة في اطار وفد أردني ـ فلسطيني مشترك» (**المصدر نفسه**).

٧ ـ تؤمن الولايات المتحدة بأن اية مفاوضات «يجب ان تلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني». وهذه الحقوق ـ في المفهوم الاميركي ـ تتمثل، فقط، في «الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة وبمشاركة الاردن»، وذلك لأن واشنطن مقتنعة بأن هذا «يوفّر أفضل فرصة لسلام

دائم وعادل». أمّا الدولة الفلسطينية المستقلة و م.ت.ف. فالولايات المتحدة «لا تؤيد اقامة دولة مستقلة» (من مقابلة ريغان، **مصدر سبق ذكره**)، وهي، بمناسبة وبغير مناسبة، تشن حملات شعواء على منظمة التحرير.

والمستجد على صعيد الحملات الاميركية المختلفة هو تجاوز التصريحات السياسية العلنية الى المطالبة بسنّ تشريع يصبح، في حال اقراره، ملزماً، قانونياً، بتطبيق اجراءات. فقد وقّع ٣٠ «شيخاً» اميركياً مشروع قانون، على شكل عريضة، يطالبون فيها باعتبار م.ت.ف. «منظمة ارهابية». ووفق هذا المفهوم، يتوجب على الحكومة الاميركية ان تلزم مؤسساتها والاميركيين عامة بالاجراءات و «الممنوعات» التالية (جوزيف سماحه، «مشروع قانون اميركي ضد الشعب الفلسطيني»، **اليوم السابع**، باريس، ١٥/٥/١٩٨٧):

○ منع الاتصال بـ م.ت.ف. وتجريم كل اميركي، سواء أسياسياً كان أو اكاديمياً، من اقامة أي صلة بأي فلسطيني عامل في واحد من اطارات المنظمة (**المصدر نفسه**).

○ اغلاق مكتب المنظمة في نيويورك (التابع للأمم المتحدة)، ومكتبها في واشنطن (الاعلامي) (**المصدر نفسه**).

○ تُمنع م.ت.ف. من الانفاق في أميركا، ويُمنع كل اميركي من أن يأخذ منها «شيئاً ذا قيمة» (**المصدر نفسه**).

المشروع لم يعرض على الكونغرس بعد. لكنه اذا عرض، فمن المتوقع ـ حسبما يرى المطلعون على أوضاع الكونغرس ـ «ان يفوز بأغلبية كاسحة»، وذلك لما للوبي الصهيوني من تأثير في صنع القرارات. الادارة الاميركية، من جانبها، أوضحت موقفها حيال وضع المكتبين، من الناحية القانونية فحسب. ففي رسالة جوابية وجهها وزير الخارجية، جورج شولتس، الى عدد من الشيوخ، جاء التالي:

«○ [ان] المكتب الاعلامي الفلسطيني في واشنطن قائم حسب القانون الاميركي الصادر عام ١٩٣٨، وخاضع له.

«○ تؤكد وزارة العدل ان المكتب لم يرتكب أي مخالفة قانونية.

«○ يدير المكتب اميركيون، أو مقيمون في اميركا بصورة دائمة.

«○ يعمل المكتب في حماية الدستور الاميركي.

«○ مكتب نيويورك خاضع للاتفاق الخاص بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة، ولا سلطة أميركية عليه.

«○ يحق للادارة الاميركية ان تمنع، في الحالتين، دخول أفراد الى اراضيها ثبت ضلوعهم المباشر في الارهاب» (**المصدر نفسه**).

المشروع جوبه بحملة مضادة من غير مصدر في اميركا؛ وهو لا يزال يتفاعل على غير صعيد.

الخبير في الشؤون الدستورية، نيكولاس كتن، أكد «ان المشروع لا معادل له في القانون الأميركي» (**المصدر نفسه**).

صحيفتا «نيويورك تايمز» و «الواشنطن بوست» تطرقتا الى المشروع من زاوية تعرضه للحريات، وفي مقدمها حرية التعبير والتبادل الحرّ للمعلومات، وطابقتاه مع العهد الأسود ـ عهد المكارثية في أميركا، عندما تعرض اميركيون للمطاردة، لمجرد اتهامهم بالانتماء الى أحزاب يسارية (**المصدر نفسه**).

«الاتحاد الاميركي للحريات المدنية» انتقد، في بيان له، المشروع، لتعرضه لحق التعبير الحرّ، وقال «انه لا يجوز منع حرية التعبير، الا اذا ثبتت العلاقة بين ' القول' وبين الجريمة» (**المصدر نفسه**).

«منظمة العرب الاميركيين»، بدورها، هاجمت المشروع، واصدرت بياناً طالبت فيه السناتور روبرت دول (هو صاحب المبادرة) باستقبال وفد منها. ولخصت المنظمة وجهة نظرها في نقاط عدة، أبرزها ان المشروع لا يمكن ان يشجع حواراً من أجل السلام في الشرق الاوسط، وهو موجه، حصراً، ضد الفلسطينيين، لأنه يركز على العنف الفلسطيني من دون أي اشارة الى ارهاب اسرائيل ضد المدنيين العرب (**المصدر نفسه**).

أما الاوساط الفلسطينية في اميركا، فهي، بشكل عام، تعتقد بأن المشروع هو جملة محاولات ترمي الى: قطع الطريق على أي شكل من أشكال الحوار المحتمل بين الادارة الاميركية و م.ت.ف؛

اسكات الصوت الفلسطيني، بعد التزايد المستمر في وعي الرأي العام الاميركي بالنسبة الى القضية الفلسطينية؛ الغاء ارتباط الجالية الفلسطينية في أميركا بـ م.ت.ف. ومنع أي اميركي من الاتصال بها؛ والأخطر، انه يشكل بديلاً من مذكرة كيسنجر الشهيرة المقدمة العام ١٩٧٥، خصوصاً مع تواصل الحديث حول المؤتمر الدولي والمطالبة بضرورة اشتراك م.ت.ف. فيه (من تصريح حسن عبدالرحمن، **المصدر نفسه**).

اوروبا: حالة احباط

تشير المستجدات الاميركية آنفة الذكر، بمجملها، الى مضي واشنطن في تشديد محاولاتها لعدم اتاحة أي سبيل، مهما كان ضيقاً، يمكن ان ينفذ منه الفريق الآخر، المطالب بمؤتمر دولي حقيقي، للوصول الى اتفاق بشأن عقده؛ وربما لأكثر من هذا، من اجل ان تضغط على الجهود المحمومة الجارية حالياً، بغية تقليص، أو لجم، وتيرتها؛ وربما لأكثر وأكثر، من أجل الحصول من الطرف الآخر على تنازلات، لا يبدو ـ استناداً الى المواقف المعلنة ـ انها واردة. اذن، هل يكون الدور الاميركي في مؤتمر جنيف (مورفي ـ بولياكوف)، على الصعيد الاميركي، دوراً يندرج في لعبة «الوقت الضيق، الحرج» الذي يسبق الانتخابات الرئاسية ؟ وهل يمكن ـ آخذين في الاعتبار نتائج التحرك الاوروبي أيضاً ـ عطف جو التفاؤل الغربي على هذا السؤال ؟

الحقيقة، ان نتائج التحرك الاوروبي تعزز الرأي القائل ان احتمالات عقد المؤتمر الدولي ضئيلة، وربما معدومة. فدول مجموعة السوق عندما بدأت تحركها أخذت في الاعتبار، أولاً، ان يكون «بيان بروكسل» أساساً للانطلاق؛ ثم، ثانياً، ان تحركها بالذات نابع من اقتناع بأن فكرة المؤتمر الدولي مسألة ذات أولوية.

وبناء على هذين العنصرين أوفدت رئيسها آنذاك، ليو تنديمانز، في جولة شملت السعودية والاردن ومصر واسرائيل، وكان من المفترض ان يعرّج على تونس للتباحث مع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وقد عُنونَت هذه الجولة بأنها «لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المعنية بالنزاع» (**القبس** ، ٣/٦/١٩٨٧). ولكن تنديمانز، بعدما اختتم مباحثاته في الاردن ومصر والسعودية، واجه، في اسرائيل، باباً مغلقاً أوصده في وجهه شامير. فعلى الرغم من المباحثات المستفيضة التي أجراها مع بيرس وشخصيات فلسطينية في الاراضي المحتلة ومع الحاكم العسكري للضفة، أفرايم سنيه، الا ان هذه المباحثات واجهت نهاية «مخيبة للآمال الاوروبية» عندما عرقل شامير كل مساعي ضيفه الأوروبي.

علاوة على ذلك، ان اجتماع تنديمانز مع الحاكم العسكري، سنيه، أوقع الأول في مطبّ سياسي حرج. فقد اعتبر انتهاكاً من قبل رئيس الدبلوماسية البلجيكية لعرف دبلوماسي حاول الاوروبيين الحفاظ عليه طوال السنين الماضية، وأثار جدلاً في وسائل الاعلام المختلفة. وفي هذا الصدد، قام ياسر عرفات بارسال استفسار، عبر القنوات الدبلوماسية، الى تنديمانز لمعرفة الاسباب التي كسرت هذا العرف. وعُلم ان مساعدي تنديمانز أبلغوا الى م.ت.ف. ان «اللقاء قد ' فرض فرضاً ' من قبل البروتوكول الاسرائيلي على تنديمانز... [وانه] لم يكن ضمن رزنامة لقاءات ونشاطات الوزير البلجيكي» (**المصدر نفسه** ، ٢٠/٥/١٩٨٧).

من ناحية أخرى، ذكرت وسائل الاعلام، أيضاً، ان تنديمانز ناقش مع المسؤولين الاسرائيليين «مشروعاً سرياً يدعو الى انشاء مجلس وصاية دولي يتولّى مسؤولية ادارة الضفة الغربية وغزة من السلطات الاسرائيلية». أوساط مقربة من تنديمانز أقرّت، من ناحية، بأن المشروع هذا نوقش في الخارجية البلجيكية، ونفت، من ناحية أخرى، ان يكون رئيس المجموعة الاوروبية قد ناقشه مع الاسرائيليين، بسبب اقتناع الاوروبيين بأنه «غير قابل للتحقيق على الارض حالياً». غير ان مصادر اوروبية أكدت صحة الواقعة، وذكرت ان النقاش حول المشروع تمّ مع عدد من المسؤولين في اسرائيل، خصوصاً مع الحاكم العسكري سنيه، خلال اللقاء المثير الذي جمع الاثنين في فندق الملك داوود، في القدس المحتلة (**المصدر نفسه**).

بعد فشل المحادثات في اسرائيل، عاد تنديمانز الى بلاده دون ان يتوجه للقاء عرفات. وذكر، في حينه، ان سبب ذلك التصرف هو ضرورة تقديم تقرير الى وزراء خارجية المجموعة الاوروبية، الذين،

بدورهم، اجتمعوا في بروكسل واتفقوا، بالاجماع، على ضوء التقرير، على عدم استمرار تنديمانز في مهمته في الوقت الحاضر. وأوضحوا ان قرارهم هذا اتخذ «نتيجة الخلافات الداخلية الاسرائيلية بشأن عقد مؤتمر دولي»، التي لم تترك مجالاً «لأية مبادرات جديدة» (**النهار**، ١٩٨٧/٥/٢٦). ونسب الى وزير الخارجية البريطانية، جفري هاو، قوله، خلال الاجتماع، «ان احياء عملية السلام بلغ، الآن، نقطة الاحباط»؛ في حين قال نظيره الهولندي، هانز فان بروك: «ان الأمر بحاجة الى ' وقفة تفكير ' »؛ أما باقي الوزراء، فاعربوا عن «قلقهم العميق ازاء التطورات الأخيرة في المنطقة» (**القبس**، ١٩٨٧/٥/٢٧).

الأمم المتحدة: اتفاق مبادىء

ترك عدم توجّه تنديمانز للقاء عرفات ـ كما كان منتظراً ـ علامة استفهام حول مصداقية الدور الاوروبي برمّته، سرعان ما حدّد المراقبون الاجابة عنه في اعتقادهم بأن السوق الاوروبية استخدمت «الموقف الاسرائيلي الرافض ذريعة» لتحقيق الغرض (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٦/٣). وارجع المراقبون التصرف هذا الى اسباب ملخّصها ان دول السوق ترمي الى ضرب عصفورين بحجر: فهي، من ناحية، تعاملت مع الاسرائيليين، وعبرهم مع الاميركيين، على النحو الذي تمليه رغباتهم في عدم التعامل مع م.ت.ف. كطرف من مستوى الاطراف الاخرى؛ وهي تكون، أيضاً، من ناحية أخرى، لم تسجل «مبكراً» على نفسها موقفاً سياسياً أوروبياً «اجماعياً» ترفضه، لغاية الآن، دول منتمية الى السوق، وفي طليعتها بريطانيا.

وبذلك تكون اوروبا ـ المجتمعة قد تخلصت من «العبء الذي أثقلها»، وتركت أمر حمله لمساعد الأمين العام للأمم المتحدة، مارك غولدنغ، الذي أعقب تنديمانز في مسلسل جولات المبعوثين الى المنطقة، حاملاً معه «تصورات أولية تمثل وجهة نظر الأمانة العامة». وهذه «التصورات» تُجمِل الرأي الذي تتبناه الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والدول الأخرى ذات العضوية المؤقتة فيه، والتي تتلخص «باتفاق على المبادىء حول عقد المؤتمر الدولي من طريق اعطاء دور مهم لمجلس الأمن» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٦/١٦). والعناوين العريضة لهذه المبادىء هي:

«١ ـ تقوم الامانة العامة للامم المتحدة بدعوة لهذا المؤتمر باسم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن.

«٢ ـ يكون البحث في هذا المؤتمر على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨.

«٣ ـ تشارك في هذا المؤتمر جميع الاطراف الاقليمية في المنطقة والتي لا تتبنى الدعوة للارهاب» (**المصدر نفسه**).

رافق غولدنغ، في جولته، زميله جان كلود ايميه، وشملت اسرائيل وسوريا ولبنان والاردن ومصر، ثم تونس حيث التقيا مع رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات. ومع ان غولدنغ لم يفصح عما أسفرت عنه جولته، الا انه اكد «انه لا يتحرك في فراغ»، وان زيارته «تأتي استجابة لمعطيات سياسية، دولية واقليمية». وأكد، أيضاً، ان الأمانة العامة للامم المتحدة تعطي لمسألة المؤتمر «كل اهتمام وجدّية»، وان الأمين العام مقتنع بامكان عقد المؤتمر خلال الشهور القليلة المقبلة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٦/١٨).

وبعد عودة غولدنغ وايميه الى نيويورك واجتماعهما مع دي كويلار، أعلن هذا الأخير ان ثمة «بعض البوادر المشجعة للاتفاق... الا انه يتبقى تحديد شكل المحادثات التي [سوف] يتناولها المؤتمر». وقال ان الاطراف المقترح دعوتها أبدت الاستعداد للمشاركة، بما في ذلك «بعض العناصر» في حكومة اسرائيل، بالاضافة الى الدول الخمس دائمة العضوية (**الأهرام**، ١٩٨٧/٦/٢٠).

محمود الخطيب

شامير: نرفض المؤتمر الدولي وبيرس غير مخول بالمتابعة

مع ان مساعي وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، للتوصل الى صيغة اتفاق مع الاردن بشأن البدء في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل، لايجاد تسوية ما للنزاع على الجبهة الشرقية، كانت شبه متواصلة منذ توليه رئاسة حكومة الوحدة الوطنية، وربما قبل ذلك، الاّ ان مساعيه وتحركاته على هذا الصعيد لم تتسم، في السابق، بهذا الزخم والتصميم من جانبه، على المضي في دفع فكرة المؤتمر الدولي الافتتاحي للمفاوضات المباشرة، الذي اتسمت به تحركاته مؤخراً، وتحديداً منذ مطلع نيسان (ابريل) الماضي. كذلك، من ناحية أخرى، لم يسبق لتحركاته ان رافقتها تحولات ـ كما يدعي ـ في مواقف الاطراف ذات الصلة بالنزاع، وبالتحديد، في مواقف الاردن والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وأخيراً، كذلك، فالانعكاسات السياسية الداخلية السابقة لتحركات بيرس لم تسفر عن مثل حال الاستقطاب الحزبي الذي اوجدته تحركاته الاخيرة، وعن مثل الهجمات المتبادلة والملاسنات بين قطبي حكومة الوحدة االوطنية، كتلك التي شهدتها العلاقات بين المعراخ والليكود في الآونة الأخيرة، والتي وصلت ذروة توترها وتأزمها باعلان بيرس وبقية قادة حزب العمل بأنه اذا لم تحسم الحكومة والمجلس الوزاري المصغر الموقف لصالح مشروعه السلمي، فانه يجب الاحتكام الى الشعب لحسم الخلاف، أي الاتفاق على تقديم موعد الانتخابات وحل الكنيست، والاّ فان المعراخ لن يدخر وسعاً لاسقاط حكومة شامير وتأمين أكثرية مطلقة (٦١ صوتاً) لصالح مشروع قرار يدعو الى حل الكنيست واجراء انتخابات مبكرة.

اتفاق بيرس ـ الحسين

في مطلع أيار (مايو) الماضي، بدأت حدة التوتر بين المعراخ والليكود تتصاعد في ضوء مطالبة وزير الخارجية بيرس بعقد جلسة للمجلس الوزاري المصغر (مشكل من عشرة اعضاء، بالتساوي، بين المعراخ والليكود) للحسم في موقف اسرائيل من فكرة عقد مؤتمر دولي افتتاحي تمهيداً لاجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والاطراف العربية التي سوف تشارك في ذلك المؤتمر، وبالتحديد الاردن وسوريا ولبنان.

وكان بيرس توصل، وفقاً لبعض المصادر الصحافية الخارجية، الى اتفاق مع الملك حسين في اللقاء الذي تم بينهما في العاصمة البريطانية في الحادي عشر من نيسان (ابريل) الماضي، بشأن الجوانب الادارية والتنظيمية وحتى الجوهرية التي يجب توفرها لعقد المؤتمر. وفي هذا الصدد، ينسب خبير الشؤون العربية، دان افيدان، الى صحيفة «نيويورك تايمز» الاميركية، تسريب «معلومات هامة، وصادقة على ما يبدو، بشأن اتفاقية التفاهم بخصوص عقد مؤتمر دولي التي تم التوصل اليها في ١١/٤/١٩٨٧، في لندن، بين الملك حسين، والقائم بأعمال رئيس الحكومة، شمعون بيرس. وحسبما جاء في صحيفة ' نيويورك تايمز' ، فقد وافق الزعيمان على الاّ يدير المؤتمر الدولي، فعلاً، المفاوضات حول المسائل الجوهرية من النزاع، وان تجرى المفاوضات في اطار لجنتين اقليميتين ثنائيتين، أي: لجنة اردنية ـ اسرائيلية ـ فلسطينية، ولجنة سورية ـ اسرائيلية. كما جاء في الاتفاقية، على حد قول صحيفة ' نيويورك تايمز' ، ان المؤتمر الدولي لن تكون له صلاحية استخدام حق النقض على القرارات التي تتخذ في اللجان الاقليمية» (دافار، ٢٢/٥/١٩٨٧).

اما صحيفة «هآرتس» (١٤/٥/١٩٨٧)، فنقلت عن صحيفة «فايننشال تايمز» اللندنية ذكرها ان الاتفاق السري الذي تم التوصل اليه بين الملك

وبيرس تضمن، أيضاً، الاتفاق على أمور تتعلق بجوهر الحل، وهي:

○ تنسحب اسرائيل من جزء من الضفة وتبقي على عدة نقاط استراتيجية فقط تحت سيطرتها.

○ تبقى المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) في أماكنها، ويكون بمقدور سكانها الاحتفاظ بجنسيتهم الاسرائيلية.

○ تواصل اسرائيل السيطرة على مناطق استراتيجية معينة خارج حدودها الجديدة المنصوص عليها في الاتفاق.

○ تعهد الملك حسين الاهتمام باشتراك فلسطينيين في مؤتمر السلام، مع الحرص على عدم تمثيل م.ت.ف. في مؤتمر كهذا.

ويفيد بعض المصادر الصحفية الاسرائيلية بأن الادارة الاميركية كانت مطلعة على الاتصالات بين بيرس والملك حسين وان مندوبين عنها شاركوا في تلك المفاوضات (**هآرتس** ، ٢٠/٥/١٩٨٧). ونشب خلاف بين الليكود والمعراخ، اولاً، حول صحة وجود ورقة عمل اميركية تتضمن تطمينات وايضاحات بشأن ما تم الاتفاق عليه بين بيرس والملك حسين. فقد اتهمت أوساط في الليكود وزير الخارجية بيرس باعداد تلك الورقة والطلب من السفير الاميركي في اسرائيل، توماس بيكرنغ، تسليمها الى الحكومة الاسرائيلية، بينما أكدت مصادر في حزب العمل ان الورقة الاميركية أعدت على اساس المشاورات التي أُجريت بين الملك حسين وشخصيات بارزة في حزب العمل، من ضمنها بيرس ورابين. وأضافت تلك المصادر، واصفة مزاعم الليكود آنفة الذكر بأنها «مزاعم صبيانية»، ان السفير الاميركي في اسرائيل قدم ورقة العمل بموافقة من الرئيس ريغان ووزير خارجيته جورج شولتس (**عل همشمار** ، ٣/٥/١٩٨٧). وكان السفير الاميركي بيكرنغ اجتمع، برافقه المبعوث الاميركي الخاص واط كلوفيريوس، الى كل من شامير وبيرس في أواخر نيسان (ابريل) الماضي، حيث قدم اليهما ما يسمى بـ «ورقة العمل الاميركية». وذكرت صحيفة «عل همشمار» (التاريخ نفسه) ان شامير وبيكرنغ تباحثا في موضوع ورقة العمل، لكن الأول لم يقتنع بامكان قبول اسرائيل لتلك الورقة على الرغم من التأكيدات والضمانات التي قدمها السفير الاميركي بشأن بعض النقاط. وسارع شامير، فور انتهاء اللقاء بينه وبين السفير الاميركي، الى اطلاع وزراء الليكود على الايضاحات المتعلقة بورقة العمل الاميركية. وقرر الوزراء رفضها، جملة وتفصيلاً. ورأى وزراء الليكود ان المؤتمر الدولي يحمل في طياته افخاخاً لاسرائيل واخطاراً عليها؛ وان فكرة المؤتمر في في اساسها، فكرة خطيرة، وانهم يرفضونها بالاجماع (**المصدر نفسه**).

وازاء موقف شامير والليكود هذا، توالت عملية التوضيح الاميركية لما تم التوصل اليه بين بيرس والملك حسين. وتشير التقارير الصحافية، في هذا الشأن، الى ان بيكرنغ قدم الى شامير رسالة من وزير الخارجية الاميركية، شولتس، تضمنت ايضاحات بالنسبة الى عشرين سؤالاً، كان شامير طلب ايضاحات بشأنها (**معاريف** ، ٧/٥/١٩٨٧). وفي هذا الصدد، ذكرت مصادر في القدس ان وزير الخارجية الاميركية يعتقد بأن الاتفاق والتفاهم اللذين تمّا مع الاردن بشأن المفاوضات مع اسرائيل يشكلان «انطلاقة» نحو السلام؛ وان الوثيقة التي تم الاتفاق بشأنها بين الملك حسين وبيرس تعكس تغيراً بالغ الدلالة في الموقف الاردني سوف يقود الى مفاوضات مباشرة (**المصدر نفسه** ، ٦/٥/١٩٨٧).

وتضيف المصادر ذاتها ان السفير الاميركي بيكرنغ قد أوضح هذا الموقف الى رئيس الحكومة شامير، لدى تسليمه له للايضاحات الاميركية للاسئلة التي طرحها بشأن اتفاق بيرس ـ حسين. وهذه هي أهم الايضاحات الاميركية:

«○ لا يدور الحديث حول ' مسودة' بل حول وثيقة تعكس تغييراً ذا دلالة في الموقف الاردني. ان الولايات المتحدة لا تزال تؤيد اتفاقيتي كامب ديفيد وتعتقد بأن التفاهم الذي تحقق مع الاردن لا يتناقض مع الاتفاقيتين. ولكن من غير الممكن الاشارة اليهما بوضوح، بسبب معارضة الاردن الذي يعتبر ذلك بمثابة ' شرط مسبق' غير متفق عليه.

«○ سوف تعارض الولايات المتحدة مشاركة م.ت.ف. في المفاوضات طالما لم تف المنظمة بالشروط التي حددتها الولايات المتحدة في العام ١٩٧٥ [في

مذكرة التفاهم الاسرائيلية ـ الاميركية التي وقعها الجانبان قبيل التوقيع على اتفاق الانسحاب المرحلي الثاني من سيناء، وفيها تعهدت الادارة الاميركية بعدم الاعتراف بـ م.ت.ف. طالما لم تعترف بحق اسرائيل في الوجود وبالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨].

«○ بعد التداول وفحص الامور مع السوفيات أصبح واضحاً لموسكو ان الولايات المتحدة تؤيد الشروط الاسرائيلية بالنسبة الى اشراك الاتحاد السوفياتي في المؤتمر.

«○ ان ذكر ' الحقوق المشروعة للفلسطينيين' مرفقاً بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، لا يشكل تبنياً لموقف م.ت.ف. بل يستند الى مقدمة وثيقة اتفاقيتي كامب ديفيد.

«○ اذا حصلت محاولة للانحراف عما هو متفق عليه، بشكل يلحق الضرر بمبدأ المفاوضات المباشرة، فان الولايات المتحدة سوف تنسحب من المحادثات سوياً مع اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

لكن هذه الايضاحات والتطمينات الاميركية لم تضع حداً للأزمة التي بدأت تتصاعد بين قطبي الحكم في اسرائيل، في أعقاب الرفض القاطع لوزراء الليكود لورقة العمل الاميركية. وفي أعقاب توجيه بيرس الى مكتب رئيس الحكومة طلباً خطياً بشأن قراره بتحديد موعد لعقد المجلس الوزاري المصغر، من أجل البحث في الاتفاق ـ التفاهم بينه وبين الملك حسين على عقد مؤتمر دولي افتتاحي للسلام في الشرق الاوسط، وكذلك في ورقة العمل الاميركية، للحسم في الخلاف قبيل مغادرته الى الولايات المتحدة (**هآرتس** ، ٥/٥/١٩٨٧). وأعلن وزراء حزب العمل تأييدهم القاطع لورقة العمل الاميركية، بعد استماعهم الى ايضاحات بشأنها من بيرس ورابين (**عل همشمار** ، ٣/٥/١٩٨٧).

حرب التصريحات

اثر رفض شامير توجيه دعوة الى أعضاء المجلس الوزاري المصغر لعقد جلسة في السادس من أيار (مايو) ١٩٨٧، استجابة لطلب بيرس (تحديد موعد عقد الجلسة هو من اختصاص رئيس الحكومة، وفقاً لأحكام عمل المجلس الوزاري المصغر)، وتجنبه ارجاء البحث قدر المستطاع، بدعوى ضرورة الدراسة المتعمقة لورقة العمل الاميركية، تم الاتفاق بينه وبين بيرس على تأجيل الجلسة الى الحادي عشر من الشهر ذاته (**المصدر نفسه** ، ٦/٥/١٩٨٧).

لكن هذا التأجيل، بدعوى الافساح في المجال لدراسة متعمقة، لم يخفف من حدة الأزمة المتصاعدة بين قطبي الحكم، بل زادها اشتعالاً. ودخل عنصر جديد على الأزمة، تمثل في طرح زعماء حزب العمل والمعراخ، في خضم حرب التصريحات والاتهامات المتبادلة، لمطلب حل الكنيست والاحتكام الى الشعب، اذا لم يحسم المجلس الوزاري المصغر (بسبب توازن القوى فيه) لصالح مشروع بيرس السلمي. وقال بيرس، في هذا الصدد: «اننا تجاه فرصة حقيقية للخروج من دائرة الحروب... هناك فرصة، ومن يعارضها يخرق اتفاق السلام. يجب على الشعب ان يقرر اذا كان يريد السلام. لقد تغير العالم، وهناك فرصة لا يجوز تفويتها» (**معاريف** ، ٧/٥/١٩٨٧). وفي مناسبة سابقة، كشف بيرس النقاب عن المبادىء الخمسة الكامنة في صلب مشروع السلام الذي سوف يتقدم به الى المجلس الوزاري المصغر للمصادقة عليه:

«○ لن يعقد مؤتمر دولي دون مفاوضات مباشرة وثنائية بين اسرائيل والاردن والفلسطينيين، وبين اسرائيل وسوريا، واسرائيل ولبنان.

«○ لن تشترك م.ت.ف. في المؤتمر. ولهذا الغرض، وضع الاردن امام المنظمة مجموعة من الشروط لن تستطيع المنظمة الاستجابة لها، مثل القبول بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، والاعلان عن نبذها القاطع للارهاب، وان يحضر الوفد الفلسطيني المفاوضات في اطار الوفد الاردني اذا قررت المنظمة المشاركة في المؤتمر.

«○ لن يمنح المؤتمر صلاحية املاء موقف على الأطراف ولا حق النقض، ولن يكون له أي دور في المفاوضات الثنائية. وعلى حد قول بيرس، فقد وافق ممثلو الاتحاد السوفياتي الذين التقاهم في روما على ذلك. وكل محاولة من جانب المؤتمر لاملاء أي موقف سوف تواجه بمغادرة الوفد الاسرائيلي للمحادثات: ببساطة، سوف نقوم ونغادر المحادثات. وليكن ما يكون.

«○ يكون المؤتمر بمثابة افتتاح للمفاوضات

الثنائية فقط. وتتضمن كلمات الافتتاح الدعوة الى تحقيق الاهداف التالية: تسوية النزاع اليهودي ـ العربي بالطرق السلمية، وايجاد حل للقضية الفلسطينية، ودعوة الأطراف الى المفاوضات المباشرة.

«O لا جدوى من الاستمرار في وضع الجمود السياسي، او الخوف من اولئك الذين عارضوا السلام مع مصر والخروج من لبنان» (**المصدر نفسه**، ٦/٥/١٩٨٧).

في المقابل، نفى رئيس الحكومة، شامير، في مقابلة اذاعية أجريت معه، وجود «اقتراحات ناضجة امام الحكومة يمكن البحث فيها فوراً. هناك اقتراحات خطيرة وامور ليس هناك ما يضمن تنفيذها. يجب علينا ان نفحص اذا كان هناك امكان جاد للتوصل الى السلام، وما هو ثمن ذلك السلام. ففي نهاية المطاف، فالليكود وكذلك المعراخ، ضد السلام بأي ثمن. وكل هذه الامور يمكن فحصها واستيضاحها، وقد تستغرق بعض الوقت. ما هذه العجلة وما الداعي لهذا الذعر ؟ وأضاف شامير: «ما اعرفه لا يمكن ان يشكل اساساً لقرار واضح بالتوجه الى المفاوضات. فالعوامل السلبية أكثر من الايجابية. والامور ليست واضحة حتى للاميركيين». وسأل شامير: «هل في امكان احد ان يطالبنا بالسير نحو امور بعيدة المدى على أساس امور غامضة ؟» (**هآرتس**، ٥/٥/١٩٨٧).

وفي اشارة منه الى مطالبة بيرس بالاحتكام الى الشعب، قال شامير: «هيا نفحص في العمق الاقتراحات المقدمة بشأن مفاوضات السلام ومن كل الجوانب. واذ ذاك نقرر اذا كان الامر يحتم علينا الفراق». وأضاف، تعقيباً على ما ينسب من تحول في موقف الملك حسين، ان «لا علم لديه بذلك، لان هناك الكثير من البيانات والتصريحات المتناقضة، وهناك ارتباط متبادل بين مختلف الأطراف، وليس واضحاً ان السوفيات يرغبون في المشاركة في مؤتمر كهذا وفق هذه الشروط، وكذلك ما اذا كان الاردن سوف يشارك دونهم» (**المصدر نفسه**).

وفي مناسبة أخرى، أكد شامير، في كلمة القاها بحضور أعضاء المكتب السياسي لحزب المفدال، ان قرار المعراخ المشاركة في المؤتمر الدولي، مصدره يأسهم من امكان المفاوضات المباشرة. وأكد شامير رفضه للمؤتمر حتى لو كان لدى الاميركيين اجوبة شافية عن كل استيضاحاته. وأشار، بهذا الصدد، الى ان الاميركيين انفسهم يؤكدون وجود ثلاث نقاط لا تزال بحاجة الى المزيد من الاستيضاح: موقف الاتحاد السوفياتي، وصلاحيات المؤتمر، وموضوع التمثيل الفلسطيني. وقال شامير، تعقيباً على قول قادة حزب العمل بأنه اذا لم تقبل الشروط الاسرائيلية او اذا حصل اخلال بها، سوف تنسحب اسرائيل من المؤتمر: «اذا دخلت اسرائيل الى دوامة المؤتمر، لن تستطيع الانسحاب منه. واذا قررت ذلك، فالأمر يقود الى تأزيم خطير للوضع في الشرق الاوسط، والى حد خطر اشتعال الحرب». وبالنسبة الى موضوع اشتراك م.ت.ف. في المؤتمر، قال شامير: «حتى لو لم تشارك في المؤتمر، فان مجرد توجيه الدعوة اليها للمشاركة هو اضفاء للشرعية على ' القتلة ' » (**المصدر نفسه**، ٧/٥/١٩٨٧).

وشارك في حرب التصريحات الوزراء وكبار المسؤولين من كلا الجانبين. وبينما لم تخرج تصريحات وزراء الليكود عن مضمون الرفض القاطع للمؤتمر الدولي ورفض تقديم موعد الانتخابات والتنديد بوزير الخارجية لاقدامه على الاتفاق مع الملك حسين على عقد مؤتمر دولي «من وراء ظهر رئيس الحكومة»، على حد تعبير دافيد ليفي (**المصدر نفسه**، ٨/٥/١٩٨٧)، فان كبار وزراء المعراخ حذوا حذو وزير الخارجية لناحية عدم تفويت فرصة المفاوضات المباشرة مع الملك حسين (اسحق رابين، **المصدر نفسه** ، ٦/٥/١٩٨٧)، ولناحية ضرورة اجراء انتخابات مبكرة في ضوء عدم امكان الحسم لصالح مشروع السلام في المجلس الوزاري المصغر (عيزر وايزمان، **المصدر نفسه**).

مناقشات في أجواء متوترة

في ضوء الاجواء المتوترة التي وصلت ذروتها عشية انعقاد المجلس الوزاري المصغر، وواصلت التفاعل خلال الجلستين اللتين عُقدتا لمناقشة موضوع المؤتمر الدولي، وفقاً لاقتراح بيرس والمعراخ، كان واضحاً ان أي مشروع قرار سوف يطرح للتصويت بشأن موضوع البحث سوف يكون مصيره الرفض، بحكم النتيجة المتوقعة لعملية التصويت، وهي التعادل، خاصة بعدما اتضح، ان

شارون سوف يخيّب توقعات بعض المصادر بتأييد مبادرة بيرس (**دافار** ، ١٩٨٧/٥/١١).

ولم تسفر الجهود التي بذلت من وراء الكواليس، في اللحظات الاخيرة التي سبقت انعقاد جلسة المجلس الاولى، لتلافي المواجهة في موضوع المؤتمر الدولي، او تأجيلها على الأقل، الى نتيجة ايجابية. فقد واصل مكتبا رئيس الحكومة ووزير الخارجية تبادل الاتهامات علناً، وكذلك الأمر بين حزبي العمل والليكود. وفي هذا الصدد، اتهم رئيس الحكومة شخصيات من حزب العمل باجراء اتصالات في الخفاء مع م.ت.ف: «لدي اثباتات بأن حزب العمل لديه استعداد للجلوس مع م.ت.ف. الى طاولة المفاوضات. وسوف أواصل القول ان ذلك صحيح، ولكن ليس في نيتي، في هذا الوقت، الكشف عن مصادري» (**المصدر نفسه**).

وصدر بيان عن مكتب وزير الخارجية جاء فيه ان رئيس الحكومة يحاول الامساك بكل شائعة لا أساس لها، في محاولة منه لصرف الانظار عن القرار الحقيقي الذي يجب اتخاذه «بين السلام والحرب». وأضاف احد المقربين من وزير الخارجية انه، في ضوء تفاقم التصريحات، لا مناص من التوجه الى الانتخابات (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٦/٩).

جلسة المجلس الاولى كانت قصيرة، اذ استغرقت أربع ساعات فقط. وتسلم الوزراء خلالها رسالة جديدة من الوزير شولتس الى كل من رئيس الحكومة ووزير الخارجية أكد فيها الوزير الاميركي دعم بلاده لفكرة الافتتاح الدولي للمفاوضات المباشرة بين الاردن واسرائيل (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٦/٩).

واستعرض بيرس، خلال الجلسة الاولى للمجلس، مشروعه بأدق تفاصيله، مشيراً الى انه «سنحت فرصة تاريخية لبدء مفاوضات مع الاردن». وقال بيرس، أيضاً، مخاطباً أعضاء الليكود: «لقد حان الوقت لكي نحسم أمرنا، اذا كنا معنيين بافتتاح مفاوضات من أجل السلام» (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٥/١٥).

ومع ان اجواء الجلسة الأولى بدت مريحة في البداية، إلّا انها تعكرت بعض الشيء في أعقاب كلمات وزراء الليكود الذين هاجموا، بشكل جماعي، فكرة المؤتمر الدولي. وكانت كلمتا شارون ودافيد ليفي الأكثر تطرفاً. ومع ان شامير لم يتحدث في الجلسة الا قليلاً، الا انه بدا مرتاحاً لموقف زملائه (**المصدر نفسه**).

وفي ضوء ما أسفرت عنه الجلسة الأولى من استقطاب في المواقف، وفي ضوء استمرار الاتهامات المتبادلة واجواء التأزيم، أعربت مصادر في الليكود عن تقديرها بأنه من غير المتوقع ان يطالب أي من الطرفين باجراء تصويت في جلسة المجلس الثانية التي تقرر عقدها بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٣ (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٥/١٣).

وتجدر الاشارة الى ان حزبي العمل والليكود باشرا، فور انتهاء الجلسة الاولى، الاتصال بالكتل البرلمانية الصغيرة، في محاولة من حزب العمل لكسب تأييد تلك الكتل لدعوته الى حل الكنيست وتقديم موعد الانتخابات، وفي محاولة من الليكود لاحباط ذلك. وفي هذا الصدد، ولهذه الغاية، أجرى ممثلون عن المعراخ والليكود محادثات، كل على انفراد، مع الحاخام عوفاديا يوسف، الزعيم الروحي لحركة شاس. وفي أعقاب اللقاء مع الحاخام يوسف، قال شامير: «لقد نجحنا في احباط جهود المعراخ لتجنيد اصوات ٦١ عضو كنيست لاجراء انتخابات مبكرة» (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٧/٥/١٥).

وفي أعقاب ضمان الليكود لمعارضة حركة شاس (أربعة مقاعد) وعضو الكنيست اهرون أبو حتسيره، لفكرة تقديم موعد الانتخابات، يصل التوتر بين الليكود والمعراخ الى ذروته. ويعقد كل من شامير وبيرس اجتماعات لأعضاء كتلتيهما في الكنيست استعداداً لجلسة المجلس الثانية. وفي كلمته الى اعضاء كتلة الليكود في الكنيست، وصف شامير مشروع المؤتمر الدولي بأنه «خطر يخلق من الداخل، دون أي مصلحة رسمية ودون أي مبرر سياسي... وفي هذا الجدل حول المؤتمر الدولي سقطت كل معايير اللياقة وواجب الحفاظ على الاسرار الرسمية والوفاء بالعهود للأطراف الخارجية. كل هذه المعايير تلقى في سلة المهملات، جراء المصالح الشخصية والحزبية العابرة» (**المصدر نفسه**).

واتهم شامير زعيم المعراخ وحزب العمل بالانحراف عن مواقف الحزب السياسية: «ان ما نسمعه اليوم من شمعون بيرس ليس صوت حزب العمل. فمثل هذه الامور لم نسمعها في الماضي من غولده مئير وبقية زعماء العمل. هذه أصوات حركات مثل السلام الآن وراتس وحزب مبام، ومن يدري أصوات من بعد ذلك، فالمنحدر شديد الانزلاق» (المصدر نفسه).

ورد بيرس على اتهامات شامير باتهامات مضادة، قائلاً: «خطاب شامير، صباح اليوم، هدفه وضع حد لحكومة الوحدة الوطنية. فاذا كان الحسم غير ممكن داخل الحكومة، فليس هناك سبيل سوى التوجه والاحتكام الى الشعب. هذا هو الطريق المنطقي وليس طريق شراء نصف حزب ونصف عضو كنيست. المسألة، في هذه المرة، ليست مسألة كراسي، بل انها مسألة السلام» (المصدر نفسه).

وفي اجتماع وزراء حزب العمل، ندد الوزراء كافة بأقوال شامير ضد بيرس وأكدوا «ان الحكومة وصلت نهاية الطريق». وقرر الوزراء حضور الجلسة الثانية للمجلس الوزاري في صباح الغد لبذل كل جهد لتقديم موعد الانتخابات، لكنهم رفضوا الانسحاب من الحكومة (المصدر نفسه).

وفي ختام الجلسة الثانية التي انعقدت في أجواء أزمة وتوتر شديدين، رفض بيرس، رداً على سؤال من رئيس الحكومة، طرح اقتراحه بشأن المؤتمر الدولي للتصويت، لأن معنى ذلك، في ضوء التعادل في نتيجة التصويت، هو احتضار مشروعه السلمي. أما شامير، فأجمل المناقشة بكلمة مطولة، كرر فيها معارضته للمؤتمر الدولي، ودعوته الى مفاوضات مباشرة مع الاردن. وفي نهاية كلمته، أكد شامير انه، في ضوء عدم قبول المجلس لاقتراح بيرس، لم يعد وزير الخارجية مفوضاً بمتابعة نشاطاته في موضوع المؤتمر الدولي على الساحة الدولية (المصدر نفسه).

وازاء هذا القول، طلب الوزير وايزمان من رئيس الحكومة طرح مشروع قرار على المجلس يحظر على بيرس مواصلة نشاطاته في موضوع المؤتمر الدولي؛ لكن شامير، الذي ادرك الفخ الكامن في طلب وايزمان، تجاهل هذا الطلب (المصدر نفسه، ١٤/٥/١٩٨٧).

تقويمات متناقضة

ان النتيجة الابرز لما انتهت اليه المناقشات في المجلس الوزاري المصغر، هي خلق اشكالات جديدة دون ان تؤدي الى ايجاد حلول لما كان قائماً منها قبل ذلك على صعيد العلاقات بين الليكود والمعراخ. فالخلاف حول المؤتمر الدولي ولد خلافاً من نوع آخر، تمثل في دعوة حزب العمل والمعراخ الى اجراء انتخابات مبكرة.

وجاءت تعقيبات الوزراء، من كلا الطرفين، على ما انتهت اليه المناقشات في المجلس الوزاري المصغر، وتقويماتهم لدلالاتها السياسية على صعيد موضوع المناقشة، لتعكس كم اتسعت وتعمّقت الهوة التي كانت قائمة بين المعسكرين ولتدخل اليها موضوعات خلاف جديدة مرشحة للتفاقم.

فالمناقشة، في المجلس الوزاري المصغر، تعتبر، من وجهة نظر وزراء الليكود، نهاية للخلاف بين المعسكرين. فالحكومة ـ على حد تعبير شامير ـ «سوف تعمل، منذ الآن، بصوت واحد». من ناحية أخرى، تقول مصادر في الليكود انه «بعد رفض المجلس الوزاري المصغر المصادقة على مشروع بيرس بشأن عقد المؤتمر الدولي، فان وزير الخارجية غير مخول بالعمل في الحلبة الدولية في هذا الموضوع». وقال شامير: «اذا بحث بيرس في محادثاته مع الوزير شولتس موضوع المؤتمر الدولي، فانه [أي شامير] سوف يعتبر ذلك عملاً مخالفاً لرأي الحكومة، وغير مسموح لبيرس به». اضافة الى ذلك، ان ما انتهت اليه المناقشة (عدم طرح مشروع بيرس للتصويت) يعتبر، وفقاً لوجهة نظر وزراء الليكود، بمثابة عدم اقرار، أي رفض من جانب المجلس للمشروع (المصدر نفسه).

في المقابل، تعكس تعقيبات وزراء حزب العمل وجهات نظر مخالفة تماماً. فالخلاف ـ حسب رأيهم ـ لم ينته، وانما الذي انتهى هو «الشراكة مع الليكود» و«طريق حكومة الوحدة الوطنية». أما بالنسبة الى ما يدعيه الليكود بأن المجلس لم

يصادق على مشروع بيرس بشأن المؤتمر الدولي، فان المجلس، وفقاً لوجهة نظر بيرس، لم يتخذ أي قرار يحظر عليه مواصلة جهوده لدفع عملية السلام الى أمام. اما الأمر الثالث الذي يطرحه قادة حزب العمل، في ضوء ما آلت اليه مناقشات المجلس، فهو ان تقديم موعد الانتخابات اصبح الحل الأفضل للخروج من الأزمة. وبالتالي، فقد قرر بيرس ووزراء المعراخ العمل، رسمياً، من أجل تقديم موعد الانتخابات، وفي الوقت ذاته، عدم الانسحاب من الحكومة (**المصدر نفسه**). ولم يكتف وزراء حزب العمل بذلك، بل صعدوا حملتهم ضد رئيس الحكومة والليكود، اذ اصدروا بياناً رسمياً دعوا رئيس الحكومة فيه الى تقديم استقالته من منصبه «لأنه غير قادر على ادارة الحكومة. فرئيس الحكومة الذي يجهض أي احتمال لدفع مسيرة السلام الى أمام، والذي كان غير مكترث ازاء عملية الترميم الاقتصادي ـ الاجتماعي للدولة، غير جدير بأن يواصل اشغاله لمنصبه. ان حزب العمل يدعو الى تقدم موعد الانتخابات، والاحتكام الى الشعب» (**المصدر نفسه**).

وفي اليوم ذاته، أصدر الليكود بياناً، رد فيه على بيان حزب العمل، وجاء فيه ما يلي: «ان الدعوة الديماغوجية، من جانب حزب العمل، لرئيس الحكومة لتقديم استقالته، بعد احباط المحاولات لتجنيد أكثرية في الكنيست لاسقاط حكومة الوحدة الوطنية وتقديم موعد الانتخابات، تثبت، مرة أخرى، ان مشروع بيرس، كان، ومنذ البداية، مجرد ذريعة لحل حكومة الوحدة الوطنية. فمنذ تنفيذ اتفاق المناوبة قبل ستة شهور، لم يتوقف بيرس عن تآمره، الذي لا يعرف الكلل، لاسقاط الحكومة. ان بيرس يحدد معايير جديدة على الصعيد الرسمي: فهو يقرر البقاء في الحكومة، وفي الوقت ذاته، يتآمر عليها لاسقاطها» (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله

لقاء بودابست حلقة في سلسلة

منذ العام ١٩٧٠ فصاعداً، اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بوجود أوساط مختلفة داخل المجتمع الاسرائيلي ـ أوساط معادية للصهيونية ـ من المحتمل ان يصب نشاطها السياسي في خدمة نضال المنظمة في صراعها ضد اسرائيل. ومنذ الاتفاق الأول الذي وُقّع من قبل الفصائل الفلسطينية كافة، بتاريخ السادس من تموز (يوليو) من العام ١٩٧٠، بشأن بلورة انشطة عسكرية وسياسية مشتركة ضد اسرائيل، كان النظر موجهاً نحو الاوساط التقدمية في المجتمع الاسرائيلي، ذات الأحجام الضئيلة، على انها غير قادرة على احداث التغييرات المطلوبة في الدولة، كدولة صهيونية ـ عنصرية مرتبطة بالاستعمار. استناداً الى هذا الاستنتاج، ورد في الاتفاق، آنف الذكر، انه «ينبغي على م.ت.ف. السعي الى القضاء على الكيان الصهيوني برمّته وتحرير كامل التراب الفلسطيني» (**دافار**، ١٩٨٧/٦/١٧).

هذا الموقف، من جانب المنظمة، لم يتغير، حتى عندما بدأ ممثلوها، وفي مقدمهم مستشار عرفات السابق، عصام السرطاوي، في أواسط السبعينات، بعقد لقاءات مع أوساط اليسار الاسرائيلي. لقد حصلت تلك اللقاءات التي اجراها السرطاوي مع كل من آرييه (لوفا) الياف، واوري افنيري، وشخصيات يسارية اخرى، على الموافقة الرسمية من قبل المنظمة، بعد وقوعها، في القرار الرقم ١٤، الصادر عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي عقد في آذار (مارس) من العام ١٩٧٧، في القاهرة. «لقد جاء في ذلك القرار، ولأول مرة، ان المجلس الوطني الفلسطيني يقر بأهمية العلاقات والتنسيق مع أوساط يهودية ديمقراطية وتقدمية في الأراضي المحتلة، وخارجها؛ هذه الأوساط التي تناضل ضد الصهيونية، قولاً وعملاً» (**المصدر نفسه**).

ومنذ ذلك الحين، تواصلت الاتصالات واللقاءات بين ممثلي م.ت.ف. وبين أوساط اليسار الاسرائيلي، وتوجت باللقاء الذي تم خلال حرب لبنان في العام ١٩٨٢، وبعدها، بين ياسر عرفات وبين ممثلين مختلفين من القائمة التقدمية للسلام، مثل اوري افنيري وماتي بيليد ويعقوب ارنون وآخرون. كذلك عقد، قبل بضع سنوات، لقاء في هنغاريا، بين صلاح خلف (أبو اياد)، احد قادة «فتح»، وبين مجموعة سياسية اسرائيلية ورجال اعلام، «تعتبرهم م.ت.ف. من التيار المركزي في معسكر السلام الاسرائيلي» (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٦/١٦).

وعلى خلفية هذه الانشطة، اتسعت داخل م.ت.ف. القاعدة المساندة لعقد مثل هذه اللقاءات، وتم التعبير عن ذلك في قرار الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في عمان، في العام ١٩٨٤، ومن ثم عبر قرار الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر، في نيسان (ابريل) من العام الجاري. ومما ورد في تلك القرارات: «ينبغي تطوير العلاقات مع الأوساط الديمقراطية والتقدمية الاسرائيلية، التي تؤيد نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والتوسع الاسرائيلي، وتؤيد الحقوق القومية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولة فلسطينية مستقلة، والتي تعترف بـ م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني» (**دافار**، ١٩٨٧/٦/١٧).

لقد شكلت القرارات هذه تعبيراً عن تجدد معين في مواقف م.ت.ف. مقارنة بقرارات المجالس الوطنية السابقة، من موضوع اللقاءات والاتصالات، التي كانت توصي باجراء الاتصالات، فقط، مع أوساط اليسار الاسرائيلي المعادية للصهيونية. هذا التجدد هو الذي مهّد الطريق للقاء بوخارست، العلني، في أواخر العام ١٩٨٦، بين وفد قوى السلام الاسرائيلي، برئاسة رئيس لجنة الحوار الاسرائيلي ـ

الفلسطيني، لطيف دوري، وبين وفد م.ت.ف. برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالرزاق اليحيى. والحال ذاته بالنسبة للقاء العلني الثاني الذي عقد في بودابست بين وفد قوى السلام الاسرائيلي، برئاسة عضو الكنيست تشارلي بيطون، وبين وفد م.ت.ف. برئاسة عضو اللجنة التنفيذية في م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن) (**المصدر نفسه**).

جهود لافشال اللقاء

كشف رئيس وفد قوى السلام الاسرائيلي، عضو الكنيست تشارلي بيطون، قبيل مغادرة الوفد لمطار اللد الى بودابست، عن قيام السلطات الاسرائيلية ببذل جهود للحؤول دون عقد اللقاء، عبر محاولات الارهاب التي وجهت الى اعضاء الوفد، حيث حثّت المستشار القضائي للحكومة على اصدار رأي قانوني يمنع، بموجبه، اللقاء، والتلويح بحتمية معاقبة من يجرؤ على تحدي قانون مكافحة الارهاب.

لقد اثمرت هذه الجهود بعض الشيء، إذ قررت سكرتارية حركة «الشرق للسلام»، التي طالبت بضم اعضاء منها الى الوفد، عدم تمكنها من المشاركة حيث اوردت في رسالة خطية: «في الوضع القائم الذي تعيشه الحركة الوطنية الفلسطينية، نعتقد بأن مثل هذه اللقاءات ستكون دون طائل، بسبب عدم توفر امكانية للتوصل الى انجاز ملموس عبرها» (**الاتحاد** ، ١٩٨٧/٦/٩).

وفي السياق ذاته، ولكن بذريعة مختلفة، أعلن عضو الكنيست، مردخاي فيرشوفسكي (حركة حقوق المواطن «راتس»)، انه كان يتمنى إلغاء قانون مكافحة الارهاب لكي يستطيع انصار معسكر السلام في اسرائيل المشاركة في مثل هذه اللقاءات دون تجاوز القانون (**معاريف** ، ١٩٨٧/٦/٩).

اما أعضاء حزب مبام الخمسة، فقد أعلنوا انسحابهم من الوفد، احتجاجاً على تصريح رئيس الوفد، تشارلي بيطون، الذي اعلن فيه ان الوفد المسافر هو وفد «راكح» ونشيطي احياء الفقر ومدن التطوير. غير ان بيطون التقى مع مجموعة مبام الخمسة في باحة المطار وتراجع عن تصريحه، معلناً ان هذا الوفد هو وفد اليسار الاسرائيلي؛ وعندها، قرر أعضاء المجموعة الانضمام الى الوفد حيث قالوا: «نحن نسافر الى لقاء بودابست في اطار ممثلين شخصيين ينتمون الى اليسار الاسرائيلي... وليس تحت إشراف رجل واحد» (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٦/٩). كذلك، كان من بين الذين عدلوا عن رأيهم في اللحظة الاخيرة، عضو في مركز حزب العمل، الذي مورست عليه ضغوط قوية كي لا يسافر.

هدف اللقاء

قبيل مغادرة الوفد، صرح رئيسه بيطون، في المؤتمر الصحافي الذي عقده في المطار، بأن هدف اللقاء المباشر هو التحدث مع ممثلي م.ت.ف. والاستماع الى وجهات نظرهم بشأن العقبات التي تقف حجر عثرة على الطريق الى السلام الاسرائيلي ـ الفلسطيني. «ولا شك في ان اجراء محادثات في جو مريح من الاحترام المتبادل سوف يساعد في دفع مسيرة النضال من أجل السلام قدماً». وأضاف بيطون: «نحن ابناء الطوائف الشرقية في اسرائيل سوف نثبت ان هناك اسرائيل اخرى، اسرائيل تسعى نحو السلام، وان فيها ابناء طوائف مختلفة يستنكرون، ويشجبون، المذبحة البشعة التي نفذها رجال غوش ايمونيم وعصابات كهانا في مخيم الدهيشة. ومقابل دعاة الحرب والدمار والكوارث في اسرائيل يوجد انصار للسلام والحياة، ونحن جزء منهم. ولهذا، سوف يكون حضورنا في لقاء بودابست ذا أهمية كبيرة» (**زو هديرخ** ، ١٩٨٧/٦/١٠).

كذلك اعلن اعضاء أنهم لا يخشون مسألة مخالفتهم لقانون مكافحة الارهاب، وأنهم لا يعتقدون بأن احداً من اعضاء الوفد سوف يقدم الى المحاكمة بعد عودته، وان برفقتهم رجل قانون، بصفة مستشار قضائي للوفد، وقد قاموا بدراسة القانون جيداً، وان المشكلة هي في تفسيره، وليس في تجاوزه، وانهم يسافرون الى بودابست بهدف البحث في حل للمشكلة الفلسطينية ومحاولة التوصل الى تسوية ما. وربما، أيضاً، الحصول على وعد من جانب ممثلي م.ت.ف. بايقاف «الأعمال الارهابية» في اسرائيل «التي تضرهم وتضرنا» (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٦/٩).

الوفود المشاركة

الوفد الاسرائيلي: ضم ٢٥ شخصاً اشترك

منهم في الحوار ١٩ شخصاً فقط. ويمثل الوفد خليطاً من منظمات سياسية ونقابية، بعضها لا يمثل الا نفسه. ممثلو حزب «مبام» (حزب العمال الموحد) لا يمثلون حزبهم، بل ان قيادة الحزب تعارض اشتراكهم في الحوار. اي ان معظم المشتركين حضروا بصفتهم الشخصية، باستثناء الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح) الذي تمثل بعضوين من لجنته المركزية، وحركة الفهود السود التي تمثلت بعدد وفير، وعلى رأسهم بيطون.

ضم الوفد عن الشيوعيين كلاً من يوسف نوريئيل وعضوي اللجنة المركزية للحزب، ليئون زهاني ودورون فلنر. حركة الفهود السود كان تمثيلها كثيفاً، حيث ضمت، بالاضافة الى بيطون، كلاً من يوسف يسرائيل، واسحق يسرائيل، ويهودا علوش، ودايان يوسف، وحنا عوفاديا، وليزا بارابيا، وفيكتور علوش. وعن حزب مبام شارك كل من نيلي هارتمان، وبت ـ شيفع فريدمان، وشلوميت موسكوفيتش، وايلي تيبر. وشاركت، كذلك، راميا آسي عضو في اللجنة التنفيذية للهستدروت، بالاضافة الى عدد من المستقلين الذين يمثلون منظمات مختلفة، مثل آرييه مخلوف (عن طلاب جامعة بئر السبع) وافرايم الياهو، والكاتب دافيد ايش شالوم، وهيلل شينكر، عضو تحرير مجلة «نيو آوت لوك» الليبرالية.

ورافق الوفد الاسرائيلي، كذلك، المحامي عاموس غيفعون، بصفة مستشار قانوني للوفد؛ كذلك الصحفية حانه كالديرون، من صحيفة «هآرتس»، وماريوس شتنر، من وكالة الصحافة الفرنسية، والمصور الفرنسي بايئيل باسي، واندريه بروتومان، المصور الصحفي لمجلة «تايم» وغيرها من الصحف (الافق ، نيقوسيا، ١٩٨٧/٦/٢٥).

أما الوفد الفلسطيني، فقد تشكل برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن) وعضوية كل من العميد عبدالرزاق اليحيى، القائد السابق لجيش التحرير الفلسطيني عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ود. رمزي خوري، مدير مكتب رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وسعيد عمارة، القائم باعمال مكتب م.ت.ف. في موسكو، وعماد شقور، مستشار القائد العام للشؤون الاسرائيلية، ونبيل عمرو، مدير عام الاذاعات الفلسطينية، وخالد سلام، رئيس تحرير مجلة «صوت البلاد» في نيقوسيا (فلسطين الثورة ، نيقوسيا، ١٩٨٧/٦/٢٠).

لا سلام بدون م.ت.ف.

يعتبر لقاء بودابست اللقاء الثاني العلني منذ تم تعديل قانون مكافحة الارهاب من قبل الكنيست. وقد تزامن اللقاء مع اقتراب محاكمة اربعة اعضاء من وفد اللقاء الأول الذي عقد في بوخارست، للتعبير عن احتجاج واستنكار قوى السلام في اسرائيل لهذه المحاكمة، من جهة، ولتأكيد التصميم والاصرار على استمرارية الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني والنضال من أجل إلغاء القانون، من جهة أخرى.

ترأس وفد اللقاء الثاني عضو الكنيست تشارلي بيطون، للعلم المسبق بصعوبة التحقيق معه ومحاكمته، لما يتمتع به من حصانة برلمانية، وضرورة رفع تلك الحصانة عنه قبل البدء بمحاكمته.

يحمل اعضاء الوفد وجهات نظر سياسية متنوعة، والجامع المشترك بينهم هو اعترافهم بـ م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وضرورة اعتراف اسرائيل بحقوقه القومية وبضمنها حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة الى جانب اسرائيل. وجميعهم متفقون، أيضاً، على ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط باشراف الأمم المتحدة، وباشتراك اطراف النزاع كافة وبضمنها م.ت.ف. والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. ومتفقون، أيضاً، على ضرورة العمل من أجل السلام الاسرائيلي ـ الفلسطيني، على أساس الاعتراف المتبادل. كما انهم يستنكرون القانون المعادي للديمقراطية الذي يقضي بمنع اجراء اللقاءات مع ممثلي م.ت.ف. والذي يضر بمصلحة اسرائيل في السلام ويطالبون بالغائه (زو هديرخ ، ١٩٨٧/٦/١٧).

افتتح اللقاء في قاعة المؤتمرات المخصصة للقاءات الهامة جداً في بودابست، بتاريخ ١٩٨٧/٦/١١، وكان مفتوحاً، حضره، الى جانب الوفدين، مئات الصحافيين من أرجاء العالم.

استهل اللقاء رئيس الوفد الفلسطيني، محمود عباس (ابو مازن)، بكلمة رحب فيها بالوفد الاسرائيلي «الذي أظهر شجاعة بمجيئه، متحدياً قانون الكنيست الذي يمنع اللقاء مع أي مسؤول

فلسطيني». وأعرب عباس عن تضامنه مع الاسرائيليين الأربعة، الذين تزامنت محاكمتهم مع عقد اللقاء الجديد، بتهمة مشاركتهم في الوفد الأول الذي التقى بممثلي م.ت.ف. قبل حوالى العام في رومانيا. ومن ثم تطرق عباس الى دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة، ونتائجها، اذ قال: «حققنا انجاز الوحدة الوطنية، مسقطين بذلك الأحاديث والادعاءات كافة حول الانقسام على الساحة الفلسطينية» (**دافار**، ١٢/٦/١٩٨٧).

ثم تلاه في الكلام رئيس الوفد الاسرائيلي بيطون، الذي رحب هو، أيضاً، بوفد م.ت.ف. مؤكداً اهمية اللقاء لكي يُسمع كل واحد من اعضاء الوفدين رغبته في السلام والتفاهم بين الشعبين، وعلى ان كل واحد من اعضاء الوفد الاسرائيلي يمثل نفسه (**المصدر نفسه**).

ومن ثم توالى على الحديث عدد من اعضاء الوفد الاسرائيلي، يمثلون اتجاهات عدة (الحزب الشيوعي الاسرائيلي، مبام، حركة الكيبوتسات، اتحاد الطلبة، مدن التطوير، احياء الضائقة). وأكد المتحدثون ان أهمية اللقاء تكمن في خلق علاقات بين اليهود والعرب وطرح افكار وتأكيد الاستمرار في عقد لقاءات مستقبلية، على الرغم من محاولات معارضي السلام واتباع تخليد الوضع الحالي لاحباط مثل هذه اللقاءات والاحتماء وراء القانون العنصري. كذلك شددوا، في كلماتهم، على ان الطريق الوحيد لتحقيق السلام لا يتم الا بالتفاوض مع م.ت.ف. والاعتراف الاسرائيلي الرسمي بحق الشعب الفلسطيني؛ كما ان على الآخرين الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود (**زو هديرخ**، ١٧/٦/١٩٨٧).

وكانت الكلمة الأبرز، فضلاً عن كلمة رئيس الوفد الاسرائيلي، كلمة عضو الوفد دورون فلنر، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي، حيث قال: «ان الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة فشلت في تعاملها مع الفلسطينيين. لقد اقر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في وقت سابق، بوجود شعب فلسطيني. لكنه قال انه لن يقابله إلا في ميدان المعركة. اما شمعون بيرس، وزير الخارجية ورئيس الحكومة السابق، فقد قبل التعامل مع الفلسطينيين، ولكن الذين يختارهم هو. بينما الليكود يرفض أي تلميح الى السلام في المنطقة». وأضاف: «لقد تحدث بيرس كثيراً، في الآونة الاخيرة، عن مؤتمر السلام. وقال إنه عندما يوجد شعبان على أرض واحدة، يجب ان تكون المشاركة في الحكم فقط، مع بقاء المهام العسكرية في الأراضي المحتلة في يد اسرائيل، ويجب ان يخضع الشعب الفلسطيني للاردن. وهذا ما نعتقد بأنه حل غير ممكن. نحن ندعو الى مؤتمر سلام بحضور م.ت.ف. ومن يقول ان الحضور دون م.ت.ف. يمكن ان يحل المشكلة، هو مخطىء، كذلك فان التحدث عن مؤتمر دولي دون اسرائيل، غير ممكن» (**المصدر نفسه**).

بيان المؤتمر

اختتم اللقاء عضو الكنيست بيطون ببيان صادر عن اعضاء الوفد الاسرائيلي، قرأه بحضور الصحافيين. ومما جاء فيه: «في الوفد الاسرائيلي اعضاء ذوو وجهات نظر سياسية متنوعة، والقاسم المشترك بين أعضاء الوفد الاسرائيلي هو الاعتراف بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، الذي ينبغي على اسرائيل الاعتراف بحقوقه القومية، بما فيها حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة الى جانب دولة اسرائيل. كذلك، ينبغي على اسرائيل المشاركة في المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، تحت اشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة الأطراف كافة ذات العلاقة بالنزاع، وبضمنها م.ت.ف. والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن» (**دافار**، ١٢/٦/١٩٨٧).

لقد تمت ترجمة البيان الاسرائيلي، فوراً، الى اللغتين، العربية والانجليزية. وعلى الأثر، أعلن رئيس الوفد الفلسطيني، محمود عباس (ابو مازن)، باسم وفد م.ت.ف. موافقته التامة على ما جاء في بيان الوفد الاسرائيلي، مؤكداً ان هذا البيان يعتبر الأساس للقضاء على النزاع في الشرق الأوسط وتحقيق السلام العادل الاسرائيلي ـ الفلسطيني. واختتم اعلانه بالقول: «هذه لحظة تاريخية. لقد توصلنا الى اتفاق بين الوفدين على بيان مشترك» (**المصدر نفسه**).

عودة الوفد الاسرائيلي

كان في استقبال الوفد الاسرائيلي العائد من بودابست، رئيس الوفد الاسرائيلي في لقاء بوخارست، لطيف دوري، ومجموعة من أعضاء حزب مبام

وممثلون عن كيبوتسات هشومير هتسعير. ومع هبوط الوفد من على سلم الطائرة، استدعي بيطون الى التحقيق معه في مركز شرطة اللد في موضوع الاشتباه بتجاوزه لقانون منع اللقاءات مع ممثلي م.ت.ف. ووفقاً لأمر الاستدعاء، عليه ان يمثل للتحقيق معه بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٥.

وعلى الأثر، اعلن بيطون انه، استناداً الى حصانته البرلمانية، لا ينوي المثول في مركز الشرطة للتحقيق معه. وأضاف: «من أجل هذا، بالتحديد، حصلت على الحصانة البرلمانية، لكي لا تستطيع الشرطة ازعاج أعضاء كنيست خلال قيامهم بمهاتهم العامة» (**معاريف** ، ١٩٨٧/٦/١٥).

ومن ثم، تطرق بيطون الى انجازات الوفد، اذ قال: «لقد استطاع الوفد التوصل الى اتفاق، أساسه اعتراف يتحدث حول قيام دولة الى جانب دولة، واعتراف متبادل بين الشعبين، الاسرائيلي والفلسطيني». وأضاف بيطون ان رئيس وفد م.ت.ف. وافق على بيان الوفد الاسرائيلي في ختام اللقاء الذي ارتكز على ثلاث نقاط: «الاعتراف بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للفلسطينيين؛ الاعتراف بحق الفلسطينيين في اقامة دولتهم الى جانب دولة اسرائيل؛ وضع حد للأعمال العدائية بين الطرفين» (**المصدر نفسه**).

وحسب أقوال بيطون، وافق رئيس الوفد الفلسطيني على البيان وأعلن، عبره، «موافقة زعيم م.ت.ف. ياسر عرفات على الاعتراف بدولة اسرائيل»؛ ولكن مقابل هذا ادعى آخرون، في الوفد الاسرائيلي، بأن بيطون يعبر عن رغباته. وأفادوا بأن عباس لم يدلي بأي كلام يمكن استنتاج مثل هذا الأمر منه، أي الاعتراف بدولة اسرائيل (**المصدر نفسه**).

اما عضو الوفد الاسرائيلي، بت ـ شيفع فريدمان، فقالت: «لقد سافر الوفد ليمد يده الى عدو اليوم، لكي يصبح صديق الحوار في الغد». وأملت في ان لا تطرد من حزب مبام بسبب مشاركتها في اللقاء (**دافار** ، ١٩٨٧/٦/١٥).

مواقف اسرائيلية متباينة

تفاوتت ردود الفعل الاسرائيلية في حدتها على اللقاء. منها من طالب برفع الحصانة البرلمانية عن عضو الكنيست بيطون وتقديمه الى المحاكمة؛ ومنها من حمّل المستشار القضائي السابق للحكومة، اسحق زامير، مسؤولية التمادي في خرق القانون، متهماً اياه بتحويل نفسه الى راهب مقدس بين أوساط اليسار الاسرائيلي، يرتدي عباءة ليبرالية. وفي هذا السياق، طالب ثلاثة اعضاء كنيست، هم غيئولاه كوهين وعوزي لنداو (وهو من المبادرين الى تعديل قانون مكافحة الارهاب) وميخائيل ايتان، برفع الحصانة البرلمانية عن عضو الكنيست بيطون وتقديمه الى المحاكمة بتهمة لقائه بممثلي م.ت.ف. في بودابست. وثلاثتهم يعتقدون بأن الحقائق واضحة، ولهذا ينبغي على مستشار الحكومة القضائي التوجه الى رئيس الكنيست لاتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع الحصانة. كذلك طالب ايتان رئيس الكنيست بسحب امتيازات بيطون، كعضو كنيست، في كل ما يتعلق بسفراته الى خارج البلاد واجراء التفتيش في امتعته وأوراقه (**معاريف** ، ١٩٨٧/٦/١٥).

أما عضو الكنيست مردخاي فيرشوفسكي، فقد تناول المضوع من زاوية مختلفة، حيث قال: «ان قانون مكافحة الارهاب هو قانون دون أساس. وقد اخطأ هدفه، لأنه يسمح لأعضاء كنيست باجراء اتصالات مع ممثلي م.ت.ف. وفي المقابل يحظر على أي مواطن عادي يرافقه من التفوه ببعض الكلمات غير المهمة ويهدده بتقديمه الى المحاكمة، بتهمة مخالفة القانون» (**المصدر نفسه**)؛ بينما يرى عضو الكنيست عوزي لنداو ان في القانون فائدة، لأنه يقر، بشكل واضح، وجوب محاكمة كل من يلتقي بممثلي م.ت.ف. غير ان المشكلة تكمن من ان تطبيق القانون يتم ببطء (**دافار** ، ١٩٨٧/٦/١٥). أما عضو الكنيست دافيد ليفائي، فقد خالفه الرأي، حيث قال: «لقد عارضت القانون وهو في مراحل بلورته الاولى، لأنه يمنع، بشكل مطلق، اجراء اتصالات سياسية وعلنية مع ممثلي م.ت.ف. من جهة، وبسبب المصاعب المتوقعة عند وضعه موضع التنفيذ، من جهة أخرى. لقد أوضحت، في حينه، واعتقد، الآن، بأن الأمر لا يزال قائماً، ان هناك مصاعب جمة في تطبيقه» (**يديعوت احرونوت** ، ١٩٨٧/٦/١٤).

وهذه المصاعب لا تعني، من قريب أو بعيد، عضو الكنيست غيئولاه كوهين؛ فهي تعتقد بأن المشكلة تبدأ وتنتهي بما يلي: «لا يوجد حزم كافٍ

من جانب المستشار القضائي للحكومة والنيابة العامة لتطبيق القانون» (المصدر نفسه).

أما رئيس الكنيست شلومو هيلل، فقد عبر عن قلقه بشكل خاص ازاء الأجواء السائدة التي توحي بامكان خرق قوانين معينة (المصدر نفسه).

وفي خضم الجدل حول قانون مكافحة الارهاب والفائدة المرجوة منه والمطالبة بمزيد من الحزم في عمليه تطبيقه، بعث عضو الكنيست مردخاي فيرشوفسكي برسالة الى شمعون بيرس وحزب العمل، دعا فيها الى العمل الى احداث تغيير في القانون، لكي يستطيع، بموجبه، اعضاء كنيست من عقد لقاءات مع ممثلي م.ت.ف. ويعتقد فيرشوفسكي بأنه كان من الأفضل إلغاؤه. ولكن على أرضية نسب القوى في الكنيست الحالي، فان الامر ليس ممكناً. لهذا يقترح فيرشوفسكي على بيرس تمرير قرار في الحكومة يسمح، بموجبه، لأعضاء كنيست بالمشاركة في مثل تلك اللقاءات. وهكذا، يستطيع أعضاء كنيست آخرون، ممن لا يرغبون في مخالفة القانون، من الانضمام الى جهود التفاهم من أجل السلام (عل همشمار، ١٩٨٧/٦/٢٤).

القانون والامتحان الصعب

في سياق التعليق على لقاء بودابست وتحدي قانون مكافحة الارهاب، كتبت صحيفة «معاريف» (١٩٨٧/٦/١٥): «هناك أساس للاعتقاد بأن عضو الكنيست شارلي بيطون ورفاقه الشيوعيين، الذين سافروا الى بودابست من أجل معانقة وتقبيل رجال م.ت.ف. واصدار بيانات احادية الجانب، قد حصلوا، قبل سفرهم، على استشارات قانونية، وليس فقط على ارشادات سياسية. وعلى أرضية هذا الواقع، لن ندهش اذا ما اتضح للنيابة العامة ان ليس في مقدورها تقديم بيطون الى القضاء بسبب حصانته البرلمانية، تلك الحصانة التي تجعل من أعضاء الكنيست كافة ملائكة. لهذا، ينبغي على مستشار الحكومة القضائي ابداء رأيه حول هذه النقطة، وبسرعة. لا نريد ان نسمع، مجدداً، ان المستشار ' يقوم بدراسة القضية' ... ليس هناك ادنى شك في ان بيطون واجهزة ' حداش' وانصارهم قد ارادوا، منذ البداية، السخرية من القانون ووضعه امام الامتحان الصعب كخطوة اولى في سبيل الغائه».

وفي السياق ذاته، كتب يوسف فينكلتون في «معاريف»: «ان هناك موظفين بارزين في م.ت.ف. يخططون لاجراء لقاءات مماثلة مع شخصيات عامة اسرائيلية خلال هذا العام. وقد ادعوا بأن اسرائيليين بارزين سوف يشتركون في هذه اللقاءات، وسوف تصدر عنها بيانات مشتركة». وخلص الى «ان قرار اللقاء مع الاسرائيليين يشير الى ان م.ت.ف. اصبحت اكثر واقعية». واستدرك قائلاً: «هذا لا يعني انها سوف تتخلى عن اعمال ' الارهاب' »، فقد اتخذت في مجلسها الاخير، قراراً بشأن تصعيد الكفاح المسلح ضد اهداف في اسرائيل وفي المناطق [المحتلة]» (يوسف فينكلتون، معاريف، ١٩٨٧/٦/٧).

أما يهوشاع بيئور، فقد ربط بين احداث مخيم الدهيشة، حيث قام مستوطنو غوش ايمونيم وعصابات كهانا بالاعتداء على سكان المخيم وممتلكاتهم، وبين لقاء بودابست، متهماً الشرطة بالتعامل، بقسوة، مع المستوطنين، وبلين مع مخالفي قانون مكافحة الارهاب. وفسر هذا الموقف، من جانب الشرطة، بأنه يعود الى سياسة وزير الشرطة المعراخي، حاييم بارليف، الذي يعمل على تسييس مهام الشرطة الأمنية.

كذلك ندد بموقف مستشار الحكومة القضائي السابق، البروفيسور اسحق زامير، اذ قال: «ان زامير هذا لم يتخذ موقفاً عندما تجرأ اوري افنيري على اجتياز الخطوط في بيروت المحاصرة، في أوج المعارك، من أجل عقد لقاء ومعانقة عرفات، ذلك اللقاء الذي خدم كثيراً قادة م.ت.ف. فيما بعد. وبهذا أفسح زامير في المجال للقيام بلقاءات مجاملة بين اليسار الاسرائيلي و ' القتلة' من رجال م.ت.ف.» (المصدر نفسه، ١٩٨٧/٦/٢٤).

صلاح عبدالله

«فكرة سنيوره» بين الرفض والتأييد

العبيدية تتصدى لسماسرة السلطة

الى ما قبل نهاية حزيران (يونيو) الماضي، ظلت الضفة الغربية وقطاع غزة، مشغولين بتصريحات رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره، التي اعلن فيها عن عزمه على خوض الانتخابات لبلدية القدس، على رأس قائمة عربية؛ وهي التصريحات التي تباينت المواقف بشأنها وفتحت الباب لمناقشات تجاوزت حدود الانتخابات البلدية الى مسائل أخرى مطروحة على جدول أعمال القوى الوطنية المحلية. غير ان حدثاً «مفاجئاً» وقع في قرية العبيدية، في قضاء بيت لحم، ذهب ضحيته بعض اصحاب الاراضي فيها، خطف «الاضواء»، مجدداً، وسلطها على قضايا الارض والسماسرة ومحاولات تزوير عقود البيع والشراء. وهذه المرة وصلت حدة الدفاع عن الارض وحقوق اصحابها فيها حداً جعل من قضية العبيدية الحدث الابرز خلال الشهرين الماضيين بين احداث كثيرة؛ منها هرب ستة سجناء من سجن غزة المركزي، وابعاد اثنين من ابرز القادة الطلابيين في الضفة الغربية بعد شهور قليلة من قيام سلطات الاحتلال بابعاد مسؤول الشبيبة في منظمة «فتح» في قطاع غزة، محمد دحلان.

الخطوة ـ المفاجأة

فاجأ رئيس تحرير صحيفة «الفجر»، حنا سنيوره، الجميع بخطوة لم يسبق لها مثيل، حين أعلن لعدد من الصحافيين الاجانب، الذين كانوا يعقدون اجتماعاً، في فندق «انتركونتيننتال» في القدس، في الرابع من حزيران (يونيو) الماضي، أنه ينوي خوض الانتخابات لبلدية القدس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، على رأس قائمة عربية. ولقي اقتراح سنيوره، هذا، «ترحيباً من قبل المعتدلين في حزب العمل والليكود [الاسرائيليين] بينما دانه المتطرفون اليمينيون واليساريون» (جويل غرينبرغ ومناحيم شاليف، «سنيوره يترشح لانتخابات القدس»، **جيروزاليم بوست**، ١٥/٦/١٩٨٧).

أما الاوساط العربية، في الضفة والقطاع، فقد استقبلت اقتراح سنيوره بمعارضة شديدة، مما اضطره الى توضيح ما ذهب اليه والدفاع عنه؛ فاعلن، عبر التلفزة الاسرائيلية، ان ما قام به كان مبادرة محض محلية (**القبس**، الكويت، ١١/٦/١٩٨٧). وفي شرحه لخطوته، حدد سنيوره هدفين من وراء مقترحه: الأول، ويقوم على «تسليط الاضواء على الأوضاع في القدس باعتبارها العقبة الرئيسية في أية تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، فالجانب الاسرائيلي يقول ان القدس هي عاصمة اسرائيل الأبدية، وبذلك يتجاهل الوجود العربي الكبير فيها، وعلى ذلك فان النقاش الذي اثارته هذه الخطوة سوف يؤكد للاسرائيليين ان في القدس شعبين، وانه يجب ان يؤخذ في الاعتبار المحافظة على الحقوق الفلسطينية في القدس في اطار تسوية سلمية مستقبلية»؛ اما الهدف الثاني، فيرمي الى «استغلال الوسائل المتاحة تحت الاحتلال [واتباع ما فعله] مواطنو الضفة الغربية عندما تسلموا شؤون البلديات في انتخابات العام ١٩٧٢، والعام ١٩٧٦، واستطاعوا [من خلال ذلك] إسماع الصوت الفلسطيني الواضح للعالم» (**القبس**، ٩/٦/١٩٨٧). وقال سنيوره: «ان الوقت يعمل ضدنا، وكل شيء يدور حول مستقبل القدس. ولهذا يجب ان نبدأ العمل حتى لا تضيع علينا الفرصة». واوضح انه يجب ان تكون القدس مدينة مفتوحة، وان يظل القسم الغربي منها عاصمة لاسرائيل، والقسم الشرقي عاصمة للفلسطينيين. وقال: «انا أؤيد مبدأ التعايش السلمي بين الدولتين،

الفلسطينية والاسرائيلية. يجب ان نكون واقعيين. فالمواطنون الفلسطينيون في مدينة القدس... ظلوا، على مدى السنوات الماضية، تحت المظلة الاسرائيلية، ولهذا يتوجب عليهم المشاركة في الانتخابات البلدية. ولأننا لا نريد ان نكون مواطنين اسرائيليين، فاننا سنظل، الى الأبد، شعباً محتلاً؛ ولهذا يجب ان نتمكن من تقرير مستقبلنا» (**المصدر نفسه**، ٢٧ ـ ١٩٨٧/٦/٢٨).

ويؤمن سنيوره «بوجود وضع خاص للقدس، [و] عدم تقسيمها من جديد باعتبارها مدينة الديانات السماوية الثلاث»، ويقترح «ان تكون السيادة على القدس سيادة مشتركة، أي سيادة فلسطينية على شرقي القدس، عاصمة الدولة الفلسطينية... [و] سيادة اسرائيلية على القدس الغربية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٦/٩).

وعلى الرغم من حجم المعارضة التي واجهت افكار سنيوره، فان سنيوره لم يخف تفاؤله، بل ويعتقد بانه سوف يحصل على خبرة وافرة لفكرته، ويتوقع مناقشة حيوية لاقتراحه بين الفلسطينيين، وقال: «من المفيد ان تكون هناك ' جهود مدروسة' لتبديد الشكوك الفلسطينية والاسرائيلية من حول اقتراحه» (غرينبرغ وشاليف، **مصدر سبق ذكره**). ويرفض سنيوره الاتهامات الكثيرة التي جابهته ويقول ان اقتراحه لا يعني قبولاً بتوحيد اسرائيل لمدينة القدس، و «ان [موقف المشاركة في الانتخابات] لا يعني اننا نتخلى عن حقنا في السيادة على القدس الشرقية. وانا اعتقد بأن القدس ينبغي ان تكون غير مقسمة، وبسلطتين، وعاصمة لكلا الدولتين، فلسطين واسرائيل... ان قائمة تمثل ثلث تعداد السكان في القدس يمكنها ان تفوز بسبعة مقاعد في مجلس البلدية، تشكل بيضة القبان على غرار الاحزاب الدينية في الكنيست» (**المصدر نفسه**).

معارضة أقل وطروحات أبعد

يعود اقتراح سنيوره الى مجموعة افكار جرى تداولها «داخل حلقات فلسطينية في جامعة بيرزيت، قبل شهور قليلة، من قبل د. سري نسيبه و [آخرين]، واقترحت لمجابهة الاسرائيليين، من خلال استمرار تورطهم في المناطق [المحتلة].

وكانت الافكار هذه نوقشت خلال اجتماع مؤقت عقده فلسطينيون مؤيدون لـ م.ت.ف. فعارضها رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس الشرقية، فيصل الحسيني، الذي هو قيد الاقامة الجبرية حالياً» (**المصدر نفسه**). وعلى الرغم من رفض نسيبه لفكرة سنيوره، ورفضه، كذلك، الانضمام الى قائمة انتخابية، واعلانه انه لم يتلق أي ضوء أخضر من م.ت.ف. فانه يحبذ مناقشة الفكرة ويرفض طرحها كاقتراح عملي يعارضه كل المعارضة (**القبس** ، ١٩٨٧/٦/٩). في هذا الصدد، قال د. نسيبه: «على الانسان منا ان يحمل عقلاً منفتحاً، يفكر ويناقش كل سيناريو ممكن. [لقد] مضت عشرون سنة، وينبغي ان نعمل من اجل تحصيل ما هو أفضل بالنسبة الينا» (**جيروزاليم بوست** ، ١٩٨٧/٦/١٢).

وفي حين تعتبر مصادر اسرائيلية خطوة سنيوره النتاج الأول لافكار د. نسيبه، فقد حرص هذا الأخير على اظهار الكثير من التمايزات بين ما يقترحه سنيوره وبين ما يدعو اليه هو. فقد رفض نسيبه فكرة سنيوره بوصفها تقدم خدمة لاسرائيل في ما يتعلق بفصل القدس عن بقية الضفة الغربية؛ وباقتراح حل يشمل مدينة القدس وحدها، وليس كجزء من مطالب أعمّ تشمل حقوقاً سياسية على مستوى المناطق المحتلة ككل. قال: «من الممكن ان تكون فكرة سنيوره عملية، اذا نوقشت، فقط، بشكل ديمقراطي، من قبل م.ت.ف. واعتبرت جزءاً من حل يتناول حقوقاً سياسية متساوية، في الضفة والقطاع، تفشل الجهود الحالية الرامية الى ايجاد حل سلمي». ويفضل د. نسيبه، حتى الآن، التحدث عن هذه الأفكار كأحد السيناريوهات؛ وقال انه تحاشى ان يرمي بثقله خلفها، لأنه لا يزال يأمل في عقد مؤتمر دولي، ويأمل في ان يحصل الفلسطينيون على دولتهم الخاصة.

ويدافع نسيبه عن نظريته القائلة بأن الفلسطينيين، في المناطق المحتلة، يتحركون، في الواقع، باتجاه الاندماج داخل المجتمع الاسرائيلي، الامر الذي سوف يقود، في نهاية المطاف، الى المطالبة بالحقوق السياسية (**المصدر نفسه**). ودلل على ذلك بقوله: «في العام ١٩٦٧، كان موقفنا الاساسي يقوم على مقاومة أي شيء صهيوني، وتحدثنا

[حينذاك] عما يسمى دولة اسرائيل. [اما] الآن، فاننا نحمل هويات تحمل شعار دولة اسرائيل». واضاف: «بدأت المسألة بالاتفاق على تقديم طلبات الى السلطات الاسرائيلية [للسماح] باصدار صحف، وفيما بعد للمشاركة في الانتخابات البلدية التي نظمتها اسرائيل في الضفة الغربية [في نيسان (ابريل) ١٩٧٦]، ثم بتقديم الالتماسات الى محكمة العدل العليا، وطلبات الحصول على أذونات السفر، ورخص العمل» (**المصدر نفسه**).

وقال نسيبه، أيضاً، ان ثمة تطوراً رئيساً وقع. فقد حدث ان قامت في أريحا، مؤخراً، تظاهرة ضمت فلاحين من متوسطي الدخل، ممن طالبوا بمعاملة متساوية مع الاسرائيليين في أسواق تصريف المنتجات الزراعية. هذا جانب اقتصادي، يعتبر مظهراً هاماً من مظاهر الحياة، وهو سرعان ما يتطور ويتحول الى نداءات من أجل المساواة في الحقوق السياسية. وعندما يحدث ذلك «فلن أكون مندهشاً». وسوف يأتي ذلك يوماً ما، ليس من قبل سنيوره، ولكن من قبل اناس مختلفين، يمثلون المصالح الاقتصادية المكتسبة. وهم اذا لم يشاركوا في الانتخابات البلدية في السنة المقبلة، فانهم، ربما، التحقوا بها في السنة التي تليها (**المصدر نفسه**).

وقدم نسيبه مثالاً آخر على الاندماج الذي تحدث عنه: «انظروا الى الطريقة التي اعتمدناها في التعاطي مع الكنيست الاسرائيلي. في البداية، تجاهلناه. الآن، دعونا نفترض ان اراضي تابعة لقرية عربية مجاورة لمستوطنة عوفره، قد صودرت، [فماذ نفعل]؟ في البداية نتجه الى الصحافة، ثم نذهب الى الاعضاء العرب في الكنيست من أعضاء الحزب الشيوعي. بعد ذلك، الى أولئك الذين ينتمون الى أجنحة يسارية في الاحزاب [الاسرائيلية]، ثم الى اناس من أمثال عضو الكنيست دادي تسوكر (حركة حقوق المواطن «راتس»)، او آمنون روبنشتاين (شينوي). وفي النهاية، تصل الى فكرة ان يكون لك ممثلوك الخاصون الذين يمثلون قاعدة لمصالحك. هذا هو الشيء الحقيقي الذي حدث في المناطق المحتلة، خلال عشرين سنة» (**المصدر نفسه**).

واستناداً الى تصورات نسبيه، فان على الفلسطينيين «ان يطالبوا بضم الضفة الغربية وقطاع غزة [الى اسرائيل] ومن ثم يتقدموا الى المحاكم الاسرائيلية مطالبين بحقوقهم كاملة، كمواطنين اسرائيليين؛ [كما ان] ارتفاع نسبة المواليد بين الفلسطينيين، سيؤدي، على الفور، الى جعل السكان العرب اكبر قوة سياسية في البلاد» (**القبس**، ١٩٨٧/٦/٩؛ نقلاً عن **انترناشيونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٧/٦/٤). ومن الواضح لنسيبه، ان مثل هذا الحل يعني قيام دولة ثنائية القومية، يثير فيها السكان العرب، مستقبلاً، المطالبة بأن يتولى رجل منهم منصب نائب وزير الدفاع، وان يشترك نواب العرب في كل لجان الكنيست، وخلافه، وربما تبقى اسرائيل، في هذه الحالة، تحمل اسمها، لكنها لن تكون، بعد ذلك، دولة يهودية (زئيف شيف، «ضوء جديد على الخطر الديمغرافي»، **الملف**، العدد ٣٩، حزيران ـ يونيو ١٩٨٧؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٧/٦/٨).

نوعان من المعارضة

لم تترك «مبادرة» سنيوره ارتياحاً لدى الأوساط الوطنية، في الضفة الغربية، عموماً. بل على العكس من ذلك، واجهت معارضة واسعة ميزها اتجاهان: اتجاه يفضل المعارضة الهادئة بغرض توضيح ما اعتبره مخاطر دعوة سنيوره على النضال الوطني؛ واتجاه آخر سارع الى استخدام العنف في التعبير عن معارضته.

وعلى الرغم من وقوف الغالبية في جبهة المعارضة لاقتراح سنيوره، فقد كان هناك من اعلنوا تأييدهم، صراحة، للفكرة. وهؤلاء المؤيدون، على قلتهم، انقسموا الى فئتين: فئة يقودها رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، وتدعو الى التسليم بما هو قائم؛ وأخرى عبرت عنها كتابات متفرقة في صحف المناطق المحتلة. فقد استحسن فريج فكرة سنيوره، وقال: «انها تؤكد، بوضوح، الحقائق القائمة، وهي لن تحمل تضمينات سياسية تتعلق بمستقبل المناطق المحتلة؛ فالبلدية ليست مؤسسة سياسية، او موقعاً للسيطرة، انها مجرد معهد عام لخدمة الناس، أياً كانوا. ومنذ وقت طويل، يحظى سكان القدس بحق التصويت، ويستطيعون، أيضاً، التقدم الى الانتخابات. كل المحلات (التجارية) تأخذ تصريحاتها من البلدية، وهم يدفعون ضرائب مدنية، ويتلقون فوائد، فلماذا نغمض أعيننا عن الحقائق ؟

بعد الاعتراض على الانتخابات البلدية العام ١٩٧٢، لقيت انتخابات ١٩٧٦ دعماً عظيماً. ان بلديات الضفة لا تقرر مستقبل المنطقة السياسي، فهذا يتقرر في محادثات السلام، ولا علاقة له بحضور، او غياب، العرب عن مجلس بلدية القدس» (جويل غرينبرغ، «لماذا يعترض الفلسطينيون»، **جيروزاليم بوست**، ١٢/٦/١٩٨٧).

ويقول مصدر آخر أيد ما ذهب اليه سنيوره، انه عندما فكّر الاخير بخوض الانتخابات لبلدية القدس، كان يفكر في مسألتي السيادة والتمييز على مستوى الخدمات. وقد شعر سنيوره بأنه، بدخوله الانتخابات، على رأس قائمة فلسطينية، سوف يدحض المزاعم الاسرائيلية القائلة بأن القدس مدينة يهودية. لقد اراد سنيوره بث الرسالة بأن في القدس عدداً كبير من السكان الفلسطينيين ممن لا يعترفون بالبلدية الاسرائيلية وكلها من اليهود، كما لا يعترفون بالقوانين الاسرائيلية. وفي الوقت عينه، كان سنيوره يشير الى ان العرب، في شرق القدس، لا يتلقون الخدمات الضرورية مقابل الضرائب الباهظة التي يدفعونها، وذلك لأن لا تمثيل لهم في المجلس البلدي. لقد دفع اقتراح سنيوره هاتين المسألتين الى واجهة الاحداث، في وقت بدأ العالم ينسى ان القدس ليست يهودية فقط. ان الدعاية التي حظي بها اقتراح سنيوره، لا بد وان تستمر بعض الوقت، وربما، احدثت نقاشاً ظل ميتاً طيلة عشرين سنة كاملة (ماهر ابو خاطر، «بعد عشرين عاماً، لا تزال القدس عربية»، **الفجر**، القدس، ١/٧/١٩٨٧؛ نقلاً عن **الفجر الانجليزية**، من دون ذكر تاريخ النشر).

أما المواقف المعارضة، على اختلاف درجات معارضتها، فيمكن ايجازها بالتالي: يقول رئيس بلدية الخليل بالوكالة، مصطفى النتشة: «ان احداً لن يؤيد هذه المبادرة. ولا اعتقد بأن سنيوره سيتمكن من تشكيل قائمة للانتخابات المقبلة، واقتراحه يعترف بالوضع الراهن القائم في المدينة. ان مشكلاتنا لا تنحصر في تنظيف الشوارع؛ انها مشكلات سياسية، وبالمشاركة في الانتخابات سنقدم الاعتراف ولن نحصل على شيء» (**المرصاد**، تل ـ ابيب، ١٠/٦/١٩٨٧). ويقول محافظ القدس السابق، روحي الخطيب: «ان ما طرحه سنيوره ليس أكثر من نكتة»، وانه، أي الخطيب، ضد فكرة سنيوره بالمطلق، «لأنها تعني الاعتراف بتوحيد القدس تحت السيادة الاسرائيلية، وهو الأمر الذي سبق وان رفضه مجلس الامن الدولي، ومن قبله الدول التي نقلت سفاراتها الى تل ـ ابيب» (غرينبرغ، «لماذا يعترض الفلسطينيون»، **مصدر سبق ذكره**).

الى ذلك، هناك فئة من معارضي فكرة سنيوره، عبرت عن رفضها بصورة ساخطة. من أوساط هذه الفئة محرر مجلة «العودة»، ابراهيم قراعين، الذي شعر بالسخط لدى اطلاعه على آراء سنيوره، وقال: «هذه فكرة ضارة جداً... وهي تصل الى حد الاعتراف بالضم الاسرائيلي لشطرنا من المدينة... ان سنيوره مصاب بهوس العظمة» (**الفجر**، ٢٥/٦/١٩٨٧؛ نقلاً عن **نيوزويك**، من دون ذكر تاريخ النشر). بعض المراقبين يرى الصورة التي ظهرت في رد فعل قراعين، بطريقة اخرى، قال: «ان الاثم الذي اقترفه سنيوره، على ما يبدو، هو أنه لم يتقيد بالاحكام الجديدة للعمل السياسي في الضفة الغربية. ففي السنوات القليلة الماضية ظهر جيل جديد من أصحاب السلطة في الاراضي المحتلة... ويشار الى هؤلاء ' بالشخصيات الوطنية' ، وقد ازاحوا الاثرياء ' الاعيان' الذين سيطروا في العادة على شؤون المنطقة. وتمثل ' الشخصيات الوطنية' الفئات المختلفة من الحركة الفلسطينية... وقد اغفل سنيوره فتح مسألة ترشيحه [للانتخابات] لأي من هؤلاء. ويقول احد الفلسطينيين من الضفة: «انك لا تعلن شيئاً حتى تحصل على تأييد رابطة الصحافيين، واتحادات الطلاب، وزعماء مخيمات اللاجئين، لأن كل فئة من هذه الفئات يمكن ان تحطمك اذا لم تكن متفقة معك في الرأي» (**المصدر نفسه**).

على ان أقسى ردود الفعل، على اقتراح سنيوره، وأكثرها تأثيراً، هي المواقف التي اعلنتها شخصيات فلسطينية، مختلفة المواقع والتأثير، وان كانت تعتبر من بين ابرز الوجوه الفلسطينية، رداً على اقدام شخصين على تنفيذ عملية تبنتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فيما بعد، وأسفرت عن حرق سيارة سنيوره، وكذلك سيارة زوجته. فقد عبرت هذه الشخصيات عن أسف شديد واستياء واضح على

مثل هذا التصرف في التعبير عن معارضة موقف ما يتناقض وبرامج او سياسات هذا الطرف أو ذاك. بين هذه الشخصيات، كل من رئيس جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في غزة، د. حيدر عبدالشافي، ومفتي القدس الشيخ سعدالدين العلمي، والمشرف العام لمجلة «العودة» والمكتب الفلسطيني، ريموندا الطويل، ورئيس بلدية غزة المقال، رشاد الشوا، ورئيس مجلس امناء جامعة النجاح الوطنية، حكمت المصري، وسكرتير تحرير مجلة «العودة»، رضوان ابو عياش، وصاحب صحيفة «الفجر»، بول عجلوني، ورئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، ود. حاتم ابو غزالة، ورئيس اتحاد الجمعيات الخيرية في محافظة القدس، د. امين الخطيب، ورئيس فرع نقابة المحامين في الضفة الغربية، وليد العسلي، ورئيسة الاتحاد النسائي الفلسطيني في قطاع غزة، يسرى البربري، والمحامي جميل الطريفي، ود. عبدالله صبري. وأجمع هؤلاء على ادانة الاعتداء على ممتلكات لسنيوره وزوجته، باعتبار ذلك «يتنافى وأسس الحوار الديمقراطي [ويعد] خروجاً عن طبيعة شعبنا الذي يرفض مثل هذه الاساليب الجبانة» (**المصدر نفسه**).

أما سنيوره، فقد وعد، بعد هذه الضجة، بأن «يصغي بعناية لصوت الشعب، فاذا لم يقبلوا الاقتراح، فانني سأنسحب من السباق». لكن آخرين من ذوي النفوذ ايدوا الفكرة بشدة: «فنحن بحاجة الى نفوذ في المجلس البلدي، واذا أدلينا بأصواتنا يمكننا ان نسيطر على ثلث المجلس، كما يقول د. نسيبة؛ واذا كان الامر كذلك، فان ترشيح سنيوره [يكون قد] مثل المظاهرة السلمية التي نظمت الاسبوع الماضي في شرق القدس، [والتي] يمكن ان تؤذن ببدأ اسلوب جديد... بين فلسطينيي الضفة... وهو: الاحتجاج السياسي بموافقة القانون الاسرائيلي» (**المصدر نفسه**).

أحداث العبيدية

شهدت قرية العبيدية، القريبة من بيت لحم، أعنف اشتباك عرفته منذ سنوات طويلة، سقط بنتيجته المواطن علاطي محمود عطية (٦٠ عاماً)، واصيب ستة آخرون من ابناء القرية بعيارات نارية اطلقها سمساران للأراضي، احدهما اسرائيلي ويدعى شموئيل عينب والآخر عربي ويدعى جمال العصا. وقد وقع الصدام بين أهالي العبيدية والسمسارين، عندما توجه أصحاب الاراضي في العبيدية الى اراضيهم لاثبات ملكيتهم لاعضاء لجنة التسجيل الاسرائيلية الذين حضروا الى المكان وبمعيتهم السمساران وقوات من حرس الحدود (**البيادر السياسي** ، القدس، العدد ٢٥٩، ١٩٨٧/٧/٤).

وكانت لجنة التسجيل حضرت لمسح أراضي العبيدية التي حاول السمسار العربي بيعها لشركات اسرائيلية، على الرغم من وجود نزاع حول ملكية هذه الاراضي البالغة مساحتها حوالى ستة آلاف دونم. وقد وقعت خلافات بين السمسارين، الاسرائيلي والعربي، وشركتي «جامبو» و «ديكل» الاسرائيليتين، من جهة، وبين اصحاب الاراضي، من جهة أخرى، في الوقت الذي كانت لجنة التسجيل المكونة من ضابط تسجيل الاراضي، ومأمور دائرة الطابو في بيت لحم، وحارس املاك الدولة، يهودا نهاري، ومحامي الشركتين، وبحضور محاميي اصحاب الاراضي، عبد عسلي واسامة عودة، تباشر عملها.

وأوضح عدد من أصحاب الاراضي انهم يملكون الاوراق الثبوتية لأراضيهم. وخلال تواجد الجميع، تجمهر حوالى ٣٠٠ من أهالي القرية، ممن اخذوا يتابعون عملية الكشف على الأراضي. وقد باشر هؤلاء بتوجيه الشتائم الى السمسارين اللذين ردا على ذلك، واشتركت معهما في الرد قوات حرس الحدود المتواجدة في المكان باطلاق النار باتجاه المواطنين حيث سقط المواطن علاطي محمود عطية واصيب كل من عطا عبدالله عطية (٣٠ عاماً)، وادريس احمد عودالله (٤٥ عاماً)، ورياض أحمد علي خليفة (٢٠ عاماً)، وكايد محمود عطية، وعطا سليمان، ويوسف حسين جدوع.

وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان أحد افراد حرس الحدود الاسرائيلي اصيب بجروح خلال الشجار، كما اعتقلت القوات الاسرائيلية عدداً من أهالي العبيدية (**الفجر** ، ١٩٨٧/٦/٢٩).

من جهته، قال المحامي عبد عسلي، تعقيباً على ما جرى: «كل ما اردناه هو تسجيل الاراضي بأسماء اصحابها الشرعيين». وأوضح عسلي، وشاركه في ذلك شاهد عيان للأحداث، ان قضية أراضي العبيدية

تعود الى العام ١٩٨٣، حين أعلن السمسار جمال العصا، في جريدة «الانباء» الاسرائيلية (كانت تصدر بالعربية ثم توقفت عن الصدور)، انه يريد تسجيل اراضي منطقة «المنطار» باسمه. واعتمد، في حينه، على وثائق مزورة (**البيادر السياسي** ، ١٩٨٧/٧/٤).

أوساط فلسطينية في الضفة الغربية اعتبرت قضية العبيدية ذات ابعاد يمكن الاستدلال عليها من خلال الاحداث التي وقعت، وتطوراتها، وخلصت من ذلك، الى تأكيد أربع حقائق:

○ ان المدعو جمال العصا سجل الأراضي (في منطقة المنطار) باسمه، اعتماداً على وثائق مزورة، منها تواقيع مواطنين موجودين خارج الوطن منذ عشرات السنين، واعتماداً على ايصال دفع ضرائب عن ارض مساحتها ٢٠ دونماً، في حين ان عقد صفقات بيع أراضي مساحتها أضعاف ذلك بكثير.

○ ان السمسار العصا والسمسار الاسرائيلي عينب حضرا برفقة حرس خاص مسلح، بلغ ما بحوزته من سلاح ١٨ قطعة. فلماذ هذا الحضور المسلح ؟

○ ان القيم على املاك الدولة يهودا نهاري جاء بنية مسبقة لحرمان اهالي العبيدية من اراضيهم؛ اذ بادر الى القول ان ما لم يثبته القانون من أراض، «سأعلن عنه ملكاً للدولة» !

○ وأخيراً، قامت سلطات الاحتلال باعتقال أكثر من ١٣٠ شخصاً من بين المعتدى عليهم، في حين ظل السمساران طليقين (**المصدر نفسه**).

وتكشف مصادر اسرائيلية النقاب عن معلومات خطيرة في شأن احداث العبيدية، فقالت، انه، بمراجعة تاريخ المليونير السمسار شموئيل عينب، تبين انه اشترى ستة آلاف دونم من اراضي العبيدية بتزوير وضيع، ثم بواسطة ابن مختار القرية، الذي حصل على تفويض من والده موقع ببصمة من اصبعه دون ان يدري الوالد ما بصم عليه ودون ان تكون الارض ملكاً له. وسرعان ما قررت حكومة اسرائيل في العام ١٩٨١، اقامة مستوطنة على الأرض المنهوبة. وعلى الأثر، تأسست شركة باسم «جمبو» بشراكة بين الصناعيين عامي فورمتشنكو وشؤيل يحيئيل وتاجري المجوهرات دافيد مور واسحق عيروني وصاحب المطاعم الياهو فيلتس. وكان المجوهراتي دافيد مور يشغل، حينذاك، منصب امين صندوق حزب «حيروت»، فعينوه رئيساً لمجلس ادارة الشركة الجديدة، وعينوا عضو الكنيست الحيروتي ونائب وزير الخارجية الحالي، روني ميلو، مستشاراً قضائياً للشركة.

وحصلت الشركة الجديدة على اذونات من الدوائر المختصة بالأراضي في الضفة، واشترت ١٣٥٠ دونماً من شموئيل عينب (بطل احداث العبيدية الى جانب جمال العصا) مقابل ١٤٠٠ دولار للدونم، أي مليون و ٨٩٠ ألف دولار. ولم يعلم أصحاب هذه الأراضي بسرقتها الا في العام ١٩٨٣، عندما ارادت الشركة تسجيل الأراضي في الطابو. حينئذٍ قدم اصحاب الارض اعتراضات على هذه الصفقة المزورة مثبتين ملكيتهم لها، وأبلغوا الى المعنيين، انهم لم يفوضوا أحداً بالتصرف بها. ووصلت القضية الى المحاكم، وأصدرت السلطات المختصة أمراً بمنع «الفريقين»، شركة «جمبو» والاهالي، من التصرف بالأراضي المختلف عليها. وقبل ثلاثة شهور، قررت المحاكم حجز أموال شركة «جمبو» ومقاضاة أصحابها بتهم التزوير والتزييف (**الاتحاد** ، حيفا، ١٩٨٧/٦/٣٠؛ نقلاً عن **هآرتس** ، ١٩٨٧/٦/٢٩).

على الرغم من هذه الوقائع الدامغة، جاء السماسرة، مجدداً، وبحراسة قوى اسرائيلية نظامية وحرس خاص من المرتزقة، وأطلقوا النار على أبناء القرية (**المصدر نفسه**). غير ان الكارثة التي حلت بأهالي العبيدية لم تضعفهم في مواجهة اعدائهم من الاسرائيليين والسماسرة. يقول أحد ابناء العبيدية: «لقد صادر لنا الجيش الاسرائيلي حوالى ٧٠ ألف دونم من اراضي البلدة، وسكتنا، ولم نفعل شيئاً؛ ولكنهم، الآن، يريدون سلبنا هذه الارض... لا... لا... لن نسكت على ذلك مهما كانت النتائج» (**الشعب** ، القدس، ١٩٨٧/٧/٤).

ابعاد البرغوثي وعاشور

بعد قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلي بابعاد الشاب محمد دحلان في كانون الثاني (يناير) الماضي، اقدمت، مؤخراً، على تنفيذ اجراء مماثل بحق اثنين من القادة الطلابيين في الضفة الغربية.

فقد ابعدت سلطات الاحتلال يوم الخميس (١٤/٥/١٩٨٧) رئيس مجلس طلبة جامعة بير زيت، مروان البرغوثي، وزميل له هو رئيس مجلس طلبة جامعة النجاح في نابلس الى الاردن. وقد اتهمتهما السلطات الاسرائيلية بالقيام بنشاطات لصالح «فتح» في الأراضي المحتلة. وكان أُلقي القبض على البرغوثي (٢٨ عاماً) بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٧، بدعوى تنظيم تظاهرات عنيفة في جامعة بير زيت؛ كما سبق وان حكمت عليه محكمة اسرائيلية بالسجن ست سنوات في العام ١٩٧٨، بتهمة الانتماء الى «فتح» واعداد عبوات ناسفة؛ وحكم عليه في العام ١٩٨٥ بالسجن ١٢ شهراً، من بينها ٤٠ يوماً مع النفاذ؛ وفي العام نفسه، أُصدر ضده قرار الحبس الاداري لمدة ستة شهور، بحجة عودته الى ممارسة النشاط السياسي (**الشعب** ، ١٥/٥/١٩٨٧).

أما زميله، خليل عاشور، وهو من سكان مخيم عسكر القريب من نابلس، وكان، في فترة سابقة، رئيساً لمجلس طلبة جامعة النجاح، فقد اعتقل في ٥/٣/١٩٨٧، وأصدر قائد المنطقة الوسطى، ايهود براك، قراراً بابعاده. وكان حكم على عاشور، في العام ١٩٧٠، بالسجن الفعلي ١٢ سنة، بعد اتهامه بالانتماء الى «فتح»، والمشاركة في القاء قنابل يدوية على أهداف عسكرية في منطقة نابلس.

وقالت مصادر اسرائيلية ان عاشور بدأ نشاطه السياسي في جامعة النجاح، بعد اطلاق سراحه العام ١٩٨٢، مع نشطاء «فتح». وقد اعتقل مرتين: في العام ١٩٨٥، حيث حكم لمدة ثلاثة شهور، والعام ١٩٨٦ وحكم لمدة ستة شهور. وكان من المتصدرين للتظاهرات العنيفة التي وقعت مؤخراً في جامعة النجاح (**الشعب** ، ١٥/٥/١٩٨٧).

هروب ناجح

تمكن ستة من معتقلي سجن غزة المركزي، بتاريخ ١٨ أيار (مايو) ١٩٨٧، من تنفيذ أكبر عملية هرب تتم من السجن المذكور منذ عشرين عاماً. ففي الساعة السادسة صباحاً، اكتشف احد السجانين انه لا يوجد في الغرفة الرقم ٧ في القسم «ب»، سوى ١٩ معتقلاً بدلاً من ٢٥. وتبين ان الستة الآخرين تمكنوا من كسر حديد نافذة الغرفة التي يحتجزون فيها والفرار عبرها. وباشرت الشرطة عمليات تفتيش واسعة عن الهاربين، بعد ان وزعت، وعلى نطاق واسع، ملصقات تحمل صورهم وأرقام هوياتهم. والفارون هم: سامي محمد الشيخ خليل، من حي الشجاعية في غزة، ومحكوم بالسجن الفعلي لمدة ثماني سنوات؛ وصلاح شتيوي، من رفح؛ ومصباح عبدالرحمن الصوري، من غزة؛ وخالد محمود محمد صالح، من رفح؛ ومحمد سعيد الجمل، من رفح؛ وعماد اسعد الصفطاوي، من غزة (**الفجر** ، ١٩/٥/١٩٨٧).

وقال مصدر اسرائيلي تابع لمصلحة السجون ان الهاربين الستة تمكنوا من الفرار، في اثناء نوم الجنود المكلفين بالحراسة (**جيروزاليم بوست** ، ٢١/٥/١٩٨٧). غير ان مصادر أخرى قالت انه «بات من المؤكد، الآن، ان أعضاء الخلية الذين هربوا من السجن، تلقوا مساعدات من الخارج. وهناك احتمالات كبيرة ان يكونوا اجتازوا الحدود الى مصر، في الليلة نفسها التي هربوا فيها». واضافت ان السجناء الستة «غادروا السجن في الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل، مما اعطاهم فرصة للابتعاد عن السجن قبل بدء عملية البحث عنهم، [والتي] بدأت بعد أربع ساعات من هربهم» (**الفجر** ، ٢٢/٥/١٩٨٧؛ نقلاً عن **حداشوت** ، بدون ذكر تاريخ النشر).

وطبقاً لمصادر أخرى، فقد تقدمت الحكومة الاسرائيلية بطلب الى الحكومة المصرية للمساعدة في القاء القبض على المعتقلين الفارين الستة، وتسليمهم الى اسرائيل، في حال نجاحهم في الوصول الى الاراضي المصرية (**المصدر نفسه** ، ٢٢/٥/١٩٨٧؛ نقلاً عن **عل همشمار** ، من دون ذكر تاريخ النشر). وعلق وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، على العملية بقوله: «لقد شكلت ضربة قاسية للمخابرات الاسرائيلية»، وأعرب عن اعتقاده بأن الاوساط الأمنية في غزة سوف تستخلص العبر من هذه العملية (**المصدر نفسه**).

ر. م.

بيان صادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية دورة اجتماعات لها في بغداد، في الفترة من ١٩٨٧/٦/١٦ الى ١٩٨٧/٦/١٨، استعرضت فيها الاوضاع الفلسطينية، وبشكل خاص على الساحة اللبنانية وفي الوطن المحتل؛ كما استعرضت العلاقات الفلسطينية ـ العربية والفلسطينية ـ الدولية والتحركات التي قامت بها اللجنة التنفيذية في المجالين، العربي والدولي.

ولقد كان وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان، وبخاصة شاتيلا وبرج البراجنة والرشيدية، من أول وأبرز القضايا التي ناقشتها اللجنة التنفيذية. وقد هالها استمرار الحصار الذي لا تزال تتعرض له هذه المخيمات بهدف قتل سكانها أو تهجيرهم ومنع وكالة الغوث والهلال والصليب الاحمر من ممارسة عملها الانساني لاغاثة وطبابة أهلنا وأطفالنا ونسائنا خاصة، وان هذا الحصار يستمر في ظل تواصل الغارات الاسرائيلية، وبشكل يومي تقريباً، على مخيمات شعبنا في الجنوب اللبناني، مما يكشف، بوضوح، استمرار المؤامرة، متعددة الوجوه والاهداف، على هذه المخيمات وسكانها، وحتى بمنع الطعام والدواء والماء وضرورات الحياة عنها.

ان منظمة التحرير الفلسطينية، معتزة بصمود شعبها وبطولاته في مخيمات الصمود، ذلك الصمود الذي أصبح مفخرة لكل فلسطيني ولكل عربي، والذي يمنح لشعبنا مزيداً من الثقة بالنفس ومزيداً من الاصرار على مواصلة مسيرة كفاحه المجيدة، لتؤكد أنها سوف تتخذ كل الاجراءات لتأمين ضرورات الصمود ومواصلته في مواجهة كل أعداء شعبنا وامتنا العربية.

وفي الوقت نفسه، فان اللجنة التنفيذية تحمل الاطراف العربية المعنية مسؤولية السكوت على مؤامرة الموت التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في لبنان وتدعو الجماهير العربية وقواها الوطنية الى التحرك لوقف هذه المؤامرة البشعة الاجرامية ضد شعبنا ونسائنا وأطفالنا.

كما وان اللجنة التنفيذية ترى في القرار اللبناني بالغاء «اتفاق القاهرة» الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الشرعية اللبنانية وباشراف الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وبموافقة القمم العربية المتتالية عليه، حلقة من حلقات الطوق الذي يضرب حول شعبنا في لبنان وحول منظمة التحرير الفلسطينية، كما انها لا يمكن ان ترى هذا القرار بمعزل عن مجمل المؤامرة التي تتعرض لها القضية الفلسطينية بهدف عزلها وضربها وتصفية القضية الوطنية الفلسطينية، خاصة وانها جاءت مترادفة مع العدوان الصهيوني الجاري في الجنوب اللبناني ضد مخيماتنا وأهلنا ومع الحملة الصهيونية الاخرى الجارية، حالياً، في أروقة الكونغرس الاميركي ضد منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد جاء القرار اللبناني في وقت كانت القيادة الفلسطينية تقوم باتصالات مباشرة وغير مباشرة مع السلطة الشرعية اللبنانية لمعالجة هذا الموضوع في اطار الظروف والمستجدات التي قامت على الساحة اللبنانية بعد رحيل القيادة الفلسطينية العام ١٩٨٢.

ان منظمة التحرير الفلسطينية، اذ تعبر عن أسفها لهذا القرار، الذي يأتي في وقت لا يزال الشعبان الشقيقان، اللبناني والفلسطيني، يتعرضان، يومياً، للعدوان الصهيوني، ولا تزال اسرائيل تحتل جزءاً من التراب اللبناني، مما كان يستوجب تعزيز العلاقة اللبنانية ـ الفلسطينية من أجل مواجهة العدوان المشترك.

واذ تُذكِّر منظمة التحرير الفلسطينية بما أعلنته دوماً من حرص على حرية ووحدة وسيادة لبنان، فانها تود أن تُذكِّر بأن اتفاق القاهرة لم يكن فقط اتفاقاً بين طرفين عربيين رسميين عضوين في جامعة الدول العربية، مما كان يستوجب مناقشة الموضوع بينهما قبل اقدام أي طرف على اجراء منفرد من جانبه، وانما صادقت على هذا الاتفاق قرارات القمم العربية التي جاءت بعد ذلك مما جعل الاتفاق اتفاقاً عربياً وليس

فلسطينياً ـ لبنانياً فقط، وبالتالي لا يمكن معالجته الا في الاطار العربي والقومي. ومما يؤسف له ان تصل حدود المؤامرة البشعة بترافق القرار الخاص بهذه العلاقة الفلسطينية ـ اللبنانية والعربية القومية مع القرار الخاص بالغاء اتفاق ١٧ أيار [مايو] مع العدو الصهيوني، مما يكشف أبعاد هذه المؤامرة ومراميها وأهدافها.

وفي كل الاحوال، فان منظمة التحرير الفلسطينية مصممة على التمسك بحقوق شعبها في لبنان، في الاقامة والتنقل والعمل وأمن مخيماته والنضال من اجل قضيتنا المقدسة، وهي عاقدة العزم على الدفاع عن حقوق شعبها هذه، وعن المخيمات الفلسطينية وسكانها، وعلى التصدي للعدوان الذي يتعرض له شعبنا بكل الوسائل المتاحة، وهي، في الوقت نفسه، تناشد جميع القوى الوطنية اللبنانية والعربية للوقوف معها في التصدي والمواجهة لهذه الحلقة التآمرية الجديدة.

كما ناقشت اللجنة التنفيذية الاوضاع في الوطن المحتل باستفاضة، وما يتعرض له شعبنا في مخيماته ومدنه وقراه من قمع واضطهاد على يد المحتلين الصهيونيين، والتي تأتي مترادفة مع ما يجرى لشعبنا في مخيماتنا في لبنان.

وان اللجنة التنفيذية، اذ تحيي صمود شعبنا في الوطن المحتل، واذ تعبر عن اعتزازها البالغ بانتفاضته الرائعة الشعبية المتواصلة في وجه المحتلين، التي تشكل مثالاً مضيئاً على الارادة الثورية لشعبنا وجماهيرنا وبطولاتهم، وتصميم هذه الجماهير الثورية المناضلة على مواصلة النضال حتى دحر الاحتلال وتحرير أرضنا المحتلة، لتؤكد انها لن تدخر جهداً في توفير كل مقومات الصمود والمقاومة، في الوطن المحتل وخارجه، لتصعيد النضال، بكل أشكاله الجماهيرية والمسلحة. وهي، في الوقت نفسه، تتوجه بالتحية والاكبار الى هؤلاء الصامدين المرابطين فوق تراب وطننا الحبيب فلسطين يتحدون بارادتهم الفولاذية الثورية الارهاب الاسرائيلي المنظم وعصابات الصهيونيين من المستوطنين المسلحين وعصابات الفاشيست، أمثال كاهانا وليفنغر وشارون وهتحيا، وبحماية الجيش الاسرائيلي، وخاصة ما حدث ضد أهلنا في مخيم الدهيشة، وبلاطة، وقلقيلية، ورفح، وكذلك ما تم ضد مدارسنا وجامعاتنا في نابلس وبير زيت والقدس وغزة وبيت لحم والخليل، والاعتداءات المستمرة على مقدساتنا والمحاولات الاجرامية لتهويدها. ومن هنا، فان اللجنة التنفيذية تدعو أمتنا العربية، بجماهيرها وقواها ودولها، الى العمل الجاد، والموحّد، والبناء، حتى نتمكن من مواجهة هذه الهجمة الصهيونية ولتحرير الارض العربية والفلسطينية المحتلة، خاصة وان امتنا العربية تواجه مسؤوليات خطيرة، وجسيمة، وتاريخية، بعد مرور أربعين عاماً على قرار تقسيم فلسطين، وعشرين عاماً على عدوان حزيران [يونيو] العام ١٩٦٧؛ وان اللجنة التنفيذية لتدعو الرأي العام العالمي، وهيئاته الدولية، ودول العالم أجمع، الى دعم نضال الشعب الفلسطيني ونصرة كفاحه العادل في سبيل حقوقه الوطنية، المتمثلة في حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

هذا وقد استعرضت اللجنة التنفيذية التحركات والزيارات واللقاءات التي قام بها رئيسها وعدد من أعضائها على الساحتين، العربية والدولية. وأكدت اللجنة على مواصلة التحرك والعمل على الساحة العربية، من اجل تصحيح العلاقات الفلسطينية ـ العربية وحشد الجهد العربي وتحقيق التضامن العربي حول القضية الفلسطينية، بوصفها القضية المركزية للامة العربية. في الوقت الذي أكدت على أهمية تصعيد المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الاسرائيلي، سواء داخل أرضنا المحتلة أو في الجنوب اللبناني مع حلفائنا الوطنيين اللبنانيين ووضع الامكانيات اللازمة لهذه المقاومة الفلسطينية المتصاعدة. كما قررت مواصلة التحرك على الساحة الدولية بهدف تعزيز الدعم للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ومن أجل عقد المؤتمر الدولي لمعالجة النزاع في الشرق الاوسط بحضور الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن وبمشاركة الاطراف المعنية بالصراع، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى أساس قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين وقضية الشرق الاوسط؛ وان هذا يستوجب، أكثر من أي وقت مضى، عملاً متواصلاً على كافة الصعد لموقف عربي موحّد من هذه المستجدات والتحديات والتحركات.

يا جماهير شعبنا الفلسطيني والعربي،

ان طريق النضال شاق وطويل، ولكن ارادة شعبنا قادرة على قهر كل الصعوبات ومواجهة كل التحديات. وان شعبنا الذي تمرس بالنضال عبر أكثر من نصف قرن من الزمن، وقدم أمثلة ساطعة من البطولة

والتضحيات، لقادر على مواصلة المسيرة بنفس الروح الباسلة التي تحلى بها عبر سنوات الكفاح الطويلة.

وان منظمة التحرير الفلسطينية، مستندة الى وحدة شعبها والتفافه حولها، لتعاهد شعبها الفلسطيني، والعربي، على الاستمرار في رفع راية النضال، عالية، حتى النصر، وان يوم النصر لقريب باذن الله.

وانها لثورة حتى النصر

بغداد، ١٨/٦/١٩٨٧

◇
◇ ◇

م.ت.ف. تعارض انتخاب نواب عن مخيمات الاردن

صرح مصدر مسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية بما يلي:

منذ انطلاق الثورة الفلسطينية في الفاتح من يناير [كانون الثاني] عام ١٩٦٥، أعلنا، بوضوح، عن احترامنا للشؤون الداخلية للبلدان العربية؛ وفي الوقت نفسه أكدنا ان شعبنا قد اصبح، بالثورة الفلسطينية، مالكاً لزمام امره، مُقرّاً لمصيره؛ وشيئاً فشيئاً، اصبحت منظمة التحرير الفلسطينية المعترف بها من قبل الأغلبية الساحقة لدول العالم الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتكرست قاعدة عدم التدخل في شؤون الدول العربية على أساس عدم التدخل في الشؤون الفلسطينية من قبل الدول العربية.

وعلى هذا الأساس، الواضح والصريح، فاننا لا نتدخل فيما يجري من انتخابات تقوم باجرائها السلطات الاردنية، اذ ان هذه القضية هي من شؤون السيادة الاردنية على أرضها وعلى ابناء الشعب الاردني؛ ولكننا نعترض على الاشخاص الفلسطينيين الذين يراد انتخابهم عن المخيمات الفلسطينية. فهؤلاء، بتمثيلهم لهذه المخيمات، وعبر هكذا انتخابات، في المؤسسة البرلمانية الاردنية يشكلون خرقاً... صريحاً للقرارات العربية القاضية بعدم توطين الفلسطينيين، الا في وطنهم فلسطين.

من هنا، تأخذ القضية بعدها الخطير، وتصبح هذه الاجراءات اختراقاً لقدسية النضال الفلسطيني وتشكل بادرة خطيرة نأمل وقفها، وعدم المضي في اتمامها، حرصاً على القضية والشعب والوطن الفلسطيني الذي يدنسه الاحتلال، فضلاً عن ان مثل هذه الاجراءات تشجع العدو الصهيوني على المضي قدماً في مخططاته بالنسبة للوطن البديل.

[نقلاً عن وفا، تونس، ٢٤/٦/١٩٨٧]

◇
◇ ◇

عرفات يتحدث عن الهموم الفلسطينية...

في رمضان، يصعب اللقاء مع ياسر عرفات. فهو يمارس عمله في الليل حتى السحور، ثم ينسحب ليصلي

ويقرأ القرآن؛ وغالباً ما ينام مع اطلالات الشمس الاولى، وفي مكان لا يستطيع أحد ان يرشدك اليه.

[في] اثناء النهار تتصل وتتصل، لتعرف مكانه فقط، دون جدوى. تحاول ان تلتقيه في موعد الافطار، ولكنك تفتقده في كل الامكنة التي تتوقع وجوده فيها. وبعد أيام... استطعت أن اكتشف، انه «يتسلل»، يومياً، قبل الغروب بدقائق، الى «بيت الصمود»، ليتناول طعام الافطار مع ابناء الشهداء. وحين التقيته (قبل الافطار) بناء على ترتيب خاص، سألته عن لقائه اليومي مع ابناء الشهداء، فقال: لقد ذهبت اليهم في اليوم الاول مع اخواني، وكان الازدحام شديداً، فلم استطع الجلوس معهم على انفراد. ذهبت في اليوم الثاني لأجلس معهم على راحتي. وذهبت في اليوم الثالث، لأنني وجدت لديهم مطالب وأسئلة لم استطع تلبيتها في يوم واحد.

ولكنك واصلت زيارتهم، والافطار معهم، يومياً؛ لماذا ؟

ولماذا لا اذهب اليهم ـ اجاب عرفات ـ انني ارتاح للجلوس معهم. انهم يقبلون عليّ بحنان لا يمكن صده، وانا أرى فيهم المستقبل.

وحين بدأنا حوارنا السياسي، كانت أجواء «بيت الصمود» تخيّم على جوّ الحوار. كان عرفات مفعماً بجو من السكينة التي لا تدري هل هي نابعة من أجواء رمضان، ام من بهجة اللقاء اليومي مع رجال ونساء المستقبل، أم من الراحة النفسية، بعد نتائج [دورة] المجلس الوطني الفلسطيني [الثامنة عشرة] ؟

... ثم كان معه هذا الحوار:

● لقد تحدثت الصحافة العربية والعالمية كثيراً حول نتائج [دورة] المجلس الوطني الفلسطيني [الثامنة عشرة]، و [قوّمت] هذا المجلس بانه انتصار سياسي لياسر عرفات وانتصار سياسي لخط منظمة التحرير الفلسطينية، لكن نريد ان نسمع منك انت شخصياً تقييمك لهذا المجلس ؟

○ أهمية هذا المجلس هي في تعزيز الوحدة الوطنية واستعادة وحدة ادواتها الثورية، وهذه اول حركة شعبية جماهيرية وأول ثورة يحدث فيها خلاف وتستطيع، بالرغم من كل الظروف وبالرغم من طبيعة وقسوة التحديات والتداخلات العربية وغير العربية [على] ساحتنا الفلسطينية، ان تستعيد وحدتها. واقصد بها وحدة اداة الثورة، لأن جماهيرنا موحدة.

وعملياً الوحدة الفلسطينية التي حدثت في الجزائر هي تجسيد وانعكاس لوحدة جماهيرنا داخل ارضنا المحتلة، لوحدة جماهيرنا في مخيماتنا في بيروت وفي الجنوب اللبناني، هذه هي اهمية هذه الوحدة الوطنية. مجلسنا الوطني الفلسطيني اعطى عدة عطاءات هامة: عزز وحدتنا الوطنية؛ فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الدول العربية، حتى تلك التي نختلف معها؛ وحتى نتكلم بشكل محدد، فازاء القرار المغربي، على سبيل المثال، الذي اتخذه الملك الحسن في اليوم الثاني لمؤتمرنا، لم ينفعل مؤتمرنا وترك الامر للقيادة الفلسطينية لمعالجته بأخوّة وبروية. وهذا يدل على الوعي والنضج الذي ساد [في] مؤتمرنا الثامن عشر. كذلك في تناولنا للاحداث وللمستجدات على الساحة الدولية، نقول، باعتزاز، ان مجلسنا الوطني تناول كل هذه المستجدات والاحداث وخاصة المؤتمر الدولي، واخذ قراراً بالتأكيد على ضرورة عقد هذا المؤتمر الدولي الذي تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن مع جميع اطراف النزاع في المنطقة، ومن ضمنها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الاطراف العربية الاخرى. وهذه نقطة أخرى من النقاط التي طرحها المجلس الوطني وبحثتها اللجنة السياسية باستفاضة، وهي ان دلت على شيء فانما تدل على هذا الوعي الكبير والنضوج الكبير كذلك اللذين اشرت اليهما في بداية الحديث حول هذه الصفة الهامة لمجلسنا الوطني، والتي ان دلت على شيء [أيضاً]، فانما تدل على مستوى المسؤولية الكبيرة التي عالجنا فيها معظم قضايا شعبنا، سواء قضايا شعبنا داخل الارض المحتلة، او خارجها.

ورغم قرار اللجنة التنفيذية بوقف العمل في الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، وذلك على اثر القرار الذي اصدره الملك حسين بتجميد الاتفاق، فان مجلسنا الوطني الفلسطيني أكد على قراره السابق الذي اتخذه في الدورتين، السادسة عشرة والسابعة عشرة حول الاردن، وهو القرار الخاص باقامة علاقة مميزة بين الشعبين، الاردني والفلسطيني، وعلى ان تكون العلاقة بالمستقبل بينهما على اساس الكونفدرالية. وهكذا يتضح الوعي والنضج والمسؤولية [العالية] في معالجة القضايا الفلسطينية، بما في ذلك قرارنا بفتح علاقة جديدة مع دمشق.

● كثير من الصحف كتبت ان وقائع المجلس والوحدة الوطنية هي انتصار سياسي شخصي لك، هل توافق على

هذا التحليل ؟

○ انـا اوافق على انه انتصار لشعبنا وجماهير شعبنا ولثورتنا، وهو انتصار نهديه الى هذه الجماهير الرابضـة الصـامـدة في ارضنا المحتلة وجماهيرنا في مخيماتهم، مخيمات الكبرياء الفلسطيني، والعربي، في بيروت، وفي الجنوب اللبناني.

• هناك ايضاً تحليل آخر للمجلس ركز على ان ياسر عرفات قدم من اجـل الوحـدة الوطنية تنازلات للاطراف الاخرى؛ هل نستطيع القول ان هناك طرفاً تنازل لصالح طرف آخر او تراجع لصالح طرف من اجل الوحدة الوطنية ؟

○ اول حاجـة، حتـى اذا كانت هذه المقـولة صـحيحة، وما العيب في هذا؟ طيب... أنا اقدم تنازلات لمن رفع السلاح في وجه شعبي وأذهب لاصالحه وأمد له يدي. انـا اشعر بالفخر والاعتزاز بأنني أمد يدي لاخواني [على] الساحة الفلسطينية، وهذا واجب علي كقائد فلسطيني. ومن يعتقد ان هذا تنازلاً فلديه قصر نظر، قصر نظر في مفهوم الوحدة الوطنية الفلسطينية، مع العلم انني لا اعتقد انني قدمت تنازلاً، ولا اعتقد ان أيـاً من الاخـوة الذين حضروا هذا المجلس قدم تنازلاً، بالرغم من انه واجب علينا جميعاً ان نقدم كل التنازلات من اجل وحدة شعبنا.

• أخ ابو عمار، هناك غيمة سوداء خيّمت على المجلس قبل انعقاده وهي قضية ابو نضال. نريد ان نسمع منك ما هي حقيقة قضية ابو نضال ؟ لماذا حضر الى الجزائر [؟] ولماذا طرح موضوع مشاركته في المجلس ؟

○ لا تنس ان تنـظيم ابـو نضـال اشتـرك في مناقشات طرابلس ووقع على وثيقة طرابلس، وجاء مع الذين جاءوا الى الجزائر ليشاركوا في الحوار، ولكن كان لنـا نحن موقف صريـح، ولذلك لم نقبـل مشاركته في المجلس الوطني الفلسطيني، وهذا الموقف كان موقفاً جذرياً منه. ما العجب في ذلك ؟

• لكن هنـاك قيادات بارزة اجتمعت مع ابو نضال وفُسِّر هذا الاجتماع معه بانه استجابة لضغوط عربية، هل هذا صحيح ؟

○ الذين اجتمعوا معه، اجتمعوا مع تنظيم ابو نضـال من خلال الحـوار الفلسطيني ـ الفلسطيني، ولكن موقفنا حاسم، ولدينا ثوابت لا يمكن ان نغيرها.

• هل قرار حركـة فتـح بادانة ابو نضال ومحاكمته لا يزال ساري المفعول ؟

○ لا يُلغى قرار الا بقرار آخر. ولم يصدر مثل هذا القرار الآخر.

• طيب ابـو عمار، بعد المجلس الوطني توجهت في جولة عربيـة، ما الفارق في لقاءاتك مع القادة العرب بين الوضع السابق الفلسطيني وبين الوضع الذي نشا بعد المجلس الوطني ؟ كيف كان اثر ذلك عليهم ؟

○ الحقيقة، لم اذهب الى مكان الا وكانت هناك بهجة كبيرة وعارمة، سواء كان على مستوى المسؤولين في هذه الدول العربية التي زرتها، او على المستويات الشعبية العربية. وكان هناك تفاؤل بأن هذه الوحدة الفلسطينية ستكون ارضية وقاعدة هامة لوحدة الكلمة العـربية وللتضامن العربي من اجل عقد قمة عربية سريعة ان شاء الله.

• هل تسـاءل احد من الحكام او تخوف من دخول الشيوعيين الى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ؟

○ لا تنس انه الى جانب الشيوعيين دخلت ايضاً التيـارات الاسلامية. ونحن ساحة ديمقراطية؛ وقبلنا الشيـوعيـين داخل مجلسنا الوطني الفلسطيني كما قبلنـا التيـارات الاسـلاميـة. واثنـان من التيـارات الاسلامية انتخبوا في المجلس المركزي.

• هل يمكن تحديد الاسماء ؟

○ لا. قليحددوا هم الاسماء. وهذه علامة صحة نعتـز بها. فمنظمة التحرير الفلسطينية عندما تكون الممثل للشعب الفلسطيني، فيجب ان تمثل كل تيارات واتجاهات الشعب الفلسطيني؛ وهذه هي قوة منظمة التحرير. نحن من أين أتينا كممثل شرعي وحيد[؟] هل من قرار في الجـامعة العربية ؟ لا، لأننا، حقيقة، نحن نمثل هذا الشعب الفلسطيني بكل طموحاته، بكل فئاته، بكل تشكيلاته، بكل آرائه. وبدون هذا، ما هو معنى اننا نتشدق بالديمقراطية ولا نأخذ بها ؟ هنالك أسس وضعناها؛ فمن تنطبق عليه الشروط، فمرحباً به في مجلسنا الوطني الفلسطيني.

• ما هي هذه الشروط بالضبط ؟

○ الالتزام بالميثاق الوطني وبقرارات مجالسنا الوطنيـة، والالتـزام بتحـريـر فلسطين بكل الوسائل والسبل بما فيها الكفاح المسلح.

• هل اعلن الشيوعيون بصيغة رسمية تمسكهم بهذه القضايا او موافقتهم عليها ؟

○ اعلنوا بكتاب رسمي قدم الى المجلس الوطني وعرض على اللجنة المختصة بالعضوية واللجنة القانونية.

• سؤال حول القضايا التنظيمية في المجلس الوطني؛ كان هناك قضايا عديدة مطروحة ومتفق عليها قبل الحوار وفي الوثائق، ثم طرحت على اللجنة القانونية. والذي حصل ان المجلس لم يصدر قرارات رسمية بهذه القضايا. مثلاً توسيع الرئاسة، توسيع عضوية اللجنة التنفيذية، تشكيل لجنة قيادية بقرار من المجلس الوطني تشارك رئيس اللجنة التنفيذية بالعمل. هذه القضايا لم تصدر بها قرارات. بعض الصحف الفلسطينية كتبت انه كان هناك ما يشبه المؤامرة من اللجنة القانونية لرفض هذه الاصلاحات بحجج شكلية قانونية. اريد شرحك لهذه المسالة ؟

○ اول حاجة، اي مساس بالنظام الاساسي لا يمكن السماح بالعبث به. انها الشرعية، والشرعية كل لا يتجزأ. أضرب لك مثلاً: في عمان، في المجلس الوطني الفلسطيني، اصر المؤتمر على انتخابي رئيساً، كماحدث هذا العام، ولكن هذا رأساً غطيناه بموافقة الاعضاء الذين انتُخبوا للجنة التنفيذية، لأن الدستور هكذا ويجب ان نحترمه. هناك قوانين لعملنا لا يجوز، اطلاقاً، المساس بها، والا في الوقت الذي نسمح بالعبث بأي من هذه القوانين نكون قد بدأنا المساس والعبث بشرعيتنا. اعطيك مثالاً آخر: [في] الدورة السابعة عشرة أجمع المجلس الوطني على ضرورة طرد ومحاكمة احمد جبريل وستة اشخاص آخرين معه. وكان قراراً بالاجماع، فوقف رئيس الدائرة القانونية وقال: ما تقومون به ليس قانونياً، القانون يقول كذا وكذا. فتراجع المجلس الوطني الفلسطيني بأكمله امام رئيس اللجنة القانونية. وبالمناسبة رئيس اللجنة القانونية لا ينتمي لأي تنظيم ولا لأي حزب فلسطيني. هو رجل من رجال القانون الفلسطيني الذين نعتز بهم. ولذلك، عندما تريد ان تعدل القانون، فالتعديل يحتاج الى مدة، منصوص عليها؛ يحتاج الى قراءة اولى، وقراءة ثانية، وقراءة ثالثة، في مدة ثمانية ايام. وانا قلت هذا الكلام قبل المجلس الوطني. قلت التعديل يتطلب ٨ أيام ومجلسكم ٥ أيام. فكيف سيتم التعديل ؟ ثانياً، يجب موافقة ثلثي الاعضاء وليس ثلثي الحاضرين. وهم لم يستطيعوا الحصول على الثلثين... اذاً، أين ديكتاتورية اللجنة القانونية ؟

• هناك اطروحة اصبحت مثل اللازمة تقول: تمت بعد المجلس الوطني استعادة منظمة التحرير الى الخط المعادي للامبريالية والصهيونية ؟

○ والله يعني عندما ضربت الامبريالية والصهيونية مقر مكتبي كانت هنا مغازلة غرامية بيني وبينها؟ أم ان الاعتداء على مخيماتنا في ثلاث جولات متتالية ٨٥ و٨٦ و ٨٧ هو نوع من انواع الغزل ؟ القصف الاسرائيلي البرّي والبحري نوع من انواع الغزل ؟ الانتفاضة الشعبية امام الارهاب والبطش للاحتلال الاسرائيلي نوع من انواع الغزل ؟ العمليات التي جعلت رابين يوجه لنا انذاراً في اليوم الاول للمجلس الوطني بسبب عملياتنا المكثفة داخل ارضنا المحتلة وضد الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب اللبناني، هذا نوع من انواع الغزل ايضاً؟ يا أخي، اذا لم تستح فاصنع ما شئت. وبعض الناس، فعلاً، لا يستحون حتى بالكلمة. واذا كان المتكلم مجنوناً، فليكن السامع عاقلاً.

• انتهيت، فجر امس، من اول اجتماع للجنة التنفيذية بعد المجلس. هل كنت مرتاحاً لوقائع الاجتماع ومجراه ام شعرت بأن هناك تعباً بعد عودة اخوان معارضين الى العمل معك ؟

○ انا كنت محتاجاً في هذه الاجتماعات لوقت أطول حتى أشرح بعض ما غاب [عن] هؤلاء الاخوة من المتغيرات على الساحة. وانا كنت سعيداً جداً بأن بعض القرارات لم تأت بالاجماع، انما جاءت بالاغلبية، والجميع كان مرتاحاً لكل وقائع هذا الاجتماع. والروحية التي سادت [في] اجتماعنا هي الاحساس بالمسؤولية العالية ازاء الظروف الخطيرة المحيطة بنا.

• كيف تلقيت نبأ الموقف المصري الجديد باغلاق مكاتب المنظمة ؟

○ بالألم، والألم الشديد. لم أكن اتوقع ذلك، خاصة وأن ما حدث هو نتيجة لمعلومات ليست دقيقة وصلت لعلم القيادة المصرية حول النيل من مصر في داخل المؤتمر. لم يحدث هذا الموضوع اطلاقاً. ولحسن الحظ، انت تعرف انني منعت، وانت عضو في المجلس الوطني، انا منعت اي محاولة لمنع المراقبين الصحفيين من ان يحضروا اجتماعات اللجنة السياسية التي ناقشت الموضوع المصري.

• ما نوع المعلومات التي وصلت الى الاخوان المصريين ؟

○ انه حصل مساس بمصر، وحصل اعتداء على

مصر، وحصل... وقالوا ان المجلس الوطني طالب بقطع العلاقة، وهو ما لم يحدث. هل حدث مثل هذا الشيء ؟ هل أثير في لجنة من اللجان. اذن، معنى ذلك ان المعلومات لم تكن صحيحة. ولكن انا واثق من حكمة الرئيس حسني مبارك ومن حرصه، ليس فقط على العلاقة الفلسطينية ـ المصرية ولكن على النضال الفلسطيني والقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

• **ولكن هناك من يفسر ويقول ان مصر تعرضت لضغوط كبيرة دفعتها الى هذا الموقف ؟**

○ ليست لدي المعلومات الكاملة حول هذا الموضوع.

• **... بعد القرار الرسمي [المصري] حصلت حملة اعلامية في الصحافة المصرية، وخاصة في صحف مؤسسة «اخبار اليوم»، كانت من النوع الشرس والمسيء جداً، هل ترى ان هذه مبادرات فردية كانت من بعض الاشخاص ام انها اكثر من ذلك ؟**

○ ليست مبادرات فقط ؛ ولكنني احاول ان أفسرها واعتبرها مبادرات فردية. وراءها مؤسسات...

• **مؤسسات من السلطة ام من خارج السلطة ؟**

○ مؤسسات، مؤسسات. ولكنها سحابة صيف وستنجلي ان شاء الله.

• **هل انت مرتاح لقرار اللجنة التنفيذية حول مصر ؟**

○ نعم.

• **سينشر القرار... ؟**

○ نعم سينشر القرار. هو ليس قراراً، ولكنه بيان سياسي عالجنا فيه علاقاتنا العربية، بما فيها العلاقة المصرية ـ الفلسطينية.

• **هل ستقوم انت بزيارة مصر قريباً ؟**

○ ليس في جدولي مثل هذه الزيارة في الوقت الحالي.

• **بالنسبة للعلاقات مع سوريا. الاخ جورج حبش ذهب واجتمع مع الرئيس الاسد، هل صحيح انه ذهب بتكليف رسمي ؟**

○ ذهب بتكليف رسمي من القيادة الفلسطينية.

• **هل ترى ان هناك تطوراً ايجابياً في الموقف السوري باتجاه منظمة التحرير بعد اجتماع حبش مع الرئيس الاسد ؟**

○ لا نستطيع ان نعتبر ان هناك تطوراً ايجابياً. ولكن لم يكن سلبياً. حتى تقييم الرئيس الاسد لاجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، كانت بالنسبة، لنا تعتبر ايجابية. ونظراً لطبيعة العلاقة التي كانت سائدة قبل اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، فاننا نضع التقييمات السورية في خانة الايجابية، وقد تعاملنا معها في اللجنة التنفيذية من هذا المنطلق، وشكلنا لجنة لمتابعة هذا الموضوع مع الاخوة في سوريا.

• **ما تسميه السعي لتحسين العلاقات بين سوريا والمنظمة، هل هو تحسن علاقات ثنائية ام هو موضوع سياسي يتناول القضايا الفلسطينية والوضع في لبنان مثلاً ؟**

○ هو ليس موضوع مقطوع من شجرة. لا، هو مرتبط، ارتباطاً كلياً، بكل الاحداث الجارية في المنطقة.

• **طيب، بهذا الارتباط السياسي بين القضايا، هل هناك نقطة معينة تشكل مفتاحاً لتحسن العلاقات [؟] مثلاً وضع المخيمات في لبنان ومصيرها [؟] وضع السلاح في مخيمات لبنان ؟**

○ هل هناك طلب سوري لتجريد المخيمات من سلاحها ؟ أنا اسألك، هل هناك مثل هذا الطلب ؟ انا حتى الآن لم اسأل مثل هذا السؤال من قبل الطرف السوري.

• **هل انت مرتاح، امنياً، لوضع المخيمات الآن في بيروت والجنوب ؟**

○ لا، لست مرتاحاً؛ فالحصار لا يزال مستمراً، ووكالة «الاونروا» ممنوعة من ممارسة عملها، والصليب الاحمر الدولي ممنوع، فما بالك بالهلال الاحمر الفلسطيني؟ ممنوع، منعاً باتاً، من الحركة. ما حدث هو توقف القصف في بيروت وبداية قصف اسرائيلي، جواً وبحراً، في صيدا والجنوب. اما الحصار، فلا يزال مستمراً، ومنع الحركة لا يزال مستمراً، والاعتقالات لا تزال مستمرة، والتجويع مستمر. نحن نقوم، حتى هذه اللحظة، بتهريب الادوية والماء؛ وما سمح به فقط هو ادخال بعض التبرعات العربية.

• **اللجنة المكلفة بالاتصال بسوريا، هل ستبدأ معها حواراً سياسياً ام حواراً امنياً حول هذه القضايا ؟**

○ حوار سياسي يأخذ في اعتباراته كل هذه

الاوضاع في المنطقة، بما فيها الوضع في بيروت.

• برئاسة من ستكون هذه اللجنة ؟

○ برئاسة أخ من اخواني.

• من اللجنة التنفيذية ؟

○ طبعاً.

• هل تحسن العلاقات مع ليبيا يسير بنفس النسق السوري ام له طبيعة مختلفة ؟

○ له طبيعة مختلفة، اختلافاً كلياً وجذرياً. فلا بد ان نشير، بتقدير، الى الدور الذي لعبته الجماهيرية الليبية والاخ معمر القذافي في الحوار الفلسطيني وفي تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، والقرار باعادة تنشيط مكاتب منظمة التحرير. وقبل ذلك، هذا الموقف المشرف الذي وقفه [في] اثناء حصار المخيمات في بيروت.

• هل بقيت نقاط خلاف عالقة مع الجماهيرية ؟

○ لا توجد نقاط خلاف. وانطلاقاً من هذا، سافر، اليوم، وفد برئاسة الاخ فاروق القدومي (ابو اللطف) الى الجماهيرية العربية الليبية...

• بعد المجلس الوطني، هل حدثت اتصالات مع الاردن، على ضوء القرار الخاص الذي اتخذ حول الاردن ؟

○ نعم، حصلت هذه الاتصالات، وان كانت ليست على مستوى عال.

• هل تتوقع تعاوناً سياسياً بينكم وبين الاردن في الفترة المقبلة ؟

○ لا اعتقد ان هذا ميسور، لانه ليس هنالك رغبة اردنية بالتعاون مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

• نتيجة جولتك العربية بعد المجلس الوطني، هل شعرت ان المجلس الوطني خطوة ممهدة فعلياً لانعقاد قمة عربية ؟

○ هذا ما شعرته. واكثر من هذا، هناك تفاؤل بأن هذه الخطوة الفلسطينية ستؤدي الى خطوة عربية وتضامن عربي.

• هل لمست ان هناك اجراءات عربية بهذا الاتجاه فعلياً ؟

○ طبعاً، حصل. والجهد الذي قام به الملك فهد في اللقاء الذي تم بين الاخوة في الجزائر والاخوة في المغرب هو واحد من ابرز هذه الاحداث التي قام بها العرب للتمهيد للقمة العربية القادمة.

• بالنسبة للمؤتمر الدولي، هل لديك معطيات تدفع باتجاه القول ان هذا المؤتمر سيعقد ؟

○ نعم، لأمر بسيط، هناك اجماع حوله. هناك اليوم توافق دولي على عقده. من دول عدم الانحياز الى الدول الاسلامية الى دول المنظومة الاشتراكية الى الصين الى السوق الاوروبية المشتركة الى الانقسام الحادث في اسرائيل الى الموافقة الاميركية، لاول مرة، على مبدأ المؤتمر الدولي، وان كانت النظرة الاسرائيلية والاميركية تختلف عن نظرتنا للمؤتمر الدولي. هم يريدون ان يبقى المؤتمر الدولي كمظلة، بينما نحن نطالب بمؤتمر دولي فعّال ذي صلاحيات.

• هل انت متأكد من دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى المؤتمر ؟

○ الى أي مؤتمر ؟

• الدولي... ؟

○ انت تقول المؤتمر الدولي ! طالما انه مؤتمر دولي برعاية الامم المتحدة، فلا احد يستطيع ان يتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية كعضو في الامم المتحدة. بجانب ان الجميع يعرف اننا الطرف الاساسي في معادلة المؤتمر الدولي، واليوم يقول بيرس، في واشنطن، ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الرقم الصعب. ولكن لا تعتقد اننا نضع كل اوراقنا على المؤتمر الدولي، ونحن ننطلق من الحديث «اعمل لدنياك كأنك تعيش ابداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً». نحن نتعامل مع الحدث السياسي كما نتعامل مع القرار العسكري، وكما نتعامل مع التصعيد النضالي، وكما نتعاطى مع الانتفاضة الشعبية، وكما نتعاطى مع الصمود الاسطوري في مخيماتنا، بكل الجد والمسؤولية، وانا لا آخذ شيئاً، ولا يجوز ان اقول والله هذا الشيء لن يحدث. وانا اريد ان اذكرك انني كنت متنبئاً بمعركة بيروت وكثير من القيادات الفلسطينية كانت تسأل، عندما أمرت أجهزتنا بالاستنفار، ما هو السيناريو السياسي الذي يريده ابو عمار ؟ هل انا اقرأ الفنجان ؟ انا عندي معطيات وأعمل تحليلاً على المعلومات التي لدي، واخرج بالاستنتاج.

• ما هو جو العلاقات الآن بينكم وبين موسكو ؟

○ جو مريح، واتصالات دائمة بيننا وبينهم.

• هل تصل الى درجة تبادل المعلومات والتشاور والتنسيق ؟

○ نحن نتشاور، على سبيل المثال، في كل ما يعني أمور المؤتمر الدولي. نتشاور معهم بصفة مستمرة. ظللنا على اتصال بهم. اتصال له صفة الديمومة، [في] اثناء حرب المخيمات. ولا تنس ان لهم دوراً في تعزيز الحوار الفلسطيني.

• هل لعبوا دوراً مماثلاً في تهدئة الموقف السوري تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ؟

○ هذا جزء من الجهد الذي بذلته القيادة السوفياتية، والرفيق غورباتشوف بالذات.

• منذ ان تسلم غورباتشوف القيادة، هل تشعر بان هناك ديناميكية سوفياتية معينة اكثر راحة لمنظمة التحرير من السابق ؟

○ اكثر فعالية واكثر راحة.

• هل انت مرتاح لاسلوب الزعامة السوفياتية الجديد في العمل ؟

○ نعم، مرتاح.

• اخ ابو عمار، بوجود المعارضين في داخل اللجنة التنفيذية، هل تشعر الآن...

○ اعرف (مقاطعاً) اي معارضين [؟]. من يدخل في اللجنة التنفيذية لا يكون معارضاً. اصبح في الحكومة (ضاحكاً) انا المعارض الوحيد في اللجنة التنفيذية الآن.

• هل هم موافقون على هذا التقييم (ضحك) ؟

○ نحن قيادة...

• بناء على البنود التنظيمية التي اتفق عليها في الحوار، هل تم تشكيل لجنة عمل تساعدك في اتخاذ القرار اليومي ام لا ؟

○ يا سيدي، انا اتمنى. انا ارجو ان يساعدني الجميع في اتخاذ هذا القرار. ومن قال لك انني آخذ القرار بنفسي [؟]. من افترى عليّ هذه الفريّة؟ حتى انت يا بروتس !... لا يوجد قرار صدر في الساحة الفلسطينية بدون موافقة اللجنة التنفيذية، صغيراً كان ام كبيراً.

• هناك جولة قام بها ليو تنديمانز، وتحدث فيها عن لجنة وصاية على المناطق المحتلة بعد ١٩٦٧ ؟

○ ليس لجنة وصاية، بل انسحاب اسرائيلي ووصاية دولية.

• هل بلغتم بشيء من هذا القبيل ؟

○ لقد بلغ الاخ ابو اللطف، رسمياً، في لقائه مع تنديمانز في بروكسيل.

• هل تعتقد بان تنديمانز يمثل موقفاً اوروبياً ديناميكياً ؟

○ يمثل موقفاً أوروبياً ديناميكياً، وان كان أخطأ خطيئة كبيرة عندما ذهب لارضنا المحتلة وقابل الحاكم العسكري الاسرائيلي؛ فهو لا يجوز له ان يعطي للاحتلال شرعية.

• هل هو خطأ مقصود ام لأنه يريد ان يفهم منه ؟

○ وجه له هذا السؤال.

[نقلاً عن **اليوم السابع**، باريس، ٢٥/٥/١٩٨٧]

◇
◇ ◇

أبو اياد: المؤتمر الدولي بعيد

• الجبهات السياسية التي «تقاتل» عليها المنظمة الآن ضربت رقماً قياسياً لم تصله من قبل، فهناك ازمة مع سوريا، وازمة مع الاردن، وازمة مع مصر، اضافة الى الازمة مع المغرب. ولعل اخطر ما في هذه الازمات انها تحول دون وجود القيادة في دول المواجهة، اي قريباً من شعبها، فهل فكرتم في مخرج من هذا الوضع ؟

○ ربما من الاخطاء التي وقعت فيها المقاومة الفلسطينية، ومنظمة التحرير، انها جعلت تقويم قوتها مرتبطاً بعلاقتها مع الانظمة. فهي وضعت نفسها، منذ البداية، على هذه الطريق، وصارت المسألة ضرباً من العمليات الحسابية؛ فاذا كانت العلاقة مع سوريا جيدة، ومع الاردن جيدة، ومع مصر جيدة، فمعنى ذلك ان المنظمة قوية؛ واذا لم تكن لها علاقات مع هذه الدول، فانها تكون ضعيفة! انا اقول ان هذا ذنب المنظمة، لأنها هي التي خطت طريقاً مؤداه ان مقياس القوة، او الضعف، هو طبيعة العلاقة مع الانظمة، وقيام تعاون معها من عدمه. وبرأيي ـ الذي قد يكون مختلفاً عن رأي بعض الاخوان ـ علينا الا نقيس قوتنا بنوع تلك العلاقات، وانما انا اقيسها بمقدار وضوح خطنا السياسي، وخطنا التنظيمي، وبدرجة قوة علاقتنا بشعبنا في الارض المحتلة، وبمراكز التجمعات الفلسطينية، وكذلك بمقدار قوة روابطنا بحركة التحرر العربي، والجماهير العربية. هذا هو مقياس النجاح الحقيقي، أي، بعبارة اخرى، الميزان الصادق هو مقدار ما لنا من وجه تقدمي يعبر عن سياسة هذا الانسان المعادي للامبريالية والصهيونية، بحكم طبيعة تكوينه. ولا يعني ذلك انني ادعو الى علاقات سيئة مع الانظمة، لكن المفروض ان لا تكون العلاقة الجيدة، او السيئة، هي أساس عملنا؛ فنحن رسمنا طريقاً وهو طريق طويل حددناه منذ فترة بعيدة، وكان كله مبنياً على اساس العلاقة مع هذا النظام، او ذاك، فصرنا نشعر ان المنظمة ضعفت اذا تخاصمت مع المغرب، اوساءت علاقتها بمصر، او قطعت سوريا العلاقات معها. وهنا نعود الى صميم السؤال الذي طرحته: لماذا قطعت هذه الدول ـ ما عدا سوريا ـ علاقاتها مع المنظمة، بعد المجلس الوطني ؟ هل القرار الذي صدر عن المجلس بشأن مصر كان، فعلاً، قراراً يغضب القادة المصريين ؟ قطعاً، لا. كان القرار معتدلاً يجمع بين المبادىء وبين حقيقة مشاعرنا نحو مصر؛ ولكن الرئيس حسني مبارك يطالبنا بألاّ نتدخل في شؤون مصر الداخلية، بينما هو الذي يتدخل في شؤوننا الداخلية، قبل المجلس الوطني و[في] اثناء انعقاده؛ إذ كان، في الفترة التي سبقت المجلس، يحذرنا وينذرنا الا نلغي الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني.

• ولماذا كان يطلب ذلك ؟

○ لأن الغاء الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني يحرج السياسة المصرية. فحضور منظمة التحرير في المؤتمر الدولي ليس مطلوباً، ولا في أي عملية تسوية مقبلة، والاتفاق الاردني ـ الفلسطيني يلغي التمثيل الفلسطيني او يجعله محدوداً في افضل الاحوال، وبالتالي، فلمّا يزول الاتفاق تعود المنظمة الى مكانتها والى الواجهة. وهنا أسأل: ما هو موقف مصر ؟ فاما ان تساند [الاميركيين] وتضرب المنظمة، او ان تحافظ على المبدئية التي اعلنتها غير ما مرة وتقر بوجود المنظمة وبمكانتها. اذن، سبب القرار المصري هو الغاء اتفاق عمان وليس القرار الخاص بالعلاقة مع مصر. والذي يتابع المبالغة في المعركة ضد المنظمة، خصوصاً الحملة الاعلامية، يتأكد ان قرار غلق المكاتب كان فاتورة مقدمة [الى الاميركيين] اكثر مما كان رد فعل على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني. وهنا يعود السؤال: هل اخسر نفسي واكسب مصر بكل ما تريده من تنازلات ؟ انا اقول: لا. المفروض ان اكسب نفسي، اولاً.

• والازمة مع الاردن، ما هي خلفياتها ؟

○ الاكيد ان سببها ليس الغاء الاتفاق، لأن الاردن ألغاه قبل عام من المجلس الوطني، واعلن الملك حسين بنفسه تجميد الاتفاق، فلما وضعنا النقاط على الحروف وقلنا ان الاتفاق ملغى ـ والغاؤه أمر طبيعي ومتوقع من جانب الاردن، لأنه من دون القرار ٢٤٢ يكون الاتفاق مرفوضاً ـ وقفوا منا الموقف الذي وقفوه بعد المجلس الوطني، وبالتالي، فالقضية الاساسية هي القرار ٢٤٢. اذن، نترك الاتفاق، لأن الغاءه لا يؤذي احداً، ولنبحث [في] هل تقدر المنظمة ان تقبل القرار ٢٤٢، أم لا ؟ وبرأيي، ان ردة فعل الاردن كانت اكثر واقعية. ربما كانوا يحيكون شيئاً ما ـ او اشياء ـ من تحت الطاولة، لكنهم لم يكونوا منفعلين في تصريحاتهم، مثل ما حصل في مصر.

• ما حدث بين المغرب والمنظمة بعد المجلس الوطني لم يحدث مثيل له في ماضي العلاقات الثنائية، فبماذا تفسر هذه الحدة الاستثنائية في الخلاف ؟

○ اعتقد انه لا يحق للملك الحسن ـ الذي سمح لنفسه ان يتجاوز منظمة التحرير ويستقبل الدّ اعدائها شمعون بيرس ـ ان يعترض على مجيء أخ عربي من البوليساريو نحن على غير اتفاق معه، لكنه جاء الى المجلس الوطني، وهو ليس بيرس؛ لذلك لا يستحق حضوره كل هذه الضجة وتحريض الشعب المغربي على ان لا يحضر ممثلوه أي اجتماع فيه فلسطينيون، علماً ان قطع العلاقات مع المنظمة أسهل من تحريض

الشعب المغربي على مقاطعة الفلسطينيين. ومن هنا، اقول، ان هذه الضجة كلها مفتعلة، والقصد الحقيقي منها هو الاساءة الى الوحدة الوطنية الفلسطينية التي جهدنا من أجل اجتراحها وكابدنا كل الصعوبات.

• لماذا اعتذرت المنظمة، اذن، الى المغرب علنياً وعلى لسان خالد الحسن عما حصل في الجزائر ؟

○ لم تعتذر. كل ما هناك ان الاخ خالد الحسن تحدث واصدرت المنظمة بياناً قالت فيه انه لا يمثل الا نفسه. وللحقيقة، اقول، ان أخي ابو السعيد اخطأ خطأ كبيراً في هذا المجال.

• والخلاف مع الحكم في سوريا، لماذا يستمر الى اليوم ؟ ولماذ لم تتجاوب القيادة السورية مع الخطوة التي قطعتها المنظمة في اتجاهها من خلال القرارات التي اصدرها المجلس الوطني ؟

○ الخلاف مع الحكم في سوريا قديم؛ فهم لديهم اهتمامات معينة في لبنان، ولهذه الاهتمامات الاولوية على أي شيء آخر. وهم يعتقدون ان اي مصالحة مع منظمة التحرير ستجعل المنظمة طرفاً في الصراع؛ وبالتالي، فان هذا الطرف قد ينافسهم ويشوش على مشاريعهم ويجعلها لا تسير حسب ما هو مقرر لها، وهذا خطأ اوقع فيه الاخ عبدالحليم خدام النظام السوري، بسياسته المعروفة... [انه] يتوهم انه اذا خلا الطريق من الوطنيين اللبنانيين ومن منظمة التحرير سيكون المجال مفتوحاً لفرض الحلول التي يريدها على لبنان. وثبت، بالتجربة، ان هذا التحليل خاطىء؛ إذ لا بد من تعاون اللبنانيين والفلسطينيين والسوريين على حل المشاكل، ويمكن ان نترك للحكم السوري حصة الاسد في هذا التعاون، لكن عليه الا ينسى اننا موجودون. وتأكد اليوم، بالدليل القاطع، ان ما حدث في لبنان كان سلسلة من الفشل. اذن، فلماذا هذا العناد [؟] انا اعتقد ان هذا هو ترتيب الاولويات عند الحكم السوري: فلبنان يأتي في رأس اولوياته، فاذا هو اعاد النظر بسياسته في لبنان واراد ان يعيد جدولة سياسته في المنطقة، حسب اهمية القضايا، ويرد الى القضية الفلسطينية اعتبارها الاول في السياسة السورية، فانه، حتماً، سيعيد النظر في كل علاقته بمنظمة التحرير. وعلى اي حال، فنحن لسنا متشائمين، ولنا طاقة على الصبر، ونأمل ان يعدل الاخوة السوريون موقفهم، والامر المؤكد ان ذلك لن يكون على حساب مبادئنا، او على حساب مبادئهم.

... اذن، تظل القضية المركزية هي قضية الثقة بين القيادة وجماهيرها. فنحن، كقيادات، غير موجودون مع شعبنا في الارض المحتلة؛ لكن لماذا يستشهد من الشعب الفلسطيني يومياً العشرات دفاعاً عن منظمة التحرير، وعن قيادة المنظمة، مع اننا بعيدون عنه كل هذه المسافات الجغرافية ؟ جوابي ان المسألة مسألة ثقة، وهذا الانموذج ينبغي ان يكون الاساس حتى في علاقتنا مع الجماهير العربية، لأنني اذا بقيت ـ كمنظمة تحرير ـ تحت مزاج اي حاكم، هذا يرضى عليّ، والآخر يغلق المكاتب ويغضب، والثالث يقطع العلاقات، فستكون مهزلة لمنظمة التحرير، خصوصاً في ظل استغلال عامل عدم وجود ارض للفلسطينيين في الوقت الراهن، وعدم وجود قاعدة ثابتة للمنظمة.

• ان تكون المنظمة موجودة في تونس ووضعها جيد، فهذا كسب للقضية. وان تكون موجودة في الجزائر، فهذا كسب ايضاً. لكن هذا لا يغني عن وجودها [على] الساحات الاساسية، اي في «دول الطوق»، والعلاقات مع هذه الدول عسيرة كما شرحت. اذن، فما خطة المنظمة، في مرحلة ما بعد المجلس الوطني، للوصول الى هذه الساحات ؟

○ شعبنا موجود [على] هذه الساحات الاساسية؛ وحيث يوجد شعبنا نحن موجودون، وهذا نتيجة لممارستنا الطويلة واليومية؛ فالبعد عن الارض ليس عقبة كأداء، لاننا اذا فكرنا بغير هذا المنطق علينا ان نرفع ايدينا، ونسلّم لهذه الانظمة، ونذهب اليها، رافعين أكف الضراعة، الى هذا الحاكم او ذاك. ليس هناك منطق آخر، وخطتنا للمرحلة المقبلة، هي خطة الصمود، ولا يمكن ان تكون لنا خطة سواها، وانا افضل ان اكون في المريخ وشعبي واقف معي، على ان اكون في سوريا ومصر والاردن، وقد أسلمت قراري وتخليت عن مبادئي وعن تاريخي؛ ومسألة الجغرافيا لا تحل بالتخلي عن المبادىء. فاذا كان الرئيس حسني مبارك يرد على الاعتذار العلني الذي قدمته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ـ وقد كنت ضد تقديم هذا الاعتذار ـ بقوله، بعد عودته من الاردن، ان مكاتب المنظمة ستظل مغلقة، فليهنأ بعلَم اسرائيل مرفرفاً وبمكاتب المنظمة مقفلة. نحن، من جانبنا، لن نرفع الراية البيضاء، ولن نوافق على تحويل منظمة التحرير الى ما يسمى عند الانكيز «ستريبتيز»، اي مجموعة قطع كل واحدة منها موجهة الى نظام عربي، فهي ساعتها تكف عن كونها منظمة تحرير.

• هذا التأكيد على العلاقات مع الجماهير يذكرنا بالتوصية الصادرة عن المجلس الوطني بشأن

احياء الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية، فهل هذا خيار جديد للمنظمة ؟

○ ما قلته هو تأكيد على ثوابت سياسة المنظمة، وهي: اولاً، اهمية العلاقة مع الشعب الفلسطيني، واهمية الثقة المتبادلة بيننا وبينه، وهي مسألة اساسية بالنسبة الى اية قيادة تحترم نفسها؛ وثانياً، ان الوطن العربي هو الرئة التي نتنفس منها، لذلك فان العلاقة مع الجماهير العربية ومع احزابها الوطنية والتقدمية ـ التي تتيح لك مجال التنفس والتعويض عما تلاقيه من بعض الانظمة ـ أمر مهم جداً. الجبهة العربية المشاركة كانت، في مرحلة من المراحل، تلعب دوراً كبيراً في المشاركة في الثورة، لذلك سميناها «المشاركة» ولم نسمها «المؤيدة»، ونحن ندفع الآن، بهذا الاتجاه، الا ان هناك خللاً ذاتياً في هذه الحركة نفسها، فالاحزاب العربية لم تتفق، وهناك احزاب انظمة، واحزاب اخرى بعيدة عن الانظمة ومضطهدة منها؛ لكن كلا الفريقين، الاحزاب المضطهدة (بكسر الهاء) والاحزاب المضطهدة (بفتح الهاء)، اي الحاكمة وغير الحاكمة، يعاني من خلافات عميقة. هذه هي المشاكل التي تواجهنا، ونحن نسعى الى ان نذللها، ونقول لهم: مثلما اتفقتم في السبعينات حول هدف واحد هو القضية الفلسطينية، عليكم ان تعملوا اليوم على دعمها واحيائها قبل ان تندثر، لأن كل المحاولات الجارية الآن في الوطن العربي، من مخططات اميركية واسرائيلية، تهدف الى جعل القضية الفلسطينية قضية ثالثة، او رابعة، تمهيداً لمحوها من الاذهان، وفي هكذا اجواء ترتفع اصوات مطالبة بعقد مؤتمر دولي لحل الصراع مع اسرائيل، فتجدني، احياناً، اتأمل في مثل هذه الدعوة واقول: نحن نحتاج الى مؤتمر دولي لمصالحة العرب مع انفسهم اولاً، لأننا لو نتصور منظر الوفود العربية وهي داخلة الى قاعة المؤتمر: هذا وفد سوريا، وهذا وفد فلسطين، وهذا وفد الاردن، وهذا وفد مصر، وكل هذه الوفود تخاطب الوفد الاسرائيلي لكنها لا تخاطب بعضها البعض ! أليست هذه مهزلة ؟ لهذه الاسباب قلت ان احزابنا لا تقل المأساة فيها عن الوضع العربي الرسمي في مجمله، لكننا، مع ذلك، ما زلنا نعمل على احياء الجبهة المشاركة.

• لا شك ان هذه الجهود ترمي الى توحيد الصف العربي، حتى تكون للعرب كلمة موحدة بشأن ما يطرح من صيغ لعقد المؤتمر الدولي، وفقاً للثوابت الفلسطينية، مثل رفض القرار ٢٤٢، فهل ان الوضع الذاتي الفلسطيني والعربي صار مهيأ اكثر لفكرة المؤتمر الدولي، بعد دورة المجلس الوطني الاخيرة في تقديرك ؟

○ لا اعتقد بأن المؤتمر الدولي قريب. وهذا المؤتمر صار، الآن، محاولة اميركية احياناً، واسرائيلية احياناً اخرى، ومن بعض العرب في فترة أخرى، لتخدير الساحة الفلسطينية والساحة العربية بايهامنا ان هناك حلاً مقبلاً، وان كل الخلاص سيأتي من هذا الحل. وبرأيي، ان عقبات كبيرة تعيق عقد المؤتمر الدولي، وهي عقبات اميركية واسرائيلية وعربية. وحتى لو انعقد هذا المؤتمر، فعلى اي اساس سيتم ذلك ؟ اذ ان اعتراضات كثيرة ستظهر على مبدأ عقده وصيغته؛ واذا تجاوزنا كل هذه العوائق والاعتراضات، فان علامة استفهام كبيرة تظل قائمة، وهي: الا تستطيع اسرائيل نسف هذا المؤتمر من الجلسة الاولى ؟ لذلك، فان تعليق الآمال على المؤتمر الدولي واطلاق العنان للأوهام التي تصوره على انه خشبة الخلاص للقضية الفلسطينية وللأمة العربية يؤديان الى تعبئة خاطئة للمواطن العربي. ومع ذلك، فاننا، في منظمة التحرير، نرغب في المؤتمر الدولي ونسعى اليه، لكننا لا نعتقد انه سيحل كل المشاكل العالقة في الوطن العربي، فضلاً عن ان عقده صعب بسبب المشاكل المطروحة. وحتى لو تغلبنا على كل المشاكل القائمة، هناك صعوبات مادية تعترض سير المفاوضات في هذا المؤتمر، لأن اسرائيل واميركا تدرسان، بدقة، موازين القوى في الوطن العربي، وتدركان ان القوة التفاوضية للوفد العربي لا تزن شيئاً في الوقت الراهن، وان منظرنا ـ كعرب ـ في المؤتمر، سيكون مضحكاً، لأنه لا احد منا يوجه الكلام الى الآخر، خصوصاً اصحاب القضية. فاصحاب القضية الذين سيأتون لمساعدتي لا يقبلون الكلام معي، وانا لا افهم ان حاكماً عربياً او مسؤولاً عربياً يؤيد عقد قضية ويكون، في الوقت نفسه، ضد شعبها ! هذا غير ممكن، والا صارت القضية هلامية ومجرد صورة في الخيال.

الى هذا المشهد الاول، هناك مشهد ثان، وهو ان كل الحضور يقفون مع القرار ٢٤٢، ما عدا الفلسطيني، الذي يرفض هذا القرار. والدوليون الحاضرون، ايضاً، كلهم مع القرار الذي لا يعترف بأي حق من حقوقنا الوطنية، فكيف سيتم تجاوز هذا الوضع ؟

المشهد الثالث، هو مشهد مشاكل العالم العربي وخلافاته. وكل هذه المشاكل هي قضايا موضوعة

على الطاولة العربية. لذلك، لا نجد حداً ادنى من التضامن العربي يجيز لنا ان نذهب الى المؤتمر الدولي ونقول: «هذه كلمة العرب الواحدة». ومن هنا، فبقدر ما نساهم في توفير الشروط الضرورية لتغيير موازين القوى يكون عقد المؤتمر ممكناً والفائدة منه أقرب.

• **وما هي هذه الشروط ؟**

○ اولاً: ازالة الخلل في صفوفنا بخلق حد ادنى من التضامن العربي لكي نكون اقوياء في هذا المؤتمر الدولي، ووضع كل الخلافات جانباً، خصوصاً مع منظمة التحرير، باعتبارها الطرف المسؤول مباشرة عن القضية؛ ثانياً، اننا، بتضامننا العربي هذا، نواجه الولايات المتحدة، ومن ثم نواجه اسرائيل، بموقف عربي واحد، ونقول لهم: «نحن نريد مؤتمراً دولياً، وهذه هي شروطنا لعقد هذا المؤتمر، والا لن يكون لكلامنا فائدة اذا لم نكن نملك خياراً آخر، وهو خيار الحرب، وان بعد مدة طويلة، المهم ان يكون الخيار موجوداً ونحن لم نلغه من اذهاننا، فعدونا اذا ادرك اننا الغينا الحرب كخيار، فانه سيفاوضنا، ولكن بعد مائتي عام، لأنه لا توجد قوة يرهبها أو تؤثر على معنوياته، خصوصاً ان منطقتنا منطقة مخترقة؛ فبمجرد ان تنفجر قنبلتان في بيروت يكون صداهما، بعد ساعات، في كل عاصمة عربية. ولذلك، لست من الذين يروجون للمؤتمر الدولي، وان كنت لست من الداعين الى السكوت عليه ايضاً، لكن في الظرف الراهن الحديث عن مؤتمر دولي هو حديث عن سراب، لأن وضعنا العربي سيء ومنظرنا «كاريكاتوري» مأساوي، ولا يمكن ان نفاوض في ظل هكذا موازين.

• **اذن ما هو شعار المرحلة الآن ؟**

○ علينا، في هذه المرحلة، ان نضع امامنا هدفاً واحداً، هو كيف نحمي منظمة التحرير. فالمحافظة عليها وعدم تصفتها هو كسب كبير. وتأكيدي على حماية المنظمة نابع من حقيقة كوننا اذا حافظنا عليها نكون قد حافظنا على القضية، لأن قراءة تاريخ هذه القضية من عام ١٩١٧ الى عام ١٩٨٧، تثبت لنا انه، على امتداد ثورات الشعب الفلسطيني التي أُجهضت، كان دائماً الذي يحييها هو الذي يأتي بممثلين للشعب الفلسطيني، والذي يقتلها هو عدم وجود ممثلين لهذا الشعب، وارتبط التمثيل، دوماً، بالنبدقية، سواء أكانت هذه البندقية قصيرة او طويلة او متوسطة، فلم يكن ذلك مهماً. فالشعار المركزي هو: «كيف نحمي منظمة التحرير، في هذه المرحلة، من الذوبان ؟» ثم بعد ذلك تكون كل المسائل الاخرى تفاصيل، وهي شعارات معروفة، كاستمرار الكفاح المسلح وتطوير علاقاتنا العربية، الخ... فهذه الشعارات تصير من باب تحصيل الحاصل، لكن يظل هدف كل مناضل عربي وطني قومي تقدمي ان يحمي منظمة التحرير في هذه المرحلة بكل الاساليب، لأنه اذا انتهت هذه المنظمة انتهى كل شيء.

• **حماية المنظمة والمحافظة على البندقية في ضوء الخارطة الجغرافية والسياسية للمنطقة، تمران ـ في هذه المرحلة على الاقل ـ عبر تقوية وجود المنظمة في لبنان، لأنه المجال الوحيد المتاح نسبياً في كل «دول الطوق». فعلى اية قاعدة ستتصرف المنظمة في لبنان، بعد الغاء اتفاق القاهرة ؟**

○ عندما تكلمت على المنظمة، كنت اقصد منظمة التحرير بمعناها الواسع، أي القضية والشعب والهيئات والقيادات، ووجود شعبنا يتركز، بشكل اساسي، في الارض المحتلة، ولبنان، والاردن، وسوريا؛ وانا اعتقد ان ما شاهدناه في عامي ٨٥ و ٨٦ خلال «حرب المخيمات» كان تأكيداً لحقيقة ايمان الشعب الفلسطيني والقوى الوطنية اللبنانية بالشخصية النضالية للشعب الفلسطيني، ولذلك، كان هذا الصمود الرائع. ولا يجب ان نتصور ان هذا الصمود كان صموداً فلسطينياً فقط، وانما كان فلسطينياً ـ لبنانياً، وهناك قوى، حتى من داخل «أمل»، كانت تساعد هذا الصمود؛ كما كانت هناك قوى خيرة في «حزب الله» وفي الحركة الوطنية اللبنانية، والذي لم يكن يستطيع مساعدتنا علناً، بفعل الخوف من البطش السوري، او البطش الاميركي، او الاسرائيلي، كان يساعد في السر، وهذا يصدق حتى على بعض القوى المسيحية ـ واقصد المسيحية السياسية ـ التي كانت ضدنا، ولكنها ساعدتنا في تلك المحنة، لأنها بدأت تشعر أن الخطر لا يأتي من الفلسطيني وانما من قوى أخرى تخرب لبنان. ولذلك، فان همنا الاساسي، كما قلت، يظل المحافظة على شرعية البندقية الفلسطينية.

• **والغاء اتفاق القاهرة، الا يشكل ضربة لتلك الشرعية ؟**

○ اعتقد ان الذي ألغى اتفاق القاهرة ليس لبنان، وانما هناك قوى عربية ضغطت من اجل الغائه. وهذه القوى نحن نملك المعلومات الاكيدة التي تكشف انواع الضغوط التي سلطتها على رئيس المجلس النيابي حسين الحسيني، وعلى سواه، وكيف تمت

صفقة في مجلس النواب. لكني اؤكد ان هذا الالغاء لا يؤثر علينا بشيء، لأن البندقية هي التي صنعت اتفاق القاهرة، وما دامت البندقية موجودة فالاتفاق موجود، ولا يستطيع هذا الالغاء ان يزيل البندقية، اللهم الا اذا احجموا عن الغاء الاتفاق وراحوا يعملون على تصفية البندقية، والجميع يعلم انهم، منذ العام ١٩٨٢، أي منذ الهجوم الواسع، الى ١٩٨٧، وهم يعملون على نزع البندقية الفلسطينية من خلال عدوان اسرائيل، ثم من خلال عدوان «أمل»، لكنهم لم يحققوا شيئاً، وطوال هذه السنوات لم يلغوا الاتفاق، لماذا؟ لانهم كانوا يسعون الى الغائه عملياً، لذلك وقع عليه العرب جميعاً، لأنه أُقر في عام ١٩٧٦ في قمة القاهرة وفي ١٩٧٩ في قمة تونس، وكان كل الرؤساء حاضرين، بمن فيهم الرئيسان سركيس والاسد. من هنا، اقول، ان احد معالم خطتنا للمرحلة المقبلة هو تثبيت هذه البندقية في الارض المحتلة، وفي لبنان، والحفاظ على الوجود الفلسطيني، مع تمسكنا بمبادىء لا نتخلى عنها، وهي اننا مع وحدة لبنان، ارضاً وشعباً، ومع استقلال لبنان والمحافظة على سيادته، ونحن مستعدون لأي اتفاق مع لبنان، وجاهزون لتجاوز اتفاق القاهرة من اجل اتفاق جديد، بشرط توفر حل شامل يزيل الغمة والمأساة عن لبنان، حتى وان كانت هذه المساهمة من جانبنا ستتم على حساب تقويمنا، الا ان الشرط الذي نضعه هو منحنا الثقة والاعتراف بوجودنا وبحقنا في مقاتلة اسرائيل من كل مكان، وان يظل استخدام هذا الحق متروكاً لتقديرنا نحن، وذلك بالتنسيق مع القوى الوطنية اللبنانية التي تعمل من اجل الحل اللبناني ـ اللبناني، والتي تحمي المخيمات الفلسطينية من اي اعتداءات اسرائيلية، او محلية، كما حصل في صبرا وشاتيلا.

• هل كان غياب رئيس الوزراء (الراحل) رشيد كرامي المفاجيء عن الساحة السياسية اللبنانية، والعربية، خسارة للمنظمة بالذات ؟

○ قبل ايام أبّنت رشيد كرامي، وقلت: هذا الرجل قد تختلف معه في بعض القضايا، لكن هناك قضايا أخرى لا يمكن الا ان تتفق معه فيها. فهو وجه لبنان العربي، والذي يمثل عمق لبنان العربي. وهو كان مع القضية الفلسطينية، ودوماً الى جانبها، ولم يتآمر عليها ابداً؛ ربما كان يسكت في بعض الاحيان، لأن خياره الوحيد هو الصمت، لكن، عملياً، كان دائماً معها. وفي عام ١٩٦٩، كان احد رواد اتفاق القاهرة. وقبل اغتياله لم يقبل ان يذهب الى البرلمان ـ وهو رئيس الحكومة ـ ليساند الغاء الاتفاق، او ليشارك في التصويت، وانما قاطع الجلسة تماماً. وهناك معلومات عندنا اكبر من ذلك، وهي تشير الى انه فوتح في موضوع الغاء الاتفاق ورفض ذلك، وهذه معلومات اكيدة. رشيد كرامي كان يحب لبنان، ويعرف ان دور لبنان من دون محيطه العربي لا يساوي شيئاً. واذا كنا نحن اختلفنا معه، في بعض المحطات والمفاصل في تاريخ لبنان، فان هذا الاختلاف لا يمكن ان ينسينا مواقفه من القضية الفلسطينية، التي كانت الى صف الشعب الفلسطيني دائماً. وانا، بالمناسبة، اعرفه جيداً، وهو صديقي. وقد حزنّا لموته حزناً حقيقياً، ونعتبر وفاته، خصوصاً بالطريقة التي تمت بها، خسارة للبنان وللفلسطينيين وكل العرب.

• بالنسبة للخط التنظيمي في المرحلة المقبلة، هناك مهمة مطروحة الآن على المنظمة، وهي اعادة المنظمات التي لم تشارك في دورة الجزائر الاخيرة الى مكانها داخل الهيئات الشرعية الفلسطينية؛ لكن هناك، من الجهة الثانية، فيتو سوري، فكيف سيتم انجاز استكمال الوحدة الوطنية ؟

○ حتى اكون صريحاً اقول ان الاتحاد السوفياتي يلعب الآن دوراً توفيقياً. ومنذ اسبوعين على الاقل، بدا انه لم تعد هناك معارضة سورية للحوار مع التنظيمات المقيمة في دمشق. وهذا موقف جديد من سوريا. واعتقد ان الايام، او الاسابيع المقبلة، ستشهد تحولاً في العلاقات السورية ـ الفلسطينية، لأن الوضع لم يعد يحتمل استمرار الخلاف، لا سورياً، ولا فلسطينياً. ونحن علينا ان نتحلى بالصبر، ولا شك ان هناك الكثير من الاستفزازات التي ستصدر عن المستفيدين من استمرار الصراع السوري ـ الفلسطيني، لكن علينا ان نتجاوزهم. واعتقد ان العلاقة السورية ـ الفلسطينية، والعلاقة السورية ـ العراقية أمر مهم في بناء قوة ذاتية عربية قومية، وعلينا ان نركز كل جهدنا لعودة هذا العلاقات، لأنه بغير هذا تكون الساحة العربية مخترقة وضعيفة، وبالتالي الورقة العربية متهرئة وغير ذات وزن. من هنا، انني اميل الى الرأي القائل بأن السوريين صاروا، في الفترة الاخيرة، يدفعون هذه المنظمات باتجاه ايجابي نحو الحوار مع المنظمة، وهذه معلومات، وليست توقعات.

• وهل لهذا التوجه علاقة بتطورات الحرب العراقية ـ الايرانية ؟

○ اعتقد ان اللقاء الذي تم بين الرئيسين

صدام حسين وحافظ الاسد ربما لم يكن ناجحاً، ولكنه اذاب الكثير من الجليد وأزال العقبات النفسية. واعتقد ان لقاء ثانياً سيساهم في عودة العلاقة السورية ـ العراقية وعودة العلاقات الفلسطينية ـ السورية، وعلى الأقل نتجه الى بداية التفاهم ونقلع من مناطق القطيعة. ولهذا السبب، فانني متفائل، خصوصاً ان الخطة السورية تلاقي صدوداً وتواجه عقبات كبيرة، فمن المنطقي ان تتحول هذه الخطة من طريقها السابق الى طريق آخر. وبعد مقتل رشيد كرامي، من الطبيعي ان تتغير اشياء كثيرة في المنطقة؛ فهناك مخطط لتدمير لبنان، فهل نحن العرب نساهم في هذا المخطط ـ اردنا ام لم نرد ـ ام علينا ان نساهم في انقاذ لبنان، وهذا الانقاذ يعود بالمصلحة الى القضية الفلسطينية والقضية العربية عموماً.

[نقلاً عن التضامن، لندن، ١٩٨٧/٧/٤]

◇
◇ ◇

المجلس الوطني انهى «جبهة الانقاذ» والمؤتمر الدولي أنسب الحلول

[أُجريت] هذه المقابلة مع د. جورج حبش في الجزائر عشية اختتام الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني....

• لقد نجح المجلس الوطني الفلسطيني، يوم انعقد في الجزائر، في تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية... لكن، هل ترى ان الوحدة، بحد ذاتها، هي الهدف ام انها طريق ووسيلة لتحقيق النصر، او الوصول الى حل. وبالنسبة اليكم كجبهة، ماذا بعد المجلس ؟

○ بعد المجلس، علينا ان نبذل جهداً بالغاً للحفاظ على الروح الوحدوية، والمناخ الوحدوي الذي ساد [في] اثناء الحوارات، و [في] اثناء انعقاد المجلس، حتى لا تحدث اية انتكاسة. حالياً، نحن نعيش في فترة نقاهة، وفترة النقاهة يرجى فيها الشفاء، لكنها تكون معرضة للانتكاس، وبالتالي فان اول الامور التي يجب ان ننتبه اليها هو تعميق هذا المناخ الوحدوي وتعزيزه، خاصة انني اتوقع ان يؤدي هذا النجاح، نجاح الصف الفلسطيني، الى ردود فعل قوية وعنيفة من قبل العدو بهدف ضرب هذا الانجاز. هذا اول ما يواجهنا، وبعد ذلك علينا ان نعالج المشاكل محل الخلاف، من وحي التجربة المريرة التي عبرنا بها. يجب ان نعرف كيف نعالج الخلافات، التي من الطبيعي ان تنشأ، بحيث لا تؤدي الى حالة تمزق، كما حصل في السابق. بعد ذلك، سوف يواجهنا انجاز المهمات الواردة في البرنامج السياسي الذي جرى الاتفاق عليه. واقصد بذلك تصعيد العمل العسكري في الارض المحتلة، [و] تصعيد النضال الجماهيري في الارض المحتلة، [و] حماية الركيزة الثانية للثورة المتمثلة في وجودها على ارض لبنان، [و] تعميق التحالفات، خاصة التحالف الوطني ـ الفلسطيني ـ اللبناني، وبذل محاولات جادة لاحياء مثلث الصمود المتمثل بالتحالف السوري ـ الفلسطيني ـ اللبناني، وكذلك تعميق وتعزيز تحالفاتنا الاممية، مع محاولة جادة لتغيير ميزان القوى على الارض، فلسطينياً وعربياً، خاصة وان الحل المطروح، حالياً، للقضية الفلسطينية هو المؤتمر الدولي... بعد ان يتم تجاوز العقبات التي ما زالت تعترض انعقاده. أقول، لانجاح هذا المؤتمر، تواجهنا مهمة احداث تغيير حقيقي في ميزان القوى، فلسطينياً وعربياً. لأن، اذا كان هدفنا من هذا المؤتمر تحقيق برنامجنا المرحلي، برنامج العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية، فهذا البرنامج لن يتحقق الا اذا جرى تغيير حقيقي في ميزان القوى ميدانياً، وعلى الارض. هذه هي النقطة التي كانت الجبهة الشعبية تشدد عليها في الدرجة الاولى [في] اثناء كل الحوارات التي سبقت هذا

المجلس. معرفتنا باسرائيل، وبالصهيونية، ومعرفتنا بالمكاسب الاقتصادية الكبيرة التي تحققها اسرائيل من احتلالها للارض الفلسطينية التي احتلتها عام ١٩٦٧، تجعلني أجزم ان اسرائيل لا يمكن ان تنسحب من متر مربع واحد من الارض الفلسطينية، الا اذا أجبرت على ذلك... اسرائيل تستغل حوالى ٤٠ بالمئة من اليد العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية؛ وغزة هي ثاني مستورد للبضائع الاسرائيلية بعد الولايات المتحدة. هذا بالاضافة الى ينابيع المياه، والمكاسب الاقتصادية التي تحققها اسرائيل من الاحتلال. كيف يمكن ان تنسحب اسرائيل من الارض الفلسطينية ما لم تجبر، اجباراً، على ذلك ؟ هذا هو تصوري لمرحلة ما بعد المجلس. وبصراحة كبيرة، نحن في الجبهة الشعبية نعطي قيمة كبيرة لتطبيع العلاقات بين منظمة التحرير وسوريا، تمهيداً لعودة التحالف السوري ـ الفلسطيني ـ اللبناني.

• نلاحظ حرصك الشديد على «اعادة صياغة العلاقات الفلسطينية ـ العربية» كضرورة اساسية لتحقيق توازن استراتيجي في المنطقة. وقد اعتبرتم نجاح المجلس الوطني الفلسطيني في تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية هو خطوة في هذا الاتجاه. اليوم يكثر الحديث عن عقد قمة عربية، وما يدعو القائلين بها للتفاؤل هو ما تحقق على صعيد المصالحة الفلسطينية ـ الفلسطينية. الا ان اي قراءة لنتائج المجلس الوطني المنعقد في الجزائر تبين لنا ان المنظمة دخلت الى المجلس ولديها أزمة علاقات مع بلدين عربيين، هما سوريا والاردن، وخرجت منه ولديها مشاكل تصل الى حد القطيعة مع عدة دول عربية: مصر، الاردن، المغرب، سوريا بطبيعة الحال. هذه القمة العربية التي يفترض ان تمهد للمؤتمر الدولي، هل ترى انها قريبة الانعقاد، ام لا تزال بعيدة ؟

○ فيما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية ـ العربية، علينا ان نميّز بين علاقاتنا مع الأنظمة العربية، وبين علاقاتنا مع الجماهير. اقول ذلك، لأن قيادة المنظمة، منذ فترة طويلة من الزمن، تعطي أهمية خاصة، واستثنائية، للعلاقات مع الانظمة العربية، حتى ولو كان ذلك على حساب علاقاتها مع الجماهير العربية. هذا لا يعني ان قيادة المنظمة تستطيع ان تهمل، أو تتجاهل، علاقاتها مع الانظمة العربية؛ ولكن هذا يعني ان تصبح نقطة الثقل في علاقات المنظمة هي العلاقة مع الجماهير العربية، وقواها الوطنية. يجب ان نحدد علاقاتنا مع الجماهير الاردنية، وكيفية تمتين هذه العلاقات. الآن، على سبيل المثال، يسعى النظام الاردني، سواء اعترف بذلك أم لا، لكي يشكل بديلاً للمنظمة، او ينوب عنها. من هي القوة التي تستطيع ان تقف في وجه هذا التوجه ؟ جوابي هو: الجماهير الاردنية. نحن لا نسعى، ولا يجوز ان نسعى، في اي شكل من الاشكال، [الى] ان ننوب، كثورة فلسطينية، عن حركة الجماهير العربية. لكن من حقنا، ومن واجبنا، أن نحدد الخط السياسي لعلاقاتنا مع الجماهير العربية، بحيث يؤدي هذا الخط الى خدمة الثورة الفلسطينية، او خدمة اهداف الحركة الوطنية في كل بلد من هذه البلدان.

لو اخذنا، الآن، الوضع العربي الرسمي في دول الطوق (المواجهة)، لا أبالغ اذا قلت: ان كل هذه الانظمة، من دون استثناء ـ بغض النظر عن موقعها على [خارطة] الصراع الدولي ـ تشعر ان الثورة الفلسطينية عبء كبير عليها، وبالتالي تريد ان تتخلص من هذا العبء. ما هو سلاحنا في هذه الحالة؟ سلاحنا الاساسي هو التحالف مع الجماهير العربية، والتحالف مع القوى الوطنية والتقدمية في هذه البلدان؛ وفي الوقت نفسه، نحدد العلاقات مع هذه الانظمة كما نراها نحن، ونناضل من اجل ان تتم هذه العلاقات بحيث تتجنب الثورة الفلسطينية التصادم اذا امكن، ولكن، في الوقت نفسه، تتجنب الاحتواء، او ان تصبح تابعاً لسياسة هذا النظام او ذاك. المشكلة ان نتائج الاعتماد على الجماهير من الصعب ان نراها بسرعة. فهي تحتاج الى نفس طويل، والى نضال مثابر، ولكن، في النهاية، ليس امامنا الا قوة هذه الجماهير، هذا بالنسبة للشق الاول من سؤالك؛ اما بالنسبة للشق الثاني، لا استطيع التنبؤ اذا كان مؤتمر القمة سيعقد ام لا؟ ولكن بعد ان استعادت منظمة التحرير وحدتها، سيكون خطها استعادة جبهة الصمود والتصدي اذا امكن، لتكون نواة لتضامن عربي معاد للامبريالية والصهيونية...

• مع تقديرنا لوجهة نظرك، فيما يخص العلاقة مع الجماهير العربية وضرورة هذه العلاقة، الا انك تعرف جيداً ان واقع الجماهير العربية، اليوم، مؤسف. فقد نجحت خطة اشغالها باحتياجات حياتها اليومية، لتصرفها عن قضيتها، او قضاياها، الاساسية. وهناك مشكلة مطروحة امامكم، الآن، بعد المجلس، الا وهي استعادة العلاقات مع سوريا، لأن هذه العلاقات سوف تسمح للثورة الفلسطينية بالتواجد قريباً من فلسطين. هل هناك اتصالات

مع سوريا تدعو نتائجها للتفاؤل بعودة العلاقات الفلسطينية ـ السورية الى مسارها الطبيعي؟ هل النظام في سوريا مستعد لذلك ؟ وكيف ؟ وهل هناك أطراف عربية ودولية تضغط في هذا الاتجاه ؟

○ هذه المهمة ليست سهلة ولكن، في الوقت نفسه، لا يجوز ان نفقد الثقة. فنحن نعرف جيداً نظرة سوريا، سواء للثورة الفلسطينية، أو للمنظمة، أو الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان. اقصد بذلك، ان سوريا تنطلق من تصور خلاصته انها هي الاساس في مواجهة الهجمة الامبريالية على المنطقة، وكذلك في مواجهة التسويات الاميركية ـ الصهيونية المنفردة، وان الثورة الفلسطينية ليس لها قيمة كبيرة في هذه المواجهة، بل بالعكس، احياناً تتصور سوريا ان استراتيجية «حرب التحرير الشعبية» التي تعمل الثورة الفلسطينية على اساسها، تتعارض مع استراتيجية التوازن العسكري الذي تعد له سوريا. هذا بالاضافة الى تعارضات كثيرة أخرى لمسناها خلال السنوات الاربع الاخيرة ما بين سوريا ومنظمة التحرير، ما بين سوريا وقوى الثورة الفلسطينية. ولكن عندما نتحدث عن التحالف السوري ـ الفلسطيني ننطلق من الرؤية السياسية التي تقول: ان سوريا في المعسكر المعادي للامبريالية ومخططاتها، المعسكر المعادي لكامب ديفيد، المعسكر المعادي للصفقات المنفردة، المعسكر المتحالف مع الاتحاد السوفياتي. ومن هنا نأمل ان تؤدي الاحداث المؤلمة التي عشناها وعاشتها سوريا، ان تؤدي الى مراجعة للسياسات التي اتبعت خلال السنوات الاربع الماضية. على هذا الاساس نعمل، ونأمل باستعادة العلاقات بين سوريا ومنظمة التحرير؛ وهذه الرؤية ليست رؤيتنا وحدنا. هي رؤية الاتحاد السوفياتي، والبلدان الاشتراكية، وعدد كبير من فصائل حركة التحرير الوطني اللبناني. وهذه هي رؤية العقيد القذافي؛ وكذلك رؤية الجزائر والرئيس الشاذلي. اننا نأمل ان يراجع كل منا حساباته. انا اعتقد بأن سوريا والثورة الفلسطينية قد حددتا عدوهما جيداً وهو اسرائيل. وعندما نحدد العدو نستطيع ان نستنبط الخط السياسي السليم، ونقرأ تحالفاتنا بدقة. تأكيدنا على التحالف مع سوريا ناتج، بطبيعة الحال، عن رؤيتنا للواقع الرسمي العربي المحيط بفلسطين. فاذا تركنا سوريا، ماذا نجد ؟ هناك مصر الرسمية، وليس مصر الجماهير، وليس مصر عبدالناصر... هي تريد ان تعوض عن هذا الموضوع فتؤيد التمثيل الوطني الفلسطيني المستقل من خلال منظمة التحرير، كما تؤيد قيام الدولة الفلسطينية. لكن هل نقبل من دولة عربية ان تؤيد قضيتنا كما تؤيدها فرنسا او السويد مثلاً ؟ اشعر بخطورة كبيرة لفصل الصراع العربي ـ الاسرائيلي عن الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي.

...

نحن اذا قبلنا بفصل الصراع الفلسطيني عن الصراع العربي ـ الصهيوني، لا اريد ان اقول اننا حكمنا على قضيتنا بالموت، لكن اقول ان قضيتنا سوف تتعقد الى حد كبير، كبير. انا عندما اتصور ان منظمة التحرير الفلسطينية يمكن ان تتبع سياسة تكون من نتائجها ان يرتفع اكثر من علم اسرائيلي في اكثر من عاصمة عربية، اشعر برهبة هذا الموضوع؛ وهذه هي الخلفية وراء الموقف الذي يسمونه بالمتشدد. والموقف الذي يسمونه بالمتشدد هو، في رأينا، الموقف السليم مبدئياً، والسليم عملياً، من موضوع العلاقات مع نظام قبل بانهاء صراعه مع اسرائيل وبدأ يعوض عن ذلك برفع شعار «تأييد منظمة التحرير الفلسطينية، والقضية الفلسطينية»، من هنا تدرس أهمية سوريا.

استعرضنا مصر. الاردن الرسمي ليس أحسن حالاً. هو استسلم امام الغزوة الصهيونية، ربما بشكل اذكى مما فعل السادات، ومن دون ان يرفع العلم الاسرائيلي في عمان. النظام الاردني استسلم امام الغزو الصهيوني؛ من هنا نشعر ان الاحداث ستعيد هذا التحالف مع سوريا، خاصة ان قوى عديدة، والاتحاد السوفياتي، يرون هذه الرؤية. وانا اعلق اهمية كبرى على ما جرى من محادثات في موسكو بين القيادة السورية... والقيادة السوفياتية. آمل ان تؤدي هذه المباحثات الى تطبيع، فتحسين العلاقات، واعادة التحالف الذي كان قائماً بين الثورة الفلسطينية، منذ قيامها، وبين سوريا.

● حكيم، خلال المؤتمرات الصحفية التي عقدتها [في] اثناء المجلس، ومن خلال مقدمة هذا الحديث ركزت، وتركز باستمرار، على العلاقة مع الجماهير العربية في كل من الاردن ومصر، كبديل عن العلاقة مع النظام. حسناً، انتم، الآن، في ازمة مع النظامين. ما هي استراتيجيتكم، عملياً، للعلاقة مع الجماهير في كلا البلدين. هذا اولاً، وثانياً: هل انت مطمئن للضوابط التي وضعت على الورق من اجل تحديد العلاقة مع مصر ؟

○ الخطوة الاولى ان تحدد الامور بأكثر دقة

ممكنة. وعلى هذا الصعيد، كما ذكرت لك قبل ان يبدأ التسجيل، ان القرار الذي حدد العلاقة مع مصر - النظام، من وجهة نظرنا، قرار واضح كل الوضوح. اذ انه ينص على ان تقوم هذه العلاقة وفقاً لقرارات المجالس الوطنية، وبشكل خاص الدورة السادسة عشرة. ثم يضيف القرار ان تقوم العلاقة مع مصر وفقاً لقرارات القمم العربية، وبشكل خاص القرارات ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية. من حقنا ان نفهم ان هذا يعني وقف العلاقة مع النظام المصري حتى يتخلى عن [اتفاقيتي] كامب ديفيد. بالنسبة للضوابط، انني افهم جيداً، جيداً، جيداً، دوافع سؤالك. هناك ضوابط تنظيمية توصلنا [اليها] خلال الحوارات، وعلى رأسها وجود مجلس مركزي. ولكنني اقول بصراحة: ان الضابط الحقيقي هو فتح ابواب دمشق امام المنظمة التحرير الفلسطينية. إذا فتحت ابواب دمشق امام المنظمة ستسير الامور وفق التصور الذي نراه، والذي يخدم، من وجهة نظرنا، الثورة الفلسطينية. ما لم تفتح ابواب دمشق، منذ هذه اللحظة اشعر بخطورة المرحلة التي سنكون مقدمين عليها، ومع ذلك سنعالجها بهدوء وموضوعية، وصبر شديد. لأن ما حصل نتيجة الانقسام الفلسطيني يجب ان يكون درساً ماثلاً امام اعيننا باستمرار.

• كانت لديك نظرية تقول بان تعكس المعادلة في الثورة الفلسطينية، حيث يكون الثقل الاساسي لها داخل الارض المحتلة، بينما يصبح العمل في الخارج مجرد رديف، او وزارة خارجية، اذا صح التعبير. لقد مضى عشرون عاماً على انطلاقة الثورة الفلسطينية من دون ان تعكس هذه المعادلة فما زال قرار الخارج هو الذي يتحكم بقرار الداخل ؟

○ اولاً، المهم ان نلاحظ ان الكفاح في الارضالمحتلة، وخاصة في الاشهر الاخيرة، اصبح يشكل الركيزة الاساسية للثورة الفلسطينية. لكنني لم اقل، في يوم من الايام، ان تركيزنا على الداخل يعني ان نكتفي ان يصبح الخارج مجرد صوت اعلامي. دائماً، كان في تصورنا، وما زال، ان الثورة الفلسطينية تقوم على ركيزتين، الركيزة الاساسية في الداخل، والركيزة الثانية تتمثل بالظاهرة الكفاحية المسلحة التي نستند اليها لاستمرار الثورة في الداخل. الآن، لماذا ندافع هذا الدفاع المستميت عن البندقية الفلسطينية في لبنان ؟ الجواب: اننا ندافع لأننا نشعر انه لو ضربت هذه الركيزة، فهذا سوف يعكس نفسه سلباً، والى حد كبير، على الركيزة الاولى في الداخل. لقد سألت نفسي السؤال التالي: كيف نفسر هذا الصمود - المعجزة الذي حصل في المخيمات ؟ وكان جوابي، بيني وبين نفسي: ان هذا الصمود لا يفسره الا شيء واحد، وهو شعور المواطن الفلسطيني ان هذه البندقية هي طريقه نحو فلسطين. التخلي عنها معناه التخلي عن فلسطين. في حرب المخيمات الاولى، كنت اعرف عدد البنادق، والاسلحة الموجودة في صبرا وشاتيلا، اعرف عدد بنادق الجبهة الشعبية تحديداً، واعرف عدد بنادق الثورة بشكل عام. بصراحة اقول: ان تقديري كان هو انه اذا صمد مخيم صبرا وشاتيلا عشرة أيام، يكون هذا جيداً. كانت النتيجة صموده ٢٨ يوماً ينتهي باتفاق ينص على احتفاظ المقاتل الفلسطيني بسلاحه. حرب المخيمات الاخيرة ستة أشهر، كيف يمكن تفسيرها ؟ التفسير الوحيد احساس المقاتل الفلسطيني ان هذه البندقية التي يقاتل بها هي سند لأهله الذين يقاتلون في فلسطين، واحساسه، ايضاً، ان هذه البندقية هي الطريق الى فلسطين. حتى لو قلنا ان تكون الثورة الفلسطينية في الخارج مجرد صوت اعلامي، فان هذا الصوت الاعلامي لن يُحمى الا بالوجود الفلسطيني المسلح. من هنا أقول، ان الثورة تقوم على ركيزتين، وتحرير الارض الفلسطينية يحتاج الى بقاء هاتين الركيزتين؛ ثم قيام هانوي، او ما يشبه هانوي، عربية لتستند اليها الثورة، حتى نستطيع ان ننجز، ان لم نقل التحرير الكامل للتراب العربي الفلسطيني، فعلى الاقل تحقيق البرنامج المرحلي...

• لقد تحدثتم عن تداخل الصراع العربي - الصهيوني مع الصراع الفلسطيني - الصهيوني، وقلتم: «نحن اذا قبلنا بفصل الصراع الفلسطيني - الصهيوني عن الصراع العربي - الصهيوني نكون قد حكمنا على قضيتنا بالموت». كيف يمكن تحقيق وحدة الصراع مع العدو الصهيوني، عربياً وفلسطينياً، مع تحقيق مقولة «استقلالية القرار الفلسطيني»، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، ما هو مفهومكم لمقولة «استقلالية القرار الفلسطيني» ؟

○ للاجابة عن هذا السؤال، علينا ان نطرح سؤالاً آخر، وهو: ما هي الجذور التاريخية لهذا الشعار ؟ الجذور التاريخية لهذا الشعار ان الواقع العربي الرسمي، قبل اطلاق الرصاصة الاولى، كان يعارض قيام ثورة فلسطينية تتصدى لاسرائيل وتناضل من اجل استرداد الارض الفلسطينية. لماذا

يعارض ؟ لانه يعرف ان ردود الفعل الاسرائيلية ستتناول هذه الانظمة، التي تنطلق من ارضها هذه الرصاصة. هذا الوضع العربي الرسمي كان يقول: ان التصدي لاسرائيل، محاربة اسرائيل، تحرير الارض الفلسطينية، مهمة قومية، وليست مهمة الشعب الفلسطيني وحده. ومن هنا، فان قرار التصدي لاسرائيل هو قرار قومي. تحت هذه الذريعة كان الوضع العربي الرسمي يريد ان يصادر حق الشعب الفلسطيني في التصدي لتحرير ارضه. من هنا انطلقت الثورة الفلسطينية بشعار «استقلالية القرار الفلسطيني»، اي الاستقلالية عن القرار العربي الرسمي الذي كان عاجزاً عن التصدي لاسرائيل، ويريد للشعب العربي الفلسطيني ان لا يبدأ هو بالتصدي لاسرائيل خوفاً من النتائج التي ستترتب على ذلك. هذه هي الجذور التاريخية لهذا الشعار. وحتى هذه اللحظة، يجب ان نرفع هذا الشعار ونحافظ عليه. لأنني، كما قلت من قبل: الوضع العربي الرسمي المحيط بفلسطين في دول الطوق يشعر ان الثورة الفلسطينية عبء عليه. وبما انه لا يستطيع ان يقول «انه لا يريد تحرير فلسطين، أو انه عاجز عن تحرير فلسطين» او «انه يريد ان يمنع الشعب الفلسطيني من التصدي لتحرير ارضه» ماذا يقول ؟ يقول: ان هذه المهمة هي مهمة قومية، وبالتالي لا يجوز ان ينفرد بها الشعب الفلسطيني. لكن، عندما يأتي نظام عربي يريد ان يخوض معركة التحرير، جنباً الى جنب مع الشعب الفلسطيني، فهنا تنتهي مهمة هذا الشعب، وهنا يصبح القرار هو القرار القومي المشترك بين الثورة الفلسطينية وبين هذا النظام المتصدي، جدياً، لاسرائيل.

• كيف ترون الاقتراحات التي تقدم بها شمعون بيرس لصيغة المؤتمر الدولي ؟ وهل حقاً هناك مؤتمر دولي سوف يعقد قريباً لحل مشكلة الشرق الاوسط ؟

○ القضية الفلسطينية اصبحت قضية عالمية. كل العالم يتحدث عن ضرورة ايجاد حل لهذه القضية. وعلى حجم الاعتراف الدولي الذي تم بالنسبة للمنظمة اصبح على المنظمة ان تعطي جواباً. ان صيغة المؤتمر الدولي هي أنسب صيغة للحل، لأنها الصيغة المعاكسة للصيغة الامبريالية ـ الاسرائيلية التي تدعو الى الحلول الفردية؛ وهي الصيغة المطروحة من الصديق الاتحاد السوفياتي، وهي الصيغة التي يشارك فيها السوفيات، ويكونون طرفاً في المؤتمر...

• هل انتهت جبهة الانقاذ نهائياً بانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بدورته الاخيرة في الجزائر ؟

○ ان المشاركة في المجلس تعني نهاية «جبهة الانقاذ». لقد عملنا «جبهة الانقاذ» بعد «اتفاق عمان» بتاريخ ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥. وقد الغى المجلس الوطني، الذي انعقد في الجزائر، اتفاق عمان. «جبهة الانقاذ» كانت تهدف الى اعادة المنظمة الى خطها الوطني، وفي برنامج الجبهة هناك عبارة واضحة، كل الوضوح، تقول «ان الجبهة هي اطار مؤقت هدفه استعادة وحدة منظمة التحرير». وقد تحققت هذه الوحدة على صعيد المنظمات، وسوف نناضل في اوساط الجماهير الفلسطينية لاستعادة الوحدة على ارض الواقع.

[نقلاً عن التضامن، لندن، ٣٠/٥ ـ ٥/٦/١٩٨٧]

ابواب سوريا ما زالت مقفلة

بعد عودته الى دمشق... بدا الحكيم وكأنه يستجمع قواه ليقوم بالمهمة الأصعب، وهي وصل ما انقطع بين سوريا وقيادة المنظمة...

وعندما خرج الحكيم من لقائه بالرئيس السوري حافظ الاسد... كان واضحاً ان مقررات الجزائر التي اعادت التأكيد على أهمية العلاقة السورية ـ الفلسطينية، قد قطعت نصف الطريق باتجاه دمشق، فيما كانت الهدنة غير المعلنة من جانب دمشق، تمثل نصف الطريق نحو عودة العلاقة مع قيادة المنظمة.

[مجلة] «الحوادث» التقت د. حبش في مقر الجبهة الشعبية في دمشق واجرت معه [حواراً، ننشر فيما يلي بعضاً منه].

...

• اذن، كانت رؤيتكم للواقع الجيو ـ سياسي اساس القرار في تصحيح العلاقة مع سوريا التي تلتقي معكم في هذه الرؤية ؟

○ لماذا ننظر الى سوريا نظرة خاصة. هل لموقعها الجغرافي ؟ الجواب، كلا. نحن نستطيع ان نقود جماهيرنا في الارض المحتلة، سواء من سوريا او صوفيا او لارنكا او هافانا. قيمة سوريا لا تختصر في الموقع الجغرافي، وانما قيمتها في انها ترفع شعار استمرار مقاتلة اسرائيل من خلال اعدادها للتوازن الاستراتيجي. من هنا، ورغم الجراحات المؤلمة التي نتجت عن خلافاتنا مع سوريا، فان اية رؤية ثورية وعلمية يجب ان ترى الموقع الخاص لسوريا، ولا بد من عمل المستحيل لاعادة التحالف السوري ـ الفلسطيني. ونقول، بصراحة، ان ما تم في الجزائر كان جيداً، ولكن قيمته الفعلية لا يمكن ان تكتمل الا بتعزيز العلاقة بين سوريا والمنظمة، لأن ذلك يمثل مدخلاً لاعادة مثلث الصمود، واحياء جبهة الصمود والتصدي، واحياء التضامن العربي، ومدخلاً للتشابك ما بين استراتيجية التوازن الاستراتيجي واستراتيجية حرب التحرير الشعبية، وهنا يحدث التغيير المطلوب في موازين القوى.

• تحدثتم عن صعوبات ما زالت تعترض طريق العلاقة السورية ـ الفلسطينية، لعلكم تشيرون الى الحاجز النفسي القائم بين سوريا وبعض الفصائل الفلسطينية ؟

○ حتى نكون علميين وصريحين، هناك مستويان من الخلافات: الاول ما بين قيادة المنظمة، وبكلام أدق، ما بين اللجنة المركزية لحركة «فتح» وياسر عرفات، من ناحية، وسوريا من الناحية الثانية. والمستوى الآخر، هو ما بين سوريا ومجموعة الفصائل الاخرى، بما في ذلك الفصائل الوطنية. المستوى الاول نتج عن المسلك السياسي لقيادة المنظمة منذ خروجنا من بيروت، اذ كانت تراهن على الحلول الاميركية... وكان طبيعياً ان يحدث الخلاف مع سوريا، وهذا هو المستوى الحاد. هناك مستوى آخر يتعلق بخلافات في وجهات النظر بين باقي الفصائل وسوريا التي لها نظرتها الخاصة الى الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، ونظرتها الى دور منظمة التحرير، وهناك التعارض الحاصل بين ما هو قومي وما هو وطني، ثم المزج الذي نلمسه، احياناً، لدى اخوتنا السوريين ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها. لكن كل هذه الخلافات يجب ان تحل على ضوء الرؤية السياسية الثابتة والقناعة العميقة بأن الطرفين في خندق واحد وامامهما معركة طويلة وصعبة. وفي قناعتي، ان قرارات الجزائر قد وفرت فرصة تاريخية لسوريا يجب ان تلتقطها لاستعادة التحالف مع الثورة الفلسطينية ككل.

...

• استقبلك الرئيس الاسد بعد عودتك من الجزائر، وعقدتما اجتماعاً مطولاً. ماذا كان تعليقه على دورة المجلس الوطني والقرارات التي صدرت عنها، وكيف ترى، في ضوء هذا اللقاء، آفاق العلاقة بين سوريا والمنظمة ؟

○ خرجت من لقائي بالرئيس الاسد وانا اشعر بارتياح كبير. وقد ابلغني، بعد حوار طويل ومناقشة تفصيلية، ان ما حصل هو شيء ايجابي، شريطة ان تكتمل وحدة منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال مشاركة جميع فصائل الثورة الفلسطينية، دون استثناء. واكد الرئيس الاسد ان العلاقة بين سوريا والمنظمة ستتحدد على ضوء الممارسة السياسية لقيادة المنظمة، اي ان القرارات وطنية وسليمة؛ لكن الممارسة العملية هي التي ستحدد قيمة هذه القرارات، وعلى قيادة المنظمة ان تبرهن على صدق التزامها بمقررات الجزائر. وانا ادعو الاخوة السوريين الى التقاط هذه الفرصة الثمينة لاستعادة وحدة منظمة التحرير على قاعدة البرنامج الوطني القومي.

• كانت هناك دعوة سورية لقيادة المنظمة، ولأبي عمار بالذات، لزيارة دمشق، بعد توقيع اتفاقية طرابلس. هل لمست ان الدعوة ما زالت قائمة ؟

○ حجم التعقيدات التي كانت قائمة بين سوريا وقيادة المنظمة، والتي ما زالت قائمة حتى الآن، تحتاج الى جهود ومثابرة من الطرفين لازالة اسبابها. وانا على قناعة ان ياسر عرفات يريد العودة الى سوريا، ولكن الابواب ما زالت مغلقة امامه.

• في اطار الدعوة الى استكمال وحدة كل الفصائل داخل منظمة التحرير، هل يستوجب ذلك صيغة اجرائية معينة، على نحو ما يقال عن عقد دورة المجلس الوطني المقبلة في دمشق ؟

○ نحن، في الجبهة الشعبية، نسعى بحماس الى عقد دورة المجلس المقبلة في دمشق، لأن ذلك يعني شيئين رئيسيين، ويترتب عليهما اشياء:

اولاً: مجرد انعقاد المجلس في دمشق يعني ان تعزيز العلاقة السورية ـ الفلسطينية، هذا الهدف الكبير، قد بدأ يترجم فعلاً. واذا كانت فرحتي كبيرة بنجاح دورة الجزائر، فان فرحتي الكبرى، التي آمل ان اشهدها قريباً، ستكون في انعقاد المجلس في دمشق.

ثانياً: ان انعقاد المجلس في دمشق، واستكمال وحدة الفصائل في اطار المنظمة، سيزيلان عقبة من [على] طريق انعقاد القمة التي كانت تواجه مشكلة من نوع من يمثل المنظمة في القمة [؟] وسيترتب على ذلك بروز تضامن عربي واسع يؤدي، اتوماتيكياً، الى عقد القمة العربية في الرياض.

• **الى ان يتحقق ذلك، تبقى مشكلة العلاقة مع «جبهة الانقاذ» التي تعد، بموجب اتفاق دمشق، القيادة السياسية والتنظيمية للوجود الفلسطيني في لبنان، هناك تخوف من حدوث تنازع فلسطيني على المسؤولية يؤدي، بدوره، الى محاولة اثبات وجود بالقوة ؟**

○ الوحدة الوطنية الميدانية التي تحققت على الارض، [في] اثناء [الـ] حرب [ضد] المخيمات، بين فصائل المقاومة بات من الصعب ضربها، واصبح من المستحيل حدوث اقتتال فلسطيني ـ فلسطيني. وفي مطلق الأحوال، لا يجرؤ قائد فلسطيني، بعد الآن، على اصدار الاوامر لمقاتليه ببدء القتال، وارجو الا اكون مخطئاً في تقديري هذا. وفي الواقع، فان «جبهة الانقاذ» ليست وحدها في لبنان. هناك فصائل وقوى فلسطينية أخرى. وهذا ما يفسر اهمية اللجان الشعبية التي انبثقت في مختلف المخيمات، والتي تضم كل الفصائل الفلسطينية؛ وهذا ما يفسر، ايضاً، صيغة الفصائل الثمانية التي انبثقت [في] اثناء [الـ] حرب [ضد] المخيمات، اذ كان هناك تعاون بين «جبهة الانقاذ» وفصيلين آخرين، هما الجبهة الديمقراطية والمجلس الثوري. بكلام آخر، يجب ان يكون واضحاً ان التعاطي مع الموضوع الفلسطيني في لبنان، من خلال «جبهة الانقاذ» فقط، غير كاف، ولا يحل الاشكالات لمن يفكر، فعلاً، في ضبط الموقف الفلسطيني، وحل مشكلة الوجود المسلح وصورته النهائية.

[نقلاً عن **الحوادث**، لندن، ٥/٦/١٩٨٧]

◇
◇ ◇

مشروع «جبهة الانقاذ» للوحدة الوطنية الفلسطينية

في ما يأتي النص الكامل لمشروع «التصور المشترك للوحدة الوطنية الفلسطينية الشاملة» الذي قدمته جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، وعرض ونوقش في اجتماعات متعددة في دمشق... بين عدد من الفصائل الفلسطينية.

مقدمة

ان جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، انسجاماً منها مع برنامجها في النضال من اجل استعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية على اساس معاد للامبريالية والصهيونية والمشاريع الاستسلامية، واستشعاراً منها لأهمية الوحدة الوطنية في مرحلة التحرر الوطني، كشرط اساسي لانتصار الثورة وتحقيق اهداف الشعب، وانطلاقاً من الحرص على استمرار قضية شعبنا الوطنية حية واحباط محاولات تصفيتها، وحرصاً على منجزات نضالنا الوطني والقومي، التي كان من ابرزها توحيد الكيان الوطني للشعب الفلسطيني وبلورة شخصيته الوطنية وحركته النضالية في اطار م.ت.ف. لتحقيق اهدافه الوطنية التي نص عليها الميثاق الوطني وقرارات الدورات الشرعية للمجالس الوطنية الفلسطينية، وايماناً منها بأهمية المحافظة على م.ت.ف. قوية وقادرة على

مواجهة المخططات المعادية التي تستهدف التآمر والالتفاف، بشتى الوسائل والاساليب، على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وفي [مقدمها] حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، وتعبيراً عملياً عن التصدي لمؤامرات ومحاولات القوى المعادية الهادفة الى شطب منظمة التحرير الفلسطينية من معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي [من] طريق الانحراف بها عن المسار الوطني المناهض للامبريالية والصهيونية وجرّها لمخططات كامب ديفيد والحلول الجزئية والمنفردة، و [من] طريق عدم تحقيق الوحدة الوطنية الشاملة المطلوبة، وتأكيداً على المسؤولية الوطنية والقومية تجاه الوحدة الوطنية الفلسطينية لكونها هي الكفيلة بحماية ما تتعرض له القضية الوطنية وحقوق شعبنا والمنظمة من اخطار التصفية والشطب والالحاق والاحتواء، وهي السلاح الاكثر فعالية لتحقيق اهداف شعبنا واستعادة المنظمة لموقعها الفعال والمؤثر [في] الساحة الوطنية والقومية والدولية، باعتبارها تمثل اطاراً لحركة تحرر وطني، لشعب يكافح ضد الامبريالية والصهيونية، ومن اجل حريته واستقلاله الوطني، فان قيادة جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، وبعدما درست وأجرت مراجعة لمسيرة المنظمة وتجربتها الماضية، تقترح هذا المشروع لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية الشاملة على قاعدة الالتزام بالميثاق الوطني وبرنامج الاجماع الوطني في جانبيه، السياسي والتنظيمي، ووثيقة طرابلس وقرارات المجالس الوطنية.

على الصعيد الفلسطيني

(تشكيل المجلس الوطني السابع)

١ ـ استناداً للمادة ٨ من النظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وانهاء للخلاف والصراع والجدل حول جميع الاجراءات خلال السنوات الاربع الماضية، ولانجاز الوحدة الوطنية على قاعدة الميثاق الوطني وقرارات المجلس الوطني ووثيقة طرابلس، فاننا ندعو الى تشكيل مجلس وطني جديد (المجلس السابع) تشارك فيه جميع الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية الفلسطينية، بما يضمن تحقيق الوحدة الشاملة المطلوبة في اطار منظمة التحرير الفلسطينية. ويتم الاتفاق على عضوية اعضاء المجلس الجديد من الفصائل والشخصيات الوطنية وممثلي المنظمات الشعبية، من خلال الحوار الوطني الشامل، مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة الجبهوية لمندوبي المنظمات الشعبية.

٢ ـ التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ورفض اية مساومة عليها، وفي [مقدمها] حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس والالتزام الحازم بالبرنامج السياسي والتنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٣ ـ التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني في داخل الوطن المحتل وخارجه، وباستقلالية المنظمة على قاعدة الالتزام بميثاقها وبرنامج الاجماع الوطني الذي يجسد عملياً الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا، ورفض التفويض او الانابة او المشاركة في التمثيل باعتبار ذلك يشكل وصاية واحتواء والحاقاً وبديلاً [منها] ومساً باستقلاليتها وتدخلاً في شؤونها الداخلية.

٤ ـ مواصلة النضال بجميع اشكاله، وفي [مقدمه] الكفاح المسلح والسياسي والجماهيري لتحقيق اهداف شعبنا وانجاز حقوقه الوطنية الثابتة وتحرير كامل الاراضي الفلسطينية والعربية من الاحتلال الاسرائيلي ومواجهة مخططات التحالف الامبريالي الصهيوني العدوانية في المنطقة العربية، خصوصاً نهج ومخططات كامب ديفيد والتحالف الاستراتيجي الاميركي ـ الاسرائيلي تعبيراً اصيلاً عن طبيعة حركة التحرر الوطني لشعبنا المعادية للامبريالية والاستعمار والصهيونية.

٥ ـ التأكيد على رفض وادانة المباحثات المشتركة مع الشخصيات والقوى الاسرائيلية التي تؤمن بالصهيونية عقيدة وممارسة وتتنكر لحقوقنا الوطنية الثابتة في فلسطين، تأكيداً للقرارات الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة المنعقدة في ١٣/٣/١٩٧٧.

على الصعيد العربي

ثوابت منظمة التحرير في علاقاتها العربية:

١ ـ تعميق التلاحم بين الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منها على صعيد الوطن العربي باكمله، وذلك من اجل التصدي الفعال للمؤامرات الامبريالية والصهيونية والمشاريع الاستسلامية وفي [مقدمها] نهج واتفاقات

كامب ديفيد ومشروع ريغان والحكم الذاتي ومشروع التقاسم الوظيفي وسائر مشاريع الحلول التي تكرس الاحتلال للاراضي العربية وتهدف الى تصفية الصراع العربي ـ الصهيوني في اطار المصالح الاميركية ـ الاسرائيلية.

٢ ـ تقوم العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية على قاعدة الالتزام بالأسس الآتية:

(أ) الالتزام بدعم قضايا النضال العربي وفي طليعتها قضية فلسطين.

(ب) التمسك والالتزام بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة وحقه في التمثيل المستقل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من دون انابة او تفويض او مشاركة.

(ج) التأكيد على العلاقات الخاصة والمميزة مع شعوب اقطار المواجهة العربية: الاردن، سوريا، لبنان ومصر.

(د) التمسك بقرارات الاجماع العربي في ما يتعلق بقضية فلسطين، والتأكيد على اعتبار قرارات قمة فاس الحد الادنى للتحرك السياسي للدول العربية الذي يجب ان يتكامل مع العمل العسكري، بكل مستلزماته، من اجل تعديل ميزان القوى لصالح تأمين تحقيق الحقوق الفلسطينية والعربية، ورفض اية آلية لهذه القرارات تمس او تنتقص من حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة والحق في التمثيل المستقل.

(هـ) اقامة علاقات م.ت.ف. مع الدول العربية على اسس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

الاردن

١ ـ التأكيد على العلاقات الخاصة والمميزة التي تربط بين الشعبين الشقيقين، الفلسطيني والاردني، وضرورة تطويرها بما يخدم المصالح الحقيقية للشعبين واقطار المواجهة العربية؛ وهذه العلاقة تفرض، بالضرورة، تمكين م.ت.ف. من النهوض بمسؤوليتها الوطنية في الاردن تجاه الشعب الفلسطيني من اجل تعزيز استقلال الشعبين الوطني ووقوفهما ضد اطماع التوسع الاسرائيلي على حساب الارض الفلسطينية، او الاردنية، وفي سبيل تمكين الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه الوطنية، بما فيها حق العودة وتقرير المصير والتمثيل المستقل واقامة دولته المستقلة.

٢ ـ التمسك بقرارات المجلس الوطني الخاصة بالعلاقة مع الاردن، على اساس ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد في داخل الارض المحتلة وخارجها، كما اكد ذلك قرار قمة الرباط عام ١٩٧٤.

٣ ـ التأكيد على التمسك بالاسس والقرارات التي اقرتها الدورة الخامسة عشرة بشأن قرارات قمة بغداد حول دعم الصمود وما يتعلق [بعمل] اللجنة المشتركة الفلسطينية ـ الاردنية.

لبنان

١ ـ التأكيد على العلاقات الخاصة والمميزة بين الشعبين، الفلسطيني واللبناني، على قاعدة رفض التوطين ومشاريع الوطن البديل وحق شعبنا في العمل من اجل قضيته الوطنية.

٢ ـ تعميق العلاقات مع الشعب اللبناني الشقيق وقواه الوطنية والمساهمة معها في نضالها الباسل لمقاومة وانهاء الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني وفق الخطة التي تعتمدها القوى الوطنية اللبنانية.

٣ ـ التأكيد على وحدة لبنان وعروبته واستقلاله وسيادته.

٤ ـ تعزيز التحالف الكفاحي بين مثلث الصمود اللبناني ـ الفلسطيني ـ السوري.

٥ ـ تأييد الجهود الوطنية لحل الازمة الداخلية اللبنانية بمساعدة الشقيقة سوريا من أجل لبنان عربي ديمقراطي موحد ومستقل.

٦ ـ العمل، بالتعاون مع الحكومة اللبنانية والقوى الوطنية وسوريا الشقيقة، من اجل تنظيم اوضاع مخيماتنا في لبنان، والدفاع عن وجودها، وتوطيد وحدة جماهير شعبنا فيها لدعم الثورة الفلسطينية على قاعدة الالتزام بالميثاق وقرارات المجلس الوطني والتمسك بحق شعبنا في الاقامة والعمل والتعليم والصحة وحرية العمل السياسي والاجتماعي ورفض التوطين ومحاولات التهجير وتعميق اواصر الاخوة الفلسطينية اللبنانية.

٧ ـ التأكيد على حق شعبنا في الدفاع وحماية نفسه بهذا الشأن، في اطار الالتزام بالجهد الوطني والقومي ومستلزماتهما، وبما يكفل حل جميع

التعارضات التي كانت، او قد تنشأ، والتأكيد على ان أمن المخيمات جزء لا يتجزأ من الامن الوطني اللبناني.

٨ ـ العمل مع الحكومة اللبنانية والقوى الوطنية اللبنانية وبالتعاون مع الشقيقة سوريا على ازالة جميع التعارضات وحل المشاكل التي نشأت اثر حرب المخيمات الدامية في اطار ضمان أمن المخيمات ومحيطها واعادة اللحمة لرفاق الخندق النضالي الواحد، وبما يعزز التلاحم الكفاحي اللبناني ـ السوري ـ الفلسطيني ضد العدو الصهيوني وتنفيذاً للاتفاقات ذات العلاقة بهذا الموضوع.

مصر

ايماناً منا، وتعزيزاً للعلاقات المميزة والخاصة بين الشعبين، الفلسطيني والمصري:

١ ـ التأكيد على الكفاح القومي المشترك بين الشعبين، الفلسطيني والمصري، الشقيقين وتعميق الروابط النضالية بين م.ت.ف. والقوى الوطنية المصرية لدعم كفاحها ضد نهج واتفاقات كامب ديفيد وما يترتب عليها من اضرار بالسيادة المصرية والقومية، وذلك لتخليص مصر من قيودها، ولتتمكن من استعادة دورها الطليعي في مسيرة الكفاح العربي ضد الامبريالية والصهيونية.

٢ ـ قطع العلاقات السياسية مع نظام الحكم في مصر، طالما هو ملتزم باتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية وملحقاتها.

٣ ـ اعلان بطلان حق العدو الصهيوني في تخطيط الحدود الفلسطينية مع مصر، بما في ذلك اتفاق التحكيم بشأن طابا، لأن الشعب الفلسطيني هو صاحب السيادة، قانونياً، على الارض الفلسطينية، وهو الجهة صاحبة الصلاحية في تحديد الحدود بين فلسطين ومصر.

٤ ـ مطالبة الحكومة المصرية بوقف انتهاكاتها للحقوق الوطنية الفلسطينية والعربية من خلال تمسكها بالمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية وملحقاتها.

سوريا

١ ـ انطلاقاً من العلاقة الخاصة والمميزة بين الشعبين الفلسطيني والسوري:

(أ) الالتزام بقرارات المجلس الوطني في دوراته المتعاقبة التي تؤكد على اهمية العلاقة الاستراتيجية بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا لخدمة الاهداف النضالية الوطنية والقومية المشتركة ولمواجهة العدو الامبريالي ـ الصهيوني ومخططاته التآمرية في المنطقة.

(ب) التأكيد على وحدة النضال والقضية والمعالجة والحل تجاه الصراع العربي الصهيوني وبما يضمن تحرير الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وحق التمثيل المستقل.

(ج) تعزيز التحالف الكفاحي السوري ـ الفلسطيني والارتقاء بعلاقات الاخوة والتحالف بين م.ت.ف. وسوريا لتصعيد النضال المشترك ضد المخططات الامبريالية والصهيونية والحلول الاستسلامية ومحاولات تعميم كامب ديفيد.

جبهة الصمود والتصدي، والتضامن العربي، والجبهة العربية المشاركة

١ ـ العمل على تعزيز علاقات التحالف الكفاحي بين اطراف الجبهة القومية للصمود والتصدي على قاعدة مواجهة الاخطار والمخططات الامبريالية والصهيونية الرامية الى تصفية الصراع العربي ـ الصهيوني في اطار المصالح الاميركية ـ الاسرائيلية وعلى حساب الحق الفلسطيني والعربي.

٢ ـ العمل على تعزيز التضامن العربي على قرارات معاداة الامبريالية والصهيونية وتفعيل قرارات القمم العربية بهذا الشأن ودعم نضال الشعب العربي الفلسطيني لاسترداد حقوقه الوطنية الثابتة وتعميق أواصر التضامن والوحدة بين اقطار الامة العربية والالتزام بمواثيق ومعاهدات العمل العربي المشترك، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، وعلى اساس حشد الطاقات لتحرير الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ولمواجهة العدوان الصهيوني والمخططات الاميركية العدوانية على امتنا العربية.

٣ ـ تعزيز علاقات التحالف مع قوى حركة التحرر العربية على قاعدة العمل المشترك لتحقيق اهداف النضال القومي وضد الامبريالية والصهيونية ومخططاتهما واطماعهما في المنطقة العربية، والعمل على اعادة تشكيل الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية وبالتنسيق مع مؤتمر الشعب العربي، للقيام بدورها القومي على مختلف الصعد، لدعم

الثورة الفلسطينية وحمايتها واستمرارها في اطار الالتزام بالميثاق الوطني وبرنامج الاجماع الوطني.

الحرب العراقية ـ الايرانية

١ ـ التأكيد على ضرورة الايقاف الفوري للحرب والانسحاب الى الحدود الدولية المعترف بها والتبادل الشامل لأسرى الحرب وبدء المفاوضات لحل النزاع بالطرق السلمية.

٢ ـ ان انهاء الحرب العراقية ـ الايرانية التي فرضت على الجارين واستنزفت طاقاتهما من شأنه ان يشكل اسهاماً كبيراً في الحفاظ على الاستقرار وتخفيف حدة التوتر في منطقة الشرق الاوسط وتعزيز جبهة القوى المعادية للامبريالية والصهيونية في المنطقة.

٣ ـ تأكيد تطبيق مبادىء واحكام القانون الدولي المتعلقة باحترام السيادة والسلامة الاقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة.

٤ ـ العمل على انهاء الحرب وفق الأسس المذكورة أعلاه.

ادانة الارهاب

١ ـ ادانة الارهاب الدولي وفي [مقدمه] الارهاب الامـيركي ـ الاسرائيلي الرسمي والمنظم ضد الشعب العـربي الفلسـطيني والسـوري واللبنـاني والليبي والشعوب العربية الاخرى وضد سائر حركات التحرر في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية.

٢ ـ تأكيد التمسك بمبادىء ميثاق الامم المتحدة وقراراتها التي اكدت الحقوق الوطنية الثابتة وضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من ممارستها، كشرط لا غنى عنه لاقامة سلام عادل في الشرق الاوسط، كما اكدت حق كل الشعوب التي تخضع للاحتلال في ممارسة جميع اشكال النضال من أجل تحررها واستقلالها.

٣ ـ تأييد مبادرة الجمهورية العربية السورية لعقد مؤتمر دولي باشراف الامم المتحدة لتحديد معنى الارهاب والتمييز بينه وبين النضال التحرري المشروع ووضع الاتفاقات الدولية واتخاذ الاجراءات اللازمة الرامية الى منع القيام بأعمال الارهاب الدولي ووضع حد لها.

على الصعيد الدولي

١ ـ م.ت.ف. جزء لا يتجزأ من حركة التحرر العربية والعالمية، وهي تحرص على توطيد اواصر التعاون والتحالف مع دول المنظومة الاشتراكية، وفي [مقدمها] الاتحاد السوفياتي، ومع جمهورية الصين الشعبية.

٢ ـ التعاون الوثيق مع الدول الاسلامية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ودول حركة عدم الانحياز والدول الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية وتنشيط عمل منظمة التحرير الفلسطينية [على] ساحات هذه الدول والمؤسسات لتعزيز العلاقات معها وكسب مزيد من التأييد السياسي والمادي والدبلوماسي للنضال الفلسطيني والعربي.

٣ ـ تعزيز الاتجاه المعادي للامبريالية والصهيونية والعنصرية والتفريق العنصري في افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية.

٤ ـ دعم نضال الشعوب المناضلة ضد الامبريالية والعنصرية من اجل تحررها الوطني، خصوصاً في جنوب وجنوب غرب القارة الافريقية واميركا الوسطى، والجنوبية، وادانة الحلف العدواني القائم بين النظامين العنصريين، في تل ـ ابيب وجنوب افريقيا، ضد الامة العربية والشعوب الافريقية، والوقوف بحزم مع دول المواجهة الافريقية في نضالها ضد نظام بريتوريا العنصري، وكذلك الوقوف بحزم مع شعبي جنوب افريقيا وناميبيا.

٥ ـ العمل، بمختلف الوسائل، [على] الساحة الدولية، لفضح العنصرية الصهيونية وممارساتها في وطننا المحتل، وهو موقف اكده قرار الامم المتحدة التاريخي [الـ] رقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ بأن الصهيونية شكل من اشكال العنصرية، والعمل على افشال التحرك الصهيوني ـ الامبريالي لالغاء هذا القرار.

٦ ـ العمل على تطوير المواقف الايجابية من قضيتنا في الاوساط الغربية الاوروبية، وفي اليابان واستراليا وكندا، وتوثيق العلاقة مع الاحزاب والقوى الديمقراطية في البلدان الرأسمالية التي تؤيد حقوقنا الوطنية الثابتة.

٧ ـ مشاركة شعوب العالم في النضال من أجل السلم العالمي، والانفراج الدولي، ووقف سباق التسلح ودرء خطر الحرب النووية، ودعم المبادرات السوفياتية في هذا المجال، واظهار خطورة التسلح النووي

الاسرائيلي بالتعاون مع جنوب افريقيا على المنطقة والسلام العالمي والعمل في المحافل الدولية على جعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية.

٨ ـ تثمين الجهود التي يقوم بها الامين العام للامم المتحدة ولجنة الامم المتحدة الخاصة بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة بالتعاون مع اجهزة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، خصوصاً في مجال تنظيم الندوات الدولية والمؤتمرات الاعلامية بهدف توعية الرأي العام العالمي وتزويده بحقيقة اهداف نضال الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية الثابتة، والاشادة بجهود المنظمات غير الحكومية في العالم لدعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق حقوقه الوطنية الثابتة في وطنه فلسطين.

قرارات بشأن المؤتمر الدولي

١ ـ حيث ان احترام مبادىء العدل وميثاق الامم المتحدة يجب ان يشكل القاعدة التي يرتكز عليها السلام الشامل والعادل في الشرق الاوسط، وحيث ان استمرار انتهاك واغتصاب الحقوق الوطنية للشعوب يشكل توتراً وصراعات تهدد السلام، وحيث ان السلام الشامل في الشرق الاوسط لا يمكن تحقيقه الا على اساس دحر الاحتلال الاسرائيلي عن جميع الاراضي الفلسطينة والعربية المحتلة واستعادة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة فوق ترابه الوطني وفق مبادىء قرارات الامم المتحدة، وحيث ان الصراع في الشرق الاوسط يقع في منطقة هامة وحساسة من العالم يؤثر استمرار التوتر فيها [في] السلام والامن الدوليين، وانطلاقاً من اهداف النضال الفلسطيني والعربي في العمل لتوفير حل عادل مشرف لقضيته العادلة، واخذاً بعين الاعتبار الجهود والمبادرات الدولية المخلصة الداعية لاقامة سلام عادل في الشرق الاوسط والعالم اجمع، وفي [مقدمها] جهود الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز والمبادرات السوفياتية المتعددة، وحيث ان قضية فلسطين جوهر ازمة الشرق الاوسط، وحيث انه ثبت للعالم ان الحلول المنفردة والجزئية لا يمكن لها الا ان تكون على حساب الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وبالتالي تزيد الوضع في الشرق الاوسط تعقيداً وتفجيراً، فاننا في الوقت الذي نؤكد... رفضنا وادانتنا لنهج كامب ديفيد وما يترتب عليه من نتائج، نؤكد ان احلال السلام الشامل في منطقة الشرق الاوسط يجب ان يتم من خلال جهود جماعية مخلصة تحترم مبادىء العدل وميثاق الامم المتحدة ونؤيد، كوسيلة لتحقيق هذا السلام العادل والشامل، عقد مؤتمر دولي فعال وحقيقي وبصلاحيات كاملة تحت اشراف الامم المتحدة، وضمان حق منظمة التحرير الفلسطينية في المشاركة في هذا المؤتمر، كطرف مستقل وعلى قدم المساواة مع الاطراف المعنية الاخرى؛ كذلك نعبر عن تأييدنا لتشكيل لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر يشارك فيها جميع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي بهدف اتخاذ الاجراءات اللازمة لعقده.

٢ ـ التأكيد على قرارات المجلس الوطني التي اعلن فيها ان اية قرارات او اتفاقات تصدر عن مؤتمر دولي بشأن ازمة الشرق الاوسط وقضية فلسطين لا تمكّن فيه منظمة التحرير من حق الحضور والمشاركة فيه على قدم المساواة مع الاطراف المعنية الاخرى ولا تمكّن الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه الوطنية الثابتة، لا يلزم الشعب الفلسطيني، وتعتبر باطلة ولاغية.

الجانب التنظيمي

انهاء الهيمنة والتفرد والاستئثار بالقرار السياسي في م.ت.ف. باعتبارها جبهة وطنية تشترط قيادة جماعية موثوقة ومؤتمنة على الخط الوطني وتستند الى الاسس الديمقراطية في ممارساتها من خلال:

١ ـ المجلس الوطني الفلسطيني

(أ) توسيع مكتب المجلس الوطني.

(ب) حق جميع فصائل المقاومة المشاركة بعضوية المجلس الوطني... والعمل على توحيد... [الفصائل ذات الاسماء الواحدة] ان امكن، وتشجيع اي وحدة بين فصيلين، أو أكثر، ويتم تحديد عدد ممثلي هذه الفصائل على مائدة الحوار الوطني.

(ج) تعديل النظام الاساسي لـ م.ت.ف. بحيث يشمل كافة الاصلاحات المتفق عليها.

٢ ـ المجلس المركزي

(أ) ان ينتخب من المجلس الوطني مباشرة، ومن بين اعضائه، وفق لائحة تحدد اسس تشكيله.

(ب) ان تكون للمجلس صلاحيات تقريرية بما لا يخالف الميثاق وبرنامج الاجماع الوطني.

(ج) تكون للمجلس صلاحية محاسبة اللجنة التنفيذية حول تنفيذ قرارات المجلس الوطني وله الحق في تجميد اعضاء من اللجنة التنفيذية بما لا يتجاوز ثلث عدد اعضائها.

(د) يشكل المجلس لجان عمل فاعلة ودائمة من بين اعضاء المجلس الوطني وعلى اسس جبهوية.

(هـ) توضع لائحة داخلية لتنظيم عمل المجلس المركزي وتعتبر جزءاً من النظام الاساسي.

٣ ـ اللجنة التنفيذية

(أ) تشارك كافة الفصائل والقوى الوطنية المعترف بها بالمجلس الوطني الفلسطيني السابع في عضوية اللجنة التنفيذية، بما يضمن عدم هيمنة اي تنظيم على منظمة التحرير ومؤسساتها.

(ب) تنتخب اللجنة التنفيذية نواباً لرئيس اللجنة التنفيذية وتحدد صلاحياتهم ومهماتهم في اللائحة الداخلية للجنة التنفيذية.

(ج) تشكيل قيادة عمل جماعية مسؤولة عن القرارات اليومية في كافة القضايا التنظيمية والسياسية والمالية والعسكرية، في الفترة ما بين اجتماعي اللجنة التنفيذية، وبحيث لا يتجاوز عدد اعضائها ثلث عدد اعضاء اللجنة التنفيذية.

(د) تشكل اللجنة التنفيذية من بين اعضائها لجان اختصاص للاشراف على الشؤون السياسية وشؤون الوطن المحتل (بما في ذلك سياسة دعم الصمود) ولبنان.

(هـ) يضع المجلس الوطني لائحة داخلية لتنظيم عمل اللجنة التنفيذية وتصبح جزءاً من النظام الاساسي.

٤ ـ الاتحادات الشعبية

(أ) المحافظة على وحدة الاتحادات الشعبية وتنشيط دورها في العلاقة مع جماهيرها والالتزام بأسس العمل الجبهوي داخل صفوفها.

(ب) اعادة توحيد الاتحادات الشعبية وفقاً للوائح وأنظمتها الداخلية.

٥ ـ دوائر ومؤسسات م.ت.ف.

(أ) اعادة النظر في تنظيم دوائر ومكاتب وممثليات ومؤسسات م.ت.ف. على أسس جبهوية تراعي الكفاءة والالتزام الوطني.

(ب) تشكل اللجنة التنفيذية لجنة خاصة لدراسة اوضاع الدوائر والمكاتب والممثليات والمؤسسات بما يضمن تطوير فعالياتها وحسن ادائها، وفقاً للفقرة أعلاه، وتقديم توصياتها بهذا الشأن الى اللجنة التنفيذية.

[نقلاً عن السفير، بيروت، ١٨/٦/١٩٨٧]

◇
◇ ◇

حوار ومكاشفة مع حسني مبارك

• **نشط الحديث اخيراً عن المؤتمر الدولي وكانه سيعقد قريباً، فما هي حقيقة الحال في رايكم ؟**

○ تريد رأيي بصراحة، نحن العرب اذا لم نتفق معاً بصورة جيدة، فلن يصلح مؤتمر دولي ولا غير دولي، والقضية سيفوتها القطار، او بمعنى آخر ستركب القضية القطار السريع (الاكسبريس)، ولن يلحقها احد طالما نحن نختلف مع بعضنا البعض.

نرى دولة عربية تتصالح مع دولة اخرى، ولكنها، في كل الاحوال، مصالحات تكتيكية. لكن وقت «الجد» أخشى انهم لن يحضروا المؤتمر الدولي. الآن نسمع منظمة التحرير الفلسطينية تقول انها تريد ان تحضر المؤتمر الدولي على قدم المساواة. واميركا واسرائيل لا

توافقان على حضور المنظمة على قدم المساواة مع دول المواجهة المعنية مباشرة بالمشكلة.

ماذا نفعل في هذه الحالة ؟ اذا كان الاتحاد السوفياتي يستطيع مساعدتنا ويستطيع اقناعهم بأن تذهب المنظمة الى المؤتمر الدولي على قدم المساواة، نحن لا نعترض بل ونرحب. صيغ كامب ديفيد التي توصلنا اليها من قبل لا تعجبهم، والاتفاق الاردني ـ الفلسطيني ألغوه. أقول لهم، اقصد للمنظمة، راجعوا انفسكم. وان لم يراجعوا انفسهم، وبسرعة، أقولها لكم، وبصراحة، لا أرى مستقبلاً لحل هذه القضية على الاطلاق. المؤتمر الدولي استطعنا انتزاع اعتراف اسرائيل به، ومع ذلك هاجمنا بعض العرب. وهذا شيء غريب، لأن المؤتمر الدولي كان مطلباً عربياً. من ايامها والأخذ والرد جار بيني وبين شمعون بيرس. استطعت اقناعه بحتمية المؤتمر الدولي، قلت له: هل أعلنها ؟ قال: اعلنها. ويجيء بعد ذلك بعض العرب من الذين سبق وطالبوا بالمؤتمر يعرضون علي ما توصلت اليه مع اسرائيل. وكانت المرة الاولى التي استطاع طرف عربي انتزاع موافقة على المؤتمر الدولي من اسرائيل، وبصراحة، اصبحت بحالة ذهول وسألت نفسي: ألَم يكن هذا هو مطلب العرب في مؤتمر فاس ؟ المشكلة، الآن، انني اصبحت لا أعرف ماذا يريدون، وماذا لا يريدون ؟

نعود للمؤتمر الدولي، لاؤكد لكم انه لو اتفق العرب مع بعضهم البعض، واصبحت كلمتهم كلمة رجل واحد، فسنسير في المؤتمر الدولي بصورة جيدة. لكن اذا كان كل طرف (في وقت الجد) سيخلق عقبات، فلن نصل، أبداً، الى المؤتمر الدولي. واعود وأحذر، بأن هذه هي آخر فرصة.

• **اين موقع الفلسطينيين في المؤتمر الدولي ؟**

○ يدخلون مع الوفد الاردني. انا لست أنانياً لأقول لهم تعالوا ضمن الوفد المصري. المنطق يقول انهم يدخلون مع الوفد الاردني، لأن الضفة الغربية، أساساً، كانت مع أخينا الملك حسين. واقول لهم تعالوا نأخذ الارض اولاً، ثم ننظر في ما نريد. المنظمة جمّدت الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني من خلال المجلس الوطني، ولا اعرف ماذا سيفعلون بعد ذلك، وما هي خطوتهم القادمة، وكيف ينظرون الى خطة المستقبل ؟ لا أكتمكم بأنني حائر جداً. ولا أدري كيف ستكون الصورة. وللأسف الشديد، سمعت، مرة من المرات، رأياً يقول اصحابه انهم يريدون اتحاداً كونفدرالياً مع اسرائيل. أقول لهم: اذا كنتم ترون هذا هو الافضل، فافعلوه، لأن هذه قضيتهم وهم احرار في صياغة مستقبلهم بالطريقة التي يرونها سليمة. واذا كانوا يرون مستقبلهم في اتحاد كونفدرالي مع اسرائيل فهم احرار. والسؤال يكون في هذه الحالة: لماذا تتعبوننا اذن ؟ في المجلس الوطني طالبونا بالغاء كامب ديفيد. واتساءل: ما معنى الغاء كامب ديفيد ؟ يا اخواني، كامب ديفيد من اطارين اثنين:

الاطار الاول، هو العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية، وانتهت هذه الورقة بلا رجعة بأن وقعنا المعاهدة، التي أنهت حالة الحرب بين مصر واسرائيل وبدء حالة سلام. واستعادت مصر بمقتضاها الارض مقابل السلام، كما جاء في مقررات فاس. ورغم اننا اخذنا اراضينا في مقابل السلام، الا اننا لم نهدأ. نتمنى نحن الارض مقابل السلام للقضية الفلسطينية.

الاطار الثاني، هو حل القضية الفلسطينية بمختلف جوانبها. من كثرة ما كان العرب يهاجموننا ونحن نتفاوض مع اسرائيل، تشددت اسرائيل، وغيرت روح ورقة كامب ديفيد. وقالت وفسرت بأن الحكم الذاتي هو حكم الناس على الناس فقط، مع انه كنا في كامب ديفيد قد توصلنا الى اتفاق على انسحاب القوات الاسرائيلية، من الضفة الغربية وغزة، الى نقاط أمن محددة. ولو كانوا اتفقوا على ذلك لكانت الامور سارت على ما يرام. لكن، بكل أسف، ونتيجة للهجوم العربي على مصر تجمد الموضوع، وراح في سبات عميق، لأننا وصلنا الى طريق مسدود مع اسرائيل. أقول كل هذا الايضاح لأسأل الاخوة الذين طالبوننا بالغاء كامب ديفيد: ماذا ألغي من كامب ديفيد اليوم ؟ وهل بقي في كامب ديفيد اي شيء يُلغى ؟

وأمر آخر، استطعنا الحصول على مستند تاريخي لم يتمكن احد من الحصول عليه من اسرائيل منذ عام ١٩٤٧ وحتى الآن، فقد وافقت اسرائيل، وبشهادة اميركا، على الانسحاب من الاراضي المحتلة الى نقاط أمن خارجية. ومن الخطأ الجسيم ان يأتي عربي يطالبنا بالغاء هذه الورقة الوثيقة. بعض الناس معقدون من كامب ديفيد، والبعض الآخر لم يدرك حقيقة كامب ديفيد، وكثيرون، أصلاً، لم يقرأوها. لماذا يطالبون بالغاء كامب ديفيد ؟ هل لأن مصر هي التي حصلت عليها ؟

وأريد ان اتساءل الآن: حين نلغي كامب ديفيد، من هو المستفيد ؟ اقولها، بوضوح وصراحة،

ان المستفيد هو اسرائيل. ثم ان الغاء المعاهدة يعني اعلان حالة الحرب، في نفس اللحظة التي تلغى فيها المعاهدة. هذا يعني نشوب حالة حرب فورية مع اسرائيل. ثم لو حدث هذا ـ وهو لن يحدث ـ سوف نفقد مصادقيتنا امام العالم كله. هل هذا هو المطلوب ؟ هل العرب يريدون حرباً مع اسرائيل ؟ ألا يكفي ما عندهم: لبنان وايران والصحراء، وكل مكان فيه مشاكل، وبين معظم العرب مشاكل ؟ هل يريدون اغراق مصر حين يطلبون منها الغاء كامب ديفيد ؟ أقولها، بصراحة، وبوضوح: انا لست مستعداً لاغراق الشعب المصري، فهو قاسى كثيراً، وعانى كثيراً، ولا أستطيع، اطلاقاً، ان اتحمل مسؤولية تاريخية وازيد معاناته. اريد ان ابني وطني، وان افتح سبل الحياة لابناء وطني. واريد من اخواننا اصحاب القضية الفلسطينية ان يتذكروا ان مصر التي كانت أغنى دولة في المنطقة، أصبحت الآن أفقر دولة في المنطقة بسبب الحروب. ان الذي يرهق الاقتصاد المصري هو الديون العسكرية، سواء أكانت للاتحاد السوفياتي او للولايات المتحدة، وكل هذا بسبب الحروب من اجل القضية الفلسطينية، ولا اريد ان أدخل في تفاصيل اكثر من هذا.

• هل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة موافقان الآن، من حيث المبدأ، على المؤتمر الدولي، وما معطيات هذه الموافقة ؟

○ الاتحاد السوفياتي وافق عليه، والولايات المتحدة لا تريد ان تدخل في الصراع بين شامير الذي يقول لا، وبيرس الذي يقول نعم، منذ قالها في الاسكندرية. واذا اتفقت الزعامات الاسرائيلية فالولايات المتحدة ستوافق هي ايضاً، لأنها في الاصل كانت موافقة على المؤتمر. ولكن صمتت حين وجدت الصراع بين بيرس وشامير. ثم ان المؤتمر الدولي ليس فكرة جديدة، فلقد كان مقرراً منذ عام ١٩٧٧، وكان من المفروض ان يعقد في جنيف. واختلف عليه العرب في تفصيلات بين فندق الانعقاد، والوفد الواحد، والوفود المختلفة، الى ان فشلت المسألة كلها. ويا اخواني، نحن في العالم العربي لدينا القدرة على افشال اية قضية، وهذه مسألة مؤلمة ومحزنة.

...

• بعد المؤتمر الوطني الفلسطيني اتخذت مصر قراراً باغلاق مكاتب منظمة التحرير، وبدأت الوساطات العربية لاعادة العلاقات المصرية ـ الفلسطينية الى طبيعتها. هل هناك امكانية حالياً لعودة العلاقات مع المنظمة ؟

○ لاكن معكم صريحاً. انا طويل البال، ولكن للصبر حدوداً. لقد شتمونا عام ٨٣ حين عقد المجلس الوطني دورته الـ ١٦، وقالوا في المجلس انهم يتعاملون مع القوى الوطنية والتقدمية المصرية. هؤلاء الناس يعيشون في خيال. ليس في مصر قوى وطنية تقدمية وقوى خائنة. ومشكلة هؤلاء انهم لا يستطيعون فهم تركيبة وطبيعة الشعب المصري. فالشعب المصري، ازاء أية مشكلة، يد واحدة. واذا وجدوا بعض افراد يسيرون معهم في هذا الخيال، فهم مجرد فلتات. مصر كلها يد واحدة مع رئيسها. المؤتمر الـ ١٦ قال نتعاون مع القوى الوطنية الشعبية والتقدمية المصرية ضد كامب ديفيد. هذا كلام «رغي» ومجرد انشاء لا وزن له. ونحن نعرف ان لا وزن له ولا اهمية، لكنه يجرحنا، اذ يفترض ان في مصر الوطني والخائن، وهذا ما لا اقبله شخصياً، ولا يقبله الشعب المصري، لأنه ليس في مصر وطني وخائن. المواطن المصري يحب وطنه كأي مواطن عربي يحب وطنه. والمصري يساند وطنه، ويقف معه لأن مصر بالنسبة للمصري هي ابنه وأبوه وأمه وأخوه وأهله وعشيرته.

وقتها، وعقب المؤتمر الـ ١٦ للمجلس الوطني الفلسطيني، اعلنت موقف مصر وهاجمت كل ما قالوه. ومرت المسألة لأن مصر ترى ان للقضية الفلسطينية ابعاداً أعمق وأخطر من كلام المؤتمرات. وجاءت بعد ذلك ازمة الفلسطينيين في لبنان. ولا اريد ان اذكرهم بتل الزعتر وصبرا وشاتيلا. لا اريد ان اذكرهم بما وقع لهم وكانت النهاية طرد الفلسطينيين من لبنان... وساعدناهم في الخروج من لبنان وقمنا بتأمين السفن التي حملتهم. قدمنا مساعدات يعلمها الله، وانا هنا لا أمتنهم، ولكن اقول الحقيقة ليعلم الجميع اي منزلق ينزلقون ضد مصر. ولا اريد ان أدخل في تفاصيل، لأن في هذا احراجاً لدول اخرى. لكني اقول اننا فعلنا الكثير لتأمين خروجهم من لبنان، لأنه كان من الممكن ضربهم في البحر، ولم اكن افكر في خطوة تأمين هؤلاء الناس الا ضماناً لحياتهم بعد ان تعرضوا لظروف في غاية الصعوبة في لبنان، وبكل أسف على أيد عربية. وجاء عرفات الى القاهرة، وفتحت له صدري. وقلت له وحدوا فصائلكم حتى نستطيع دخول المؤتمر الدولي للبدء في حل القضية. وعانينا من مشاكل مع الولايات المتحدة وبعض الدول الاوروبية بسبب المنظمة، وقلت لهم في البيت الابيض انه لا غنى عن منظمة التحرير ولا يمكن التفاوض الا بحضور منظمة التحرير لأنها

الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وكنت اردد هذا ليس في اميركا فقط، بل في كل مكان كنت ادافع عن المنظمة. وبعد كل هذا قالوا ما قالوا، وحاولوا الوقيعة بين الشعب المصري وقيادته، وصنفوا المصريين بين خونة ووطنيين. هل هذا هو جزاء مصر.

المجلس الوطني، بضغط من الجزائر ولصالح سوريا، يشير الى مقررات مؤتمر القمة في بغداد، ويقول بمساندة القوى الشعبية والوطنية والتقدمية ومساندة الشعب المصري للخلاص من كامب ديفيد. وعلى أي حال، انا لم ولن اتنكر للقضية الفلسطينية. ماذا فعلت انا بعد مؤتمر الجزائر؟ نفذت قرارهم بتجميد العلاقات مع مصر. أغلقت المكاتب لأنهم يريدون هذا. كان من الممكن ـ لو تعسفت ـ ان اغلق التنظيمات الاخرى، وغيره وغيره. ولكن لم افعلها، فقط اقول لهم «عيب». مصر التي تساندكم، ومصر التي ليس لها مطلب منكم، ومصر التي ليست لها مصلحة معكم، تساعدكم وتساعد القضية الفلسطينية منذ ان وجدت هذه القضية. ومصر هي التي تولت منظمة التحرير منذ البداية. نحن لا نسقط هذا من جانبنا على الاطلاق. في نفس الوقت، سوريا التي اشبعتهم قتلاً وذبحاً يأتون في مقررات المجلس ويمدحون سوريا. انا لا يهمني ان يمدحوا سوريا او لا يمدحونها، فهذا موقفهم، لكن قلت لهم لا تكتبوا شيئاً عن مصر. ان يمدح سوريا بضغط من الجزائر فهو حر، لكن ان يشتم مصر، فلا. لأنني لا اقبل التفريط في حق الشعب المصري، ولا اسمح باهانة المواطن المصري الذي أسلمني مسؤولياته. اعود واقول ان موقف مصر من قرارات المؤتمر الفلسطيني في الجزائر هو اقل شيء يمكن، وهو تنفيذ ما قرروه. ولم آت بشيء من عندي، ولو اردت ان اصعد الموقف لكان من الممكن جداً، لكني رغبت في عدم تضخيم القضية. ولا استطيع ان أتراجع في القرار الذي اخذته اطلاقاً، قبل ظهور حسن النوايا من جانبهم، ولا بد ان يأخذ الموضوع وقته.

• ولكن اللجنة التنفيذية كان موقفها منذ عدة ايام فيه لين، والامل في ان تقابل مصر هذا الموقف بلين، انطلاقاً من مسؤولياتها القومية ؟

○ لا زالت مصر مجروحة من قرار المجلس الوطني وهو البرلمان الفلسطيني. وليس من المنطق ان تجرح مصر وهي اكثر الدول مساعدة للفلسطينيين، وهي اكثر من ضحى في سبيل القضية الفلسطينية، واكثر دولة معاناة حتى في اقتصادها بسبب القضية الفلسطينية، ثم تأتي كلمات اعتذار من اللجنة التنفيذية. وهذا ينطبق على المثل المصري العامي «تشتمني في شارع وتصالحني في حارة»، وهذا أمر غير معقول. ماذا اقول للمواطن المصري ان تهاونت في حقه؟ انني اطالبكم بأن تنزلوا الى الشارع وتسألوا المصريين رأيهم في الاجراءات التي اتخذناها مع الفلسطينيين؟ كان الشعب المصري يريد منا اجراءات اكثر شدة وعنفاً، لكني قلت لا، لأن القضية الفلسطينية نحن نتبناها ونضعها في اولوية مسؤولياتنا القومية، ولا بد ان نكون عقلانيين في سلوكنا، كما تعودنا دائماً.

• اذن، فالباب مفتوح، لكنه يحتاج الى وقت حتى يبرد الجرح ؟

○ يحتاج الى وقت، ولكن لا بد ان يصلحوا هم ما افسدوه. والمسألة كانت واضحة قبل المؤتمر ومرتبة. ابو اياد يدلي بتصريحات، وابو جهاد يدلي بتصريحات، وكلها ضد مصر. وهم في الحقيقة منذ بدأ الترتيب لانعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني يجهزون انفسهم لهذا الموقف. يا اخوان، ليس لنا مطلب في أرض فلسطينية، ولسنا طامعين في اي شيء. نحن نساعدهم لأن هذا موقفنا منذ البداية، ولن نتخلى عنه.

• سرت شائعات بان الفلسطينيين المقيمين في مصر سوف يتضررون من القرار المصري باغلاق مكاتب المنظمة. ما صحة هذا ؟

○ لا، لم أفكر في هذا الموضوع اطلاقاً. انا سياستي لا تقوم على التصرفات «العنترية». نحن واقعيون في قراراتنا، وفي سلوكنا، وحساباتنا دائماً دقيقة. انا لا انظر تحت قدمي ولا اعمل لليوم فقط منتظراً تصفيق الآخرين. انا اعمل للمدى الطويل... فسياستنا لا تقوم على الكسب السريع. حين نقدم على خطوة، فاننا نضع اساساً لا يظهر سريعاً. وهذا اسلوبي في الحياة، العمل من اجل المستقبل. امامنا مشوار طويل، ويحتاج الى طول النفس، دون طول النفس لن نصل الى أي شيء.

• بعد قرار مصر تجاه المنظمة، انتشرت بعض الانباء تقول باحتمالات دعوة ابو الزعيم الى مصر واستبداله بعرفات. ما راي السيد الرئيس في هذا ؟

○ زوجة ابو الزعيم تقيم في مصر، وأراد ان يأتي الى مصر من اجلها. وانا لا أمنع احداً من المجيء. ولكن ـ في ظل هذه الظروف ـ قلت: ابو الزعيم لو

جاء الى القاهرة سيفسر هذا على ان مصر تناطح المنظمة. انا لا العب هذه الالعاب، لأنها في تقديري دون المستوى ولا أفعلها. لست من انصار هذا الاسلوب... وليس في قاموس السياسية المصرية طريقة ضرب البعض في البعض.

انا ادافع عن ياسر عرفات، ليس على الورق وليس كلام انشاء. ادافع عنه امام رؤساء الدول في العالم كله. دائماً كنت اقول ان عرفات هو الشخص الذي اجمعت عليه ارادة الفلسطينيين. كنت افعل هذا دون ان أزايد عليه، ودون حتى ان اقول له. ولكن مع احترامي الكامل لابو عمار، فان عليه ضغوطاً رضخ لها. ليس في تفكيري ابو الزعيم او غيره. ان مصر واضحة وانا واضح، وحتى لو جاء ابو الزعيم هنا، فأنا لا اضرب به ابو عمار، فسياستنا تقع على الخط الواضح المستقيم، ولا شيء عندنا نخشى من اعلانه.

• في المرحلة الاخيرة لوحظت تحركات عربية ـ عربية. الملك حسين تحرك بشكل مكوكي بين عدد من العواصم العربية، وقيل انه استطاع تامين اتصالات عراقية ـ سورية، ويحاول تقريب وجهات النظر المصرية ـ السورية باتجاه التحضير للمؤتمر الدولي ولحسم حرب الخليج. ما هي معلوماتكم بهذا الخصوص ؟

○ انا مثلكم سمعت هذا عن لقاءات سورية ـ عراقية. لكن لو كانت لها نتيجة لكانت قد ظهرت. عرفنا باليقين انه قد حدث لقاء، لكن كل الدلائل تقول انه لا شيء لأنه في تقديري المسألة ليست سهلة كما يبسطها البعض. حتى لو التقت سوريا والعراق، اعتقد بأن الرصيد السوري في مساعدة ايران ضد العراق لا يسمح في اجتماع حتى لو استمر ست عشرة ساعة، بانتهاء المشكلة بينهما، لأن المسألة في تقديري تحتاج الى لقاءات ولقاءات. اما نحن، فنلتقي بالملك حسين دائماً، وننسّق من اجل القضية الفلسطينية ونتمنى ان يتحرك المؤتمر الدولي نحو الانعقاد. لذلك، اقول لابو عمار: ابحث لك عن معادلة ما حتى لا يفوتكم قطار المؤتمر الدولي، ونجاح المؤتمر مرهون طبعاً بالتفاهم العربي وحل المشاكل العالقة بين العرب.

• هناك حوارات في محاولة لتقريب وجهات النظر من اجل المؤتمر الدولي ؟

○ صحيح، هناك حوارات. واتمنى لهذه الحوارات اكبر قدر من النجاح، حتى نتخلص من المشكلة، لأن حل المشكلة مرهون بتضامن العرب.

ولو حدث هذا التضامن، فسوف تحل مشكلة العراق وايران، وسوف تحل المشكلة اللبنانية، وايضاً المشكلة الفلسطينية... وهذه هي النتائج التلقائية والطبيعية لاجتماع العرب.

...

• من خلال تواجدنا في اوروبا نلمس ان المجموعة الاوروبية لها تقدير خاص لمصر ولسياستكم. كيف يمكن ان يكون لاوروبا الغربية دور في المؤتمر الدولي، وما طبيعة علاقات مصر بهذه المجموعة ؟

○ علاقاتنا مع المجموعة الاوروبية جيدة جداً. وهذه العلاقات بنيتها في الفترة الماضية، وكانت علاقاتي طيبة مع المجموعة الاوروبية وأنا نائب لرئيس جمهورية مصر العربية. سياستي معهم تقوم على الصراحة والوضوح، وكنت أعطيهم تقدير موقف واقعي واعطيهم حلولاً واقعية. وتأكدوا في كثير من المسائل ان منطقنا مقبول. نتحدث مع اوروبا الغربية عن القضية الفلسطينية وعن المؤتمر الدولي، حتى الدول الاوروبية، التي كانت مترددة، تفاعلت معنا واقتنعت بوجهة نظرنا، لأنها واقعية.

...

• الاعلام الاسرائيلي والاميركي في تعرضه للمؤتمر الدولي للسلام، دائماً يستخدم تعبير ان المؤتمر مظلة للمفاوضات المباشرة، ما تفسيركم لمعنى كلمة مظلة ؟

○ اي مؤتمر دولي بين دول بينها خلافات لا بد وان تجلس هذه الدول مع بعضها. المظلة حتى يكون هناك حَكَم اذا ما وقع خلاف بين الاطراف المتنازعة تعود الى المؤتمر كله. لكن المؤتمر لا يستطيع ان يتدخل في ارادة دولتين مختلفتين اتفقتا على حل خلافاتهما. اذن، فالمؤتمر الدولي لاضفاء شرعية. وليس معناه عدم وجود مناقشات مباشرة. ولأعطي مثالاً بالجولان وهي قضية اسرائيلية ـ سورية. ما هو دخل كل الدول في القضية ؟ فالمظلة لاضفاء شرعية دولية لأي اتفاق.

...

• ما رايكم فيما تردده اسرائيل من ان اصرار مصر على عقد المؤتمر الدولي هو خروج على كامب ديفيد ؟

○ هذا كلام غير مقبول، لأن مصر لا تنقض تعهداتها، والمؤتمر الدولي صيغة ارتضتها اسرائيل نفسها ممثلة في شخص رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق ووزير الخارجية الراهن، شمعون بيرس، في

زيـارته للاسكندرية، حينما التقيت به بوصفه رئيساً لحكومة اسرائيل، ومن ثم، فذلك أمر غير مقبول.

• فيما يتعلق بدعوة الاتحاد السوفياتي للمشاركة في المؤتمر الدولي ومما يواجهها من اعتراض بعض الاطراف على ذلك خصوصاً اسرائيل والولايات المتحدة، فماذا عن ذلك ؟

○ مصر ترى ان مشاركة الاتحاد السوفياتي في المؤتمر الدولي هو أمر ايجابي، لأن الاتحاد السوفياتي دولة عظمى لا يمكن تجاهله، ولأن للاتحاد السوفياتي اصدقاء في المنطقة. ومن الطبيعي انه اذا شارك، فان ذلك يعطي الاتفاق الذي سيتمخض عنه المؤتمر الدولي مصداقية اكبر وقدرة اكبر على ان يكون قابلاً للتنفيذ اذا ما اقـرتـه جميـع الاطراف المعنية ووافقت عليه القوتان الاعظم.

...

• ما هو تقديركم للدور الذي يمكن ان تلعبه اوروبا الغربية في دفع عملية السلام على وجه التحديد بالشرق الاوسط ؟

○ مصر ترى ان اوروبـا يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً للتوصل الى حل سلمي عادل وشامل في الشرق الاوسط:

اولاً: لأن اوروبـا معنية بشكل مباشر بالصراع العربي ـ الاسرائيلي وفي مشكلة الشرق الاوسط؛ فأمن منطقة الشرق الاوسط وأمن البحر الابيض المتوسط لا يتجزأ مع الامن الاوروبي.

ثانيـاً: لأن هنـاك مصـالح اوروبيـة اقتصادية وسياسية واستراتيجية مؤكدة في منطقة الشرق الاوسط.

ثالثاً: لأن الدول الاوروبية تتمتع بقدر كبير من المصـداقية ولديها علاقات ايجابية طيبة مع الغالبية العظمى من الدول العربية.

رابعـاً: لأن المجمـوعـة الاوروبية اتخذت موقفاً ايجـابيـاً فيما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، سواء في البيـانـات الاوروبيـة المختلفة او من خلال العلاقات الثنائية الاوروبية بالاطراف العربية المعنية.

خامسـاً: لأن اوروبـا لديها تفهم أعمق لمشكلة الشعب الفلسـطيني وتحتفظ كثير من دولها بعلاقات طبيعية مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

سادسـاً: لأن اوروبـا لديهـا علاقـات معنـوية وتـاريخية واقتصادية مع اسرائيل، وبالتالي قادرة ان تسمع صوتها لدى الادارة الاسرائيلية.

• الا ترون الدور الاوروبي، الذي تفضلتم بشرحه باسهـاب، يزعـج الادارة الاميركية باعتبارها، كما يتصور البعض، لديها ٩٩ بالمئة من اوراق اللعبة في الشرق الاوسط ؟

○ اولاً نحـن نؤمن بأن ٩٩ بالمئـة من اوراق اللعبة في الشرق الاوسط في ايدي العرب وليس في ايدي أحد آخر؛ بمعنى ان العالم العربي، بطاقاته البشرية والمادية والمعنوية، بموقعه وثرواته، بقدرته على التعاون والتنسيق، بقـدرتـه على المـواجهـة، ذلك هو اللاعب الرئيسي في قضية الشرق الاوسط، وهو الذي يملك ٩٩ بالمئة من اوراق اللعبة بالفعل، ان شئنا استخدام تلك الارقام المجازية.

وعلى هذا الاساس، لن تلعب اوروبا، ولن تلعب الولايات المتحدة، ولن يلعب احد، دوراً ان لم نقم نحن، كعرب، بتوحيد مواقفنا والتنسيق فيما بيننا. وعلى هذا الاسـاس، فقضيـة الدور الاوروبي وعـلاقته بالدور الامـيركي في نهـاية الامر، كل تلك العلاقات يحكمها الموقف العربي وقدرته على التنسيق. امكاناته الفعلية، تسخيره لهذه الامكانات سياسياً واقتصادياً في خدمة الهدف المشترك وهو اقرار السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط، الذي لا بد ان يحقق الاماني المشروعة للشعب الفلسطيني.

...

[نقلاً عن **الوطن العربي**، باريس، ٢٩/٥/١٩٨٧]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١/٥/١٩٨٧ الى ٣٠/٦/١٩٨٧

١٩٨٧/٥/١

• اجتمع، في بغداد، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الرئيس العراقي، صدام حسين، واطلعه على نتائج دورة المجلس الوطني الثامنة عشرة. وأكد الرئيس العراقي، بدوره، دعم العراق الثابت لـ م.ت.ف. باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (**وفا**، تونس ، ١/٥/١٩٨٧).

• أقام الاتحاد العام لعمال فلسطين، في مقره في تونس، ندوة سياسية، احتفالاً بعيد العمال العالمي، حضرها بعض اعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وبعض اعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح»، كما حضرها مسؤولو الاتحادات والتنظيمات الشعبية الفلسطينية (**وفا**، ١/٥/١٩٨٧).

١٩٨٧/٥/٢

• اجتمع، في تونس، وزير الخارجية التونسية، الهادي المبروك، مع ممثل م.ت.ف. لدى تونس، حكم بلعاوي، وذلك في اطار سلسلة الاجتماعات بين المسؤولين التونسيين وممثل م.ت.ف. للبحث في نتائج اجتماعات دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة. كما اجتمع بلعاوي مع وزير الشؤون الاجتماعية التونسية، الهادي البكوش، وذلك للبحث في علاقات التنسيق والتعاون بين م.ت.ف. وتونس (**الرأي** ، عمان، ٣/٥/١٩٨٧).

• قصفت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي اهدافاً للفدائيين في جنوب لبنان. وتقع الاهداف، التي تعرضت للقصف، على مشارف مخيم المية ومية للاجئين (**هآرتس** ، ٣/٥/١٩٨٧).

• تعرض آرييه راده، احد مهاجري اثيوبيا، لحادث طعن بسكين في حي القصبة في الخليل. وفي اعقاب الحادث، فرضت السلطات الاسرائيلية نظام حظر التجول على حي القصبة (**عل همشمار** ، ٣/٥/١٩٨٧).

• قال سكرتير عام الهستدروت، يسرائيل كيسار، في تهنئة الى العمال بمناسبة الاول من أيار (مايو)، ان احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة قد ادى الى اغراق اسرائيل بالايدي العاملة الرخيصة. واضاف كيسار: «لقد اوهمنا انفسنا بأنه تكفينا الايدي العاملة الرخيصة والاموال الاميركية؛ وقد اتضح لنا ان هذين الامرين ليسا مضمونين طيلة الوقت» (**عل همشمار** ، ٣/٥/١٩٨٧).

• اعلن المجلس القومي من أجل يهود الاتحاد السوفياتي في الولايات المتحدة، ان ٧١٧ يهودياً قد هاجروا من الاتحاد السوفياتي في شهر نيسان (ابريل)، وان ١٦٨ منهم وصلوا الى اسرائيل. وقد هاجر من الاتحاد السوفياتي، منذ مطلع هذا العام، ١٤٣١ يهودياً (**هآرتس** ، ٣/٥/١٩٨٧).

• نفى وزير الاعلام الاردني، محمد الخطيب، الانباء الواردة من اسرائيل حول تحديد ملك الاردن حسين، ووزير خارجية اسرائيل، شمعون بيرس، لأسلوب عقد المؤتمر الدولي. واكد الخطيب ان المواقف الاردنية من مثل هذا المؤتمر لم تتغير، وأشار الى انها تتركز على اشتراك الأطراف المعنية كافة، بالاضافة الى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن (**الاهرام** ، القاهرة، ٣/٥/١٩٨٧).

• اتضح من استقصاء الرأي العام الذي اجرته اللجنة اليهودية الاميركية، ان قضية الجاسوس جوناثان بولارد وتورط اسرائيل في قضية الاسلحة الى ايران، لم يؤثرا في علاقة الاميركي المتوسط باسرائيل وباليهود. فما يزال ٤٩ بالمئة ممن شملهم الاستطلاع يعتبرون اسرائيل حليفاً مخلصاً للولايات المتحدة الاميركية؛ وفي المقابل لا يعتقد ٤١ بالمئة بأن الولايات المتحدة تستطيع الاعتماد على مصر؛ ولا يعتقد ٤٤ بالمئة بذلك بالنسبة الى الاردن؛ ورفض ٤٩ بالمئة الادعاء بأن غالبية يهود اميركا تبدي ولاء اكبر لاسرائيل عن الولايات المتحدة الاميركية (**هآرتس** ، ٣/٥/١٩٨٧).

١٩٨٧/٥/٣

• اجتمع، في الكويت، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع أمير دولة الكويت، الشيخ جابر الاحمد الصباح. وقد اطلع عرفات أمير الكويت على نتائج دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة. كما بحث معه في الاوضاع العربية والفلسطينية والدولية (**وفا**، ١٩٨٧/٥/٣). وقد صرح عرفات، لدى وصوله الى الكويت، بأن الخلافات التي نشأت بين م.ت.ف. وبعض الدول العربية نتيجة قرارات دورة المجلس الوطني الفلسطيني الاخيرة، هي خلافات بسيطة (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٧/٥/٤).

• التقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في الكويت، مع الهيئات الادارية في الاتحادات الشعبية الفلسطينية وممثلي فصائل المقاومة الفلسطينية وأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني؛ وتحدث عرفات عن المؤامرات التي تتعرض لها الثورة الفلسطينية في محاولة لشطب الرقم الصعب (**وفا**، ١٩٨٧/٥/٤).

• استقبل الرئيس السوري حافظ الاسد، في دمشق، وفداً من جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، برئاسة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق، خالد الفاهوم. وقد أكد الاسد لوفد الجبهة مساندة سوريا لها ولسياستها المعادية للامبريالية الصهيونية، ولنضالها ضد مخططات التصفية (**البعث**، دمشق، ١٩٨٧/٥/٤).

• نفى رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، نبأ وجود اتفاقات بين الاردن واسرائيل حول سبل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. وقال الرفاعي ان العالم ما زال ينتظر موافقة حكومة اسرائيل على عقد المؤتمر، اذ لا جدوى من متابعة الاعداد لمثل هذا المؤتمر، بينما حكومة اسرائيل ترفض المشاركة فيه. وأكد الرفاعي، أيضاً، مواقف الاردن من غايات، المؤتمر الدولي، الذي يجب ان يعقد على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، وان يجد حلاً للمشكلة الفلسطينية من جوانبها كافة (**الرأي**، ١٩٨٧/٥/٤).

١٩٨٧/٥/٤

• أعلن رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، انه مستعد للقاء رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، او أي مسؤول اسرائيلي آخر، للبحث في مسألة اقامة دولة فلسطينية ـ اسرائيلية مشتركة، بشرط ان يتم اللقاء برعاية الامم المتحدة (**الاهرام**، ١٩٨٧/٥/٥).

• وقعت اعمال مناهضة للاحتلال في قطاع غزة؛ اذ تعرض باصان سياحيان في منطقة قطيف للرشق بالحجارة، مما اسفر عن تهشم الزجاج الامامي لاحدهما، واصابة سيدتين وطفلة بجراح طفيفة (**هآرتس**، ١٩٨٧/٥/٥).

• استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، سفير فرنسا لدى تونس، جون برسان، وعرض له نتائج دورة اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة، وموقف م.ت.ف. من المؤتمر الدولي للشرق الاوسط؛ كما بحث معه في العلاقات الثنائية بين منظمة التحرير الفلسطينية وفرنسا (**وفا**، ١٩٨٧/٥/٥).

• قال الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، عيزر وايزمان، لمراسل مجلة «نيوزويك» الاميركية في القدس، ان م.ت.ف. تمثل جزءاً من القضية الفلسطينية. واضاف: «انني مستعد للاجتماع مع عرفات، اذا اعترف بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، وتخلى عن ' الارهاب ' » (**هآرتس**، ١٩٨٧/٥/٥).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في مقابلة مع الاذاعة الاسرائيلية بمناسبة «عيد الاستقلال»: «تعالوا نبحث، بعمق، الاقتراحات المطروحة حول مفاوضات السلام بجوانبها كافة، وحينئذٍ نقرر اذا ما كان ذلك يستوجب الانفصال ام لا. انني ضد قرار الحفاظ على الحكومة بأي ثمن. لكنني اعارض حلها بأي ثمن». واكد شامير «عدم وجود مقترحات ناضجة لدى الحكومة يمكن البحث فيها فوراً، وانما هناك مقترحات تنطوي على أخطار، وأمور لا يوجد ضمان بشأن تحقيقها» (**هآرتس**، ١٩٨٧/٥/٥). وفي الاطار نفسه، شن وزراء الليكود هجوماً ضد فكرة المؤتمر الدولي للسلام، معربين عن تأييدهم للاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة. كذلك اشترك الوزراء ليفي وشارون وآرنس وكتساف ومودعي ويغئال هوروفيتس، في اجتماع لاحياء التضامن مع الاستيطان اليهودي في «ارض ـ اسرائيل»، والذي عقدته حركة حيروت في مستوطنة اريئيل (**المصدر نفسه**). وقال ليفي، في كلمته في الاجتماع، في معرض تحدثه حول المؤتمر الدولي وتصرفات بيرس: «انني اريد ان اسألك يا سيد بيرس،

كيف ينبغي على الليكود وكل شعب اسرائيل ان يتعاملوا مع الحقيقة الكئيبة المتمثلة في انك تذهب من وراء ظهورنا، ودون التشاور مع رئيس الحكومة، وتتفق على وثيقة مؤتمر دولي دون ان نقول رأينا. ان ذلك معيار جديد في انظمة الحكم والادارة». من جهته، قال شارون في الاجتماع: «ان حسين زعيم شجاع يعتبر السلام هاماً بالنسبة اليه، بل لا يقل عن اهتمام اسرائيل بالسلام». ودعا شارون الملك حسين الى الدخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل، موضحاً، في الوقت عينه، ان هناك مواضيع لن تتخلى عنها اسرائيل حتى في المفاوضات المباشرة: «فلا مفاوضات حول القدس، والامن سوف يظل، الى الأبد، في يد اسرائيل، والاستيطان اليهودي سوف يظل حراً». أما القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، فقال ان التصريحات الاردنية، حسبما اعلنت في وسائط الاعلام من جانب الملك حسين، ذات دلالة كبيرة، وخلقت فرصة ذهبية لدفع مسيرة السلام في المنطقة قدماً. واضاف بيرس ان الاعلان الاردني ينطوي على نقاط هامة للغاية، من بينها الموافقة على القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، ورفض الارهاب، والموافقة على ضم وفد فلسطيني الى وفد الاردن (**المصدر نفسه**).

• نقل سفير مصر في اسرائيل، محمد بسيوني، رسالة تهنئة من الرئيس المصري، حسني مبارك، الى الرئيس الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، بمناسبة «عيد الاستقلال». وكان بسيوني واحداً من عشرات السفراء الذين وصلوا، بعد ظهر يوم المناسبة، الى مقر الرئيس لحضور الاستقبال التقليدي للسلك الدبلوماسي في اسرائيل (**هآرتس** ، ٥/٥/١٩٨٧).

١٩٨٧/٥/٥

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في الدوحة، عاصمة قطر، مع أمير دولة قطر، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، واطلعه على نتائج دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة في الجزائر، كما استعرض معه تطورات الموقف العربي، خاصة في ما يتعلق منه بالقضية الفلسطينية (**وفا**، ٦/٥/١٩٨٧).

• فرض حظر التجول على مدينة قلقيلية في الضفة الغربية ، في اعقاب حادث آخر لالقاء زجاجة حارقة على سيارة اسرائيلية، ولم تحدث اصابات ولا اضرار. وتجدر الاشارة الى ان سلطات الامن الاسرائيلية تبذل جهوداً ضخمة من اجل القاء القبض على الخلية التي تقوم باعداد الزجاجات الحارقة في قلقيلية (**هآرتس** ، ٦/٥/١٩٨٧).

• استقبل الرئيس السوري، حافظ الاسد، في دمشق، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، الذي اطلع الاسد على نتائج اجتماعات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وأكد الاسد لحبش تأييد سوريا العمل من اجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية على أساس معاد للامبريالية والصهيونية (**البعث** ، ٦/٥/١٩٨٧). وذكرت مصادر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ان الاسد اكد، أيضاً، ان المجلس الوطني الذي انعقد في الجزائر يشكل خطوة ايجابية (**الشرق الاوسط** ، ٦/٥/١٩٨٧).

• لأول مرة، جاء في كتاب تعليمي جديد للمدارس العربية في القطاع العربي في اسرائيل «ان عرب اسرائيل جزء من الشعب الفلسطيني». والكتاب، الذي يحمل عنوان «المواطنون العرب في اسرائيل»، صودق عليه لتدريس مادته للصف العاشر؛ واعتباراً من العام الدراسي المقبل تدّرس مادته للصف الحادي عشر ايضاً. وهو كتاب يحدد العلاقة بين عرب اسرائيل والشعب الفلسطيني. وقد اعلن البروفيسور ارنون سوفير، من جامعة حيفا، ان الكتاب وزع في مدارس عربية عدة في منطقة الجليل، وان لجنة مشتركة من وزارة المعارف وجامعة حيفا بدأت تزور تلك المدارس لسماع ملاحظات الطلاب والمعلمين. ويتناول الكتاب، لاول مرة، الهوية الوطنية للعربي في اسرائيل، كجزء لا ينفصم عن الشعب الفلسطيني (**يديعوت احرونوت** ، ٦/٥/١٩٨٧).

• صرح وزير خارجية الكويت، الشيخ صباح الاحمد الصباح، بأن الكويت تبذل جهوداً مكثفة لتسوية الخلاف بين م.ت.ف. ومصر. وقال، في حديث للصحافيين، انه أرسل رسالة الى نظيره المصري، د. عصمت عبدالمجيد، بهذا الخصوص، وأعرب عن امله في ان يستجيب المصريون للجهود المبذولة (**الرأي**، ٦/٥/١٩٨٧).

• نفى الملك الاردني حسين، في حديث لصحيفة «بوسطن غلوب»، ان يكون قد وافق على اجراء مباحثات سلام مباشرة مع اسرائيل؛ كما نفى ان يكون قد عقد أي اجتماع مع وزير خارجية اسرائيل، شمعون بيرس؛ وقال ان سبب انتشار مثل هذه الانباء هو الخلافات

داخل الحكومة الاسرائيلية. كما وصف الملك الاردني حسين بيرس بأنه زعيم الجناح العاقل في اسرائيل، وأعرب عن أمله في التفاوض معه ذات يوم (**الاهرام** ، ١٩٨٧/٥/٦).

• ذكرت مصادر مطلعة في واشنطن ان اسرائيل كان لها دور اساسي في نقل أسلحة من انتاج سوفياتي من بولندا الى هندوراس، ومن هناك الى قوات متمردي الكونتراس في نيكاراغوا (**دافار** ، ١٩٨٧/٥/٦).

١٩٨٧/٥/٦

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في المنامة، عاصمة البحرين، مع أمير دولة البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، واطلعه على نتائج دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة. كما شمل البحث القضايا كافة التي تهم الامة العربية. بدوره، أكد أمير البحرين دعم بلده للشعب الفلسطيني بقيادة ممثله الشرعي الوحيد م.ت.ف. (**وفا**، ١٩٨٧/٥/٦).

• هاجمت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي اهدافاً للفدائيين في جنوب شرق صيدا. وقال ناطق اسرائيلي ان الاهداف التي تعرضت للهجوم تستخدم كمراكز لمنظمات الفدائيين، فينطلقون منها للقيام بعمليات فدائية. واعلنت مصادر في صيدا ان خمسة فلسطينيين قتلوا جراء الغارة، من بينهم طفلة، كما توجد ثلاث جثث تحت الانقاض، واصيب ٢٨ مواطناً آخرون (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٥/٧).

• استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، سفير يوغوسلافيا لدى تونس، وأطلعه على نتائج اجتماعات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. ودعا السفير اليوغوسلافي القدومي الى حضور اجتماع مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز لدول البحر المتوسط الذي يعقد في يوغوسلافيا في أوائل شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٧ (**وفا**، ١٩٨٧/٥/٧).

• التقى رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، مع وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، الذي يزور الاردن، في اطار لقاءات لجنة التنسيق المشتركة بين الدولتين، وبحثا في موضوع المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط والجهود المبذولة في هذا الصدد (**الاهرام** ، ١٩٨٧/٥/٧).

• اعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان المؤتمر الدولي من شأنه تقريب اسرائيل من خطر الحرب وليس تقريبها من السلام. واضاف ان لديه اساساً مقبولاً للافتراض بأن حزب العمل مستعد الآن للجلوس مع م.ت.ف. وحذر شامير من انه اذا دخلت اسرائيل هذه الدوامة، المسمّاة مؤتمراً دولياً، فلن تتمكن من الخروج منها (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٥/٧). من جهته، قال وزير الخارجية، شمعون بيرس، في لقائه مع مراسلين لشؤون الاحزاب، ان شامير ليس المتحدث باسم المعراخ. واضاف ان حزب العمل أيد اتفاقيتي كامب ديفيد، وهو غير آسف على ذلك، لكن الذين عارضوا الاتفاقيتين يترأسون الآن الليكود، وهم الذين ينبغي عليهم دراسة مواقفهم. وتابع بيرس قائلاً، انه ليس من الممكن للحكومة ان تستمر في العمل برأيين منفصلين. ثم هاجم شامير لأنه أمر الوزير موشي ارنس بثني وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، عن عزمه على القدوم الى المنطقة (**المصدر نفسه**). من جانبها، كتبت صحيفة «دافار» ان مشروع التسوية في المناطق المحتلة، في الفترة الانتقالية، يقوم على حكم اسرائيلي ـ اردني يكون مصدر صلاحيته اسرائيلياً ـ اردنياً مشتركاً. وبالنسبة الى القدس، فمن الواضح انها لن تقسم مرة أخرى، لكن سوف تكون في القدس الشرقية شرطة اردنية، ويرفرف علم اسرائيل فوق حائط المبكى. هذه التفاصيل هي جزء من الاتفاق الذي تم التوصل اليه في الاتصالات التي اجراها مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، ابراهام تامير، مع عناصر اردنية، وهو الاتفاق الذي مهد الطريق، في ذلك الوقت، لتفاهم بين الملك حسين وبين شمعون بيرس (**دافار** ، ١٩٨٧/٥/٧). أما الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، موشي ارنس، فقال، في المقابلة التي نشرت في الدورية الباريسية «لوكابيه دو لوريان»، المتخصصة في شؤون الشرق الاوسط، انه ربما تضطر اسرائيل الى ضم الضفة الغربية وقطاع غزة، مشيراً الى ان الضم قد يكون ضرورياً بسبب الاستيطان اليهودي في تلك المناطق (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٥/٧).

• اجتمعت الامانة القطرية لحركة السلام الآن لاجراء نقاش اولي حول سلسلة من الاعمال لتأييد مسيرة التسوية. وكان هناك تردد في الحركة حول وجود ضرورة لاتخاذ خطوات ما؛ لكن الاعضاء قرروا، مؤخراً، ان المقصود اجراء حقيقي، وليس مناورة انتخابية (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٥/٧).

• اعلن القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية

وزير الخارجية، شمعون بيرس، في لقائه مع مراسلي شؤون الاحزاب، ان السوفيات سوف يسمحون، خلال الشهر المقبل، لالف يهودي بمغادرة الاتحاد السوفياتي، وان هذا الامر يشير الى بداية فتح الابواب. واضاف ان من غير المعروف، بعد، كم من هؤلاء اليهود سوف يهاجر الى اسرائيل. وعلى حد قوله، من المتوقع حدوث مغادرة ضخمة عندما يتم اتفاق على المؤتمر الدولي باشتراك الاتحاد السوفياتي. لكنه اكد ان اشتراك الاتحاد السوفياتي مرهون باقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل (**هآرتس** ، ٧/٥/١٩٨٧).

١٩٨٧/٥/٧

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في ابو ظبي، مع رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، واطلعه على نتائج اجتماعات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني؛ كما بحث معه في العلاقات العربية ـ العربية وتهيئة الاجواء لعقد قمة عربية (**وفا**، ٨/٥/١٩٨٧).

• القيت زجاجتان حارقتان باتجاه سيارات اسرائيلية، الاولى قرب قلقيلية، والثانية قرب قرية عزون القريبة من قلقيلية. لم تحدث اصابات، ولم تقع اضرار. وبعد نصف ساعة من ذلك، القيت زجاجتان فارغتان باتجاه سيارة اسعاف عسكرية في ميدان المستشفى في نابلس. وقد اطلقت قوة تابعة للجيش الاسرائيلي النيران على راشقي الزجاجتين في نابلس، فاصيب احد السكان المحليين، كذلك فرض حظر التجول على حي القصبة في نابلس وعلى منطقة قلقيلية (**هآرتس** ، ٨/٥/١٩٨٧).

• انفجرت شحنة ناسفة في وسط كريات ـ غات، واسفر الانفجار عن اصابة ثلاثة اشخاص واصيب احد المطاعم وسيارتان باضرار. وقد اتضح من التحقيقات ان الشحنة وضعت في صندوق قمامة بالقرب من المطعم. وقد أُلقي القبض على اربعين شخصاً لاستجوابهم في مركز الشرطة المحلي (**دافار** ، ٨/٥/١٩٨٧).

• عقد الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، مؤتمراً صحافياً في دمشق، دعا خلاله الى اعادة التحالف الفلسطيني ـ السوري ـ اللبناني الوطني. وطالب حبش بتعزيز العلاقات بين سوريا و م.ت.ف. ثم تحدث عن جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، وقال ان الشعبية تعتبر خارج هذه الجبهة (**الراي** ، ٨/٥/١٩٨٧).

• استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، سفير ايطاليا الجديد لدى تونس، وأطلعه على نتائج اجتماعات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني؛ كما بحث معه في موقف مجموعة دول السوق الاوروبية المشتركة من عملية احلال السلام في منطقة الشرق الاوسط (**وفا**، ٧/٥/١٩٨٧).

• في بكين، اجتمع عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، مع وزير خارجية الصين الشعبية، واطلعه على نتائج اجتماعات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني؛ كما بحث معه في مختلف التطورات السياسية المتعلقة بمنطقة الشرق الاوسط. وأكد الوزير الصيني، بدوره، على دور الصين، بصفتها واحدة من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، العمل لتهيئة الاجواء لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (**وفا**، ٨/٥/١٩٨٧).

• عقد رئيس وزراء مصر، د. عاطف صدقي، مؤتمراً صحافياً في عمان، قال خلاله ان مصر ما زالت تعتقد بأن فكرة المؤتمر الدولي تمثل الاطار الأمثل لايجاد مخرج مشرف لجميع الأطراف. واكد صدقي ان مصر والاردن لا تسعيان الى ايجاد بديل من م.ت.ف. وهي طرف أساسي في المؤتمر الدولي، بشرط ان تعلن قبولها بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ (**الاهرام** ، ٨/٥/١٩٨٧).

• اجتمع الوزراء الاسرائيليون من حزب العمل في منزل شمعون بيرس، الذي ادعى بأن شامير اخفى عنه ثلاث وثائق هامة وصلت اليه من الولايات المتحدة الاميركية، مؤخراً، وان السبب في ذلك هو ان تلك الوثائق تؤيد عقد مؤتمر دولي. وقرر الوزراء ان المعراخ «لن يكف عن النضال من اجل السلام، على الرغم من تكتيك التسويف الذي ينتهجه الليكود» (**معاريف** ، ٨/٥/١٩٨٧).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في الاستقبال الذي اجراه تكريماً لسجين صهيون، فلاديمير تسوكرمان، انه اذا كان الاتحاد السوفياتي يريد ان يبدو تجاه العالم انه ذو صورة جديدة الآن، عليه ان يلبّي، اولاً، وقبل كل شيء، طلب اليهود

بالخروج من اراضيه (هآرتس ، ١٩٨٧/٥/٨). كذلك بعث شامير برسالة الى الرئيس الروماني، نيكولاي تشاوشيسكو، يعتقد ـ حسب صحيفة «هآرتس» ـ بأنها تتضمن طلباً اسرائيلياً للسماح لمهاجري الاتحاد السوفياتي بالمرور عبر بوخارست لمنع تساقطهم، اي عدم استكمالهم الرحلة الى اسرائيل (المصدر نفسه).

١٩٨٧/٥/٨

• ذكرت صحيفة «الواشنطن بوست» الاميركية، نقلاً عن مسؤولين اردنيين، ان الملك حسين أبلغ الى الولايات المتحدة ان سوريا على استعداد لبدء مفاوضات مع اسرائيل في اطار مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (الشرق الاوسط ، ١٩٨٧/٥/٩).

١٩٨٧/٥/٩

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في صنعاء، مع الرئيس اليمني الشمالي علي عبدالله صالح. وأطلع عرفات الرئيس اليمني على نتائج الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني؛ كما أجري البحث في آخر تطورات القضية الفلسطينية، عربياً ودولياً. كذلك التقى عرفات مع كوادر الثورة الفلسطينية المتواجدة في اليمن، واستعرض معهم ما دار خلال اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني (وفا، ١٩٨٧/٥/١٠).

• في حديث لصحيفة «الاتحاد» الظبيانية، أشاد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بالرئيس المصري، حسني مبارك. وقال انه لا يصدق ان الرئيس مبارك سوف يسمح بأي ضرر للفلسطينيين الذين يعيشون في مصر. وقال، ايضاً، ان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وعد بالانضمام الى الجهات التي تبذل الجهد لمصالحة منظمة التحرير مع كل من مصر والمغرب (الرأي ، ١٩٨٧/٥/١٠).

• تردد ان الملك حسين عقد لقاء مع القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، استمر سبع ساعات، وضعت خلاله صيغة الاتفاقية التي تتناول، بالتفصيل، المبادىء التي سوف ينضم الاردن، على اساسها، الى مسيرة التسوية، ولم يذكر مكان الاجتماع (معاريف ، ١٩٨٧/٥/١٠).

• سلم الاميركيون لمدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، ابراهام تامير، والمستشار القانوني في وزارة الخارجية المصرية، نبيل العربي، في أثناء اجتماع سري، مشروع حل وسط بخصوص نزاع طابا. وطبقاً لما ذكرته مصادر اميركية، فان المشروع يهتم بوضع ترتيبات في المنطقة المتنازع عليها، والتي اذا قبلتها الاطراف، بصفة مبدئية، فلن تكون هناك حاجة الى الجلسات الطويلة التي يعقدها طاقم المحكمين، المتوقع ان يجتمع خلال الاسابيع القريبة المقبلة (هآرتس ، ١٩٨٧/٥/١٠).

١٩٨٧/٥/١٠

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في الرياض، مع ملك العربية السعودية، فهد بن عبدالعزيز. وأطلع عرفات الملك السعودي على نتائج الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني؛ كما بحث معه في الجهود المبذولة لتحقيق التضامن العربي. ومن جهته، اكد الملك السعودي دعم السعودية الثابت لنضال الشعب الفلسطيني، لاستعادة حقوقه المشروعة، وفي مقدمها حقه في تقرير المصير واقامة دولته الفلسطينية المستقلة (وفا، ١٩٨٧/٥/١١).

• القيت زجاجة حارقة على سيارة اسرائيلية بالقرب من قلقيلية، ولم تقع اصابات. وقد فرضت قوات الامن الاسرائيلية حظر التجول على معظم احياء قلقيلية لمعرفة مرتكبي الحادث (دافار ، ١٩٨٧/٥/١١). كما انفجرت شحنة ناسفة في كفار سابا، ولم تقع اصابات أيضاً. وقد تم القاء القبض على بعض العرب المشتبه بهم، والذين كانوا على مقربة من المكان (هآرتس ، ١٩٨٧/٥/١١).

• صرح الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، لمجلة «ديرشبيغل» الألمانية الغربية، بأن الوحدة الفلسطينية لن تكتمل ما لم تتحق المصالحة بين رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، والرئيس السوري، حافظ الاسد. وقال حبش، ان سوريا بالنسبة الى الفلسطينيين رفيق نضال طبيعي لا يمكن ان يحل محله أحد. وأضاف انه سوف يحاول، بالتعاون مع السوفيات وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطي، تحقيق المصالحة بين الرجلين، لأن الثورة الفلسطينية غير ممكنة من غير سوريا (الرأي ، ١٩٨٧/٥/١١).

• اجتمع، في بكين، عضو اللجنة المركزية

لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، الذي يزور الصين حالياً، مع رئيس الوزراء الصيني، زهاو شاينغ. وأكد شاينغ، خلال الاجتماع، دعم بلاده لنضال الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وان الصين تدعم، بقوة، اشتراك م.ت.ف. في المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، كممثل للشعب الفلسطيني (وفا، ١٠/٥/١٩٨٧).

• دعا وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، في جلسة الحكومة، الى زيادة الموارد للاستيطان في احياء اخرى في مدينة القدس، وليس في الحي اليهودي فقط. ودعا شارون الى الاستيطان اليهودي، ايضاً، في الحي الاسلامي في المدينة (عل همشمار، ١١/٥/١٩٨٧).

• بحث وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، مع نائب مساعد وزير الخارجية الاميركية، وات كلوفيريوس، الذي يزور مصر، الافكار المطروحة حول عقد المؤتمر الدولي للسلام، كاطار للمفاوضات بهدف التوصل الى تسوية سلمية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، تكفل اقرار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني (الاهرام ، ١١/٥/١٩٨٧).

• اقترح وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، دعوة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، للحضور الى المنطقة، والبدء بجولة محادثات في عمان والقاهرة، وربما في دمشق، ايضاً. وقال انه مقتنع بأن حزب العمل الاسرائيلي يجب ان يتطلع، اولاً وقبل كل شيء، الى اتخاذ قرار في مجلس الوزراء يساعد في استمرار المسيرة على اساس الاقتراح الاميركي. واوضح ان الهدف ليس الانتخابات، بل دفع مسيرة السلام (عل همشمار ، ١١/٥/١٩٨٧).

• اتخذ حزب مبام، في اجتماع لمركز الحزب، قراراً بتأييد عقد مؤتمر دولي للسلام، يكون تكوينه مقبولاً من قبل اسرائيل، ويصبح اطاراً لمفاوضات مباشرة بين اطراف النزاع، ويؤيد اية اتفاقية ثنائية يتم التوصل اليها في اثناء المفاوضات (عل همشمار ، ١١/٥/١٩٨٧). كذلك نظم حوالى الفين من رجال حركة السلام الآن مسيرة استمرت حوالى ثلاث ساعات في وسط القدس، تأييداً للخطوات التي يقوم بها شمعون بيرس بشأن المؤتمر الدولي (المصدر نفسه).

١١/٥/١٩٨٧

• قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، انه لن يزور سوريا، كما لن يزورها وفد من منظمة التحرير الفلسطينية في المستقبل القريب، لأن سوريا لم تعط، حتى الآن، أي اشارة، رداً على موقف المنظمة بشأن اعادة العلاقات معها (الاهرام ، ١٢/٥/١٩٨٧).

• بحث وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، مع السفير السوفياتي في القاهرة، جينادي جورافيلوف، الوضع في الشرق الاوسط، وترتيبات عقد المؤتمر الدولي للسلام، والعلاقات الثنائية بين البلدين. وقال السفير السوفياتي، ان الاتحاد السوفياتي أجرى اتصالات مع عدد من الاطراف المعنية، منها سوريا والولايات المتحدة، من أجل الاعداد لمثل هذا المؤتمر (الأهرام، ١٢/٥/١٩٨٧).

• قال وزير المالية الاسرائيلية، موشي نسيم، في الكنيست، ان الدخول في دوامة الانتخابات سوف يضيع كل الانجازات التي تحققت حتى الآن. وعلى حد قوله، فان مواصلة هذا الطريق، من خلال النمو الاقتصادي، تتوقف على استقرار الاجور، والكبح في الميزانية، واستقرار سعر النقد الاجنبي؛ وان تقديم موعد الانتخابات سوف يثير جميع المطالب من جانب القطاعات المختلفة، والتي سوف يكون من الصعب رفضها؛ لكن سوف يكون ذلك على حساب الشعب كله (هآرتس ، ١٢/٥/١٩٨٧).

١٢/٥/١٩٨٧

• وصل الى صنعاء، قادماً من الرياض، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وقال عرفات انه سوف يستكمل مع الرئيس اليمني المباحثات التي كان بدأها من قبل حول تطورات الاوضاع الراهنة على الساحتين، العربية والفلسطينية، وسبل دفع القضية الفلسطينية على الساحة الدولية (الشرق الاوسط ، ١٣/٥/١٩٨٧).

• أُلقيت زجاجة حارقة على سيارة عسكرية اسرائيلية بالقرب من بيت ساحور، شرق بيت لحم. لم تقع اية اصابات، او اضرار. وقد قامت قوات الامن الاسرائيلية بعمليات تمشيط في المنطقة بحثاً عن مرتكبي الحادث. كذلك أُلقيت زجاجة حارقة، فجر أمس، على سيارة اسرائيلية بالقرب من قرية عزون العربية، شرق قلقيلية. ولم تقع اصابات للسائق، كما لم تحدث اضرار بسيارته (هآرتس ،

١٩٨٧/٥/١٣).

• اشارت تقديرات اوساط عسكرية اسرائيلية رفيعة المستوى الى ان من المتوقع وقوع محاولات اخرى للقيام بعمليات فدائية للمساومة في الشمال. وترى تلك الاوساط انه بالاضافة الى المحاولات التي سوف تقوم بها م.ت.ف. سوف تبذل منظمات «جبهة الانقاذ» جهداً كبيراً للقيام بعمليات من هذا النوع، حتى لا تتخلف عن «منظمة عرفات» (هآرتس ، ١٩٨٧/٥/١٣).

• شاركت جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في الدورة الاربعين لمنظمة الصحة العالمية. وطالب رئيس جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، د. فتحي عرفات، في كلمته في المنظمة الدولية، بتقديم المساعدات الطبية الى الشعب الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة وفي المخيمات الفلسطينية (وفا، ١٩٨٧/٥/١٣).

• اعلن رئيس الاركان الاسرائيلي، الجنرال دان شومرون، للجنة الشؤون الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان مهام حفظ النظام التي يقوم بها جنود الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة تحدث تآكل لدى الجنود وتأتي على حساب التدريبات، وانه يفضل اسناد تلك المهام الى حرس الحدود. وعلى حد قوله، فمن الواجب الحؤول دون حدوث وضع يفقد فيه السكان المحليون في المناطق المحتلة الاهتمام بالحفاظ على الهدوء. وينبغي ان تسند اليهم مهام اكبر في حفظ الهدوء ومنع رشق الحجارة (هآرتس ، ١٩٨٧/٥/١٣).

• قال السكرتير العام للحزب الشيوعي الاسرائيلي عضو الكنيست مئير فيلنر، في طرحه اقتراح حجب الثقة عن الحكومة في الكنيست: «ان في اسرائيل الآن حكومة ثنائية. وقبل عام زعموا ضد م.ت.ف. بأنها منقسمة على نفسها». وقال ان المؤتمر الدولي لا يمكن عقده الا باشتراك الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الى جانب اسرائيل و م.ت.ف. وعلى حد قوله، فان هذه المشاركة مطلوبة لأن تحقيق السلام في المنطقة يتطلب ضمانات دولية. واضاف انه من اجل ذلك ينبغي ان نعيد الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية وجنوب لبنان وهضبة الجولان الى اصحابها الحقيقيين. من جهته، قال عضو الكنيست الاسرائيلي ماتي بيليد، في اقتراح حجب الثقة الذي قدمه الى الكنيست ايضاً، ان القائمة التقدمية للسلام سوف تؤيد، باسلوب برلماني، اي مبادرة تشارك فيها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، ولكنها لن تؤيد المبادرات الخادعة، أي رفض م.ت.ف. واستمرار تأييد الاستيطان وضم القدس الشرقية والمبادرات التي يرفع لواءها وزير الخارجية الاسرائيلية شمعون بيرس، وحزبه. لكن الكنيست رفض، بالأغلبية، اقتراح حجب الثقة الذي قدمته كتلتا اليسار المتطرف، حداش والقائمة التقدمية للسلام، على خلفية موقف الحكومة من المؤتمر الدولي (هآرتس ، ١٩٨٧/٥/١٣).

• قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، انه لم يُطلب اليه، في اتصالاته بشأن عقد المؤتمر الدولي، التنازل، او الانسحاب، عن حبة تراب واحدة، وان من الواجب تفضيل الانتخابات على شراء كتل صغيرة او أعضاء كنيست. واضاف ان المقصود هو مسيرة السلام وليس المقاعد. من جهته، وصف رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في الجلسة الصباحية لكتلة الليكود في الكنيست، خطة المؤتمر الدولي بأنها «خطر يلوح من الداخل دون اي مصلحة رسمية ودون مبرر سياسي، وانه يتم، في الجدل حول المؤتمر الدولي، خرق معايير الاتزان كافة، والحفاظ على الاسرار الرسمية، والوفاء بالوعود لاطراف خارجية». ووصف شامير تصرفات بيرس بأنها «تخل عن الدولة واضعاف لها». واتهم بيرس بأنه جرَّ الولايات المتحدة الى مواضيع تعتبر المواجهة فيها، بينها وبين اسرائيل، امراً مؤكداً. كذلك بعث شامير برسالة الى الرئيس المصري حسني مبارك، من طريق سفير مصر في اسرائيل، محمد بسيوني، وذلك رداً على الرسالة التي بعث بها مبارك في مطلع هذا الاسبوع الى شامير. وقد ذكر شامير، في رسالته، ان السلام بين اسرائيل والاردن لا يتحقق الا بالمفاوضات المباشرة مع الملك حسين. وعرض شامير اسباب رفضه لعقد مؤتمر دولي. وكان مبارك أعرب في رسالته الى شامير، عن تأييده لعقد مؤتمر دولي (هآرتس ، ١٩٨٧/٥/١٣).

• اكد مصدر سعودي مسؤول ان السعودية تؤيد الخيارات التي يرتضيها الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. ممثله الشرعي الوحيد، لاسترجاع أرضه واقامة دولته المستقلة. ونفى المصدر ما نسبته وكالة «رويتر» الى وزير الخارجية البلجيكية، ليو تنديمانز، من ان المملكة العربية السعودية تعارض التمثيل المباشر لـ م.ت.ف. في المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. وقال المسؤول السعودي ان هذا

الزعم لا اساس له من الصحة (**الشرق الاوسط**، ١٣/٥/١٩٨٧).

• بحث الملك الاردني حسين، مع الرئيس المصري حسني مبارك، مساعي تحقيق التضامن العربي؛ كما اطلع حسين مبارك على جهود المصالحة العربية؛ واستعرضا، معاً، العلاقات الفلسطينية ـ المصرية والعلاقات الفلسطينية ـ الاردنية، وقوّما نتائج الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وكان الملك حسين قام بزيارة سريعة الى العاصمة المصرية، للبحث في القضايا آنفة الذكر مع الرئيس مبارك (**الأهرام**، ١٣/٥/١٩٨٧).

• توصل الليكود وعضو الكنيست اهرون أبو حصيره الى اتفاق يؤيد أبو حصيره، بموجبه، الليكود في المواضيع كافة التي تطرح في الكنيست، ويعارض، بصفة خاصة، مبادرة حزب العمل لاجراء انتخابات مبكرة. وفي المقابل، يدخل ابو حصيره في القائمة المقبلة لليكود في الكنيست في مكان مضمون (**هآرتس**، ١٣/٥/١٩٨٧).

١٣/٥/١٩٨٧

• عاد الى تونس، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بعد ان قام بجولة شملت دول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية، عرض خلالها للزعماء العرب نتائج الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (**وفا**، ١٣/٥/١٩٨٧).

• بدأت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني دورة اجتماعاتهما برئاسة رئيس اللجنة ياسر عرفات. وتبحث اللجنة، في جدول اعمالها الموسع الذي يشمل عدداً من القضايا الفلسطينية والعربية والدولية، وخاصة اوضاع الفلسطينيين تحت الاحتلال، وفي مخيمات لبنان، والتطورات المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (**وفا**، ١٤/٥/١٩٨٧).

• عقب مناقشات مجلس الوزراء الاسرائيلي المصغر لموضوع المؤتمر الدولي، حيث لم يجر تصويت، كما لم يتخذ قرار بشأن المشروع السياسي لشمعون بيرس، شن حزب العمل هجوماً بالغ العنف على رئيس الحكومة، اسحق شامير، وطالبه بالاستقالة فوراً، لأنه غير جدير بتولي منصب رئيس الحكومة. وقد اثار ذلك رد فعل من جانب الليكود، الذي ادعى بأن كل اعمال بيرس التي تحمل اسم «مشروع السلام» هي، في حد ذاتها، ليست الا مكائد لحل الحكومة واجراء انتخابات مبكرة. واصدر مجلس الحاخامية الرئيسة أول بيان حول الجدل العام الدائر حول المؤتمر الدولي ومستقبل المناطق المحتلة، جاء فيه: «ان ارض ـ اسرائيل الكاملة سوف تظل تحت الحكم الاسرائيلي. وبالنظر الى العاصفة والخلافات الدائرة بين الجمهور في اسرائيل، فان مجلس الحاخامية الرئيسة يعرب عن ثقته في الشعب الكائن في اسرائيل والناخب الذي في القدس، بأن ارض ـ اسرائيل سوف تظل تحت الحكم الاسرائيلي كاملة الحدود، مفتوحة للاستيطان والبناء في اجزائها كافة، حسبما ذكر في قرارات سابقة لمجلس الحاخامية الرئيسة لاسرائيل» (**هآرتس**، ١٤/٥/١٩٨٧).

• أكد الرئيس المصري حسني مبارك، ان الاجتماع الذي عقده الملك الاردني حسين استهدف استمرار السعي الى عقد المؤتمر الدولي للسلام؛ اذ ان هذا المؤتمر هو آخر فرصة لحل القضية الفلسطينية، كما قال. وناشد الرئيس مبارك منظمة التحرير الفلسطينية بالبحث في حل يتيح لها الانضمام الى هذا المؤتمر (**الاهرام**، ١٤/٥/١٩٨٧).

• اعلنت صحيفة «فاينشال تايمز» البريطانية عن الاتفاق السري الذي تم التوصل اليه بين شمعون بيرس والملك حسين، والذي تنسحب اسرائيل، بموجبه، من جزء كبير من الضفة الغربية. وذكرت الصحيفة انه تم التوصل الى هذا الاتفاق الشهر الماضي، في المفاوضات التي أُجريت في لندن خلال زيارة الملك حسين لبريطانيا. وحسب الصحيفة، يتضمن الاتفاق البنود التالية: تنسحب اسرائيل من جزء من الضفة الغربية، وتُبقي على عدة نقاط استراتيجية فقط تحت سيطرتها؛ تظل المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، في اماكنها، ويكون بمقدور سكانها الابقاء على جنسيتهم الاسرائيلية؛ تستمر اسرائيل في السيطرة على مناطق استراتيجية معينة خارج حدودها الجديدة المنصوص عليها في الاتفاق؛ تعهد حسين بالاهتمام باشتراك ممثلين فلسطينيين في مؤتمر السلام، مع الحرص على عدم تمثيل م.ت.ف. في مؤتمر كهذا (**هآرتس**، ١٤/٥/١٩٨٧).

• قال مساعد وزير الخارجية الاميركية، ريتشارد مورفي، في مؤتمر صحافي عقده في الكويت، ان موقف الولايات المتحدة من م.ت.ف. لم يتغير، وان المنظمة

لن يكون لها دور في مباحثات السلام العربية ـ الاسرائيلية، ما لم تقبل حق اسرائيل في الوجود وتنبذ العنف، وعليها ان تعترف بقراري الامم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨. وأضاف ان واشنطن غير متحمسة لفكرة المؤتمر الدولي؛ وتفضل المباحثات المباشرة (**الأهرام** ، ١٩٨٧/٥/١٤).

١٩٨٧/٥/١٤

• استقبل مدير الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، سفير تركيا لدى تونس، وأطلعه على نتائج دورة المجلس الوطني الثامنة عشرة. وأكد السفير التركي، بدوره، وقوف بلاده الى جانب نضال الشعب الفلسطيني من اجل استعادة حقوقه واقامة دولته المستقلة بقيادة م.ت.ف. (**وفا**، ١٩٨٧/٥/١٤).

• طرد الى الاردن اثنان من كبار النشطاء في الضفة الغربية من رؤساء الطلبة التابعين لـ «فتح»، وهما خليل عاشور، من نابلس، ومروان برغوثي، من رام الله. واعلن المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي ان الاثنين كانا من كبار النشطاء لـ «فتح»، وانهما قاما باعمال تحريضية وعنف وتنظيم تظاهرات وبعمليات مناهضة للاحتلال واسعة في جامعة النجاح في نابلس وجامعة بير زيت (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٥/١٥).

• قال وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، لاعضاء «امناء جبل الهيكل» (الحرم القدسي) الذين اجتمع بهم في مقر حركة حيروت، انه يرى ان عدم سيطرة اليهود على الحرم القدسي يمكن ان يؤثر سلباً، وبشكل مطلق، في المستقبل. وتعهد شارون، الذي يتولى رئاسة مركز حركة حيروت، بذل محاولة لتمرير قرار في مركز الحركة يقضي بقيام كل اعضاء المركز بجولة في الحرم القدسي للتعرف، عن كثب، على الوضع هناك. واضاف ان مصير الحرم القدسي هو الذي يحسم مصير القدس و «ارض ـ اسرائيل» كلها (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٥/١٥).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، خلال اجتماعه مع تلاميذ المرحلة الثانوية في هرتسليا، حول الاستيطان في الضفة الغربية، ان اياً من الحزبين الكبيرين لا يوافق على ان الاستيطان في المناطق المحتلة يمثل عقبة امام السلام، وان الاستيطان على طول خطوط المواجهة (في الشمال) ينبغي ان تكون له اولوية اكبر (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٥/١٥).

• اتضح من استنتاجات استطلاع الرأي العام الذي اجراه معهد «داحف» لصالح صحيفة «يديعوت احرونوت»، ان غالبية الجمهور في اسرائيل تؤيد اشتراك اسرائيل في مؤتمر دولي للسلام، وتعارض حل الحكومة واجراء انتخابات مبكرة (**يديعوت احرونوت** ، ١٩٨٧/٥/١٥).

• قال الرئيس الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، خلال جولته في عكا: «اننا دولة ديمقراطية، ومن الافضل ان يدور جدل بين الاشخاص والاحزاب، وانه ليس بمقدوري التدخل في الجدل الحالي بحكم منصبي؛ ولكنني آمل ان يكون ذلك الجدل موضوعياً، وألا ينحدر الى مستوى تلويث السمعة». واعرب هرتسوغ عن امله في انهاء الازمة الحالية بين الحزبين الكبيرين، وفي الابقاء على الحكومة الائتلافية (**دافار** ، ١٩٨٧/٥/١٥).

١٩٨٧/٥/١٥

• ذكرت مصادر اردنية ان الملك الاردني حسين بحث مع الرئيس السوري حافظ الاسد، في اثناء زيارته الخاطفة لدمشق أمس، في موضوع المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، وجهود المصالحة السورية ـ العراقية، والعلاقات بين سوريا و م.ت.ف. (**الأهرام**، ١٩٨٧/٥/١٦).

١٩٨٧/٥/١٦

• انهت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. دورة اجتماعاتها التي استمرت من ١٣ ـ ١٩٨٧/٥/١٦، وأصدرت بياناً بالمواضيع التي بحثت فيها. أكدت اللجنة، في بيانها، اهمية العمل لاستعادة التضامن العربي على قاعدة الالتزام بالحقوق الثابتة، غير القابلة للتصرف، للشعب الفلسطيني، والتمسك بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني (**وفا**، ١٩٨٧/٥/١٧). وصرح ياسر عرفات لصحيفة «الواشنطن بوست» بأن الخلاف مع مصر ليس الا سحابة صيف، وان اتصالات بدأت لانهاء الخلاف، وشاركت فيها عدة دول عربية (**الاهرام**، ١٩٨٧/٥/١٧). وقد ارسل وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، رسالة الى وزير خارجية الكويت، رداً على رسالة الاخير، أكد عبدالمجيد فيها عمق المشاعر التي يكنّها الاخوة في مصر لـ م.ت.ف. (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٥/١٧).

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.

ياسر عرفات، السفير الصيني لدى تونس، بمناسبة انتهاء أعمال السفير في تونس. وقد ثمّن عرفات موقف الصين الداعم لـ م.ت.ف. ونضال الشعب الفلسطيني؛ وجدد السفير، بدوره، تأكيد موقف بلاده المؤيد لـ م.ت.ف. (**وفا**، ١٧/٥/١٩٨٧).

• اكتشفت اجهزة الامن الاسرائيلية خلية فدائية مشتبه بقيام عناصرها بتنفيذ خمس من أصل السبع عمليات القاء زجاجات حارقة التي وقعت خلال الشهر الماضي في قلقيلية. كذلك اكتشفت خليتين فدائيتين أخريين في طولكرم والدهيشة مشتبه بقيام عناصرهما بالقاء زجاجات حارقة على سيارات اسرائيلية (**هآرتس**، ١٧/٥/١٩٨٧).

• اجتمع القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، بوزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، حيث بحثا في سبل الحفاظ على قوة الدفع باتجاه المؤتمر الدولي للسلام، وفي الوسائل التي من شأنها مواصلة النشاط لعقد هذا المؤتمر، على الرغم من الخلافات الحادة الناشبة في اسرائيل (**هآرتس**، ١٧/٥/١٩٨٧). وقد اتفق بيرس وشولتس، خلال المحادثات التي تمت فيما بينهما في نيويورك، على مواصلة النشاط الدبلوماسي لمعرفة الى اي قدر يعتبر السوفيات مستعدين للسير باتجاه اسرائيل والولايات المتحدة بشأن الوفاء بالشروط المطلوبة منهم للاشتراك في المؤتمر الدولي. وصرح مصدر مرافق لبيرس بأن المحادثات اوضحت ان الولايات المتحدة مصممة على مواصلة الاعداد لعقد المؤتمر (**المصدر نفسه**، ١٧/٥/١٩٨٧).

• التقى القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، بالزعماء اليهود اعضاء مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الاميركية. وقد ساد في الاجتماع جو من التوتر، حيث كان المؤتمر الدولي الموضوع الرئيس المطروح للنقاش. وقد بذل بيرس جهداً خاصاً لكي يوضح للزعماء اليهود انه لا يريد تدخل يهود اميركا، او الادارة الاميركية، في الخلاف الدائر بين المعراخ والليكود في هذا الشأن (**هآرتس**، ١٧/٥/١٩٨٧).

١٧/٥/١٩٨٧

• وصل الى العاصمة الليبية، طرابلس الغرب، وفد فلسطيني برئاسة رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف). وقال القدومي ان هدف الزيارة هو توثيق الروابط الليبية ـ الفلسطينية (**الرأي**، ١٨/٥/١٩٨٧).

• اغلقت قوات الامن الاسرائيلية، بالشمع الاحمر، ثلاث غرف في المنازل التي سكن فيها ثلاثة من رؤساء المجموعة التي ألقت زجاجات حارقة في بلدة قلقيلية. وهؤلاء الثلاثة هم عيسى امين مصطفى هندي ومصطفى محمود مصطفى هندي وعبدالناصر عبدالرحمن منصور زيد (**هآرتس**، ١٨/٥/١٩٨٧).

• اتضح من توقعات المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاء، التي تعتمد على فرضيات عديدة بالنسبة الى عناصر الزيادة السكانية، ان عدد السكان العرب في العام ٢٠٠٢، في الضفة الغربية وقطاع غزة، سوف يصل الى ما بين ١,٩ ـ ٢,٤ مليون نسمة. وتجدر الاشارة الى ان تعداد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ ١,٣٤ مليون نسمة في اواخر العام ١٩٨٥ (**هآرتس**، ١٨/٥/١٩٨٧).

• اصدر قائد المنطقة الجنوبية الاسرائيلي، اللواء اسحق مردخاي، امراً بطرد احمد عبدالفتاح ناصر (٣٦ سنة) من خان يونس، الذي افرج عنه في أيار (مايو) من العام ١٩٨٥، في اطار تبادل الاسرى مع المنظمة التي يقودها احمد جبريل. فقد واصل ناصر، عقب الافراج عنه، العمل في حركة الشبيبة (منظمة الشباب في قطاع غزة). وبعد طرد رئيس الحركة، حل محله. وعلى الرغم من التحذيرات التي وجهت اليه، استمر ناصر في النشاط المعادي (**هآرتس**، ١٨/٥/١٩٨٧).

• اعلنت وزارة الداخلية الاسرائيلية ان الاسرائيليين الذين توفوا في الضفة الغربية وقطاع غزة لن يتم تسجيلهم في شهادات الوفاة على انهم توفوا خارج البلاد (**هآرتس**، ١٨/٥/١٩٨٧).

• اعلن وزير الاتصالات، امنون روبنشتاين (شينوي)، استقالته من الحكومة. وجاءت هذه الخطوة كجزء من قرار حركته بالاستقالة من الائتلاف. واعلن روبنشتاين، في المؤتمر الصحافي الذي عقده، ان هذا القرار قد تبلور لديه بسبب الجهة التي تحول دون قبول مبادرة دفع مسيرة التسوية قدماً مع الاردن؛ هذه المبادرة التي تعتبر، في رأيه، «فرصة تاريخية» (**دافار**، ١٨/٥/١٩٨٧).

• استقبل الامين العام المساعد لحزب البعث

العربي الاشتراكي، عبدالله الاحمر، في دمشق، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق خالد الفاهوم، وبحث معه في التطورات على الساحتين، العربية والفلسطينية (**البعث** ، ١٨/٥/١٩٨٧).

• وصل خمسة وعشرون مهاجراً يهودياً من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل من طريق فيينا، من بينهم معلم اللغة العبرية ليونيد زليغر، الذي كان ممنوعاً من الهجرة لمدة ثماني سنوات (**هآرتس** ، ١٨/٥/١٩٨٧).

١٨/٥/١٩٨٧

• بعث رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، برسالة الى الرئيس المصري، حسني مبارك، تسلمها رئيس بعثة المصالح المصرية في تونس، علي ماهر، من مدير مكتب م.ت.ف. في تونس، حكم بلعاوي. وعلم ان الرسالة تتناول نتائج اجتماعات اللجنة التنفيذية، وما تضمنه البيان الصادر عنها (**الاهرام** ، ١٩/٥/١٩٨٧). وقد رحب مسؤول دبلوماسي مصري كبير ببيان اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وقرارها تشكيل لجنة، برئاسة عرفات، لدراسة العلاقات مع مصر (**الشرق الاوسط** ، ١٩/٥/١٩٨٧).

• صرح ناطق باسم المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في بيروت، بأن ممثل الجبهة في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. تحفظ من الفقرة الخاصة بالعلاقة مع مصر التي وردت في بيان اللجنة، واعتبرها مخالفة للقرارات التي صدرت عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأخيرة (**السفير** ، بيروت، ١٩/٥/١٩٨٧).

• تمكن ستة من السجناء الامنيين العرب، بعضهم من اعضاء «الجهاد الاسلامي»، من الهرب من سجن غزة. وتعتبر عملية الهرب هذه اكبر عملية منذ ثمانية اعوام، عندما هرب من سجن رام الله ثمانية سجناء خطرون. وقد اثار هرب المسجونين الستة قلقاً شديداً واستنفاراً في صفوف الشرطة ومصلحة السجون، حيث ان الفارين يعتبرون سجناء خطرين، وهم ينتمون الى منظمات فدائية متطرفة. واتضح من التحقيق الاولي ان القضبان الحديدية لاحدى نوافذ الزنزانة قد نشرت بمنشار صلب، وتمكن الستة من الخروج من النافذة بواسطة حبل (**هآرتس** ، ١٩/٥/١٩٨٧).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، خلال جولته في كريات اونو: «ان الطلبة العرب في الجامعات يشعرون بقدر من الراحة اكبر من اللازم». واكد انه على الرغم من قيام اولئك الطلبة بالتظاهر لصالح م.ت.ف. فانهم يواصلون دراساتهم، ولذا فليس بمقدورهم الادعاء، الآن، بوجود تفرقة بالنسبة اليهم. واضاف شامير ان من يصور اسرائيل على انها دولة تفرقة انما يرتكب خطأ في حق الدولة والحقيقة (**هآرتس** ، ١٩/٥/١٩٨٧).

• انهى القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، زيارته لواشنطن باجتماع مع السفير السوفياتي، يوري دوبرينين، عقد في منزل رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، ادغار برونفمان. وقد جاءت المبادرة الى الاجتماع من جانب السفير السوفياتي في واشنطن، الذي اراد التعرف على التطورات السياسية داخل اسرائيل. واوضح بيرس ان الاتحاد السوفياتي يعتقد بأن عدم وجود علاقات مع اسرائيل هو أمر غير طبيعي. كما اوضح بيرس للسفير السوفياتي موقف اسرائيل من مسألة اشتراك الاتحاد السوفياتي في المؤتمر الدولي المقترح (**هآرتس** ، ١٩/٥/١٩٨٧).

١٩/٥/١٩٨٧

• عقدت اللجنة المركزية لـ «فتح» اجتماعاً في تونس، حضره ياسر عرفات. وقد ناقشت اللجنة التطورات السياسية من جوانبها كافة، كما بحثت في الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة ضد السكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة والمخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان (**وفا**، ٢٠/٥/١٩٨٧).

• انهى المجلس الثوري لـ «فتح» دورة اجتماعاته، التي عقدها في تونس بحضور ياسر عرفات. وقد بحث المجلس، خلال اجتماعاته، في توجهات العمل الوطني الفلسطيني خلال المرحلة المقبلة، واستمع الى تقويم شامل لتطورات الموقف السياسي الراهن من جوانبه كافة، قدمته القيادة الفلسطينية (**وفا**، ١٩/٥/١٩٨٧).

• أُلقيت في الخليل زجاجة حارقة على سيارة اسرائيلية لم تسفر عن اية خسائر او إصابات. وقد هرعت قوات تابعة للجيش الاسرائيلي الى مكان الحادث للبحث عن مرتكبيه (**هآرتس** ، ٢٠/٥/١٩٨٧).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، خلال جولته في غزة: «انني انظر بخطورة الى نجاح

الفدائيين، الذين اشترك احدهم في قتل ثلاثة اسرائيليين ومحاولة الاعتداء على الرابع، في الهرب من السجن. فهذا أمر خطير جداً؛ ولكنني لا اعرف الملابسات. وعلينا ان ننتظر لنسمع رأي القائمين على هذا الموضوع؛ وانني على ثقة من ان الجيش الاسرائيلي وجهاز الامن سوف ينجحان في القاء القبض على الفارين، حيث يتم بذلك الحؤول دون ارتفاع موجة الاعتداءات» (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٥/٢٠). وقال قائد المنطقة الجنوبية، اللواء يتسحاق مردخاي، الذي رافق وزير الدفاع الاسرائيلي في جولته في غزة: «ان هرب الفدائيين من سجن غزة قد اهدر العمل الاستخباراتي الذي بذل على مدى سنوات طويلة، وأدى الى اعتقال الفدائيين اولئك سوية مع فدائيين آخرين» (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٥/٢٠).

• اجتمع في طرابلس الغرب الوفد الفلسطيني الذي يرأسه رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، مع الرئيس الليبي، معمر القذافي، ونقل اليه نتائج اجتماعات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وبحث الطرفان في امكان تصحيح العلاقة بين م.ت.ف. وسوريا (**وفا**، ١٩٨٧/٥/٢٠).

• اجتمع، في تونس، ممثل م.ت.ف. هناك، حكم بلعاوي، مع الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، وبحثا في اوضاع الشعب الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة، واستعرضا الجهود المبذولة لتوفير التضامن العربي (**وفا**، ١٩٨٧/٥/٢٠).

• اصدر الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين مع اتحاد الصحافيين المجريين بياناً مشتركاً، في ختام زيارة وفد اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين للمجر. ونوه البيان بالتحالف القائم بين م.ت.ف. والمجر، كما اشار الى دعم جمهورية المجر لفكرة المؤتمر الدولي على أن تشارك فيه م.ت.ف. كطرف مساوٍ للأطراف الاخرى المشاركة فيه (**وفا**، ١٩٨٧/٥/٢٠).

• بعث رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، عبر سفير اسرائيل في واشنطن، مئير روزين، برسالة الى المشتركين (١٥٠٠ شخص) في حفل الاستقبال في مؤتمر جماعات الضغط الموالية لاسرائيل في واشنطن. وذكر شامير، في رسالته، ان فكرة المؤتمر الدولي قد ماتت، بسبب المعارضة الشديدة لحكومة اسرائيل. وقد حضر حفل الاستقبال ٣٥ عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ الاميركي و ٦٣ من اعضاء مجلس النواب الاميركي (**يديعوت احرونوت** ، ١٩٨٧/٥/٢٠).

• توقف مدير عام مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، يوسي بن ـ اهرون، في لندن، في طريق عودته من مهمة في الولايات المتحدة الاميركية، لكي يوضح لوزارة الخارجية البريطانية، أيضاً، رفض رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، القاطع لعقد مؤتمر دولي. وقد زعم بن ـ اهرون ان التفاهم بين بيرس وحسين استهدف احضار منظمة التحرير الفلسطينية الى طاولة المفاوضات، وادعى بأن الوسيط الاميركي الذي كان ضالعاً في احراز الاتفاق بين بيرس وحسين قد أكد على مسامعه هذا التقويم (**يديعوت احرونوت** ، ١٩٨٧/٥/٢٠).

• عُلم من مصادر مطلعة في واشنطن ان الملك حسين يريد فترة انتقالية تقدر بستة شهور فقط، حتى يبدأ المفاوضات حول الوضع النهائي للضفة الغربية، والتي تقوم على اسس مشروع ريغان. وتتناقض تلك المعلومة مع مشروع شمعون بيرس، الذي يرتأي فترة انتقالية تقدر بخمس الى سبع سنوات من الحكم الذاتي، او الاقتسام الوظيفي، في الضفة الغربية، الذي يرتكز على مشروع اقتصادي مشترك لحفر قناة بين البحر الميت والبحر الاحمر، والذي يمكن ان يوفر مئات الملايين من الدولارات للاردن في انتاج الكهرباء (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٥/٢٠).

١٩٨٧/٥/٢٠

• في تونس، استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وزير الشباب والرياضة الروماني، الذي يزور تونس، ونقل الى عرفات تهاني الرئيس الروماني، نيكولاي تشاوشيسكو، باعادة انتخابه رئيساً للجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وقد ثمن عرفات، بدوره، مواقف رومانيا الثابتة في دعم نضال الشعب الفلسطيني (**وفا**، ١٩٨٧/٥/٢١).

• نفى عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ابو علي مصطفى، ما تردد عن نقل مقر اللجنة التنفيذية من تونس الى الجزائر. ودعا ابو علي مصطفى، في تصريح له، نشرته صحيفة «الاتحاد» الظبيانية، الفصائل الفلسطينية التي لم تحضر دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة، الى الانضمام الى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية (**الشرق**

الاوسط ، ١٩٨٧/٥/٢١).

• كشف وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، خلال جولته في الجليل، ان حكومة اسرائيل طلبت الى الحكومة المصرية مساعدتها في القاء القبض على الفدائيين الستة الذين هربوا من سجن غزة، اذا ما نجح هؤلاء في الوصول الى الاراضي المصرية (عل همشمار ، ١٩٨٧/٥/٢١). وطرح عضو الكنيست بني شليطا اقتراحاً عاجلاً على جدول اعمال الكنيست، على خلفية هرب الفدائيين الستة من سجن غزة، وطالب فيه بابعاد السجناء الامنيين الى سجون نائية عن المناطق السكنية، من اجل عرقلة اتصالاتهم بالخارج؛ هذه الاتصالات التي يمكن ان تساعدهم في محاولات الهرب (المصدر نفسه). من ناحية أخرى، علم المراسل العسكري لصحيفة «عل همشمار»، ان سجن الفارعة، في نابلس، يضم الآن اكثر من ضعف عدد المسجونين الذين يسمح مبنى السجن باستيعابهم. وقد ازداد عدد المسجونين في المنشأة بمقدار ما يزيد على الضعف، حيث يبلغ، الآن، ٣٥٠ سجيناً، في اعقاب موجتي الاعمال المناهضة للاحتلال في المناطق المحتلة في الشهور الماضية، ومع تشديد العقوبات على راشقي الحجارة. والهدف من سجن الفارعة هو التحقيق مع المتهمين بارتكاب مخالفات الاخلال بالنظام، وبشكل خاص الصبية وايوائهم، مع تمديد فترة اعتقالهم بأمر المحكمة، حتى محاكمتهم او اخلاء سبيلهم (المصدر نفسه).

• اصيب أربعة جنود اسرائيليين في حزام الأمن في جنوب لبنان، عندما انفجر لغم بالقرب من قوة اسرائيلية كانت تتحرك على سلسلة صخور تشرف على منطقة واسعة في القطاع الاوسط من منطقة الحزام. وكان الفدائيون وضعوا تلك الشحنة خلال الليل (هآرتس ، ١٩٨٧/٥/٢١).

• تظاهر عشرات من العرب واليهود الاميركيين والاسرائيليين عند منزل الملحق العسكري في السفارة الاسرائيلية في واشنطن، العميد عاموس يارون، وطالبوا بتقديمه الى المحاكمة وطرده. وحمل المتظاهرون منشورات بالعربية، والانجليزية، والعبرية، وزعوها على المارة، كتب فيها انه، طبقاً لتقرير لجنة كاهان، علم الملحق بالمذبحة في مخيمي صبرا وشاتيلا، ولم يمنع وقوعها، بل ولم يخبر المسؤولين عنه بما يحدث في المخيمين. وطالب المتظاهرون، من اجل السلام الاسرائيلي ـ الفلسطيني، باقالة يارون من منصبه كملحق عسكري (هآرتس ، ١٩٨٧/٥/٢١).

١٩٨٧/٥/٢١

• ألقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، كلمة في اجتماع لكوادر الثورة الفلسطينية في تونس، اوضح فيها نتائج الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني؛ وقال عرفات انه لا حل، ولا استقرار، في المنطقة بالقفز عن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة (وفا، ١٩٨٧/٥/٢٢).

• أرسل رئيس اللجنة التنفذية لـ م.ت.ف. رسالة الى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، سلمها له الوزير الأول التونسي رشيد صفر، الذي تلقى الرسالة من طريق مكتب م.ت.ف. في تونس. وقد شرح عرفات في الرسالة نتائج دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة، كما اعرب عن تقديره لدعم تونس لـ م.ت.ف. (الشرق الاوسط ، ١٩٨٧/٥/٢٢).

• صرح مصدر امني اسرائيلي رفيع المستوى لصحيفة «هآرتس» بأن عمليات التفتيش المكثفة عن الفدائيين الستة، الذين هربوا في مطلع هذا الاسبوع من سجن غزة، مستمرة. وكشف المصدر عن ان قوات الامن تبحث في امكانية ان يحاول الفدائيون الستة الوصول الى لبنان، حيث توجد هناك قيادة منظمة «الجهاد الاسلامي». وقد اعتقلت الشرطة، في قطاع غزة، خمسة صيادين من مواطني غزة، حيث يجرى استجوابهم في الشرطة حول اذا ما كانت لهم صلة بهرب الستة (هآرتس ، ١٩٨٧/٥/٢٢).

• صرح رئيس اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية، ابراهيم نمر حسين، للصحافيين، بأن تجاهل السلطات للمطالب العادلة للمجالس المحلية العربية يدفع هذه المجالس الى اتخاذ اجراءات اكثر حدة، يمكن ان تؤدي الى المساس بالمواطنين وبالدولة (عل همشمار ، ١٩٨٧/٥/٢٢).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في مؤتمر «روتاري» في اسرائيل، الذي عقد في فندق هيلتون في تل ـ ابيب: «ان الاغتيال الوحشي والدنيء للطفل في ايلون موريه، انما يعزز من رغبتنا القوية في القضاء على تلك الحالات في البلاد، حتى لا تتكرر كثيراً، وفي اقامة المزيد من المستوطنات التي تعني مزيداً من الامن لكل واحد منا». واضاف: «ان

المنظمات لن تنجح، طالما يقف شعب اسرائيل ثابتاً وموحداً في وطنه لدرء المؤامرات كافة» (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٥/٢٢). وقرر رؤساء منظمة «محاتس» (مجددي طلائع الصهيونية)، التي تضم اشخاصاً من مستوطني الضفة الغربية، واعضاء مركز حركة حيروت، اقامة مستوطنة جديدة في الضفة الغربية فوراً، رداً على مقتل الطفل اليهودي رامي حيفه؛ وسوف تسمى المستوطنة «بيت رامي» (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٥/٢٢). وقد نجح اعضاء الليكود وحركة هتحياه والمفدال في لجنة مراقبة حسابات الدولة، في التصويت، الذي أجري في اللجنة بكامل هيئتها، في اتخاذ قرار يقضي بعدم نشر استنتاجات تقرير مراقب حسابات الدولة حول موضوع شراء اراض في المناطق المحتلة، لاسباب وصفت بأنها «اعتبارات امنية». ويخشى اعضاء تلك الكتل من ان يؤدي نشر تلك الاستنتاجات الى المساس باستمرار شراء الاراضي في المناطق المحتلة، والى تعريض حياة الضالعين في عمليات الشراء هذه للخطر (**المصدر نفسه**).

• صادق مجلس النواب اللبناني، في جلسة عقدها برئاسة رئيسه حسين الحسيني، على الغاء اتفاق القاهرة المعقود بين م.ت.ف. والحكومة اللبنانية في العام ١٩٦٩، كما صادق على الغاء اتفاق ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣ مع اسرائيل (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٥/٢٢).

• اجتمع عضو المجلس الوطني الفلسطيني، سعيد كمال، مع مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. أسامة الباز. وسلم كمال للباز رسالة من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، حول رغبة المنظمة في استئناف العلاقات مع مصر. وقال كمال للصحافيين ان الرسالة أوضحت القرارات الأخيرة للجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. (**الرأي**، ١٩٨٧/٥/٢٢).

• نفى وزير شؤون الارض المحتلة الاردني، مروان دودين، ما نشر، مؤخراً، عن حدوث لقاءات سرية بين الاردن واسرائيل على أساس مشروع أميركي للتسوية. وقال دودين ان ما من شيء لدى الاردن يدفع الى التفاوض السري مع اسرائيل، ويؤكد الاردن تمسكه بصيغة المؤتمر الدولي، بمشاركة كافة الاطراف المعنية مباشرة بالنزاع (**الأهرام** ، ١٩٨٧/٥/٢٢).

• انتقد سفير الولايات المتحدة الاميركية في اسرائيل، توماس بيكرينغ، سياسة اسرائيل في المناطق المحتلة، واكد ان الولايات المتحدة تعارض طرد، واغلاق، وهدم المنازل، وكذلك الاعتقالات الادارية. واستنكر السفير الاميركي، في المحاضرة التي القاها في معهد ديفيس في الجامعة العبرية، مقتل الطفل الاسرائيلي في مستوطنة ايلون موريه، ولكنه اكد ان بلاده تؤيد تحسين الظروف المعيشية في المناطق المحتلة، ليس كبديل من التسوية، وانما من اجل خلق مناخ يساعد تلك المسيرة (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٥/٢٢).

• اعرب وزير الخارجية الاميركية الاسبق، هنري كيسنجر، عن شكوكه ازاء الحكمة من عقد مؤتمر دولي للسلام حول الشرق الاوسط. وقال انه دون وجود تفاهم واضح على الاجراءات وجدول الاعمال، لن تكون مبادرة كهذه في صالح اسرائيل. وذكر كيسنجر، في مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الاميركية الكبرى، انه «اذا كان يوجد شيء مؤكد في هذا العالم، فهو ان هذا المؤتمر سوف يصل الى طريق مسدود» (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٥/٢٢). وقد اثارت تصريحات كيسنجر حول المؤتمر الدولي ارتياحاً في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، وغضباً في مكتب وزير الخارجية الاسرائيلية. فقد ذكرت مصادر في مكتب وزير الخارجية انه ليس من قبيل الدهشة ان يعارض كيسنجر مؤتمراً لا يعتبر هو من المشاركين فيه ولا من المبادرين اليه. اما في الليكود، فقد باركت شخصيات رفيعة المستوى تصريحات كيسنجر وانتقاداته، واعربت عن ارتياحها ازاءها (**المصدر نفسه**). وقال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، لدى ظهوره في مكتب حزب العمل: «انه سمع الانتقاد المرير من جانب وزير الخارجية الاميركية الاسبق، هنري كيسنجر، لعقد مؤتمر دولي، وانه يوافق على كل كلمة قيلت. لكن كيسنجر لم يتحدث عن المؤتمر المقترح من جانبنا، فهو انتقد مؤتمراً لا أؤيده». وهاجم بيرس كيسنجر، قائلاً: «ان المؤتمر الدولي المقترح، الآن، من جانبنا، هو أقل خطراً من المؤتمر الذي اقترحه كيسنجر ذاته في العام ١٩٧٣». واضاف بيرس: «انه لو علم كيسنجر بتفاصيل المؤتمر المقصود الآن، لأصبح، بالتأكيد، مؤيداً متحمساً له» (**المصدر نفسه**).

١٩٨٧/٥/٢٢

• رداً على الغاء اتفاق القاهرة الذي قرره مجلس النواب اللبناني، صرح ناطق رسمي باسم م.ت.ف.

بأن م.ت.ف. سوف تواصل الدفاع عو الوجود الفلسطيني وحقوقه على أرض لبنان وسائر مناطق تواجده الى ان يستطيع الشعب الفلسطيني العودة الى وطنه. وأهابت المنظمة بالأشقاء العرب وجامعة الدول العربية معالجة قرار مجلس النواب اللبناني؛ واعتبرت المنظمة أن الغاء الاتفاق من جانب واحد عمل غير شرعي (وفا، ١٩٨٧/٥/٢٣).

• التقى الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، في بوخارست، مع الرئيس الروماني نيكولاي تشاوشيسكو، وأجري، خلال اللقاء، استعراض آخر التطورات السياسية، فلسطينياً وعربياً ودولياً، وعرض تشاوشيسكو تصوراته حول الامور المطروحة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (وفا، ١٩٨٧/٥/٢٣).

١٩٨٧/٥/٢٣

• اجتمع في العاصمة الموريتانية، نواكشوط، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الرئيس الموريتاني، العقيد معاوية ولد سعيد بن احمد الطايع. وقد اطلع عرفات الرئيس الموريتاني على نتائج الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وأكد ولد طايع، من جانبه، وقوف موريتانيا الى جانب الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير (وفا، ١٩٨٧/٥/٢٤).

• استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، السفير الجزائري لدى تونس، في مقر الدائرة. وقد تم اللقاء في اطار التنسيق المشترك بين م.ت.ف. والجزائر. وقد بحث الطرفان في مسألة الغاء السلطات اللبنانية لاتفاق القاهرة، كما تناولا آخر المستجدات المتعلقة بالقضية الفلسطينية (وفا، ١٩٨٧/٥/٢٣).

• أنهى عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، زيارته للمجر. وعقد في ختامها مؤتمراً صحافياً، في مقر اتحاد الصحافيين المجري، قال فيه ان المجلس الوطني الفلسطيني طالب بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط بحضور م.ت.ف. كطرف على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى (وفا، ١٩٨٧/٥/٢٤).

• أصدرت محكمة الاستئناف في مدينة جنوا، في ايطاليا، حكماً بالسجن مدى الحياة على الامين العام لجبهة التحرير الفلسطينية، محمد عباس (ابو العباس)، وثلاثة من معاونيه، بعد ان دانتهم باختطاف السفينة اكيل لاورو (الراي ، ١٩٨٧/٥/٢٤).

• فرقت شرطة القدس حوالى الف عربي قاموا باعمال مناهضة للاحتلال بالقرب من بوابة نابلس، حين استخدمت الغاز المسيل للدموع. وكانت أُلقيت زجاجتان حارقتان قبل نصف ساعة من ذلك على الباص الرقم ١، الذي كان على طريقه الى حائط المبكى، ولم تقع اصابات او اضرار. وقد قاوم السكان العرب قوات الشرطة التي هرعت الى المكان، ورشقوا السيارات الاسرائيلية بالحجارة وهشموا الواحها الزجاجية؛ كما اصيبت سيارة جيب تابعة لحرس الحدود (هآرتس ، ١٩٨٧/٥/٢٤).

• اطلقت قوات الامن الاسرائيلية النيران على فدائي قام بوضع لغم عند سيارة اسرائيلية في قطاع غزة. وقد توفى الفدائي متأثراً بجراحه. وكانت قوات الامن القريبة من مكان انفجار الشحنة انتبهت لوجود الشخص الذي استخدمها، وعندما لم يستجب لنداء التوقف اطلقت عليه النيران (عل همشمار ، ١٩٨٧/٥/٢٤).

• كشفت اجهزة الامن الاسرائيلية أمر خلية فدائية اعضاؤها من قرى حوسان وبتير ونحلين، في منطقة بيت لحم. ويُتهم اعضاء الخلية بأنهم قاموا بوضع الغام على الطريق المؤدي الى مستوطنة هدار بيتار قبل حوالى اسبوعين. وقد أُبطل مفعول الالغام تلك. كذلك اكتشفت خلية أخرى من الشبان من مخيم العروب في الخليل، ويُتهم اعضاؤها بالقاء اربع زجاجات حارقة على دوريات عسكرية بالقرب من المخيم: اثنتان في أواخر نيسان (ابريل)، واثنتان في مطلع ايار (مايو) من العام الحالي (هآرتس ، ١٩٨٧/٥/٢٤).

• القت قوات الامن الاسرائيلية القبض على احد الفدائيين الستة الذين هربوا من سجن غزة، وهو صلاح محمود شحادة (٢٧ سنة)، من رفح. وقد حاول الفدائي مقاومة قوات الامن، ولكنه استسلم بعد عدة دقائق. ولم يعثر معه على اسلحة، ووجدت سكين في المكان الذي اختبأ فيه. وقد اتضح من الاستنتاجات الاولية للتحقيق معه، ان الحراس لم يكونوا متيقظين بالقدر الكافي، وانه لم يتم فحص الزنزانة التي كان فيها الستة. وكشف التحقيق، بصفة خاصة، عن استنتاجات خطيرة بالنسبة الى وضع الحراسة (هآرتس ، ١٩٨٧/٥/٢٤).

• تعرض حسين سليمان، من قرية عرابة، وهو قريب لرئيس بلدية جنين، لمحاولة اغتيال، على خلفية تخريبية، عندما اطلق مجهولون النار عليه من داخل سيارة. وقد نقل المصاب الى مستشفى «رمبام» في حيفا. وتشير تقديرات الشرطة الى ان هذا الحادث جاء انتقاماً من تعاون رئيس بلدية جنين مع سلطات الاحتلال (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٥/٢٤).

• قال الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، عيزر وايزمان، في المحاضرة التي القاها في ختام مؤتمر «روتاري»: «ان المؤتمر الدولي هو استمرار لما وقع عليه بيغن في كامب ديفيد». وعلى حد قوله، فقد قيل في اتفاقية كامب ديفيد باستمرار المفاوضات حول السلام مع الاردن والفلسطينيين، ولم يُنَص على من هو الفلسطيني، وان اسرائيل تنتظر ان يجد الاردن ومصر اولئك الفلسطينيين، وانها لا تختار رشاد الشوا وحنا سنيوره وآخرين (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٥/٢٤).

١٩٨٧/٥/٢٤

• قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ان الغاء اتفاق القاهرة من قبل مجلس النواب اللبناني عمل غير قانوني؛ فالمجلس غير مكتمل، والحكومة الحالية مستقيلة. واضاف ان القرار حظي بتصديق جميع مؤتمرات القمة العربية، وانه قرار عربي. وشدد عرفات، في تصريح له في نواكشوط، على ضرورة عقد قمة عربية لمواجهة التحديات المطروحة (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٥/٢٥).

• التقى عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. سليمان النجاب، الذي يزور فنلندا، مع وزيرة الشؤون الاجتماعية الفنلندية، وبحث معها في نتائج اجتماعات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. كما عرض النجاب الاوضاع على الساحة الفلسطينية، والعربية، والدولية (**وفا**، ١٩٨٧/٥/٢٥).

• تعرض يهودي اسرائيلي من سكان نتيفوت للطعن بسكين في كتفه، في اثناء قيامه بشراء حاجيات في غزة. وتجدر الاشارة الى ان مرتكب الحادث لاذ بالفرار. وقد اغلقت قوات الشرطة والامن المنطقة، حيث أجرت عمليات تمشيط؛ كما تم اعتقال عدد من المشتبه بهم (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٥/٢٥).

• صادقت الحكومة الاسرائيلية، مبدئياً، على مشروع قانون لتشجيع الجليل، بهدف تحديد وضع مفضل له لاغراض تنميته. وقررت الحكومة تكليف طاقم عمل وزاري ببلورة مشروع قانون لتقديمه الى الكنيست لاقراره. ويضم الطاقم وزير المالية، موشي نسيم، ووزير الاقتصاد والتخطيط، غاد يعقوبي، ووزير السياحة، ابراهام شرير، ووزير الطاقة، موشي شاحل. وسوف يتم، بموجب مشروع القانون، تخصيص مبالغ من ميزانيات الوزارات الحكومية لاغراض تنمية الجليل (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٥/٢٥).

• أكد الرئيس المصري، حسني مبارك، خلال لقائه مع قيادات الحزب الوطني الحاكم في مصر، تمسك مصر بدعم القضية الفلسطينية، واستمرار دورها الرائد في هذا المجال. وقد جاء حديثه هذا في معرض رده على تساؤلات عدد من اعضاء الحزب الوطني حول موقف مصر، بعد قرارها غلق مكاتب م.ت.ف. (**الاهرام**، ١٩٨٧/٥/٢٥).

١٩٨٧/٥/٢٥

• وصل الى السودان، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، واجتمع مع رئيس مجلس رئاسة الدولة السوداني، أحمد الميرغني، واستعرض معه التطورات على الساحة العربية، والدولية، وآخر المستجدات على الساحة الفلسطينية بعد دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة في الجزائر (**وفا**، ١٩٨٧/٥/٢٦).

• أُلقيت زجاجة حارقة على سيارة اسرائيلية في شوارع قلقيلية، مما اسفر عن وقوع اضرار طفيفة بالسيارة، ولكن لم تحدث اية اصابات. وقد القيت زجاجة اخرى على سيارة اسرائيلية بالقرب من مخيم الجلزون، ولم تقع اية اصابات أو اضرار، ايضاً (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٥/٢٦).

• قتل فدائي في اشتباك مع قوة تابعة للجيش الاسرائيلي في القطاع الاوسط، جنوب غرب قرية حولة اللبنانية، شمال حزام الأمن. وقد عثر بجوار جثة الفدائي على بندقية كلاشنكوف والغام واجهزة تفجير وقنابل وصاروخ من طراز «لاو» وصاروخي كاتيوشا. وكان الهدف تسلل الفدائي للقيام باعتداء داخل حدود حزام الامن (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٥/٢٦).

• استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، في مقر الدائرة في تونس، وفداً كوبياً، برئاسة عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي، رينيه رودريغيز. وقد اكد الوفد

الكوبي دعم كوبا لنضال الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. (وفا، ٢٦/٥/١٩٨٧).

• حمّلت منظمة طلائع حرب التحرير ـ الصاعقة، الموالية لسوريا، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. مسؤولية الغاء اتفاق القاهرة عملياً، بالاتفاق مع فيليب حبيب في اثناء حصار بيروت العام ١٩٨٢ (السفير ، ٢٦/٥/١٩٨٧).

٢٦/٥/١٩٨٧

• وصل الى اليمن الديمقراطي رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، واجتمع مع رئيس مجلس الرئاسة الاعلى في جمهورية اليمن الديمقراطي، حيدر ابو بكر العطاس، وبحث معه في نتائج اجتماعات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وقد ثمن الرئيس اليمني النتائج الوحدوية للدورة (وفا، ٢٧/٥/١٩٨٧).

• أُلقيت زجاجة حارقة على باص شركة «ايغد» الرقم ٢٣، الذي كان يمر في شارع صلاح الدين في القدس الشرقية. وقد انفجرت الزجاجة في الجزء الخلفي من الباص، ولكن سائقه تمكن من السيطرة، بسرعة، على النيران، وان كان الباص قد تعرض لاضرار. وتمكنت الشرطة من اعتقال شاب عربي يشتبه في ارتكابه الحادث (عل همشمار ، ٢٧/٥/١٩٨٧).

٢٧/٥/١٩٨٧

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تونس، مع مبعوث الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، سيتينكو. وقد تسلم عرفات، خلال اللقاء، رسالة من القيادة السوفياتية تتعلق بالأوضاع الدولية والعربية والفلسطينية، كما سلم عرفات بدوره رسالة لسيتينكو موجهة الى غورباتشيوف (وفا، ٢٨/٥/١٩٨٧).

• قتل مواطن عربي من نابلس بنيران جنود الجيش الاسرائيلي في الميدان الرئيس لمدينة نابلس، خلال التظاهرة التي أُجريت هناك. وادعى المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي بأن الجنود تصرفوا طبقاً للأوامر القانونية الخاصة باطلاق النار، وان المواطن رفض الاستجابة لأوامر الجنود بالتوقف (هآرتس ، ٢٨/٥/١٩٨٧).

• استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، في مقر الدائرة في تونس، سفير اسبانيا لدى تونس. وقد أكد السفير الاسباني، خلال اللقاء، اهمية مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي للسلام؛ وأطلع القدومي، من جهته، السفير الاسباني على تطورات القضية الفلسطينية (وفا، ٢٧/٥/١٩٨٧).

• قال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، في حديث لمجلة «المصور»، ان م.ت.ف. لها الحق في ان تعلن رأيها، وفقاً لما تراه؛ وأكد ان مصر تؤيد القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ لأنها تعتبر ان هذين القرارين يتضمنان مبادىء رئيسة في العلاقات الدولية. وأضاف عبدالمجيد ان مصر تعتبر القرارين اساسيين بشرط ان يضاف اليهما حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره (الرأي، ٢٨/٥/١٩٨٧).

٢٨/٥/١٩٨٧

• وجه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، رسالة الى الشعب الفلسطيني، داخل وخارج الارض المحتلة، بمناسبة عيد الفطر، دعا فيها الى اعتبار العيد مناسبة لتجديد القسم على اثبات ان الرقم الفلسطيني هو الرقم الاساسي في معادلة الشرق الاوسط (وفا، ٢٨/٥/١٩٨٧).

• القى جهاز الامن الاسرائيلي القبض على مجموعة من الفدائيين كانت تعتزم القيام بتنفيذ عملية فدائية في تل ـ ابيب. فقد خطط اعضاء المجموعة، وهم من سكان قرية الطيرة، وغزة، والضفة الغربية، لادخال سيارة مفخخة الى مرآب احد الفنادق الكبرى على شاطىء البحر في تل ـ ابيب. وقد اعترف اعضاء المجموعة، الذين ينتمون الى «فتح» وأبو نضال، بخطتهم. ومن بين هؤلاء شخصيات من عرب اسرائيل، من سكان الطيرة، وهم أب، يبلغ من العمر ٥٠ سنة، وابنه البالغ من العمر ٢٠ سنة (يديعوت احرونوت ، ٢٩/٥/١٩٨٧).

• كشف تقرير شعبة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية عن ان عدد السكان الدائمين في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية (بما في ذلك غور الاردن) بلغ ٦٠٥٠٠ نسمة في اواخر العام ١٩٨٦. وطبقاً للبيانات الواردة في التقرير، كان هناك، حتى نهاية العام ١٩٨٦، في الضفة الغربية، وغور الاردن، ١١٨ مستوطنة و ٢١ نواة استيطانية، أي ١٣٩ نقطة استيطانية بشكل اجمالي. وكان عدد الوحدات السكنية المأهولة في ذلك التاريخ ١٣٥٠٠

وحدة، بينما كانت توجد ١٠٤١ وحدة سكنية خالية و٢٨٢١ وحدة سكنية في طور البناء (هآرتس ، ١٩٨٧/٥/٢٩).

• دعا الرئيس المصري، حسني مبارك، في حديث لمجلة «الوطن العربي»، الشعب العربي الى الاتفاق والوقوف وقفة رجل واحد؛ وطالب الفلسطينيين بأن يراجعوا موقفهم وبسرعة. وقال: «اذا لم نتفق معاً، فلن يعقد مؤتمر دولي ولا غير دولي، والقضية سوف يفوتها القطار» (الاهرام، ١٩٨٧/٥/٢٩).

١٩٨٧/٥/٢٩

• وزعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بياناً في دمشق، نقلت فيه تصريح أمينها العام، نايف حواتمة، الذي يزور موسكو. وقد صرح حواتمة، بأن منظمته تعمل من اجل تحسين العلاقات بين دمشق و م.ت.ف. (الشرق الاوسط ، ١٩٨٧/٥/٣٠).

• صرحت مصادر دبلوماسية في الخارجية المصرية بأن مصر طالبت اسرائيل بضرورة العمل على تحسين اوضاع الفلسطينيين في قطاع غزة، وطالبتها بالكف عن الاجراءات التعسفية التي تمارسها ضد سكان القطاع (الشرق الاوسط ، ١٩٨٧/٥/٣٠).

١٩٨٧/٥/٣٠

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، في تونس. وقال عرفات ان الرئيس بورقيبة أكد، خلال اللقاء، اهمية عقد مؤتمر قمة عربي. وقد شكر عرفات بورقيبة على ما قدمته تونس الى الثورة الفلسطينية (الرأي، ١٩٨٧/٥/٣١).

• أصدرت دول حلف وارسو، في ختام القمة التي عقدتها في برلين الشرقية، بياناً، دعت فيه الى ايجاد تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الاوسط، وشددت على أهمية عقد مؤتمر دولي للسلام، تشارك فيه الاطراف كافة، بما فيها م.ت.ف. (الرأي، ١٩٨٧/٥/٣١).

١٩٨٧/٥/٣١

• وصل الى الكويت، قادماً من تونس، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وقد اجتمع عرفات مع ولي العهد الكويتي، الشيخ سعد العبدالله الصباح، وبحث معه في تطورات الوضع في منطقة الشرق الاوسط (وفا، ١٩٨٧/٦/١).

• ابعدت السلطات الاسرائيلية احمد فتح احمد ناصر (٣١ سنة) من مواطني خان يونس، وقائد حركة الشباب التابعة لـ «فتح» في قطاع غزة، الى الاردن. وقد تم الابعاد بعد اسبوعين من القرار بهذا الخصوص الذي اصدره قائد المنطقة الجنوبية، اللواء اسحق مردخاي (هآرتس ، ١٩٨٧/٦/١).

• استقبل نائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام، في دمشق، الامين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، د. سمير غوشة، وبحث معه في الوضع داخل م.ت.ف. وقال غوشة، بعد اللقاء، ان الجهود سوف تستمر لاعادة الوئام داخل الصفوف الفلسطينية (السفير ، ١٩٨٧/٦/١).

• صرح القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في مقابلة مع التلفزة البريطانية، بأنه معني بحل الحكومة الائتلافية واجراء انتخابات مبكرة في اسرع وقت ممكن. واضاف بيرس ان هدفه هو اقامة حكومة جديدة تكون مستعدة للتفاوض حول مستقبل المناطق المحتلة، في اطار مؤتمر سلام دولي (هآرتس ، ١٩٨٧/٦/١).

• وصل الى اسرائيل وزير خارجية فرنسا، جان ـ برنار ريمون، وعدد من رؤساء مكتبه في زيارة تستمر ثلاثة ايام. وهذه هي المرة الاولى التي يزور ريمون اسرائيل كوزير للخارجية. وسوف يبحث ريمون مع نظيره الاسرائيلي، شمعون بيرس، في مسألة المؤتمر الدولي، ويسمع من رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، التعليلات ضد الفكرة. وسوف يلتقي ريمون، ايضاً، مع شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة (هآرتس ، ١٩٨٧/٦/١).

١٩٨٧/٦/١

• وصل الى بغداد، قادماً من الكويت، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات (وفا، ١٩٨٧/٦/١). وتأتي زيارة عرفات هذه، في اطار جولته الجديدة على عدد من الدول العربية (الشرق الاوسط ، ١٩٨٧/٦/٢).

• أُلقيت زجاجة حارقة على باص «ايغد»، الخط ٢٣، الذي كان في طريقه من جبل المكبر الى وادي الجوز في القدس، وذلك بينما كان الباص في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية. وقد اسفر الحادث عن تهشم

زجاج الباص واصابة سائقه في رأسه، حيث تم نقله الى المستشفى (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٦/٢).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في الكنيست، ان جهاز الامن العام الاسرائيلي اكتشف، منذ مطلع هذا العام، ١٠٨ مجموعات فدائية؛ وقد اعتقلت ٥٨ مجموعة منها، قبل ان تنجح في تنفيذ مهماتها. وفي السنوات الثلاث الماضية، اكتشف الجهاز ٨٠ بالمئة ممن قاموا بعمليات في المناطق المحتلة وداخل الخط الاخضر. واشاد رابين بعمل جهاز الامن العام وبكفاءة عناصره (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٦/٢).

• قال قائد المنطقة الشمالية الاسرائيلي، اللواء يوسي بيليد، في معرض تحدثه عن احتمال تدخل الجيش الاسرائيلي في حال وقوع اشتباك آخر بين الفدائيين والمسيحيين في قطاع جزين: «ان مصلحة الجيش الاسرائيلي واسرائيل تتركز في منطقة حزام الأمن، وان نشاطنا يقتصر على تلك المنطقة. اما اذا كانت هناك ضرورة لدعم المسيحيين في جزين، فسوف ندرس الأمر، طبقاً للظروف» (**يديعوت احرونوت** ، ١٩٨٧/٦/٢).

• قُتل، في انفجار على متن طوافة عسكرية، رئيس الحكومة اللبنانية، رشيد كرامي (**السفير** ، ١٩٨٧/٦/٢). وقد أبرق رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى الرئيس اللبناني، أمين الجميل، معزياً؛ كما أرسل رسائل تعزية الى مفتي الجمهورية اللبنانية، الشيخ حسن خالد، والى آل كرامي (**وفا**، ١٩٨٧/٦/٢).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، خلال زيارته لبلدة كرمئيل: «ان اغتيال رشيد كرامي لن يؤثر على اسرائيل، لكنه، بالتأكيد، سوف يؤثر في ما يجرى في لبنان». واضاف شامير انه لا يوجد اي تغيير في سياسة اسرائيل عقب دخول الجيش الاسرائيلي منطقة جزين، قبل يومين. ووصف شامير هذا الاجراء بأنه جهد اضافي لحماية الحدود الشمالية، وقد تم اتخاذه بسبب عمليات الفدائيين ضد افراد جيش جنوب لبنان (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٦/٢).

١٩٨٧/٦/٢

• عاد الى تونس، قادماً من بغداد، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وكان عرفات اجتمع، في بغداد، مع وزير خارجية العراق، طارق عزيز، وبحث معه في تطورات القضية الفلسطينية، والمستجدات على صعيد الحرب العراقية ـ الايرانية (**وفا**، ١٩٨٧/٦/٣).

١٩٨٧/٦/٣

• وصل الى بوخارست، عاصمة رومانيا، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في زيارة رسمية، يبحث خلالها مع المسؤولين الرومانيين في امكان التحضير لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (**وفا**، ١٩٨٧/٦/٤).

• فُرض حظر التجول على مخيم بلاطة القريب من نابلس، في اعقاب التظاهرات العنيفة التي قام بها عشرات من سكان المخيم، الذين تجمهروا والقوا الحجارة باتجاه دورية تابعة للجيش الاسرائيلي. وقد استدعيت قوات الجيش، حيث قامت بتفريق المتظاهرين، مستخدمة الغاز المسيل للدموع والعيارات المطاطية (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٦/٤).

• اجتمع وزير الخارجية الفرنسية، جان ـ برنار ريمون، مع شخصيات من المناطق المحتلة، في مكاتب القنصلية الفرنسية في القدس. وقد حضر الاجتماع رئيس تحرير صحيفة «الفجر»، حنا سنيوره، ورئيس بلدية الخليل المقال، مصطفى النتشة، ود. سري نسيبة، من جامعة بيرزيت، ود. صائب عريقات، من جامعة النجاح، ورئيس رابطة الصحافيين في المناطق المحتلة، رضوان ابو عياش، والمحامي حاتم ابو غزالة، من غزة، ورئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج. وقد قدموا الى الوزير الفرنسي وثيقة تعترف بـ م.ت.ف. ممثلاً للفلسطينيين؛ كما اعربوا عن مواقف المنظمة المؤيدة لعقد مؤتمر دولي بالشكل المقبول لدى المنظمات الفلسطينية؛ غير ان الياس فريج امتنع عن التوقيع على الوثيقة (**دافار** ، ١٩٨٧/٦/٤). وقد عقد الوزير الفرنسي، في ختام زيارته الرسمية لاسرائيل، مؤتمراً صحافياً، في القدس، قال فيه ان فرنسا تعتقد بوجوب مراعاة حقيقة وجود م.ت.ف. وان من الواجب ان تشارك م.ت.ف. بأي شكل من الاشكال، في أي مسيرة سلام في المنطقة، طالما ان فلسطينيين كثيرين يعترفون بها وبوجودها (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٦/٤)

• ذكرت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية، نقلاً عن «الفايننشال تايمز» البريطانية، ان وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، قد استأنف علاقاته مع أمراء الحرب اللبنانيين، وان سمير جعجع

قد قضى اجازة في مزرعة شارون، في اسرائيل، في شهر نيسان (ابريل) الماضي (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٦/٤).

• ذكر استاذ الاقتصاد في جامعة تل ـ ابيب، البروفيسور اساف رازين، في المحاضرة التي القاها في كيبوتس شامير، حول تأثير حرب لبنان في الاقتصاد الاسرائيلي: «ان الميزانية الخاصة التي خصصت للجليل في حرب لبنان، والتي تضمنت البقاء والاجلاء واعادة الانتشار، قد بلغت، طبقاً لتقديرات وزارة المالية، ١,٤ مليار دولار؛ وان هذا الانفاق يمثل خمسة بالمئة من الانتاج القومي الاجمالي في عام واحد، وان غالبيته قد أُلقيت على كاهل الاقتصاد في العام ١٩٨٣/٨٢» (**دافار** ، ١٩٨٧/٦/٤).

• بدأت اجتماعات وزراء خارجية دول حوض البحر الابيض المتوسط في حركة دول عدم الانحياز، في جزيرة بريوني، في يوغوسلافيا. وتشارك م.ت.ف. في الاجتماعات بوفد يرأسه رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف) (**وفا**، ١٩٨٧/٦/٣).

• قال وزير الطاقة الاسرائيلي، موشي شاحل، في المناقشات التي أجريت في ندوة جين كيركباتريك في تل ـ ابيب، حول الحكومة الائتلافية: «ان الجمهور الاسرائيلي يعاني من الاحباط من السياسة والساسة. ولقد حان الوقت للتفكير في تغيير نظام الحكم في اسرائيل، واقامة نظام رئاسي». وعلى حد قوله، فقد جعلت حكومة «الوحدة الوطنية» الكنيست اداة خالية من المضمون. واضاف شاحل: «ان حكومة الوحدة الوطنية ليست هي الحل للازمة التي تجتاح الديمقراطية في اسرائيل» (**يديعوت احرونوت** ، ١٩٨٧/٦/٤). وفي الندوة ذاتها، قال وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي، غاد يعقوبي: «يبدو لي ان حكومة الوحدة الوطنية لا تؤدي دوراً حيوياً، أو ايجابياً، في المرحلة الثانية من الخطة الاقتصادية». واضاف ان الحكومة ساهمت، في البداية، بشكل كبير، في كبح جماح التدهور الاقتصادي، وهو التدهور الذي كان سوف يشكل خطراً على الديمقراطية؛ وفي المرحلة التالية، وهي النمو الاقتصادي، لم تنجح (**يديعوت احرونوت** ، ١٩٨٧/٦/٤).

• قال وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، لصحافيين في نيويورك: «ان تأييد الولايات المتحدة للعراق يتعارض وموقف اسرائيل». ووصف شارون العراق بأنه دولة «متطرفة ووحشية وديكتاتورية»؛ وقال انها شكلت، طوال سنوات خلت، خطراً اساسياً على دول الخليج العربي، وان قوتها العسكرية وخبرتها قد ازدادت على مدى سنوات حربها السبع مع ايران. وارتأى شارون ان اي مساعدة للعراق تزيد من الاخطار المحدقة باسرائيل، وان كان لا ينبغي، ايضاً، تجاهل الاخطار التي تترصد اسرائيل، جراء التطرف الديني الايراني (**دافار** ، ١٩٨٧/٦/٤).

• وصل الى عمان، في زيارة عمل، الرئيس المصري، حسني مبارك، واجتمع مع الملك الاردني حسين، حيث بحثا في تنسيق المواقف فيما بينهما حول القضية الفلسطينية، استعداداً للتحضير للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، خاصة ان مصر ما زالت تعتبر ان التحرك على أساس وفد اردني ـ فلسطيني مشترك هو الصيغة المقبولة لاشتراك م.ت.ف. في مثل هذا المؤتمر (**الاهرام** ، ١٩٨٧/٦/٤). كما بحث الجانبان في تطورات الحرب العراقية ـ الايرانية، وفي العلاقات الثنائية بين البلدين (**الراي** ، ١٩٨٧/٦/٤).

• طرح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، خلال محادثاته مع وزير الخارجية الفرنسية، جان ـ برنار ريمون، اقتراحاً لدفع مسيرة السلام في الشرق الاوسط قدماً. ويقوم الاقتراح على اساس عقد مؤتمر سلام اقليمي، دون مشاركة الدول الكبرى، ويتكون من اسرائيل والاردن وسوريا ولبنان وممثلين فلسطينيين، وكذلك، ايضاً، من أي دولة عربية تكون مستعدة لبدء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل دون شروط مسبقة (**دافار** ، ١٩٨٧/٦/٤)

• اجتمع وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بوزير الدفاع الايرلندي، مايكل نونان. وقد بحث الاثنان في تواجد قوات «اليونيفيل» في لبنان، والوحدة الايرلندية، التي ضمن تلك القوات (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٦/٤).

١٩٨٧/٦/٤

• اجتمع، في رومانيا، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الرئيس الروماني، نيكولاي تشاوشيسكو؛ وقد بحثا في التطورات الاخيرة والجهود المبذولة من اجل عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، وتبادلا وجهات النظر حول الوضع في المنطقة، في ضوء الاعتداء على المخيمات الفلسطينية

في لبنان، وتزايد أعمال القمع الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة (وفا، ٤/٦/١٩٨٧). وفي جلسة مسائية، بحث عرفات مع تشاوشيسكو في العلاقات الثنائية بين م.ت.ف. ورومانيا (المصدر نفسه ، ٥/٦/١٩٨٧).

• وقع اشتباك بين فدائيين وقوات الجيش الاسرائيلي وجيش جنوب لبنان، شمال حزام الامن في جنوب لبنان. وقد اعلنت المصادر الاسرائيلية عن مقتل ثلاثة فدائيين في هذا الاشتباك، وذكرت ان الجانب الاسرائيلي لم يتكبد اية خسائر (هآرتس ، ٥/٦/١٩٨٧).

• اعرب رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره، في ندوة المراسلين الاجانب في اسرائيل، عن تأييده لدخول قائمة فلسطينية انتخابات بلدية القدس، المزمع اجراؤها في العام ١٩٨٨. وقال سنيوره ان من الواجب على عرب القدس المشاركة، بشكل كامل، في انتخابات مجلس البلدية، ليس فقط بالتصويت، وانما بالترشيح، ايضاً. ويعتبر سنيوره نفسه مرشحاً في الانتخابات، بشروط معينة. وقد أثار اقتراح سنيوره غضب الفلسطينيين الآخرين المشتركين في الندوة، حيث قالوا ان مثل هذه الخطوة تنطوي على اعتراف بضم القدس العربية الى اسرائيل، وأنها سوف تحوّل الانتباه عن الهدف الاساسي، وهو التخلص من نير الاحتلال الاسرائيلي (عل همشمار ، ٥/٦/١٩٨٧).

• أصدر وزراء خارجية دول عدم الانحياز لحوض البحر الابيض المتوسط بياناً، في ختام اجتماعهم في يوغوسلافيا، دعوا فيه الى انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة كافة، بما فيها مدينة القدس، وأكدوا التزامهم بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، بما يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (وفا، ٥/٦/١٩٨٧).

• قال الرئيس المصري، حسني مبارك، في كلمة في العيد الرابع للاعلاميين، ان مؤتمر السلام للشرق الاوسط هو مظلة دولية لمفاوضات مباشرة بين اسرائيل والاردن وسوريا والفلسطينيين؛ ودعا الى استغلال الفرصة الراهنة لحل القضية الفلسطينية المعلقة من غير حل منذ ٤٠ سنة. واضاف مبارك ان على م.ت.ف. ان تجد صيغة لاشتراكها في المؤتمر الدولي (الاهرام، ٥/٦/١٩٨٧).

• كشف مساعد وزير البحرية الاميركي، ريتشارد رالف، النقاب عن ان الولايات المتحدة وافقت على تطوير مجموعة من الاسلحة، سوياً مع اسرائيل. ومن بين ما تم الاتّفاق عليه التطوير المشترك لصواريخ قردية متحركة وصواريخ كتف مضادة للدبابات واجهزة لاسلكية ميدانية رقمية ومفجر الغام واجهزة رادار صغيرة وانظمة حاسبات الكترونية عسكرية (هآرتس ، ٥/٦/١٩٨٧).

١٩٨٧/٦/٥

• استقبل، في بوخارست، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، السفراء العرب المعتمدين لدى رومانيا. ووضع عرفات السفراء العرب في صورة التحرك الفلسطيني، في ضوء جولته العربية الاخيرة، الذي يهدف الى تعزيز التضامن العربي وعقد القمة العربية والوصول الى موقف موحّد من القضايا العربية المشتركة، وفي مقدمها قضية فلسطين (وفا، ٥/٦/١٩٨٧).

١٩٨٧/٦/٦

• قتل فتى واصيب ستة اشخاص آخرون، في حوادث العنف المختلفة، التي وقعت في الضفة الغربية وعلى حدود الخط الاخضر، يومي الجمعة والسبت، بمناسبة مرور عشرين عاماً على حرب الايام الستة. وقد اكتشفت شحنة ناسفة عند مفترق حولون. كما أُلقيت قنبلة لم تنفجر على باص لشركة «ايغد». وأُلقيت زجاجات حارقة على سيارات اسرائيلية في الخليل. وتعرضت سيارات اسرائيلية في القدس، ثم في الخليل، للرشق بالحجارة. ووقعت تظاهرات واعمال عنف في نابلس، وفي مخيم بلاطة للاجئين، وابو ديس، والخليل. وقد عم الاضراب التجاري نابلس يوم السبت. وتم امس الاول، بعد انتهاء الصلاة في المسجد الاقصى، توزيع منشورات على المصلين، بتوقيع «فتح»، تتضمن ادانة لاسرائيل والاردن. ورفع العلم الفلسطيني على مقربة من مستشفى اوغوستا فيكتوريا في القدس الشرقية، وقد قام افراد من الشرطة بانزال العلم. وتعرضت سيارة تجارية، تابعة لشركة «بيزيك» للرشق بالحجارة من قبل مجهولين (هآرتس ، ٧/٦/١٩٨٧). كذلك قتل الفتى عزام عرندي (١٥ سنة)، يوم الجمعة، في حي القصبة القريب من نابلس، عندما اطلقت دورية عسكرية اسرائيلية النيران على راشقي الحجارة. وقد عم الاضراب التجاري الشامل

المدينة القديمة في القدس، يوم الجمعة، واصدر قائد المنطقى الوسطى، اللواء عميرام متسنياع، أمر اعتقال اداري لمدة ست شهور ضد ساري فرعود (٢١ سنة)، من نابلس، بتهمة اشتغاله بتنظيم اعمال مناهضة للاحتلال (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٦/٧).

• فُرض حظر التجول على مخيم الدهيشة القريب من بيت لحم، بعد وقوع مصادمات بين حوالى سبعين مستوطناً مسلحاً، وبين عرب من اهالي المنطقة. فقد وصلت الى المخيم، في ساعة متأخرة من الليل، مجموعة من المستوطنين من انصار حركة «كاخ»، وقامت باعمال شغب داخل المخيم، حيث اعتدت على ثلاث سيارات، واشعلت النيران في احداها. وبعد فترة، وصلت الى المكان قوة تابعة للجيش الاسرائيلي وقامت بتفريق المشاغبين، وألقت القبض على ستة منهم (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٦/٧).

• وصل الى ليبيا عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، في زيارة تستغرق عدة أيام، يلتقي خلالها مع المسؤولين الليبيين، لاجراء محادثات تتعلق بالوضعين، العربي والفلسطيني (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٦/٧)

• وصل الى هراري، عاصمة زيمبابوي، الوفد الفلسطيني لمؤتمر وزراء الاعلام لحركة عدم الانحياز. ويترأس الوفد رئيس دائرة الاعلام في م.ت.ف. ياسر عبد ربه (**وفا**، ١٩٨٧/٦/٧).

١٩٨٧/٦/٧

• وصل الى صنعاء رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وقال عرفات، في مطار صنعاء، انه يختتم جولته العربية بزيارة اليمن الشمالي، لمتابعة تقويم الموقف على الساحة، عربياً ودولياً وفلسطينياً، اضافة الى المحاولات الجارية لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (**وفا** ، ١٩٨٧/٦/٨).

• قتل جندي اسرائيلي واصيب جنديان آخران بانفجار شحنة بالقرب من قرية الطيبة، في القطاع الاوسط من منطقة حزام الأمن، في جنوب لبنان (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٦/٨).

• صرح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، لصحيفة «هآرتس»، في معرض تعليقه على هجوم المستوطنين اليهود على مخيم الدهيشة، بقوله: «ان تلك ليست ظاهرة جديدة. اننا نشهد توتراً يتزايد ويتقلص في المناطق المحتلة، وان جزءاً كبيراً مما يحدث يتم بتأييد عناصر خارجية تحث انصارها على اثبات عدم وجود احتمال للتعايش؛ ومن الواجب انهاء الوضع السائد في المناطق المحتلة، القائم على ما تخطط له هذه العناصر، اي اثارة اعمال الشغب» (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٦/٨). وحول الوضع ذاته، قال قائد المنطقة الوسطى، اللواء عميرام متسنياع، في اثناء اجتماعه مع الصحافيين: «لقد ارتكب، امس، حادث دنيء لا مثيل له». وشجب اللواء متسنياع، بشدة، اعمال الشغب، التي قام بها مستوطنون من كريات اربع في المخيم، وقال ان مستوطني كريات اربع قد خططوا، مسبقاً، لعمليات الاثارة في الدهيشة، واطلقوا النيران داخل المخيم، بعنف من الصعب وصفه (**دافار** ، ١٩٨٧/٦/٨). وقال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، لدى ظهوره امام معلمين اعضاء في حزب العمل، انه آسف، شديد الاسف، على الاحداث التي وقعت في مخيم الدهيشة. ووصف بيرس ما جرى بأنه مضر باسرائيل، معرباً عن ثقته بأن الجيش الاسرائيلي سوف يحول دون مثل تلك الحوادث في المستقبل. واضاف بيرس: «ان ٤٥ بالمئة من سكان اسرائيل سوف يكونون من العرب في العام ٢٠٠٠، فما العمل ؟ هل نسلبهم حق التصويت ؟ حينئذٍ يقولون: اننا نبدو مثل جنوب افريقيا». وأقر بيرس بأنه «من المتعين علينا اثبات أننا نبذل الجهد من اجل تحقيق السلام». وقال: «ان في اسرائيل يميناً متطرفاً، ويساراً متطرفاً، وانني اخشى ان يقودنا اليمين الى دولة بلا سلام، وان يقودنا اليسار الى سلام بلا دولة. ولذا، علينا ان نسعى الى دولة ديمقراطية تتمتع بحدود يمكن الدفاع عنها، وبالسلام» (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٦/٨).

• وجهت حركة هتحياه انذاراً الى الليكود، للعمل في غضون شهر على اقامة مستوطنات في الضفة الغربية والغاء خطة اعادة لاجئي اقرت وكفربرعم الى قريتيهم؛ والا فانها سوف تؤيد مبادرة اسقاط الحكومة واجراء انتخابات مبكرة (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٦/٨).

• قال رئيس الادارة المدنية في الضفة الغربية، العميد افرايم سنيه، في حديث الى الصحافيين، ان عام ١٩٨٦، كان عام الازدهار الاقتصادي الحقيقي في الضفة الغربية؛ ومن المتوقع، في السنة المالية المقبلة، استمرار التنمية الاقتصادية في المنطقة. وتباهى سنيه

بالمعدلات المنخفضة للبطالة في المنطقة، لكنه قال انه يدرك مشكلة تزايد المثقفين العرب، في الضفة الغربية، الذين لا يجدون عملاً يتفق وكفاءاتهم الاكاديمية. وذكر سنيه، بصفة خاصة، الزيادة الضخمة (٣٦ بالمئة) في الايرادات الحقيقية من الزراعة في العام ١٩٨٦، وزيادة الصادرات في هذا العام بنسبة ٢٣ بالمئة (هآرتس ، ٨/٦/١٩٨٧). وتحدث زميل سنيه، رئيس الادارة المدنية في قطاع غزة، العميد يشعياهو ايرز، للصحافيين، عن وجود تنمية مخططة في مجالي الاقتصاد والبنية التحتية، وقال انها سوف تتركز، أساساً، على مشروع تدعيم اللاجئين وتحسين مصادر المياه في جنوب قطاع غزة. واعلن ايرز ان المشكلة الرئيسة، التي تهدد قطاع غزة، تكمن في «الهوّة الآخذة في الاتساع بين الجغرافيا والديموغرافيا». واضاف ان نسبة التكاثر الطبيعي في القطاع تبلغ ٤,٦ بالمئة (بالمقارنة بـ ١,٩ بالمئة في اسرائيل)، وانه يوجد، الآن، في القطاع، حوالى ٦٥٠ ألف نسمة في مساحة تبلغ ٣٦٢٠ كيلومتراً مربعاً؛ وان الكثافة السكانية في القطاع اكبر من أي من مثيلاتها في العالم (المصدر نفسه).

١٩٨٧/٦/٨

• اجتمع، في صنعاء، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، وبحثا في تطورات الوضع، فلسطينياً وعربياً ودولياً، وقوما التطورات داخل الأراضي المحتلة وفي الجنوب اللبناني. وأكد صالح لعرفات موقف اليمن الثابت الى جانب القضية الفلسطينية بقيادة م.ت.ف. (وفا، ٨/٦/١٩٨٧).

• انتخبت فلسطين نائباً لرئيس المجلس الحكومي الاعلامي لوزراء عدم الانحياز عن قارة آسيا. وقد ترأس رئيس الوفد الفلسطيني الى مؤتمر وزراء اعلام دول عدم الانحياز، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبد ربه، الجلسة المسائية للاجتماع (وفا، ٩/٦/١٩٨٧).

• شن وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، هجوماً، لا نظير له، على المستوطنين الذين قاموا باعمال شغب في مخيم الدهيشة؛ كما وجه النقد الى الدوائر السياسية، التي ابدت تحفظاً ازاء تصريحات قائد المنطقة الوسطى، اللواء متسنياع، واصدر الوزير ورئيس الاركان، بيانين، أيّدا فيهما تصريحات متسنياع ودانا تصرفات المستوطنين (يديعوت احرونوت ، ٩/٦/١٩٨٧). ووصف الوزير، في اجتماعه مع المراسلين العسكريين في تل ـ ابيب، ما حدث في مخيم الدهيشة بأنه فضيحة من الطراز الاول، وقال: «انني أؤيد كل كلمة قالها قائد المنطقة الوسطى، اللواء عميرام متسنياع، حول تصرفات المستوطنين اليهود، الذين جاءوا باسلحة الجيش الاسرائيلي». واضاف رابين: «ان هذه الاسلحة أُعطيت لهم للدفاع عن انفسهم وليس للاعتداء على الآخرين، وبالتأكيد ليس للاعتداء على جنود الجيش الاسرائيلي، الذين يؤدون دورهم» (المصدر نفسه). من ناحية اخرى، استنكرت لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، بشدة، اعتداءات مستوطنين من كريات اربع على مخيم الدهيشة. وقد جاء هذا الاستنكار بناء على الاقتراح الذي تقدم به عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس) (دافار، ٩/٦/١٩٨٧). وطلب وزير الاستيعاب الاسرائيلي، يعقوب تسور، الى رئيس الحكومة، شامير، اعادة النظر في حمل المستوطنين السلاح في المناطق المحتلة، عقب اعمال الشغب التي قاموا بها في الدهيشة. وهاجم الوزير تسور رئيس الحكومة على عدم ادانته اعمال الشغب هذه وتحفظه ازاء تصريحات قائد المنطقة الوسطى، ووصفها بأنها «تثقيفية» (المصدر نفسه، ٩/٦/١٩٨٧).

• بعث الرئيس المصري، حسني مبارك، برسالة الى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، حملها وزير النفط في دولة الامارات العربية المتحدة، د. مانع سعيد العتيبة. وطلب مبارك من عرفات ان تحدد م.ت.ف. موقفها من مسألة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، ومسألة تمثيلها فيه (الشرق الاوسط ، ٩/٦/١٩٨٧).

١٩٨٧/٦/٩

• تعرض شاب عربي (١٨ سنة) لحادث طعن على يد اربعة شبان، بالقرب من تقاطع بيت جالا القريب من بيت لحم. وقد لاذ الجناة بالفرار. وقال شهود عيان، ان الشبان المعتدين كانوا يعتمرون قبعات خاصة باليهود المتدينين. واسفر الطعن عن اصابة الشاب العربي باصابات طفيفة (دافار ، ١٠/٦/١٩٨٧).

• تعرض باص شركة «ايغد» للرشق بالحجارة

عند مخيم الدهيشة، مما اسفر عن اصابة امرأة يهودية باصابات طفيفة. وقد قام الجيش بفرض حظر التجول على المخيم. وعلم ان مجموعة من المستوطنين، في الخليل وكريات اربع، اجتمعت، عقب ذلك، لبلورة اسلوب للرد على ذلك الحادث (**عل همشمار**، ١٠/٦/١٩٨٧).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلي، الجنرال دان شومرون، للجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، التي بحثت في الاعتداء الذي قام به المستوطنون اليهود على مخيم الدهيشة: «اذا شعر عرب المناطق [المحتلة] بأن الجيش الاسرائيلي لا يحميهم، وانه لا يوجد ما يمكن ان يخسرونه، فسوف يشب حريق هائل، وسوف نضطر الى الاحتفاظ بالجيش الاسرائيلي كله هناك». وأكد شومرون، لاعضاء اللجنة، ان جنود وقادة قوة الجيش الاسرائيلي قد تلقوا ضربات من المستوطنين، وتعرضوا للرشق بالحجارة من قبلهم، بل ووقعت محاولة لدهس جنود. وقال رئيس الاركان ان كل الحقائق، التي اعلنها اللواء متسنياع، صحيحة برمّتها (**عل همشمار**، ١٠/٦/١٩٨٧).

• صرح مصدر فلسطيني مسؤول، رداً على اقتراح رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره، بأن منظمة التحرير الفلسطينية تدين اية افكار كتلك التي طرحها سنيوره للمشاركة في انتخابات بلدية القدس. وقال المصدر ان هذه الافكار فردية تعبر عن وجهة نظره، وهي مرفوضة من قبل م.ت.ف. (**وفا**، ١٠/٦/١٩٨٧).

• قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، الذي يزور ليبيا، ان الثورة الفلسطينية ترفض الحلول الاستسلامية كافة. واشاد الوزير بمواقف ليبيا ونظرتها لقضية الشعب الفلسطيني (**السفير**، ١٠/٦/١٩٨٧).

• سافر وفد قوى السلام الاسرائيلي، برئاسة عضو الكنيست شارلي بيطون (حداش)، الى هنغاريا، للاجتماع، في نهاية الاسبوع، مع ممثلي م.ت.ف. ويضم الوفد خمسة وعشرين شخصاً، سوف ينزلون ضيوفاً على لجنة السلام الهنغارية. ويدعو اعضاء الوفد الى التفاوض مع م.ت.ف. والى عقد مؤتمر دولي باشتراكها (**دافار**، ١٠/٦/١٩٨٧).

• استدعت وزارة الخارجية المصرية سفير اسرائيل في القاهرة، موشي ساسون، حيث ابلغت اليه قلق مصر البالغ ازاء اعمال القمع التي تمارسها السلطات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة. وطلبت الحكومة المصرية الى السفير ساسون، ايضاً، الابلاغ الى حكومته ان مصر تأسف للحوادث التي فتح فيها مستوطنون اسرائيليون النيران على أهالي مخيم الدهيشة للاجئين الفلسطينيين، وكذلك على قرار السلطات الاسرائيلية غلق المدرسة الفنية في غزة، والجامعة الاسلامية في الخليل، وجامعة النجاح في نابلس (**عل همشمار**، ١٠/٦/١٩٨٧).

• قال وزير الاستيعاب الاسرائيلي، يعقوب تسور، في تقريره للكنيست حول نشاط وزارته، ان ارتفاعاً يقدر بـ ٤٨ بالمئة في عدد المهاجرين الى اسرائيل قد طرأ في الثلث الاول من العام الحالي. وقد طرأ ارتفاع على عدد المهاجرين من الاتحاد السوفياتي بنسبة ٤٥ بالمئة، ومن جنوب افريقيا بنسبة ٥٦ بالمئة، بالمقارنة بالسنة الماضية؛ وقد زادت الهجرة من شمال افريقيا بنسبة ٢٥ بالمئة (**عل همشمار**، ١٠/٦/١٩٨٧).

١٠/٦/١٩٨٧

• أُلقيت زجاجة حارقة على سيارة اسرائيلية قرب الخليل. انقلبت السيارة واصيب السائق بجراح طفيفة في ساقه. وقد قامت قوات الامن الاسرائيلية، التي وصلت الى مكان الحادث، بانقاذه (**عل همشمار**، ١١/٦/١٩٨٧).

• وجهت م.ت.ف. رسالة عاجلة الى الامين العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار، تتعلق بممارسات قوات الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنين اليهود ضد السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة من فلسطين (**وفا**، ١١/٦/١٩٨٧).

• صرح مفتش عام الشرطة الاسرائيلية، دافيد كراوس، ان طاقم تحقيق كبيراً يستعين باثنين من المحامين، يعمل، الآن، على اعداد مادة القرائن والبيّنات ضد المستوطنين الذين اعتدوا على اهالي مخيم الدهيشة، بغرض رفع قضايا عليهم في النيابة العامة (**عل همشمار**، ١١/٦/١٩٨٧).

• صرح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، بأن العلاقات الفلسطينية ـ المصرية مجمدة منذ قرار القاهرة غلق مكاتب م.ت.ف. في مصر، رداً على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التي اتخذها في الدورة الثامنة عشرة في الجزائر (**السفير**، ١١/٦/١٩٨٧).

• قال الرئيس الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، في اثناء افتتاح مؤتمر حزب الاحرار المستقلين، انه «منذ حرب الايام الستة لا توجد في اسرائيل وحدة حقيقية». واضاف هرتسوغ: «اننا غارقون في التناحر والاستقطاب في فصل قذر من فصول الحياة السياسية؛ فكلما ثار خلاف بين الاحزاب، نشهد، مراراً وتكراراً، السياسة في اكثر صورها فجاجة» (يديعوت احرونوت ، ١١/٦/١٩٨٧).

• اشار القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، الى وجود اتفاق عام حول موضوعات كثيرة، مثل تشجيع الهجرة، والمحافظة على القطاع الاقتصادي، وتحسين الوضع الاجتماعي في اسرائيل. اما بالنسبة الى مسيرة السلام والمؤتمر الدولي، فقال بيرس: «اننا نسير متحدين الى الحرب؛ ولكننا نسير نحو السلام بعد الحسم في الخلاف». واضاف انه لن يكف، ولو للحظة واحدة، عن محاولات اقناع رئيس الحكومة والليكود للموافقة على الشرط الوحيد الذي يمكن من اجراء مفاوضات مباشرة للسلام، وهو المؤتمر الدولي (عل همشمار ، ١١/٦/١٩٨٧).

• قال نائب وزير في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، هو عضو الكنيست روني ميلو: «انني آمل ان تغير الحكومة القانون، بحيث لا يشترك في الكنيست، وفي البلديات المختلفة، اناس يتعاطفون مع م.ت.ف.». واكد ميلو ان حنا سنيوره متعاطف مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأعرب عن دهشته بسبب ترحيب اناس من جميع الاحزاب، اليمينية واليسارية، بقرار سنيوره الاشتراك في انتخابات بلدية القدس (عل همشمار ، ١١/٦/١٩٨٧).

• أكد المشاركون في الندوة الاقليمية الآسيوية، التي تنعقد حالياً في نيودلهي تحت رعاية الامم المتحدة حول القضية الفلسطينية، ان عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، تشارك فيه جميع الاطراف المعنية بما فيها م.ت.ف. يشكل مهمة أساسية للسلام في المنطقة (وفا، ١١/٦/١٩٨٧).

• يبدأ وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، اليوم، زيارته الرسمية لباريس، وسط جو من تقارب المشاعر بين فرنسا واسرائيل، حيث يلتقي مع الرئيس فرانسوا ميتران، ووزير الدفاع، اندريه جيرو، ووزير الخارجية، جان ـ برنار ريمون، الفرنسيين، ومع جنرالات ومديري الصناعات العسكرية الفرنسية (عل همشمار، ١١/٦/١٩٨٧).

١١/٦/١٩٨٧

• وجه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، رسالة الى المشاركين في الندوة الاقليمية لآسيا، شرح فيها الظروف التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة وفي الشتات. وقال عرفات انه على الرغم من ذلك، فان الشعب الفلسطيني يصر على النضال من اجل تحقيق السلام القائم على العدل (وفا ، ١٢/٦/١٩٨٧).

• التقى وفد فلسطيني، برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، بوفد يمثل القوى الديمقراطية اليهودية في بودابست. وتحدث عباس، في كلمته حول تطور الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني، وقال ان المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، لا بد من ان يكون ذا صلاحيات فعلية تساعد على انجاز السلام وتوفر الضمانات لتنفيذ قراراته (وفا، ١٢/٦/١٩٨٧). ومن جهته، اعلن رئيس الوفد الاسرائيلي، عضو الكنيست شارلي بيطون، انه يؤيد انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة، واقامة دولة فلسطينية الى جانب الدولة اليهودية (الاهرام ، ١٢/٦/١٩٨٧). هذا، وقد انتهى اللقاء في جو من الفرح العام. وقد اختلط اعضاء الوفدين ببعضهم، وتعانقوا في حضور عشرات المصورين والصحافيين من جميع انحاء العالم (يديعوت احرونوت ، ١٢/٦/١٩٨٧). وقد صرح عضو الكنيست الاسرائيلي، شارلي بيطون، في اثناء لقاء الوفدين في بودابست، بأنه «يجب اقامة دولة فلسطينية الى جانب دولة اسرائيل. وقال: «لقد كان هذا اللقاء انجازاً جباراً، وسوف تتبعه لقاءات اخرى، وقد ابلغنا رجال م.ت.ف. بذلك» (المصدر نفسه).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في كلمته في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الحادي عشر لحزب الاحرار المستقلين، ان السلام مع العرب لن يتحقق دون «وحدة وطنية» وسلام داخلي في اسرائيل. واضاف شامير: «ليس من المعقول ان يكون هناك توجه نحو السلام في حال وجود انقسام وتنافر بين الكتلتين الكبريين في الدولة، ومصلحة الدولة تحتم تكتلاً وطنياً، وليس في ذلك تناقض مع السعي نحو السلام»

(عل همشمار ، ١٢/٦/١٩٨٧).

• ذكرت انباء صحفية، نقلاً عن مصادر فلسطينية، ان اجتماعاً عُقد بين مسؤولين أمنيين سوريين وآخرين من م.ت.ف. وقالت تلك المصادر ان عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هايل عبدالحميد (ابو الهول)، قد اجتمع بمسؤول أمني سوري لم تسمه، وان النتائج كانت ايجابية. ولم تحدد المصادر تلك مكان الاجتماع، واكتفت بالقول انه حصل في احدى عواصم دول المنظومة الاشتراكية (**الشرق الاوسط** ، ١٢/٦/١٩٨٧).

١٢/٦/١٩٨٧

• استقبل، في لشبونة، رئيس جمهورية البرتغال، ماريو سواريز، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالله حوراني، الذي اطلع الرئيس البرتغالي على نتائج الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وأعرب سواريز، بدوره، عن تأييد بلاده لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط بمشاركة م.ت.ف. فيه (**وفا** ، ١٣/٦/١٩٨٧).

• التقى، في نيويورك، وزير خارجية الاردن، طاهر المصري، بالأمين العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار، واستعرضا الجهود والمشاورات التي يجريها دي كويلار مع الدول الاعضاء في مجلس الامن، التي تستهدف استطلاع فرص عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. وأطلع المصري دي كويلار على الجهود التي يبذلها الاردن على المستويات كافة (**الرأي**، ١٣/٦/١٩٨٧).

١٣/٦/١٩٨٧

• وصل الى بغداد، قادماً من اليمن الشمالي، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في زيارة تستغرق عدة أيام. وكان عرفات اجتمع في صنعاء مع الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، وبحث معه في الاوضاع على الساحة الفلسطينية، والعربية، والدولية (**وفا**، ١٤/٦/١٩٨٧).

• قتل جنديان من جيش لبنان الجنوبي، وجرح ١٢ آخرون، في سلسلة حوادث وقعت على حدود حزام الأمن، جراء قيام الفدائيين بقصف موقع تابع لجيش لبنان الجنوبي، بالقرب من قرية ياطر، على بعد حوالى خمسة كيلومترات شمال مستوطنة زرعيت، في المنطقة الضيقة جداً من حزام الامن (**عل همشمار** ، ١٤/٦/١٩٨٧).

• جمّد رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره، مبادرته لخوض انتخابات مجلس بلدية القدس. واعلن انه سوف يجري مشاورات مع خبراء قضائيين في مسألة مدلولات قراره، وهل هو اعتراف بضم المدينة لاسرائيل ؟ وقال سنيوره انه سوف ينتظر، كذلك، لمعرفة ما اذا كان الكنيست سوف يسن قانوناً يمنع الاشخاص الذين لا يحملون الجنسية الاسرائيلية من خوض معركة انتخابات البلدية؛ واذا حدث مثل هذا الامر، فانه سوف يعلن عن سحب مبادرته (**عل همشمار** ، ١٤/٦/١٩٨٧).

• اجتمع، في لشبونة، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالله حوراني، مع نائب رئيس البرلمان البرتغالي، جوزيه فيتورينو، حيث اطلعه على نتائج اجتماعات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. ومن جهته، جدد نائب رئيس البرلمان البرتغالي تأييد شعب البرتغال لنضال الشعب الفلسطيني من اجل حق تقرير المصير واقامة دولته المستقلة. كما التقى حوراني بزعماء الاحزاب البرتغالية (**وفا** ، ١٤/٦/١٩٨٧).

• قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، لمندوبي حزب الاحرار المستقلين: «لقد تراجع السوفيات عن بعض الاتفاقات مع اسرائيل». واضاف: «ان موضوع الهجرة يسير ويفلت من ايدينا». وكشف بيرس عن انه حدث تراجع شديد في الحوار السوفياتي ـ الاسرائيلي، وحث على بذل جهود اضافية، غير منقطعة، من اجل التوصل الى زيادة الهجرة من الاتحاد السوفياتي (**معاريف**، ١٤/٦/١٩٨٧).

• يتبين من وثيقة داخلية اعدها المستشار المالي لوزارة المالية الاسرائيلية، روث لوبنتال، ان العجز في الميزان التجاري الاسرائيلي سوف يبلغ هذا العام ثلاثة مليارات دولار، مقابل مليارين في العام الماضي. وجاء في الوثيقة، ايضاً، انه لا يمكن معرفة ما اذا كان الارتفاع في مسار الواردات لا يخلق ازمة توجب اتخاذ اجراءات من قبل الحكومة. وجاء في الوثيقة، ايضاً، انه من المحتمل عدم استطاعة الاقتصاد تغطية الزيادة في العجز (**معاريف**، ١٤/٦/١٩٨٧).

• سافر رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق

شامير، في جولة على بعض دول غرب افريقيا، تستغرق اسبوعاً. وتشتمل الجولة على زيارات رسمية لكل من توغو، التي اعلنت الاسبوع الماضي عن اعادة علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل، والكاميرون وليبيريا. وعشية جولة شامير، قال موظفون في القدس ان احد اهداف اسرائيل من هذه المرحلة هو نقل الثقل في نشاطاتها الى الكاميرون وليبيريا لتقديم المساعدة في المجالات المدنية. وهذه هي، ايضاً، رغبة زعماء الدولتين (**معاريف**، ١٤/٦/١٩٨٧).

• اجتمع وزير خارجية الاردن، طاهر المصري، الذي يزور الولايات المتحدة، مع المبعوث الاميركي الخاص للشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، وبحث معه في الاوضاع في الشرق الاوسط والفرص المتاحة لعقد مؤتمر دولي للسلام، وفقاً لاقتراح الجمعية العامة للامم المتحدة (**الشرق الاوسط**، ١٤/٦/١٩٨٧).

١٤/٦/١٩٨٧

• افاد مصدر جامعي فلسطيني بأن ٢٠٠ شاب فلسطيني معتقلين سوف يتقدمون هذا العام الى امتحانات «البغروت» (الثانوية العامة). وهذا العدد يشكل ارتفاعاً واضحاً، مقارنة بالسنوات السابقة، حيث كان العدد يتراوح ما بين ١٦٠ ـ ١٧٠. غير ان حالة الغليان التي رافقت السنة الدراسية الاخيرة بين صفوف الطلاب في المناطق المحتلة توضح هذا الارتفاع (**عل همشمار**، ١٥/٦/١٩٨٧).

• استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، في مقر الدائرة في تونس، السفير اليوغسلافي لدى تونس، واستعرض معه تطورات القضية الفلسطينية، والوضع الراهن في الشرق الاوسط، والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين الطرفين (**وفا**، ١٥/٦/١٩٨٧).

• ابلغ وفد من جامعة الدول العربية، يزور نيويورك حالياً، الى اعضاء مجلس الامن الدولي موقف الجامعة العربية من المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. كما اجتمع الامين العام للجامعة، الشاذلي القليبي، بالمبعوث الاميركي الخاص للشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، وابلغ اليه ان الدول العربية ترغب في معرفة موقف الولايات المتحدة بشكل دقيق. ورد مورفي بأن الولايات المتحدة تشعر بأن م.ت.ف. بدأت تفقد تأثيرها في الاحداث؛ لكن وفد الجامعة ذكّر بالتزام الدول العربية بقرارات القمم وتأييدها لـ م.ت.ف. (**الأهرام**، ١٥/٦/١٩٨٧).

• قال نائب سكرتير عام الامم المتحدة، مارك غولدنغ، في لقائه بالقائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، انه لا يمكن، بأي شكل من الاشكال، فرض موقف خارجي ازاء كيفية ادارة المؤتمر الدولي، على الاطراف المشاركة فيه. من جهته، أكد بيرس ان المؤتمر الدولي الملزم عقده سوف يشكل قاعدة تمهد لاجراء مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية (**عل همشمار**، ١٥/٦/١٩٨٧).

• يصل رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، هذا الصباح، الى محطته الاولى لوما، عاصمة توغو، في جولته على دول افريقيا الغربية. وبعد ساعات قليلية من وصوله، يبدأ شامير محادثات مع رئيس جمهورية توغو حول العلاقات الثنائية بين الدولتين، بعد تجدد العلاقات الدبلوماسية بينهما (**معاريف**، ١٥/٦/١٩٨٧).

١٥/٦/١٩٨٧

• أُلقيت قنبلة يدوية على سيارة اسرائيية عند مفترق طرق غيفات زئيف، شمال القدس، لكنها لم تحدث اضراراً ولم تصب احداً بأذى. وفي اعقاب الحادث، استدعيت قوات الشرطة الى المكان وبدأت تحقيقاً مركّزاً (**عل همشمار**، ١٦/٦/١٩٨٧).

• اختتمت الندوة الاقليمية لآسيا، التي اعدتها الامم المتحدة للمنظمات غير الحكومية، أعمالها في نيودلهي، وذلك في اطار نشاط الامم المتحدة للتعريف بالقضية الفلسطينية. وقد وجه المشاركون في الندوة رسالة الى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، أعربوا فيها عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني، وأكدوا مطالبتهم بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، وفق قرارات الامم المتحدة (**وفا**، ١٦/٦/١٩٨٧).

• قال وزير خارجية الاردن، طاهر المصري، ان رفض فكرة المفاوضات المباشرة هو موقف اردني ثابت. وأكد المصري، في حديث لمجلة «اليوم السابع»، التي تصدر في باريس، ان الاردن يعترف بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، ويجب ان توجه اليها الدعوة للاشتراك في المؤتمر الدولي للسلام (**الرأي**، ١٦/٦/١٩٨٧).

• نشر رئيس الجمهورية اللبنانية، أمين الجميل،

القانون الذي أقره مجلس النواب اللبناني، والقاضي باعتبار «اتفاق القاهرة» لاغياً، وبالغاء الاجازة للحكومة بابرام اتفاق ١٧/٥/١٩٨٣ مع اسرائيل. وقد وقع القانون كل من الرئيس امين الجميل، ورئيس الحكومة اللبنانية بالوكالة، سليم الحص (**السفير**، ١٦/٦/١٩٨٧).

• برزت خلافات في الرأي بين جمهورية توغو وبين رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ازاء صيغة البيان المشترك، الذي من المفترض ان ينشر اليوم. المضيفون يطالبون بنشر بيان مطول يشمل، بين ما يشمل، تأييداً لعقد مؤتمر دولي بمشاركة م.ت.ف. وتأييداً لاقامة دولة فلسطينية وتنديداً شديداً بسياسة التمييز العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا. كذلك، من المفترض ان يشمل البيان اعلاناً رسمياً عن تجدد العلاقات الدبلوماسية بين توغو واسرائيل (**معاريف**، ١٦/٦/١٩٨٧).

• رفض سفير مصر في اسرائيل، محمد بسيوني، اقتراح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، عقد مؤتمر يقتصر على الاطراف في المنطقة، كبديل لمحادثات دولية برعاية الامم المتحدة. وعقب اللقاء الذي تم مع شامير في حيفا، قال بسيوني للصحافيين: «بدون مشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، لن يحضر أحد، ولن يقدم أحد ضماناً لاسرائيل وللعرب على السواء؛ فمثل هذا الضمان يقدمه، فقط، المؤتمر الدولي. كذلك رفض هذا الاقتراح وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، بقوله ان مثل هذا الاقتراح يبقي اسرائيل معزولة بالقرب من طاولة المفاوضات (**عل همشمار**، ١٦/٦/١٩٨٧).

• نشرت كتلة الليكود الاسرائيلية بياناً نددت فيه بتصريح موطي غور ووصفته بأنه غير مسؤول. وكان غور صرح، خلال زيارته لاستراليا، بأنه مستعد لاعادة القدس القديمة مقابل هجرة مليون يهودي من الاتحاد السوفياتي. وجاء في بيان الليكود ان هذا التصريح هو استمرار مباشر لمبادرة بيرس، التي وعد فيها السوفيات بالانسحاب من هضبة الجولان مقابل هجرة اليهود السوفيات (**عل همشمار**، ١٦/٦/١٩٨٧).

١٦/٦/١٩٨٧

• استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، في مقر الدائرة في تونس، سفير المملكة العربية السعودية لدى تونس، وحمّله رسالة عاجلة الى وزير الخارجية السعودية، سعود الفيصل، أوضح له فيها ما تعانيه المخيمات الفلسطينية في لبنان (**وفا**، ١٧/٦/١٩٨٧).

• اجتمع، في تونس، ممثل م.ت.ف. حكم بلعاوي، مع السفير السوفياتي لدى تونس، فلاديمير سوب تشنكو، وابلغ اليه رسالة شفوية من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى القادة السوفيات، تتعلق بالقضية الفلسطينية، وأوضاع المخيمات في لبنان (**وفا**، ١٦/٦/١٩٨٧).

• قال الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، عيزر وايزمان، في اجتماع لحزب العمل في القدس: «اذا اعلنت م.ت.ف. عن اعترافها بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، واعلنت عن ايقاف ' الارهاب ' ، فانني أرى فيها شريكاً في المؤتمر الدولي». الوزير وايزمان، وكذلك الملك حسين، والرئيس المصري حسني مبارك، يتحدثون عن مشاركة الفلسطينيين ويقصدون، فيما يقصدون، م.ت.ف. وقد عاد وايزمان وقال: «اذا كان باستطاعة م.ت.ف. تلبية هذه الشروط، فليس هناك أي سبب لعدم مشاركتها في محادثات السلام» (**عل همشمار**، ١٧/٦/١٩٨٧).

• يحتل كيبوتس عين دور، التابع لحركة الكيبوتس القطري، مركز الصدارة في عدد النازحين من بين ابناء الكيبوتس في اسرائيل. ٣٧ من ابناء الكيبوتس مسجلون، اليوم، كنازحين الى الولايات المتحدة الاميركية ودول اخرى. وافاد مصدر مطلع في الكيبوتس بأن عدداً من الشبان والشابات، من ابناء الكيبوتس الذين نزحوا، قد نزح في اعقاب الزواج من متطوعين او متطوعات، كما نزح عدد آخر لاسباب مختلفة (**معاريف**، ١٧/٦/١٩٨٧).

• استقبل الملك الاردني حسين، في عمان، نائب السكرتير العام للامم المتحدة مارك غولدنغ، الذي يقوم بجولة في الشرق الاوسط لاستطلاع مواقف الاطراف المعنية بمسألة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وكان رئيس الحكومة الاردنية، زيد الرفاعي، استقبل غولدنغ في الصباح، وأكد له تأييد الاردن لفكرة عقد المؤتمر الدولي، تحت رعاية هيئة الامم المتحدة (**الرأي**، ١٧/٦/١٩٨٧).

• انتهت زيارة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الى جمهورية توغو في غرب افريقيا،

دون اعلان بيان مشترك من جانب الزعيمين، وذلك بسبب عدم نجاحهما في التغلب على الخلافات فيما بينهما بشأن تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر السلام الدولي، وحول طابع المؤتمر بشكل عام (**عل همشمار** ، ١٧/٦/١٩٨٧).

١٧/٦/١٩٨٧

• ناقشت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. خلال اجتماعاتها في تونس، مسألة الغاء مجلس النواب اللبناني لاتفاق القاهرة المعقود بين م.ت.ف. والحكومة اللبنانية في العام ١٩٦٩. كما ناقشت اللجنة الوضع في الاراضي المحتلة، والعلاقات الفلسطينية ـ العربية (**السفير** ، ١٨/٦/١٩٨٧).

• اشتبك فدائيون مع قوة من الجيش الاسرائيلي جنوب قرية طبريخا على حدود منطقة حزام الأمن في جنوب لبنان. وقد اعلنت المصادر الاسرائيلية ان ثلاثة من الفدائيين قتلوا. كذلك قامت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي بقصف مبنى في قرية طبريخا في جنوب لبنان (**عل همشمار** ، ١٨/٦/١٩٨٧).

• افادت صحيفة «الاهالي» المصرية بأن مشروعاً اسرائيلياً لتسوية القضية الفلسطينية، يشمل انسحاباً اسرائيلياً من اربعة اقاليم في الضفة الغربية، قد قدم الى الحكومة المصرية. وافادت مصادر اسرائيلية بأن هذا المشروع، الذي بلوره وزير الخارجية، شمعون بيرس، قد قدم خلال زيارة سرية قام بها، في الآونة الاخيرة، مدير عام وزارة الخارجية، ابراهام تامير، للقاهرة. المشروع أتى على ذكر التعاون بين مصر والاردن، ولا يعطي اي دور لـ م.ت.ف. (**عل همشمار** ، ١٨/٦/١٩٨٧)

• رفض الكنيست الاسرائيلي، بناء على طلب نائب الوزير، روني ميلو، اقتراح قانون تقدم به عضو الكنيست مئير كوهين افيدوف، يلزم كل مقترع للمجالس المحلية باعلان الولاء لدولة اسرائيل ولشعارها، ولعلمها. وعلى حد قوله، تقدم افيدوف بهذا الاقتراح لحرمان اشخاص، مثل حنا سنيوره، من فرص ترشيح انفسهم في انتخابات المجالس البلدية المحلية (**عل همشمار** ، ١٨/٦/١٩٨٧).

• ادعى عضو الكنيست، ميخائيل ايتان، بأن خبراء في محاربة الارهاب نقلوا الى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، قائمة تحتوي على اسماء عشرين شخصاً من نشطاء المنظمات الفدائية، الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذين ينبغي ابعادهم من البلاد، من اجل استقرار الامن والهدوء في المناطق المحتلة. غير ان الوزير رابين قلص القائمة الى اربعة اشخاص فقط، وهؤلاء سوف يبعدون في الايام القريبة (**عل همشمار** ، ١٨/٦/١٩٨٧).

• قال رئيس دائرة في جهاز الامن العام الاسرائيلي (الشين بيت)، هو المدعو رؤبين، خلال شهادته في محكمة في الرملة، مع بداية محاكمة اربعة اشخاص من وفد قوى السلام الاسرائيلي الذي ذهب الى رومانيا: «توجد اوساط معتدلة في منظمة التحرير الفلسطينية ونشاطات معسكر السلام الاسرائيلي تستطيع تعزيز هذه الاوساط المعتدلة» (**عل همشمار** ، ١٨/٦/١٩٨٧).

• دعي لزيارة الاتحاد السوفياتي وفد اسرائيلي رفيع المستوى، مؤلف من سكرتير عام حزب العمل الاسرائيلي، عوزي برعام، وسكرتير عام حزب مبام، اليعزر غرانوت، وسكرتير عام حركة راتس، شولاميت آلوني، وسكرتير عام الحزب الشيوعي الاسرائيلي، مائير فلنر. وسوف يجري الوفد محادثات مع ممثلي الحكومة السوفياتية حول قضايا السلام والمؤتمر الدولي (**عل همشمار** ، ١٨/٦/١٩٨٧).

١٨/٦/١٩٨٧

• اختتمت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. دورة اجتماعاتها التي بدأتها في ١٦/٦/١٩٨٧، في بغداد، برئاسة رئيسها ياسر عرفات. وقد ناقشت اللجنة مجمل التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية على الصعيدين، العربي والدولي، كما بحثت في الوضع في الاراضي المحتلة وأوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان (**وفا**، ١٨/٦/١٩٨٧). وأصدرت اللجنة بياناً حددت فيه مواقفها من القضايا التي بحثت فيها، ومن بينها الموقف من الغاء الحكومة اللبنانية لاتفاق القاهرة المعقود بين م.ت.ف. ولبنان العام ١٩٦٩ (**المصدر نفسه**، ١٩/٦/١٩٨٧).

• شكا سبعة مواطنين عرب من قرية جلجولية، بالقرب من قلقيلية، في مركز شرطة بتاح تيكفا، جندياً اسرائيلياً اطلق باتجاههم النيران، في اثناء انتظارهم لسيارة أجرة على مفترق القرية. وقال هؤلاء ان الجندي صاح بهم قائلاً: «سأقتلكم جميعاً، يجب قتل العرب كافة». وجراء النيران، جرح احد المواطنين العرب جرحاً طفيفاً، لم يستدع نقله الى المستشفى (**معاريف** ،

١٩٨٧/٦/١٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، انه لا يبدو ان هناك هدوءاً في مجال الارهاب من لبنان ضد اسرائيل. واضاف: «في الآونة الاخيرة، لاحظنا ازدياداً في مسار التعاون بين م.ت.ف. وبين حزب الله». واكد رابين انه، في حال كهذا، فان العمليات المشتركة ضد حزام الأمن وضد اسرائيل سوف تزداد (**معاريف**، ١٩٨٧/٦/١٩).

١٩٨٧/٦/١٩

• وجه مستشفى الهلال الاحمر الفلسطيني في مخيم شاتيلا، في بيروت الغربية، نداء عاجلاً الى جميع المؤسسات الانسانية والفعاليات السياسية والروحية لايقاف مأساة استمرار الحصار واعاقة اعمار المخيم، وناشد جميع المؤسسات الانسانية العربية والدولية التدخل لانهاء الحصار المفروض على المخيم (**وفا**، ١٩٨٧/٦/٢٠).

• صرح السكرتير العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار، في مؤتمر صحافي في نيويورك، بأن هناك بوادر مشجعة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. وقد أعلن ان جميع الأطراف المقترح دعوتها للاشتراك في المؤتمر أبدت استعدادها للمشاركة (**الأهرام** ، ١٩٨٧/٦/٢٠).

١٩٨٧/٦/٢٠

• اجتمع، في بغداد، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الرئيس العراقي، صدام حسين، وبحثا، خلال الاجتماع، في العلاقات المشتركة بين م.ت.ف. والعراق، اضافة الى الوضع العربي الراهن. وأكد حسين لعرفات موقف العراق الثابت الى جانب القضية الفلسطينية و م.ت.ف. (**وفا**، ١٩٨٧/٦/٢١).

• اطلقت ثلاث رصاصات من مسدس باتجاه سيارة اسرائيلية كانت تسير بالقرب من مخيم جباليا، في شمال قطاع غزة. وقد قامت قوات الامن، على الفور، بنصب الحواجز في المنطقة وبدأت عمليات تمشيط بحثاً عن مطلق النيران (**معاريف** ، ١٩٨٧/٦/٢١)

• وصل الى موسكو وفد فلسطيني، برئاسة رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، وعضوية أعضاء اللجنة التنفيذية ياسر عبد ربه وأبو علي مصطفى وسليمان النجاب. وسوف يجري الوفد مباحثات مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، ووزارة الخارجية، ومع لجنة التضامن الافرو ـ آسيوي (**وفا**، ١٩٨٧/٦/٢١).

• وقّع ٧٥ الف اسرائيلي على عريضة تدعو الحكومة الاسرائيلية الى تأييد منحى احتمال السلام في الشرق الاوسط، في اطار مؤتمر دولي. وقد تمت هذه العملية في إطار حملة يقوم بها حزب العمل الاسرائيلي لتعزيز مفهوم السلام لدى الجمهور الاسرائيلي (**معاريف** ، ١٩٨٧/٦/٢١).

• اثنى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، على رئيس جهاز الامن العام، على ارضية النجاحات الاخيرة للجهاز في الكشف عن خلية فدائية وافشال بعض العمليات التي كانت معدة للتنفيذ. وفي حديث مع وزير الدفاع، قدم رئيس جهاز الامن العام تقريراً حول «كشف اكبر خلية فدائية، قام اعضاؤها بسلسلة عمليات، من بينها اغتيال رئيس بلدية نابلس، ظافر المصري» (**معاريف** ، ١٩٨٧/٦/٢١).

١٩٨٧/٦/٢١

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تونس، الأمين العام المساعد للامم المتحدة، مارك غولدنغ، الذي يقوم بجولة على منطقة الشرق الاوسط، بناء على تعليمات السكرتير العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار، وذلك لاستطلاع مواقف الاطراف المعنية من مسألة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (**وفا**، ١٩٨٧/٦/٢٢). كما استقبل عرفات مندوبي جمعية الاصدقاء الأميركيين للسلام في الشرق الاوسط (الكويكز)، واستعرض معهم التطورات السياسية في المنطقة، وأوضاع الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وفي المخيمات الفلسطينية في لبنان (**المصدر نفسه**).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في رده على سؤال حول ارهاب المستوطنين اليهود في المناطق المحتلة، في لقائه، في بيت بيرل، مع اعضاء وفد الاشتراكية الدولية العشرين الذين وصلوا اسرائيل: «لقد نظرنا الى المخلين بالقانون اليهود كما ننظر الى العرب الذين يخلون بالقانون. ولكن ما حدث في الدهيشة ليس ارهاباً يهودياً» (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٦/٢٢).

• أُحرقت سيارتان يملكهما رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره، امام بيته في شعفاط،

على طريق القدس ـ رام الله. واعلنت الجبهة الشعبية مسؤوليتها عن الحادث، وقالت انه رد على تصريحاته المشبوهة، وتحذير له وللآخرين، الذين سوف يحاكمهم الشعب، اذا لم يعودوا الى الخط القومي الفلسطيني. وقد صرح سنيوره، رداً على الحادث، بأنه لا يفكر بالتراجع عن نيته لخوض معركة انتخابات مجلس بلدية القدس، ولكنه اضاف: «سوف أتراجع، فقط، عندما يقول لي رجال قانون ان مثل هذا العمل يعتبر اعترافاً بالسيادة الاسرائيلية على القدس الشرقية، او اذا غير القانون الاسرائيلي وحال دون مساهمتي في الانتخابات» (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٦/٢٢).

• اجتمع، في الجزائر، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، مع مسؤول الامانة الدائمة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، محمد شريف مساعدية، وبحث معه في المستجدات على الساحتين، العربية والفلسطينية، بعد انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (**وفا**، ١٩٨٧/٦/٢٢).

• ارسل الرئيس السوري حافظ الاسد، في الآونة الاخيرة،رسالة الى حكومة اسرائيل بواسطة الولايات المتحدة، أعلن فيها ان قواته في لبنان على وشك الانتشار جنوب مدينة صيدا باتجاه صور، دون اية نية عدوانية ضد الجيش الاسرائيلي (**معاريف** ، ١٩٨٧/٦/٢٢).

• قال رئيس دائرة هجرة الشباب الاسرائيلية، اوري غوردون، ان الهجرة الى اسرائيل اعلنت أفلاسها تماماً. واضاف: «لقد بلغ عدد المهاجرين ١١ الف مهاجر في العام ١٩٨٥، وفي العام ١٩٨٦ بلغ العدد عشرة آلاف وخمسمئة. وهذه الارقام تستند الى تقرير محافظ بنك اسرائيل، الذي وصفها بأنها «ادنى مستوى للهجرة منذ العام ١٩٥٣، وبأنها احدى الظواهر الخطرة على مستقبل اسرائيل» (**معاريف** ، ١٩٨٧/٦/٢٢).

• أجرت وزارة الدفاع الاميركية تحولاً حاداً في مسألة التعاون في مجال البحث والتطوير وتبادل المعلومات العلمية بين الولايات المتحدة واسرائيل؛ وخلافاً لسياستها حتى الآن، راحت تؤيد، بشكل واضح، التعاون بين الدولتين (**معاريف** ، ١٩٨٧/٦/٢٢).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بعد عودته من جولته على بعض دول غرب افريقيا، ان علاقات اسرائيل مع دول أخرى في افريقيا سوف تتجدد عما قريب. وقال شامير، في مؤتمر صحافي، ان هذا الاحتمال نابع من ان زعماء أفارقة قد حسموا مسألة التغلب على الضغوطات من جانب الدول العربية والعودة الى اقامة علاقات مع اسرائيل (**معاريف** ، ١٩٨٧/٦/٢٢).

١٩٨٧/٦/٢٢

• نعت م.ت.ف. الشهيد حاتم كعوش، الذي قتل بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢١ في مدينة صيدا، في جنوب لبنان، وعاهدت، في بيان النعي، على استمرار النضال الفلسطيني حتى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وكعوش هو من مواليد فلسطين العام ١٩٣٦، وعضو مجلس وطني فلسطيني، وقائد في منظمة «الصاعقة» قبل الاجتياح الاسرائيلي ١٩٨٢، كما انه عضو في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان (**وفا**، ١٩٨٧/٦/٢٢).

• قدم الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، عيزر وايزمان، الى سكرتارية الحكومة اقتراحات عاجلة لطرحها في اجتماع الحكومة، في موضوع ايجاد الحلول لمشاكل ما اسماه القطاع العربي والدرزي. احد الاقتراحات يتعلق بخطة خمسية لتطوير القرى في هذا القطاع؛ والاقتراح الثاني يتعلق بايجاد حل لمشكلة مهجري قريتي اقرت وكفر برعم (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٦/٢٣)

• قال الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، موشي ارنس: «ان من لا يتحمل عبء الواجب الاسمى للدولة، الدفاع عن حدودها، لن يشعر ابداً بأنه مواطن كامل الحقوق». وكان ارنس يرد بهذا على خمسة اقتراحات طرحت على جدول اعمال الكنيست بشأن الاضراب العام المزمع تنفيذه، قريباً، في القطاع العربي (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٦/٢٣). وفي السياق ذاته، دعا عضو الكنيست، امنون لين، عرب اسرائيل الى عدم الاستجابة لدعوة الاضراب، لانه اضراب سياسي واضح نظمه الحزب الشيوعي الاسرائيلي. واكد عضو الكنيست محمد وتد، ان سلاح الاضراب هو سلاح شرعي، والعرب في اسرائيل من حقهم اعلان الاضراب الجماعي (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٦/٢٣).

• قال المدير العام السياسي لوزارة الخارجية الاسرائيلية، د. يوسي بايلين، العائد من جولة على

الولايات المتحدة واوروبا، ان انطباعاً تولد لديه بأنه اذا نجحت الجهود وعقد المؤتمر الدولي حتى شهر نيسان (ابريل) ١٩٨٨ (موعد بداية معركة انتخابات الرئاسة الاميركية)، فان المسار السياسي للسلام سوف يستمر؛ ولكن اذا لم يعقد المؤتمر، حتى ذلك الموعد، فان احتمالات تجدد مسار السلام لن تبدأ قبل العام ١٩٩٠. وقال بايلين انهم يعتقدون، اليوم، في البيت الابيض وفي مجلس الامن القومي ووزارة الخارجية في واشنطن، بأن ليس هناك اي بديل للمؤتمر الدولي. وان عدم الوضوح يتمحور، فقط، حول طابعه وتوقيته (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٦/٢٣).

• التقى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، سراً، مع رئيس كينيا، دانييل آراب موي. وقد وعد الرئيس الكيني شامير بأنه سوف يفكر، قريباً، باقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع اسرائيل، ولكنه طرح على مسامع شامير شروطاً ينبغي تنفيذها اولاً. ولقد عقد اللقاء في اثناء استراحة قصيرة لشامير في نيروبي، عاصمة كينيا، وهو في طريقه من اسرائيل الى توغو (**معاريف** ، ١٩٨٧/٦/٢٣).

• وصل القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، الى لندن، لجمع التأييد لاقتراحه بشأن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٦/٢٣).

١٩٨٧/٦/٢٣

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تونس، السفير الايطالي لدى تونس، الذي سلّم عرفات رسالة من رئيس الوزراء الايطالي، فانفاني. وبحث عرفات مع السفير الايطالي سبل التعاون بين م.ت.ف. وايطاليا، ودور ايطاليا مع دول المجموعة الاوروبية في عقد المؤتمر الدولي للسلام (**وفا**، ١٩٨٧/٦/٢٣).

• وقع اشتباك بين قوة من الجيش الاسرائيلي وفدائيين تسللوا الى حزام الامن في القطاع الاوسط، شرق بلدة برعشيت اللبنانية المحتلة، فقتل اثنان من الفدائيين (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٦/٢٤). من جهة اخرى، قامت قوات الامن الاسرائيلية بتدمير ثلاثة بيوت تخص ثلاثة فدائيين نفذوا عمليات ضد الاحتلال في العام الماضي. والثلاثة هم مواطنون من قرية ساعير في جنوب جبل الخليل (**المصدر نفسه**).

• طالبت م.ت.ف. في بيان لها، الاشقاء العرب، والاصدقاء، بالتدخل الفوري لانهاء الحصار الذي تفرضه ميليشيا حركة «أمل» على المخيمات الفلسطينية في لبنان (**وفا**، ١٩٨٧/٦/٢٤).

• عقد الوفد الفلسطيني، الذي يزور الاتحاد السوفياتي، جلسة عمل مع لجنة التضامن الافرو ـ آسيوية، تناول خلالها مختلف تطورات القضية الفلسطينية، كما عرض نتائج الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وكان الوفد الفلسطيني اجتمع، أمس، مع وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، وبحث معه في المستجدات الراهنة للقضية الفلسطينية على الصعد كافة، ومسألة انعقاد المؤتمر الدولي للسلام. كما عقد الوفد الفلسطيني اجتماعاً مع اعضاء من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي (**وفا**، ١٩٨٧/٦/٢٤).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان الاتحاد السوفياتي يستعين، ايضاً، بـ م.ت.ف. وهي تشكل بالنسبة اليه عاملاً هاماً جداً في انجاز اهدافه في الشرق الاوسط (**معاريف** ، ١٩٨٧/٦/٢٤).

• دعا عضو الكنيست مردخاي فيرشوفسكي، في رسالة بعث بها الى القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، وحزب العمل، الى تأييد ادخال تغيير على «أمر منع الارهاب» لكي يتمكن اعضاء كنيست من لقاء رجال م.ت.ف. (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٦/٢٤).

• قال وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، في نهاية لقائه بسفير اسرائيل في القاهرة، موشي ساسون، ان المؤتمر الدولي هو الاطار العملي الوحيد للسير قدماً بمسار السلام في المنطقة. وأشار د. عبدالمجيد الى ان مصر بدأت، مجدداً، باجراء محادثات سياسية مع الاطراف ذات العلاقة بالنزاع في الشرق الاوسط، من اجل الوقوف على مفاهيمهم ازاء امكان عقد المؤتمر الدولي للسلام (**معاريف** ، ١٩٨٧/٦/٢٤)

• قالت رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، لوزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، انها تنوي الطلب من رونالد ريغان وميخائيل غورباتشيوف تأييد فكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. كذلك قالت تاتشر لبيرس انها تحبذ اقتراحه لـ «مشروع مارشال» للشرق الاوسط،

من اجل التنمية الاقتصادية. وقال المقربون من بيرس، انهم مندهشون من حجم تأييد تاتشر لبيرس. وكان بيرس التقى مع تاتشر في مقرها؛ وفي ختام المباحثات، قال بيرس: «انا متحمس جداً من اللقاء» (**معاريف** ، ٢٤/٦/١٩٨٧).

• كشف البحث الذي اعده البروفيسور تسفي سوبل، رئيس فرع علم الاجتماع في جامعة حيفا، والبروفيسور دافيد ميتلبرغ، معطيات جديدة بشأن نزوح ابناء الكيبوتسات من اسرائيل. وتشير المعطيات الى ان ٤٥ بالمئة من ابناء الكيبوتسات الذين نزحوا في السنوات الاخيرة كانوا ضباطاً في الجيش الاسرائيلي، وقد خدم ٣٧ بالمئة منهم في وحدات قتالية. وبالمتوسط، نزح تسعة اشخاص من كل كيبوتس في السنوات الاخيرة، انما هناك كيبوتسات بلغ عدد النازحين منها، في اعمار ٢٠ ـ ٣٠، ما فوق العشرين شخصاً. وكشف البحث عن ان ٦٠ بالمئة من ابناء الكيبوتسات النازحين متزوجون من نساء، او رجال، غير اسرائيليين، وحوالى ٢٥ بالمئة من غير اليهود. وكشف بحث آخر ان ٢٠ بالمئة من ابناء جيل ١٨ ـ ٢٩، غير متأكدين انهم سوف يبقون للعيش في اسرائيل، و ٦٠ بالمئة منهم هم ابناء جيل ٢٠ ـ ٢١. ويقول ٢٢ بالمئة، من ابناء جيل ١٨ ـ ٢٩، ان ليس لهم علاقة بمصير اسرائيل، وحوالى الثلث من النازحين هم اكاديميون، نصفهم ذو مهن في مجال تقني او اداري، وهناك اقلية صغيرة، فقط، ليست لديها اختصاصات مهنية. وافاد البروفيسور تسفي سوبل، الذي اجرى مقابلات مع مجموعة كبيرة من النازحين الى الولايات المتحدة لضرورات البحث، ان الخوف من حرب اضافية ومن مستقبل اسرائيل في الشرق الاوسط كان احد الدوافع الاساسية للنزوح. ووفقاً لمعطيات مكتب الاحصاء المركزي، وصل عدد النازحين، اليوم، الى حوالى ٣٨٠ الفاً؛ وفي كل عام يضاف اليه ١٥ ألف نازح آخر. ومن بين مئة ألف نازح، في السنوات السبع الاخيرة، هناك ٣٥ الفاً اعمارهم بين ٢٠ ـ ٣٠ سنة (**معاريف** ، ٢٤/٦/١٩٨٧).

٢٤/٦/١٩٨٧

• دعت م.ت.ف. الاردن الى التخلي عن مشروعه الخاص بانتخاب نواب في برلمانه عن المخيمات الفلسطينية في الاردن. ولفت مصدر فلسطيني مسؤول، في تصريح له، نظر السلطات الاردنية الى خطورة هذه المبادرة، ووصفها بأنها انتهاك سافر للقرارات العربية التي تنص على ان فلسطين، وحدها، وطن الفلسطينيين (**السفير** ، ٢٥/٦/١٩٨٧).

• أُصدر، في ختام زيارة الوفد الفلسطيني الى الاتحاد السوفياتي، بيان مشترك، أكد فيه الجانبان، الفلسطيني والسوفياتي، ان عقد المؤتمر الدولي كامل الصلاحية، تحت رعاية الامم المتحدة ومشاركة كافة الأطراف المعنية على قدم المساواة فيه، بما في ذلك م.ت.ف. والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، هو الطريق الرئيس لحل الصراع في الشرق الاوسط، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة (وفا، ٢٥/٦/١٩٨٧).

٢٥/٦/١٩٨٧

• أكد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في حديث لوكالة الصحافة الفرنسية، أن تسوية المسألة الفلسطينية هي أساس أي حل في الشرق الاوسط. وأعرب عرفات عن تفاؤله بعقد مؤتمر دولي على أساس قرارات الأمم المتحدة كافة، وربط عقد هذا المؤتمر بمشاركة م.ت.ف. كطرف مساوٍ للأطراف الأخرى المشتركة (وفا، ٢٦/٦/١٩٨٧).

• دينت حياة عميرة، زوجة مراسل صحيفة «القدس» المقدسية، في المحكمة العسكرية في نابلس، بتنفيذ عدد من المهمات، خدمة لزوجها، وكانت أهمها الاتصالات مع نشيطي «فتح» في الاردن. وسوف يقدم زوجها ايضاً، قريباً، الى المحاكمة بتهمة القيام بـ «مخالفات أمنية خطيرة». وكان الزوج والزوجة اعتقلا في وقت واحد، في آذار (مارس) الماضي (**هآرتس** ، ٢٦/٦/١٩٨٧).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، لمندوبي الوكالة اليهودية المجتمعين في القدس، ان «الطرف العربي سوف يقدم على مفاوضات مباشرة مع اسرائيل، فقط عندما يتأكد من ان ليس هناك احتمال لعقد مؤتمر دولي». وأكد شامير «اننا نرغب في ان نأخذ في الاعتبار مشاكل الملك حسين وطلباته، ولكنه يعلم جيداً ان المؤتمر الدولي ربما يمنحه الشعور الجيد، ولكنه لن يستطيع السير قدماً بموضوع السلام. واذا كان يرغب بصدق في الوصول الى سلام، فما عليه الا الجلوس الى طاولة المفاوضات المباشرة هنا» (**هآرتس** ، ٢٦/٦/١٩٨٧). كذلك هاجم شامير، بشدة، فكرة المؤتمر الذي يتبناه شمعون بيرس، وقال: «ان الفكرة جاءت لتعيد احتمالات السلام الى وراء، فالمؤتمر الدولي ليس برنامجاً للسلام، بل وسيلة لفرض

تسوية» (المصدر نفسه).

١٩٨٧/٦/٢٦

• قال رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، في حديث لصحيفة «الاتحاد» الظبيانية، ان مباحثاته الاخيرة في موسكو أكدت تطابق وجهات النظر السوفياتية والفلسطينية حول القضايا التي بحثت، وان الاتحاد السوفياتي اكد دعمه الثابت للقضية الفلسطينية وقيادته الشرعية م.ت.ف. (الشرق الاوسط ، ١٩٨٧/٦/٢٧).

١٩٨٧/٦/٢٧

• في أعقاب الاعتداءات التي وقعت على بعض الطلاب العرب القاطنين في حي رمات عميدار، في احدى ضواحي تل ـ ابيب، ضاعفت الشرطة الاسرائيلية عدد قواتها المتواجدة في الحي، الى جانب قوة حرس الحدود التي سيرت دورية محمولة في المنطقة ذاتها (دافار ، ١٩٨٧/٦/٢٨).

• أصيبت مستوطنة اسرائيلية، وابنها، من مستوطنة تسور شالوم، جراء انفجار شحنة ناسفة زرعت في شاطىء حيفا الذي يؤمه السابحون. وافادت مصادر الشرطة بأن الشحنة وضعت في كيس نايلون ودفنت تحت الرمال، وكان من الصعب اكتشافها (دافار ، ١٩٨٧/٦/٢٨). وقد اعتقلت شرطة حيفا عشرات المشتبه بمسؤوليتهم عن الحادث، ودعت الجمهور الى اظهار مزيد من اليقظة والابلاغ عن أي جسم مشبوه. كذلك، دعا رئيس بلدية حيفا، آرييه غورال، سكان المدينة الى الحذر وضبط النفس والاستمرار في الحياة العادية، بما فيها الذهاب الى شواطىء السباحة التابعة للبلدية. وقد اعلنت «القوة ١٧» التابعة لـ «فتح» مسؤوليتها عن الحادث، وأكدت عزمها على الاستمرار في القيام بأنشطة ضد أهداف اسرائيلية (المصدر نفسه ، ١٩٨٧/٦/٢٨).

• أكدت منظمات غير حكومية في اميركا الشمالية، في ختام ندوة عقدتها في نيويورك، الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة. وأيد البيان، الصادر عن الندوة، الدعوة الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تشترك فيه م.ت.ف. بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (الشرق الاوسط ، ١٩٨٧/٦/٢٨).

• عبر الرئيس السويسري، بيير اوبير، خلال لقائه مع القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، عن استعداد بلاده لاستضافة مؤتمر السلام الدولي للشرق الاوسط، كما فعلت في العام ١٩٧٣؛ كذلك عبر عن استعداد بلاده لتأييد مسار السلام في منطقة الشرق الاوسط (دافار ، ١٩٨٧/٦/٢٨).

١٩٨٧/٦/٢٨

• في ختام عملية استيضاح حول مسألة بيع اراض لمستوطنة رمات كدرون، نشب شجار شارك فيه بائع الاراضي جمال العصا وتاجر الاراضي الاسرائيلي شموئيل عينب ورجال شركة الحراسة الخاصة «موكد»، أدى الى مقتل المواطن علاطي محمود عطية (٦٠ سنة) من قرية العبيدية، جنوب شرق بيت لحم، والى جرح اربعة مواطنين آخرين، واصابة أحد افراد حرس الحدود (دافار، ١٩٨٧/٦/٢٩).

• نشرت، في القدس المحتلة ولواء بيت لحم، مؤخراً، معلومات عن خطة اعدتها السلطات الاسرائيلية وشركة «مكوروت» بشأن القيام بحفر بئر ماء جديدة، شرق بيت لحم، لكي تزود المستوطنات اليهودية. وقد اقرت الخطة من قبل اوساط رفيعة المستوى في المناطق المحتلة وفي جهاز الامن الاسرائيلي. ونددت صحف القدس المحتلة، بشدة، بالخطة. وقال رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، بهذا الخصوص: «هذا أصعب تهديد لسكان المنطقة منذ العام ١٩٦٧» (دافار ، ١٩٨٧/٦/٢٩).

• عُقد، في تونس، لقاء فلسطيني مع وفد يمثل ٢٠ حزباً اشتراكياً من أميركا اللاتينية، حيث يحل الوفد ضيفاً على م.ت.ف. وتم، في اللقاء، استعراض آخر التطورات على الصعيدين، العربي والدولي، وخصوصاً ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وفي مخيمات لبنان. كما بحث في سبل تدعيم العمل المشترك بين الاحزاب الاشتراكية في أميركا اللاتينية و م.ت.ف. (وفا ، ١٩٨٧/٦/٢٩).

١٩٨٧/٦/٢٩

• في تونس، استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وفد المجموعة الشيوعية في البرلمان الاوروبي. واستعرض عرفات مع الوفد التطورات الراهنة في منطقة الشرق الاوسط، ووضع

الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال؛ كما عرض الجهود التي تبذلها م.ت.ف. من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام على أساس قرارات الامم المتحدة وتحت اشرافها. وعبر الوفد، بدوره، عن دعم المجموعة الشيوعية في البرلمان الاوروبي لنضال الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. (وفا، ١٩٨٧/٦/٣٠).

• اقر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في الكنيست، بأن الشرطة العسكرية تحقق في شكوى يستفاد منها ان سلطات سجن الفارعة تقوم بتعذيب معتقلين فلسطينيين بابقائهم مربوطين، بشكل جماعي، بواسطة رافعة. ورداً على استجواب قدمه عضو الكنيست توفيق زياد (حداش)، قال رابين ان الاوامر المتبعة في سجن الفارعة، هي اوامر صارمة جداً وتمنع القيام بأي نشاط من هذا النوع الوارد في الاستجواب (**دافار**، ١٩٨٧/٦/٣٠).

• استجاب رئيس لجنة الشؤون الداخلية التابعة للكنيست، دوف شيلانسكي، لطلب حنا سنيوره، واجل مناقشة اللجنة اعلانه بشأن رغبته في خوض معركة انتخابات مجلس بلدية القدس لمدة ستة اسابيع. وقد ذكر سنيوره ان مستشاريه القضائيين، يحتاجون الى مهلة شهر ونصف الشهر لفحص المدلولات القضائية لاعلانه في ما يتعلق بمكانة القدس وسيادتها (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٦/٣٠).

• تحدث اعضاء كنيست من حركة هتحياه لمدة ساعة مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، وطرحوا اليه مطالب في مسائل ثلاث. فقد طالبوا بأن تقوم الحكومة بشجب مشروع الوزير ارنس بشأن اعادة اهالي قريتي اقرت وكفربرعم، فتولد لديهم انطباع بأن شامير يشجب الخطة ولن يسمح بتمريرها داخل الحكومة؛ المسألة الثانية هي المؤتمر الدولي، فقد طالبوا بتعهد ان يرفض الليكود، بشكل مطلق، كل محاولة من قبل شمعون بيرس لاحياء الموضوع، فكان رد شامير ان موضوع المؤتمر الدولي آخذ بالتلاشي في اسرائيل وفي الولايات المتحدة، ولكن هناك خطراً من اعادة طرحه من جديد، في حال اجراء انتخابات مبكرة، وبهذا الرد رمى شامير الكرة في ملعب هتحياه مبدياً دهشته ازاء الموقف التحذيري من قبل هتحياه بشأن موضوع تقديم موعد الانتخابات؛ اما المسألة الثالثة، فكانت الاستيطان، حيث طالب اعضاء هتحياه بأن تبدأ الحكومة باقامة بعض النقاط الاستيطانية الجديدة في الاماكن المكتظة بالسكان العرب خلالاسبوعين أو ثلاثة، وبضمن ذلك نقاط بالقرب من جنين وجبل الخليل، فرد شامير بأن الاستيطان لن يجمّد من جديد (**دافار**، ١٩٨٧/٦/٣٠).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في لقائه مع رئيس بلدية لوس انجلوس، توم برادلي، في القدس، ان مسار السلام سوف يتقدم، فقط، اذا وافق الاردن على اجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل، وبعد ان تعود مصر عن رفضها اجراء مفاوضات حول مشروع الحكم الذاتي للسكان (**دافار**، ١٩٨٧/٦/٣٠).

١٩٨٧/٦/٣٠

• استقبل، في تونس، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وفد الاحزاب الاشتراكية في اميركا اللاتينية، الذي يزور م.ت.ف. وعرض عرفات للوفد العلاقات والروابط النضالية التي تجمع بين الشعب الفلسطيني وشعوب اميركا اللاتينية. وأعلن الوفد، بدوره، تأييد الاحزاب العشرين التي يمثلها لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، تشارك فيه م.ت.ف. على قدم المساواة مع الأطراف الاخرى (وفا، ١٩٨٧/٦/٣٠).

• انتهت الاجتماعات التي عقدتها قيادة جبهة التحرير الفلسطينية، والتي ضمت الأمين العام للجبهة، طلعت يعقوب، ونائب الامين العام، محمد عباس (أبو العباس)، باعلان وحدة جبهة التحرير الفلسطينية (وفا، ١٩٨٧/٧/١).

• بحث وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، مع عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، الذي يزور القاهرة، في الأوضاع بين مصر و م.ت.ف. ومسيرة السلام في المنطقة (**الاهرام**، ١٩٨٧/٧/١).

• طلب مجلس مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة، من ممثلي حركة هتحياه والليكود، الذين قاموا بزيارة مستوطنة عوفرا، اضافة ٣٠ الف مستوطن جديد خلال الـ ١٨ شهراً المقبلة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/٧/١).

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH

(Palestine Affairs)

No. 172 - 173 , July - August 1987

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by
Al - Abhath Publishing Co. Ltd.
92 Gregoris Afxentiou Street,
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription
Surface Mail: **Eygpt, Lebanon & Syria - Individuals: $30, Institutions: $40; other Arab countries - Individuals: $40, Institutions: $60; Europe: $60; U.S.A. & elsewhere: $75**

الثمن : ٢٠ ل. في لبنـان ▪ ١٦ ل. في سوريـا ▪ ١ دينـار في الاردن والكويت ▪ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ▪ ١,٥ دينار في العراق وليبيا ▪ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ▪ ١ دينار في تونس ▪ ١٠ دراهم في المغـرب ▪ ١٠ دنـانـير في الجـزائر ▪ ١,٥ دولار في الاقطار العربية الاخرى